ISSN 0256 - 1190

حالة الأغذية والزراعة

١٩٩٥

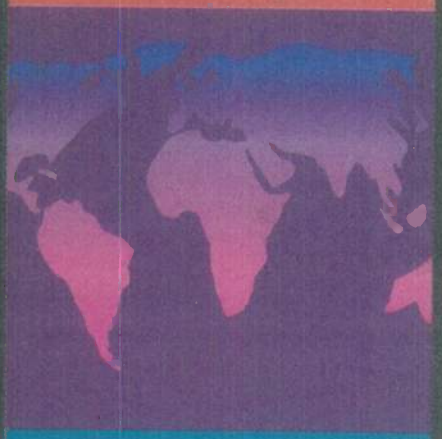

التجارة بالسلع الزراعية: هل تدخل عصرا جديدا؟

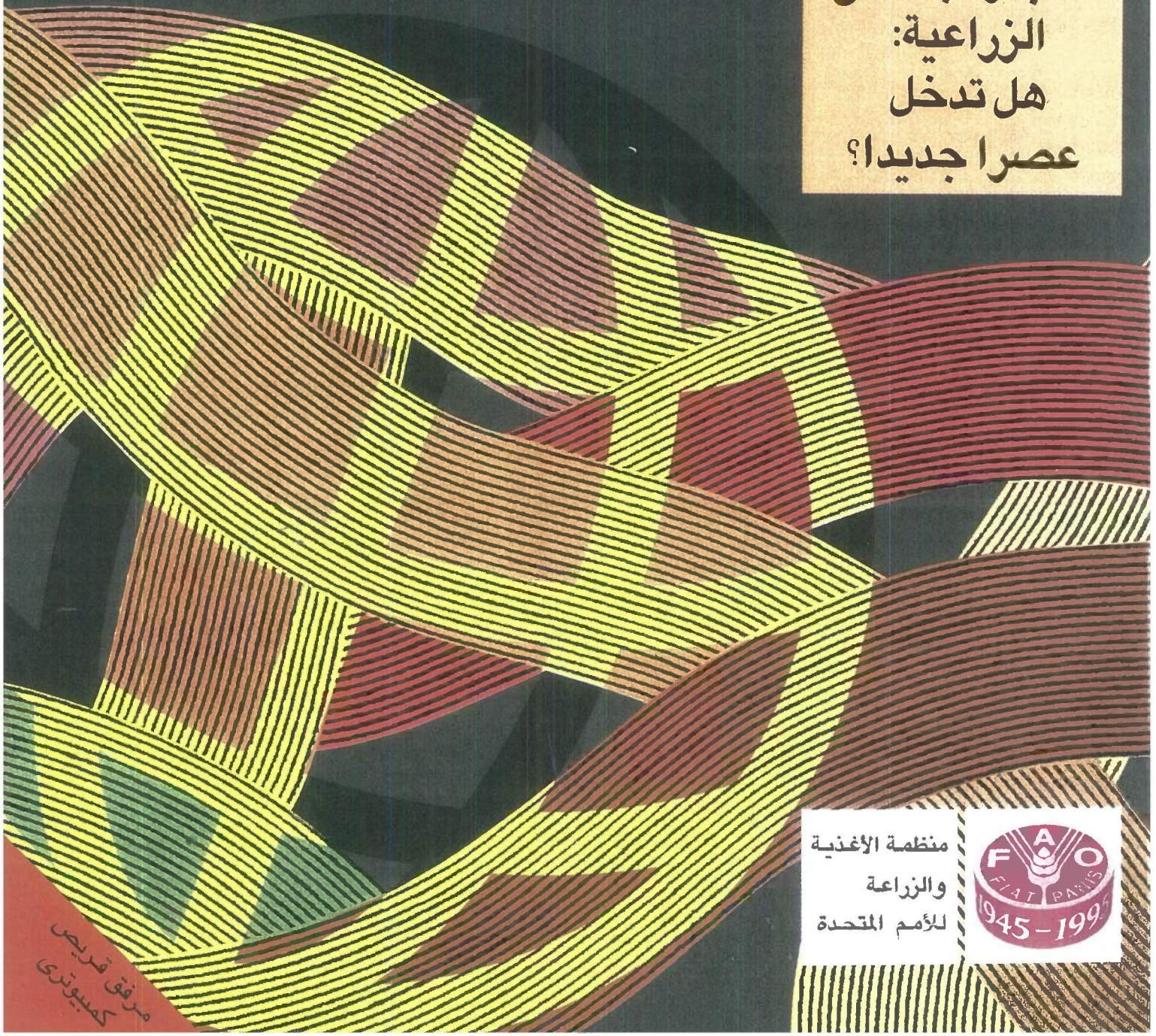

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

FAO FIAT PANIS 1945 - 199

مرفق قريص كمبيوتري

ساعد التوسع فى التجارة بالسلع الزراعية فى توفير الأغذية، بكميات أوفر وبنوعية أفضل، وبأسعار أقل، للأعداد المتزايدة من البشر وتمثل التجارة بالسلع الزراعية مصدرا لكسب الدخل ولتحسين الأحوال المعيشية للملايين من السكان. وتعد هذه التجارة، بالنسبة للعديد من البلدان، مصدرا للنقد الأجنبى، الذى يعتبر ضروريا لتمويل الواردات وعملية التنمية. ويرتبط الأمن الغذائى المحلى، فى العديد من البلدان الأخرى، ارتباطا وثيقا بمقدرة هذه البلدان على تمويل الواردات الغذائية.

ويستعرض الفصل الخاص لهذا العام، وعنوانه «التجارة بالسلع الزراعية: هل تدخل عصرا جديدا؟» اتجاهات التجارة العالمية بالسلع الزراعية خلال العقود الثلاثة الماضية، كما يتناول التغيرات، التى تحدث حاليا، فى مناخ هذه التجارة. ومن القضايا التى يبحثها هذا الفصل، تأثير تحرير الاقتصاد فى شتى أنحاء العالم على أسواق السلع الزراعية؛ والاصلاحات النظامية التى تطبق حاليا فى ما كان يعرف باقتصاديات التخطيط المركزى؛ واحتمالات أن تضطلع الصين بدور متزايد الأهمية فى مضمار التجارة الدولية؛ وتأثير مفاوضات الجات فى اطار جولة أوروغواى على أسواق السلع الزراعية، وعلى القوانين واللوائح التى تنظم التجارة بالسلع الزراعية؛ وتحرك العديد من تجمعات البلدان نحو وضع ترتيبات تجارية اقليمية. كما يتناول هذا الفصل الخاص العلاقات المتشابكة بين التجارة الدولية، وحماية البيئة، واستدامة الانتاج.

حالة الأغذية والزراعة
١٩٩٥

حالة الأغذية والزراعة ١٩٩٥

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة
روما، ١٩٩٥

أعدت البيانات الاحصائية الواردة فى هذه الدراسة على أساس المعلومات المتوافرة لدى المنظمة حتى يونيو/ حزيران ١٩٩٥.

الأوصاف المستخدمة فى هذه الدراسة وطريقة عرض موضوعاتها لا تعبر عن أى رأى خاص لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة فيما يتعلق بالوضع القانوني لأى بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة، أو فيما يتعلق بسلطاتها أو بتعيين حدودها وتخومها. وفى بعض الجداول يكون المقصود بالاقتصاديات « المتقدمة » أو « النامية » تسهيل وضوح الاحصاءات دون الحكم على مرحلة النمو التى وصلت إليها البلاد أو المناطق.

مكتبة دافيد لوبين التذكارية – معلومات الفهرسة عند النشر

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، روما (إيطاليا)

حالة الأغذية والزراعة، ١٩٩٥
(سلسلة دراسات الزراعة رقم ٢٨)

ISBN 92-5-603700-9

1 - Agriculture. 2 - Food Production. 3 - Trade.

I – عنوان II – سلسلة

FAO code: 70 AGRIS: E16 E 70 K01

© FAO 1995

تقديم

أعتقد، ونحن نقترب من الألف عام المقبلة، أن الوقت قد حان لتعبئة العالم كله لمواجهة أكبر مشكلتين فى عالم اليوم وهما الجوع وانعدام الأمن الغذائى. وكانت هذه الروح هى التى دفعتنى الى المبادرة بالدعوة الى مؤتمر القمة العالمى للأغذية الذى سيجمع بين رؤساء الدول والحكومات من جميع أقاليم العالم والذى سينعقد فى روما فى نوفمبر/ تشرين الثانى ١٩٩٦.

ونحن نتوقع من هذا الاجتماع أولا، أن يشد الانتباه الى حقيقة هى أنه رغم الزيادات الضخمة فى الانتاج الغذائى العالمى لازال الفقر وسوء التغذية حاضرين حضورا ظاهرا فى عالمنا المعاصر. وما يمر به البشر من معاناة ودمار يوما بعد يوم بسبب هذا البلاء يفوق بكثير ما تحدثه الحروب أو الأوبئة أو الكوارث الطبيعية، ولكن قلة قليلة من الناس هى التى تدرك تماماً طبيعة هذه المشكلة ومدى ضخامتها. واذا كان عصرنا «هو عصر الاعلام» فان انعدام الأمن الغذائى لايجذب اهتمام وسائل الاعلام الا اذا وقعت أحداث استثنائية تسلط الضوء على بعض من أفدح مظاهر هذه المشكلة.

وثانيا، ستنقل القمة الرسالة الأساسية وهى أن الموت والمعاناة بسبب انعدام الأمن الغذائى ليسا أمرا يستعصى على الحل ومن ثم لا يمكن قبوله. فنهاية الجوع وسوء التغذية ليست حلما خياليا أو شاعريا، بل أنها فى متناول يد المجتمع العصرى بما يملكه من تقنيات وموارد وفهم لحقيقة المشكلات. ويضرب التاريخ الحديث أمثلة على امكان التغلب حتى على أشد مشكلات انعدام الأمن الغذائى وأكثرها انتشاراً.

وأخيرا يجب ترجمة فهم هذه المشكلة العالمية والوعى بها الى دعم واسع النطاق والتزام بأداء عمل سياسى فعال. وستكون القمة فرصة لممثلى البلدان على أعلى مستوى سياسى للنظر فى مختلف أبعاد الأمن الغذائى العالمى واعتماد عدد من المبادىء والالتزامات الأساسية، الى جانب خطة عمل. وأنا على ثقة من أن القمة ستلبى آمال الملايين وتطلعاتها، وتوفر الباعث والالهام لشن حملة رئيسية من أجل تحقيق الأمن الغذائى للجميع.

وتبذل منظمة الأغذية والزراعة جهدا خاصا لتزويد القمة بالمعلومات الكافية والدعم التحليلى فى مختلف الأبعاد النظرية والتقنية والسياسية لمشكلة الأغذية. وستساهم مساهمة أخرى فى المناقشة بأن تجعل موضوع الأمن الغذائى محور استعراض شامل فى عدد سنة ١٩٩٦ من «حالة الأغذية والزراعة».

كما أن محور الأمن الغذائى بارز فى عدد هذه السنة من «حالة الأغذية والزراعة». والصورة التى تبرز من هذا التقرير، رغم اختلاف الأوضاع والتطورات اختلافاً كبيراً، هى صورة التقدم المشجع فى مجالات كثيرة ومفيدة للأغذية والزراعة بطريقة مباشرة

أو غير مباشرة. فقد شهدت الفترة ١٩٩٤-١٩٩٥ انتعاشا اقتصاديا قويا فى العالم، بعد التباطوء الذى حدث فى الفترة من ١٩٩٠ الى ١٩٩٣، كما شهدت مزيدا من التقدم نحو تحرير الاقتصاد واصلاحه فى كثير من البلدان، وانتعاشا فى الأسعار الدولية للسلع، مما وفر لكثير من الاقتصادات الزراعية المصدرة حصيلة بالعملة الأجنبية ستسمح لها، كما هو مأمول، بتدعيم أسس النمو المستدام. وهذه التطورات المحمودة فى المناخ العالمى، الى جانب عدد من الانجازات المهمة فى مختلف الأقاليم والبلدان، ترسم صورة لفترة ربما تظل ماثلة فى الأذهان على أنها فترة الفرص والآمال لكثير من بلدان العالم النامى.

ولكن الاستكانة أمر لا يمكن الركون اليه. فالى جانب هذه الفرص الجديدة تظهر مشكلات قديمة ومخاطر جديدة. فاضطراب الأسواق المالية فى نهاية ١٩٩٤ حمل الى الأذهان امكانية تغير السوق والأوضاع الاقتصادية ازاء استمرار الاختلالات الاقتصادية. واذا كان الانتعاش الاقتصادى العالمى يسير فى طريقه، فان الملايين من الناس لا تزال تنتظر ثماره، وخصوصا فى البلدان الأفريقية التى ليست مندمجة تماما فى الاقتصاد العالمى. واذا كنا نرحب بالتقدم المهم فى اصلاح السياسات الاقتصادية على المستوى الكلى والقطاعى، فان الفقراء بوجه خاص معرضون للضرر فى الأجلين القريب والمتوسط، حتى ازاء التغيرات التى يتوقع لها أن تنفعهم فى الأجل البعيد. وقد تكون المكاسب السريعة من تماسك أسعار السلع مبعث ارتياح مالى وفرصة انمائية أمام المصّدرين الزراعيين، ولكن ليس من المتوقع لهذه الفترة أن تطول، وينبغى النظر الى المكاسب السريعة فى ضوء الانهيار الطويل السابق فى الأسعار الحقيقية للسلع، والاختلالات الهيكلية العميقة فى الأسواق الزراعية. ولقد استفادت الزراعة من تحسن المناخ الاقتصادى فى كثير من البلدان، ولكن انجازات الانتاج ظلت غير كافية فى كثير من أنحاء العالم النامى، ويواجه عدد من البلدان، منها ما لايقل عن ١٥ بلدا فى أفريقيا، نقصا غذائيا حادا فى الوقت الحاضر. يضاف الى ذلك أن ضيق أسواق الحبوب فى الفترة الأخيرة، واحتمال تناقص المخزونات الحكومية فى البلدان المصدرة الرئيسية، يثيران من جديد مسألة كفاية هذه المخزونات لتحقيق الأمن الغذائى العالمى. وتتزامن هذه التطورات، بطريقة منحرفة ومثيرة للقلق، مع اتجاه ينحو الى تقليل تدفقات المعونة الغذائية والمساعدة الخارجية للزراعة.

وستكون مشكلات الأسواق الزراعية هى المحور الرئيسى فى الفصل الخاص من عدد هذه السنة المعنون «التجارة بالسلع الزراعية: هل تدخل عصراً جديدا؟». وهى قضية لها أيضا انعكاسات كبرى مباشرة وغير مباشرة على الأمن الغذائى. ويبين هذا التقرير أن التجارة الزراعية قد توسعت بدرجة كبيرة فى العقود الأخيرة ووفرت للمستهلكين أغذية أكثر وأفضل وأرخص، وأنها كانت أيضا مصدرا مهما من مصادر العمل والنقد الأجنبى. بيد أن المكاسب من التجارة الزراعية أصبحت اليوم شديدة التباين ولاتزال الأسواق مبتلاة بالتشوه الراجع الى التدخل والحماية.

وتدور مناقشة هذه القضايا فى ضوء التغيرات الرئيسية فى مناخ الاقتصاد والمؤسسات والأسواق أمام التجارة الزراعية فى الماضى القريب. والفكرة هى أن «عصراً جديداً» ربما يكون قد بدأ فى الظهور بتحرير الاقتصاد العالمى، وزيادة تواجد البلدان النامية فى الأسواق العالمية، والتحولات الرئيسية فى اقتصادات التخطيط المركزى السابق، والاتجاه نحو ترتيبات التجارة الاقليمية، والتغيرات فى أسواق التجارة العالمية وقواعدها عقب انتهاء جولة أوروغواى. يضاف الى ذلك أن هذا التقرير يعالج قضية معقدة وجدلية، هى كيفية تفاعل التجارة مع حماية البيئة واستدامة الانتاج.

ويصعب التنبؤ بالنظام التجارى الذى سوف يبرز من تفاعل هذه العوامل والتأثيرات بالغة التعقيد. وربما كان لنا أن نتوقع من مناخ التحرير والتكامل أن ينشّط التجارة، ويشجع الجهود نحو مزيد من التنافس، وأن يأتى بالخير للجميع. بيد أن تأثير جولة أوروغواى ربما يتبين أنه تأثير محدود فى الأجل القريب، وربما تكون آثاره غير متساوية بين البلدان والأسواق. وتشير التوقعات الحالية الى عدم حدوث تغير فى الأسعار الدولية للمنتجات الاستوائية والى حدوث ارتفاع طفيف فى أسعار منتجات المناطق المعتدلة، مما يدل على أن توزيع الفرص والمخاطر والخسائر فى مختلف الأوضاع ليس متساويا. ورغم الاتجاه العام نحو نظم تجارة أكثر انفتاحا وانضباطا، فمن المحتمل أن تظل الحماية فى أشكالها القديمة والجديدة مرضاً منتشراً فى الأسواق الزراعية. وعلى ذلك، ربما تواجه بلدان العجز الغذائى تكاليف متزايدة فى الاستيراد، وربما يزيد انعدام الأمن الغذائى فى هذه البلدان، على الأقل فى مرحلة أولية، فى حين أن مشكلات الوصول الى الأسواق والمنافسة ستظل مشكلات صعبة أمام كثير من البلدان النامية، حتى تلك التى لديها امكانيات أفضل للانتاج والتصدير الزراعيين.

وأملى أن يساهم هذا التقرير فى زيادة الوعى لا بالفرص الجديدة فحسب، بل أيضا بالمشكلات والشكوك القديمة والجديدة التى ينبغى أن يواجهها المجتمع الدولى فى «العصر الجديد» الذى بدأ فى الظهور.

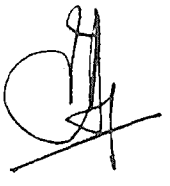

دكتور جاك ضيوف

المدير العام

بيان المحتويات

تقديم هـ
مذكرة تفسيرية ش

الجزء الأول
استعراض الحالة فى العالم

أولا : حالة الزراعة فى الوقت الحاضر - حقائق وأرقام ٣

١- انتاج المحاصيل والثروة الحيوانية فى عام ١٩٩٤ ٣

٢- نقص الأغذية وحالات الطوارئ ٧

٣- الامدادات الحالية من الحبوب واستهلاكها والمخزون منها ١١

٤- المساعدات الخارجية للزراعة ١٤

٥- تدفقات المعونة الغذائية فى ١٩٩٤/١٩٩٥ ١٦

٦- الأسعار الزراعية الدولية ١٩

٧- المصيد السمكى وتوزيعه والتجارة فيه ٢٢

٨- الانتاج الحرجى والتجارة الحرجية ٢٥

ثانيا: البيئة الاقتصادية والزراعة بوجه عام ٣٠

المناخ الاقتصادى العام ٣٠

التوقعات الزراعية ٣٨

مستقبل الاقتصاد فى البلدان النامية المعتمدة بشدة على التجارة الزراعية ٤١

ثالثا: قضايا مختارة ٤٧

الواردات الغذائية وأداء الصادرات فى بلدان العجز الغذائى ذات الدخل المنخفض الأقل قدرة على تمويل الواردات ٤٧

مقدمة ٤٧

نمو الواردات الغذائية وتوزيعها ٤٨

منشأ الواردات ٥٢

توزيع الصادرات والصادرات الزراعية ٥٢

امكانية الاستمرار فى الاعتماد بشدة على الواردات الغذائية ٦١

تحرير السياسات الزراعية وتأثيره على المستهلكين ٦٣

دور مستهلكى الأغذية فى عملية رسم السياسات ٦٤

الى أين تتجه اصلاحات السياسات ٦٥

الطلب على الأغذية واستهلاكها ٦٨

اصلاح السياسات وأسعار الأغذية ٧٣

حماية فئات المستهلكين الحساسة ٧٥

الخلاصة ٨٠

الجـــزء الثـانى
استعراض الحالة فى الأقاليم

أولا: أقاليم البلدان النامية ٨٥

أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ٨٥

نظرة عامة على الاقليم ٨٥

التطورات الاقتصادية ٨٥

الأداء الزراعى ٨٧

التجارة بالسلع الزراعية ٨٨

خفض قيمة الفرنك الأفريقى ٨٩

السياسات الزراعية ٩٣

جمهورية جنوب أفريقيا ٩٧

التضاريس والسكان والمناخ ٩٧

الزراعة: الخصائص العامة ٩٨

الزراعة فى اطار استراتيجية التنمية فى جنوب أفريقيا ١٠٠

نظام التسويق ودوره فى تشكيل هيكل الزراعة: فترة ما قبل الاصلاح ١٠٤

سياسات ما قبل الاصلاح وتأثيراتها الاقتصادية والاجتماعية ١٠٦

الزراعة فى جنوب أفريقيا: القضايا الراهنة وتوقعات المستقبل ١١٣

خيارات اعادة توزيع الأراضى ١١٤

ملاحظات ختامية ١١٨

آسيا والمحيط الهادى ١٢٠

نظرة عامة على الاقليم ١٢٠

التطورات الاقتصادية ١٢٠

أداء قطاع الزراعة وقضاياه ١٢٣

قضايا الزراعة وتوقعاتها فى الاقليم ١٢٦

الهنـــد ١٣٢

عرض عام للاقتصاد ١٣٢

جذور أزمة ١٩٩٠ وأسبابها ١٣٤

العناصر الرئيسية للسياسة الاقتصادية الجديدة ١٣٥

السياسة الزراعية فى الهند خلال حقبة التخطيط ١٣٦

استراتيجية التخطيط والزراعة ١٤٠

سياسات التخطيط فى سياق برنامج التكيف الهيكلى ١٤٢

تأثير الاصلاحات فى الاقتصاد الكلى على قطاع الزراعة ١٤٤

تحرير الزراعة الهندية وقضايا السياسات ١٤٧

الاصلاحات والصادرات الزراعية ١٤٨

ملاحظات ختامية ١٥٠

أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى ١٥١

نظرة عامة على الاقليم ١٥١

التطورات الاقتصادية ١٥٣

أداء الزراعة ١٥٥

التطورات الاقتصادية وانعكاساتها على الزراعة ١٥٦

أمريكا الوسطى ١٦١

مقدمة ونظرة عامة ١٦١

العوامل الاقليمية والدولية ١٦٦

استعراض السياسات القطرية ١٧٠

الشرق الأدنى وشمال أفريقيا ١٧٦

نظرة عامة على الاقليم ١٧٦

الأداء الاقتصادى والزراعى فى ١٩٩٤-١٩٩٥ ١٧٦

استخدام الموارد وآفاق التوسع الزراعى ١٨٠

استهلاك الأغذية وحالة الأمن الغذائى ١٨٢

اعتماد الاقليم على استيراد الأغذية ١٨٣

الأردن ١٨٧

دور الزراعة ١٨٧

القضايا والتحديات ١٨٨

اصلاح السياسات ١٩٢

تأثير السلام على موارد المياه والانتاج الزراعى ١٩٤

ثانيا: أقاليم البلدان المتقدمة ١٩٧

أوروبا الوسطى والشرقية ورابطة الدول المستقلة فى الاتحاد السوفييتى سابقا ١٩٧

نظرة عامة على الاقليم ١٩٧

آخر الاتجاهات الاقتصادية وأداء القطاع الزراعى ١٩٧

الاصلاح الهيكلى للمزارع ١٩٩

الأسواق العقارية والاصلاح المالى ٢٠١

خصخصة العمليات السابقة واللاحقة ٢٠٢

العلاقات التجارية وقضايا السياسات ٢٠٣

نتائج جولة مفاوضات أوروغواى ٢٠٦

صورة عن الاصلاحات الزراعية فى كازاخستان ٢٠٨

الجغرافيا والتاريخ ٢٠٨

موارد الزراعة ٢٠٨

دور كازاخستان فى الانتاج الزراعى والتجارة الزراعية فى الاتحاد السوفييتى سابقا ٢١٤

الاطار السياسى والاقتصادى العام للاصلاحات والسياسات الزراعية ٢١٥

الخصخصة وايجاد أسواق جديدة ٢١٧

الأهداف بعيدة المدى للسياسات ٢٢٩

الجـــزء الثـالث
التجارة بالسلع الزراعية: هل تدخل عصراً جديداً؟

مقدمة ٢٣٧

أولا : الاتجاهات والأنماط المتغيرة للتجارة بالسلع الزراعية ٢٤٠

تضاؤل أهمية الزراعة في التجارة العالمية ٢٤١

توسع الأسواق الزراعيـــة وتقلص حصة البلدان النامية ٢٤٩

هل ستظل البلدان النامية مصدراً صافياً ؟ ٢٥٠

تنويع الأسواق وتكثيف المبادلات التجارية الاقليمية الداخلية ٢٥٣

هبوط الأسعار الزراعية، وتزايد حجم الشحنات، وتضاؤل القدرة الشرائية للصادرات الزراعية ٢٥٥

التحول من الصادرات الأوليـــة الى الصادرات السلعية المصنعة ٢٦٢

ثانيا: التجارة الزراعية فى عالم متغير ٢٦٥

تحرير الاقتصاد العالمى ٢٦٥

تحول اقتصاديات التخطيط المركزى ٢٦٩

السنوات القادمة ٢٧٣

انهيار مجلس التعاضد الاقتصادى ٢٧٥

حالة الصين ٢٧٧

ثالثا: تطور قواعد التجارة الدولية ٢٨١

جولة أوروغواى ٢٨٤

الاتفاق الزراعى ٢٨٥

حماية الواردات ٢٨٩

التنافس على التصدير ٢٩٤

السياسات الداخلية ٢٩٨

النزاعات والسلام ٣٠٠

لجنة الزراعة ٣٠١

اتفاقية بشأن الصحة العامة والصحة النباتية ٣٠٢

تأثير جولة أوروغواى على التجارة وأسعار السلع فى العالم ٣٠٤

رابعا : تطور الترتيبات التجارية الاقليمية ٣١١

نطاق الرابطات التجارية الاقليمية ٣١٣

الأسباب الداعية الى انشاء الاتفاقيات التجارية الاقليمية ٣١٨

معالجة الزراعة فى الاتفاقيات التجارية الاقليمية ٣٢١

خامساً: التجارة الدولية، والبيئة، والتنمية الزراعية المستدامة ٣٢٥

كيف ترتبط التجارة بالبيئة ٣٢٩

تأثيرات التجارة على البيئة وسبل قياسها ٣٣٠

البيئة وتحرير التجارة ٣٣٣

الآثار المترتبة على السياسات ٣٣٥

ملاحظات ختامية ٢٤٠

البيانات

١- التغيرات فى انتاج المحاصيل والثروة الحيوانية فى الفترة ١٩٩١-١٩٩٤ ٥

٢- العجز فى الامدادات الغذائية الذى يتطلب مساعدات استثنائية ٩

٣- اتجاهات الامدادات والاستخدام فى الحبوب ١٣

٤- الالتزامات بالمساعدات الخارجية المقدمة للزراعة ١٥

٥- شحنات المعونة الغذائية من الحبوب ١٧

٦- أسعار تصدير بعض السلع فى ١٩٩١-١٩٩٤ ٢١

٧- المصيد العالمى من الأسماك واستخدامه وتجارته ٢٣

٨ - أ انتاج المنتجات الحرجية الرئيسية ٢٧

٨ - ب قيمة الصادرات من المنتجات الحرجية الرئيسية ٢٩

الأطـــر

١- حالة الديون الخارجية للبلدان النامية ٣٤

٢- العوامل المؤثرة فى الطلب على الأغذية ٧٠

٣- قيود الموارد الزراعية فى آسيا والمحيط الهادى ١٣٠

٤- تأثير جولة مفاوضات أوروغواى على الزراعة فى الاقليم ١٨٦

٥- تصوران مختلفان لتقليل زراعة الأراضى الجافة فى شمال كازاخستان ٢١٠

٦- جمهوريات آسيا الوسطى: الزراعة والتحول والتنمية ٢١٢

٧- منظمات التجارة الدولية وأسواق السلع ٢٦٧

٨- اصلاح الزراعة وتحريرها ٢٨٧

٩- تثبيت التعريفة الجمركية ٢٩١

١٠- الحصة التعريفية ٢٩٣

١١- «الاطار الأخضر» ٢٩٩

١٢- منهجية المنظمة فى تقدير مدى تأثير جولة أوروغواى ٣٠٦

١٣- التقديرات البديلة لتأثير جولة أوروغواى على الأسعار ٣٠٧

١٤- التجارة الحرجية والبيئة ٣٢٦

الجـــداول

١- أ الاقتصادات المعتمدة بشدة على الصادرات الزراعية ٤٣

١-ب بلدان العجز الغذائى ذات الدخل المنخفض الأقل قدرة على تمويل وارداتها الغذائية ٤٤

٢- عدد السكان ونصيب الفرد حاليا من الناتج القومى الاجمالى فى بلدان العجز الغذائى ٤٩

٣- بلدان العجز الغذائى: مؤشرات مختارة عن حجم الواردات الغذائية وأهميتها بالنسبة الى اجمالى التجارة (حسب الأقاليم) ٥٠

٤- نصيب الحبوب من الواردات الغذائية (حسب البلدان) ٥٣

٥- نصيب الحبوب من الواردات الغذائية (حسب الأقاليم) ٥٤

٦- توزيع الواردات بحسب المنشأ، (جميع المنتجات، جميع البنود الغذائية) ٥٤

٧- أ توزيع الصادرات بحسب الفئات الرئيسية ٥٥

٧-ب توزيع الصادرات بحسب الفئات الرئيسية ٥٦

٨- نصيب سلع التصدير الزراعية الرئيسية من مجموع الصادرات الزراعية ٥٧

٩- نسبة الصادرات الزراعية غير المنافسة بالمعنى الواسع الى مجموع الصادرات الزراعية ٥٩

١٠- مؤشرات الأداء فى قطاع الصادرات الزراعية فى بعض بلدان العجز الغذائى ذات الدخل المنخفض ٦٠

١١- معدلات النمو فى الناتج المحلى الاجمالى من الزراعة ١٢٤

١٢- أداء الاقتصاد العام ٢١٨

١٣- سير العمل فى الاصلاح الزراعى فى كازاخستان فى الفترة ١٩٩١-١٩٩٤: ملاك الأراضى بحسب نوع الأراضى ومساحاتها ٢٢٢

١٤- خصخصة المزارع الحكومية فى جمهورية كازاخستان فى ١٩٩٣ - ١٩٩٤ ٢٢٤

١٥- متوسط قيمة المنتجات الزراعية، بحسب فئات التسويق، قبل تحرير الأسعار وبعدها، ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٣- يوليو/تموز ١٩٩٤ ٢٢٦

١٦- وجهة الصادرات الزراعية حسب الأقاليم ٢٥٦

١٧- مصدر الواردات الزراعية حسب الأقاليم ٢٥٧

١٨- مؤشرات الأداء الاقتصادى فى عدد من بلدان أوروبا الوسطى والشرقية والاتحاد السوفييتى السابق ٢٧١

١٨ - أ الناتج المحلى الاجمالى الحقيقى ٢٧١

١٨ - ب البطالة المقنعة ٢٧١

١٨ - جـ الأسعار الاستهلاكية ٢٧١

١٨ - د الانتاج الزراعى ٢٧٢

١٨ - هـ الامدادات من الطاقة الغذائية ٢٧٢

١٩- الصين: مؤشرات مختارة للأداء الاقتصادى والزراعى ٢٧٨

٢٠- التغيرات فى الأسعار العالمية للأغذية بحلول عام ٢٠٠٠ مقارنة بمستويات الأسعار فى ١٩٨٧-١٩٨٩ ٣٠٥

٢١- تكاليف استيراد الأغذية فى البلدان النامية وبلدان العجز الغذائى ذات الدخل المنخفض فى السنوات السابقة والاسقاطات ٣٠٨

٢٢- تأثير نقص المحاصيل ووفرتها على أسعار الحبوب بمراعاة نتائج جولة أوروغواى وبدونها ٣٠٩

٢٣ - أ البلدان الأعضاء فى المناطق الرئيسية للتجارة الحرة، ١٩٩٢ ٣١٤

٢٣ - ب البلدان الأعضاء فى المناطق الرئيسية للتجارة الحرة، ١٩٩٢ ٣١٥

٢٤- حصص الصادرات فى الانتاج العالمى للسلع الرئيسية الزراعية، ١٩٩٠ ٣٣٢

الأشكال

١- الانتاج الاقتصادى العالمى ٣١

٢- الانتاج العالمى وحجم التجارة العالمية ٣٢

٣- تركيبة الديون ٣٧

٤- توقعات النمو فى الناتج المحلى الاجمالى والقيمة المضافة فى الزراعة فى أقاليم البلدان النامية ٤٠

٥- النمو المتوقع فى مجموع التجارة والتجارة بالسلع الزراعية ٤٢

٦- أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ٨٦

٧- آسيا والمحيط الهادى ١٢١

٨- أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى ١٥٢

٩- الشرق الأدنى وشمال أفريقيا ١٧٧

١٠- تصوران مختلفان لتقليل زراعة الأراضى الجافة فى شمال كازاخستان ٢١٠

١١- حجم انتاج السلع الزراعية وتجارتها فى العالم ٢٤١

١٢- الصادرات الزراعية فى العالم ٢٤٢

١٣- التجارة بالمنتجات الزراعية والسمكية والحرجية ٢٤٤

١٤- أ التجارة بالمنتجات الزراعية والسمكية والحرجية ٢٤٥

١٤- ب التجارة بالمنتجات الزراعية والسمكية والحرجية ٢٤٦

١٥- وجهة الصادرات وتركيبة قطاعاتها ٢٤٨

١٦- حصة البلدان النامية من مجموع الصادرات والصادرات الزراعية فى العالم ٢٤٩

١٧- حصص الأقاليم المختلفة من الصادرات الزراعية العالمية ٢٥١

١٨- حصص الأقاليم المختلفة من الواردات الزراعية العالمية ٢٥٢

١٩- موازين التجارة بالسلع الزراعية (المحاصيل والثروة الحيوانية) ٢٥٤

٢٠- قيمة وحدة الصادرات الزراعية وحجمها فى البلدان المتقدمة والنامية ٢٥٩

٢١- الأرقام الدليلية للصادرات الزراعية فى أقاليم البلدان النامية ٢٦١

٢٢- الصادرات الزراعية المصنعة كنسبة من مجموع الصادرات الزراعية فى جميع أقاليم البلدان النامية ٢٦٣

تنويه

أعد تقرير «حالة الأغذية والزراعة» لعام ١٩٩٥ فريق من قسم تحليل عمليات التنمية الزراعية والاقتصادية برئاسة السيد F. L. Zegarra وعضوية كل من السادة P. L. Lacoacci, G. E. Rossmiller, J. Skoet, K. Stamoulis, R. Stringer, S. Teodosijevic.

أما خدمات الأمانة فقد قدمها S. Di Lorenzo و P. Di Santo، وقدم خدمات الحاسب الآلى والاحصاءات Z. pinna و G. Arena وطارق صادق.

وأعد وثائق المعلومات الأساسية الخاصة باستعراض الحالة فى العالم: G. Everett, M. Palmieri, F. Sandiford, M. Spinedi, P. Wardle and G. Zanias.

وأعد وثائق المعلومات الأساسية الخاصة باستعراض الحالة فى الأقاليم: M. Ahmad, G.S. Bhalla, A.Z. Ghezawi, K. Gray, U. Grothe, S. Hafeez, M. Harley, A.S. Jabarin, F. Kuba, D. Van Atta and J.Weeks.

وقد أُعد الفصل الخاص وعنوانه «التجارة بالسلع الزراعية: هل تدخل عصرا جديدا؟ » استنادا الى المساهمات التى قدمها كل من D. Hathaway, T. Josling and P. Konandreas كما قدم السيد J. Greenfield تعليقات واقتراحات بناءه فى هذا الصدد.

حرر الطبعة العربية: إسماعيل أبو زيد، وساعدت فى التحرير: انطوانيت عازورى. وأعد الأشكال البيانية M. Cappucci، وأشرف ابراهيم ابراهيم المالكى على التحرير والاخراج واعداد الأشكال والطباعة. أما الغلاف والرسوم الايضاحية فمن تصميم Studio Page.

مذكرة تفسيرية

تستخدم الرموز التالية فى الجداول الاحصائية:

- = لا شئ أو كمية لا تذكر.

... = البيانات غير متوافرة.

١٩٩٣/ ١٩٩٤ = السنة المحصولية أو التسويقية أو السنة المالية التى تمتد من سنة تقويمية الى السنة التالية لها.

١٩٩٢- ١٩٩٤ = متوسط ثلاث سنوات تقويمية.

وقد لاتكون حصيلة جمع هذه الأرقام متطابقة حيث أنها جمعت من أرقام مقربة. أما التغيرات السنوية، ومعدلات التغيير فقد حسبت من أرقام غير مقربة. والنظام المترى هو المستخدم دائما الا اذا أشير الى غير ذلك. «والدولار» هو دولار الولايات المتحدة. وكلمة مليار تساوى ١ ٠٠٠ مليون.

الأرقام الدليلية للانتاج

فترة الأساس لأرقام المنظمة الدليلية هى الفترة ١٩٧٩- ١٩٨١. وتشير بيانات الانتاج الى السلع الأولية (مثل قصب السكر والبنجر بدلا من السكر). ويستخدم المتوسط القطرى لسعر الانتاج كأرقام ترجيحية. ويستثنى من الأرقام الدليلية للمنتجات الغذائية كل من التبغ، والبن، والشاى، والبذور الزيتية غير المخصصة للطعام، والألياف الحيوانية والنباتية والمطاط، وقد وضعت أرقامها على أساس بيانات الانتاج فى السنة التقويمية (١).

الأرقام الدليلية للتجارة

فترة الأساس للأرقام الدليلية للتجارة بالمنتجات الزراعية هى أيضا فترة ١٩٧٩- ١٩٨١. وهى تشمل جميع السلع والبلدان الواردة فى «FAO Trade Yearbook» الذى أصدرته المنظمة. وتتضمن الأرقام الدليلية لاجمالى المنتجات الغذائية جميع المنتجات الصالحة للأكل والتى تصنف عامة على أنها «أغذية».

وتشمل جميع الأرقام الدليلية التغيرات التى طرأت على القيم الجارية للصادرات (فوب) والواردات (سيف) وكلها محسوبة بدولار الولايات المتحدة. وعندما تقدم بعض البلدان أرقام وارداتها بأسعار (فوب)، تعدل هذه الأسعار الى أسعار (سيف) بصورة تقريبية. وتنطوى هذه الطريقة فى التقدير على بعض التباين حين ينحرف اتجاه تكاليف التأمين والشحن عن اتجاه قيمة الوحدة من السلع.

وتمثل الأرقام الدليلية لحجم الوحدة وقيمتها فى التجارة بين البلدان، التغيرات فى كميات المنتجات بعد ترجيحها من الناحية السعرية، وفى قيمة المنتجات بعد ترجيحها من الناحية الكمية. والأرقام الترجيحية هى على التوالى متوسط السعر ومتوسط

---

(١) للحصول على التفاصيل الكاملة أنظر:

« FAO Production Yearbook 1993»

الكمية للفترة ١٩٧٩- ١٩٨١، وهى فترة الأساس المرجعية المستخدمة فى جميع مسلسلات الأرقام الدليلية التى تعدها المنظمة حاليا. وتستخدم معادلة «لاسبير» فى وضع الأرقام الدليلية (٢).

التغطية الاقليمية

تشمل البلدان النامية: أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى والشرق الأدنى وشمال أفريقيا (٣) وآسيا والمحيط الهادى (٤).

أما البلدان المتقدمة فتشمل: البلدان الصناعية واقتصاديات التحول (٥).

وأوصاف المدن والبلدان المستخدمة فى هذا التقرير هى تلك التى كانت سائدة وقت اعداد التقرير.

---

(٢) للحصول على التفاصيل الكاملة أنظر:

« FAO Trade Yearbook 1992 »

(٣) يشمل الشرق الأدنى وشمال أفريقيا مصر والجماهيرية العربية الليبية وتونس والجزائر والمغرب والسودان وأفغانستان والبحرين وقبرص وجمهورية إيران الاسلامية والعراق والأردن والكويت ولبنان وعُمان وقطر والمملكة العربية السعودية والجمهورية العربية السورية وتركيا والامارات العربية المتحدة والجمهورية اليمنية.

(٤) يشمل اقليم آسيا والمحيط الهادى بلدان التخطيط المركزى السابقة فى آسيا: كمبوديا والصين وكوريا الديمقراطية ومنغوليا وفيتنام.

(٥) تشمل البلدان الصناعية: استراليا والنمسا وبلجيكا وكندا والدانمرك وفنلندا وفرنسا وألمانيا واليونان وايسلندا وايرلندا وايطاليا واليابان ولكسمبرغ وهولندا ونيوزيلندا والنرويج والبرتغال وأسبانيا والسويد وسويسرا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة. وتضم اقتصاديات التحول: البانيا، البوسنة والهرسك، بلغاريا، كرواتيا، الجمهورية التشيكية، المجر، بولندا، رومانيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، يوغوسلافيا، جمهوريات الاتحاد السوفييتى سابقا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا.

الجـزء الأول

استعراض الحالة فى العالم

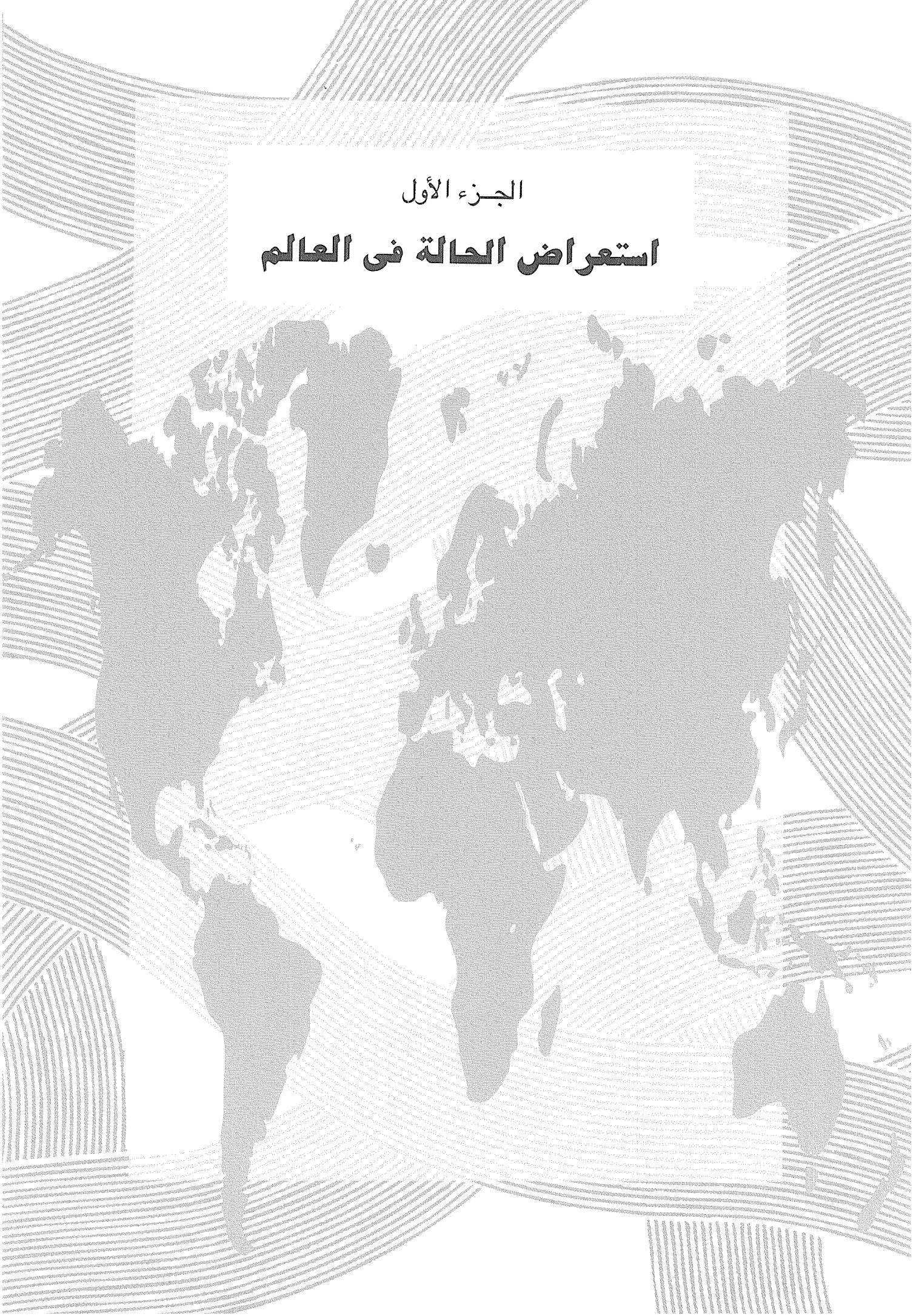

استعراض الحالة فى العالم

أولاً : حالة الزراعة فى الوقت الحاضر - حقائق وأرقام

١- انتاج المحاصيل والثروة الحيوانية فى عام ١٩٩٤

● مرة أخرى لم يكن عام ١٩٩٤ عاما جيدا فيما يتعلق بالانتاج الغذائى والزراعى على مستوى العالم. فقد ارتفع الانتاج المحصولى والحيوانى العالمى بنسبة ١ر٨ فى المائة فقط، بعد أن اعتراه الركود فى السنة السابقة.

● ففى البلدان المتقدمة شهد الانتاج المحصولى والحيوانى ارتفاعا طفيفا نسبته ٣ر٠ فى المائة، بعد أن كان قد تقلص بنسبة ٣ر٨ فى المائة فى ١٩٩٣. أما فى مجموعة البلدان النامية ككل فقد حقق الانتاج زيادة نسبتها ٢ر٨ فى المائة، أى بارتفاع طفيف عن معدل النمو فى السنة السابقة.

● وكان أهم عامل منفرد ساهم فى زيادة الانتاج الزراعى العالمى خلال عام ١٩٩٤ هو الانتعاش الهائل فى انتاج الولايات المتحدة، بعد الانخفاض الحاد الذى شهده انتاج المحاصيل خلال عام ١٩٩٣. فقد كانت ظروف النمو شبه مثالية مما أسفر عن تحقيق غلات عالية بصورة غير عادية من المحاصيل الرئيسية. وقد أدى ذلك، بالاضافة الى ما حققه الانتاج الحيوانى، من أعلى زيادة على الاطلاق، الى ارتفاع الانتاج الزراعى بما لا يقل عن ١٦ فى المائة.

● وفى أوروبا الوسطى والشرقية والاتحاد السوفييتى السابق انكمش الانتاج الزراعى بنسبة بلغت ١٦ فى المائة خلال ١٩٩٤ بعد تدهور استمر عدة سنوات. وحدث معظم هذا الانكماش فى منطقة الاتحاد السوفييتى السابق. وفى أوروبا الوسطى والشرقية، انخفض الانتاج الزراعى بنسبة تقدر بـ٧ فى المائة، وذلك أساسا نتيجة لنقص المحاصيل بسبب الجفاف فى بولندا، الذى فاق الزيادات التى حققتها البلدان المنتجة الرئيسية الأخرى، مثل المجر ورومانيا.

● أما بالنسبة لأقاليم البلدان المتقدمة الأخرى، فقد انخفض الانتاج بصورة ملموسة فى استراليا، وبصورة أكثر اعتدالا فى المجموعة الأوروبية.

● وقد زاد الانتاج المحصولى والحيوانى فى البلدان النامية بنسبة ٢ر٨ فى المائة، مما أدى الى زيادة نصيب الفرد من الانتاج بنسبة ٠ر٩ فى المائة. ويعتبر هذا الكسب ضئيلا اذا ما قورن بمتوسط الزيادة السنوية فى الانتاج الذى بلغ ٣ر٣ فى المائة فى الثمانينات و٣ر٢ فى المائة فيما بين ١٩٩٠ و١٩٩٣. وقد تفاوت الأداء بصورة ملحوظة بين أقاليم البلدان النامية، حيث لم يسجل سوى اقليمى أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى والشرق الأقصى زيادات تفوق معدلات النمو السكانى.

● ويعتبر النمو القوى فى الانتاج الذى تحقق فى اقليم أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى بمثابة انتعاش من الانتكاسة الخطيرة التى حدثت فى عام ١٩٩٣، والتى جاءت هى ذاتها بعد عدة سنوات من الأداء الضعيف. ويرجع التوسع الذى تحقق فى عام ١٩٩٤، الى حد كبير، الى الزيادات الكبيرة فى انتاج الأرجنتين والبرازيل، بينما تشير التقديرات الى حدوث زيادة متواضعة فى انتاج المكسيك، والى انخفاض انتاج كولومبيا.

● وفى الشرق الأقصى، تباطأ معدل نمو الانتاج فى ١٩٩٤، وإن ظل أكبر بكثير من معدل النمو السكانى. وواصلت جمهورية الصين الشعبية نموها الزراعى القوى، ولكن الظروف الجوية غير المواتية عرقلت زيادة الانتاج الزراعى، ومن ثم كان معدل الزيادة أقل من متوسط السنوات الخمس السابقة. وشهدت الهند موسما زراعيا جيدا نسبيا، حيث ارتفع معدل نمو الانتاج بعد أن كان قد تعثر بعض الشىء فى عام ١٩٩٣.

● أما فى الشرق الأدنى وشمال أفريقيا فتعتبر الزيادة التى تحققت فى الانتاج المحصولى والحيوانى، والتى بلغت نسبتها ١ر٩ فى المائة، دليلا على تحسن الأداء عما كان عليه فى عام ١٩٩٣، الا انه مازال ينطوى على انخفاض جديد فى نصيب الفرد من الانتاج. فالزيادة فى انتاج الاقليم تعزى، الى حد كبير، الى الزيادة التى تقدر بنحو ٣٥ فى المائة فى انتاج المغرب، الذى انتعش بعد انخفاض حاد استمر عامين بسبب الجفاف. وتشير التقديرات الى أن انتاج مصر انخفض فى عام ١٩٩٤ بنسبة تتراوح بين ٢ و٣ فى المائة، بعد خمس سنوات من الزيادة

البيـــان ١

التغيرات فى انتاج المحاصيل والثروة الحيوانية فى الفترة ١٩٩١-١٩٩٤

(نسبة التغيرات عن السنة السابقة)

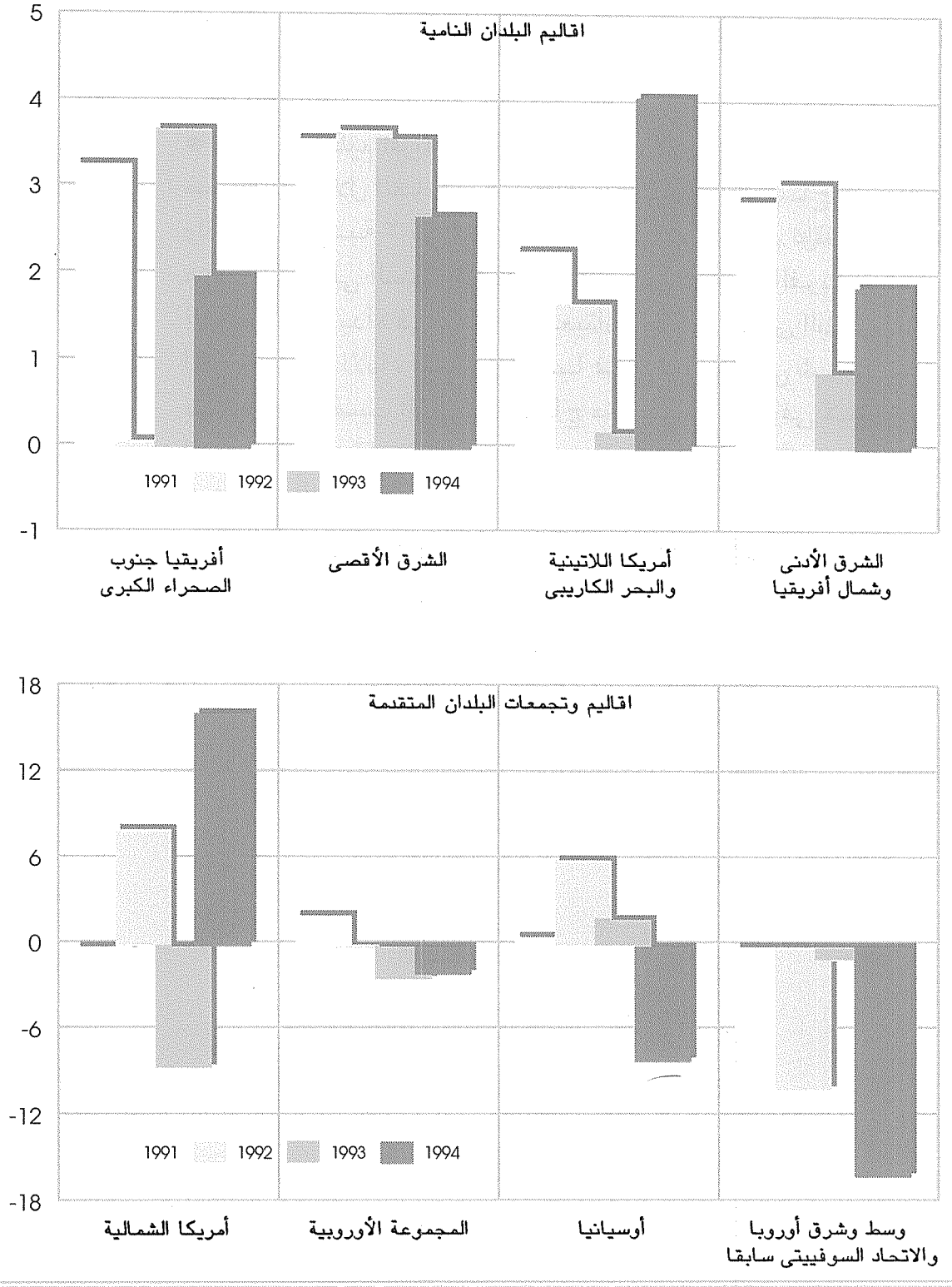

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

المستمرة فى نصيب الفرد من الانتاج. ويشير الانخفاض المقدر بنحو ١ فى المائة فى انتاج تركيا الى تناقص نصيب الفرد من الانتاج فيها للسنة الرابعة على التوالى.

● وقد شهد اقليم أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى من جديد أداء زراعيا ضعيفا خلال العام، اذ لم تتجاوز الزيادة فى الانتاج المحصولى والحيوانى نسبة ٢ فى المائة. وهكذا عاد الاقليم، بعد توقف مؤقت فى عام ١٩٩٣، الى السير فى طريق انخفاض نصيب الفرد من الانتاج الزراعى الذى بدأه فى أوائل السبعينات. وفيما يخص البلدان المنتجة الكبيرة، كان الأداء ايجابيا نسبيا فى نيجيريا التى شهدت تحسنا مستمرا فى نصيب الفرد من الانتاج منذ عام ١٩٨٨، وفى كينيا رغم أن الزيادة التى تحققت فيها ونسبتها ٥ر٧ فى المائة لا تمثل سوى انتعاش جزئى من الخسائر الفادحة التى سببها الجفاف فى عامى ١٩٩٢ و١٩٩٣. وتشير التقديرات الى انخفاض الانتاج فى زائير، كما يتوقع تحقيق زيادة طفيفة فى انتاج جمهورية تنزانيا.

٢ - نقص الأغذية وحالات الطوارئ

● لاتزال أفريقيا أشد القارات تأثرا بالعجز الغذائى، حيث يوجد بها حاليا ١٥ بلدا تحتاج الى مساعدات غذائية استثنائية أو طارئة أو كليهما.

● ويتوقع ان تشهد أفريقيا الجنوبية عجزا واسع النطاق فى الحبوب خلال ١٩٩٥/١٩٩٦، نتيجة لانخفاض انتاج المحاصيل بسبب الجفاف الذى تعرض له كثير من البلدان. فقد كانت كميات الأمطار التى هطلت على بوتسوانا وليسوتو وناميبيا وجنوب أفريقيا، وأجزاء من سوازيلندا وزامبيا وزمبابوى ضئيلة، ومن ثم ستكون محاصيل هذه البلدان أدنى من المتوسط. كما تأثرت المناطق الجنوبية من ملاوى وموزامبيق بالجفاف. وينتظر أن ترتفع الاحتياجات الاستيرادية لهذا الاقليم الفرعى بصورة ملموسة فى ١٩٩٥/١٩٩٦، وأن يصبح من الضرورى القيام ببعض التدخلات المحلية الطارئة لاغاثة ضحايا الجفاف. وسوف تظل أنغولا تعتمد بشدة على مساعدات الاغاثة فى ١٩٩٥/١٩٩٦، على الرغم من حدوث بعض التحسن فى الأحوال الأمنية، وتحقيق زيادة طفيفة فى الانتاج خلال عام ١٩٩٥.

● وسيتعين تقديم مساعدات طوارئ واسعة النطاق لبلدان أفريقيا الشرقية خلال عام ١٩٩٥، رغم جودة بعض المحاصيل. فالانتاج الغذائى فى بوروندى ورواندا لم يحقق بعد انتعاشا كاملا، وذلك رغم معدلات هطول الأمطار الجيدة بالنسبة لمحاصيل الموسم الأول فى عام ١٩٩٥، وزيادة الكميات الموزعة من مستلزمات الانتاج. وفى رواندا، كان محصول الموسم الثانى فى عام ١٩٩٥ أكبر بكثير مما كان عليه فى السنة السابقة، وذلك نتيجة للظروف الجوية المواتية وتوفير المستلزمات الزراعية فى الوقت المناسب، ولكنه ظل مع ذلك أدنى من المتوسط بسبب تقليص المساحات المزروعة. وفى بوروندى، ينتظر أن تتأثر حصيلة الحصاد بتجدد الأعمال الحربية وتوتر الحالة الأمنية فى كثير من المناطق. ولاتزال هناك أعداد كبيرة من الأشخاص المشردين والمعرضين للأخطار داخليا ممن يحتاجون الى مساعدات غذائية طارئة. ومازالت الحرب الأهلية فى جنوب السودان تعرقل أنشطة الاغاثة، كما أن رحيل قوات الأمم المتحدة من الصومال يثير احتمال تجدد المشكلات الغذائية الناجمة عن تدهور الأحوال الأمنية. وقد استدعت حالات الجفاف المحلية

فى اثيوبيا وأوغندا تقديم أغذية للطوارئ. وسوف تستمر الحاجة الى توزيع الأغذية لسد احتياجات أكثر الفئات تعرضا فى اريتريا خلال عام ١٩٩٥.

● وتعد حالة الامدادات الغذائية مرضية إجمالا فى غرب ووسط أفريقيا، نتيجة لجنى محاصيل فوق المتوسط بل وقياسية أحيانا فى معظم البلدان. بيد أن الاضطرابات الأهلية لاتزال تعرقل انتاج الأغذية وتوزيعها فى ليبيريا وسيراليون. كما يحتمل انتشار الجراد الصحراوى فى شمال غرب أفريقيا من المناطق الموبوءة به حاليا فى موريتانيا. وفى وسط أفريقيا لاتزال هناك ضائقة فى الامدادات الغذائية فى المناطق الحضرية من زائير بسبب عدم الاستقرار الاقتصادى، وارتفاع معدلات التضخم، وتوتر الموقف السياسى.

● وبالنسبة لبقاع العالم الأخرى، أدى استمرار الحرب بين الطوائف المتصارعة فى أفغانستان الى تشريد مزيد من الأفراد الذين سيظلون، هم والمعوزون والعائدون، فى حاجة الى المعونات الغذائية الدولية خلال الأشهر القادمة. وفى العراق، لاتزال حالة الغذاء والتغذية خطيرة، وذلك أساسا بسبب الصعوبات التى تلاقيها الحكومة فى تمويل الواردات. ويؤكد برنامج انسانى موحد اشتركت فى اعداده وكالات الأمم المتحدة ليبدأ تنفيذه فى ١٩٩٥-١٩٩٦، أن احتياجات العراق ضخمة ولا يمكن سدها من خلال برامج المساعدات الانسانية وحدها.

● وفى كمبوديا، تتعرض أعداد كبيرة من الأفراد الضعفاء لخطر الموت جوعا فى المناطق الأشد تأثرا بالجفاف والفيضانات التى حدثت فى عام ١٩٩٤. وفى منغوليا، ينتظر أن تشهد ضائقة الامدادات الغذائية الحالية، بعد تدنى محصول عام ١٩٩٤، مزيدا من التدهور الى أن يحين موعد حصاد المحصول التالى فى سبتمبر/أيلول. وفى نيبال، تشير الأنباء الى حدوث أزمات خطيرة فى الامدادات الغذائية فى المناطق التى تعرضت للجفاف خلال عام ١٩٩٤.

● وفى هايتى، يلاحظ حدوث تحسن فى الامدادات الغذائية، ولكن ثمة حاجة الى المساعدات الاقتصادية لتوفير الحبوب الخشنة، وتقاوى الفول، وغيرها من المستلزمات الزراعية، لغرس محصول الموسم الثانى.

البيـــان ٢

العجز فى الامدادات الغذائية * الذى يتطلب مساعدات استثنائية

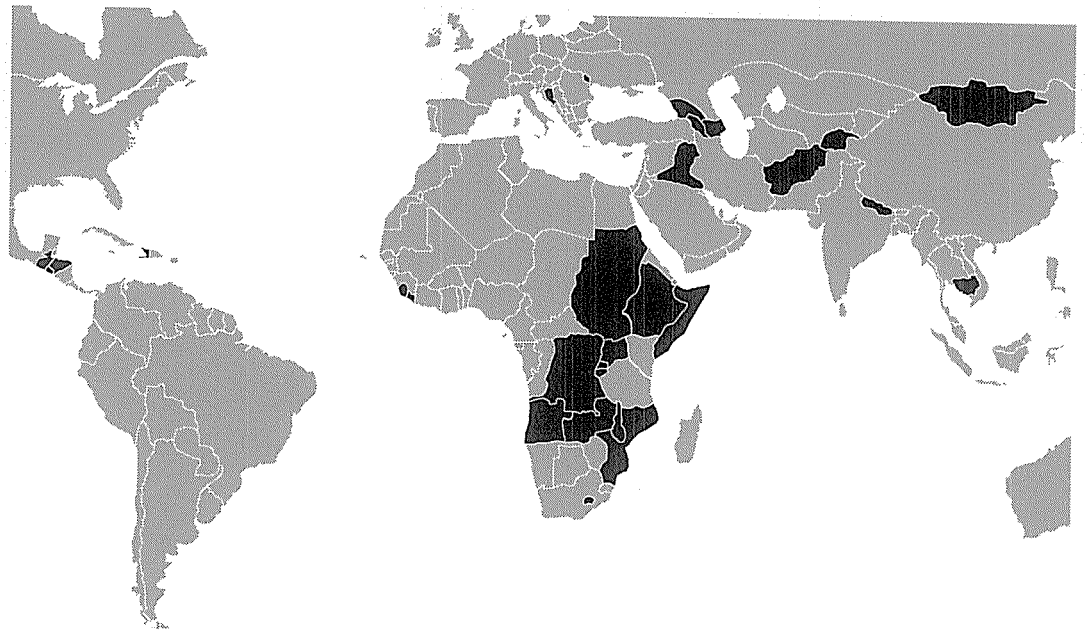

المصدر: النظام العالمى للاعلام والانذار المبكر لدى
منظمة الأغذية والزراعة، ابريل/نيسان ١٩٩٥

* خلال السنة التسويقية الجارية

● وفى البوسنة والهرسك، يتعرض كل سكان منطقة بيهاتش، التى تشهد معارك طاحنة، لعجز شديد فى الأغذية، وتشتد حاجتهم الى مساعدات الاغاثة. ولكن هناك صعوبات بالغة تواجه عمليات توصيل المعونات الغذائية الى سراييفو، كما أن أسعار الأغذية فى الأسواق تفوق طاقة جزء كبير من السكان.

● وفى أرمينيا، شهدت حالة الامدادات الغذائية والأحوال المعيشية لسكان الحضر بعض التحسن خلال العام الماضى، ولكنها لاتزال عسيرة. وفى أذربيجان و جورجيا، تسببت قيود الصرف الأجنبى، وتعثر التجارة بسبب الصراع فى شيشنيا، فى الحد من الواردات الغذائية.

● وفى مولدوفا، انفرجت ضائقة امدادات الحبوب، التى نجمت عن انخفاض محصول السنة السابقة، الا ان الفئات المعرضة ماتزال بحاجة الى المساعدات الغذائية.

● وتعانى طاجيكستان من ضائقة شديدة فى امدادات الحبوب. فالانتاج المحلى من الحبوب ضئيل، كما أن نقص العملات الأجنبية أو السلع التى يمكن مقايضتها يحد بشدة من امكانية الاستيراد. وفى قيرغيزستان، ستؤدى قيود الميزانية الى زيادة الحاجة الى كميات كبيرة من المعونات الغذائية.

٣ - الامدادات الحالية من الحبوب واستهلاكها والمخزون منها

● يقدر الانتاج العالمى من الحبوب فى ١٩٩٤ بأكثر من ٩٥٣ ١ مليون طن، أى بزيادة نسبتها ٣ فى المائة عن المحصول المتدنى الذى تحقق عام ١٩٩٣، وأعلى من متوسط السنوات الخمس الماضية. بيد أن معظم هذه الزيادة يرجع الى الانتعاش القوى فى انتاج الحبوب الخشنة، وخاصة فى الولايات المتحدة. كما حقق انتاج الأرز زيادة كبيرة فى عام ١٩٩٤، بينما انخفض انتاج القمح بصورة ملحوظة، وذلك أساسا بسبب انخفاض الانتاج فى البلدان المتقدمة، وخاصة استراليا ورابطة الدول المستقلة.

● ومن المتوقع ان تنخفض المخزونات العالمية من الحبوب خلال السنوات المحصولية المنتهية فى ١٩٩٥، وذلك للسنة الثانية على التوالى، لتصل الى ٣١١ مليون طن. وهى عند هذا المستوى لا تشكل سوى نسبة ١٧ فى المائة فقط من الاستهلاك المتوقع، بمعنى أنها وصلت الى الحد الأدنى الذى تعتبره أمانة المنظمة ضروريا لضمان الأمن الغذائى العالمى. وينتظر أن يحدث الجزء الأكبر من الانخفاض فى مخزونات القمح، ولاسيما المخزونات التى تحتفظ بها البلدان المصدرة الكبرى. كما يتوقع انخفاض مخزونات الأرز أيضا، وإن كان ذلك فى البلدان النامية أساسا، حيث ان نمو الانتاج العالمى لن يواكب زيادة الاستهلاك. وعلى العكس من ذلك، من المتوقع أن تزيد المخزونات المرحلة من الحبوب الخشنة بعد أن كانت متدنية فى البداية، وذلك نتيجة لارتفاع الانتاج فى الولايات المتحدة.

● وتشير التوقعات المبكرة للانتاج فى ١٩٩٥ الى حدوث بعض الانتعاش فى انتاج القمح، ولكنها تشير أيضا الى انخفاض انتاج الحبوب الخشنة. فمن المتوقع أن يزداد انتاج القمح بنسبة ٤ فى المائة تقريبا ليصل الى ٥٥٠ مليون طن، وان تتحقق معظم هذه الزيادة فى البلدان المتقدمة، وخاصة استراليا والمجموعة الأوروبية. ومن المتوقع أيضا ان يزيد الانتاج الكلى للقمح فى البلدان النامية، وان تتحقق معظم هذه الزيادة فى آسيا. أما فى أفريقيا، فمن المنتظر أن ينخفض انتاج القمح هذا العام، ولاسيما بسبب الجفاف فى المغرب. أما التوقعات المبكرة لانتاج الحبوب الخشنة فى ١٩٩٥ فتشير الى حدوث انخفاض بنسبة ٥ فى المائة ليصل الى حوالى ٨٤٠ مليون طن، والى حدوث الجزء الأكبر

من هذا الانخفاض فى البلدان المتقدمة (وخاصة الولايات المتحدة ورابطة الدول المستقلة وجنوب أفريقيا)، فى حين من المتوقع ان يرتفع انتاج الحبوب الخشنة فى البلدان النامية، بحيث يتجاوز، بنسبة طفيفة، مستواه فى السنة السابقة الذى كان أعلى من المتوسط.

● ويستدل من حالة العرض والطلب فى ١٩٩٥/١٩٩٦ أن الامدادات العالمية من الحبوب ستقل عن ذى قبل، حتى فى حالة تسجيل محصول جيد من الأرز، وبالتالى ستنخفض نسبة المخزونات الى الاستهلاك عن الحد الأدنى لمدى الأمان. ويتوقع سحب كميات كبيرة من القمح والحبوب الخشنة من المخزونات، وإن كان من المنتظر أن يظل الاستهلاك العالمى أقل من المتوسط الاتجاهى، دون أن يطرأ عليه تغير كبير عما كان عليه فى ١٩٩٤/١٩٩٥. بل أن الوضع قد يزداد حرجا، حيث يتوقع ان تنخفض الكميات المرحلة من القمح لتصل الى نحو ١٠٦ ملايين طن، أى الى أقل مستوى لها منذ بداية الثمانينات.

البيـــان ٣

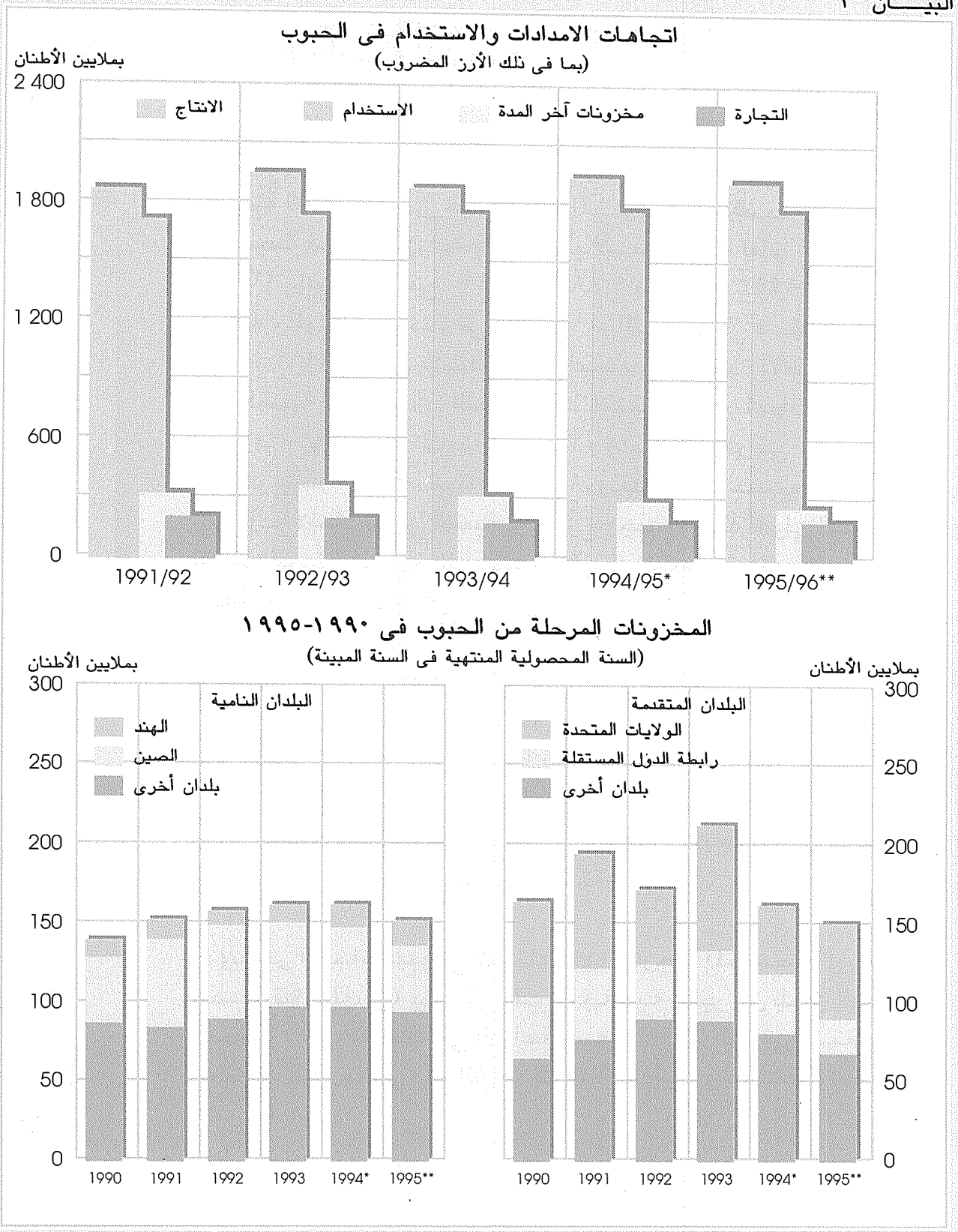

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

* تقديرات ** توقعات

٤ - المساعدات الخارجية للزراعة

● اتجهت المساعدات الخارجية التى تقدم للزراعة الى الانخفاض فى السنوات الأخيرة، سواء من حيث نسبتها الى مجموع المساعدات الانمائية الرسمية أو من حيث قيمتها المطلقة. فقد انخفضت الالتزامات المخصصة لمساعدة الزراعة (محسوبة بالأسعار الثابتة لعام ١٩٩٠) من ٧٠٠ ١٢ مليون دولار فى ١٩٩٠ الى ٨٨٢ ٩ مليونا فى ١٩٩٣ (باستثناء التزامات الولايات المتحدة فى عام ١٩٩٣، التى بلغت ٥٠٦ ملايين دولار فى عام ١٩٩٢). وكان الانخفاض فى المساعدات متعددة الأطراف أكبر منه بالنسبة للمساعدات الثنائية. فقد انخفضت المساعدات متعددة الأطراف - بالأسعار الثابتة - من ٠٧١ ٨ مليون دولار فى ١٩٩٠ الى ما يقدر بنحو ٧١٦ ٥ مليونا فى ١٩٩٣، وذلك أساسا بسبب انخفاض التزامات الاتحاد الدولى للتنمية، وهو فرع مجموعة البنك الدولى المختص بتقديم القروض الميسرة، الى النصف تقريبا، وتقلص التزامات المصارف الاقليمية للتنمية بمقدار الثلثين تقريبا.

● وتشير البيانات الأولية الخاصة بعام ١٩٩٤ الى حدوث مزيد من الانخفاض فى الالتزامات متعددة الأطراف لتصل الى ٧١٦ ٥ مليون دولار بأسعار ١٩٩٠، وذلك أساسا بسبب انخفاض التزامات المصارف الاقليمية للتنمية. ويتوقع حدوث زيادة طفيفة فى التزامات مجموعة البنك الدولى، نتيجة لحدوث انتعاش جزئى فى التزامات الاتحاد الدولى للتنمية بعد أن كانت قد انخفضت بشدة فى السنة السابقة.

● ويعتبر الاتجاه الهبوطى للمساعدات الخارجية المخصصة للزراعة مصدر قلق بالغ، لأنه يأتى فى وقت يواجه فيه كثير من بلدان الدخل المنخفض، التى تعتمد على الزراعة، صعوبات متزايدة فى استغلال امكانياته الزراعية فى دعم التنمية الشاملة وتخفيف وطأة الفقر وتحقيق الأمن الغذائى.

البيـــان ٤

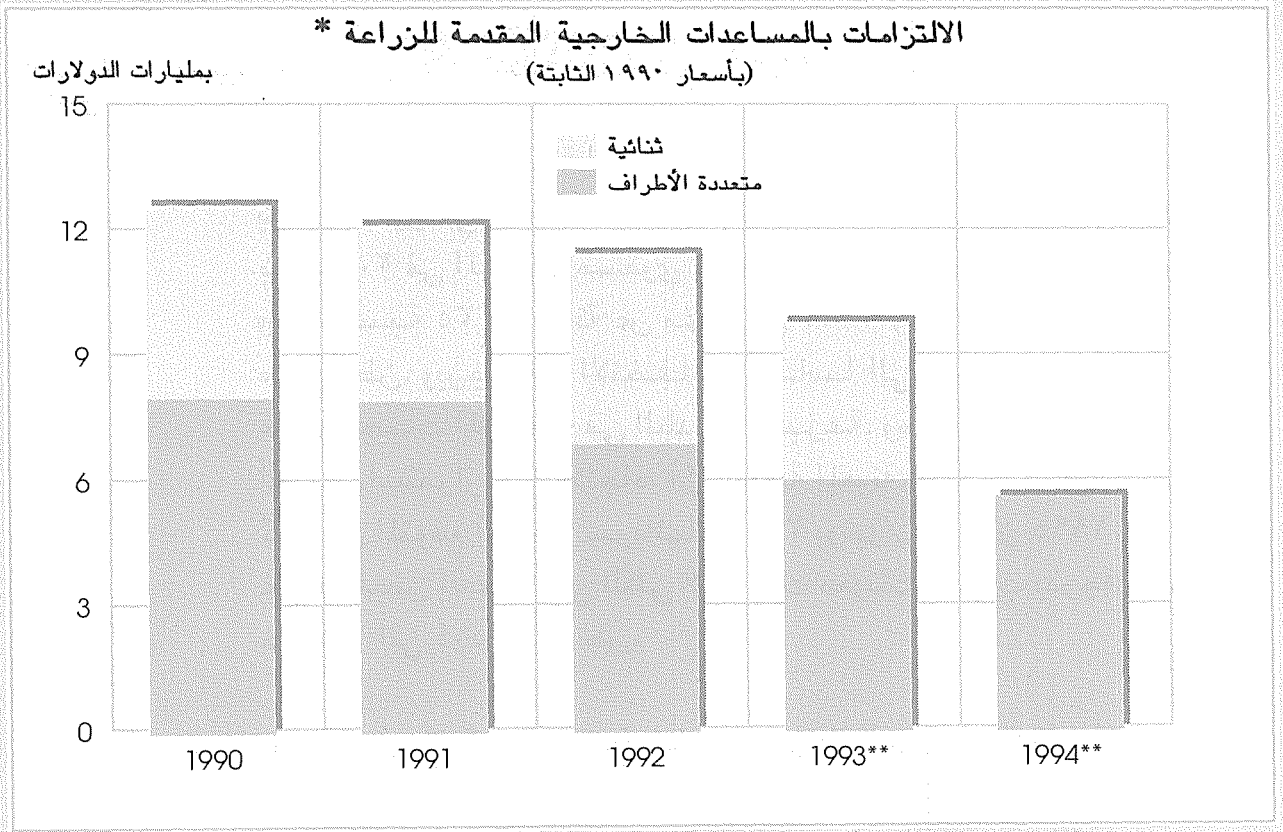

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية

ملحوظة: لاتشمل الأرقام الخاصة بالمساعدات الثنائية لعام ١٩٩٣ الولايات المتحدة

* بالتعريف الواسع
** أولية

٥ - تدفقات المعونة الغذائية فى ١٩٩٤/١٩٩٥

● تقدر شحنات المعونة الغذائية من الحبوب خلال ١٩٩٤/١٩٩٥ (من يوليو/ تموز الى يونيو/حزيران) بنحو ٩ر٨ مليون طن، أى أنها أقل بنسبة ٢٠ فى المائة عن مستوى السنة السابقة، وهو ١٢ر٦ مليون طن، وأقل بنسبة ٣٥ فى المائة عن مستوى ١٩٩٢/١٩٩٣ الذى بلغ ١ر١٥ مليون طن. ويرجع هذا الانخفاض أساسا الى انخفاض مستوى مخصصات الميزانية فى البلدان المتبرعة. ومن الدلائل المبكرة على احتمال استمرار هذا الاتجاه، أن اتفاقية المعونة الغذائية الجديدة، التى كان من المتوقع أن يبدأ سريانها فى ٣٠ يونيو/ حزيران ١٩٩٥، تنص على تخفيض الحد الأدنى الكلى لالتزامات معونات الحبوب بدرجة كبيرة من ٥ر٧ الى ٤ر٥ مليون طن.

● ورغم أن تشكيل مجموعة بلدان العجز الغذائى ذات الدخل المنخفض قد تغير بانضمام ١٢ بلدا جديدا من أوروبا الوسطى والشرقية والاتحاد السوفييتى السابق، فلا تزال أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى هى المستفيد الأكبر من المعونات الغذائية من الحبوب، وتستأثر بأكثر من ٤٠ فى المائة من مجموع شحنات المعونة الغذائية الى بلدان العجز الغذائى ذات الدخل المنخفض.

● وبالاضافة الى الحبوب، تقدم الجهات المتبرعة كميات متزايدة باستمرار من السلع الأخرى غير الحبوب، ولاسيما الزيوت النباتية والبقول ومنتجات الألبان واللحوم والأسماك وغيرها من السلع مرتفعة القيمة. وقد بلغت كمية الشحنات من هذه السلع ١ر٩ مليون طن فى ١٩٩٣ و ١ر٦ مليون طن فى ١٩٩٤.

● وفى شهر مارس/آذار ١٩٩٥ كان مجموع التعهدات للاحتياطى الدولى من أغذية الطوارئ لعام ١٩٩٥، قد بلغ ٢٨٨ ٢٨٠ طنا من السلع الغذائية. وكانت التعهدات فى ١٩٩٤، قد بلغت ٧٣٣ ١٨٥ ١ طنا من السلع الغذائية، منها ٦٣٩ ٩٢٧ طنا من الحبوب و ٠٩٤ ٢٥٨ طنا من الأغذية الأخرى.

● وبالاضافة الى التعهدات للاحتياطى الدولى من أغذية الطوارئ، تم التعهد، حتى الربع الأول من عام ١٩٩٥، بما مجموعه ١٩٦ ٢٦٠ طنا

البيـــان ٥

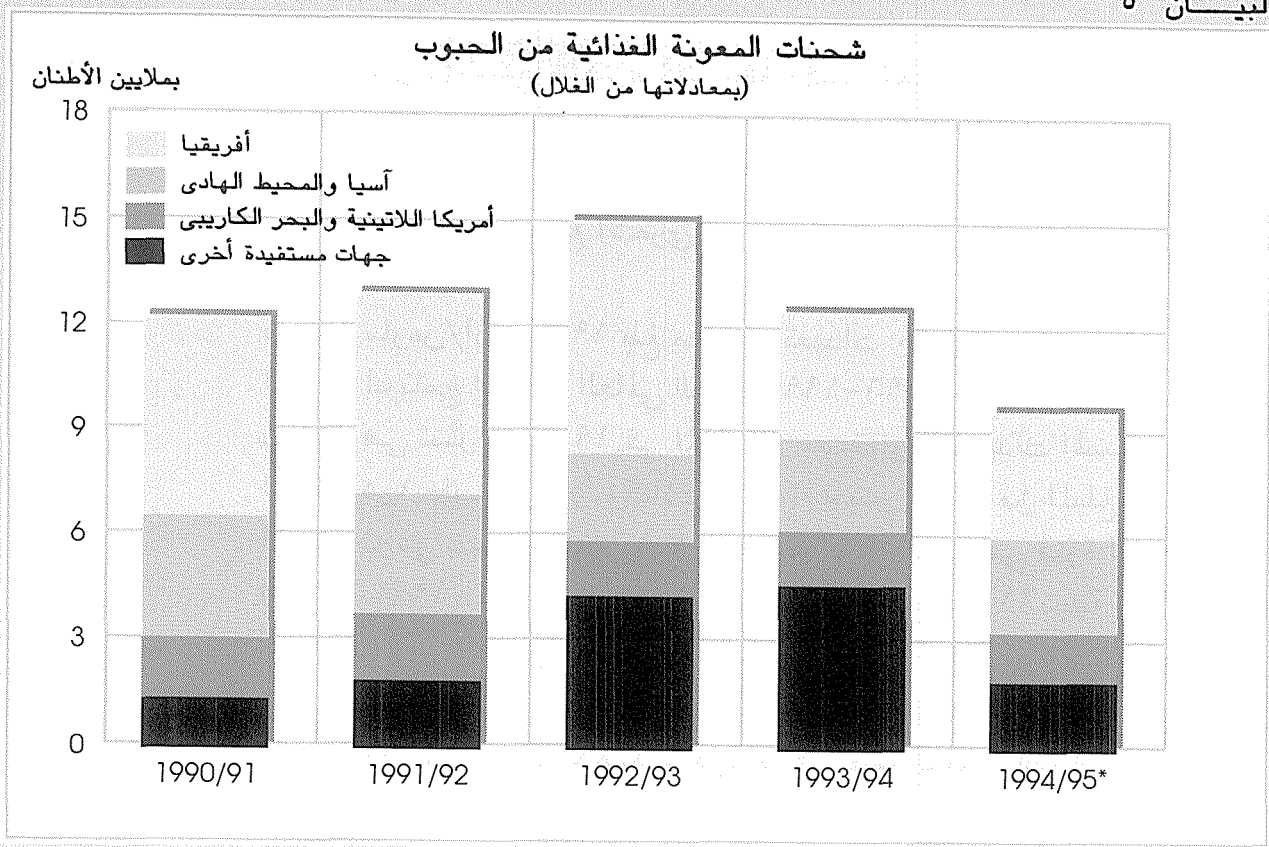

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

ملحوظة: تشير السنوات الى فترة الاثنى عشر شهرا من يوليو/تموز الى يونيو/حزيران

* تقديرات

من الحبوب والسلع الأخرى، فى اطار البند الفرعى للموارد العادية لبرنامج الأغذية العالمى، لتلبية احتياجات عمليات اللاجئين المزمنة. وكانت هذه التعهدات قد وصلت الى ٩٧٦ ٦٩١ طنا من الحبوب و١٤٢ ٨٩ طنا من السلع الأخرى فى عام ١٩٩٤.

● وفى مارس/آذار ١٩٩٥ بلغ مجموع تعهدات ٣٠ جهة متبرعة للموارد العادية لبرنامج الأغذية العالمى للفترة ١٩٩٥-١٩٩٦ نحو ٢٨٨ر٨ مليون دولار، وهى تمثل نسبة ١٩ فى المائة من مستوى التعهدات المستهدفة البالغ ١ر٥ مليار دولار. وكانت ١٨١ر٧ مليون دولار من المبلغ الكلى المتعهد به فى صورة سلع و ١٠٧ر١ مليون دولار نقدا. وفى فترة العامين السابقة ١٩٩٣-١٩٩٤ بلغ مجموع التعهدات المقدمة من ٦١ جهة متبرعة ٩٨٨ مليون دولار، وكانت تمثل قرابة ٦٦ فى المائة من المستوى المستهدف وهو ١ر٥ مليار دولار. وقد قدمت الجهات المتبرعة ٦٤١ر٤ مليون دولار من مجموع هذه التعهدات فى شكل سلع و ٣٤٦ر٦ مليون دولار نقدا.

٦ - الأسعار الزراعية الدولية

● أدى نقص الامدادات فى سوق القمح، الى ارتفاع أسعار تصديره بشكل ملحوظ فى ١٩٩٤-١٩٩٥. كما ارتفعت أيضا أسعار تصدير الذرة خلال الأشهر الأولى من عام ١٩٩٥، وذلك أساسا بسبب الظروف الجوية غير المواتية للزراعة فى أمريكا الشمالية. وكانت أسعار الأرز الدولية متدنية نسبيا فى النصف الثانى من عام ١٩٩٤، ولكنها عادت الى الارتفاع فى أوائل عام ١٩٩٥ نتيجة للزيادة الكبيرة فى الطلب الاستيرادى من بنغلاديش والصين واندونيسيا. وبالنسبة لأنواع الأرز المختلفة، كانت أسعار النوعيات المنخفضة نسبيا هى الأكثر ارتفاعا، وقد ساعد على ارتفاعها جزئيا غياب الصين، التى كانت تورد بانتظام هذه النوعيات من الأرز، عن السوق الدولية، وكذلك تناقص الامدادات المطروحة فى السوق من باكستان وفيتنام.

● وارتفعت أسعار الزيوت والدهون الى مستويات قياسية فى نهاية عام ١٩٩٤ نتيجة لمحدودية الامدادات. وقد ظلت مرتفعة حتى شهر مارس/آذار ١٩٩٥، الا أنها شهدت اتجاها هبوطيا ابتداء من أبريل/نيسان نتيجة لوفرة المحاصيل وتجديد المخزونات العالمية بكميات كبيرة، ويحتمل أن يستمر هذا الاتجاه الهبوطى حتى نهاية الموسم. وبالنسبة للكسب والمساحيق الزيتية كان المعروض منها أكبر بكثير من الطلب عليها، ومن ثم هبطت أسعارها هبوطا حادا بعد أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٤. وكان الرقم الدليلى لأسعار السوق الدولية لهذه المنتجات الذى حددته المنظمة للفترة من أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٩٤ الى مايو/أيار ١٩٩٥ أقل بنسبة ٧ فى المائة عن متوسط السنوات الخمس ١٩٩٠-١٩٩٤.

● وأدى تناقص الامدادات العالمية من السكر فى عام ١٩٩٤، حيث بلغت أدنى مستوياتها على مدى ست سنوات، الى حدوث ارتفاع حاد فى أسعار السكر (السعر اليومى لمنظمة السكر الدولية) خلال العام. وقد بلغت هذه الأسعار أعلى مستوى لها خلال خمس سنوات أثناء الربع الأول من عام ١٩٩٥، الا انها انخفضت بعد ذلك نتيجة لتحسن الانتاج فى عدد من البلدان الرئيسية وتوقع ارتفاع المحاصيل بنسبة كبيرة فى ١٩٩٥/١٩٩٦.

● وفى ١٩٩٤ كانت الأسعار فى سوق البن العالمية متقلبة نتيجة لنقص الامدادات، والأضرار الناجمة عن الصقيع فى البرازيل، وعمليات المضاربة. وقد ارتفعت الأسعار ارتفاعا حادا فى سبتمبر/ أيلول ١٩٩٤ حتى بلغت أكثر من ثلاثة أمثال متوسطها فى عام ١٩٩٣، ثم عادت الى الانخفاض الى نحو ٠٠٠ ٣ دولار للطن فى نهاية العام. وظلت تتراوح بين ٢٠٠ ٣ دولار و ٥٠٠ ٣ دولار للطن خلال الأشهر الأربعة الأولى من عام ١٩٩٥، فى ضوء استقرار أحوال السوق.

● أما أسعار الكاكاو فقد ظلت خلال الأشهر الأربعة الأولى من عام ١٩٩٥ عند أعلى مستوى لها على مدى خمس سنوات، بعد تزايدها بصورة ملحوظة خلال عام ١٩٩٤. وترجع هذه الزيادة فى الأسعار الى نقص الامدادات فى السوق بسبب زيادة الاستهلاك عن الانتاج خلال الفترة من ١٩٩٢/١٩٩٣ الى ١٩٩٤/١٩٩٥. بيد أن الأسعار انخفضت فى مايو/أيار ١٩٩٥ بعد أن ظهرت فى أواخر الموسم دلائل تشير الى أن العجز فى الامدادات خلال عام ١٩٩٤/١٩٩٥ سيكون أقل مما كان متوقعا، وذلك نتيجة لتزايد انتاج كوت ديفوار وغانا.

● وواصلت أسعار الشاى العالمية فى ١٩٩٤ انخفاضها عن مستواها المتدنى فى ١٩٩٣، وقد استمر هذا الاتجاه فى الأشهر الأربعة الأولى من عام ١٩٩٥. ويرجع هذا التدنى المستمر فى أسعار الشاى الى اختلال سوق الشاى العالمية نتيجة لتزايد الامدادات التصديرية عن معدلات الزيادة فى الطلب الاستيرادى.

● ووصلت أسعار القطن العالمية الى مستويات قياسية فى أوائل عام ١٩٩٥. وقد أدى تزايد الطلب وانخفاض كميات الانتاج فى عدد كبير من البلدان الى سحب كميات كبيرة من المخزونات فى ١٩٩٤ وأوائل عام ١٩٩٥، وبالتالى ارتفعت الأسعار فى أبريل/ نيسان بنسبة ٢٠ فى المائة تقريبا عن الأسعار التى كانت سائدة فى بداية العام، و بنسبة ٣٥ فى المائة عن مثيلاتها فى أبريل/ نيسان ١٩٩٤.

البيـــان ٦

أسعار تصدير بعض السلع فى ١٩٩١-١٩٩٤
(بالدولار للطن)

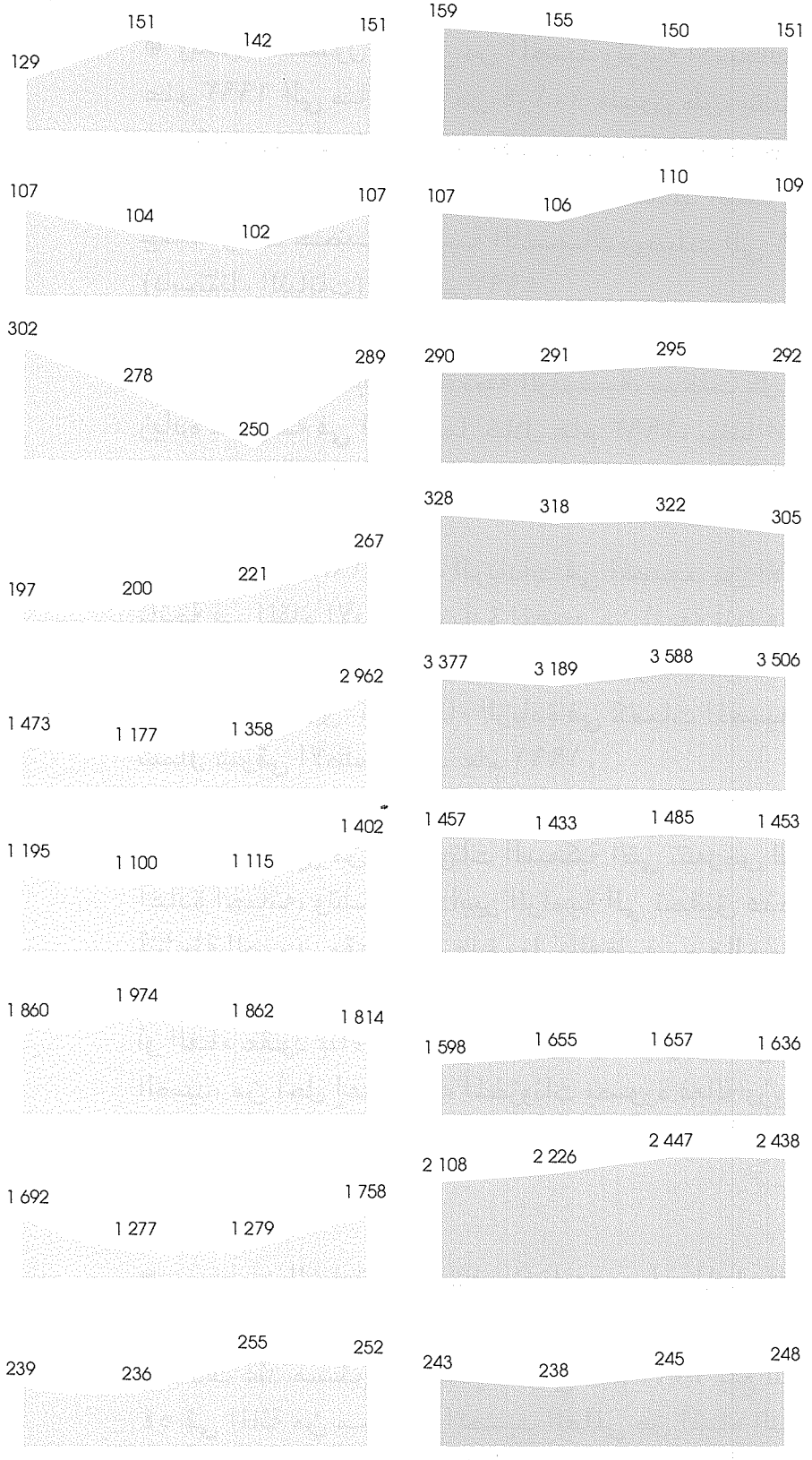

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

٧ - المصيد السمكى وتوزيعه والتجارة فيه

● وصل المحصول العالمى من المصيد وتربية الأسماك والصدفيات فى عام ١٩٩٣ الى ما يقرب من ١٠١ر٤ مليون طن، بعد أن كان قد بلغ ٩٨ر٨ مليون طن فى ١٩٩٢. وقد شهدت السنوات الأخيرة انخفاضا طفيفا فى حصيلة الصيد من كل من المصايد البحرية والمياه العذبة، بينما زادت حصيلة تربية الأسماك ووصلت الى ١٥ر٩ مليون طن (باستثناء النباتات) فى عام ١٩٩٣.

● وفيما يخص البلدان المنتجة الرئيسية، سجلت كل من الصين وبيرو زيادة ملموسة فى انتاجهما خلال عام ١٩٩٣، بينما انخفض انتاج كل من شيلى والاتحاد الروسى.

● ومنذ عام ١٩٨٣ كانت الزيادات فى المصيد من الأسماك البحرية ناتجة فى المقام الأول عن زيادة المصيد من أربعة أنواع من أسماك المياه الضحلة وبلوق ألاسكا. فقد تناقصت باطراد كميات المصيد من القد والنازلى والحدوق، باستثناء الزيادة فى كميات المصيد من الحدوق فى شمال شرقى الأطلسى بعد عام ١٩٩١.

● ويحتاج كثير من المخزونات السمكية التى تتعرض للصيد المفرط الى اعادة احيائه، وتشمل التدابير الرامية الى تحقيق هذه الغاية الحد من أنشطة الصيد. وقد بدأت عدة دول بالفعل فى معالجة مشكلة الطاقات الزائدة من أساطيل الصيد عن طريق الشروع فى برامج لتخريد السفن أو الغاء عقود بناء سفن جديدة. وسوف يترتب على تخفيض أنشطة الصيد، من أجل إعادة بناء المخزونات بصورة فعالة وزيادة الانتاجية فى الأمد الطويل نسبيا، تخفيض حصيلة الصيد العالمية فى الأمدين القصير والمتوسط.

● ويبدو أن الزيادة المطردة فى انتاج مصايد المياه الداخلية قد بلغت ذروتها فى ١٩٩٠، اذ وصلت الى ٦ر٥ مليون طن تقريبا، ثم استقرت بعد ذلك عند مستوى أقل قليلا. وفى عام ١٩٩٢ بلغ انتاج آسيا نسبة ٥٤ فى المائة من مجموع المصيد العالمى من المياه الداخلية، بينما بلغ نصيب أفريقيا نسبة ٢٥ فى المائة. وثمة دلائل تشير الى تعرض كل موارد المياه الداخلية تقريبا للاستغلال الجائر.

البيـــان ٧

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

● وكانت حصيلة تربية الأسماك فى المياه الداخلية (٩ ملايين طن فى ١٩٩٢) أقل من مثيلتها فى المياه البحرية (٩ر٤ مليون طن فى ١٩٩٢)، إلا أن كلا النوعين شهدا زيادات سريعة (بلغت مليونى طن سنويا فى السنوات الأخيرة). وقد تحقق معظم الانتاج فى الدول النامية ، وتستأثر آسيا بالجزء الأكبر حيث بلغت حصتها نسبة ٨٤ فى المائة من الحصيلة العالمية لتربية الأسماك فى عام ١٩٩٢.

● وتشير تقديرات استخدامات المصيد العالمى فى ١٩٩٣ الى زيادة كميات الأسماك المستخدمة فى الاستهلاك البشرى بنسبة ١ر٧ فى المائة لتصل الى ٧٢ر٤ مليون طن.

● وقد زادت التجارة الدولية بالمنتجات السمكية بنسبة ١ر٨ فى المائة بين عامى ١٩٩٢ و١٩٩٣، وتجاوزت قيمة الصادرات الكلية ٤١ مليار دولار. كما زاد نصيب البلدان النامية من الصادرات العالمية بنسبة ٨ر٤ فى المائة ليصل الى ٢١ مليار دولار.

● وبلغت صادرات البلدان النامية نسبة ٣٢ر٦ فى المائة من مجموع حصيلة الصيد الخاصة بها فى ١٩٩٣ مقابل ٥٥ر٦ فى المائة فى البلدان المتقدمة. ومع ذلك، سجلت البلدان النامية ككل رصيدا ايجابيا متزايدا فى ميزان تجارتها السمكية، بلغ ١٣ر٤ مليار دولار فى عام ١٩٩٣.

● وأصبحت تايلند أكبر مصدر للأسماك فى العالم، وبذلك تفوقت على الولايات المتحدة. فقد بلغ مجموع قيمة صادراتها ٣ر٤ مليار دولار فى ١٩٩٣، أى بزيادة نسبتها ١١ فى المائة عما كان عليه فى عام ١٩٩٢. وظلت اليابان تتصدر قائمة البلدان المستوردة، اذ بلغت قيمة وارداتها فى ١٩٩٣ ما يقرب من ١٤ر٢ مليار دولار، أى ما يمثل نسبة ٣٢ فى المائة من قيمة الواردات السمكية على مستوى العالم.

٨ - الانتاج الحرجى والتجارة الحرجية

● ازداد الانتاج العالمى من الأخشاب المستديرة بدرجة كبيرة فى عام ١٩٩٤ ليصل الى ٣ ٤٦٠ مليون متر مكعب، ولكنه ظل مع ذلك دون مستوى الذروة الذى بلغه عام ١٩٩٠، وذلك بسبب استمرار انخفاض انتاج بلدان أوروبا الوسطى والشرقية والاتحاد السوفييتى السابق. فقد انتعش انتاج الأخشاب المستديرة الصناعية الى حد ملحوظ فى بلدان منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية، واستمر فى الارتفاع فى البلدان النامية. ويقدر الانتاج العالمى من الأخشاب المستديرة الصناعية فى ١٩٩٤ بنحو ١ ٥٥٥ مليون متر مكعب، أى أقل من مستواه فى عام ١٩٩٠ بنسبة ٦ فى المائة، واستمر النمو فى انتاج خشب الوقود فى البلدان النامية حيث يشكل نسبة ٨٠ فى المائة من انتاج الأخشاب المستديرة، مما يرجع الى تزايد الضغوط السكانية واعتماد المجتمعات المحلية المستمر على الخشب كمصدر رئيسى للطاقة.

● وكانت أسواق الأخشاب المستديرة فى أمريكا الشمالية قد شهدت انفجارا سعريا فى عام ١٩٩٣، نشأ، بصفة خاصة، عن القيود التى فرضت على قطع الأخشاب فى شمال غربى الولايات المتحدة المطل على المحيط الهادى. ولكن الأسعار عادت الى مستويات قريبة من المستويات العادية عندما قررت محكمة اتحادية أمريكية، فى منتصف عام ١٩٩٤، رفع الحظر، مؤقتا، عن قطع جذوع الأشجار فى الغابات الاتحادية العامة المحمية فى منطقة الشمال الغربى المطلة على المحيط الهادى. وقد تأثرت الامدادات من جذوع الأخشاب الاستوائية بعدد من القيود البيئية والمتعلقة بالادارة المستدامة، التى طبقتها البلدان الآسيوية الرئيسية المنتجة. وظلت هذه التدابير تؤثر تأثيرا صعوديا على أسعار جميع منتجات الأخشاب الاستوائية. وبدأ عدد من البلدان المستهلكة فى الاستعاضة عن الأخشاب الاستوائية بأخشاب الغابات المعتدلة، مما زاد من صادرات بلدان المنطقة المعتدلة، مثل شيلى ونيوزيلندا، على حساب الصادرات من السوق الآسيوية الواسعة.

● وانتعش انتاج لب الخشب بقوة فى ١٩٩٤ مع تزايد الطلب عليه من جانب صناعة الورق، نتيجة لازدهار الأسواق فى المجموعة الأوروبية وأمريكا الشمالية. كما ارتفعت أسعار أخشاب اللب ورقائق الخشب واتسعت تجارتها بصورة ملحوظة بالقياس الى المستويات المنخفضة التى كانت عليها فى عام ١٩٩٣.

● كما شهد الانتاج العالمى من الأخشاب المنشورة انتعاشا طفيفا فى ١٩٩٤ من المستويات المتدنية التى كان قد وصل اليها فى ١٩٩٣، وذلك بفضل زيادة الانتاج فى أمريكا الشمالية والمجموعة الأوروبية والبلدان الاسكندنافية. وقد ظلت أسعار الأخشاب المنشورة المخروطية مرتفعة رغم استقرارها بعد الذورة التى بلغتها فى ١٩٩٣. فى حين استمر الانخفاض الملموس فى انتاج بلدان أوروبا الوسطى والشرقية والاتحاد السوفييتى السابق، باستثناء دول البلطيق. فقد سجل الاتحاد الروسى هبوطا جديدا فى انتاج الأخشاب المنشورة المخروطية الذى قدر بنحو ٩ ملايين متر مكعب، أى دون المستوى المنخفض فعلا الذى تحقق عام ١٩٩٣ بنسبة ٣٥ فى المائة.

● واستمر انتاج الأخشاب المنشورة الاستوائية فى توسعه البطئ خلال ١٩٩٤، مع استخدام نسبة كبيرة منها محليا داخل البلدان المنتجة، مما يعبر عن الاتجاه نحو زيادة تصنيع المنتجات داخليا.

● وازداد الانتاج العالمى من الألواح الخشبية بنسبة ٤ فى المائة خلال ١٩٩٤. فقد ارتفع معدل نمو الانتاج فى البلدان النامية الاستوائية، حيث شهد انتاج الخشب الرقائقى نموا سريعا جدا خلال العقد الماضى، بفضل التوسع فى بعض الصناعات الدينامية فى بلدان جنوب شرقى آسيا، مثل اندونيسيا وماليزيا، استجابة لحركة التصدير.

● وكانت الزيادة البالغة ٥ فى المائة فى الانتاج العالمى من الورق والورق المقوى فى ١٩٩٤، بمثابة استمرار للاتجاه الصعودى الذى تشهده هذه الصناعة منذ عقد من الزمان. وقد سجل الانتاج زيادات ملموسة فى المجموعة الأوروبية (٥ر٨ فى المائة)، وأمريكا الشمالية (٥ر٤ فى المائة)، وبلدان جنوب شرقى آسيا، بينما استمر انخفاض الانتاج فى بلدان الاتحاد السوفييتى السابق وعدد من بلدان أوروبا الشرقية. وكان الطلب على بعض أنواع الورق شديدا الى درجة أن الأسعار وصلت الى مستويات لم يسبق لها مثيل بعد أن كانت قد هبطت بشدة فى عام ١٩٩٣.

● وشهد الانتاج العالمى من لب الخشب انتعاشا ملحوظا فى ١٩٩٤ نسبته ٥ فى المائة، بعد أن ظل راكدا لمدة خمس سنوات. وكان ذلك راجعا بصفة رئيسية الى قلة الامدادات من نفايات الورق، مما أدى الى

البيـــان ٨ - أ

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

ارتفاع أسعارها فى عام ١٩٩٤ الى خمسة أضعاف ما كانت عليه. وقد حدت القيود البيئية المفروضة فى البلدان المتقدمة من التوسع فى الطاقات الحالية لتصنيع لب الخشب. ونتيجة لذلك بدأت أسعار لب الخشب فى الارتفاع بشدة بالغة فى الجزء الأخير من عام ١٩٩٤، وعادت الى مستوياتها القياسية التى كانت قد سجلتها فى عام ١٩٩٠، بينما زادت حدة نقص المخزونات الدولية من لب الخشب.

● وقد ازدادت قيمة التجارة العالمية فى المنتجات الحرجية فى عام ١٩٩٤ بنسبة ٥ فى المائة تقريبا، بعد انخفاضها عام ١٩٩٣، ويرجع هذا الى الانتعاش القوى الذى شهدته أسعار تصدير اللب والورق والزيادة العامة فى حجم الصادرات. كما ظلت الأسعار الدولية لتصدير جذوع الأشجار والأخشاب المنشورة والألواح الخشبية مرتفعة. وزاد حجم التجارة العالمية فى جميع المنتجات الحرجية، باستثناء جذوع الأشجار والأخشاب المنشورة الاستوائية.

البيـــان ٨ - ب

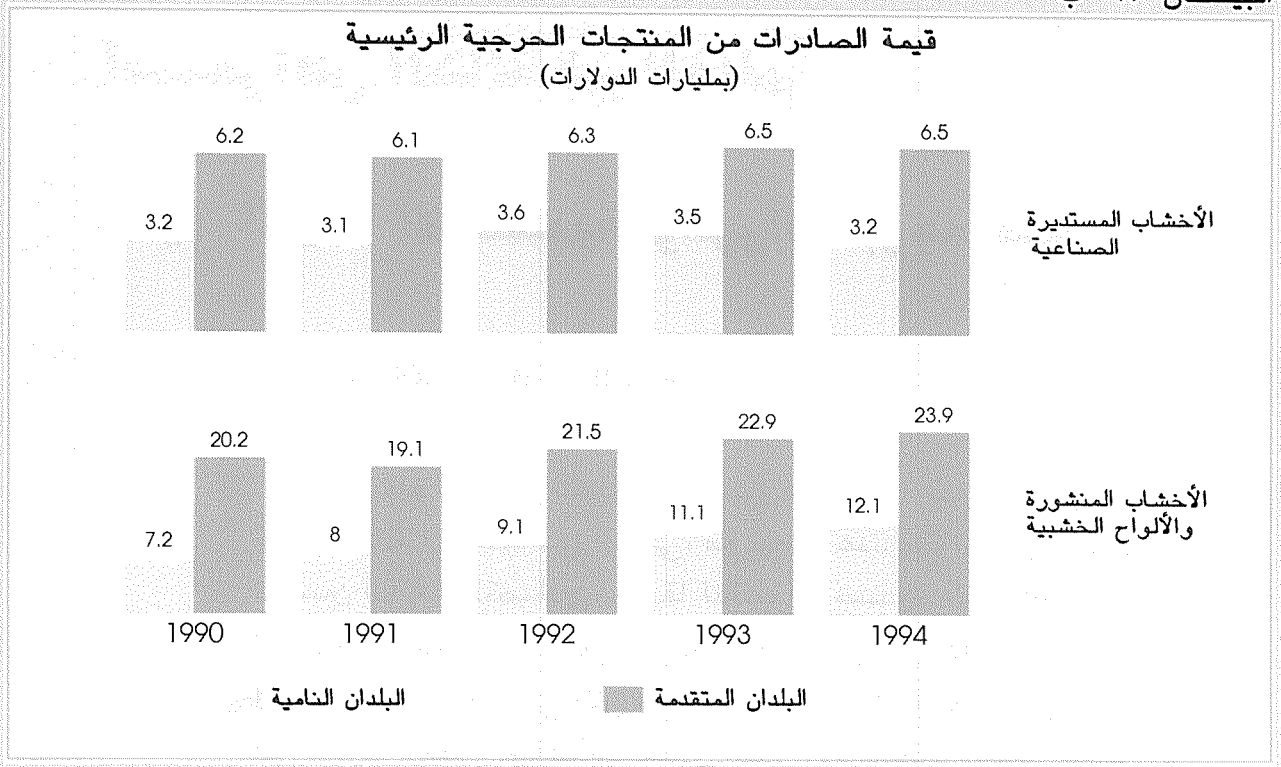

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

استعراض الحالة فى العالم

ثانيا: البيئة الاقتصادية والزراعة بوجه عام

المناخ الاقتصادى العام

شهد عام ١٩٩٤ والنصف الأول من عام ١٩٩٥ تسارعا تدريجيا فى نمو النشاط الاقتصادى العالمى، مع نجاح عدد متزايد من البلدان فى تحسين أدائه الاقتصادى. وطبقا لتقديرات صندوق النقد الدولى، كانت الزيادة فى الانتاج العالمى فى عام ١٩٩٤، والتى بلغت ٣ر٧ فى المائة أكبر زيادة تسجل حتى الآن فى هذا العقد، كما تشير التنبؤات الجارية الى حدوث ارتفاع طفيف فى معدل النمو الاقتصادى العالمى ليصل الى نحو ٣ر٨ فى المائة فى عام ١٩٩٥. وتشير التقديرات الى ارتفاع معدل نمو حجم التجارة العالمية من ٤ فى المائة تقريبا فى ١٩٩٣ الى ٩ر٤ فى المائة فى ١٩٩٤، مع توقع ارتفاعه مرة أخرى بنسبة ٨ فى المائة فى ١٩٩٥(١).

وفى *الاقتصادات الصناعية*، انتعش النمو فى ظل معدلات تضخم منخفضة، وإن اتجهت الى الارتفاع، وسياسات مالية ونقدية تتميز بالحذر بوجه عام. وظلت جهود دعم المالية العامة تتمتع بأولوية متقدمة فى سياسات تلك البلدان، كما اتجهت أسعار الفائدة الى الارتفاع مع تحول المخاوف من الكساد الاقتصادى الى تخوف من احتمال تصاعد التضخم من جديد. وقد أدى الانتعاش الجارى حاليا الى هبوط معدلات البطالة بعض الشىء، وإن ظلت مرتفعة جدا فى بعض البلدان.

وكان التفاوت واضحا فى أداء *الاقتصادات الانتقالية* فى وسط وشرق أوروبا والاتحاد السوفييتى السابق. وسجلت بولندا والمجر وجمهورية التشيك وسلوفاكيا – التى بلغت فيها الاصلاحات المؤسسية والهيكلية مرحلة متقدمة بالفعل – معدلات نمو ايجابية فى ١٩٩٤، ويتوقع ازدياد معدلات التوسع الاقتصادى فيها – باستثناء المجر – مرة أخرى فى ١٩٩٥. ويبدو أيضا أن الركود الاقتصادى قد انتهى أمده فى دول البلطيق. وعلى خلاف ذلك شهد الاتحاد الروسى ومعظم دول الاتحاد

---

(١) صندوق النقد الدولى، ١٩٩٥، «التوقعات الاقتصادية العالمية،» مايو/ أيار ١٩٩٥، واشنطن العاصمة.

الشكـــل ١

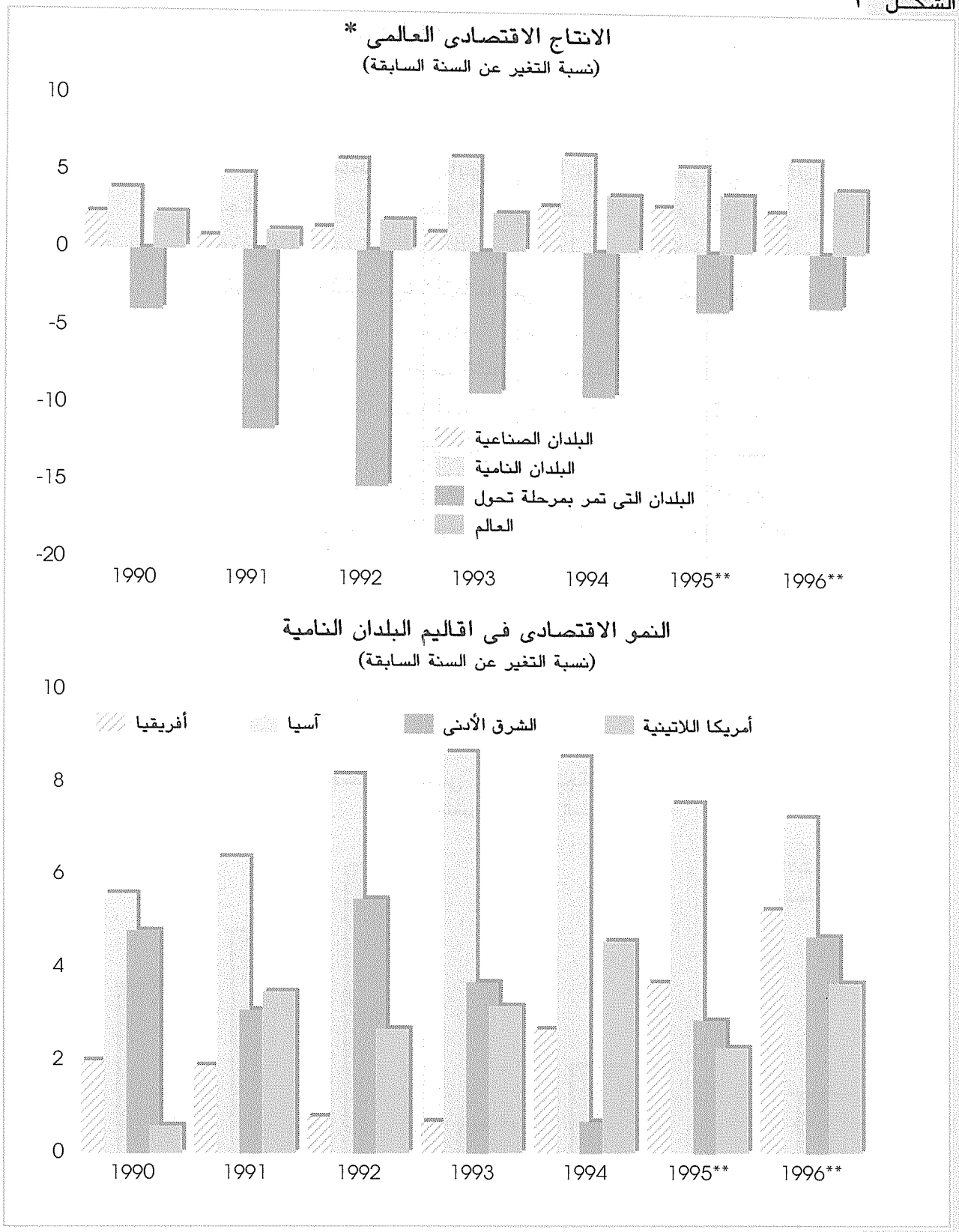

المصدر: صندوق النقد الدولى

* الناتج المحلى الاجمالى الحقيقى أو صافى الناتج المادى

** توقعات

السوفييتى السابق مزيدا من الانخفاض المحسوس فى مستويات النشاط الاقتصادى خلال عامى ١٩٩٤ و١٩٩٥ (انظر استعراض الحالة فى الأقاليم، الجزء الثانى، أوروبا الوسطى والشرقية).

وظل النشاط الاقتصادى ايجابيا بوجه عام فى *البلدان النامية*، حيث تجاوز معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى ٦ فى المائة فى عام ١٩٩٤ ويتوقع أن يستمر فى النمو بمعدل أقل قليلا فى ١٩٩٥. وترجع هذه التوقعات الاقتصادية المتفائلة الى تضافر عدة تطورات خارجية وداخلية. ومن بين العوامل الخارجية قوة وانتشار الانتعاش فى الاقتصادات المتقدمة مما عزز تدفقات التجارة والاستثمارات، والمكاسب التى تحققت، وإن كانت بطيئة ومتفاوتة، نتيجة لتحرير التجارة، مع تسارع حركة التكامل الاقليمى (انظر الجزء الثالث، التجارة بالسلع الزراعية)، وتحسن الأسعار فى الأسواق الدولية لعدد من السلع الرئيسية فى التجارة العالمية، كما يبدو أن مبالغ كبيرة من رؤوس الأموال قد عادت

الشكل ٢

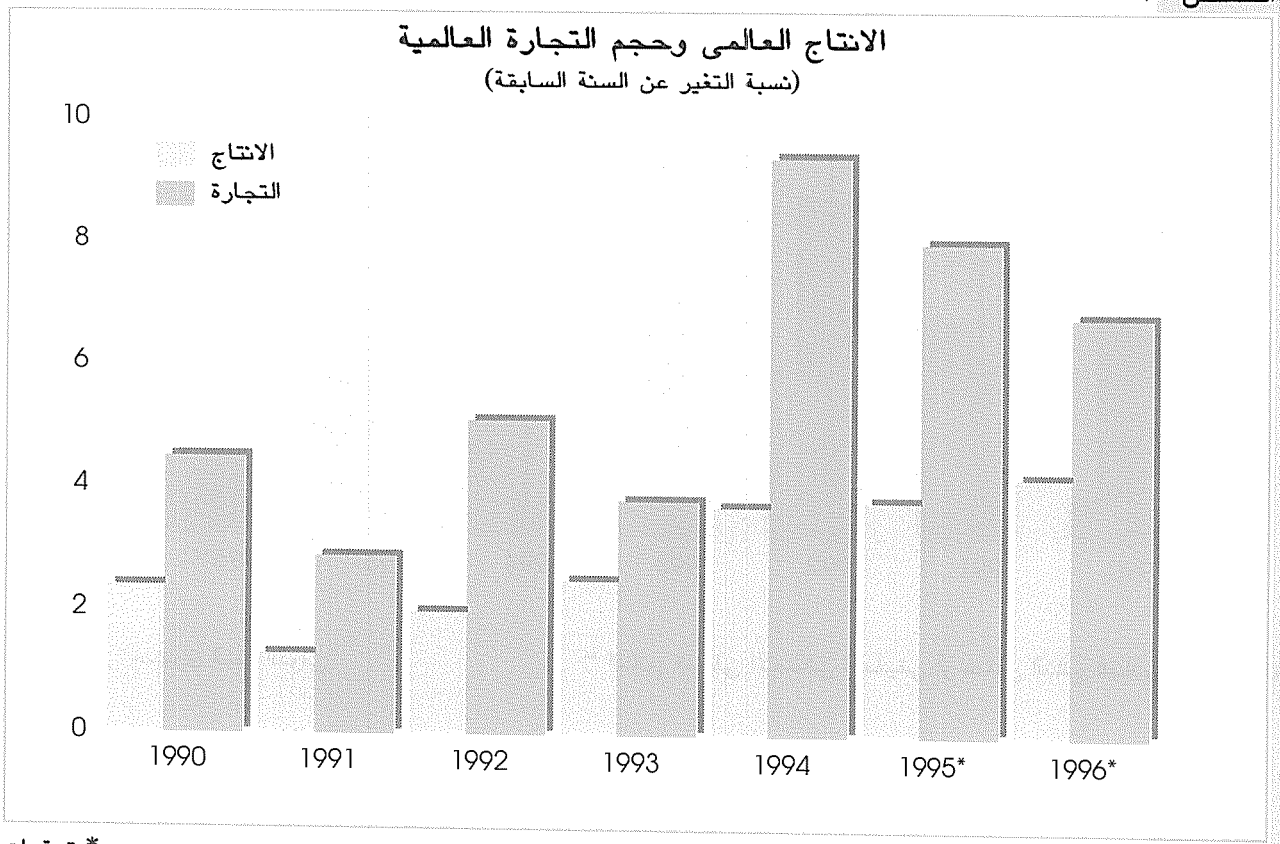

* توقعات

المصدر: صندوق النقد الدولى

الى التدفق، وإن تباطأت سرعتها فى أعقاب أزمة المكسيك، مع عودة الثقة الى الأسواق المالية.

وكان من بين العوامل الداخلية التى ساهمت فى تحسين التوقعات الاقتصادية للبلدان النامية تحقيق مزيد من التقدم فى الاصلاحات الاقتصادية الموجهة نحو السوق، ونجاح عدد كبير من البلدان فى تثبيت الأسعار، كما يتضح من انخفاض معدلات التضخم على نطاق واسع، وبصورة ملفتة للأنظار فى بعض الحالات، وزيادة الاستقرار السياسى والاجتماعى فى بعض البلدان والمناطق التى كانت من قبل مسرحا للصراعات الأهلية والمواجهات المسلحة.

بيد أن الأداء الاقتصادى كان شديد التفاوت بين البلدان والأقاليم المختلفة، مع تفاوت الأهمية النسبية للعوامل المختلفة الداخلية والخارجية المؤثرة فى ذلك الأداء (انظر استعراض الحالة فى الأقاليم، أقاليم البلدان النامية، الجزء الثانى).

وفيما يخص *التوقعات الاقتصادية*، تشير التنبؤات الصادرة عن مشروع لينك بشأن الفترة ١٩٩٦-١٩٩٨ الى أن معدلات النمو ستبلغ نحو ٢ر٦ فى المائة سنويا فى البلدان المتقدمة (مع تسارع النمو فى اليابان وأوروبا وتباطؤه فى الولايات المتحدة)، و٤ر٥ فى المائة فى اقتصادات أوروبا الانتقالية، و٣ فى المائة فى رابطة الدول المستقلة حيث ينتظر استئناف النمو الايجابى ابتداء من ١٩٩٦، بينما يبلغ معدل النمو ٦ر٥ فى المائة فى البلدان النامية.

وينتظر أن يكون نشاط التجارة هو القوة المحركة الرئيسية للنمو الاقتصادى العالمى. ويتوقع أن تزداد الصادرات السلعية العالمية بنحو ١٠ فى المائة سنويا (٥ر٧ فى المائة بالأسعار الثابتة)، مع تسجيل البلدان النامية، بما فى ذلك بلدان جنوب وشرقى آسيا، لأعلى معدلات النمو فى كل من الصادرات والواردات. كما يتوقع حدوث شئ من التحسن فى الموازين التجارية للبلدان النامية، ولاسيما بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبى.

ومن المتوقع أن تضيق الفوارق الواسعة فى الأداء الاقتصادى بين الأقاليم المختلفة خلال الفترة ١٩٩٦-١٩٩٨، حيث تقل معدلات النمو فى الاقتصادات الأسرع نموا (جنوب وشرق آسيا والصين)، وتتسارع فى الاقتصادات الأبطأ نموا (وخاصة فى أفريقيا). إلا أنه يتوقع أن تظل الفجوة واسعة بين الاقتصادات سريعة النمو والاقتصادات بطيئة النمو. ذلك أن الاقتصادات الأكثر اندماجا فى الاقتصاد العالمى ستكون على الأرجح أقدر على الاستفادة من التوسع العام فى التدفقات التجارية

الاطـار ١
حـالـة الديون الخارجيـة للبلـدان النـاميـة

ظلت الديون الخارجية تمثل مشكلة كبرى بالنسبة لكثير من البلدان النامية، رغم التحسن الذى طرأ على بعض المؤشرات الحاسمة الخاصة بخدمة الديون وصافى التحويلات، والتقدم فى اعادة هيكلة الديون وتخفيضها.

وتشير التقديرات الى أن مجموع الديون الخارجية للبلدان النامية، والذى بلغ ١٨١٢ مليار دولار فى نهاية ١٩٩٣، قد وصل الى ١٩٤٥ مليار دولار فى نهاية عام ١٩٩٤، أى بزيادة مقدارها ٧ فى المائة من حيث القيمة الاسمية. واستمر نصيب الجهات الدائنة الرسمية – جهات الاقراض الثنائية والمؤسسات متعددة الأطراف – من الديون طويلة الأجل المستحقة على البلدان النامية فى الارتفاع، وكان من المتوقع أن يصل فى آخر عام ١٩٩٤ الى ٥١ فى المائة من مجموع الديون طويلة الأجل المستحقة على البلدان النامية، مقابل ٣٥ فى المائة فقط فى عام ١٩٨٢.

وتعزى الزيادة فى مجموع الديون الى: (١) الارتفاع الكبير فى التدفقات الصافية للديون، حيث تقدر بنحو ١٠٨ مليارات دولار فى ١٩٩٤، ولاسيما فى البلدان التى لم يتسن اعادة جدولة ديونها وفى بعض بلدان أمريكا اللاتينية التى تغلبت على المشكلات الخاصة بديونها التجارية، (٢) أن التغيرات فى أسعار صرف العملات وتأثيرها على الديون طويلة الأجل والائتمان المقدم من صندوق النقد الدولى قد زاد رصيد الديون بما يقدر بنحو ٢٥ مليار دولار، (٣) أن اعادة جدولة أسعار الفائدة ستسفر عن اضافة ٢٠ مليار دولار أخرى الى رصيد الديون. ومن جهة أخرى كان من المتوقع أن ينخفض مجموع الديون بمقدار ١٢ مليار دولار تقريبا نتيجة للعمليات المؤيدة رسميا لتخفيض الديون وأعباء خدمتها، وكذلك عمليات شراء الديون فى الأسواق ومبادلة الديون بحقوق ملكية، وعمليات اسقاط الديون (وخاصة دعما لخفض قيمة الفرنك الأفريقى). وبالاضافة الى ذلك، كان من المتوقع أن تنخفض أعباء الفوائد المتراكمة المتأخرة بما يربو على ٨ مليارات دولار نتيجة لابرام اتفاقات لاعادة هيكلة الديون.

وقد وصل مجموع الديون الخارجية طويلة الأجل للزراعة (حسب تعريفها الواسع) فى عام ١٩٩٣ الى نحو ٧٥ مليار دولار، يستحق ٩١ فى المائة منها لجهات دائنة رسمية، ثنائية ومتعددة الأطراف.

ويقدر مجموع مدفوعات خدمة الديون – بالنسبة لجميع الديون – فى ١٩٩٤ بنحو ١٩٩ مليار دولار، أى بزيادة نسبتها ٤ فى المائة، من حيث القيمة

الاسمية، عن مستواها فى ١٩٩٣. وكان من المتوقع أن تتحسن فى ١٩٩٤ نسبة مجموع أعباء خدمة الديون الى حصيلة الصادرات، والتى كانت قد ارتفعت الى ١٨ فى المائة فى ١٩٩٣ بعد تناقص مستمر خلال السنوات القليلة السابقة، بحيث تنخفض الى ١٧ فى المائة. وتشير التقديرات الى أن نسبة الديون الى الناتج القومى الاجمالى والتى سجلت ارتفاعا مطردا خلال التسعينات، ستصل الى ما يقرب من ٤١ فى المائة فى ١٩٩٤، مسجلة أعلى مستوى لها منذ عام ١٩٨٧.

وقد أصبح صافى التحويلات فى حساب اجمالى الديون (أى مدفوعات الاقراض ناقصا اجمالى مدفوعات خدمة الديون) ايجابيا فى عام ١٩٩٢، بعد أن ظل سلبيا منذ عام ١٩٨٣، بمعنى تدفق الموارد من البلدان النامية. وقد تعزز هذا التحول الايجابى مؤخرا حيث قدرت قيمة التحويلات الى البلدان النامية بنحو ٢٩ مليار دولار فى ١٩٩٣ و٢٥ مليار دولار فى ١٩٩٤.

بيد أن الأمر كان مختلفا فى الاقليمين الأكثر مديونية. ففى أمريكا اللاتينية والكاريبى يقدر صافى التحويلات السلبى فى حساب الديون بنحو ١٠ مليارات دولار فى ١٩٩٤، بعد أن كان ايجابيا بنحو ٥ مليارات دولار فى عام ١٩٩٣. وعلى العكس من ذلك، تشير التقديرات الى أن منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى سجلت تحويلات صافية ايجابية مقدارها مليارى دولار فى عام ١٩٩٤، وذلك لأول مرة منذ عام ١٩٨٠.

أما عن صافى تدفقات الموارد الى جميع البلدان النامية (والذى يتضمن صور التمويل الخارجى الأخرى بالاضافة الى التدفقات المتعلقة بالديون)، فقد ظل ينخفض باستمرار لعدة سنوات حتى عام ١٩٨٧، ثم عاد الى التزايد كل عام بعد ذلك، من حيث القيمة المطلقة والاسمية كلتاهما، ووصل الى ٢١٣ مليار دولار فى ١٩٩٣، والى ما يقدر بنحو ٢٢٧ مليار دولار فى ١٩٩٤. ومما يلفت النظر فى هذه التدفقات الارتفاع الملحوظ فى تدفقات رأس المال الخاص، التى أصبحت فى التسعينات أهم عناصر التدفقات الصافية للموارد طويلة الأجل الى البلدان النامية.

وقد ازدادت هذه التدفقات الخاصة من ١٥٩ مليار دولار فى ١٩٩٣ الى ما يقدر بنحو ١٩٣ مليار دولار فى ١٩٩٤. وكانت التدفقات الخاصة فى ١٩٩٣، وهى أساسا فى شكل استثمارات فى أسهم وسندات الملكية، واستثمارات أجنبية مباشرة، وتدفقات منشئة لديون، تمثل ٧٥ فى المائة من صافى التدفقات الكلية طويلة الأجل، مقابل ٤٤ فى المائة فى ١٩٩٠. بيد أن البلدان التى توسعت فى الحصول على تدفقات من رؤوس الأموال الخاصة لا تشمل سوى مجموعة صغيرة من البلدان، ولاسيما بلدان شرق آسيا وأمريكا اللاتينية ذات الدخل المتوسط.

وكان أكبر المستفيدين من هذه التدفقات، من حيث قيمتها المطلقة، جمهورية الصين الشعبية والمكسيك. ورغم أن ما يقرب من ٣٠ فى المائة من صافى التدفقات الخاصة طويلة الأجل منشئة للديون، فإنها ليست مستحقة لبنوك تجارية كما كان الحال فى السبعينات، وإنما تتخذ شكل سندات يصدرها عدد محدود من البلدان التى أصبحت تتمتع بالجدارة الائتمانية اللازمة.

المصدر: البنك الدولى، جداول الديون العالمية، ١٩٩٤-١٩٩٥، واشنطن العاصمة.

الشكـل ٣

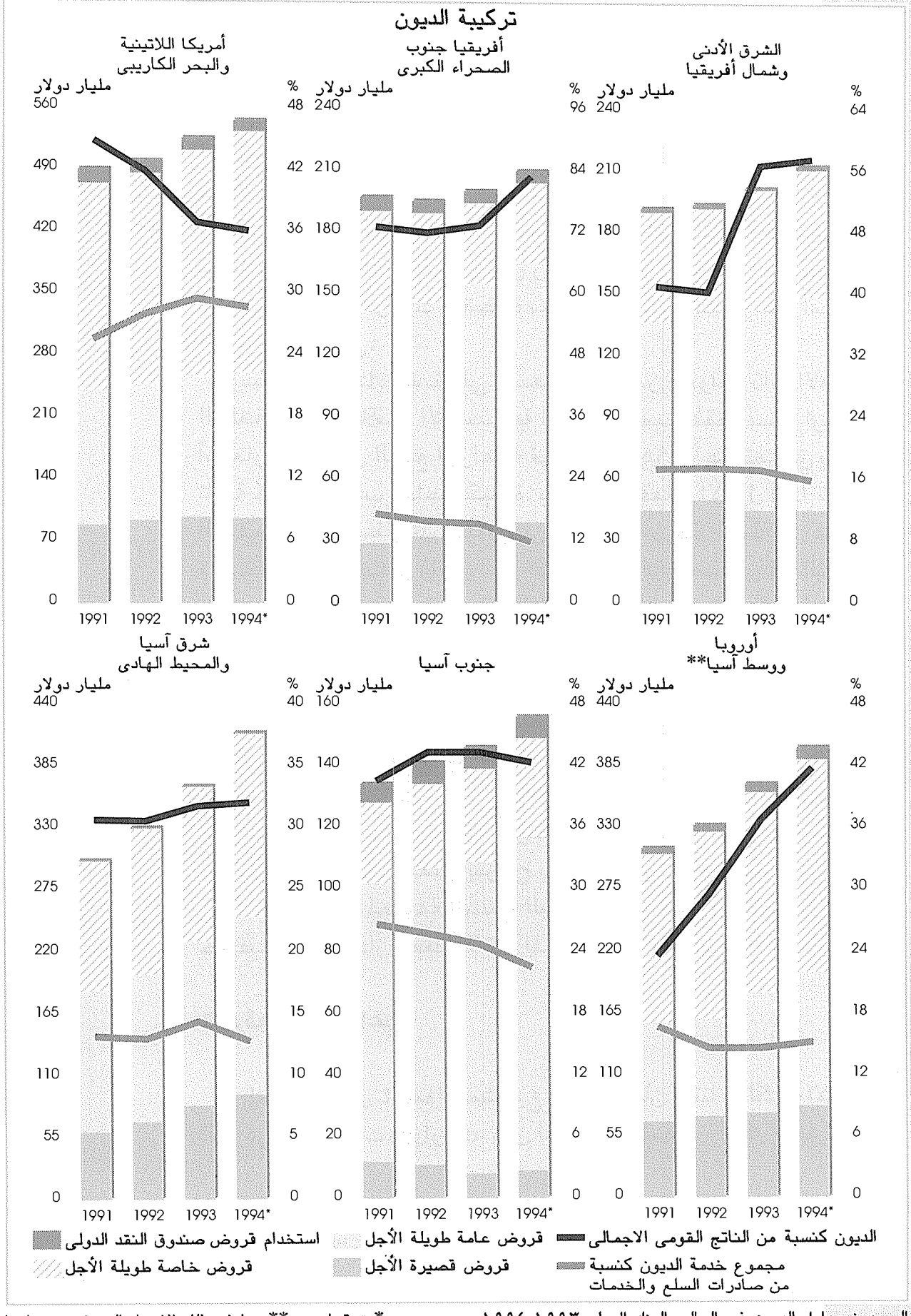

المصدر: جداول الديون فى العالم، البنك الدولى ١٩٩٣-١٩٩٤ * توقعات ** بما فى ذلك الاتحاد السوفييتى سابقا

والمالية. وعلى العكس من ذلك، لن تستفيد البلدان الأشد فقرا، وهى فى نفس الوقت الأقل اندماجا فى الاقتصاد العالمى والأقل تعرضا للمنافسة الخارجية، من هذا التحسن فى المناخ الاقتصادى بنفس القدر. ومن المرجح أن يكون اتجاه الصلات التجارية من بين العوامل الأخرى المؤثرة فى تفاوت الأداء بين الأقاليم المختلفة. ذلك أن آسيا وأفريقيا سوف تستفيدان بوجه خاص بقدر أكبر نسبيا من انتعاش النشاط الاقتصادى فى اليابان وأوروبا، وهما شريكتان رئيسيتان فى التجارة، على حين أن تباطؤ النمو فى الولايات المتحدة سيكون له تأثير سلبى على أمريكا اللاتينية والكاريبى.

وسيكون الاتجاه المستقبلى لأسعار السلع من العوامل ذات الأهمية البالغة بالنسبة للآفاق الاقتصادية للبلدان النامية. فقد أسفر ارتفاع أسعار كثير من السلع الزراعية فى ١٩٩٤ و١٩٩٥ عن تحقيق بلدان نامية كثيرة لمكاسب مفاجئة كبيرة. بيد أن التوقعات الأطول أمدا تشير الى هبوط تلك الأسعار تدريجيا. وكان ارتفاعها من قبل ناشئا عن عوامل مختلفة، منها عامل واحد، هو الانتعاش الاقتصادى فى البلدان الصناعية، يحتمل أن يستمر فى التأثير ايجابيا على تلك الأسعار. أما العوامل الأخرى التى ساهمت بدور أكبر فى ارتفاع الأسعار فقد كانت عارضة وتمثلت فى نقص كميات الانتاج بسبب سوء الأحوال الجوية مع انخفاض مستويات المخزونات فى نفس الوقت، وتغير حالة العرض تمشيا مع ظروف السوق المتدنية فى فترة سابقة. وتشير توقعات البنك الدولى (والتى تدرج فى تنبؤات مشروع «لينك» باعتبارها افتراضات أساسية) الى انخفاض أسعار السلع الزراعية بمعدل ٢ر٥ سنويا، وأسعار المشروبات الخفيفة بمعدل يتراوح بين ٥ و٦ فى المائة سنويا فيما بين ١٩٩٦ و٢٠٠٤. والمجموعة السلعية الوحيدة التى يتوقع أن تشهد ارتفاعا حقيقيا فى الأسعار، بمعدل ٢ فى المائة سنويا، هى مجموعة الأخشاب.

التوقعات الزراعية

يلخص الشكل ٤ تنبؤات مشروع «لينك» بشأن الانتاج الكلى والانتاج الزراعى والصادرات والواردات. ومن المعالم التى تستحق الذكر ما يلى:

- تبدو آفاق النمو الاقتصادى العام والنمو الزراعى أكثر اشراقا بكثير مما كانت تشير اليه تنبؤات السنة الماضية. وينطبق هذا على البلدان النامية بوجه عام، وعلى الأقاليم المختلفة بدرجات متفاوتة.

- وتشير التنبؤات الى أن النمو المتوقع فى الانتاج الزراعى سيكون أكبر بصورة ملحوظة من متوسط النمو فى الثمانينات. وبالنسبة للبلدان النامية ككل، يتوقع أن يصل متوسط النمو السنوى فى الناتج المحلى الاجمالى الزراعى فى ١٩٩٤-١٩٩٨ الى ٧ر٥ فى المائة مقابل ٧ر٣ فى المائة أثناء الثمانينات. وتبلغ المعدلات المناظرة لهاتين الفترتين ٢ر٢ فى المائة و١ر٢ فى المائة فى أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، و٨ر٣ فى المائة و٣ر٢ فى المائة فى أمريكا اللاتينية والكاريبى. وفى آسيا والمحيط الهادى ينتظر أن يكون معدل النمو فى الناتج المحلى الاجمالى الزراعى قريبا من مستواه فى العقد الماضى، على حين يتوقع تباطؤ النمو بعض الشئ فى الشرق الأدنى وشمال أفريقيا.
- ومن المتوقع اجمالا أن يكون معدل النمو فى قطاع الزراعة أقل من مثيله فى القطاعات الأخرى، وهذا أمر متوقع نظرا لأن الطلب على الزراعة أقل استجابة للتغيرات فى الدخل(٢). وينتظر أن تتفاوت مساهمة الزراعة فى النمو العام، بما يتناسب بوجه عام مع الأهمية النسبية للزراعة فى اقتصادات لأقاليم المختلفة(٣). إلا أنه يتوقع أن يبلغ الفارق بين معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى ومعدل نمو الناتج المحلى الاجمالى الزراعى أقصاه فى اقليم آسيا والمحيط الهادى، وهو الاقليم الذى تساهم فيه الزراعة بأكبر نصيب فى الانتاج. وتتمشى هذه التوقعات مع الاتجاهات السابقة التى كانت تتميز بتسارع حركة التصنيع فى الاقليم.
- ورغم التدنى الملحوظ فى معدلات نمو القطاع الزراعى بالمقارنة بالقطاعات الأخرى فى آسيا والمحيط الهادى، يتوقع أن يسجل الناتج المحلى الاجمالى الزراعى فى الاقليم أكبر معدل للنمو فى أقاليم البلدان النامية. وهذا أيضا امتداد للاتجاهات السابقة، شأنه شأن معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى الزراعى فى أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى الذى ينتظر أن يكون - على النقيض - هو أقل معدل للنمو. أما فى أمريكا اللاتينية والكاريبى، فإن المستويات المتوقعة لنمو الناتج المحلى الاجمالى الزراعى فى الفترة ١٩٩٥-١٩٩٨ سوف تعكس تحسنا كبيرا فى الأداء الذى كان متواضعا إبان الثمانينات والتسعينات.

---

(٢) تتراوح المرونة الداخلية للطلب على المنتجات الزراعية فى البلدان النامية عادة بين ١ر٠ و٤ر٠ مقابل ٧ر٠ و٣ر٤ بالنسبة للسلع المصنعة.

(٣) يقدر نصيب الزراعة فى الناتج المحلى الاجمالى بنسبة ١٨ فى المائة فى أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، و٢٤ فى المائة فى آسيا والمحيط الهادى (٣٥ فى المائة فى الصين)، و١٧ فى المائة فى الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، و٦ر٩ فى المائة فى أمريكا اللاتينية والكاريبى.

الشكـل ٤

توقعات النمو فى الناتج المحلى الاجمالى والقيمة المضافة
فى الزراعة فى اقاليم البلدان النامية
(نسبة التغير عن السنة السابقة)

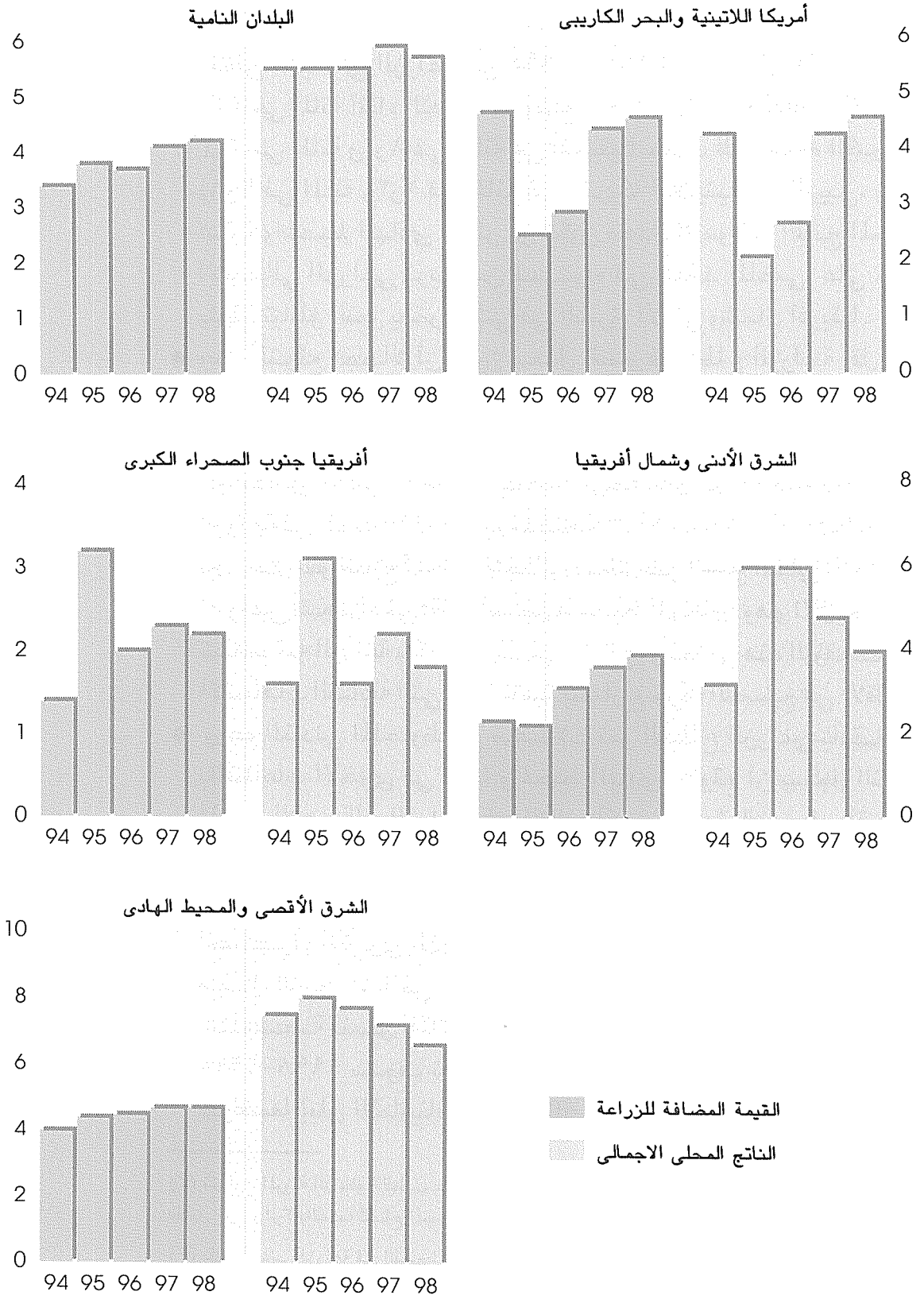

المصدر: مشروع LINK ومنظمة الأغذية والزراعة

ملحوظة: جميع الأرقام توقعات

ويلخص الشكل ٥ التنبؤات الخاصة بالتجارة إجمالا والتجارة الزراعية فى أقاليم البلدان النامية. وتدل الصورة العامة على حدوث زيادة قوية فى مجموع الصادرات فى ١٩٩٤ و ١٩٩٥، نتيجة لازدهار الصادرات الزراعية بالدرجة الأولى، ثم حدوث تباطؤ شديد فى معدلات نمو الصادرات الزراعية فى السنوات التالية، ولكن مع استمرار التوسع القوى فى مجموع الصادرات، وحدوث انخفاض شديد فى معدلات نمو الواردات الكلية والزراعية، يمكن تحقيق تحسن ملموس فى الموازين التجارية. ويتناول الفصل التالى هذه التوقعات العامة مع التركيز على البلدان التى تعوّل كثيرا على التجارة الزراعية.

مستقبل الاقتصاد فى البلدان النامية المعتمدة بشدة على التجارة الزراعية

يتناول هذا الفصل الآفاق الاقتصادية والزراعية لمجموعتين من البلدان يتم رصد أحوالهما بانتظام فى حالة الأغذية والزراعة: وهما مجموعة الاقتصادات شديدة الاعتماد على الصادرات الزراعية، ومجموعة بلدان العجز الغذائى ذات الدخل المنخفض التى تواجه مشكلات فى تمويل وارداتها الغذائية. ويبين الجدولان ١- أ و ١- ب تشكيلة البلدان المكونة لهاتين المجموعتين. ثم يعرض الفصل التالى تحليلا خاصا للمشكلات والقضايا التى تواجه بلدان العجز الغذائى.

ونظرا لأن مجموعة الاقتصادات المعتمدة بشدة على الصادرات الزراعية ذات توجه قوى نحو تصدير الحاصلات الزراعية، فمن المتوقع أن تستفيد هذه المجموعة الى حد كبير من الارتفاع الأخير فى أسعار السلع. وينتظر أن يزداد معدل نمو صادراتها الزراعية من ٤ فى المائة فى ١٩٩٣ الى ١٠ فى المائة فى ١٩٩٤ ثم يستقر بعد ذلك عند حوالى ٦ فى المائة سنويا خلال الفترة ١٩٩٥-١٩٩٨. ويتوقع أن تتمتع بلدان هذه المجموعة فى أفريقيا بارتفاع أكبر وإن كان قصير الأمد فى أسعار سلعها، بالمقارنة ببلدان المجموعة فى أمريكا اللاتينية والكاريبى. وينتظر أن يرتفع معدل نمو الصادرات الزراعية فى بلدان المجموعة فى أفريقيا الى أكثر من ٢٠ فى المائة فى ١٩٩٤، ولكنه سينخفض بعد ذلك الى ما بين ٣ و٤ فى المائة فقط خلال الفترة ١٩٩٥-١٩٩٦. ويعزى ذلك الى ضيق قاعدة الصادرات الزراعية للبلدان الأفريقية، والأهمية النسبية الكبيرة لسلع قليلة، مثل الكاكاو، التى لا تبدو توقعات السوق بالنسبة لها مشجعة فى الأمد الطويل.

الشكـل ٥

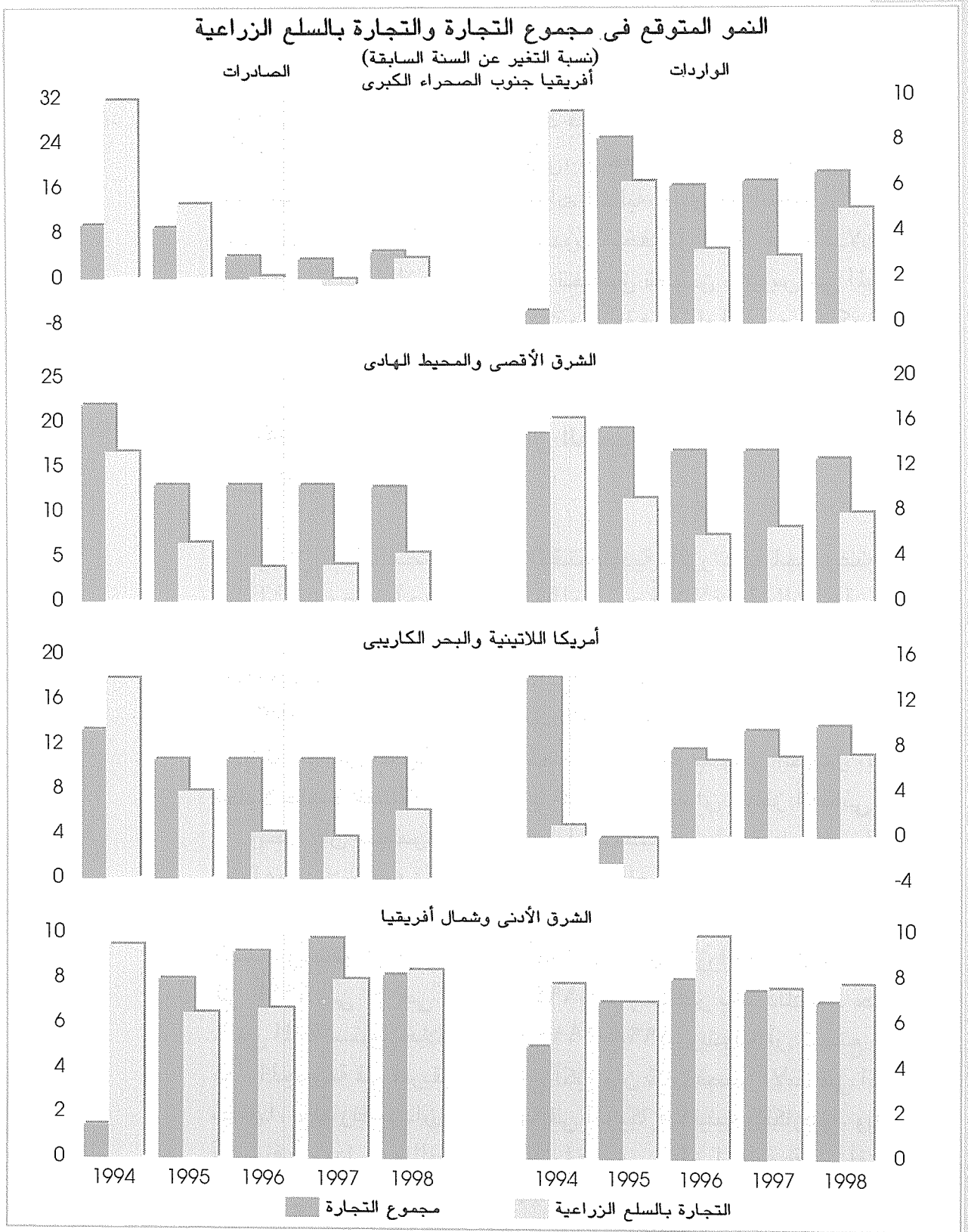

المصدر: مشروع LINK ومنظمة الأغذية والزراعة

ملحوظة: جميع الأرقام توقعات

الجدول ١ - أ

الاقتصادات المعتمدة بشدة على الصادرات الزراعية [١]

أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى	آسيا والمحيط الهادى
كوت ديفوار	الأرجنتين	سرى لانكا
ملاوى	باراغواى	تايلند
زمبابوى	هندوراس	أفغانستان
مالى	كوبا	فيتنام
السودان	أوروغواى	ماليزيا
مدغشقر	البرازيل	
بوروندى	غواتيمالا	
الكاميرون	كوستاريكا	
غانا	كولومبيا	
ليبيريا	سانت فنسنت وغرينادين	
أوغندا	اكوادور	
كينيا	غيانا	
اثيوبيا	بيليز	
رواندا	دومينيكا	
سوازيلندا	نيكاراغوا	
موريشيوس	السلفادور	
جمهورية أفريقيا الوسطى	الجمهورية الدومينيكية	
تنزانيا	ساوتومى وبرنشيبى	
تشاد		
بوركينا فاسو		
الصومال		
بينان		
غينيا - بيساو		
غامبيا		

(١) هى البلدان التى تعادل صادراتها الزراعية والسمكية والحرجية ٢٠ فى المائة أو أكثر من مجموع حصيلة صادراتها، أو ٢٠ فى المائة أو أكثر من مجموع وارداتها فى ١٩٨٨-١٩٩٠.

ومن المتوقع أن يسهم ارتفاع أسعار السلع الأولية فى تحقيق تحسن ملحوظ فى نسب التبادل، وفى القوة الشرائية للصادرات الزراعية لتلك البلدان وموازينها التجارية. بيد أنه ينتظر أن تكون حالات التحسن هذه أيضا كبيرة وقصيرة الأمد فى آن معا. ففى بلدان هذه المجموعة فى أفريقيا، تحسنت نسب المقايضة التبادلية للصادرات الزراعية بما يقدر بنحو ٢٥ فى المائة فى ١٩٩٤ بعد فترة طويلة من التدهور شبه المستمر، وينتظر أن تزداد مرة أخرى بنسبة ٧ فى المائة فى ١٩٩٥. ويكفل ذلك زيادة القدرة الشرائية للصادرات الزراعية بنحو ٢٤ فى المائة فى ١٩٩٤ و٣ر٣ فى المائة فى ١٩٩٥. إلا أن

الجدول ١- ب

بلدان العجز الغذائى ذات الدخل المنخفض الأقل قدرة على تمويل وارداتها الغذائية (١)

أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى	آسيا والمحيط الهادى	الشرق الأدنى وشمال أفريقيا
كاب فيردى	هايتى	ساموا	مصر
غامبيا	نيكاراغوا	بنغلاديش	اليمن
ليسوتو	الجمهورية الدومينيكية	كمبوديا	السودان
جيبوتى		أفغانستان	
موزامبيق		نيبال	
غينيا - بيساو		لاوس	
الصومال		سرى لانكا	
جزر القمر		ملديف	
سيراليون			
اثيوبيا			
بوركينا فاسو			
توغو			
السنغال			
بينان			
رواندا			
مالى			
موريتانيا			

(١) بلدان العجز الغذائى ذات الدخل المنخفض التى تعادل وارداتها الغذائية نسبة ٢٥ فى المائة أو أكثر من مجموع حصيلة صادراتها فى ١٩٨٨-١٩٩٠.

التنبؤات تشير الى تلاشى هذه المكاسب الى حد كبير فى السنوات التالية، حيث ينتظر أن تتجه نسب التبادل الزراعى الى التدهور من جديد فى عام ١٩٩٦. وتتوقع نفس الاتجاهات بالنسبة لبلدان المجموعة فى أمريكا اللاتينية والكاريبى، وإن خفت حدتها. وبصورة أكثر تحديدا ينتظر أن تكون الزيادات فى القوة الشرائية للصادرات الزراعية صغيرة نسبيا فى ١٩٩٤-١٩٩٥، ولكن يتوقع أن يكون التدهور الذى سيعقبها تدريجيا ومعقولا بدرجة أكبر.

أما عن مجموعة بلدان العجز الغذائى التى تواجه مشكلات خاصة فى تمويل وارداتها الغذائية، فهى تتسم بسمة تنطوى على شئ من التناقض من حيث أنها تعتمد على الواردات الغذائية وعلى الصادرات الزراعية فى آن واحد. والواقع أن بلدان عديدة تنتمى الى هاتين المجموعتين كلتاهما. لذلك ينتظر أن يؤدى ارتفاع الصادرات السلعية الى تأثيرات متباينة على بلدان هذه المجموعة. فمن جهة يتوقع أن تزداد أعباؤها المالية المترتبة على ارتفاع

تكاليف وارداتها الغذائية (حتى ولو كانت الزيادات فى أسعار الحبوب عقب جولة أوروغواى فى اطار الجات، والاصلاحات الزراعية فى بعض البلدان المصدرة الرئيسية أقل مما كانت تشير اليه التقديرات السابقة – انظر الجزء الثالث، «التجارة بالسلع الزراعية»). ومن جهة أخرى، سوف تستفيد هذه البلدان أيضا من ارتفاع أسعار عدد من منتجاتها التصديرية الرئيسية. ويتوقع أن تكون المحصلة الصافية لهذه التأثيرات المتعارضة ايجابية فى الأمد القصير، حيث ينتظر أن يكون معدل الزيادة فى تكاليف الواردات الغذائية لبلدان العجز الغذائى أقل من معدل زيادة حصيلة صادراتها الزراعية (حوالى ٧ فى المائة و١٨ فى المائة سنويا على التوالى فى ١٩٩٤–١٩٩٥). أما فى الأجل الطويل نسبيا (١٩٩٦–٢٠٠٠)، فإنه يتوقع ارتفاع تكاليف الواردات الغذائية بمعدل يزيد على ٨ فى المائة سنويا، مع حدوث تناقص فى معدل نمو حصيلة الصادرات الزراعية، ليصل الى أقل من ٢ فى المائة فى ١٩٩٦–١٩٩٧، ثم يعاود ارتفاعه بعد ذلك بنسبة معتدلة. وتشير التنبؤات الى تقلص العجز التجارى الزراعى فى البداية (من ٥ر٢ مليار دولار فى ١٩٩٣ الى مليارى دولار فى ١٩٩٤، ثم الى ٨ر١ مليار دولار فى ١٩٩٥)، إلا أنه سيزداد مرة أخرى ليتراوح بين ٣ و٥ر٣ مليار دولار فى السنوات التالية. ويتوقع حدوث زيادة طفيفة فى العجز التجارى الكلى فى ١٩٩٥ – وكان يقدر بنحو ١٧ مليار دولار فى ١٩٩٤ (قرب مستواه فى ١٩٩٣) – وأن يشهد زيادة محسوسة بدرجة أكبر فى السنوات التالية.

ويمكن استخلاص عدة ملاحظات من الاستعراض السابق، فثمة تأثيران رئيسيان سوف يحددان معالم المستقبل الاقتصادى والزراعى للبلدان النامية، الأول هو التحسن المستمر المتوقع فى المناخ الاقتصادى العالمى الذى سوف تسهم فيه البلدان النامية وتستفيد منه فى آن معا. والثانى هو ارتفاع الأسعار الدولية لعدد من السلع التصديرية الرئيسية، وهذان التأثيران مترابطان، من حيث أن تحسن الظروف الاقتصادية يمكن أن يؤدى الى زيادة الطلب على السلع الزراعية وارتفاع أسعارها، على حين أن المكاسب غير العادية المترتبة على تحسن أحوال الأسواق السلعية الدولية لن تعطى فحسب دفعة مرغوبة لكثير من الاقتصادات المثقلة بالأعباء، بل أنها ستهيئ أيضا فرصا لتدعيم تدابير التثبيت والاصلاح. ومن ثم تمكن البلدان المعنية من الاستفادة بدرجة أكبر من تحسن المناخ الاقتصادى. بيد أن هذا التأثير الأخير متوقف على عدد من العوامل. فمن الثابت من تجارب الماضى الموثقة أن الحكومات والأفراد الذين يتعرضون لضائقة طويلة الأمد يميلون الى استخدام أية مكاسب مفاجئة وكبيرة تأتى اليهم دون انتظار فى الاستهلاك لا فى

الاستثمار. وتزداد احتمالات حدوث ذلك اذا ما تكونت انطباعات متفائلة عن طبيعة هذه المكاسب العارضة واستمراريتها.

وعلى أسوأ الاحتمالات لن تسهم المكاسب العارضة كثيرا فى تعزيز النمو والرفاهية فى الأمد القصير، فانها سوف تتسبب فى صعوبات كبيرة فى مجال الادارة المالية والتعرض لما يسمى بالداء الهولندى، مما يؤدى الى ارتفاع زائد فى قيمة العملة والى خسائر تنافسية. ومعنى هذا بعبارة أخرى أن المكاسب العارضة قد تسبب من المشاكل فى قطاع معين من السلع مثل ما تحله من مشاكل فى قطاع آخر، وقد تعنى بالنسبة للبلدان المعنية العودة فى نهاية المطاف الى الحال التى كانت عليها من قبل.

بيد أن اتخاذ التدابير التى تتبناها السياسات المناسبة فى الوقت المناسب يمكن أن يؤدى الى تجنب مثل هذه التطورات السلبية. وتشمل مثل هذه التدابير: أولا، الوعى التام بضيق قاعدة الارتفاع فى أسعار السلع وطبيعته العارضة، وثانيا، أن تنظر الحكومات الى ازدهار الأسعار باعتباره فرصة للتنمية وليس مجرد فرصة سياسية قصيرة الأجل، وثالثا، اختيار البدائل المناسبة بين الخيارات السياسية المتعددة. فعلى سبيل المثال يمكن استخدام المكاسب الطائلة العارضة فى الاستثمار فى القطاعات الأكثر انتاجية، أو فى تشجيع مشاركة قطاعات المجتمع الأقل حظا، مشاركة واسعة النطاق فى النشاط الاقتصادى. ويمكن للحكومات اعطاء الأولوية للحد من الاختلالات الاقتصادية الكلية والديون، أو أن تقرر اعطاء الأولوية للاستثمارات الانتاجية. كما يمكن استخدام الموارد المالية فى تدعيم بعض الأصول أو البرامج أو المشروعات المحلية، أو استثمارها فى أسهم وسندات دولية متنوعة كوسيلة للحد من المخاطر. وتتوقف مزايا كل خيار من هذه الخيارات المختلفة على الاحتياجات والظروف الخاصة بكل بلد. ومن المهم على أية حال اعطاء القطاع الزراعى ما يستحقه من أولوية، مراعاة لأهميته فى تحقيق الأمن الغذائى ودوره الاقتصادى فى البلدان المعنية، وللآثار الوبيلة للسياسات السابقة التى كانت تهمل هذا القطاع أو ترهقه بالأعباء.

استعراض الحالة فى العالم

ثالثا - قضايا مختارة

الواردات الغذائية وأداء الصادرات فى بلدان العجز الغذائى ذات الدخل المنخفض الأقل قدرة على تمويل الواردات

مقدمة

ظلت مجموعة كبيرة من البلدان النامية ذات الدخل المنخفض مستوردة صافية للأغذية لفترة طويلة من الزمن رغم غلبة الزراعة بوجه عام على اقتصادياتها. كما أن ميزان التجارة الغذائية كان يتدهور باستمرار فى كثير منها خلال العقدين الماضيين. وعجز انتاج تلك البلدان وما لديها من موارد مالية للاستيراد عن ملاحقة الطلب المتزايد على الغذاء. وتعتمد القدرة على دفع ثمن الواردات الغذائية اعتمادا شديدا على حصيلة الصادرات، التى كانت فى كثير من الحالات غير كافية. وتشتد حدة هذه المشكلات بوجه خاص فى البلدان التى يستعرض هذا القسم أحوالها، وهى بلدان العجز الغذائى ذات الدخل المنخفض الأقل قدرة على تمويل وارداتها الغذائية. وتضم هذه المجموعة ٣١ بلدا، وهى مجموعة فرعية من مجموعة بلدان العجز الغذائى ذات الدخل المنخفض، حسب تعريف منظمة الأغذية والزراعة لها، والتى تضم حاليا ٨٨ بلدا.

ولقد كان اعتماد كثير من البلدان الفقيرة الزائد على الواردات الغذائية دائما من الموضوعات البارزة فى المناقشات الخاصة بالتنمية. ولكن اختتام جولة أوروغواى لمفاوضات الجات مؤخرا قد زاد من الاهتمام بهذه المشكلة. فمن المتوقع أن يؤدى تحرير التجارة الى ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية فى الأسواق الدولية. وعلاوة على ذلك، سوف يضطر عدد من هذه البلدان بصورة متزايدة الى الدفع حسب أسعار السوق العالمية بعد تخفيض اعانات دعم الصادرات لصالحها. وربما أتاح هذا الفرصة لزيادة الانتاج الزراعى والعمالة الريفية فى البلدان المستوردة، طالما كانت السبل ميسرة لاستفادة المزارعين من هذا

الارتفاع فى الأسعار. بيد أنه لابد من الموازنة بين الفوائد الأطول أمدا التى تعود على الانتاج المحلى والصادرات وفرص الاستعاضة عن الواردات وبين المشكلات العاجلة المتعلقة بدفع ثمن أعلى لتلبية الاحتياجات من الواردات الغذائية، واحتمال تحميل الأسعار الأعلى على المستهلكين.

ويحصل الكثير من بلدان العجز الغذائى ذات الدخل المنخفض الأقل قدرة على تمويل الواردات الغذائية على مقادير كبيرة من المعونات الغذائية وغيرها من مساعدات الاغاثة فى حالات الطوارئ. كما تستفيد هذه البلدان من المساعدات المالية الخارجية وغيرها من التدفقات غير المتولدة عن الصادرات. بيد أنها تحتاج الى حل أطول أمدا، لأن احتمالات استمرار المساعدات الخارجية ليست مشجعة، وموارد المعونة الغذائية، التى بدأت فعلا فى التناقص فى السنوات الأخيرة، قد تتناقص بدرجة أكبر نتيجة للانخفاض المتوقع فى المخزونات الغذائية فى أعقاب اتفاق جولة أوروغواى. ويهدف هذا الاستعراض الى تقديم معلومات تحدد أبعاد هذه المشكلة وتفيد كمادة مرجعية عند رسم السياسات المناسبة للأمد الطويل.

نمو الواردات الغذائية وتوزيعها

تم اختيار بلدان العجز الغذائى ذات الدخل المنخفض الأقل قدرة على تمويل وارداتها الغذائية، وعددها ٣١ بلدا، من بين بلدان العجز الغذائى ذات الدخل المنخفض الثمانية والثمانين استنادا الى معيار أن وارداتها الغذائية كانت تستهلك ربع الحصيلة الكلية لصادراتها، أو أكثر من الربع خلال الفترة من ١٩٨٨-١٩٩٠.

ويتضمن الجدول ٢ بعض المعلومات الأساسية عن هذه المجموعة من البلدان. ويلاحظ أن معظمها بلدان صغيرة من حيث عدد السكان، وأن عشرة منها فقط يزيد عدد سكانها على عشرة ملايين نسمة، بيد أن مجموع سكان هذه البلدان ككل ارتفع من ٢٧٠ مليون نسمة فى ١٩٧٢ الى ٤٠٠ مليون فى ١٩٩١، مما يدل على ارتفاع معدلات النمو السكانى بها بوجه عام. وهى أيضا، بحكم تعريفها، من بلدان الدخل المنخفض التى كان نصيب الفرد فيها من الناتج القومى الاجمالى أقل من ١٠٠٠ دولار فى عام ١٩٩١، وكان بالنسبة لبعضها (موزامبيق، وغينيا - بيساو، والصومال، وسيراليون، واثيوبيا، ونيبال) ٢٠٠ دولار أو أقل.

الجدول ٢

عدد السكان ونصيب الفرد حاليا من الناتج القومى الاجمالى فى بلدان العجز الغذائى

	١٩٧٢		١٩٩١	
	عدد السكان	نصيب الفرد من الناتج القومى الاجمالى	عدد السكان	نصيب الفرد من الناتج القومى الاجمالى
	(بالآلاف)	(دولار أمريكى)	(بالآلاف)	(دولار أمريكى)
كاب فيردى	٢٧٣	١٥٠	٣٨٠	٧٥٠
غامبيا	٤٨٩	١٣٠	٩٥٨	٣٤٠
ليسوتو	١ ١١٠	١١٠	١ ٨١٢	٥٨٠
جيبوتى	١٩٨	...	٤٦٧	...
موزامبيق	٩ ٨٤٥	...	١٦ ١٠٨	٨٠
غينيا - بيساو	٥٥١	١٦٠	١ ٠٠١	٢٠٠
الصومال	٤ ٥٥٩	٩٠	٧ ٨٠٥	١٢٠
جزر القمر	٢٧٩	١١٠	٥١٠	٥١٠
سيراليون	٢ ٧٦٠	١٦٠	٤ ٢٤٣	٢٠٠
اثيوبيا	٣٠ ٤٧٦	٧٠	٥٢ ٩٥٤	١٢٠
بوركينا فاسو	٥ ٨٤٨	٧٠	٥٢ ٩٥٤	١٢٠
توغو	٢ ١٢١	١٥٠	٣ ٧٧٠	٤١٠
السنغال	٤ ٤٠٥	٢٣٠	٧ ٦٢٤	٧٣٠
بينان	٢ ٨٠٠	١٤٠	٤ ٨٨٦	٣٨٠
رواندا	٣ ٩٥٤	٨٠	٨ ٧٠٧	٢٥٠
مالى	٥ ٥٦٤	٨٠	٨ ٧٠٧	٢٥٠
موريتانيا	١ ٢٧٧	١٨٠	٢ ٠٢٤	٥١٠
هايتى	٤ ٦٧٧	١٠٠	٦ ٥٩٣	٣٨٠
نيكاراغوا	٢ ٢٠٤	٣٧٠	٣ ٧٧٣	٣٠٠
الجمهورية الدومينيكية	٤ ٦٧٢	٤٣٠	٧ ١٩٧	٩٤٠
ساموا	...	...	...	...
بنغلاديش	٨٠ ٠٠٠	٨٠	١١٢ ٠٠٠	٢١٠
كمبوديا	٧ ١١٤	...	٨ ٧٧٤	...
أفغانستان	١٤ ٣٥٦	...	١٩ ٠٦٢	...
نيبال	١١ ٨٩٠	٨٠	١٩ ٤٠١	١٨٠
لاوس	٢ ٨٤٤	...	٤ ٣٨٤	٢٥٠
سرى لانكا	١٢ ٨٦١	١٩٠	١٧ ٢٤٧	٥٠٠
ملديف	١٢٧	...	٢٢٧	...
مصر	٣٤ ٢٥٣	٢٦٠	٥٣ ٥٧١	٦١٠
اليمن	٦ ٥٤٩	...	١٢ ٩٩٩	٥٢٠
السودان	١٥ ١٦٧	٢٣٠	٢٥ ٨١٢	...

المصدر: البنك الدولى، الجداول العالمية، ١٩٩٤، ومنظمة الأغذية والزراعة.

الجدول ٣

بلدان العجز الغذائى: مؤشرات مختارة عن حجم الواردات الغذائية وأهميتها بالنسبة الى اجمالى التجارة (حسب الأقاليم)

	قيمة الواردات الغذائية	نسبة الواردات الغذائية الى مجموع الواردات	نسبة الواردات الغذائية الى حصيلة الصادارت	نصيب الفرد من الواردات الغذائية
	(بآلاف الدولارات)	(فى المائة)	(فى المائة)	(بالدولار)
١٩٦١-١٩٦٣				
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	١٣٢ ١٣٦	١٩ر٠	٢٧ر٩	٢ر٢
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى	٠٩١ ٢٩	١١ر٧	١٠ر٢	٣ر٢
آسيا والمحيط الهادى	٣٣٧ ٢٣٧	٢٤ر١	٢٧ر٦	٢ر٥
الشرق الأدنى وشمال أفريقيا	٥٤٧ ٢٥٦	١٩ر٦	٢٩ر٩	٥ر٨
المجموع	١٠٧ ٦٥٩	٢٠ر٢	٢٦ر٥	٣ر٢
١٩٧٥-١٩٧٧				
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	٠١٦ ٦٠٤	١٨ر٨	٣٢ر٦	٦ر٧
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى	٤٥٦ ١٨٨	١٢ر١	١٣ر٢	١٤ر٩
آسيا والمحيط الهادى	٠٧٢ ٦٥٢	٢٨ر٢	٤٦ر٠	٤ر٩
الشرق الأدنى وشمال أفريقيا	٩٤٤ ١ ٤١٩	٢٢ر٨	٦١ر٩	٢٣ر٣
المجموع	٤٨٨ ٢ ٨٦٤	٢١ر٥	٤١ر٠	٩ر٧
١٩٨٩-١٩٩١				
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	٩٢٨ ١ ٦٢٦	٢٠ر٨	٤٧ر٧	١٣ر١
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى	٠٨٩ ٤٥٢	١٥ر٩	٣٦ر٧	٢٦ر١
آسيا والمحيط الهادى	٣٩٥ ١ ١٩٧	١٤ر٩	٣١ر٢	٦ر٦
الشرق الأدنى وشمال أفريقيا	٢٣٧ ٣ ١٤٤	٢٥ر٣	٨٢ر٤	٣٥ر٢
المجموع	٦٨٥ ٦ ٤٢٠	٢٠ر٦	٥٢ر٢	١٥ر٦

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

ويختلف حجم مشكلة تمويل الواردات الغذائية اختلافا شديدا بين بلدان هذه المجموعة (الجدول ٣). فأثناء الفترة ١٩٨٩-١٩٩١ تفاوتت قيمة الواردات الغذائية كنسبة مئوية من مجموع حصيلة الصادرات بين ٢ر٢٤ فى المائة (ملديف) و٥ر٤٩٣ فى المائة (كاب فيردى). وكان من بين البلدان الأخرى التى لم تكن حصيلة صادراتها الكلية كافية لتمويل وارداتها الغذائية: غامبيا (حيث بلغت نسبة الواردات الغذائية الى

الصادرات ١٦٨ر٨ فى المائة)، وليسوتو (١٧٣ر٧ فى المائة)، وغينيا- بيساو (١٠٩ر٩ فى المائة)، وساموا (١٦٦ر٥ فى المائة). وفيما يخص هذه البلدان يبدو من الصعب تصور إمكانية تمويل الواردات الغذائية، فضلا عن الواردات الأقل ضرورة. بيد أن تفسير ذلك يتعلق بوجه عام بوجود مصادر للتمويل غير الصادرات. كأن يحصل البلد المعنى على تحويلات رسمية صافية كبيرة (وقد استفادت كاب فيردى وغينيا- بيساو وعدد كبير من بلدان المجموعة الأخرى كثيرا من مثل هذه التحويلات)، وتحويلات المواطنين المغتربين (مثل عمال ليسوتو المهاجرين الذين يعمل معظمهم فى جنوب أفريقيا)، وعائدات السياحة (كما هو الحال فى ساموا وغامبيا وعدد آخر من بلدان هذه المجموعة)، وعمليات اعادة التصدير التى لا تظهر فى الاحصاءات الرسمية (كما هو الحال فى غامبيا)، واشتمال الواردات الغذائية الكلية على نسبة كبيرة من المعونات الغذائية فى كثير من الحالات.

وبالاضافة الى هذه الحالات القصوى، هناك بلدان كثيرة أخرى تنفق نسبة كبيرة جدا من حصيلة صادراتها فى استيراد الأغذية. وتنفق بلدان المجموعة فى المتوسط أكثر من ٥٠ فى المائة من حصيلة صادراتها على وارداتها الغذائية: حيث تبلغ هذه النسبة ٨٢ر٤ فى المائة فى بلدان الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، و٤٧ر٧ فى المائة فى بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، ونحو ٣٣ فى المائة فى الاقليمين الآخرين.

بيد أن معدل ازدياد هذه النسب، ربما كان أكثر مدعاة للقلق. ففى الفترة ١٩٦١-١٩٦٣ كانت بلدان هذه المجموعة تنفق فى المتوسط ٢٦ فى المائة من حصيلة صادراتها على الواردات الغذائية، أى نصف النسبة المسجلة فى السنوات الأخيرة. وقد استمر هذا الاتجاه الى حد كبير بسبب الحصول على ايرادات أكبر من مصادر غير رسمية أو غير متعلقة بالصادرات، كما أشرنا سلفا.

وثمة وسيلة بديلة لتقدير أبعاد قضية الواردات الغذائية لبلدان العجز الغذائى ذات الدخل المنخفض الأقل قدرة على تمويل وارداتها الغذائية، هى النظر الى نصيب الواردات الغذائية من مجموع وارداتها السلعية. وهذا مؤشر مهم للأولويات أو الاحتياجات الاستيرادية للبلد المعنى بوجه عام. ويدل ارتفاع نصيب الأغذية من مجموع الواردات على أن البلد المعنى محروم من القدرة على تمويل عملية التنمية عن طريق استيراد المستلزمات الانتاجية (فضلا عن صعوبة تمويل وارداته الغذائية). وينطبق هذا بوجه عام على بلدان هذه المجموعة. إذ تشكل الأغذية فى المتوسط نحو خُمس وارداتها الكلية، مع ثبات هذه النسبة الى حد ما على

مدى السنوات الثلاثين الماضية. فى حين أن النسبة المناظرة فى البلدان النامية ككل كانت ١٠ فى المائة تقريبا. وتتفاوت حدة هذه المشكلة تفاوتا شديدا فيما بين البلدان المختلفة. ففى موريتانيا وسيراليون – على سبيل المثال – تشكل الأغذية أكثر من نصف مجموع الواردات.

وتشكل الحبوب قرابة نصف الواردات الغذائية لهذه البلدان (الجدولان ٤ و٥). وبالنسبة للمجموعة ككل، ظل نصيب واردات الحبوب من مجموع الواردات ثابتا نسبيا خلال السنوات الثلاثين الماضية، فيما عدا فترة منتصف السبعينات (إثر الأزمة الغذائية العالمية) حينما ارتفع نصيب الحبوب الى ٦٠ فى المائة من مجموع الواردات الغذائية. وتنحو هذه النسبة الى الارتفاع فى أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، فى حين ظلت ثابتة فى أمريكا اللاتينية والكاريبى والشرق الأدنى وشمال أفريقيا، وانخفضت فى آسيا والمحيط الهادى.

منشأ الواردات

يبين الجدول ٦ منشأ الواردات الغذائية والواردات الكلية للبلدان النامية ككل (انظر أيضا «تنويع الأسواق وتكثيف المبادلات الاقليمية الداخلية»، الفصل الأول من الجزء الخاص «التجارة بالسلع الزراعية»). وقد تعذر الحصول على بيانات عن منشأ واردات هذه المجموعة وحدها، ولكن يمكن دون تحريف للواقع افتراض أن الأنماط الخاصة بهذه المجموعة مشابهة الى حد كبير للأنماط النظيرة فى البلدان النامية ككل.

وفى عام ١٩٩١ كانت الواردات الغذائية تأتى فى معظمها من اقتصاديات السوق المتقدمة (٥٧ فى المائة من المجموع الكلى)، ولم تتجاوز النسبة التى تأتى من البلدان النامية ٣٥ فى المائة ومن وسط وشرق أوروبا والبلدان الاشتراكية فى آسيا ٨ فى المائة. وكان الاعتماد على اقتصادات السوق المتقدمة فى استيراد الأغذية أكبر قليلا فى ١٩٧٠ و١٩٨٠، إلا أنه ينبغى ملاحظة أن البلدان النامية تعتمد على تلك الاقتصادات، وبدرجة أكبر فى وارداتها غير الغذائية.

توزيع الصادرات والصادرات الزراعية

سبقت الاشارة الى أن بلدان هذه المجموعة تعتمد اعتمادا شديدا على الواردات الغذائية، وعلى حصيلة صادراتها من المنتجات الزراعية فى آن معا (الجدولان ٧– أ و ٧– ب).

الجدول ٤

نصيب الحبوب من الواردات الغذائية (حسب البلدان)

	١٩٦١	١٩٧٥-١٩٧٧	١٩٨٩-١٩٩١
	(..... فى المائة .....)		
كاب فيردى	٤٩ر٠	٤٦ر٥	٤٨ر٤
غامبيا	٥٠ر٠	٥٠ر١	٣٠ر٥
ليسوتو	٢ر٧	٢٣ر١	١٤ر٤
جيبوتى	٥٤ر٤	٢٥ر٠	٢٨ر٨
موزامبيق	٣٧ر٢	٧٠ر٩	٦٧ر٧
غينيا - بيساو	٤٠ر٥	٦٠ر٠	٧٣ر٠
الصومال	٤٥ر٨	٦٢ر٩	٧٤ر٥
جزر القمر	٨٤ر٩	٦٥ر٧	٥٧ر٥
سيراليون	٢٥ر٣	٢٢ر٦	٥٤ر٣
اثيوبيا	١٩ر٤	٦١ر٤	٧٥ر٥
بوركينا فاسو	١٥ر٨	٣٤ر٩	٤٨ر٦
توغو	١٤ر٤	١٤ر٧	٤٣ر٦
السنغال	٣ر٢	٤٥ر٥	٤٧ر٥
بينان	٢١ر٦	٣٨ر٨	٥١ر٨
رواندا	٠ر٠	١٠ر٨	٢٤ر١
مالى	٧ر٧	٤١ر٦	٣٢ر١
موريتانيا	٤٠ر٨	٣٧ر١	٣٥ر٣
هايتى	٤٨ر٠	٦٤ر٠	٤٨ر٣
نيكاراغوا	٤٣ر٧	٣٠ر٥	٥٠ر٨
الجمهورية الدومينيكية	٤٤ر٣	٦٤ر٨	٤٢ر٢
ساموا	٢٣ر٣	٢٣ر٤	١٨ر٧
بنغلاديش	٩٦ر١	٩٣ر٣	٥٢ر٦
كمبوديا	١٧ر٧	٨٨ر٥	٨٠ر٤
أفغانستان	٣٣ر٦	٦ر٤	٣٨ر٠
نيبال	٣ر٤	٠ر٥	٣ر٧
لاوس	٨٨ر٥	٩٢ر٣	٤٤ر٣
سرى لانكا	٤٦ر٤	٨٥ر٢	٤٠ر٥
ملديف	٢٩ر٧	٤١ر٨	٥٤ر٢
مصر	٦٦ر٨	٦٨ر٧	٥٤ر٩
اليمن	٢٣ر٩	٣١ر٣	٤٢ر٣
السودان	١٨ر٢	١٦ر٨	٥٦ر٩

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

الجدول ٥

نصيب الحبوب من الواردات الغذائية (حسب الأقاليم)

	١٩٦١-١٩٦٣	١٩٧٥-١٩٧٧	١٩٨٩-١٩٩١
	(..... فى المائة .....)		
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	١ر٣٢	٦ر٤٣	٤ر٤٨
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى	١ر٤٥	٩ر٥٦	٨ر٤٥
آسيا والمحيط الهادى	٢ر٦٣	١ر٨٢	٩ر٤٢
الشرق الأدنى وشمال أفريقيا	١ر٥٢	٨ر٥٧	٦ر٥٢
المجموع	١ر٥١	٣ر٦٠	٢ر٤٩

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

الجدول ٦

توزيع الواردات بحسب المنشأ، (جميع المنتجات، جميع البنود الغذائية)

المنشأ	جميع المنتجات			جميع البنود الغذائية		
	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٩١	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٩١
بلدان اقتصاديات السوق المتقدمة	٢ر٧٢	٧ر٦٢	٥ر٦٣	٤ر٦١	٧ر٦٢	١ر٥٧
البلدان النامية	٠ر١٩	٦ر٢٩	٢ر٢٩	٥ر٢٨	٧ر٢٧	٩ر٣٤
بلدان وسط وشرق أوروبا	٩ر٦	٩ر٥	٧ر١	٦ر٤	٩ر٣	٦ر١
البلدان الاشتراكية فى آسيا	٨ر١	٨ر١	٦ر٥	٥ر٥	٦ر٥	٤ر٦
العالم	٠ر١٠٠	٠ر١٠٠	٠ر١٠٠	٠ر١٠٠	٠ر١٠٠	٠ر١٠٠

المصدر: الأونكتاد: دليل احصاءات التجارة والتنمية الدولية، ١٩٩٣.

وكان نصيب الصادرات الزراعية من مجموع الصادرات فى ١٩٩٠ أكثر من ٨٠ فى المائة فى عشرة من البلدان الستة والعشرين التى توجد بيانات عنها. وفى ٥ بلدان أخرى تجاوزت هذه النسبة ٦٠ فى المائة، بيد أن هذه النسبة اتجهت الى الانخفاض فى العقود الثلاثة الماضية، مما يرجع الى حد كبير الى تدنى الأداء فى قطاع الصادرات الزراعية.

ويلاحظ أن ١١ بلدا فقط من البلدان الستة والعشرين كانت صادراتها من السلع المصنعة تشكل أكثر من ٢٠ فى المائة من الحصيلة الكلية لصادراتها. وكان الوقود بأنواعه من السلع التصديرية المهمة فى

الجدول ٧ – أ

توزيع الصادرات بحسب الفئات الرئيسية (كنسبة مئوية من القيمة الكلية للصادرات)

القطر	جميع الأغذية		المواد الخام الزراعية	
	١٩٧٠	١٩٩٠	١٩٧٠	١٩٩٠
كاب فيردى	٨٠ر٦	٨٣ر٣(٢)	١ر٩	–
غامبيا	٩٩ر٨	٨٧ر٣(٦)	٠ر٢	١ر٦(٦)
ليسوتو	...	...	...	...
جيبوتى	...	...	...	...
موزامبيق	٥٧ر٢	٦٥ر٧(٧)	٢٣ر١	٤ر٠(٧)
غينيا-بيساو	...	...	...	...
الصومال	٨٥ر٥	٨٥ر٦(٣)	٨ر٢	١١ر١(٣)
جزر القمر	٦٩ر٣	٧١ر٠(٧)	٠ر٤	١ر٦(٧)
سيراليون	١٦ر٤	٣١ر١(٧)	٠ر٧	٥ر٠(٧)
اثيوبيا	٨٥ر٩	٧٧ر٢(٦)	١٠ر٧	١٦ر٨(٦)
بوركينا فاسو	٦٧ر٩	٢٤ر٥(٦)	٢٧ر٦	٤٣ر٢(٦)
توغو	٦٧ر٢	٢٢ر١(٧)	٢ر٢	١٦ر٢(٧)
السنغال	٦٤ر٨	٤٥ر٦(٧)	٤ر١	٢ر٦(٧)
بينان	٧٠ر٩	٦١ر٨(٢)	١٨ر٣	٢٥ر٠(٢)
رواندا	٦٠ر٧	٧٩ر٥	٣ر٢	١١ر٠
مالى	٦٤ر٨	٢٢ر٦	٢٣ر٩	٦٥ر٨
موريتانيا	٨ر٣	٦٤ر٣(٥)	٢ر٥	٢ر٠(٥)
هايتى	٥١ر٧	٢١ر٧(٧)	٥ر٨	١ر٠(٧)
نيكاراغوا	٥٦ر٨	٧٣ر٤(٤)	٢٣ر٨	١٣ر٨(٤)
الجمهورية الدومينيكية	٨٧ر٨	٢٢ر٠	١ر٠	٥ر٠
ساموا	٩٤ر٤	٨٩ر١(٧)	١ر٠	٣ر٤(٧)
بنغلاديش	٩ر٨(١)	١٥ر٠(٧)	٢٦ر٤(١)	٧ر٧(٧)
كمبوديا	...	...	...	...
أفغانستان	٣٦ر١	٢٣ر٩(٦)	٣٥ر٨	١٦ر٠(٦)
نيبال	٢٨ر٦(١)	٢٢ر١(٧)	٣٩ر٨(١)	١١ر٦(٧)
لاوس	٥ر٥	٣٠ر٩(٢)	٢٧ر٦	٣٨ر٦(٢)
سرى لانكا	٧٢ر٦	٣٤ر٠	٢٥ر٣	٨ر٦
ملديف	...	...	...	...
مصر	٢١ر٣	٨ر٩(٧)	٤٦ر٣	١١ر٤(٧)
اليمن	٨٢ر٧	٥٠ر٠(٤)	٧ر٦	٦ر٢(٢)
السودان	٢٤ر٦	٣٨ر٧	٧٤ر٦	٥٨ر٤

(١) بيانات عن سنة ١٩٧٥.
(٢) بيانات عن سنة ١٩٨٠.
(٣) بيانات عن سنة ١٩٨٥.
(٤) بيانات عن سنة ١٩٨٦.
(٥) بيانات عن سنة ١٩٨٧.
(٦) بيانات عن سنة ١٩٨٨.
(٧) بيانات عن سنة ١٩٨٩.

الجدول ٧ – ب

توزيع الصادرات بحسب الفئات الرئيسية (كنسبة مئوية من القيمة الكلية للصادرات)

القطر	الوقود		المعادن الخام والمعادن		المواد الخام	
	١٩٧٠	١٩٩٠	١٩٧٠	١٩٩٠	١٩٧٠	١٩٩٠
كاب فيردى	–	–	١١ر٠	٢ر٨[٦]	٦ر٥	١١ر١[٦]
غامبيا	–	–	–	–	–	١٠ر٢[٦]
ليسوتو	...	...	...	...	...	...
جيبوتى	...	...	...	...	...	...
موزامبيق	١ر٨	١ر٠[٧]	٢ر١	١٢ر١[٧]	٩ر٥	١٧ر٥[٧]
غينيا-بيساو	...	...	...	...	...	...
الصومال	–	٢ر٠[٣]	١ر٠	٢ر٠[٣]	٤ر٩	١ر٩[٣]
جزر القمر	–	–	–	٨ر٠[٧]	٣٠ر٢	٢٦ر٦[٧]
سيراليون	٢ر٦	٣ر٥[٧]	١٨ر٩	٤٣ر٤[٧]	٦٠ر٨	٢٠ر٦[٧]
اثيوبيا	١ر٢	٣ر٠[٦]	٦ر٠	٢ر٠[٦]	١ر٦	٢ر٧[٦]
بوركينا فاسو	–	–	١ر٠	٢ر٠[٦]	٤ر٤	٧ر٣[٦]
توغو	–	–	٢٤ر٩	٥٣ر٤[٧]	٥ر٧	٧ر١[٧]
السنغال	٢ر٩	١٨ر٦[٧]	٩ر٣	٧ر٠[٧]	١٨ر٨	٢٥ر٩[٧]
بينان	٢ر٠	٢ر٤[٢]	١ر٠	١ر١[٢]	١٠ر٦	٣ر٤[٢]
رواندا	–	–	٣٥ر٠	١ر٤	–	١ر٥
مالى	١ر٠	١ر٠	٧ر٠	١ر٠	٩ر٦	٦ر٨
موريتانيا	١ر٠	٣ر٩[٥]	٨٨ر٣	٣١ر٢[٥]	٠ر٨	٠ر٤[٥]
هايتى	–	–	١٦ر٩	١ر٠[٧]	٢٣ر٧	٧١ر٩[٧]
نيكاراغوا	١ر٠	١ر٠[٤]	٣ر٢	١ر٣[٤]	١٦ر٠	٧ر٣[٤]
الجمهورية الدومينيكية	–	–	٧ر٥	١ر٥	٣ر٦	٧٠ر٤
ساموا	–	–	–	–	١ر٣	–
بنغلاديش	–	١ر٢[٧]	–	–	٦٣ر٦[١]	٧٥ر٢[٧]
كمبوديا	...	...	...	...	...	...
أفغانستان	١٦ر٩	٤٢ر٩[٦]	–	–	١٠ر٩	١٧ر١[٦]
نيبال	–	–	–	–	٣٧ر٧[١]	٦٥ر٨[٧]
لاوس	–	–	٣٦ر١	٢٢ر٥[٢]	٣٠ر٨	٧ر٦[٢]
سرى لانكا	–	٦ر٢	٧ر٠	١ر٥	١ر٤	٤٩ر٣
ملديف	...	...	...	...	...	...
مصر	٤ر٨٣	٥ر٠[٧]	٦ر٠	١٠ر٢[٧]	٢٧ر١	٣٩ر٠[٧]
اليمن	–	٦ر٢[٤]	٩ر٥	١ر٤[٤]	١ر٠	٣٣ر٦[٤]
السودان	٤ر٠	٤ر٠	٤ر٠	٣ر٠	١ر٠	١ر٣

المصدر: الأونكتاد: دليل احصاءات التجارة والتنمية الدولية، ١٩٩٣.

الجدول ٨

نصيب سلع التصدير الزراعية الرئيسية من مجموع الصادرات الزراعية

القطر	١٩٦١	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٩٢	المنتج
كاب فيردى	...	...	...	...	...
غامبيا	٨٥ر٥	٤٧ر٩	٥٤ر٧	٢٣ر٢	الفول السودانى
ليسوتو	٥٠ر٥	٦٣ر٨	٣٥ر١	٢٦ر٩	الأبقار، الصوف
جيبوتى	...	...	...	...	...
موزامبيق	٢٨ر٧	٢٠ر٣	٣٤ر٨	...	القطن، جوز الكاشو
غينيا-بيساو	٣٣ر٢	٧٠ر٠	٢٩ر٢	٣٨ر٤	الفول السودانى، جوز الكاشو
الصومال	٤٩ر٢	٢٩ر٢	٢٧ر٨	٢٠ر٤	الموز، الأغنام، المعز
جزر القمر	٥٩ر٩	٤٥ر٨	٨١ر٢	٩٣ر٩	الفانيليا، القرنفل
سيراليون	٥٠ر٨	٤٣ر٠	٤٥ر٧	١٧ر٢	لب النخيل، البن
اثيوبيا	٥٨ر٦	٦٤ر٤	٦٩ر٦	٥٥ر٢	البن
بوركينا فاسو	٥٧ر٨	٣٢ر٢	٤٩ر٨	٧٠ر٨	القطن، الأبقار
توغو	٣٥ر٣	٦٠ر٤	٥٠ر٢	٦٢ر٩	بذور الكاكاو، القطن
السنغال	٤٣ر٦	٤٦ر٠	٢٨ر٠	...	زيت الفول السودانى
بينان	١٥ر٧	١٩ر٩	٢٦ر٠	٧١ر٦	زيت النخيل، بذور الكاكاو، القطن
رواندا	٨٥ر٦	٨٧ر٥	٦٦ر٨	٥٨ر٤	البن
مالى	٢٨ر٥	٤٤ر٣	٤١ر٦	٦٠ر٠	الأبقار، القطن
موريتانيا	٥٠ر٩	٣٣ر٠	٤٦ر٩	٧٤ر٣	الأبقار، الصدفيات (الطازجة والمجمدة)
هايتى	٥٢ر٧	٦٣ر٩	٨٠ر٥	٣٧ر٧	البن
نيكاراغوا	٣٢ر٧	٢٤ر١	٤٤ر١	٢٣ر٦	البن ، القطن
الجمهورية الدومينيكية	٤٦ر٦	٥٥ر٧	٥٥ر٦	٤٠ر٦	السكر
ساموا	...	...	...	...	...
بنغلاديش	٨٤ر٥	٧٣ر١	٥٨ر٧	٣٣ر٣	الجوت
كمبوديا	٣٢ر٦	١٦ر٨	٩٧ر٦	٦٩ر٠	المطاط المجفف، الأخشاب المستديرة الصناعية (غير المخروطية)
أفغانستان	٢٤ر١	١٨ر٢	٤١ر٧	٤١ر٩	الراتنجات، الفراء، الجلود الصغيرة
نيبال	١٨ر١	...	١٩ر٧	٣٣ر٧	قصب السكر، الجوت، العدس
لاوس	٣٢ر٧	٨٤ر٦	٦٦ر٦	٤١ر٠	جوز الطيب، الأخشاب المنشورة، البن
سرى لانكا	٦٧ر٤	٥٨ر٢	٥٤ر٩	٥٠ر٩	الشاى
ملديف	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	٦٩ر٧	...	الكوبرا، الأسماك الزعنفية
مصر	٨١ر٤	٦٦ر٣	٦٢ر٥	١٢ر٨	القطن
اليمن	٢٢ر١	٢٣ر٩	٣٣ر٧	١٧ر٤	البن، القطن ، البطيخ
السودان	٥٢ر٤	٦٢ر٥	٤٢ر٦	٣١ر٩	القطن
جميع الأقطار	٤٩ر٣	٤٩ر٩	٥٠ر٥	٤٤ر٣	

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة، الجداول القطرية، سنوات مختلفة، مصلحة السياسات الاقتصادية والاجتماعية، روما.

ثلاثة منها، هى أفغانستان ومصر، وبدرجة أقل السنغال. وفى كثير من بلدان هذه المجموعة تنحصر الصادرات الزراعية بشدة فى منتج زراعى واحد أو عدد قليل من المنتجات الزراعية (الجدول ٨). بيد أنه يلاحظ فيما يخص البلدان التى ساد فيها اتجاه مميز فيما بين عامى ١٩٦١ و١٩٩٢ أن أغلبيتها – نحو ٦٠ فى المائة – شهدت قدرا أكبر من التنويع فى صادراتها السلعية، بينما شهدت أقلية منها اعتمادا أكبر على سلعة واحدة أو عدد قليل من السلع.

إن التمييز بين الصادرات الزراعية التى تنافس منتجات البلدان المتقدمة وتلك التى لا تتنافس معها له انعكاسات هامة على السياسات المتبعة. فهذا التمييز يعتبر مؤشرا عاما على مدى استطاعة هذه المجموعة من البلدان الاستئثار بحصة أكبر فى أسواق البلدان النامية عن طريق المنافسة السعرية الناجحة، أو ما إذا كان عليها أن تعتمد أساسا على صادراتها الزراعية «غير المنافسة». ومعنى هذا بعبارة أخرى أن البلدان التى تتخصص فى انتاج سلع غير منافسة عليها أن تتنافس فيما بينها على التصدير لأسواق البلدان المنتجة، التى تكون فى حالات كثيرة قد تشبعت فعلا أو لم تعد بها سوى طاقة محدودة للاستيراد فى الأمد الطويل. ويلاحظ من جهة أخرى أن أسواق عدد من المنتجات المتنافسة أكثر دينامية نسبيا، ويتوقع لها أن تستفيد من تحرير التجارة وتخفيضات الدعم المترتبة على جولة أوروغواى.

وتحديد هذه الأنواع المختلفة من المنتجات، أمر صعب، وينطوى على اختيار تحكمى الى حد ما. وقد اعتمدنا فى هذا المجال تعريف السلع «غير المنافسة بالمعنى الواسع» الذى استعمله ج.ريدل (٤)، للدلالة على المنتجات التى يتجاوز نصيب البلدان النامية من الصادرات العالمية منها نسبة ٨٠ فى المائة. وهذه المنتجات هى الكاكاو، والبن، والشاى، والموز، والتوابل، والكوبرا، والفول السودانى، وزيت النخيل، وزيت جوز الهند، والجوت، والمطاط الطبيعى، والسيزال، والحرير.

ويبين الجدول ٩ التفاوت الكبير فى مدى الاعتماد على المنتجات غير المنافسة فى بلدان هذه المجموعة. ففى بعض هذه البلدان تشكل المنتجات غير المنافسة أكثر من ٩٠ فى المائة من مجموع الصادرات الزراعية (كما هو الحال مثلا فى الدول الجزرية التى تتميز بقاعدة موارد ضيقة للغاية، مثل جزر القمر وكاب فيردى، ورواندا التى تعتمد على تصدير البن)،

(٤) J. Riedel. 1984. Economic Journal, 94 (373): 56-73. Trade as the engine of growth in the developing Countries.

الجدول ٩

نسبة الصادرات الزراعية غير المنافسة بالمعنى الواسع الى مجموع الصادرات الزراعية

	١٩٦١	١٩٩١
كاب فيردى	٨٠ر١	٩٥ر٣
غامبيا	٨٥ر١	٤٦ر٤
ليسوتو	٠ر٠	٠ر٠
جيبوتى	...	...
موزامبيق	٣٠ر٨	١٥ر٢
غينيا-بيساو	٧١ر٢	١ر٢
الصومال	٥٠ر٨	٨ر٧
جزر القمر	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠
سيراليون	٢٥ر٥	٨٧ر٥
اثيوبيا	٦٢ر٨	٥٦ر٩
بوركينا فاسو	٠ر٠	٠ر٤
توغو	٨٠ر٢	٢٦ر٤
السنغال	٤٣ر٠	٧ر٦
بينان	٦٧ر٥	٢ر٦
رواندا	٨٥ر٩	٩٢ر٧
مالى	٣٠ر٣	١ر٠
موريتانيا	٠ر٠	٠ر٠
هايتى	٧٢ر٣	٤٩ر٨
نيكاراغوا	٣٧ر٤	٤٢ر٩
الجمهورية الدومينيكية	٣٢ر١	٢٤ر١
ساموا	٩٨ر١	٢٦ر٧
بنغلاديش	٧٢ر٢	٨٧ر٥
كمبوديا	٢ر٩	٠ر٠
أفغانستان	٠ر٠	٠ر٠
نيبال	٣ر٣	٧ر٠
لاوس	٦١ر٠	٣٥ر١
سرى لانكا	٩٤ر٠	٨٥ر٠
ملديف	١٠٠ر٠	٠ر٠
مصر	٠ر٧	٣ر٧
اليمن	٢٨ر٠	٢٢ر٨
السودان	٩ر٣	٢ر٢

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

الجدول ١٠

مؤشرات الأداء فى قطاع الصادرات الزراعية فى بعض بلدان العجز الغذائى ذات الدخل المنخفض

	حجم الصادرات، معدل التغير السنوى		صافى نسبة التبادل السلعى الزراعى	القوة الشرائية للصادرات الزراعية
	١٩٧١-١٩٨٠	١٩٨١-١٩٩٠	١٩٩٢-١٩٩٣	١٩٩٢-١٩٩٣
	(.....نسبة مئوية .....)		(....١٩٧٩-١٩٨١ = ١٠٠....)	
أفغانستان	٥ر٢	-١١ر٦	١٠٧	٢٠
بنغلاديش	١ر٧	٠ر٤	٧١	٥٦
سرى لانكا	١ر٨	٢ر٢	٥٤	٤٨
مصر	-٤ر٨	-١ر٩	٣٠	٣٧
اثيوبيا	٠ر٨	١ر٠	٨٧	٣١
موريتانيا	-١ر٤	-٣ر٦	١٢٥	٧٨
موزامبيق	-٥ر٤	-٨ر٥	٧٣	١٦
سيراليون	-٢ر٢	-٢ر٩	٣١	١٢
السودان	٤ر٤	٣ر٣	٥٠	٥٧
الجمهورية الدومينيكية	-١ر٧	-٤ر٣	٥٩	٣٦
نيكاراغوا	٥ر٦	-٠ر١	٥٦	٢٧

ملاحظة: صافى نسبة التبادل السلعى الزراعى يساوى أسعار الصادرات الزراعية بعد تخفيضها بمعامل أسعار استيراد السلع المصنعة والنفط الخام، وتحسب القوة الشرائية للصادرات الزراعية بتخفيض قيم الصادرات بمعامل أسعار الواردات، ومن ثم فإن الاختلاف بين المؤشرين ينشأ عن تغير حجم الصادرات. وعلى سبيل المثال، استطاعت أفغانستان تحسين نسبة التبادل الزراعى الخاصة بها بنسبة ٧ فى المائة فى الفترة من ١٩٧٩-١٩٨١ إلى ١٩٩٢-١٩٩٣، ولكن انخفاض حجم صادراتها أدى الى انخفاض القوة الشرائية لصادراتها الزراعية بنحو ٨٠ فى المائة خلال تلك الفترة.

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

على حين تعتبر هذه النسبة ضئيلة تكاد لا تذكر (كما هو الحال مثلا فى البلدان المصدرة للقطن: مصر ومالى والسودان). بيد أن أغلبية كبيرة من هذه البلدان شهدت تحركا نحو الصادرات «المنافسة». ويشير هذا الاتجاه، وكذلك الاعتماد بدرجة أقل بعض الشىء على عدد قليل من سلع التصدير الرئيسية، كما لاحظنا أعلاه، الى بذل محاولات للاستفادة من فرص تنويع الصادرات، حتى فى البلدان التى تعانى بشدة الفقر والحرمان من الموارد. والواقع أن تنويع هيكل الصادرات من شأنه أن يتيح فرصا لزيادة واستقرار حصيلة الصادرات الزراعية لهذه المجموعة من البلدان. وإذا كان هذا لم يحدث وظل أداء قطاع الصادرات الزراعية

مخيبا للآمال بوجه عام فى هذه المجموعة من البلدان (أنظر الجدول ١٠)، فإن ذلك يرجع بصفة خاصة الى أن التحسينات التى تحققت فى كثير من هذه البلدان بدأت من مستويات متدنية، كما يرجع الى الظروف العامة فى الأسواق ومناخ السياسات التى تتحكم فى التجارة الزراعية (انظر الجزء الثالث، «التجارة بالسلع الزراعية»). ومهما حققت هذه البلدان من كفاءة أو تنويع، فإن ترجمته الى مكاسب فى المنافسة يتوقف بصورة حاسمة على مدى التقدم فى تحرير التجارة وتحسين فرص الوصول الى أسواق البلدان المتقدمة.

امكانية الاستمرار فى الاعتماد بشدة على الواردات الغذائية

إن كون بلدان العجز الغذائى ذات الدخل المنخفض الأقل قدرة على تمويل وارداتها الغذائية، بلدان تساهم الزراعة بالقسط الأكبر فى اقتصادياتها وتواجه مشكلات خاصة فى تمويل وارداتها الأكثر ضرورة – وهى الواردات الغذائية – أمر يدل على معاناتها من مشكلات انمائية عامة تتسم بالخطورة. ومشكلة الاعتماد على الواردات الغذائية، وهو اعتماد شديد بالفعل، تزداد تفاقما فى تلك البلدان، ويعنى ذلك تزايد التكاليف، لا بالنسبة لميزانيات تلك البلدان فحسب، وإنما أيضا من حيث اعتمادها على الخارج بوجه عام، وضياع فرص التنمية بسبب اضطرارها الى الحد من واردات السلع الرأسمالية الانتاجية، واختلال قاعدة الأمن الغذائى فيها.

وقد أعدت لحساب المنظمة مؤخرا دراسة حاولت التوصل الى تقدير كمى للعوامل المؤثرة على الواردات الغذائية فى تلك البلدان (٥). والواقع أن نتائج هذه الدراسة تكشف عن الكثير، سواء من حيث ما تظهره أو من حيث مالا تظهره. فهى تؤكد أهمية التغيرات فى أسعار الواردات، والقدرة الشرائية للصادرات، والأهم من ذلك كله، تأثير التغيرات فى الأداء الانتاجى المحلى، على تحديد الواردات الغذائية. بيد أن تلك النتائج لم تكن دائما متفقة مع التوقعات، أو أنها رغم استخدام تقنيات القياسات الاقتصادية المتطورة، لم تساير التوقعات على نحو مؤكد كل التأكيد، يضاف الى ذلك، أنها تدل على أن بعض العوامل الهامة، مثل التغير فى دخل الفرد واحتياطيات النقد الأجنبى لا تؤثر – فيما يبدو –

(٥) G. Zanias. "Food imports and export performance in low-income food-deficit countries with the lowest capacity to finance imports". Forthcoming as an FAO Economic and Social Development Paper. Rome. FAO.

على الواردات الغذائية. وتدل هذه النتائج المحيرة أو غير القاطعة أحيانا على وجود عوامل ومؤثرات أخرى تحتاج الى مزيد من البحوث بشأن كل حالة على حدة. وتشير الدراسة أيضا الى استنتاج عام آخر، فقد لوحظ أن كثيرا من بلدان هذه المجموعة تشترى من الأغذية ما يفوق بكثير طاقة قطاع التصدير بها. ويرجع ذلك الى أن العجز فى حسابها الخارجي يغطى أساسا بمساعدات مالية أو غذائية، أو تمويلات من الخارج أو غير ذلك من مصادر الدخل التى يمكن الاعتماد عليها الى حد ما (٦). ومن ثم فإنه ليس من المستغرب أن تكون الواردات الغذائية فى كثير من الحالات غير معتمدة على أداء قطاع الصادرات، فى الأمد القصير على الأقل. كما أن تدفق موارد كبيرة، وان كانت غير منتظمة من الصادرات، ربما يساعد أيضا على فهم السبب فى أن الواردات الغذائية لا تتأثر – فيما يبدو – ببعض العوامل الأساسية، مثل أسعار الاستيراد، والدخل المحلى، والاحتياطيات الدولية.

وهذه الأوضاع تنطوى على مخاطر واضحة. فاستمرارية هذه الأشكال غير التجارية للتمويل يمكن أن تكون محل شك، فهى تتوقف الى حد كبير على تصرفات الجهات المتبرعة وفقا لما تراه مناسبا، أو على ما شابه ذلك من مصادر التمويل الأخرى غير المؤكدة. وإذا ما سمح باستمرار هذا الاعتماد الشديد والمتزايد على الواردات الغذائية، مع الاعتماد فى الوقت نفسه على مصادر تمويل غير مستقرة، أو لا يمكن الاعتماد عليها، فإن ذلك قد يؤدى الى أوضاع تنذر بالانفجار.

ويبدو أن الانتاج الغذائى المحلى هو أكثر المتغيرات تأثيرا فى الواردات الغذائية لهذه المجموعة من البلدان. وهذه النتيجة غير المستغربة لها انعكاسات مهمة. فهى من جهة تشير الى أن هذه البلدان قد وجدت الموارد اللازمة لاستيراد مزيد من الأغذية فى فترات نقص الانتاج المحلى، على الرغم من أن ظروف السوق الدولية أو غيرها من العوامل المؤثرة فى قرارات الاستيراد كانت سلبية. ويرجع هذا أيضا، الى حد كبير، الى توافر صور شتى من المساعدات الخارجية. ومن جهة

---

(٦) يتضح من بيانات صندوق النقد الدولى أن الاعتماد الشديد على الواردات الغذائية فى هذه البلدان لا يعدو أن يكون مظهرا واحدا من مظاهر الاختلالات العامة فى حساب معاملاتها الجارية بوجه عام. فهى تعانى عجزاً مزمنا فى ميزان التجارة والخدمات، يقدر بنحو ١٧ مليار دولار فى السنوات الأخيرة. وتغطى جزءا من هذا العجز تحويلات جارية ايجابية بلغ صافى قيمتها نحو ١٤ مليار دولار. بيد أنه لما كانت تلك البلدان مثقلة بالديون (تعادل ديونها الخارجية حاليا أكثر من ٤٥٠ فى المائة من حصيلة صادراتها السنوية) فقد استفادت من تدابير عديدة للتخفيف من الديون أدت الى بقاء مدفوعات خدمة الديون بها عند مستويات منخفضة نسبيا.

أخرى يلاحظ أن التغيرات الايجابية فى ظروف العرض المحلية أدت الى تخفيضات مناظرة فى مشتريات الأغذية، مما يؤكد أهمية الزراعة المحلية فى التقليل من الاعتماد على الاعانات والواردات من الخارج.

ويلاحظ أن التخصص الزراعى لم يُمكِّن بلدان هذه المجموعة من تطوير قاعدة متينة للصادرات الزراعية أو زيادة امداداتها الغذائية المحلية بصورة كافية. بيد أن كثيرا من تلك البلدان ليس لديه بدائل عديدة عن التنمية المعتمدة على الزراعة، والأرجح أن يمضى وقت طويل قبل أن تتمكن تلك البلدان من تنويع هياكلها الاقتصادية العامة بصورة محسوسة واكتساب القدرة على المنافسة فى القطاعات الاقتصادية الأخرى. ويلاحظ من جهة أخرى أن عددا من هذه البلدان قد تكون لديه امكانات كبيرة لتنمية الزراعة بكفاءة ومن ثم التقليل من الاعتماد على الواردات أو زيادة حصيلة الصادرات أو كلاهما. ويعتبر الاتجاه الواضح نحو تنويع الصادرات الزراعية فى كثير من بلدان المجموعة علامة مشجعة فى هذا السياق. ومن ثم فإن أنجح وسيلة لتحقيق الأمن الغذائى والاستقلال المالى وتنظيم فرص التنمية ربما كانت حتى الآن هى تعزيز الطاقات الانتاجية للزراعة المحلية.

تحرير السياسات الزراعية وتأثيره على المستهلكين

منذ أوائل الثمانينات، اتسمت اصلاحات السياسات فى كثير من البلدان بالتحيز لمزيد من التوجه نحو السوق والانفتاح الاقتصادى. وكان لتلك الاصلاحات تأثير محسوس على مستهلكى الأغذية، عن طريق التأثير المباشر وغير المباشر على العوامل التى تحدد الطلب على الأغذية، وكذلك على منتجى الأغذية بسبب التغييرات فى السياسات الزراعية والتدابير المتصلة بتلك السياسات. ونتناول فى ما يلى كيفية وأسباب تطبيق هذه الاصلاحات وآثارها المتوقعة على المستهلكين. وقد تضمنت معظم التحليلات التى تناولت تأثيرات اصلاح السياسات فى المؤلفات الاقتصادية، وليس كلها بكل تأكيد، محاولات للتقدير الكمى لتأثيرات الأسواق الزراعية وتحرير التجارة على المنتجين وعلى صافى المنافع التى تعود على الدولة ككل. وكانت تلك التحليلات تولى اهتماما أقل لدافعى الضرائب، واهتماما ضئيلا للمستهلكين. لذلك فإن هذا الاستعراض يقدم نظرة مفهومية شاملة مدعمة قدر المستطاع بالنتائج المحدودة التى أمكن استخلاصها من التجربة.

دور مستهلكى الأغذية فى عملية رسم السياسات

لماذا لا يحظى مستهلكو الأغذية ما يستحقونه بالفعل من الاهتمام؟ إن الذى يهم خبراء الاقتصاد الكلى عادة، من حيث أنهم يحللون تأثير تدابير السياسات الكلية على القطاعات العينية فى الاقتصاد، بما فيها الزراعة، هو مقدار ما تكسبه الدولة ككل أو تخسره. وقلما يكون من الحكمة سياسيا الكشف عن المكاسب (ومن باب أولى الخسائر) المتوقعة للفئات المختلفة، كما أن البيانات المتاحة لا تكون متاحة فى واقع الأمر بالقدر الكافى والنوعية المناسبة لاجراء مثل هذه التحليلات. يضاف الى ذلك أن الجزء الأكبر من عمليات التحليل الاقتصادى يتم بطلب من وزارتى الزراعة والتجارة أو يكون موجها لها، وهما فى الغالب تعتبران أن عملاءهما المباشرين هم المنتجون الزراعيون بالنسبة للأولى والمصدرون بالنسبة للثانية (بما فى ذلك المصدرون الزراعيون).

وثمة سبب آخر هو أنه على الرغم من أن كل فرد فى المجتمع مستهلك للغذاء – أو ربما بسبب ذلك – فإن مستهلكى الأغذية لا يشكلون فى معظم الأحيان تنظيمات تمارس ضغطا سياسيا مطردا للتأثير فى السياسات التى تتعارض مع مصالحهم. ويوجد فى عدد من البلدان اتحادات للمستهلكين تهتم بتوفير معلومات أفضل للمستهلكين، ومن ثم توجيه قدراتهم على اكتساب التأييد. وفى نفس الوقت، شكلت فى كثير من البلدان ذات الدخل المرتفع نسبيا جماعات لحماية مصالح المستهلكين فى مجالات بعينها مثل تشديد عمليات التفتيش على اللحوم والمجازر، وحظر استعمال هورمونات النمو، وزيادة المستويات التغذوية فى برامج التغذية، أو بشأن قضية سلامة الأغذية بوجه أعم. وحيث أن الزيادة فى الدخول تقترن بانخفاض فى نسبة الدخل التى تنفقها الأسر على الغذاء، وبتحول فى أنماط الاستهلاك تجاه الأغذية المفضلة الأكثر قيمة من حيث نوعيتها (مثل دفع ثمن أعلى للحم والبيض المنتجين فى ظل نظم انتاجية أكثر رأفة بالحيوان)، أو من حيث كميتها فى نظر المستهلكين، فإن مصالح فئات الدخول المختلفة تتباين، وربما أمكن القول بأن منظمات المستهلكين تميل الى التعبير عن اهتمامات المستهلكين الأيسر حالا والأقوى تعبيرا من الناحية السياسية.

وعلى النقيض من ذلك، يلاحظ أن القضايا التى يتحد بشأنها المستهلكون – على نحو غير رسمى عادة – (وخاصة المستهلكون فى الحضر) فى البلدان الأقل دخلا هى القضايا الخاصة بالأزمات الغذائية، وارتفاع أسعار الأغذية، وحدوث زيادات كبيرة ومفاجئة فى أسعارها.

وقد عبر المستهلكون عن شواغلهم من خلال المظاهرات، وأعمال الشغب أحيانا، بل وأدى ذلك الى سقوط الحكومات فى بعض الحالات. لذلك عمد كثير من البلدان النامية الى تطبيق سياسات لدعم أسعار الأغذية بالنسبة للمستهلكين فى الحضر. وحيث أن وزارتى الزراعة والتجارة هما اللتان تسلط عليهما الأنظار فى حالة حدوث أى اضطرابات من جانب المستهلكين، فربما كانتا أقدر من غيرهما على ابداء القلق – على الأقل – من تأثير السياسات على جميع الفئات المعنية بأسعار الأغذية، ومنها فئة المستهلكين.

الى أين تتجه اصلاحات السياسات

أدت السياسات الحكومية المتبعة فى البلدان النامية الى تشوهات واسعة النطاق فى الأسعار ومن ثم الى سوء تخصيص للموارد. ويقول فولراث Vollrath (٧)، «إن النتائج المستمدة من التجربة تشير الى أن السياسات التجارية والاقتصادية الكلية، والسعرية المتعلقة بقطاعات معينة التى طبقت فى البلدان النامية منذ أوائل الخمسينات أدت الى نشوء التحيزات التالية فى مجال الحوافز: تحيزات ضد انتاج السلع الداخلة فى حركة التجارة ولصالح السلع التى لا تدخل دائرة التجارة، وفى قطاع السلع الداخلة فى حركة التجارة تحيزات ضد الصادرات بالمقارنة بالسلع المنافسة للواردات، وفى قطاع التصدير تحيزات ضد المنتجات الزراعية بالمقارنة بالسلع المصنعة، وفى قطاع الزراعة تحيزات ضد محاصيل التصدير بالمقارنة بالمحاصيل الغذائية». وقد استلزم تصحيح هذه التشوهات الناجمة عن السياسات جهودا مضنية للمواءمة والتكيف.

وترجع الضغوط من أجل اصلاح السياسات إبان الخمسة عشر عاما الماضية الى أربعة مصادر. أولا، أن عددا كبيرا من البلدان التى تراكمت عليها ديون خارجية بالغة الضخامة فى السبعينات، اكتشفت فجأة، فى أوائل الثمانينات أن أحوالها الاقتصادية قد انتكست وأنها لم تعد تستطيع تحمل أعباء مديونياتها الثقيلة. وأصبح شد الأحزمة على البطون واصلاح السياسات هو الشعار السائد. وكانت مثل هذه المواءمة الهيكلية تتطلب عادة: تخفيض الانفاق الحكومى، والحد من التدخل

---

(٧) T. L. Vollrath. 1994. The role of agriculture and its prerequisites in economic development. Food Policy, 19(5): 469-478.

الحكومى أو انسحاب الحكومة تماما من أسواق المستلزمات والمنتجات الزراعية، وتصفية إعانات الدعم تدريجيا، وخصخصة وظائف الشركات الحكومية السابقة، وتخفيض أسعار الصرف المغالى فيها، أى «تصحيح أسعار الصرف» بوجه عام.

وثانيا، تبين لعدد من البلدان، وخاصة فى العالم المتقدم، ابتداء من النصف الأول من الثمانينات أن الأعباء التى تتحملها ميزانياتها لتقديم الدعم لمزارعيها بالشكل الذى تعودوا عليه، أصبحت أمرا لا يمكن الدفاع عنه. وترجع معظم اصلاحات السياسات التى تمت فى هذه البلدان الى الرغبة فى تخفيض العجز فى الميزانيات الحكومية. وتمثل الاصلاح فى التدقيق فى توجيه المعونة الى فئات المستحقين، وخفض مستويات الدعم، وعدم الربط بين مدفوعات الدعم ومستويات الانتاج الجارى، والتقليل من التواجد الحكومى.

وثالثا، شهدت أواخر الثمانينات وأوائل التسعينات انهيار اقتصاديات التحكم والسيطرة فى وسط وشرق أوروبا وجمهوريات الاتحاد السوفييتى السابقة، وبداية فترة انتقالية صعبة ومؤلمة نحو اقتصاديات السوق الأكثر انفتاحا. وأدت هذه العملية الانتقالية، فى مراحلها الأولى، الى تعطيل أنماط التجارة التقليدية، والى هبوط جذرى فى الدخل الفردى الحقيقى، وتقلص فى الطلب، وتعطيل لعمليات الانتاج والتجهيز والتوزيع. ولم يبدأ بعض بلدان وسط وشرق أوروبا إلا مؤخرا فى الافاقة من تأثير هذه الغطسة الأولى فى خضم الرفاهية الاقتصادية. وقد شملت عملية الانتقال هذه انشاء المؤسسات القانونية والاقتصادية التى لا غنى عنها للسماح للقطاع الخاص بالعمل كجزء فعال من الاقتصاد الموجه نحو السوق وتشجيعه.

ورابعاً، يلاحظ أنه حتى البلدان التى لا تندرج فى أى من الفئات التى ذكرناها آنفا قد انجرفت مع التيار العام لتقليص دور الحكومة فى المجالات التى يمكن فيها للقطاع الخاص أن يقوم بدور أكثر كفاءة، كما سعت الى تحرير الأسواق والتجارة.

وقد شهدت السنوات الخمس عشرة الأخيرة تساؤلات جدية حول دور الحكومة فى الاقتصاد الذى تحركه قوى السوق. وأدت هذه التساؤلات كما أدت الضرورات الى اصلاح السياسات فى اتجاه اقتصاد السوق الانفتاحى بدرجات متفاوتة فى كل بلدان العالم تقريبا. ومن النتائج الهامة التى ترتبت على ذلك أن أسعار الأغذية أصبحت تتحدد بصورة متزايدة حسب ما تمليه قوى السوق، أى بناء على العلاقة التفاعلية بين العرض والطلب.

ومن هنا فإن تأثير اصلاحات السياسات على مستهلكى الأغذية يتوقف على مدى تأثير تدابير السياسات التى تم التخلى عنها وتلك التى يجرى تطبيقها على محددات الطلب والعرض الاستهلاكى. بيد أنه من الصعب التنبؤ بالتغيرات المحتملة فى العوامل المختلفة نظرا لأن مجموعة اصلاحات السياسات التى تطبق فى اطار برامج المواءمة الهيكلية، فى الاقتصادات الانتقالية نتيجة لاتفاقية الجات (وتضافر أى عدد من العوامل السابقة) لها تأثيرات مختلفة على العرض والطلب كليهما. ذلك أن المحصلة النهائية فيما يتعلق بأسعار الاستهلاك والكمية الكلية المشتراة تتوقف على اتجاه وقوة التغيرات فى منحنى الطلب والعرض، وكذلك على المرونات السعرية للطلب والعرض.

وفضلا عن ذلك فإن فترة المواءمة التى تعقب تطبيق الاصلاحات الكبيرة فى السياسات قد تكون طويلة. ويعنى تحرير الأسعار، بحيث تحددها قوى السوق، اضفاء «الطابع السوقى» على جميع عناصر نظام الانتاج والتسويق. وتدل التجربة على أن تحرير وخصخصة قطاعات التصنيع والتوزيع يؤديان غالبا، فى أول الأمر، الى تباطؤ خطير فى معدلات الانتاج والى الحد من تحديات المنافسة. والسبب فى النتيجة الأولى هو أن انسحاب الدولة من هذه الأجزاء من سلسلة التسويق قلما يتسنى تعويضه على الفور بمؤسسات خاصة لم يكتمل بعد تطورها. أما غياب تحديات المنافسة فيرجع الى أن الاحتكار الحكومى أو الاحتكار من جانب شركة حكومية يحل محله احتكار خاص، وهذا التغير فى الملكية انما يغير فقط الجهة المستفيدة من الأرباح الاحتكارية. ويؤدى ذلك الى عرقلة خطيرة لانتقال الاشارات السعرية خلال سلسلة التسويق فى الاتجاهين. ومعنى هذا بعبارة أخرى أن الاشارات المتعلقة بالطلب الاستهلاكى على مستوى تجارة التجزئة لا تنتقل بصورة سليمة من خلال المستويات الوسطى، وهى مستويات التصنيع والتوزيع وتجارة الجملة، الى المزارعين كى يعدلوا قراراتهم الانتاجية وفقا لها، كما أن الاشارات المتعلقة بعرض المنتجات الزراعية والغذائية، سواء كانت صادرة عن المزارعين أو أى حلقة أخرى فى نظام التسويق لا تنتقل بصورة كافية الى المستهلك من خلال سلسلة التسويق. ونتيجة لذلك فإن الضغوط من أجل تخفيض أسعار الاستهلاك والاستجابة للتغير فى الطلب الاستهلاكى، عن طريق زيادة كفاءة وفعالية التسويق، قد لا يكون لها – فى الأمد القصير الى المتوسط – أى تأثير على الزيادات فى أسعار التجزئة الناجمة عن الغاء الدعم. والواقع أن كثيرا من الحكومات لم يبدأ بعد فى تطبيق السياسات اللازمة للتصدى لهذه المشكلات.

وحقيقة الأمر أن مسألة العرض الاستهلاكى برمتها، أى العلاقة بين الكميات المعروضة من الأغذية المختلفة على مستوى التجزئة وبين أسعار التجزئة، معقدة الى حد كبير، لأن هذا العرض الاستهلاكى يتوقف على طائفة واسعة من المتغيرات، من أبرزها التدابير المتصلة بالسياسات. فالسياسات الاقتصادية الكلية (ولاسيما السياسات المتعلقة بأسعار الصرف ومراقبة النقد) وسياسات التجارة والسياسات المالية، وتدابير دعم الزراعة (والطريقة التى تطبق بها) وأية سياسات أخرى تؤثر فى تطور صناعات تجهيز الأغذية وتوزيعها، تؤثر كلها على العرض الاستهلاكى (أى العرض على مستوى التجزئة). كما أن مدى اعتماد الكميات المعروضة من الأغذية على مستوى تجارة التجزئة، على كمية المعروض من المنتجات الزراعية والمجهزة المنتجة محليا يتفاوت الى أقصى حد بين بلد وآخر وداخل البلد الواحد بين حين وآخر وبين منتج وآخر. ونتيجة لهذا التعقد الشديد، فإنه حتى اذا أمكن التأكد بدرجة معقولة من تأثير اصلاحات معينة للسياسات على دالة العرض الزراعى المحلى، فإن العلاقة بين العرض على مستوى المزرعة والعرض الاستهلاكى تتوقف الى أقصى حد على طائفة شتى من تدابير السياسات الأخرى بحيث يتعذر تحديدها عن طريق الاستدلال المنطقى.

الطلب على الأغذية واستهلاكها

ينتج المزارعون الأغذية لأن المستهلكين يشترونها. وقد يبدو هذا بديهيا، ولكن هذه الحقيقة كثيرا ما تغيب عن الأذهان. فكل جوانب الانتاج الغذائى والزراعى تحظى بدرجة عالية من الأولوية، بينما لا يلقى المستخدمون النهائيون الا اهتماما ضئيلا نسبيا، وربما كان ذلك يرجع جزئيا الى قصور شائع فى التمييز بين الاستهلاك والطلب.

فالاستهلاك يشير الى عملية مادية فحسب، ومن ثم يمكن قياسه بوحدات مادية. أما الطلب فهو مفهوم اقتصادى، ودالة الطلب تصف العلاقة بين قيمة سلعة ما والكمية المطلوبة منها عند كل سعر، مع تساوى جميع العوامل الأخرى. والتغيرات فى الاستهلاك قد تنشأ إما عن حركات على امتداد منحنى طلب معين – أى كاستجابة لتغير فى الأسعار – أو عن تغيرات فى منحنى الطلب، بمعنى تغير الكمية المطلوبة عند سعر معين نتيجة لعوامل مثل تغير مستويات الدخل (انظر الاطار ٢). ويؤدى الطلب على الغذاء بالنسبة للمستهلك، من خلال الطلب على الأغذية المصنعة والخدمات «التسويقية» المضافة (التجهيز الأولى

والثانوى والتعبئة والتوزيع)، الى طلب مشتق على المنتجات الزراعية على مستوى المزرعة – وتلك هى دالة الطلب التى يواجهها المزارع، أو التى يمكن أن يواجهها اذا لم تسفر السياسات الحكومية عن تحريف آلية اشارات السوق.

وقد أثر عدد من اصلاحات السياسات المطبقة تأثيرا مباشرا على الطلب الكلى على الأغذية وتكوين سلة الأغذية المشتراة، من خلال تأثيرات تلك الاصلاحات على دخل الأسرة وأسعار الأغذية من حيث القيمة المطلقة والنسبية كلتاهما. وأفضت برامج المواءمة الهيكلية التقليدية بوجه عام الى انخفاض الأجور الحقيقية فى الأجل القصير الى المتوسط. واقترن ذلك فى حالات كثيرة بارتفاع فى نسبة البطالة، ومن ثم أدى الى انخفاض عدد من يحصلون على أجر على مستوى الأسرة. وقد حدثت هذه الظاهرة أيضا فى البلدان التى تمر بمرحلة الانتقال من الاقتصاد المخطط مركزيا الى اقتصاد السوق. وكانت مستويات الانخفاض فى الدخل الحقيقى للأسرة كبيرة، ومن ثم فإن سرعة العودة الى الحالة العادية قد تكون بطيئة للغاية.

ومن المرجح أن يؤثر بعض اصلاحات السياسات على أسعار استهلاك المواد الغذائية. ذلك أن إلغاء اعانات دعم الأغذية يرفع أسعارها. وفى بعض البلدان كانت اعانات الدعم مقصورة على الأغذية الأساسية المستوردة التى يشترى المستهلكون فى الحضر الجزء الأكبر منها. وفى بلدان أخرى كان الدعم الحقيقى لأسعار استهلاك الأغذية ناشئا عن تقديم اعانات دعم ضخمة للقطاع الزراعى، ومن ثم أدى الغاء هذه الاعانات الى ارتفاع أسعار جميع السلع الغذائية بالنسبة للمستهلكين فى الريف والحضر. كذلك فإن المغالاة فى تحديد أسعار الصرف تعادل فى تأثيرها فرض ضريبة على الصادرات واعطاء دعم للواردات. ويؤدى تصحيح أسعار الصرف المغالى فيها الى ارتفاع أسعار السلع الداخلة فى دائرة التجارة بالمقارنة بأسعار السلع غير الداخلة فيها، إذ تصبح الصادرات أرخص سعرا بالعملات الأجنبية فتزداد الكمية المطلوبة منها فى أسواق التصدير، ومن ثم يحدث ضغط صعودى على الأسعار المحلية للسلع التصديرية. وعلى نفس المنوال، ترتفع الأسعار المحلية للسلع المستوردة، مما يقلل من الكمية المطلوبة من تلك السلع. وهكذا ترتفع أسعار الأغذية الداخلة فى دائرة التجارة سواء كانت قابلة للتصدير أو مستوردة. وقد لجأ بعض البلدان الى فرض ضرائب مباشرة على الصادرات الزراعية لتقليص الصادرات وخفض الأسعار الزراعية المحلية، مما يؤدى الى خفض أسعار الاستهلاك،

الاطـار ٢

العـوامل المـؤثرة فى الطلب على الأغـذية

يتـوقف طلب أى سلعـة غـذائيـة على عدة متـغيرات: سعر تلك السلعـة، وأسعار السلـع المكملة والبـديلة لهـا، والدخل، والمتـغيـرات الديموغـرافيـة وأذواق أو تفـضيـلات المسـتـهلكين. وأهم العـوامل المحـددة للطلب فى الأمـد القـصيـر الى المتـوسط هى الأسـعـار والدخـول، وهى العـوامل الأسـرع تأثيـرا بالتـغيـرات فى السيـاسات الحكومية. ويلاحظ فى هذا الصـدد أن تغـيـر سـعـر سلعـة مـا له تأثيران: تأثير دخلى، وتأثير استبدالى. والمقصود بالتأثير الاستبدالى أن حدوث تغير سلبى فى سعر السلعة يؤدى *دائما* الى تغـيـر ايجـابى فى الكمـيـة المطلوبة منها. أما التأثير الدخلى فيتوقف على ما اذا كانت السلعة «عادية» أو غير عادية. فاذا كانت عادية فان التغير الايجابى فى الدخل الناتج ضمنيا عن انخفاض سعر السلعة يؤدى الى تغير ايجابى فى الكمية المطلوبة منهـا ومن ثم يعـزز التـأثيـر الاستبدالى. واذا كانت السلعة من السلع «الدنيا» فان التأثير الدخلى يكون سلبيا ومن ثم يعوض جزئيا التأثير الاستبدالى لأنه يتـخـذ الاتجـاه العكسى. بيـد أن التـأثير الاجـمـالى، فـيـمـا يخص السلع الدنيا يتلخص فى أن انخفاض السعر (أو ارتفاعه) يؤدى الى زيادة (أو نقص) فى الكمـيـة المطلوبة منهـا. وعلى العكس من ذلك فان تأثير التغير فى الدخل، مع عدم حدوث تغير فى سعر السلعة، يتوقف على ما اذا كانت السلعة «عادية» بحيث تؤدى الزيادة فى الدخل الى زيادة الكمية المطلوبة، أو من السلع «الدنيـا» وعندئذ تؤدى الزيادة فى الدخل الى نقص الكمية المطلوبة.

كـذلك يرتبط طلب الأسـرة على السلع الغـذائيـة بطائفـة شـتى من العـوامل الديموغرافية، ومنهـا عدد أفراد الأسـرة وأعمارهم، وعمر المشترى الرئيسى للغذاء. وتؤثر أعمار أفراد الأسرة على الطلب من جهتين: أولا، أن كمية الطعام التى يأكلها الأطفال والمسنون أقل فى المتوسط. وثانيا، أن أنماط استهلاك الأطفال للطعام مختلفة عن أنماط الكبار. وقـد يكون تـأثيـر عـمـر المشترى الرئيسى للغذاء مجرد انعكاس لتغير الاحتياجات على مدى عمر الانسان، بصـرف النظر عن وقت بداية هذا العـمـر، ولكن قـد يكون هنـاك أيضـا تأثيـر «ملموس»، ناتج عن تغير أذواق كل جيل من مـشـترى الغـذاء يضـاف الى ذلك أن عدد أفراد الأسرة قد يكون له تأثير على الطلب يسمى «تأثير حجم الأسرة».

وتشـمل الأذواق أو الاسـتسـاغة عـدة عوامل مثل التغيرات الموسمية فى أنماط الاستـهلاك بصرف النظر عن التغيرات الموسـمـيـة فى الأسـعـار، والمحـرمـات الغـذائية الدينية أو الاجتـماعية، ونقص المعرفة بأغذية معينة.

ويرتبط بحركة الطلب عدد من قياسات «المرونة» المختلفة، التى يدل كل منها على استجابة الطلب للتغير فى عامل معين. ويمكن تفسير معامل المرونة على أنه النسبة المئوية للتغير فى الكمية المطلوبة استجابة للتغير بنسبة ١ فى المائة فى العامل المقصود، *مع تساوى جميع العوامل الأخرى*. وأهم معاملات المرونة هى:

- المرونة السعرية الذاتية للطلب، بمعنى أن التغير فى الكمية المطلوبة يكون متناسبا مع التغير فى السعر الذاتى.
- المرونة السعرية التبادلية للطلب، بمعنى أن التغير فى الكمية المطلوبة يكون متناسبا مع التغير فى سعر سلعة أخرى. والمرونة السعرية التبادلية قد تكون ايجابية أو سلبية، تبعا لما اذا كانت السلعتان متبادلتين أو متكاملتين.
- والمرونة الدخلية للطلب، بمعنى أن التغير فى الكمية المطلوبة يكون متناسبا مع التغير فى الدخل.

وهناك قياسان للمرونة الدخلية، المرونة الدخلية للانفاق على السلعة، والمرونة الدخلية للكمية المشتراة. واذا توخينا الدقة، فان هذين المقياسين ينبغى أن يكونا متطابقين اذا ما حددت السلعة بدقة حيث أنهما يحسبان مع افتراض ثبات جميع العوامل الأخرى. غير أن هذا نادرا ما يحدث فى الواقع. ولنأخذ الأرز كمثال. فالمعلومات المستمدة من بعض بلدان غرب أفريقيا وآسيا تدل على أن أسعار الأصناف المحلية من الأرز أعلى من أسعار الأصناف المستوردة. ومن ثم فان الانفاق الكلى على الأرز يمكن أن يرتفع مع ارتفاع الدخول الحقيقية دون أن يؤدى ذلك بالضرورة الى زيادة مجموع الكمية المشتراة. وفى المقابل يمكن أن يزداد مجموع الكمية المشتراة دون أن تكون هناك زيادة فى الانفاق الكلى، حيث أن الأسر التى تعانى نقصا فى دخولها الحقيقية سوف تستعيض عن السلعة الغالية بسلعة أرخص ثمنا.

بشرط سريان تأثير هذا الانخفاض على الأسعار الزراعية المحلية. ويؤدى الغاء ضرائب الصادرات هذه الى ارتفاع أسعار استهلاك الأغذية. وعلى العكس من ذلك، يؤدى تخفيض الرسوم الجمركية على الواردات والتخفيف من قيود الاستيراد بوجه عام الى ضغط هبوطى على الأسعار.

واذا حدث انخفاض فى الدخول النقدية والحقيقية فإن ذلك يحدث تغييرا فى منحنى الطلب بحيث تقل الكمية المشتراة من الأغذية عند أى سعر. وبالنسبة للبلدان التى كانت تقدم اعانات دعم لأسعار الاستهلاك فى الحضر أو أسعار الاستهلاك بوجه عام، يترتب أيضا على الغاء مثل هذه الاعانات، وغير ذلك من اصلاحات السياسات التى تؤدى الى ارتفاع أسعار الأغذية، انخفاض فى الكميات المشتراة. وتؤدى كل من الانخفاضات فى الدخول الحقيقية والتغيرات فى الأسعار النسبية (لا بين الأغذية المختلفة فقط ولكن أيضا بين السلع الغذائية والسلع غير الغذائية) الى تغيرات فى تكوين السلة الغذائية للأسرة.

وتدل القرائن المستمدة من التجربة دلالة قوية على أن المرونات السعرية والدخلية للطلب على الغذاء من جانب الأسر الأقل دخلا، فى أى بلد مهما كان مستوى دخله، أعلى من مثيلاتها عند الأسر الأكثر دخلا. وهذا يعنى أن الأسر الأشد فقرا تتأثر أكثر من غيرها من حيث الكمية الكلية التى تشتريها من الأغذية ونوعيتها التغذوية (٨). ويزداد هذا التأثير حدة اذا ما كانت أسعار الوحدة من الأغذية التى تشتريها الأسر الأقل دخلا أعلى من مثيلاتها لدى الأسر الأكثر دخلا. ويمكن أن يحدث هذا، مثلا، اذا لم تكن لدى الأسرة احتياطيات كافية من الدخل كى تشترى بالجملة أو اذا كانت تكلفة الانتقال الى منافذ البيع بالتجزئة الأرخص سعرا مرتفعة. وعندما يواجه المستهلك انخفاضا فى الدخل وارتفاعا فى الأسعار فإنه يحاول الابقاء على مستوى متحصلاته الغذائية عن طريق زيادة النسبة التى ينفقها من دخل الأسرة على الغذاء وتعديل أنماط استهلاكه فى اتجاه السلع الأرخص نسبيا. وقد يحاول فضلا عن ذلك زيادة الامدادات الغذائية للأسرة عن طريق تحويلات بين الأسر (كالحصول على أغذية من أقاربه فى الريف) وزيادة انتاجه الذاتى، حيثما كان ذلك ممكنا، فى المناطق الحضرية والمحيطة بالحضر، مما قد يسبب مشكلات بيئية وصحية فى حالات معينة.

---

(٨) انظر، على سبيل المثال: C. Waterfield. 1985. Disaggregating food consumption parameters. Food Policy, November 1985, 337-351 and B. Senauer. 1990.Household behaviour and nutrition in developing countries.Food Policy, October 1990, 408-417.

اصلاح السياسات وأسعار الأغذية

يتوقف مدى تأثير اصلاح السياسات على أسعار الاستهلاك بصورة حاسمة على الحالة الاقتصادية وحالة المحاصيل المختلفة عند تحرير الأسعار، وعلى سرعة تطبيق تلك الاصلاحات. ويذكر Reusse (٩) ان البلدان التى طبقت اصلاحات كبيرة فيما يخص الغاء اعانات الدعم وازالة الضوابط التنظيمية وتصحيح أسعار الصرف خلال الفترة ١٩٨٥-١٩٨٧ استفادت من ظروف مواتية «تميزت بانخفاض سعر الدولار وأسعار الفائدة، وهبوط أسعار النفط وتدنى مستويات الأسعار الدولية للأغذية الأساسية، وخاصة الحبوب ومنتجات الثروة الحيوانية، مع تحقيق محاصيل محلية جيدة. ونتيجة لتضافر هذه العوامل كان تأثير الاصلاحات على أسعار الاستهلاك فى الحضر معتدلا». ولا يمكن معرفة ما اذا كانت البلدان التى تطبق اصلاحات منذ عام ١٩٨٧ تعانى من ظروف غير مواتية بدرجة ما الا عن طريق اجراء دراسات تحليلية مقارنة. ومما لا شك فيه أن اصلاحات السياسات فى بلدان الانتقال من اقتصاديات التخطيط المركزى كان لها تأثير سلبى كبير على أسعار الاستهلاك، ولكن يلاحظ فى هذه البلدان أن الدعم الحقيقى لأسعار الاستهلاك كان ناشئا عن تقديم اعانات ضخمة للزراعة ككل، لا عن تقديم اعانات محددة للأغذية الأساسية المستوردة.

ومن حيث أن اصلاح السياسات فى بلدان معينة نجح فى نقل عبء اعانات دعم الزراعة من على كاهل المستهلكين الى كاهل دافعى الضرائب، فان لنا أن نتوقع أن يكون المستهلكون الأقل دخلا قد استفادوا أكثر من الفئات الأعلى دخلا من أى انخفاض فى الأسعار، وذلك بسبب تصاعد الضريبة على الدخل. أما اذا كانت تلك الأعباء تعوض جزئيا عن طريق فرض ضريبة «القيمة المضافة» على الأغذية فان التأثير سيكون عكسيا، ومن ثم تضار قطاعات المجتمع الأشد فقرا أكثر من غيرها. ولا يمكن القطع بمدى هبوط الأسعار فعلا نتيجة لتلك الاصلاحات فى السياسات. ويبدو أن أسعار استهلاك الأغذية على مستوى التجزئة «بطيئة التغير» - ربما باستثناء الحاصلات الطازجة التى تتعرض لتقلبات موسمية شديدة مثل الفاكهة والخضر - مما قد يرجع الى استغلال منشآت التصنيع والتوزيع والبيع بالتجزئة لقوتها فى

---

(٩) E. Reusse. 1987. "Liberalization and agricultural marketing Food Policy, November 1987, 299-317.

السوق. ويلاحظ فضلا عن ذلك أنه كلما انخفضت نسبة سعر المزرعة لسلعة زراعية معينة عن سعر التجزئة لغذاء معين، كلما ارتفعت القيمة المضافة فى نظام التسويق. ففى الولايات المتحدة - مثلا - تبلغ قيمة القمح المستعمل فى صنع رغيف من الخبز قيمته ١ر٢٠ دولار - نحو ٦ سنتات. ولم تحدث حتى الآن تغيرات ملحوظة فى أسعار الاستهلاك فى الدول الأعضاء فى المجموعة الأوروبية نتيجة للتخفيضات الأخيرة فى أسعار الدعم بعد التغيرات التى طرأت على السياسة الزراعية المشتركة للمجموعة. ولذا فان تأثيرات انضمام بلدان أعضاء جديدة سوف تتوقف على مستوى وشكل الدعم القائم للزراعة. وعلى سبيل المثال كانت فنلندا والنمسا تتوقعان حدوث انخفاض كبير فى أسعار الاستهلاك بهما بعد انضمامهما الى المجموعة الأوروبية، نظرا لأن مستويات حماية الزراعة بهما كانت أعلى بكثير مما هى عليه الآن. ومن جهة أخرى اضطر المستهلكون فى الاقتصادات الانتقالية بوسط وشرق أوروبا الى التكيف فعلا مع الغاء أو تخفيض اعانات دعم الأغذية. واذا ما انضمت تلك البلدان الى المجموعة الأوروبية فان ذلك سيؤدى الى ارتفاع جديد فى أسعار الأغذية عند الانضمام، بالاضافة الى احتمال فرض ضريبة القيمة المضافة على الأغذية (١٠).

والواقع أن ميل الحكومات الى تركيز اهتمامها على مستهلكى الحضر «الأعلى صوتا» قد ساعد على اخفاء تأثيرات اصلاح السياسات على الأسر الزراعية باعتبارها مستهلكة للغذاء ومنتجة له. وتعيش نسبة كبيرة من السكان فى معظم البلدان النامية، ومنها عدد كبير من الفقراء الذين يعانون نقص الغذاء، فى أسر زراعية قريبة من حد الكفاف. وليست هناك فكرة واضحة عن كيفية استجابة هذه الأسر للتغيرات فى أسعار الأغذية. ومن الأدوات الشائع استعمالها فى التحليل التجريبى استخدام نموذج للأسرة الزراعية يجمع بين قرارات الانتاج وقرارات الاستهلاك داخل الأسرة. فعندما تنتج سلعة غذائية لاستهلاك جزء منها وبيع الجزء المتبقى، يمكن أن يكون لارتفاع سعرها تأثير ايجابى على أرباح المزرعة، وبالتالى على دخل الأسرة، مما يعوض تماما تأثير ارتفاع السعر. وعلى ذلك فانه اذا كان تأثير الارتفاع على الربح كبيرا وكانت المرونة الدخلية للطلب على السلعة مرتفعة، فان ارتفاع السعر قد يؤدى الى استهلاك الأسرة الزراعية جزءا أكبر من هذه السلعة.

---

(١٠) تتفاوت مستويات ضريبة القيمة المضافة على الأغذية بين بلد وآخر داخل المجموعة الأوروبية، وتتراوح بين الصفر فى المملكة المتحدة و ٢٥ فى المائة فى الدانمرك.

«أما عن انعكاسات ذلك على التغذية فان ارتفاع أسعار الأغذية قد يؤدى فعلا الى تحسن مستوى التغذية بين أفراد الأسرة الزراعية، وذلك بسبب تأثير الأرباح على الدخل. وحتى اذا انخفض استهلاك السلعة التى ارتفع سعرها، فانه يمكن استخدام الأرباح الاضافية والدخل الاضافى فى شراء مقادير أكبر من مواد غذائية أخرى، مما يؤدى الى تحسن فى المتحصلات التغذوية... ويؤدى انخفاض أسعار الأغذية الى زيادة رفاهية الأسر الحضرية، وربما أيضا مستوياتها التغذوية، على الأقل فى الأجل القصير. بيد أن ارتفاع أسعار الأغذية قد يؤدى الى تحسين مستوى معيشة وتغذية الأسر الزراعية، وربما أيضا الأسر الريفية غير الزراعية التى تعتمد فى دخلها على الزراعة، مثل العمال الزراعيين» (١١).

حماية فئات المستهلكين الحساسة

جادل عدد من الحكومات توجيه الدعم بصورة أكثر فعالية نحو المستهلكين الفقراء نسبيا، للتخفيف من الآثار السلبية لاصلاحات السياسات، بما فيها الغاء اعانات الدعم العام للأغذية، على قطاعات المجتمع الأشد فقرا والأكثر حساسية. ويمكن بوجه عام توجيه الدعم الى منطقة جغرافية معينة أو لفئات ذات مستوى دخل معين أو عن طريق استخدام سلعة «ذاتية التوجيه» (كما سنبين فيما يلى). بيد أن المشكلات الأساسية التى تكتنف نظم الدعم هذه – سواء كانت عن طريق اعانات مثل البطاقات الغذائية أو عن طريق نوع من الحصص – تتمثل فى زيادة التكاليف الخاصة بالادارة والمعلومات، والحفز على استغلال نظام الدعم دون وجه حق. واذا كان النظام المطبق ليس مصمما على النحو السليم فان أعباء الميزانية المترتبة على الدعم قد تكون فى مثل ضخامة اعانات الدعم العام، واذا كانت أقل منها بكثير فان ذلك قد يعنى أن نسبة أكبر مما ينبغى من المجموعة المستهدفة لا تحصل على أى دعم. ويتطلب التحقق من صحة ذلك فى الواقع عمليات تقييم دقيقة على أساس كل حالة على حدة، وهو ما لم يحدث – فيما يبدو – فى معظم الحالات.

وثمة مشكلة أخرى خطيرة فيما يخص نظم الدعم هذه، ألا وهى الضعف الشديد لقاعدة المعلومات التى تنبنى عليها القرارات الخاصة بكيفية تصميم تلك النظم. وتلك المشكلة أعقد بكثير من تكرار شكوى

---

(١١) انظر: B. Senauer, 1990 op. cit., footnote 8

المحللين من قلة البيانات الموثوق بها فى البلدان النامية. فقد وجدت مشكلات بشأن المنهجيات المستخدمة، والافتراضات المتعلقة بنوع البيانات المطلوبة للتوصل الى نتائج دقيقة بما فيه الكفاية بحيث يستفيد منها صناع السياسات.

وقد جرت مؤخرا فى كينيا والفلبين (١٢) بحوث عن امكانية الاعتماد على المعلومات الخاصة بكميات الأغذية، المستمدة من استقصاءات انفاق الأسرة. وخلصت هذه البحوث الى أن بيانات الانفاق على الغذاء التى كان خبراء تحليل الطلب يعتمدون عليها بانتظام تغالى فى تقدير المرونات الدخلية للأغذية الأساسية. وثمة سببان رئيسيان لهذا التقدير المبالغ فيه. أولا، أن كميات الأغذية أو المبالغ التى تنفق على الأغذية لاتقاس بمعزل عن الدخل اذا ما استخدم مجموع الانفاق كبديل للدخل، كما يحدث فى أغلب الحالات. (والواقع أن هذا الأسلوب يعتبر معقولا بداهة ثم فيما يخص المستهلكين وذوى الدخول المنخفضة للغاية الذين يصل مجموع انفاقهم على الأغذية فى الغالب الأعم الى ثلثى دخلهم الكلى). وثانيا، أن التحويلات الغذائية من الأسر ذات الدخول المرتفعة الى الأسر ذات الدخول المنخفضة لا تسجل كلها. وتتخذ هذه التحويلات، مثلا، صورة وجبات غذائية تقدم للضيوف أو الأجراء.

والنتائج المترتبة على هذه المسألة، التى تبدو لأول وهلة مسألة فنية محدودة الأهمية، نتائج بعيدة المدى على مستوى السياسات. ذلك أن تنبؤات الطلب الكلى على المواد الغذائية التى تقوم على افتراضات بشأن نمو الدخل الكلى وتستخدم فيها تلك المرونات الدخلية المبالغ فيها، تؤدى الى المغالاة فى تقدير الاحتياجات الفعلية. يضاف الى ذلك المغالاة بالتالى فى تقدير فوائد سياسات توليد الدخول المختلفة بالنسبة للأمن الغذائى الأسرى. لذلك فمن المرجح أن السياسات المتبعة لاتولى اهتماما كافيا للقضايا المتعلقة بنمط الاستهلاك بين أفراد الأسرة الواحدة، واستهلاك المغذيات الدقيقة، والقضايا الصحية المتعلقة بالمواد غير الغذائية. ولعل استخدام بيانات تسجل كميات الطعام المستهلكة على مدى ٢٤ ساعة ومن ثم تركز على المتحصلات الغذائية أكثر من تركيزها على الامدادات الغذائية يتيح التوصل الى تقديرات غير متحيزة للطلب على الغذاء، ومن ثم توفير معلومات أفضل لصناع السياسات.

ومما لاشك فيه أن القضايا المتعلقة بنمط الاستهلاك بين أفراد

---

(١٢) H. Bouis, L. Haddad and E. Kennedy. 1992. Does it matter how we survey demand for food? Food Policy, October 1992, 349-360.

الأسرة الواحدة تتطلب مزيدا من العناية اذا ما كان للفئات الحساسة أن تحظى بحماية فعالة. ومن القضايا المطروحة فى هذا الصدد توزيع الغذاء بين أفراد الأسرة، لأنه اذا لم يكن مناسبا، يؤدى الى تفاقم آثار عدم كفاية الامدادات الغذائية الأسرية أو الى ترك بعض أفراد الأسرة دون غذاء مناسب حتى ولو بدا مجموع الامدادات الغذائية المتاحة للأسرة كافيا. وتكشف الدراسات عن وجود تباين شديد فى توزيع الغذاء داخل الأسرة بين بلد وآخر. وفى بعض الحالات يكون نمط التوزيع ضد النساء والفتيات، بينما يكون فى حالات أخرى متحيزا للكبار على حسب الصغار. وفى حالات ثالثة يوجد تحيز على أساس الجنس والسن كليهما، حيث يحصل رب الأسرة على نسبة أكبر مما ينبغى. واذا ما كشفت الدراسات الخاصة بأنماط توزيع الغذاء بين أفراد الأسرة عن مثل هذا التحيز، فقد يكون من الممكن استخدام هذه المعلومات فى تصميم برامج خاصة تستهدف حماية الفئات الحساسة من المستهلكين، وهى برامج تحددها تلك الدراسات. وقد تتضمن هذه البرامج الخاصة تقديم تغذية تكميلية لفئات معينة، كالحوامل والمرضعات والأطفال الصغار، أو تقديم وجبات مدرسية أو توزيع اللبن على جميع الأطفال ممن هم فى سن المدرسة أو ربما على مدارس البنات فقط.

وثمة قضية تتعلق بالقضية السابقة، هى كيفية اتخاذ القرارات داخل الأسرة، والتى ترتبط فى أغلب الأحيان بمسألة توليد الدخل. وتشير الدلائل المتاحة الى أنه كلما زادت سيطرة المرأة على الدخل كلما تحسنت الحالة التغذوية للأسرة، وخاصة الأطفال. لذلك أبديت مظاهر القلق من تدابير السياسات والاصلاحات التى تشجع على تسويق انتاج الحيازات الزراعية الصغيرة وعلى انتاج المحاصيل النقدية، لأنها تؤدى غالبا الى سيطرة الرجال على الدخل المتأتى عن ذلك، على حين تمارس النساء فى الزراعة التقليدية، وخاصة فى أفريقيا، قدرا كبيرا من السيطرة على الأغذية التى تنتج لاستهلاكها داخل الأسرة وعلى الدخل النقدى من أية كميات تباع. ولعل هذا يدل على أنه حتى ولو كانت هناك مغالاة فى تقدير فوائد سياسات توليد الدخول بالنسبة للأمن الغذائى الأسرى بوجه عام، فان من المرجح أن تفيد تدابير السياسات، التى تساعد النساء على التحكم فى جزء من الدخل النقدى للأسرة، فى تحسين الحالة التغذوية والصحية للأطفال. ومن الممكن أن تتضمن تدابير السياسات الرامية الى ذلك برامج تساعد على التسويق الجزئى للأنشطة التى تضطلع بها النساء غالبا، مثل صناعة الصابون، وزراعة الخضر، وذلك طبعا بشرط وجود طلب كاف على مثل هذه المنتجات.

وهناك اهتمام متزايد بتقديم اعانات «ذاتية التوجيه»، ونقص المعلومات فى هذا المجال يمكن أن تكون له نتائج خطيرة. والمقصود بالاعانة ذاتية التوجيه هو ربط الاعانة بسلعة لا تستهلكها سوى الفئات ذات الدخل المنخفض، أو تستهلك الجزء الأكبر منها. ويلزم لتحديد السلعة المناسبة لتقديم مثل هذه الاعانات الفصل بين عناصر القياس الخاصة باستهلاك الأغذية للتوصل الى تقديرات للأسعار الذاتية والأسعار التبادلية والمرونات الدخلية للسلع المختلفة، ولفئات الدخل المختلفة. ومن المفترض أن تؤدى عملية الفصل هذه الى التمييز بين المستهلكين فى الحضر والمستهلكين فى الريف، نظرا للاختلاف الشديد بين أنماطهم الاستهلاكية. ومن النقاط المهمة فى هذا الصدد تحديد البنود الغذائية «الدنيا». وفى هذا السياق تستخدم كلمة «الدنيا» كمصطلح فنى يشير الى السلعة التى تتناقص الكمية المستهلكة منها مع الزيادة فى الدخل، ومن ثم فان معظم من يشترونها ينتمون الى الفئات الأقل دخلا. ويؤدى دعم مثل هذه السلعة الى زيادة استهلاكها، ومن ثم يتحسن مستوى المتحصلات الحرارية للمستهلكين الأشد فقرا، وحيث أن هبوط سعر سلعة ما يؤدى أيضا الى زيادة دخل المستهلك، فان اعانة الدعم من شأنها أن تتيح للمستهلكين شراء كميات أكبر من البنود الغذائية الأخرى التى يفضلونها.

وقد أجرى فى ١٩٨٥ استعراض لمحاولات فصل عناصر القياس الخاصة باستهلاك الأغذية كأساس لتوجيه التدخلات التغذوية (١٣). وتدل نتائج هذا الاستعراض على ضرورة تحسين وتوحيد تقنيات المسح، ثم توحيد المنهجيات والنماذج. والخلاصة هى أن أسلوب الفصل بين عناصر القياس يمكن أن يوفر معلومات مفيدة لصناع السياسات، تسمح لهم بتصميم برامج تغذوية تساعد على توجيه الموارد الحكومية المحدودة بصورة أفضل لصالح الفقراء. ولنا أن نتوقع أيضا أن تساعد تلك المعلومات على التعرف بصورة أفضل على من هم «فقراء» حقا. بيد أن هذا الأسلوب لا يؤدى بالضرورة الى تحديد السلع المناسبة لاعانات الدعم ذاتية التوجيه.

«ويحتمل بعد كل المصروفات والجهود التى تبذل لقياس الاستهلاك، عدم العثور على سلعة مثالية. وعلى سبيل المثال، تعذر فى البرازيل تحديد سلعة يأكلها الفقراء دون الأغنياء. ورغم أنه تبين أن بعض السلع، كالأرز متدنى النوعية، أفضل من غيره فى توجيه الدعم،

---

(١٣) انظر: Waterfield, op. cit., footnote 8.

فان عملية توجيه الاعانات التغذوية فى البرازيل لاتعتبر مثالية بأى حال من الأحوال» (١٤).

واذا تم تحديد سلعة ما، ولكنها لاتعتبر سلعة «دنيا» بمعنى الكلمة، فان تكلفة الدعم قد تكون مرتفعة للغاية. كما يلاحظ أنه حتى اذا أمكن تحديد سلعة دنيا مناسبة فان دعمها لن يكفى فى حد ذاته لحل كل المشكلات التغذوية فى القطر المعنى. ومن ثم فان أى نظام للدعم الموجه ذاتيا يقوم على سلعة واحدة لن يكون فى أفضل الحالات سوى جزء من استراتيجية أوسع نطاقا قد تتضمن طائفة شتى من التدابير الاضافية مثل برامج التدخل الخاصة، ومشروعات مخزونات تثبيت الأسعار والبطاقات الغذائية (أو شكل آخر من أشكال تحويلات الدخل)، من أجل تحسين الأمن الغذائى والتغذية على مستوى الأسرة.

وقد حاولت زامبيا تقديم دعم ذاتى التوجيه للذرة فى أواخر عام ١٩٨٦ عن طريق قصر الدعم على طحين الذرة الأدنى نوعية. وفى نفس الوقت تقرر بيع طحين الفطور، وهو النوع المفضل بسعر اقتصادى مما أدى الى ارتفاع سعره بنسبة ١٢٠ فى المائة. ولكن المشروع فشل فشلا ذريعا وأدى الى اضطرابات أهلية، واضطرت الحكومة الى التخلى عنه. وكان من رأى البعض أن المشكلة لاتكمن فى المشروع فى حد ذاته وانما فى طريقة تطبيقه.

« ويبدو أن المشروع وضع دون ايلاء العناية الكافية لمشكلات العرض وكميات الطلب النسبى على مختلف درجات الطحين نتيجة لهيكل الأسعار الجديد. ومن ثم فان اختفاء الطحين متدنى النوعية بسرعة من منافذ التجزئة والارتفاع الحاد فى سعر طحين الفطور كانا يدلان على أن أغلبية المستهلكين واجهوا بين عشية وضحاها الغاء – من حيث الواقع – لاعانة دعم طحين الذرة، دون أن تتاح لهم أى فرصة لتعديل أنماطهم الاستهلاكية» (١٥).

ونظرا لتطور الأحداث على هذا النحو، فقد اعتمدت زامبيا نهجا مختلفا، بأن استحدثت فى البداية برنامجا للحصص الغذائية يقتصر تطبيقه على المستهلكين فى الحضر، تبعه بعد ذلك توزيع بطاقات غذائية على الأسر المستحقة فقط، طبقا لمستوى دخل العاملين رسميا بين أبنائها، مع تحديد عدد الأشخاص غير العاملين الذين يجوز المطالبة بحصص لهم.

---

(١٤) نفس المصدر، الحاشية ١٣.

(١٥) R. Pearce. 1991. "Urban food subsidies in the context of adjustment" Food Policy, December 1991, 436-450.

وثمة تساؤلات حول مدى نجاح أى بلد فى توجيه الدعم الى مستحقيه. وقد أجرى فى عام ١٩٨٨ (١٦) استعراض شمل عشرة بلدان بها برامج ضخمة لدعم الأغذية كانت تحاول تطبيق اصلاحات رئيسية فى السياسات. ويتضح من هذا الاستعراض أنه خلال السنوات الثمانى المنقضية منذ عام ١٩٨٠ لم يتمكن أى بلد من تلك البلدان من زيادة درجة توجيه اعانات دعم الأغذية الى من يعانون الفقر المطلق، كما أنه لم تظهر أية دلائل على حدوث تحسن فى كفاءة تلك البرامج. أما وقد مرت سبع سنوات على هذا الاستعراض فان من المحتمل أن يسفر التحليل المتعمق للنتائج التى تحققت فى بعض البلدان، التى جربت نظما لتوجيه الدعم الى المستهلكين بدرجات متفاوتة من النجاح، عن معلومات ارشادية تفيد فى تصميم نظم تتسم بقدر أكبر من الكفاءة والفعالية فى ظل الظروف الحالية لتنفيذ سياسات الاصلاح الهيكلى.

الخلاصة

تؤثر سياسات الاصلاح الهيكلى تأثيرا مباشرا على المستهلكين بحكم تأثيرها على العوامل المرتبطة بالطلب على الغذاء، وأهم هذه العوامل فى الأمد القصير الى المتوسط الأسعار المطلقة والنسبية لمختلف السلع الغذائية ودخول الأسر. وأيا ما كانت المشكلات المتعلقة بالبيانات والمنهجيات المتبعة، فثمة دلائل كثيرة على أن الفئات الأقل دخلا فى أى قطر تكون أكثر حساسية للتغيرات فى هذه العوامل وأن الفئات شديدة الفقر (مهما كان تعريف الفقر) تكون معرضة بوجه خاص فى الأمدين القصير والمتوسط لتأثير التغيرات التى يتوقع أن تعود بالفائدة عليها فى الأمد الطويل. وليس من السهل التعرف بداهة على حقيقة استجابة فئات المستهلكين الأكثر حساسية للتغيرات فى دخل الأسرة وأسعار الأغذية. وتستطيع الحكومات عن طريق التحليل الدقيق لسلوك المستهلكين الذى يعكس الأنماط المختلفة لاستجابة الطلب فى الأسر الأقل دخلا أن تصمم وتنفذ تدخلات سياسية تساهم الى حد كبير فى حماية الفئات الأكثر تضررا من اصلاح السياسات الأوسع نطاقا. وتتوقف ماهية هذه التدخلات السياسية على طائفة واسعة من العوامل، منها مقدار الموارد التى تستطيع الحكومة المعنية انفاقها. ولم يتم حتى

---

(١٦) P. Pinstrup-Andersen.1988."Macroeconomic adjustment" and human nutrition. Food Policy, February 1988, 37-46.

الآن التوصل الى استنتاجات نهائية، حيث أن المناقشات الخاصة بهذا الموضوع لم تنجح الا فى بيان المجالات التى يمكن أن تستخدم فيها تدابير السياسات دون اضرار بغايات برامج الاصلاح. ومن الأمور الأخرى التى يتعين ملاحظتها أنه على حين أن حماية الفئات الأقل دخلا قد تكون لها أولوية متقدمة ولها ما يبررها فى مجال السياسات، فانه ينبغى للحكومات أن تدرك أن فئات المستهلكين «الحساسة» لاتقتصر بالضرورة على الأسر الأشد فقرا دون غيرها. وثمة عوامل لا يمكن معالجتها بسهولة فى اطار تحليل الطلب الاستهلاكى، مثل توزيع الموارد الغذائية وسلطات اتخاذ القرارات داخل الأسرة، تحتاج الى قدر أكبر بكثير من الدراسة، وكذلك أيضا الاختلافات بين المستهلكين فى الريف والحضر وتلبية حاجات الأسر المنتجة للأغذية والمستهلكة.

ان سوء التغذية ليس مشكلة بالنسبة للفقراء فقط، وان كانوا هم الأشد تعرضا لأخطاره. ويلاحظ أن التغيرات فى الأذواق وفى مدى تفضيل أغذية معينة على غيرها والتغيرات فى مكونات السلة الغذائية عادة ما تتم تدريجيا لا دفعة واحدة. بيد أنه ربما كانت الاصلاحات الجذرية فى السياسات تتسبب فى تغيير الأسعار النسبية للأغذية وفى خفض الدخول بصورة سريعة وشديدة تؤدى الى اضطراب أنماط الاستهلاك التقليدية على نحو يثير قلق الحكومات الى الحد الذى يبرر تدخلها.

بيد أن تحديد القضايا المطروحة والاطار المفهومى لايعدو أن يكون الخطوة الأولى فحسب. ويتعين على البلدان التى تطبق أو تعتزم تطبيق اصلاحات رئيسية فى السياسات أن تعى دائماً أثار هذه الاصلاحات على المستهلكين، وخاصة على الفئات الحساسة، دون أن تعتبر أن التحديد المسبق لتلك الفئات أمر مفروغ منه. « والحصول على المعلومات فى هذا الصدد يتأتى عن طريقين: (١) تحليل البيانات المتاحة عن كيفية تأثير سياسات معينة يشيع تطبيقها ضمن برامج المواءمة، أو تضافر عدد من تلك السياسات وتأثيرها على الدخول، واستهلاك الأغذية، والحالة التغذوية والصحية للفئات المختلفة ذات الدخل المنخفض، و (٢) الرصد والمراقبة المستمرة للتغيرات فى مستويات معيشة الفئات المختلفة ذات الدخل المنخفض باستخدام عدد من المؤشرات، مثل الحالة التغذوية، ومعدلات الوفيات، ومدى كفاية الغذاء على مستوى الأسرة، والدخول والأسعار أثناء فترات المواءمة» (١٧). ويمكن للوكالات الدولية مثل منظمة الأغذية والزراعة واليونيسيف، بالتعاون مع معاهد البحوث والجامعات، أن تساهم بدور مهم فى مساعدة الحكومات على جمع المعلومات اللازمة وتحليلها.

---

(١٧) Pinstrup-Andersen, op. cit., footnote 16

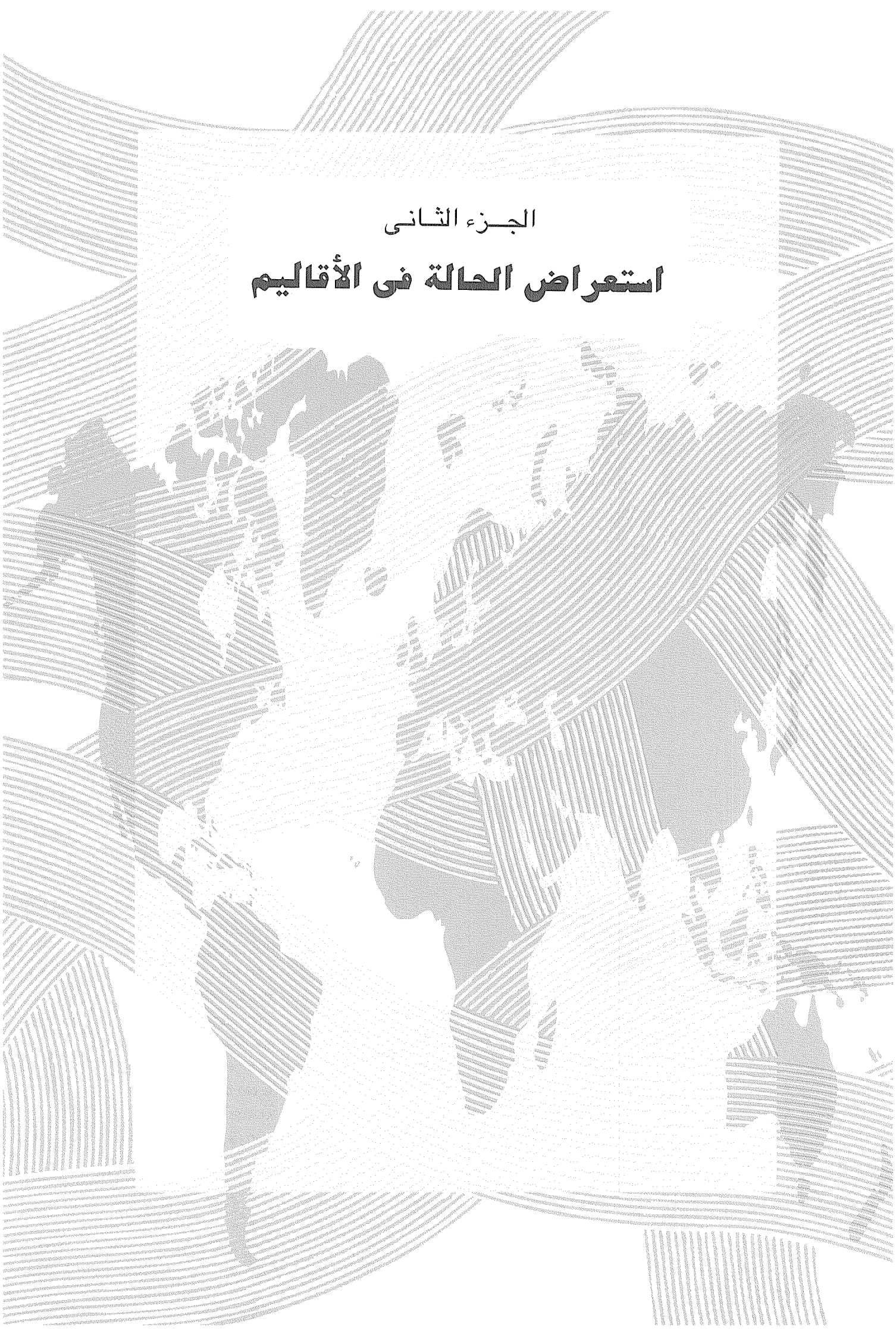

الجـــزء الثـــانـى

استعراض الحالة فى الأقاليم

استعراض الحالة فى الأقاليم

أولاً : أقاليم البلدان النامية

أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى

نظرة عامة على الاقليم

التطورات الاقتصادية

تشير التقديرات الى أن النمو الاقتصادى فى أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى قد تسارع من نحو ٥ر٠ فى المائة فى ١٩٩٣ الى نحو ٢ فى المائة فى ١٩٩٤. غير أن التنوع الاقتصادى فى ١٩٩٤ مازال يقل كثيرا عن النمو السكانى، مما أدى الى زيادة الانخفاض التراكمى فى الدخل الفردى فى الاقليم الى ١٥ فى المائة خلال العشرين عاما الماضية (تقديرات البنك الدولى).

ومع ذلك تعتبر التوقعات الاقتصادية قصيرة الأجل فى كثير من بلدان الاقليم أكثر ايجابية مما كانت عليه منذ فترة طويلة مضت. ويرجع ذلك الى عدة عوامل مواتية منها تحسن المناخ الخارجى، وزيادة أسعار السلع الزراعية، وانفراج بعض المنازعات ولاسيما فى الجنوب الأفريقى، والتأثيرات الايجابية لخفض قيمة الفرنك الأفريقى، وما أحرز من تقدم صوب الاستقرار والتحرير الاقتصادى وزيادة التكامل بين بلدان أفريقيا الجنوبية وتحولها الى اقتصاديات اقليمية (أنظر الفصل التالى). وتشير اسقاطات البنك الدولى الى أن الانتاج سوف يزيد بنحو ٨ر٣ فى المائة سنويا فى الفترة من ١٩٩٥ الى ٢٠٠٠، على الرغم من ادراك البنك بأن هذه الاسقاطات قد تكون متفائلة. وسوف يتوقف تحقيقها، الى حد كبير، على ثلاثة عوامل تتصل بالادارة الاقتصادية والسياسية، وهى أولا القدرة على استخدام المكاسب الحالية

الشكـــل ٦

أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى

الانتاج الزراعى ونصيب الفرد من انتاج الأغذية

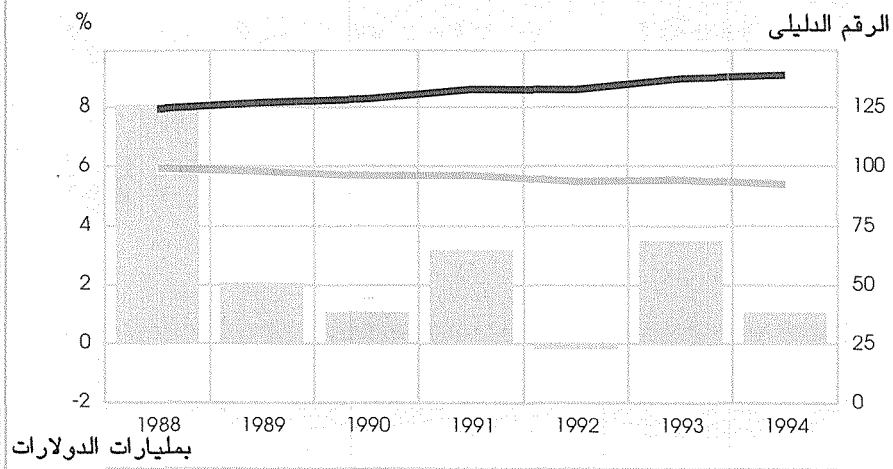

نمو الانتاج الزراعى (٪)

الرقم الدليلى للانتاج الزراعى (١٩٧٩-١٩٨١=١٠٠)

الرقم الدليلى لنصيب الفرد من انتاج الأغذية (١٩٧٩-١٩٨١=١٠٠)

التجارة بالسلع الزراعية

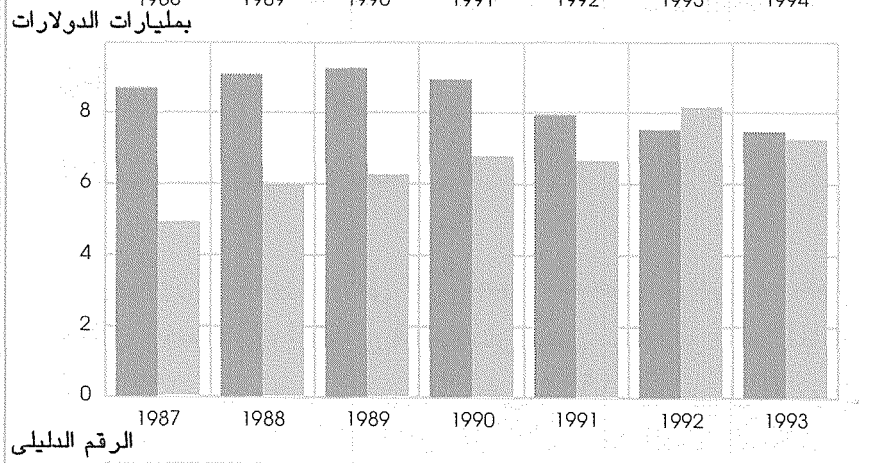

الصادرات

الواردات

الصادرات الزراعية (١٩٧٩-١٩٨١=١٠٠)

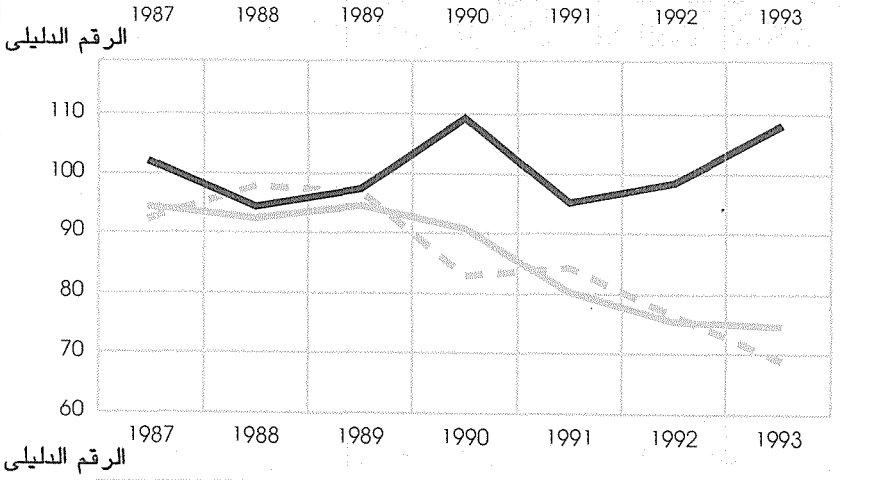

القيمة

قيمة الوحدة

الكمية

الواردات الزراعية (١٩٧٩-١٩٨١=١٠٠)

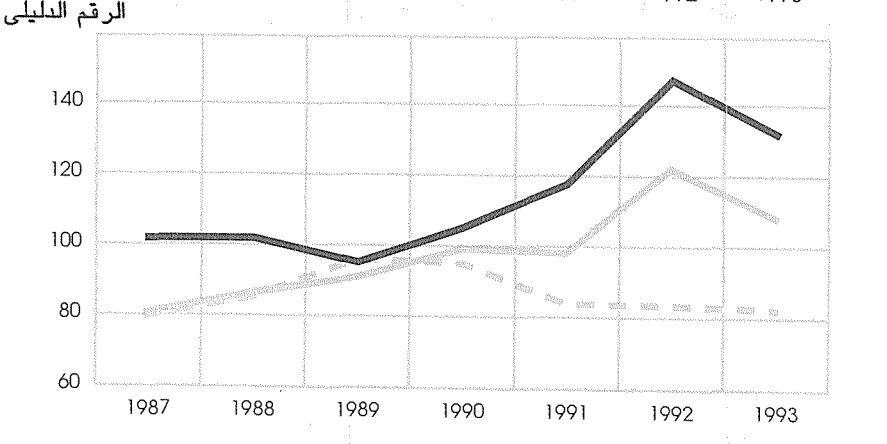

القيمة

قيمة الوحدة

الكمية

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

الناجمة عن ارتفاع أسعار السلع بصورة انتاجية، مع مقاومة الضغوط الرامية الى زيادة الاستهلاك فيما يتجاوز المستويات الممكن تلبيتها، وثانيا الاصرار، من الناحية السياسية، على متابعة الاصلاح مع انخفاض القيود الخارجية والمقاومة الداخلية الصادرة عن جماعات المصالح، وثالثا القدرة على تحقيق قدر أكبر من الاستقرار السياسى والاجتماعى. ويتعين على الاقليم أن يواجه حقيقة ماثلة هى أن فترة ارتفاع أسعار السلع سوف تنتهى، وأن المساعدات الخارجية قد تنخفض بصورة ملموسة خلال السنوات القادمة.

الأداء الزراعى

شهد القطاع الزراعى، الذى يسهم عادة بنحو ثلث الناتج المحلى الاجمالى ويوفر فرص عمل لأكثر من ثلثى السكان النشطين اقتصاديا، انخفاضا مطردا فى نصيب الفرد من الانتاج خلال الخمسة والعشرين عاما الماضية. فبعد الذروة التى بلغها نصيب الفرد من الانتاج فى ١٩٧٥، انخفض حتى ١٩٩٣ بنحو ٢٠ فى المائة بعد توقف هذا الاتجاه الهبوطى لفترة وجيزة خلال النصف الثانى من الثمانينات. وكان نمط الانتاج الغذائى مماثلا تقريبا، الاّ أن نصيب الفرد شهد خلال نفس الفترة انخفاضا بنسبة ٢٣ فى المائة. وبعد فترة انتعاش متواضع فى ١٩٩٣، استؤنف الاتجاه الهبوطى فى حجم نصيب الفرد من الانتاج فى ١٩٩٤، حيث لم يزد الانتاج الزراعى الا بنسبة تقديرية تبلغ ١ر١ فى المائة، مما يعنى انخفاضا بنسبة ٢ فى المائة من حيث نصيب الفرد.

وتبدو التوقعات، بالنسبة لعام ١٩٩٥، مختلطة فى مختلف الأقاليم الفرعية. وتبدو أوضاع الامدادات الغذائية الحالية مرضية بصفة عامة فى غرب ووسط أفريقيا، مما يعزى الى المحاصيل التى تتراوح بين فوق المتوسط والقياسية فى معظم البلدان، على الرغم من المعوقات التى شهدتها عمليات الانتاج والتوزيع فى ليبيريا نتيجة للحرب الأهلية الدائرة هناك.

ومع ذلك، فان من المتوقع ان يشهد الجنوب الأفريقى

أفريقيا جنوب الصحراء

الكبرى

عجزا ضخما فى الحبوب خلال ١٩٩٥/١٩٩٦ نتيجة للانخفاض المتوقع فى المحاصيل، بسبب الجفاف الذى تعرض له الكثير من البلدان بما فى ذلك بوتسوانا وليسوتو وناميبيا وجنوب أفريقيا وأجزاء من سوازيلندا وزمبابوى وملاوى وموزامبيق وزامبيا. وينتظر أن تزيد حاجة شبه الاقليم الى الواردات من الحبوب زيادة كبيرة، وسيتعين القيام بعمليات تدخل محلية فى حالات الطوارئ لمساعدة ضحايا الجفاف. وسوف يحتاج الأمر أيضا الى مساعدات طوارئ واسعة النطاق فى شرق أفريقيا طوال عام ١٩٩٥، على الرغم من تحقيق بعض المحاصيل الجيدة. وقد أخفق الانتاج الغذائى فى بوروندى ورواندا فى الخروج من آثار الحرب الأهلية. ومازالت أعداد ضخمة من النازحين داخليا فى كلا البلدين تحتاج الى مساعدات غذائية طارئة. وفى الصومال، قد يؤدى انتهاء عمليات الأمم المتحدة الى تجدد المشكلات الغذائية فى حالة تدهور الأوضاع الأمنية.

التجارة بالسلع الزراعية

استفادت اقتصاديات الكثير من البلدان فى الاقليم بدرجة كبيرة من الفرص الجديدة التى هيأتها التطورات الأخيرة فى أسواق السلع. وتشير التقديرات الى أن المكاسب التى تحققت من تحسن نسب التبادل التجارى، الذى نشأ عن زيادة أسعار السلع غير النفطية فى ١٩٩٤-١٩٩٥ بالمقارنة بعام ١٩٩٣، تبلغ فى المتوسط ٤ فى المائة من الناتج المحلى الاجمالى فى أكثر البلدان استفادة من ذلك، والبالغ عددها ٢٠ بلدا، ١٣ منها من بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى [١]. ويقدر أن أكبر المكاسب من حيث نسب التبادل التجارى الصافية، كنسبة مئوية من الناتج المحلى الاجمالى، كان فى كوت ديفوار (١٢ فى المائة)، تليها أوغندا وغانا (مايقرب من ٧ فى المائة) وتشاد والكاميرون وزائير (نحو ٤ الى ٥ فى المائة). ويمكن توقع استفادة المنتجين والمصدرين والاقتصاد بأكمله بصورة كبيرة من الزيادة فى نسب التبادل التجارى (أنظر

(١) World Bank. 1995. Global economic prospects and the developing countries. Washington, DC.

أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى

استعراض الحالة فى العالم). ومع ذلك، وكما أشير سابقا، من المتوقع حدوث انخفاض تدريجى فى أسعار المنتجات الزراعية الرئيسية المخصصة للتصدير فى أفريقيا.

خفض قيمة الفرنك الأفريقى

استفادت قطاعات التصدير والاقتصاديات العامة فى البلدان الأربعة عشر الأعضاء فى منطقة الفرنك الأفريقى من خفض قيمة هذا الفرنك فى أوائل عام ١٩٩٤، ومن المساعدات الدولية التى رافقت هذه العملية (٢). وتبدو الدلائل ايجابية الآن بعد مضى عام ونصف العام، وذلك على الرغم من مشكلات الادارة الاجتماعية والاقتصادية التى نجمت عن صدمة ارتفاع الأسعار الأولية، والشكوك التى أحاطت بنجاح العملية فى المدى الطويل. وقد أدى الخفض فى البداية الى حدوث زيادات حادة ومفاجئة فى أسعار السلع المستوردة، بما فى ذلك المواد الغذائية الأساسية، التى تسببت فى حدوث موجة من الاضرابات والمظاهرات فى العديد من البلدان. وقد أدت سياسات التقشف المالى والنقدى الى خفض معدلات التضخم الى نحو مايتراوح بين ٢٠ و ٤٠ فى المائة خلال الأشهر التالية. وكانت هذه المعدلات دون معدلات التضخم الجامح التى توقعها الكثيرون. غير أنه ظهرت مؤخرا دلائل على زيادة معدلات التضخم وحدوث صعوبات فى المحافظة على انضباط الميزانية فى بعض البلدان. وعلاوة على ذلك، مازالت التأثيرات الاجتماعية السلبية للخفض محسوسة. وقد خلص اجتماع عقد تحت رعاية منظمة الصحة العالمية واليونسكو فى فبراير/ شباط ١٩٩٥ الى أن الظروف المعيشية فى المناطق الحضرية فى البلدان الأربعة عشر المعنية قد تدهورت، وأن الحصول على الرعاية الصحية والموارد اللازمة للمدارس قد تضررت بصورة خطيرة.

ومن ناحية أخرى، أسهم خفض قيمة الفرنك الأفريقى فى تحقيق زيادة قوية فى عائدات التصدير وأدى الى خفض جوانب العجز الخارجى. وقد أتاح ذلك فرصة للاقتصاديات المنهكة لالتقاط الأنفاس، على الرغم من الادراك بأنه مازال يتعين بذل الكثير من أجل تدعيم القدرة التنافسية لهذه

(٢) قدم فى نشرة حالة الأغذية والزراعة لعام ١٩٩٤ استعراض أولى لخفض قيمة الفرنك الأفريقى.

أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى

الاقتصاديات، فضلا عن موازنة الحسابات الجارية. وقد استفاد مصدرو السلع الزراعية بصورة ملموسة من خفض قيمة هذه العملة، الذى توافق مع فترة شهدت زيادات ملحوظة فى أسعار السوق العالمية للعديد من صادرات هذه البلدان من السلع الرئيسية. فعلى سبيل المثال، زاد النشاط الاقتصادى لكوت ديفوار، التى كانت تعانى من كساد اقتصادى منذ منتصف الثمانينات، بما يقرب من ٢ فى المائة خلال ١٩٩٤، وينتظر أن يحقق هذا النشاط زيادة أخرى بنحو ٥ فى المائة خلال ١٩٩٥، ويرجع ذلك أساسا الى ازدهار أدائها التصديرى. وكانت صادرات الكاكاو هى المصدر الرئيسى للمكاسب الاضافية، الا أن السلع الأخرى أسهمت أيضا فى هذا التحسن العام. وفى السنغال من المنتظر أيضا أن يتسارع النمو الاقتصادى حيث يزيد من ١ر٨ فى المائة خلال ١٩٩٤ الى ٥ر٣ فى المائة خلال ١٩٩٥. وتعد صادرات الفول السودانى، التى استفادت من خفض العملة وارتفاع أسعار السوق الى أقصى حد لها منذ ١٩٩٠، العامل الكبير الذى أسهم فى تحقيق هذا النمو. كما أظهرت قطاعات التصدير فى البلدان الأخرى درجات مختلطة من النجاح. فبعد قفزة أولية فى مبيعات السلع الزراعية فى بوركينا فاسو، فقدت هذه المبيعات قوة الدفع الكامنة وراءها باستثناء القطن. وفيما يتعلق بمدى استجابة السياسات لتأثيرات خفض قيمة العملة على قطاع الأغذية، طبقت مجموعة متباينة من التدابير للتخفيف من الضغوط الواقعة على كاهل المستهلكين، اتخذت شكل ضوابط سعرية ولوائح تجارية وشبكات أمان اجتماعية.

الضوابط السعرية: تمثلت أول استجابة تتعلق بالسياسات، بعد خفض قيمة العملة، فى قيام معظم الحكومات بتشديد الرقابة على الأسعار أو تجميدها. وأدى ذلك الى حدوث حالات عجز فى الامدادات واضطرابها، وزادت الأسعار أو سمح لها بالارتفاع، على الرغم من أن ذلك لم يكن يتم بصفة مستمرة. وما حدث فى الكاميرون مثالا على الصعوبات التى تواجه عملية مواءمة ادارة الأسعار لتتناسب مع أوضاع تفتقر الى الاستقرار. ففى

١٩ يناير/ كانون الثانى، رفعت الحكومة أسعار الخبز ودقيق القمح بنسبة ٨٥ فى المائة، وبعد ذلك بثلاثة أيام، ألغت هذا القرار، وأعلنت عن تجميد الأسعار لمدة ستة أشهر. وفى أواخر يناير/ كانون الثانى، رجعت الحكومة من جديد وطبقت القرار ذاته ورفعت أسعار القمح ودقيق القمح بما يتراوح بين ٣٠ و ٤٠ فى المائة فقط عن مستوياتها قبل خفض العملة، أى بنسبة تقل عما كانت قد قررته فى ١٩ يناير/ كانون الثانى. وعلى الرغم من أن ابقاء أسعار الخبز عند مستوياتها قبل خفض قيمة العملة، فقد سمحت الحكومة للخبازين بخفض وزن الرغيف. وفى يونيو/ حزيران ١٩٩٤، رفعت الحكومة الرقابة عن أسعار خمس سلع أساسية من بينها الأرز والدقيق.

وواجهت مالى مشكلات مماثلة. ففى البداية جمدت الحكومة أسعار مجموعة من الأغذية الأساسية الا أنها بعد ذلك مباشرة رفعت أسعار ٣٤ سلعة أساسية من بينها الحبوب. ونظرا لاستمرار عمليات الاكتناز ونقص السلع، سمح للتجار بزيادة الأسعار زيادة طفيفة. وفى الكونغو، تفاقمت المشكلات الناجمة عن الزيادات الحادة فى أسعار الأغذية، فى أعقاب خفض العملة، بسبب توقف عمليات النقل بالسكك الحديدية بفعل القلاقل الأهلية. وبغية التخفيف من حالات النقص الناجمة عن ذلك، جمدت الأسعار الرسمية للخبز والدقيق حتى أوائل مارس/ آذار. كما أعلن عن وضع حدود قصوى لأسعار دقيق القمح. كما جمدت الأسعار فى البداية فى النيجر وتوغو، الا أنه جرى، بعد ذلك مباشرة، تخفيف الرقابة على الأسعار.

التغيرات فى قواعد التجارة الخارجية: لقد استجاب بعض الحكومات للأزمة فى البداية بخفض الرسوم على الواردات من الأغذية وغيرها من السلع الأساسية. ففى الكاميرون، توقف تحصيل رسوم الواردات المفروضة على القمح والأرز اعتبارا من ١٧ فبراير/ شباط وحتى ٣٠ يونيو/ حزيران، ثم حددت بعد ذلك بنسبة ٥ فى المائة. وفى الكونغو، أوقفت الحكومة تحصيل الضرائب المفروضة على السلع الأساسية المستوردة. واستوردت كوت ديفوار كميات ضخمة من الأرز، وكونت مخزونات منه قبيل تخفيض

قيمة العملة، مما ساعدها على مواجهة التأثيرات السلبية الواقعة على كاهل المستهلكين فى المدن. وبعد تخفيض العملة الذى تسبب فى مضاعفة التكاليف وأسعار التأمين والشحن (c.i.f) الخاصة بالأرز المستورد خفضت الحكومة التعريفات الجمركية على معظم منتجات الأغذية والمشروبات الخفيفة المستوردة، بما فى ذلك نوعين من الأرز يستخدمان على نطاق واسع فى المناطق الحضرية. وفى السنغال، خفضت الحكومة، فى فبراير/ شباط، رسوم الاستيراد المفروضة على جميع المنتجات من ١٥ فى المائة بحسب القيمة الى ١٠ فى المائة، فى حين أوقفت تماما تحصيل هذه الرسوم بالنسبة للأرز والقمح. وعلاوة على ذلك، أعفيت واردات الأرز والقمح من بعض الضرائب الأخرى. كما خفض كل من النيجر وغابون رسوم الاستيراد بدرجة كبيرة.

برامج شبكات الأمان: أعلن معظم الحكومات عن شكل أو آخر من برامج شبكات الأمان لمصلحة الفقراء وذلك على الأقل كتدبير موقت. وقد دعمت المساعدات الدولية، الموجهة بصورة مباشرة أو غير مباشرة نحو الاغاثة الاجتماعية، هذه الجهود. فعلى وجه الخصوص، خصصت حكومة فرنسا ٣٠٠ مليون فرنك فرنسى (٥١ مليون دولار) « للصناديق الاجتماعية» فى بلدان الفرنك الأفريقى.

وشملت التدابير التى اتخذت، تنفيذ مشروعات للأغذية والتغذية وبرامج للأشغال العامة كثيفة العمالة فى تشاد. أما فى الكاميرون، فقد نفذ برنامج خاص لتوفير فرص العمل من خلال الأشغال العامة وصيانة البنى الأساسية. وفى جزر القمر، زادت ميزانية القطاعات الاجتماعية، وأنشئ صندوق لدعم التنمية على مستوى المجتمع المحلى. وقد ارتفعت الأجور والمرتبات والمعاشات التقاعدية فى العديد من البلدان وخاصة كوت ديفوار، ومالى، والنيجر. أما فى غابون، فقد أدرجت اعتمادات فى ميزانية ١٩٩٤ لتوفير الاعانات المؤقتة للسلع الاستهلاكية الأساسية مثل الخبز. وكان من المتوقع أن يستمر تقديم اعانات المستهلكين فى كوت ديفوار، التى كانت بمثابة تدبير مؤقت للحد من تأثيرات زيادة الأسعار الناجمة عن خفض قيمة العملة، حتى أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٩٥ على الأقل.

أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى

السياسات الزراعية

ظل مناخ السياسات الذى يحيط بالزراعة فى أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى تسيطر عليه الأهداف العامة المتعلقة بتحرير الاقتصاد، والاصلاحات الموجهة نحو السوق، والتحول الى القطاع الخاص. غير أن التدابير الرامية الى تحرير القطاع كانت فى كثير من الأحيان جزئية ومفتتة، وتتناوب مع الأشكال الجديدة أو القديمة للتدخل الحكومى فى الأسواق. وفى حين أن هذا التوقف عن التنفيذ كان يرجع، فى بعض الأحيان، الى متطلبات المشكلات الاجتماعية، والظروف الاقتصادية والاجتماعية، فانه كان، فى أحيان أخرى، نتاج الأزمات المتكررة والصعوبات السياسية التى تواجه المحافظة على اطار متسق للاصلاح. وكان تحرير الأسواق التى كانت، ومازالت فى بعض الأحيان، تعرف بالأسواق الخاضعة بشدة للضوابط والنظم، يمثل مشكلات عويصة فى الاقليم. وفى حين لا تتيح المشكلات الاجتماعية سوى هامش ضيق للمناورة، كانت كفاءة العمليات تتعرض للعراقيل نتيجة للقيود المالية والادارية وضعف البنية الأساسية. وتبين النماذج القطرية التالية المحاولات التى بذلت مؤخرا للتغلب على هذه القيود والعراقيل.

ففى مجال التدخل فى الأسواق، عقدت اتفاقية بين كوت ديفوار والبنك الدولى أدت الى اعادة تعريف دور المجلس الحكومى المسؤول عن تسويق المنتجات الزراعية. وسوف تقلل الحكومة، بمقتضى هذه الاتفاقية، من دور الدولة فى تسويق هذه السلع وتتيح دورا أكبر للمصدرين والمزارعين من القطاع الخاص.

وفى كينيا، عجز المجلس الوطنى للحبوب والمنتجات عن سداد قيمة شحنات القمح والذرة، وشجع المزارعين على البحث عن أسواق بديلة. وعوضا عن تقديم الدعم المباشر لأسعار المنتجين، تهدف استراتيجية الحكومة الى توفير الدعم للمجتمعات المحلية الريفية من خلال تحسين الطرق الفرعية الريفية، وتوفير معلومات التسويق وخدمات البحث والارشاد، وهى استراتيجية تطبق الآن على نطاق واسع فى الاقليم. ويتوقع أن تتم عملية تحويل صناعة البن الى القطاع

الخاص بالتدريج، من أجل ضمان استمرار جودة المنتج فى الأسواق الداخلية. وتشمل الاصلاحات التى يجرى تنفيذها الآن منح التراخيص لأصحاب مطاحن البن من القطاع الخاص، وعقد المزادات بالدولار الأمريكى.

وفى *السنغال*، أوقفت الحكومة تقريبا تقديم الاعانات للأسمدة، ولا تقدم سوى قروض محدودة للمزارعين. وفى حين رفعت القيود السعرية عن الأرز عالى الجودة، ظلت الحكومة تشارك بنشاط فى انتاج القطن والأرز والفول السودانى وتسويقها. وفى أبريل/ نيسان ١٩٩٤، أصدرت الحكومة اعلان السياسات الخاصة بالتنمية الزراعية، الذى حددت فيه خطط تحرير الأسعار، والتحويل الى القطاع الخاص. ومن المقرر تنفيذ هذا البرنامج فى اطار قرض مخصص للتكيف الهيكلى مقدم من فرنسا وألمانيا وصندوق التنمية الأوروبى والولايات المتحدة. ومن المتوقع زيادة تحرير أسواق الأرز والتشجيع على مزيد من التحويل الى القطاع الخاص. وعلى وجه الخصوص، جرى التوصل الى اتفاق لتحويل الوكالة الوطنية لتصنيع الفول السودانى الى القطاع الخاص، الا أن كيفية تطبيق ذلك مازالت موضع بحث.

وصدر فى *أثيوبيا* قانون للنهوض بادارة المشروعات العامة، والغاء الاحتكارات والسلطات التى يتمتع بها بعض مؤسسات التسويق والتجارة الرسمية. وقد سمحت الحكومة لشركات القطاع الخاص، منذ أبريل/ نيسان ١٩٩٢، بتسويق البذور والأسمدة وتوزيعها.

وفى مجال التجارة الدولية، استمر التوسع فى الانفتاح على الخارج يمثل هدفا عاما من أهداف السياسات. غير أن الكثير من البلدان وجد أن من المتعذر التقدم فى مجال تحرير التجارة، وكان هناك العديد من الحالات التى توقف فيها تطبيق هذه السياسات أو انتكاسها أو التخفيف منها. ففى منتصف ١٩٩٤ فرضت *كينيا* الحظر على جميع الواردات من الذرة والقمح، باستثناء تلك المخصصة للأغراض الانسانية، لمدة ستة أشهر. وقد رفعت الحكومة الحظر المفروض على واردات الذرة فى أواخر عام ١٩٩٤، عندما فرضت رسوما متنوعة بدلا من ذلك. وكان الهدف من هذه التدابير هو الحد من واردات الذرة التى كانت قد وصلت

أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى

الى أبعاد ضخمة بعد الجفاف الشديد والممتد الذى شهدته البلاد، وحماية المزارعين المحليين من أزمة محتملة نتيجة لتحرير عملية تسويق الذرة. وقد دفعت المشكلات المالية والتسويقية، المرتبطة بالافراط فى الاعتماد على الواردات، الحكومة الى وضع استراتيجية للسياسات الغذائية، هدفها الرئيسى زيادة الاكتفاء الذاتى من الأغذية. وقد طبقت الحكومة سياسات مختلفة، شملت وضع تدابير تجارية، لتحقيق هذا الغرض. وكان من بين هذه التدابير الغاء الضرائب على دخل منتجى الذرة، والتشجيع على استيراد الأسمدة من خلال منح الأولوية لتخصيص العملات الأجنبية والاعانات لهذا القطاع، وذلك بهدف تصحيح الاتجاه الهبوطى فى استهلاك الأسمدة، وتوفير خطط الائتمان المدعمة لصغار المزارعين، وزيادة القروض الزراعية، وحماية الأسعار المرتفعة للحبوب الأساسية المنتجة محليا من خلال عدة تدابير من بينها فرض رسوم على الواردات.

وفى أوائل عام ١٩٩٤، فرضت حكومة *نيجيريا* حظرا على واردات الذرة والشعير والأرز. وفى أوائل عام ١٩٩٥ رفعت الحكومة الحظر المفروض على واردات الأرز، الا أن هذه الواردات كانت تخضع لرسوم جمركية بنسبة ١٠٠ فى المائة.

وفى نهاية عام ١٩٩٤ ، فرضت سلطات حزام النحاس فى *زامبيا* حظرا على تصدير الذرة من هذه المنطقة نظرا للتقلبات التى كانت تتعرض لها الامدادات. وكان من المتوقع حدوث عجز قدره ٢٧٠ ٠٠٠ طن من الذرة فى ١٩٩٥، حيث أن استهلاك البلاد من الذرة يبلغ ٢١٢ ٠٠٠ طن شهريا.

وقد أدى نقص الأغذية الحاد الناجم عن الجفاف الى قيام حكومة *تنزانيا* بتشجيع رجال الأعمال المحليين على استيراد الأغذية كوسيلة لتلافى المجاعة. كما فرضت الحكومة حظرا على تصدير الأغذية فى أواخر ١٩٩٤، بسبب كميات الحبوب التى كان يجرى تهريبها الى البلدان المجاورة والتى تقدر بنحو ٩٥ ٠٠٠ طن سنويا.

وتعرضت *سيراليون*، التى كانت فى السابق مصدرا صافيا للأرز، لتدهور فى ظروف الامدادات، يرجع الى حد كبير الى القلاقل الأهلية ونشاط المتمردين، وأصبحت بالتدريج مستوردا صافيا لهذه السلعة الأساسية. ولتشجيع

أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى

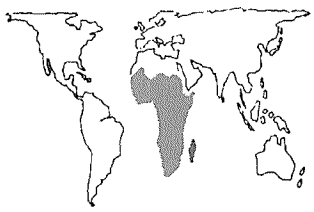

الانتاج المحلى فرضت الحكومة مؤخرا رسوما جمركية نسبتها ١٥ فى المائة على واردات الأرز، وألغت ضرائب المبيعات التى كانت قد فرضتها على الأرز المحلى ونسبتها ١٠ فى المائة.

أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى

جمهورية جنوب أفريقيا

كانت الانتخابات العامة التى أجريت فى جنوب أفريقيا عام ١٩٩٤، على أساس حق الانتخاب للجميع، ذروة التطبيق الديمقراطى فى المؤسسات السياسية وغيرها من المؤسسات بعد انهيار النظام العنصرى القديم. وتعد عودة جنوب أفريقيا الى مجتمع الدول حدثا كبيرا لا بالنسبة لهذا البلد ذاته فحسب، بل ولشبه اقليم الجنوب الأفريقى بأسره. وسوف يعنى ذلك التحول عن مناخ الصراع والعداء والشكوك المتبادلة، الى الاتجاه نحو السلام والاستقرار السياسى والتعاون الاقتصادى، وسوف يفيد ذلك جميع بلدان الاقليم.

والدخل الفردى السنوى فى جنوب أفريقيا، وقدره ٢ ٨٠٠ دولار، يضع هذا البلد ضمن فئة البلدان ذات الدخل المتوسط المرتفع. وعلاوة على ذلك، يتمتع هذا البلد بعدد من الخصائص التى تتميز بها البلدان المتقدمة، مثل البنية الأساسية الجيدة، والصناعات المتقدمة تكنولوجيا، والنظام المالى الراسخ. غير أن متوسط الدخل المرتفع نسبيا وغير ذلك من الخصائص قد تكون مظاهر خادعة، حيث أنها تخفى وراءها فوارق شاسعة فى توزيع الدخل، وفى الوصول الى البنية الأساسية والمرافق العامة فيما بين الأقلية البيضاء والسكان السود الفقراء، الذين تتسم مستويات معيشتهم، بدرجة كبيرة، بسمات البلدان النامية (٣). ويحلل هذا التقرير قضايا التنمية الزراعية والريفية التى تواجه فى الوقت الحاضر صانعى السياسات فى جنوب أفريقيا الجديدة، حيث أن هذا البلد قد أصبح عضوا كاملا فى المجتمع الدولى.

التضاريس والسكان والمناخ

تمتد جمهورية جنوب أفريقيا مسافة ٣٠٠٠ كيلومتر من جنوب المحيط الأطلسى الى المحيط الهندى، وتغطى مساحة قدرها ١ ٢٢١ مليون كيلومتر مربع. ويرتفع الجزء الأكبر من البلاد بما يتراوح بين ١ ٢٠٠ و ١ ٨٠٠ متر عن سطح البحر. وتقع جنوب أفريقيا فى المنطقة المعتدلة. ويبلغ متوسط منسوب الأمطار فيها ٥١١ ملم سنويا، الا أن هناك فروقا

---

(٣) جاء فى تقرير أعدته حكومة جنوب أفريقيا لمنظمة الجات « ... ان جنوب أفريقيا، تعتبر الى حد كبير بلدا من بلدان العالم الثالث ، على الرغم من القطاع الحديث الذى لديها. وعلى ذلك، فانها تصارع المشكلات التى تواجه معظم هذه البلدان، مثل ارتفاع معدل النمو السكانى وارتفاع معدلات البطالة، وانخفاض مستويات المعيشة، وعدم كفاية مستويات الالمام بالقراءة والكتابة، وعملية التوسع العمرانى السريع، وزيادة الطلبات على البرامج الاجتماعية والاقتصادية المدعمة ». GATT. 1993. South Africa: Trade Policy Review , Vol. II. Geneva.

أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى

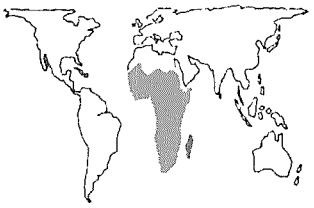

شاسعة فيما بين فصول السنة وفيما بين أقاليم البلاد، حيث يأخذ منسوب الأمطار فى الانخفاض مع الاتجاه صوب الغرب. ويحد هذا التنوع فى الظروف المناخية المحلية من التأثيرات السلبية لحالات الجفاف، ويوفر قدرا من الحماية ضد حدوث فشل محصولى عام.

وكان عدد السكان الاجمالى يقدر فى ١٩٩٣ بنحو ٣٩٫٨ مليون نسمة، يعيش ٥٠ فى المائة منهم فى المناطق الريفية. ويعمل نحو ١٢٫٨ فى المائة من السكان النشطين اقتصاديا فى الزراعة (٤). وقد أخذت هذه النسبة فى الانخفاض باطراد من الذروة التى كانت عليها، والتى بلغت ٣٣٫٣ فى المائة فى ١٩٦٩. وقبيل الغاء الفصل العنصرى أو نظام «التنمية المنفصلة»، كان هناك نحو ٨ ملايين نسمة يقيمون فى أحدى البانتوستانات (الأوطان) «المستقلة» الأربعة وهى ترانسكى وبوفوتاتسوانا وفندى وشيسكى (التى كانت تعرف باسم دول الـ TBVC وهى الحروف الأولى من أسمائها).

الزراعة : الخصائص العامة

يتسم قطاع الزراعة فى جنوب أفريقيا بالازدواجية الشديدة. فالقطاع التجارى، الذى يسيطر عليه السكان البيض والذى يتألف من مزارع كبيرة كثيفة رأس المال، يعيش جنبا الى جنب مع قطاع صغار المزارعين الذى يسيطر عليه السكان السود الفقراء، والذى ينتج أساسا للأغراض المعيشية.

وكان نصيب الزراعة من الناتج المحلى الاجمالى يبلغ نحو ٥ فى المائة فى أوائل التسعينات، مواصلا بذلك اتجاهه الهبوطى (وان كان بدرجات متباينة)، حيث أنه كان قد انخفض من ١٢٫٤ فى المائة فى ١٩٦٠ الى ٧ فى المائة فى ١٩٨٠. وكان النمو الزراعى متباينا، فقد كان بطيئا فى الستينات والثمانينات (كان متوسط النمو ١٫٦ و ١٫٤ فى المائة سنويا على التوالى)، فى حين كان مرتفعا فى السبعينات (٥٫٨ فى المائة). ونظرا لأن معدل نمو السكان قد بلغ نسبة ٢٫٦ فى المائة، فان نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى من الزراعة كان سالبا فى الستينات والثمانينات.

---

(٤) بيانات مستمدة من نظام الاحصاءات الزراعية ولا تشمل البيانات الخاصة بمناطق الـ TBVE. وهناك نقص فى البيانات عن السكان النشطين اقتصاديا فى مناطق الأوطان. كما أن البيانات الواردة من مصادر مختلفة تميل الى الاختلاف بصورة شاسعة. غير أن من الأسلم الافتراض بأنه كان هناك ، بصورة عامة، اتجاها انخفاضيا فى عدد السكان العاملين فى الزراعة على الرغم من أن العمالة الزراعية قد تكون قد زادت فى السنوات المختلفة. أنظر مثلا :

C.J.Van Rooyen, J.F. Kristen, J. Van Zyl and N. Vink. 1995. Structural adjustment, policy reform and agricultural performance in South Africa. University of Pretoria. (Unpublished working paper)

أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى

وتعتبر الزراعة قطاعا يتسم بالأهمية الكبيرة اذ توفر فرص العمل وسبل المعيشة للسكان وتزود قطاع التصنيع النشط بالامدادات. ويعتبر جنوب أفريقيا بلدا مكتفيا ذاتيا، أو أنه قريب من ذلك من جميع فئات السلع الزراعية الرئيسية باستثناء اللحوم والبذور الزيتية. وعلى ذلك فان الرقم الدليلى للاكتفاء الذاتى يبلغ ١٣٤ بالنسبة للمحاصيل الحقلية و ١٥٢ بالنسبة للمحاصيل البستانية و ٩٧ بالنسبة للمنتجات الحيوانية (٥).

ويحقق القطاع التجارى الذى يسيطر عليه البيض نحو ٩٥ فى المائة من مجموع القيمة الاجمالية للانتاج الزراعى. وتسيطر المحاصيل الحقلية على القيمة الكلية للانتاج الزراعى، على الرغم من أن نصيبها أخذ فى التضاؤل من ٤٧ فى المائة فى ١٩٧٠ و ١٩٨٠ الى أقل من ٣٥ فى المائة فى ١٩٩٠. وكانت المحاصيل البستانية تزداد بنسبة ٢ر٨ فى المائة سنويا من حيث القيمة فيما بين ١٩٦٠ و ١٩٩٠، وبلغت نسبة ٢١ فى المائة من مجموع القيمة الكلية فى أوائل التسعينات. كما زاد نصيب المنتجات الحيوانية فى مجموع القيمة الكلية من نسبة ٣٦ فى المائة و ٣٧ فى المائة فى ١٩٧٠ و ١٩٨٠ على التوالى الى ٤٥ فى المائة فى ١٩٩٠. وتعتبر الذرة المحصول الحقلى الرئيسى (٦٤ فى المائة من مجموع قيمة المحاصيل الحقلية) اذ تشغل مساحة أكبر من المساحة المخصصة لأى محصول آخر (نسبة ٤٤ فى المائة من اجمالى المساحة المخصصة للمحاصيل الحقلية)، وتشكل نسبة ٧٥ فى المائة من مجموع انتاج الحبوب. ويعد القمح (٢٢ فى المائة من مجموع مساحة المحاصيل الحقلية)، والشوفان (١٠ فى المائة)، والذرة الرفيعة والشعير من بين المحاصيل الحقلية الرئيسية الأخرى (٦). ويرجع النمو فى حجم المنتجات البستانية خلال العقدين الآخرين، فى جزء منه، الى زيادة الصادرات التى أعقبت رفع العقوبات الدولية عام ١٩٨٩ وخفض قيمة الراند. وتعزى الزيادة الكبيرة فى حجم المنتجات الحيوانية (٥٠ فى المائة فيما بين السبعينات والتسعينات) بصورة أساسية الى الأداء المشهود لقطاع الدواجن (٧).

وتشير التقديرات الى أنه قد تم تسويق ٩ر٢٨ فى المائة

---

(٥) بيانات عن عام ١٩٨٩/١٩٩٠. حسبت الأرقام الدليلية فى N.T. Christodoulou and N. Vink.1990. The potential for black smallholder farmers participation in the South African agricultural economy ورقة قدمت الى مؤتمر الاصلاح الزراعى والتنمية الريفية، كمبادرة من Norwik Park المملكة المتحدة.

(٦) على الرغم من أن الشوفان يعتبر، من حيث المساحة، محصولا رئيسيا، فان جزءا فقط من هذه المساحة هو الذى يتم حصاده. أما من حيث القيمة، فان الشعير والذرة الرفيعة يعتبران من السلع الأكثر أهمية.

(٧) للحصول على مزيد من التفاصيل عن أداء مختلف المحاصيل، يرجى الرجوع الى وثيقة البنك الدولى ١٩٩٤: South African agriculture: structure, performance and options for the future. Informal Discussion Paper No. 6. Washington DC, World Bank, South African Department.

أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى

من مجموع القيمة الكلية للانتاج الزراعى فى الأوطان عام ١٩٩٠، أى ما يعادل ١ر٣ فى المائة من الناتج المحلى الاجمالى فى البانتوستانات «الأوطان»، فى حين أنتج الباقى للأغراض المعيشية (٨). وتسيطر المحاصيل الحقلية والثروة الحيوانية على قيمة الانتاج حيث يتساوى نصيبهما تقريبا. وتشكل التحويلات من المهاجرين والمعاشات حصة من مجموع الدخل فى البانتوستانات تفوق عائدات الدخل المستمدة من الزراعة.

الزراعة فى اطار استراتيجية التنمية فى جنوب أفريقيا

ترجع الازدواجية السائدة فى قطاع الزراعة فى جنوب أفريقيا الى التناقض القائم فى الظروف الاجتماعية والاقتصادية فى البلاد، كما أنها نتاج سياسات اقتصادية وسياسية واجتماعية سابقة فى اطار استراتيجية التنمية الشاملة للبلاد.

وينبغى النظر الى السياسات الموجهة الى القطاع الزراعى فى ضوء الأهداف الاستراتيجية للدولة فى فترات معينة من الزمن. فقبل الحرب العالمية الثانية ، كان الهدف الرئيسى من المساعدات الزراعية هو الوصول بالدخل الذى يحصل عليه المزارعون البيض الى مستوى دخل القطاعات الأخرى فى الاقتصاد. أما خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، فقد كانت السياسات الزراعية جزءا من استراتيجية الاكتفاء الذاتى الشاملة، وجرى تكثيف المعونات المقدمة للقطاع الزراعى. وجرى أيضا تعزيز استراتيجية الاكتفاء الذاتى الشاملة مرة أخرى خلال السبعينات والثمانينات نتيجة للعقوبات والمقاطعات (أو التلويح بها) التى فرضت على البلاد من جانب المجتمع الدولى.

كما أثر الطابع المزدوج لحالة التنمية فى جنوب أفريقيا على سياساتها السابقة تجاه القطاع الزراعى وطرق معالجته. ففى حين كان الكثير من البلدان المتقدمة يقدم الاعانات للزراعة، كان سجل معظم البلدان النامية يتضمن فرض الضرائب المباشرة وغير المباشرة على الزراعة من

---

(٨) أخذت الأرقام من بيانات البنك الدولى، نفس المصدر، وأنظر أيضا: C.J. van Rooyen. J.van Zyl and T.I.Fényes. 1987. A comparison of the contribution and relative performance of agriculture in Southern Africa. Development South Africa, 4(2). Reliable data for the homelands are lacking because of the subsistence and non - market nature of production.

أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى

خلال سياسات الاقتصاد الكلى (النواحى الضرائبية والنقدية وأسعار الصرف) والسياسات القطاعية. وكان ينظر الى الزراعة على أنها «مستودع للموارد» – وكان دورها فى البلدان النامية يقتصر على توفير فائض الأغذية والمدخرات والعملات الأجنبية اللازمة لدعم استراتيجيات التصنيع. وفى جنوب أفريقيا، كان كلا العنصرين (فرض الضرائب وتقديم الاعانات) ماثلا فى نفس الوقت.

وتكشف القرائن التاريخية عن وجود سياسة تهدف الى تقليص (من حيث فرص النمو) قطاع صغار المزارعين الأفريقيين، من أجل تحويل العمال من الزراعة الى المناجم والمصانع ومزارع المستوطنين البيض. وفى نفس الوقت، كانت السياسات توفر اعانات ضخمة لقطاع الزراعة واسع النطاق الذى يسيطر عليه السكان البيض، وذلك بهدف مزدوج يتمثل فى تحقيق الاكتفاء الذاتى فى فئات السلع الرئيسية ودعم دخول المزارعين البيض. ومن الضرورى تقديم عرض عام موجز لدور الزراعة فى عملية التنمية لتوفير تفهم أفضل للوضع الحالى والمشكلات التى تواجه صانعى القرارات فى هذا البلد(٩).

وتظهر القرائن التاريخية فى نهاية القرن التاسع عشر القطاع الزراعى فى شكل دينامى أفريقى سليم، تسيطر عليه المزارع الأسرية، ومفتوح أمام تبنى التكنولوجيات الجديدة، وتلبية الطلب المتزايد على السلع الزراعية من جانب مراكز التعدين والتصنيع والمراكز الحضرية. وكانت الزراعة الأسرية الأفريقية تلقى الدعم من الشركات العقارية وكبار الملاك الذين كانوا يحصلون على ايجارات من المزارعين المستأجرين. وكانت هذه المزارع الأسرية تنافس بنجاح المزارعين المستوطنين فى كل من الأسواق الداخلية والخارجية.

ويمكن تقسيم التطور الذى حدث فى القرن العشرين للهيكل الحالى لقطاع الزراعة فى جنوب أفريقيا الى ثلاث فترات عريضة هى : الفترة مابين ١٩١٣ و ١٩٤٨ عندما وضعت العناصر الأساسية لهذا الهيكل المزدوج الحالى، والفترة ما بين ١٩٤٨ ومنتصف الثمانينات التى أصبح خلالها القطاع التجارى الكبير يتسم باطراد بكثافة رأس المال نتيجة لخيارات السياسات والحوافز، ثم الفترة الحالية

---

(٩) للحصول على استعراض مفصل وان كان موجزا لتطور هيكل الزراعة فى جنوب أفريقيا أنظر: World Bank, op. cit., footnote 7. on the land issue in particular see H.p. Binswanger and K. Deininger. 1993. South African land Policy : the legacy of history and current options. World Development, 21(9); see also van Rooyen, van Zyl and Fényes, op. cit., footnote 8.

أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى

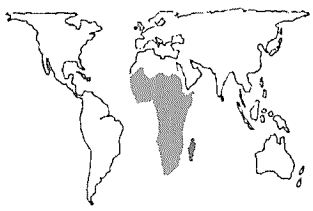

التى تبدأ من عام ١٩٨٥ عندما بدئ فى تنفيذ عدد من الاصلاحات فى هذا القطاع.

الفترة ما بين ١٩١٣ و ١٩٤٨: عندما أنشئ اتحاد جنوب أفريقيا عام ١٩١٠، وضعت سلسلة من السياسات لدعم الزراعة التجارية البيضاء ومجابهة الزراعة السوداء. فقد أدى عدد من القوانين الخاصة بتوزيع الأراضى الى الفصل ما بين المزارعين البيض والسود. فقد فصل قانون أراضى «البانتوستانات» لعام ١٩١٣ (والذى بدأ انفاذه عام ١٩١٦) بين الأفريقيين والأوروبيين على أساس الأرض، حيث حصر الأفريقيين فى المحتجزات الوطنية. وخصص للمحتجزات نحو ٧ر٨ فى المائة من مساحة الأراضى الكلية زيدت الى ٧ر١٣ فى المائة بمقتضى قانون الأرض والوصاية الوطنية لعام ١٩٣٦(١٠). ولم يعد يسمح للأفريقيين بحيازة أية أراض أو غير ذلك من المعاملات العقارية خارج نطاق المحتجزات. وصدر العديد من القوانين الحكومية ذات الصلة للحد من قدرة العمال الزراعيين على تغيير أعمالهم، ومنع المزارعين الأفريقيين من الانضمام الى تعاونيات التسويق أو اتحادات المزارعين. وقد أدت هذه التدابير الى تقليص قدرة المزارعين الأفريقيين على الوصول الى الأسواق والحصول على القروض والخدمات الزراعية.

وكان من شأن هذه التدابير حصر الأفريقيين فى ممارسة زراعة الكفاف فى «أوطانهم» فقط، فى حين أخذت أشكال الايجارة التى كانت قائمة من قبل (مثل المشاركة فى المحصول) فى الانحسار الشديد بمرور الوقت. وأصبح النزول الى أسواق العمل الطريق الوحيد أمام المزارعين الأفريقيين للحصول على دخل. وفى نفس الوقت، أدى عدد من السياسات والأحكام الى المساعدة فى انشاء مزارع البيض وتخصيص الأراضى للمزارعين البيض. ووضعت اجراءات ملائمة لهم لاستئجار الأراضى وشرائها، وأنشئت المؤسسات (مصرف عقارى وتعاونيات زراعية) لتيسير حصول المزارعين البيض التجاريين على القروض وغير ذلك من الخدمات، وأنشئت خطط التسويق والمجالس اللازمة لمراقبتها بمقتضى قانون التسويق الزراعى لعام ١٩٤٧(١١).

---

(١٠) بدأت الممارسات التمييزية قبل عام ١٩١٠ فى شكل عدد من الضرائب والرسوم التى فرضت على المزارعين الأفريقيين. مثال ذلك ارتفاع معدلات الضرائب على الأفريقيين بالمقارنة بالمزارعين البيض، ومضاعفة الضرائب على المزارعين بالمشاركة فى المحصول وواضعى اليد الذين يدفعون ايجارات وعلى المستأجرين العمال.

(١١) يرد فى جزء لاحق من هذا القسم تحليل لدور مجالس التسويق.

الفترة من ١٩٤٨ الى ١٩٨٥: جرى تكثيف سياسة الفصل الجغرافى القائمة على أساس عنصرى بعد عام ١٩٤٨. وأنشأت التشريعات، التى صدرت عامى ١٩٥١ و ١٩٥٩، ثمانى وحدات قطرية (أوطان أو «بانتوستانات» تتمتع بالحكم الذاتى). وتوافقت حدودها مع حدود المحتجزات التى أنشئت بمقتضى القوانين العقارية. وحددت مساحة الأوطان بنحو ١٧ مليون هكتار عام ١٩٥٤. وفرضت الرقابة على هجرة الأفريقيين الى المناطق التى يسيطر عليها البيض. وفيما بين ١٩٦٠ وأوائل الثمانينات، أعيد توطين نحو ٣ر٥ مليون نسمة (معظمهم من الأفريقيين من خلال بعض التدابير مثل اجلاء المستأجرين السود والعمال الزائدين عن الحاجة من مزارع البيض، والترحيل من المدن، والنقل من مناطق البيض الى الأوطان). وأسفر القلق ازاء زيادة الفقر وتدهور الأراضى فى الأوطان الى وضع «خطط للتحسين» تهدف الى النهوض بالأوضاع. واستكملت هذه الخطط خلال السبعينات وأوائل الثمانينات بمشروعات كبيرة للتنمية الزراعية تدار مركزيا. وكثيرا ما تعرضت هذه المشروعات لخسائر مالية وفشلت فى الترويج للزراعة السليمة فى الحيازات الصغيرة. ولم تحرز المشروعات الا نجاحا محدودا فى تحقيق التنمية الزراعية والريفية القائمة على أساس عريض فى الأوطان، فى حين اقتصرت أهدافها الاجتماعية على توفير فرص العمل فى المناطق الريفية.

وفى الوقت الذى جرى فيه تقليص خيارات وفرص الزراعة السوداء فى الأوطان، كان يتم تشجيع الزراعة البيضاء. فحتى الستينات، كانت الحوافز التى تمنح للمزارعين البيض (ولاسيما فى شكل مساعدات للحصول على الحيازات من الأراضى وتوسيع نطاقها) تحابى طريقة توسعية فى الانتاج الزراعى تتكامل فيها المدخلات من الأرض والآلات واليد العاملة مع بعضها الى حد كبير. وخلال تلك الفترة، استجاب المزارعون لانخفاض تكاليف الأرض واليد العاملة بالحصول على مزيد من الأراضى واستئجار المزيد من اليد العاملة.

وبدأ فى الستينات التحول نحو الميكنة، ولاسيما الحصاد الميكانيكى للمحاصيل الحقلية، وجرى تكثيف هذا الاتجاه فى السبعينات نتيجة للحوافز التى توفرها السياسات (ولاسيما

أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى

معدلات الفائدة المدعمة) مما جعل طريق استخدام رأس المال بكثافة فى الانتاج أمرا أكثر ربحية. وخلال تلك الفترة، حلت الميكنة مكان مدخلات اليد العاملة، وترسخ النموذج الزراعى المعتاد فى جنوب أفريقيا وهو المزارع الكبيرة التى تستخدم التكنولوجيا كثيفة رأس المال وقدرا كبيرا من المدخلات الوسيطة.

ويبدو أن احلال رأس المال مكان العمالة كان أمرا ينطوى على تناقض بالنظر الى حالة الفصل القوية فى سوق اليد العاملة، الذى تسبب فى انخفاض الأجور الزراعية بنحو ٣٠ فى المائة عن الأجور فى قطاعى الصناعات والتعدين. وكان الفصل فى أسواق العمل نتيجة للعديد من «قوانين المرور»، التى كانت تجعل حركة اليد العاملة السوداء بين المزارع أو من الزراعة الى القطاعات الأخرى، اما مستحيلة أو باهظة التكاليف. ويفسر هذا التناقض الواضح من خلال النظر الى الحوافز التى تقدمها السياسات الى الزراعة كثيفة رأس المال. وظلت معدلات الفائدة الحقيقية على القروض المقدمة للمزارعين، بواسطة البنك العقارى والتعاونيات الزراعية، سلبية الى حد كبير خلال الجانب الأكبر من عقد السبعينات. وشملت المعاملة الضرائبية التفضيلية ما طبق عام ١٩٧٠ من اعفاء ١٠٠ فى المائة من رأس المال فى سنة الشراء. كما حصلت الزراعة على مساعدات من خلال دعم المستلزمات بما فى ذلك الاعانات المقدمة للأسمدة والكيماويات، والاعانات الخاصة بالاستثمار فى الرى، وتلك الخاصة بتوفير المياه لأغراض الرى.

نظام التسويق ودوره فى تشكيل هيكل الزراعة: فترة ما قبل الاصلاح

يعد نظام التسويق فى جنوب أفريقيا نتاج قوانين التسويق التى صدرت عامى ١٩٣٧ و ١٩٦٨، التى أنشأت خطط ومجالس [١٢]. وتتكون خطط التسويق، استنادا الى نوع المراقبة التى تمارس على السوق، من أربع فئات رئيسية هى:

- *خطط الأسعار الثابتة ذات القناة الواحدة:* (الذرة والحبوب الشتوية) التى يمارس فيها المجلس سلطات احتكارية دستورية ويقدم أسعارا تعلن سلفا.

(١٢) للحصول على مزيد من التفاصيل عن تاريخ وطريقة عمل مجالس ونظم التسويق بصفة عامة يرجى الرجوع الى:
LAPC. 1993. Agricultural marketing and pricing in a democratic South Africa. Land and Agricultural Policy Centre Policy Paper No.2. Johannesburg, September 1993; Food Studies Group. Agricultural marketing and pricing in South Africa. Draft prepared for the World Bank, also World Bank, op. cit., footnote 7, Chapter 4.

أفريقيا جنوب الصحراء

الكبرى

- خطط *التجميع ذات القناة الواحدة*: (الفاكهة سريعة التلف) التى يتمتع فيها المجلس بسلطات احتكارية دستورية، ويسوق المنتجون منتجاتهم عن طريق تجمع تقوده المجالس ويحصلون على أسعار تستند الى ما تحققه السوق.
- خطط *ازالة الفوائض أو دعم الأسعار*: (اللحوم والذرة الرفيعة) التى يتدخل فيها المجلس للمحافظة على الأسعار الدنيا.
- خطط *الاشراف*: (الفاكهة المعلبة والقطن) حيث تكون للمجلس مهام اشرافية ويقوم بدور الوسيط فيما بين المنتجين والمستهلكين.

وعلى الرغم من أنه كان للمجالس عدد من السلطات تحت تصرفها، فانها لم تستخدم الا القليل منها: فرض رسوم خاصة لتمويل العمليات والتكاليف الادارية، وسلطة شراء منتج بسعر متفق عليه، وانفاذ عملية التسويق ذات القناة الواحدة (أى من خلال المجلس وعملائه فقط)، وسلطة تحديد أسعار المنتجات، والرقابة على الواردات والصادرات (١٣).

وقبيل الاصلاحات الأخيرة (أنظر الجزء الخاص بالقضايا الراهنة وتوقعات المستقبل المنشور على الصفحة رقم ١١٣) كان نحو ثلثى القيمة الاجمالية للانتاج الزراعى يخضع لخطط التسويق بمستويات متباينة من التدخل، فى حين كان ١٠ فى المائة أخرى تسوق بموجب «التشريع الخاص» الذى يوفر الظروف المماثلة لتلك الخاصة بمجالس التسويق. وطبقت ضوابط كمية على معظم الواردات الزراعية، فى حين خضعت صناعات اللحم البقرى والنبيذ لحصص الانتاج لمراقبة الامدادات (١٤).

واتبعت البانتوستانات (الأوطان) شبه المستقلة ترتيبات تسويق مماثلة (أى مجالس التسويق ذات السلطات الدستورية)، على الرغم من أن نقص المعلومات جعل من المتعذر تقييم مدى فعالية هذه الترتيبات التسويقية فى مراقبة التجارة وتوفير خدمات تسويق ملائمة. وثمة فارق كبير بين نظم التسويق فى جمهورية جنوب أفريقيا وفى البانتوستانات، يتمثل فى أنه فى حين

(١٣) للحصول على التفاصيل أنظر Report of the Committee of Inquiry into the Marketing Act, الذى أعدته لجنة كاسير للتحقيق فى قانون التسويق، ديسمبر/ كانون الأول ١٩٩٢، وقد أنشئت اللجنة عام ١٩٩٢ لاجراء تحقيق بشأن تسويق المنتجات الزراعية. أنظر أيضا نفس المصدر البنك الدولى الحاشية ٧.

(١٤) LAPC، نفس المصدر، الحاشية ١٢.

أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى

اضطلع المنتجون الأوائل بدور كبير فى المؤسسات التى تراقب مختلف الخطط وتنفذها، كان للمنتجين الصغار فى الفئة الأخيرة سلطات محدودة فى التدخل فى ادارة مؤسسات الرقابة (١٥).

وكان لهيكل التسويق تأثير كبير على الأسعار بالنسبة للمحاصيل الرئيسية مثل الذرة والقمح والحبوب الشتوية. وكانت الأسعار التى يحددها المجلس على مستوى المنتجين والمستهلكين تفوق عادة الأسعار العالمية، مما أدى الى تحويل الرخاء من المستهلكين و/ أو دافعى الضرائب الى المنتجين. وأدت خطة أسعار المنتجين الموحدة لكل المناطق الى تفاقم التأثيرات السلبية على الكفاءة السعرية. وكانت فوائض الذرة العارضة تصدر بالخسارة، الا أن هذه الخسائر كانت تغطى من رسوم التثبيت. أما بالنسبة للقمح، فان الأسعار المحلية كانت تحدد بمستوى أعلى من الأسعار العالمية (أعلى بما بين ١١ و ٤٦ فى المائة فى الفترة من ١٩٨٠ الى ١٩٨٧)، وكانت الواردات تخضع لرقابة صارمة على الكميات من أجل حماية الأسعار المحلية.

وأدت لوائح التسويق وضوابطه المعقدة، والتوسع فى استخدام التعريفات الجمركية والقيود الكمية، الى خلق قطاع زراعى منغلق على الداخل بدرجة كبيرة ومنعزل، الى حد كبير، عن المنافسة فى السوق الخارجية. وأدى نفاذ عملية التسويق ذات القناة الواحدة الى ردع الدخول الى القطاع والمنافسة فيه، فى حين أدى نظام التراخيص (مثل خطة مراقبة الحصص فى اطار الخطة الخاصة باللحوم) الى تشجيع التركيز على نظم التصنيع والتوزيع.

سياسات ماقبل الاصلاح وتأثيراتها الاقتصادية والاجتماعية

يبين استعراض لأداء القطاع الزراعى فى جنوب أفريقيا حتى منتصف الثمانينات أنه على الرغم من قاعدة الموارد الزراعية المحدودة فى البلاد، فقد حققت الزراعة نجاحا باهرا فى معظم المنتجات الرئيسية تقريبا، بل وأنتجت

(١٥) LAPC نفس المصدر، الحاشية ١٢.

أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى

فوائض من بعض منها. وبهذه الطريقة، يكون قد تحقق هدف الاكتفاء الذاتى القائم منذ فترة طويلة. وقد أسهم تنوع موارد هذا البلد الذى ساعد على انتاج مجموعة مختلفة من السلع فى تحقيق هذا النجاح، شأنه شأن ارتفاع مستوى التقدم التكنولوجى والمهارات الادارية لدى مزارعى جنوب أفريقيا.

وعلى الرغم من هذه الانجازات فى الانتاج الزراعى والاكتفاء الذاتى، تبين أن هياكل النمو فى هذا القطاع وأنماطه، التى تشكلت الى حد كبير بفعل السياسات، غير قابلة للاستدامة سواء من الناحية الاقتصادية البحتة أو من ناحية الكفاءة الاجتماعية.

وتمثلت احدى المشاكل الرئيسية فى عدم المساواة فى الحصول على الموارد وخدمات الدعم فيما بين المزارعين التجاريين وأولئك العاملين فى الأوطان. وتبين البيانات الخاصة بتوزيع الأراضى أن ٨٦ فى المائة من الأراضى الزراعية يسيطر عليها ٥٥ ٠٠٠ مزارع من المزارعين التجاريين الكبار الذين يتكون معظمهم من البيض، وأنها توفر القوت لنحو ٣ر٥ مليون نسمة. ومن ناحية أخرى، يعيش نحو ١ر١٣ مليون نسمة من السود المقيمين فى الأوطان على المساحة المتبقية البالغة ١٤ فى المائة من الأراضى الزراعية (١٦). كذلك فان نسبة الانفاق الحكومى فى القطاع الحديث بالمقارنة بقطاع الأوطان كانت ٤ :١ فى الثمانينات بعد أن كانت ١:١٤ فى الخمسينات و ١:١٧٩ قبل الحرب العالمية الثانية. وحصلت المزارع التجارية الكبيرة على ٧ر٩٦ فى المائة من مدفوعات التمويل فى الميزانية (١٧).

وقد نجم عدم المساواة فى توزيع الموارد عن السياسات واللوائح والقيود، وليس كنتاج طبيعى لعملية تستند الى السوق، ينبع تركيز الأراضى فيها من اقتصاديات الحجم الكبير فى الانتاج. والأمر المؤكد أن العمليات واسعة النطاق تتسم بالكفاءة فى بعض النشاطات الزراعية فى جنوب أفريقيا (مثل تربية الحيوانات فى المناطق الجافة) حتى فى غياب السياسات، غير أن الأمر ليس كذلك بالنسبة لبعض النشاطات الأخرى.

وبغض النظر عن الانعكاسات الاجتماعية الخطيرة للسياسات الماضية، فان تكاليفها من حيث الكفاءة

---

(١٦) يختلف ذلك عن القول بأن ١ر١٣ مليون نسمة يعيشون على ١٤ فى المائة من الأراضى. فالزراعة فى الأوطان (البانتوستانات) مصدر نحو ٢٠ فى المائة من مجموع الدخل فى حين أن جزءا كبيرا يأتى من تحويلات أفراد الأسرة العاملين فى المزارع والمصانع والمناجم خارج الأوطان، ومن المعاشات التقاعدية. ويمكن أن يعزى جزء من عدم المساواة فى توزيع الأراضى الى ارتفاع معدل نمو السكان فى الأوطان. كما أن لنوعية الأرض دورا أيضا. فعلى سبيل المثال فان الأراضى الزراعية الخاصة بالبيض فى كارو وكالاهارى لها قدرة طفيفة للغاية على حمل السكان. ومن ناحية أخرى، فان بعض الأراضى الزراعية فى مناطق الأمطار الغزيرة فى الأوطان تقع على جوانب التلال وتتعرض لدرجات عالية من التدهور. وعلى الرغم من كل هذه التحفظات، فان عدم المساواة فى توزيع الأراضى مايزال كبيرا.

(١٧) البنك الدولى، نفس المصدر، الحاشية ٧.

أفريقيا جنوب الصحراء

الكبرى

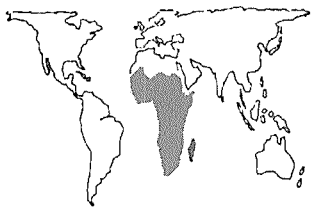

الاقتصادية تبدو باهظة، رغم صعوبة حسابها على وجه الدقة. فهذه السياسات تحول دون الدينامية التى كانت تتسم بها الزراعة فى جنوب أفريقيا فى أوائل القرن. كما أن فرض القيود على التبادل الحر فى أسواق الأراضى واليد العاملة قضى على امكانية تحقيق فائدة متبادلة، وعلى ترتيبات زيادة الأرباح فيما بين أصحاب الأراضى والمستأجرين أو العمال. وأدت القيود المفروضة على نشاطات السوق، جنبا الى جنب مع السياسات الخاصة بأسعار الفائدة والمعاملة الضرائبية لرؤوس الأموال، الى دفع قطاع الزراعة نحو هيكل قائم على كثافة رأس المال وبعيدا عن اليد العاملة، وهى المورد الوفير فى هذا البلد.

ولا يطبق نمط الانتاج كثيف رأس المال مع ارتفاع معدلات البطالة فى القطاع الزراعى فحسب، بل انه أصبح سمة، من سمات الهيكل الاقتصادى بأسره، نشأت عن سياسات الاستعاضة عن الواردات ذات النظرة المنغلقة على الداخل فى البلاد. ولم تكن بعض هذه السياسات الموجهة نحو القطاعات غير الزراعية (مثل التعريفات والحصص) تعوق الانتاجية العامة فحسب فى البلاد بل وربحية العمل الزراعى، حيث أنها كانت تفرض المصادر الداخلية مرتفعة التكلفة للامداد بالمستلزمات على هذا القطاع.

وقد أدى عدم كفاءة توزيع الموارد، فى نهاية المطاف، الى جمود مستوى الانتاجية فى القطاع الزراعى. وكانت هناك حاجة الى تحويلات ضخمة فى الموارد من المستهلكين، فى شكل أسعار مرتفعة، أو من دافعى الضرائب، فى شكل تحويلات من الأموال العامة، للابقاء على أجزاء من قطاع الزراعة التجارية حية لمواجهة تقلص الربحية فى السبعينات.

فترة ما بعد ١٩٨٥: اصلاح السياسات وتأثير ذلك: على الرغم من أن اصلاح السياسات، الذى كان يستهدف الزراعة مباشرة لم يبدأ الا فى أوائل الثمانينات ومنتصفها، فان الاصلاحات التى أدخلت على القطاع المالى والمصرفى فى أواخر السبعينات وخفض قيمة الراند كانت لها تأثيرات ضخمة على قطاع الزراعة. فقد أصبح من المتعذر أن يستمر البنك العقارى، بعد فرض متطلبات الاحتياطى الصارمة

أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى

على البنوك التجارية وما صاحب ذلك من ارتفاع معدلات الفائدة، فى دعم معدلات الفائدة على القروض الزراعية (١٨). كما أدى خفض قيمة الراند الى زيادة تكاليف المدخلات الزراعية التى كان يجرى استيراد عنصر كبير منها، وأسفرت الزيادة فى معدلات الفائدة عن ارتفاع أعباء الديون فى قطاع الزراعة التجارية الذى كان منهكا بالفعل.

ولم تبدأ اصلاحات السياسات التى تؤثر فى القطاع الزراعى (بمعناه العام) الا فى أوائل الثمانينات وسط جو من التقشف المالى والتحرير الاقتصادى، الذى كان بدوره نتيجة لاعتبارات الميزانية، والادراك بأن نموذج التنمية المتجه الى الداخل كان يعطى عكس ما هو مطلوب بالنسبة لانتاجية عوامل الانتاج الكلية، والنمو الاقتصادى، وتوفير فرص العمل (١٩). وبالنسبة للزراعة، أدى عدد من العناصر الأخرى، بالاضافة الى الاعتبارات المالية (التى تعد دافعا قويا وراء الاصلاحات)، الى ممارسة ضغوط من أجل تغيير السياسات (٢٠). وهذه العوامل هى: ادراك أن الانتاجية الشاملة (مجموع انتاجية العنصر) للقطاعات الفرعية الرئيسية الموجهة (مثل الذرة) كانت تزيد بصورة طفيفة أو تظل دون تغيير، فى حين أن انتاجية القطاعات غير الموجهة (المنتجات البستانية ولحوم الدواجن) كانت تزداد ؛ والضغوط التى مارسها المزارعون التجاريون وأصحاب المصالح الصناعية الذين لم يستفيدوا من القطاع الموجه فضلا عن بعض الدعاوى القانونية الناجحة ضد مجالس الرقابة؛ وازدهار التجارة الموازية فى بعض السلع مما أدى الى تقويض فعالية الضوابط؛ وأخيرا وان لم يكن آخرا، الضغوط والاتفاقيات التى جرت أثناء مفاوضات الجات، والغاء الضوابط الكمية على الواردات. وكان الهدف الرئيسى للسياسات الزراعية هو تحقيق تحول كبير عن الاكتفاء الذاتى لمصلحة الأمن الغذائى على مستوى الأسرة.

ونتيجة للضغوط المالية، خفضت مخصصات الميزانية الموجهة الى دعم المزارعين بأكثر من ٥٠ فى المائة بالأرقام الحقيقية بعد ١٩٨٧. وألغيت الاعانات التى كانت تقدم مباشرة لدعم أسعار المنتجين (مثلا الى منتجى الذرة). وأوقفت الاعانات الحكومية التى كانت تقدم للعديد من

(١٨) أنظر: N.Vink. 1993. Entrepreneurs and the political economy of reform in South Africa. Agrekon, 32 (4); see also van Rooyen, van Zyl and Fényes, op. cit. footnote 8

(١٩) أنظر الفقرات التالية للحصول على بيانات عن أداء الناتج المحلى الاجمالى.

(٢٠) Van Rooyen, van Zyl and Fényes, op. cit., footnote 8.

أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى

القطاعات بما فى ذلك القمح والذرة وصناعة منتجات الألبان. وألغيت الرقابة السعرية على الخبز والدقيق فى ١٩٩١. وحدث خفض فى الأسعار الموجهة الخاصة بالمنتجين، وجرى الابتعاد عن الأسعار الزائدة على التكاليف الى الأسعار التى تحددها السوق. ومنذ عام ١٩٨٧ ظهر انخفاض ملحوظ فى الأسعار الحقيقية لمنتجى السلع الرئيسية مثل الذرة والقمح. كما جرى اصلاح مدونة الضرائب، وأصبحت المعدات الرأسمالية تشطب الآن بعد فترة ثلاث سنوات بدلا من سنة واحدة فقط.

وقد طرأت تغيرات ضخمة على نظام التسويق فى جنوب أفريقيا. فقد أصدرت لجنة كاسيير للتحقيق فى قانون التسويق، التى عينها وزير الزراعة فى يونيو/ حزيران من عام ١٩٩٢، تقريرا يعارض بشدة نظام الرقابة القانونى على الأسعار. وقد زادت كثافة عمليات اصلاح خطط التسويق، التى بدأ بعضها فى أوائل الثمانينات ومنتصفها، بعد نشر التقرير الذى أوصى بالغاء القواعد المعمول بها فى نظام التسويق على نطاق واسع. وعلى ذلك، تم الغاء ست من خطط التسويق البالغ عددها ٢١ (هى الخطط الخاصة بالموز والشيكوريا وشاى الريوبوس، والبيض، والبطاطس، والفاصوليا الجافة)، فى حين أدخلت اصلاحات على الخطط الباقية للابتعاد بها عن التسويق بواسطة نظام القناة الواحدة (مثل الخطط الخاصة بالتبغ، ومنتجات النعام، والذرة، وقش الفصة). أما بالنسبة للحبوب الرئيسية، ألغى الحظر المفروض على اقامة الصوامع وتسجيل المطاحن ومصانع الحلويات. وجرى اصلاح نظام تسويق الذرة الرفيعة والفول السودانى من خلال خطط ازالة الفوائض. وبالنسبة للحوم الحمراء، الغيت أيضا، بالاضافة الى ازالة القيود على الانتقال، عمليات التسجيل التى تفرض قيودا على المنتجين والسلخانات والجزارين والتجار وأصحاب المصانع والمستوردين.

وفى الأوطان (البانتوستانات)، ألغيت سياسة التنمية الريفية من «القمة الى القاعدة» التى كانت تحابى المزارع الكبيرة، وذلك ليحل مكانها منهج يشدد على توفير الخدمات للمزارعين (البنية الأساسية وخدمات الارشاد والبحوث

أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى

وتحسين فرص الحصول على القروض). وفى عام ١٩٩١، ألغيت القوانين العقارية.

ومن المتعذر فصل التأثيرات قصيرة الأجل للتغيير فى السياسات عن تأثيرات الاتجاهات الاقتصادية العامة فى البلاد، وعن تأثيرات العوامل الخارجية الأخرى. ففى الثمانينات وأوائل التسعينات، باستثناء الفترة الممتدة من ١٩٨٦ الى ١٩٨٨، انخفضت معدلات النمو فى الناتج المحلى الاجمالى الحقيقى فى جنوب أفريقيا. وأسهم الانخفاض المستمر فى نمو الانتاجية العامة (كان مجموع انتاجية عوامل الانتاج يبلغ -٥ر٠ فى المائة سنويا فيما بين ١٩٧٣ و ١٩٨٤ و -١ر١ فى المائة فيما بين ١٩٨١ و ١٩٨٨)، رغم زيادة نسبة الاستثمار الى الناتج المحلى الاجمالى، فى تحقيق نمو سلبى فى نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى بعد عام ١٩٨٢. وتدهور الوضع مع فرض العقوبات المالية عام ١٩٨٥ والاضطرابات السياسية والشكوك التى سادت البلاد. فقد بلغ النمو فى الناتج المحلى الاجمالى -٦ر٠ فى المائة فى ١٩٩٠ و ١٩٩١ و - ١ر٢ فى المائة فى ١٩٩٢، يرجع فى جزء منه الى الجفاف الشديد الذى حل بالبلاد.

وأدت التغيرات فى السياسات الخاصة بقطاع الزراعة الى تسارع ضغط الفرق بين الأسعار والتكاليف، الذى كان قد بدأ فى أوائل السبعينات. وفى حين أدى تحرير أسواق المخرجات الى انخفاض أسعار الانتاج الحقيقية، لم يكن هناك انخفاض مقابل فى أسعار المنتجات الزراعية. ويعزى جزء من ذلك الى ارتفاع معدلات الحماية على آلات ومعدات التصنيع والاحتكارات داخل هذه الصناعات فى مواجهة الواردات.

وقد كان لانخفاض ربحية القطاع الزراعى انعكاسات شديدة على قدرة المزارعين على سداد الديون، فى الوقت الذى زادت فيه التكاليف الحقيقية للاقتراض. وكانت معدلات الفائدة الحقيقية السلبية، التى استمرت عدة سنوات بالنسبة للقطاع الزراعى، قد وفرت حافزا قويا على تراكم الديون. وقد وصلت الديون الزراعية الحقيقية الى أعلى مستوياتها فى ١٩٨٥، ثم انخفضت منذ ذلك الوقت مع تدهور شروط

الاقتراض وانخفاض قدرة عدد من المزارعين على الاقتراض مع انخفاض الربحية. وحلت القروض قصيرة الأجل مكان الديون طويلة الأجل، وزادت النسبة بين النوعين زيادة كبيرة. وبين مسح للأوضاع المالية للمزارعين، نشرته عام ١٩٨٥ النقابة الزراعية فى جنوب أفريقيا، أن ٤٩ فى المائة من المزارعين كانوا فى وضع سليم ماليا فى نهاية عام ١٩٨٣، الا أنه كان من المتوقع أن تنخفض هذه النسبة الى أقل من ٣٩ فى المائة فى نهاية عام ١٩٨٤ (٢١). وعلاوة على ذلك، كان هناك ٤ر٢٢ فى المائة من المزارعين يتحملون أعباء ديون «ذات مستويات حرجة» فى ١٩٨٣، وكان من المتوقع أن تزداد هذه النسبة الى ٣٣ فى المائة فى ١٩٨٤. ولم تكن مشكلات الديون موزعة توزيعا متساويا فيما بين القطاعات الزراعية الفرعية. فقد كانت المحاصيل الصيفية أكثر المحاصيل تضررا (كان ٥٢ فى المائة من المزارع قد تجاوز المستوى الحرج) فى حين كانت المحاصيل الشتوية هى الأقل تضررا (٦ر٢٢ فى المائة من المزارع).

وعلى الرغم من انخفاض ربحية المزارع، ومشكلات الديون غير القابلة للاستيعاب، والانخفاض الحاد فى الدخل الزراعى، أمكن تجنب حدوث فشل زراعى واسع النطاق بفضل عدد من البرامج الحكومية، التى وفرت كميات ضخمة من المعونة للمزارعين بمقتضى خطط المساعدات المالية. وقدمت الحكومة مساعدات مالية ضخمة للقطاع لمساعدة المزارعين على مواجهة أضرار الجفاف المدمر الذى حدث خلال ١٩٩١/١٩٩٢. وقد نجحت خطط المساعدات المالية فى الابقاء على حالات افلاس المزارع فى مستويات منخفضة بالمقارنة بعدد الحالات التى كان يمكن أن تحدث لولا هذه الخطط. ومع ذلك، لوحظ زيادة حالات الافلاس من متوسط يبلغ ٨٠ حالة فى الستينات والسبعينات الى ١٤١ حالة فى ١٩٨٥ و ٣١٧ حالة فى ١٩٨٧ و ٢٦٧ حالة فى ١٩٩٠. وأدى توقع استمرار تقديم المساعدات المالية العامة المخصصة لتلافى حالات الافلاس، جنبا الى جنب مع المخاوف من تدهور أسعار الأراضى، الى تشجيع القطاع المالى على استمرار تقديمه القروض قصيرة الأجل للمزارعين لابقائهم فى مزارعهم (٢٢). وفى

---

(٢١) Van Rooyen, van Zyl and Fényes, op. cit, footnote 8.

(٢٢) البنك الدولى، نفس المصدر، الحاشية ٧.

أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى

حين نجحت المساعدات المالية العامة فى الابقاء على المزارعين (وخاصة مزارعى الحبوب الذين كانت عليهم معظم المتأخرات) فى أراضيهم من خلال منع حبس الرهن، فانها أدت الى تباطؤ ادخال التعديلات على هيكل القطاع الزراعى، وتركيبة المدخلات، واحتمال اجراء تغييرات فى مواقع الانتاج. وبهذا المعنى، فان هذه المساعدات كان لها عكس تأثيرات تدابير «التكيف الهيكلى» التى اتخذت منذ الثمانينات.

وهناك قرائن على حدوث بعض التحسينات فى الكفاءة نتيجة لما حدث من تحول فى السياسات. فقد انخفضت كثافة رأس المال فى الانتاج، وزادت فرص العمل فى الزراعة. وتحولت الدورات المحصولية عن الذرة، التى انخفضت مساحتها بنحو ٥ر١٢ فى المائة فيما بين ١٩٨١ و ١٩٨٨. ولوحظت اتجاهات مماثلة بالنسبة للقمح والذرة الرفيعة وبذور عباد الشمس وفول الصويا والقطن. فى حين لوحظ حدوث زيادات فى انتاج وتصدير المنتجات البستانية الأكثر ربحية (والأكثر كثافة فى اليد العاملة). كما توجد شواهد على زيادة عدد عمليات الاستعاضة عن المدخلات استجابة لمؤشرات الأسعار (٢٣). وتكشف الدراسات عن زيادة انتاجية عوامل الانتاج الكلية فى قطاع الزراعة بنحو ٤ر٦٣ فى المائة سنويا فيما بين ١٩٨٣ و ١٩٩١، أى أنها فاقت الانخفاض البالغ ١١ر٣ فى المائة فى نسب التبادل التجارى. وهذا يعنى ان هناك تحسنا ملموسا مقارنة بالفترة من ١٩٧٣ الى ١٩٨٣، التى لم تزد فيها انتاجية عوامل الانتاج الا بنسبة ٢٧ر٠ فى المائة سنويا. وقد يعزى جزء كبير من الفرق (٢٤) الى تحسن استخدام القدرات (أى فترة احلال طويلة للجرارات).

الزراعة فى جنوب أفريقيا: القضايا الراهنة وتوقعات المستقبل

تعد التغيرات فى سياسات القطاع الزراعى، التى نفذت أساسا خلال الثمانينات وأوائل التسعينات، خطوة نحو اقامة قطاع أكثر مرونة وكفاءة. وأدت الاصلاحات التى أدخلت على

(٢٣) J. Sartorius von Bach and J. van Zyl. 1992. Comment: returns to size and structure of agriculture - a suggested interpretation. Development South Africa, 9 (1).

(٢٤) J. van Zyl, H.D. van Schalkwyk and C. Thirtle. 1993. Entrepreneurship and the bottom Line: how much of Agriculture's profits are due to changes in price, how much to productivity. Agrekon, 32 (4)

أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى

نظامى التسعير والتسويق، التى استكملت باصلاحات أخرى أدت الى خفض التركيز فى أسواق المدخلات والتصنيع والتوزيع، الى خفض الفجوة القائمة بين أسعار المنتجين والمستهلكين للأغذية، وكان لها فوائد واسعة النطاق.

وعلى الرغم من أن القرائن تشير الى أن هيكل القطاع الزراعى الذى يعتمد على المزارع الكبيرة كثيفة رأس المال، التى تمارس زراعة المحصول الواحد، قد لا يكتب له الاستمرار بدون دعم حكومى لبعض المحاصيل وفى بعض الظروف المناخية الزراعية، فانه لا يمكن اجراء تعميمات واسعة النطاق عن كفاءة المزارع الكبرى. فتنوع الظروف المناخية الزراعية فى جنوب أفريقيا يمكن أن يدعم المشروعات متباينة الأحجام، المثلى فى العمليات ودرجة تركيز رأس المال وغير ذلك. فالتوسع فى تحرير أسواق المدخلات والمنتجات، والغاء تدابير السياسات التقييدية، هما من العوامل المحددة الرئيسية لكفاءة الهيكل الزراعى الخاص بمختلف السلع والمشروعات. فحيثما يتبين عدم سلامة المزارع الكبيرة كثيفة رأس المال، يمكن وضع السياسات والبرامج الرامية الى الاسراع بعملية الاعتماد على السوق فى اعادة توزيع الأراضى ومساعدة فقراء الريف على تملك الأراضى. وفى هذه الحالات، سوف تؤدى التدخلات فى مجال السياسات لمصلحة اعادة توزيع الأراضى الى تعزيز أهداف الكفاءة والمساواة.

خيارات اعادة توزيع الأراضى

يعتبر الاصلاح الزراعى فى جنوب أفريقيا أمرا ضروريا لأسباب تتجاوز تحسين الكفاءة، وسوف يكون لتنفيذ هذا الاصلاح (أو عدمه) نتائج اجتماعية وسياسية مهمة ذات انعكاسات كبيرة على التنمية الاقتصادية. ولاشك فى أن زوال القطاع الزراعى الأسود فى الأوطان وانخفاض انتاجيته يعودان، الى حد كبير، الى قرارات توزيع الأراضى، ونقص فرص الحصول على القروض، وعدم كفاية البنية الأساسية، وغير ذلك من الخدمات الزراعية. وتبين التجارب الدولية، أن الفشل فى معالجة حالات الاختلال فى الحصول

أفريقيا جنوب الصحراء

الكبرى

على الموارد بفعالية، وما يرافق ذلك من مظاهر الفقر وتهميش الفئات الاجتماعية المحرومة من حق التصويت، قد يؤدى الى حدوث قلاقل اجتماعية، وهروب رأس المال، وتدهور الاقتصاد (٢٥).

وثمة قسمان لعملية الاصلاح الزراعى الجارى مناقشتها الآن فى جنوب أفريقيا. أولاهما استعادة الأراضى، أى العملية الادارية أو القضائية التى تخصص بموجبها الأراضى لأفراد أو مجتمعات محلية، كانت قد أجليت دون حق منها نتيجة لسياسات وتشريعات عقارية تستند الى أسس عنصرية، وثانيهما اعادة توزيع الأراضى، أى العملية التى يوفر بموجبها لفئات مختارة من الأفراد الحق فى الحصول على الأراضى والوسائل اللازمة لاستخدامها بصورة فعالة. وهناك مسائل تدور من حولها الآن المداولات الخاصة باعادة تنظيم الريف فى جنوب أفريقيا، هى المدى الذى يمكن الذهاب اليه فى اعادة توزيع الأراضى، ومعايير اختيار المنتفعين، ووسائل حيازة الأرض المعاد توزيعها، وتوفير خدمات الدعم اللازمة لاستخدامها بصورة فعالة.

وفيما يتعلق بمدى معالجة برنامج الاصلاح الزراعى لأهداف رفع مستوى المعيشة، يواجه صانعو السياسات مهمة التوفيق بين المطالبات التاريخية، من جانب المزارعين السود، بالحصول على الأرض، والمحافظة فى نفس الوقت على دينامية القطاع الزراعى وتوسيع نطاق المنافع الناشئة عن النمو الزراعى لتشمل المجتمعات الريفية والقطاعات غير الزراعية. وسوف يتعين التوفيق بين أهداف رفع مستوى المعيشة والكفاءة، فى الحالات التى يكون فيها من حق الأفراد الحصول على الأرض أو المساعدات بمقتضى معايير رفع مستوى المعيشة، دون أن يكون لديهم الخبرات الكافية فى النواحى الزراعية أو مجالات استخدام الأراضى الأخرى.

وفيما يتعلق بنجاح برنامج الاصلاح الزراعى، يعتبر تحويل الأراضى فعليا الى المنتفعين بمثابة خطوة أولى فقط نحو تحقيق جهود اعادة تنظيم الريف. وينبغى أن تحصل المجتمعات المحلية على الأصول المادية والمالية والبشرية اللازمة لتحقيق الاستخدام الفعال والانتاجى للأراضى المعاد توزيعها. ويعتبر نمط وحجم المساعدات التى يتعين تقديمها

---

(٢٥) نأمل فقط أن نعرض فى هذا التقرير طبيعة برنامج الاصلاح الزراعى فى جنوب أفريقيا وعناصره الأساسية، وليس تقديم عرض تفصيلى لجميع الخيارات المتاحة، ومزاياها، وعيوبها، وللحصول على مزيد من المعلومات عن هذه القضايا، يرجى الرجوع الى: LAPC. 1994. Proceedings of the Land Redistribution Options Conference, 12 to 15 October 1993. Johannesburg, Land and Agriculture Policy Centre, see also Binswanger and Deininger, op. cit., footnote 9. In the same volume a special section is included on Experience with agricultural policy: some lessons for south Africa

أفريقيا جنوب الصحراء

الكبرى

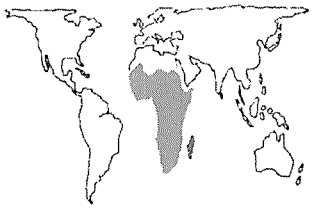

للمزارعين الجدد والمجتمعات المحلية، والطرق الادارية لتحقيق ذلك، من قضايا السياسات المهمة التى ينبغى حلها لدى تصميم خطة اعادة توزيع الأراضى. وعلى ذلك، فان مشكلة اعادة تنظيم الريف هى مشكلة الحصول على الموارد، التى تعد الأرض أهم عنصر فيها وان لم تكن العنصر الوحيد، واعادة توزيعها.

وقد تساعد الاصلاحات التى أدخلت على السياسات مؤخرا، والتى تقلل من الدعم المقدم للقطاع التجارى الكبير، عملية الاصلاح الزراعى بحيث يمكن بيع أراضى المزارع الكبيرة التى تعجز عن البقاء على قيد الحياة فى بيئة تخلو من الحماية. غير أن الاعتماد على هذه التدابير بمفردها لن يكفى لتحقيق أهداف برنامج الاصلاح الزراعى. ففى المناخ السياسى الاقتصادى الذى تسوده الشكوك، مثل ذلك القائم الآن فى جنوب أفريقيا، تفوق قيمة الأراضى قيمتها الانتاجية مما سيؤدى الى عزوف كبار ملاك الأراضى عن بيع الأراضى، على الرغم من انخفاض الدعم الذى يتلقونه نتيجة للسياسات التى سيجرى تنفيذها. وعلاوة على ذلك، فان الوضع المالى للفئات المحرومة من حق الانتخاب لن يتيح لهم الاشتراك بنشاط فى السوق العقارية، ومن ثم لن يمكن تحقيق الا جزء من أهداف رفع مستوى المعيشة والمساواة الكامنة فى برنامج الاصلاح الزراعى.

وتبين التجارب أن من الضرورى لنجاح التنمية الريفية، المستندة الى الاصلاح الزراعى، حماية حقوق حيازة الأراضى وترتيباتها بمقتضى قانون أو قرار دستورى. فهذه القرارات التشريعية تضمن الملكية الخاصة وتحمى مختلف أشكال الحيازة، مثل حقوق الملكية الخاصة والترتيبات المجتمعية التى تعد الشكل السائد لملكية الأراضى فى الأوطان. وتخول للمجتمعات المحلية سلطات كبيرة لادارة شؤون أراضيها الداخلية، مع العمل فى نفس الوقت على ضمان مجموعة دنيا من الحقوق الديمقراطية لأفرادها (٢٦). وسوف يزيل اطار قانونى واضح للحقوق العقارية الشكوك السائدة بشأن ملكية الأراضى، ومن ثم فانه يشجع الاستثمار وصيانة البيئة.

ويتضح من المناقشات المشار اليها سابقا، أن اعادة

---

(٢٦) Binswanger and Deininger, op. cit., footnote 9, M. Lipton and M. Lipton. 1993. Creating rural livelihoods: some lessons for South Africal from experiences elsewhere. World Development, 21 (9)

أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى

تنظيم الريف وانعاشه يتجاوزان عملية اعادة توزيع الأراضى لكى يشملان سلسلة من السياسات والبرامج المعاونة (٢٧). وعلى الرغم من أن حجم برنامج اعادة التوزيع وشكله مايزالا موضع مناقشات، فان هناك اتفاقاً فى الآراء، اعتمادا على التجارب الدولية، على أن الشكل الأنسب لتوزيع الأراضى هو تطبيق اصلاح زراعى يعتمد على السوق، ويأخذ فى الاعتبار الحقائق القائمة فى جنوب أفريقيا، وذلك بدلا من تطبيق اصلاح زراعى موجه من الدولة (٢٨). وتشير التجارب السابقة، والخبرات التى اكتسبت من برنامج تحويل الأراضى التى تحت الوصاية فى جنوب أفريقيا وبرامج اعادة التوطين فى زمبابوى، أن عمليات تحويل الأراضى التى تشرف عليها الدولة يمكن أن تستغرق وقتا طويلا، وتحتاج الى تكاليف باهظة، وغير منتجة، وتميل الى زيادة أسعار الأراضى، ويمكن أن تكون مصدرا لتدهور الأراضى اذا نفذت قبل تطبيق نظام سليم للزراعة (٢٩). وينبغى استكشاف مناهج مبتكرة لتطبيق الاصلاح الزراعى المستند الى السوق. فعلى سبيل المثال، يمكن توفير التمويل اللازم للعاملين فى المزارع التجارية البيضاء الكبيرة، لتمكينهم من الحصول على السندات، وما يرتبط بها من ملكية وسلطات اتخاذ القرار فى هذه المشروعات.

ولتحقيق هدف رفع مستوى المعيشة يمكن ان يشمل برنامج الاصلاح الزراعى عنصر تقديم منحة أساس للفئات المؤهلة أو الأفراد المؤهلين لمساعدتهم على الحصول على عنصر أساسى يتعلق بالأرض (مثل موقع للسكن). وسوف تجذب خطة تقديم المنح الأفراد أو الفئات التى قد تستطيع تحقيق أكبر استخدام انتاجى للأراضى المشتراة.

غير أن المحدودية النسبية لقاعدة الموارد الزراعية فى البلاد تحد من خيارات اعادة توزيع الأراضى وحجمها (٣٠). وعلى ذلك فان عملية استعادة الأراضى، وامكانية تخصيص الأراضى من خلال فتح أراض جديدة أو اعادة توزيع الموجود منها تحت اشراف الدولة، تعتبر امكانيات محدودة. ولذا فان عملية اعادة توزيع الأراضى لا يمكنها، فى حد ذاتها، أن تعالج بصورة كاملة مشكلة الفقر فى الريف (والحضر) فى جنوب أفريقيا، حتى اذا أمكن توفير فرص

---

(٢٧) يعتبر برنامج التعمير والتنمية الحكومية (RDP) عملية الاصلاح الزراعى بمثابة «القوة المحورية والمحركة لبرنامج التنمية الريفية». ويحدد برنامج (RDP) عملية اعادة الأراضى لضحايا الترحيل الاجبارى، واعادة توزيع الأراضى على المعدمين واصلاح نظم الحيازة، بأنها العناصر الرئيسية الثلاثة لبرنامج الاصلاح الزراعى. وقد أنشئت محكمة وهيئة لمطالبات الأراضى لمعالجة المطالبات المقدمة. ويجرى الآن دراسة أساليب حيازة الأراضى الحالية، كما يجرى تنفيذ برنامج مدته عامان لاعادة توزيع الأراضى فى كل مقاطعة فى البلاد، وسيجرى توسيع نطاقه فى ضوء ما يحققه من تقدم. أنظر: RSA Department of Land Affairs. 1994. Land Reform Pilot Programme: a project of the Reconstruction and Development Programme.

(٢٨) تشترى الحكومة، بمقتضى البرنامج الموجه من الدولة، الأراضى وتعيد توزيعها على المنتفعين المستحقين.

(٢٩) أنظر: M. Missiaen, 1995. South Africa policy profile. United States Department of Agriculture, Economic Research Service. (Unpublished paper)

(٣٠) تقل الأراضى الصالحة للزراعة فى المناطق الزراعية المملوكة للبيض عن ١٦ فى المائة، فى حين تنخفض هذه النسبة الى ١٢ فى المائة فى الأوطان. Missiaen, ibid.

أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى

الحصول على القروض وغيرها من الخدمات (٣١). ويتوقع أن يؤدى تحسين امكانيات الحصول على الخدمات (بما فى ذلك القروض) والبنية الأساسية فى الأوطان، الى تحقيق توسع ملموس فى الزراعة.

ونظرا للصلات القوية للزراعة صغيرة النطاق مع القطاعات غير الزراعية الأخرى (مثل الصناعات الزراعية السابقة على الانتاج واللاحقة له)، فان هذا التوسع سيحفز على توفير فرص العمل. غير أن محدودية قاعدة الموارد وضعفها يفرضان حدا فعليا على هذا النمو، وقد تكون لهما تأثيرات بيئية سلبية. ولذلك، من الضرورى أن ترافق عملية اعادة الأراضى، برامج لتوفير شبكات أمان ريفية (وحضرية) وفرص الوصول الى البنيات الأساسية الاجتماعية والاقتصادية.

ملاحظات ختامية

تبدو توقعات استئناف النمو الاقتصادى فى جنوب أفريقيا توقعات ايجابية. فقد أدى النمو الايجابى فى نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى فى عام ١٩٩٤ الى تصحيح الاتجاه السلبى الذى بدأ فى ١٩٨٢. وأثبت توحيد أسعار الصرف، الذى تم مؤخرا، والتحرير الجزئى للحسابات الرأسمالية نجاحهما، وأظهرا ثقة المستثمرين الدوليين فى اقتصاد البلاد ومصداقية سياسات الادارة الحكيمة التى تتبعها الحكومة على مستوى الاقتصاد الكلى. وفى نفس الوقت، تعزز البلاد تعاونها مع جيرانها بالانضام الى عضوية «مجتمع التنمية للجنوب الأفريقى»، واعادة التفاوض بشأن المعاهدة الخاصة «بالاتحاد الجمركى للجنوب الأفريقى»، من أجل وضع عملية أكثر ديمقراطية لاتخاذ القرار وتوزيع المنافع بصورة أكثر عدالة.

غير أنه مازالت هناك بعض العقبات الكأداء التى تنتظر البلاد. فالحكومة تسعى الى الموازنة بين طلبات الغالبية السوداء، التى كانت محرومة فى السابق من حق الانتخاب، للحصول على ظروف معيشية أفضل وفرص عمل، والحاجة الى فرض التقشف المالى وزيادة تحرير الاقتصاد لكى يمكن

---

(٣١) يشير نموذج محاكاة، أعده البنك الدولى، الى أنه اذا تم تحويل نسبة ٣٠ فى المائة من الأراضى من مزارع كبيرة الى مزارع صغيرة، سيتم توفير مليون فرصة عمل فى الريف خلال خمس سنوات. أنظر: World Bank. Summary: options for land reform and rural restructuring in Proceedings of the Land Redistribution Options Conference, op. cit., footnote 25.

أفريقيا جنوب الصحراء

الكبرى

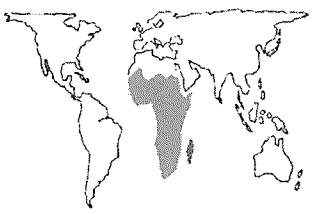

رفع مستوى الانتاجية. ويحتاج الأمر الى تطبيق تدابير قصيرة الأجل للتخفيف من حدة الفقر. وتظهر البيانات أن الطلب على هذه السياسات يبدو أكثر حدة فى المناطق الريفية. وتشير التقديرات الى أن دخل ١٦ر٤ مليون نسمة من مواطنى جنوب أفريقيا (٤٥ فى المائة من مجموع السكان) يقل عن مستوى الكفاف الأدنى فى ١٩٨٩، وأن ٩٣ فى المائة من هؤلاء السكان هم من السود، وأن نحو ٨٠ فى المائة منهم يعيشون فى المناطق الريفية. ويعتبر نحو ٢ر٣ مليون من السكان (٨٧ فى المائة منهم من السود)، بما فى ذلك الأطفال دون سن ١٢ عاما والحوامل والمرضعات، ممن يعانون من سوء التغذية (٣٢). ومن هنا تبدو الحاجة ملحة الى التنمية الريفية المستندة الى الزراعة، بما فى ذلك اعادة توزيع الأراضى، والغاء السياسات التى تحد من التوسع فى استخدام اليد العاملة.

---

(٣٢) أنظر: LAPC.1993. Food security and food policy, Land and Agricultural Policy Centre Briefing No. 1 Johannesburg.

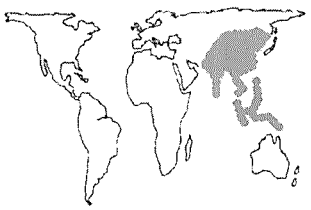

آسيا والمحيط الهادى

نظرة عامة على الاقليم

التطورات الاقتصادية

ظل اقليم آسيا والمحيط الهادى يتفوق على جميع الأقاليم الأخرى فى ١٩٩٤، حيث سجل معدل نمو اقتصادى بلغ ٨ر٢ فى المائة. وتحققت معدلات نمو بلغت ٧ فى المائة أو أكثر فى الناتج المحلى الاجمالى فى تسعة بلدان، من بينها أكثر البلدان اكتظاظا بالسكان، وهى جمهورية الصين الشعبية والهند واندونيسيا، وجمهورية كوريا، وباكستان والفلبين. وتبدو آفاق عام ١٩٩٥ و ١٩٩٦ مشجعة أيضا. وتشير تقديرات مصرف التنمية الآسيوى الى أن متوسط معدل النمو فى الاقليم سيبلغ ٥ر٧ فى المائة خلال السنتين القادمتين.

وزادت صادرات الاقليم بوتيرة قوية من ١١ فى المائة فى ١٩٩٣ الى مايقرب من ١٧ فى المائة فى ١٩٩٤. ويرجع ذلك أساساً الى الانتعاش الذى حدث فى بعض بلدان منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية (وخاصة الولايات المتحدة)، والاستثمارات الضخمة فى صناعات المعلومات والالكترونيات فى جميع أنحاء الاقليم بصفة عامة، والزيادة السريعة فى الاستثمارات الخارجية فى جنوب آسيا على وجه الخصوص.

واستمرت نسب التبادل التجارى بين بلدان آسيا والمحيط الهادى تزداد بمعدل أسرع من التجارة مع بقية أنحاء العالم، فى حين زادت جهود التعاون والتكامل الاقتصاديين على النطاق الرسمى وغير الرسمى. وتسعى البلدان، على وجه الخصوص، الى الاستفادة من الدروس المستقاة من التجارة الايجابية لمثلثات النمو من أجل تشجيع التكامل الاقتصادى شبه الاقليمى(٣٣). ويعد الانخفاض الأخير الذى شهده الدولار الأمريكى مقابل الين اليابانى من العوامل المثيرة للقلق، فكثير من بلدان آسيا والمحيط الهادى تحتفظ

(٣٣) للحصول على معلومات عن مثلثات النمو فى آسيا، أنظر استعراض اقليم آسيا الوارد فى "حالة الأغذية والزراعة" لعام ١٩٩٣ الصادرة عن منظمة الأغذية والزراعة، روما.

الشكـل ٧

آسيا والمحيط الهادى

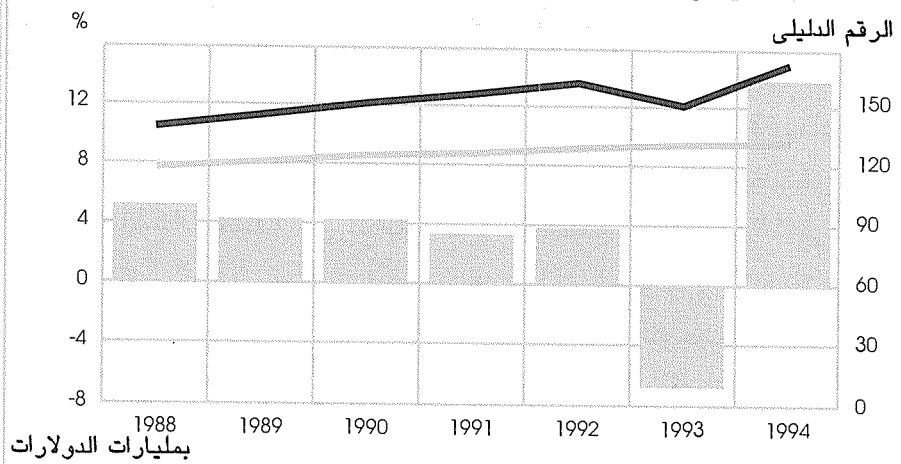

الانتاج الزراعى ونصيب الفرد من انتاج الأغذية

نمو الانتاج الزراعى (٪)
الرقم الدليلى للانتاج الزراعى (١٩٧٩-١٩٨١=١٠٠)
الرقم الدليلى لنصيب الفرد من انتاج الأغذية (١٩٧٩-١٩٨١=١٠٠)

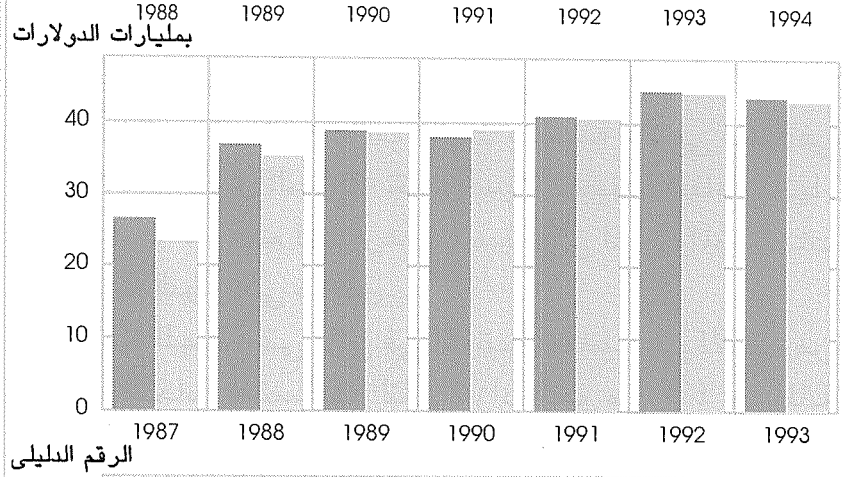

التجارة بالسلع الزراعية

الصادرات
الواردات

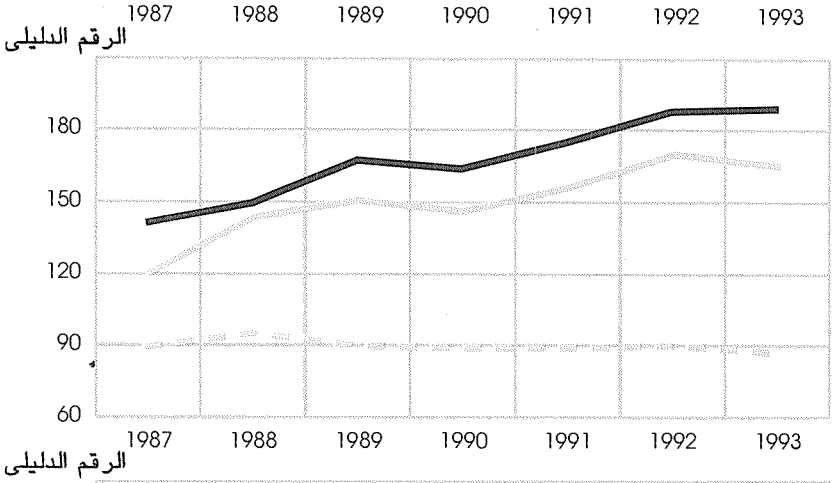

الصادرات الزراعية
(١٩٧٩-١٩٨١=١٠٠)

القيمة
قيمة الوحدة
الكمية

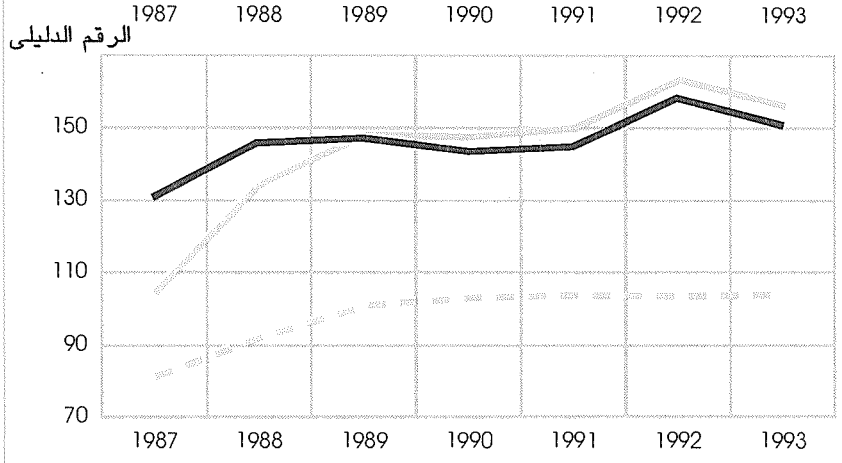

الواردات الزراعية
(١٩٧٩-١٩٨١=١٠٠)

القيمة
قيمة الوحدة
الكمية

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

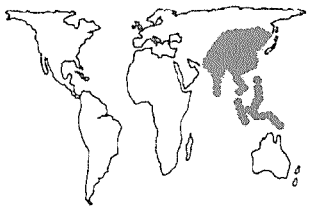

بجزء كبير من ديونها بالين، لذا فان عائدات صادراتها المعتمدة على الدولار لن تكون على نفس المستوى الذى كانت عليه فى السنوات السابقة فى سداد الديون. وقد نما اقتصاد الصين بمعدل ٨ر١١ فى المائة فى ١٩٩٤ أى أنه انخفض انخفاضا طفيفا عن أدائه المثير للدهشة البالغ ٤ر١٣ فى المائة فى ١٩٩٣. وكانت الصين قد زادت من وتيرة الاصلاح الاقتصادى فى ١٩٩٤ حيث اتخذت خطوات لتوحيد أسعار الصرف الرسمية والسوقية، وعززت من بنكها المركزى وأعادت تنظيم بنوكها التجارية. وأدى توحيد سعر الصرف الى انخفاض فعلى بلغ ٥٠ فى المائة فى قيمة العملة، مما أسهم فى زيادة صادرات البلاد بنسبة ٣٠ فى المائة فى ١٩٩٤. وتواصل الحكومة تنفيذ استراتيجيتها العامة بانهاء ما تقدمه من دعم للمزارعين ومستهلكى المدن والمؤسسات المملوكة للدولة على مراحل.

وفى الهند، التى تأتى فى المرتبة الثانية فى الاقليم من حيث ضخامة اقتصادها النامى، زاد النمو من ٣ر٤ فى المائة فى ١٩٩٣ الى ٣ر٥ فى المائة فى ١٩٩٤. ويرجع الفضل الى برنامج الاستقرار والاصلاحات الموجهة نحو السوق الذى بدأته الهند فى ١٩٩١ والذى أسفر مؤخرا عن زيادة ملحوظة فى الاستثمارات الخاصة والمدخرات المحلية، وتدفقات رأس المال الأجنبى. وحققت بلدان جنوب آسيا الأخرى بعض النجاح فى جهودها من أجل الاستقرار والاصلاح. فحققت نيبال، التى بلغ معدل نموها الاقتصادى ٧ فى المائة، أفضل أداء اقتصادى خلال العقد الماضى. وفى بنغلاديش، زاد النمو الاقتصادى العام بنحو ٦ر٤ فى المائة فى ١٩٩٤ مع نمو قطاع الصناعة بمعدل ١٣ فى المائة.

واستطاعت الاقتصاديات القوية فى جنوب شرق آسيا وهى اندونيسيا وماليزيا وتايلند تعزيز أدائها الاقتصادى فى جميع القطاعات فى ١٩٩٤. وعلى العكس مما حدث في السنوات السابقة، استطاعت الفلبين أيضا أن تشارك فى النمو القوى الذى شهده شبه الاقليم. وقاد القطاع الصناعى الانتعاش الاقتصادى الذى شهدته الفلبين حيث زاد النمو الصناعى الى ١ر٦ فى المائة فى ١٩٩٤، مقابل ٦ر١ فى المائة فى ١٩٩٣. وعلاوة على جولة أوروغواى، سوف تتأثر

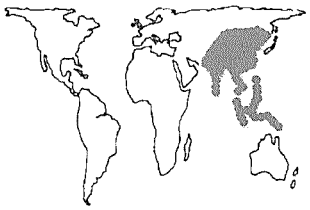

القطاعات الزراعية فى بلدان جنوب شرق آسيا باتفاقية التجارة الحرة لدول رابطة جنوب شرق آسيا خلال السنوات القادمة، حيث قرر المفاوضون ادراج السلع الزراعية فى التخفيضات المقررة فى التعريفات الجمركية بمقتضى الاتفاقية.

وانخفض متوسط النمو فى الناتج المحلى الاجمالى فى جزر المحيط الهادى من ٨ر١١ فى المائة فى ١٩٩٣ الى ٤ر١ فى المائة فى ١٩٩٤ كما انخفضت صادراتها انخفاضا طفيفا. ويعزى معظم الانخفاض فى النمو والصادرات فى شبه الاقليم الى بابوا غينيا الجديدة. غير أن هذا الانخفاض الضخم فى النمو الاقتصادى يرجع أساسا الى طرق المحاسبة القطرية ولا يعبر عن تباطؤ شديد فى النشاط الاقتصادى. ففى عام ١٩٩٣، كان التأثير الاقتصادى الناجم عن حقول النفط المستغلة حديثا السبب فى زيادة معدل النمو الصناعى الى ٣٥ فى المائة، الا أنه بدون هذا التأثير، انخفض النمو فى القطاع الصناعى بأكثر من ٤ فى المائة فى ١٩٩٤. وكانت فيجى من بين الجزر الأخرى التى تحسنت فيها معدلات النمو خلال ١٩٩٣ (٢ر٣ فى المائة) وتونغا (٧ر٤ فى المائة)، كما حافظت جزر سليمان على معدل النمو الذى كانت عليه فى العام السابق البالغ نحو ٤ فى المائة.

أداء قطاع الزراعة وقضاياه

زاد الانتاج الزراعى فى اقليم آسيا والمحيط الهادى فى ١٩٩٤ بنسبة ٥ر٢ فى المائة. غير أن انتاج الاقليم الكلى من الحبوب كان أقل من معدلاته السابقة بنحو ٥ ملايين طن، وذلك أساسا بسبب المشكلات الناجمة عن الأحوال الجوية فى الصين. ويمكن القول بصفة عامة، أن الأداء الزراعى فى الاقليم ظل قويا فيما بين عامى ١٩٩٠ و ١٩٩٤ حيث زاد الانتاج الزراعى بنحو ١٣ فى المائة ونصيب الفرد من انتاج الأغذية بنحو ٧ فى المائة.

ويعرض الجدول ١١ معدلات نمو الناتج المحلى الاجمالى فى الفترة من ١٩٩٢ الى ١٩٩٤ والتقديرات الخاصة بعام ١٩٩٥.

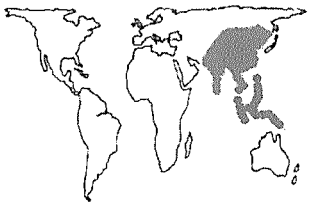

الجدول ١١

معدلات النمو فى الناتج المحلى الاجمالى من الزراعة

البلد	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥(١)
بنغلاديش	٢ر٢	١ر٨	١ر٨	٢ر٦
كمبوديا	١ر٩	-٢ر٠	١ر٤	...
الصين	٤ر١	٤ر٠	٣ر٥	٤ر٠
الهند	٥ر١	٢ر٩	٢ر٤	٣ر٠
اندونيسيا	٦ر٦	١ر٤	١ر٦	٤ر٣
لاوس	٨ر٣	٢ر٧	٧ر٦	...
ماليزيا	٤ر٣	٣ر٩	٠ر٥	٢ر٣
منغوليا	-٣ر٩	-٧ر٠	٧ر١	...
ميانمار	١٠ر٥	٥ر١	٦ر٤	...
نيبال	-١ر١	-١ر٤	٧ر٧	-١ر٠
باكستان	٩ر٥	-٥ر٣	٢ر٦	٢ر٨
الفلبين	٠ر٤	٢ر١	٢ر٤	٣ر٠
سرى لانكا	-١ر٦	٤ر٩	٣ر٤	٢ر٦
تايلند	٤ر٢	-١ر٧	٢ر٩	٢ر٩
فيتنام	٧ر٢	٣ر٨	٣ر٩	٣ر٥

(١) توقعات

المصدر : توقعات التنمية فى آسيا، مصرف التنمية الآسيوى ١٩٩٤، مانيلا.

وفى *الصين*، أدت الأحوال الجوية غير المواتية الى خفض النمو الزراعى الى ٣ر٥ فى المائة فى ١٩٩٤. فقد أضرت الفيضانات أو حالات الجفاف بأكثر من ٥٠ مليون هكتار من الأراضى المحصولية. ومع ذلك لم ينخفض انتاج البلاد الكلى من الحبوب فى ١٩٩٤ البالغ ٣٩٧ مليون طن الا بصورة طفيفة عن مستوى المحصول القياسى لعام ١٩٩٣ البالغ ٤٠٦ ملايين طن. وزاد انتاج القطن بأكثر من ١٣ فى المائة، والبذور الزيتية بنسبة ١٠ فى المائة وانتاج الفاكهة بنسبة ١٥ فى المائة. كما زاد انتاج اللحوم بنسبة ١٢ فى المائة ومنتجات الألبان بنسبة ٦ فى المائة والثروة السمكية بنسبة ١٥ فى المائة.

وثمة شعور بالقلق لدى صانعى السياسات الزراعية من أن الانخفاض النسبى فى أسعار شراء الحبوب، والزيادات الكبيرة فى أسعار الأسمدة وغيرها من المستلزمات، واتساع نطاق الفرص الاقتصادية فى النشاطات غير الزراعية، ستؤدى مجتمعة الى انخفاض مستوى الاستثمارات الخاصة

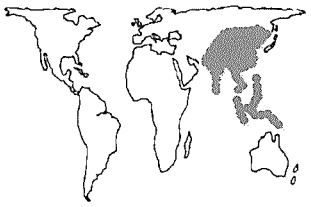

فى الزراعة، وانخفاض المساحة المزروعة بالحبوب. وعلاوة على ذلك، فان الفوارق بين الدخول فى المدن والريف آخذة فى الاتساع مما يسهم فى الهجرة من الريف الى الحضر. وفى عام ١٩٩٥، تخطط الحكومة لمعالجة هذه القضايا المهمة من خلال زيادة الكميات المتوافرة من المستلزمات الزراعية وتحسين فرص الحصول عليها، وتعزيز شبكات الرى وما يتصل بها من مرافق أساسية، وزيادة الاستثمارات فى انتاج الأسمدة المعدنية وتوسيع نطاق خدمات التعليم والبحوث والارشاد فى القطاع الزراعى.

وفى جنوب *آسيا*، ساعدت الأمطار الموسمية المواتية الهند على انتاج محصول قياسى من الحبوب بلغ ٥ر٢١٢ مليون طن فى ١٩٩٤. (وسيرد فيما بعد استعراض لسياسات القطاع الزراعى فى الهند). وزاد الناتج المحلى الاجمالى من الزراعة فى سرى لانكا بنسبة ٤ر٣ فى المائة، فى حين لم يزد انتاج الأرز الا بصورة طفيفة، وزاد انتاج البلاد من الشاى فى ١٩٩٤ عن مستوياته فى ١٩٩٣ بنحو ٤ فى المائة وبنحو ٣٥ فى المائة عن انتاج عام ١٩٩٢. وفى أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٩٤، أعادت حكومة سرى لانكا الجديدة العمل فى برنامج دعم الأسمدة. وكان البرنامج يقدم الدعم فى البداية للمستوردين، وأدى الى خفض أسعار الأسمدة بنحو ٣٠ فى المائة. غير أن ضغوط الميزانية أرغمت الحكومة فى نهاية المطاف على تعديل البرنامج بتوجيه الاعانات النقدية الى صغار المزارعين.

ونما القطاع الزراعى فى *باكستان* بنسبة ٦ر٢ فى المائة فى ١٩٩٤، فتحسن انتاج قصب السكر والثروة السمكية والمنتجات الحرجية والحيوانية، فى حين ظل انتاج القطن منخفضا نتيجة لمشكلات الأمراض والآفات. ويعتبر القطن أهم محصول للتصدير فى باكستان حيث يحقق نحو ٥٠ فى المائة من عائدات الصادرات الزراعية، الا أن انتاجه انخفض بأكثر من ٣٠ فى المائة عن المستويات القياسية التى كان عليها فى ١٩٩١. وحرصا من الحكومة على زيادة انتاج القطن وصادراته، ألغت ضرائب التصدير، ورفعت الحظر المفروض على صادرات القطاع الخاص فى ١٩٩٤.

وفى *اندونيسيا*، لم يزد النمو فى القطاع الزراعى الا

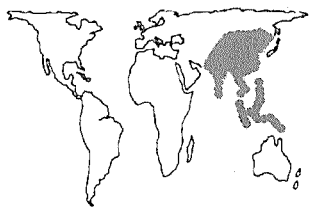

بنسبة ٦ر١ فى المائة فى ١٩٩٤: فقد انخفض انتاج الأرز بنسبة ٤ فى المائة بسبب الأحوال الجوية الرديئة، كما أضر الجفاف وحرائق الغابات بانتاج المطاط، وتسبب الجفاف الأخير فى الحاق أضرار بانتاج الأربيان. ويشير تقرير حكومى الى أن ١٠ فى المائة من مزارع الأربيان فى البلاد قد تعرضت للتدمير نتيجة للتلوث الصناعى فى ١٩٩٤. وازاء قلق الحكومة من فقدان الأراضى الزراعية أمام زحف الاستخدامات الصناعية والسكنية، فقد فرضت حظر تحويل الأراضى الخصبة فى جاوه وبالى الى أغراض أخرى. وبغية تحسين ادارة الغابات أصدرت الحكومة قرارا أيضا يسمح بالغاء امتيازات الغابات عند ارتكاب مخالفة من بين أربع مخالفات هى بيع أو تخزين الأخشاب التى تقطع بطريقة غير قانونية، اهمال حق الاستغلال لسنتين متتابعتين، وتحويل حقوق امتياز غابة الى طرف ثالث دون الحصول على موافقة مسبقة، وانتهاك قوانين صيانة الغابات المعمول بها.

وفى *فيتنام*، أضرت الفيضانات بنحو ٢٠٠ ٠٠٠ هكتار من الأراضى المزروعة بالأرز فى كل من الجزئين الشمالى والجنوبى من البلاد، الا أن الناتج المحلى الاجمالى من الزراعة مازال يزداد بما يقرب من ٤ فى المائة. وأدت الاصلاحات القانونية الأخيرة الى حدوث زيادة كبيرة فى الاستثمارات الخارجية فى الزراعة، والزراعة المختلطة بالغابات ومصايد الأسماك وانتاج السكر. ففى عام ١٩٩٤، اتخذت البلاد عددا من الخطوات لتحقيق المزيد من الدمج لاقتصادها حيث حصلت على صفة مراقب فى الجات (منظمة التجارة العالمية الآن)، وأصبحت عضوا كاملا فى مؤتمر التعاون الاقتصادى لدول المحيط الهادى، وعلى وشك أن تصبح عضوا فى رابطة بلدان جنوب شرق آسيا.

قضايا الزراعة وتوقعاتها فى الاقليم

على الرغم من أن نصيب الزراعة فى الناتج المحلى الاجمالى قد انخفض باطراد من ٣٠ فى المائة فى منتصف الثمانينات الى نحو ٢٠ فى المائة فى السنوات الأخيرة، فان الزراعة مازالت تمثل القوة الاقتصادية المحركة والمصدر

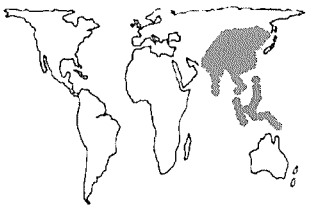

الرئيسى لفرص العمل فى كثير من البلدان الآسيوية. فمازال أكثر من ٦٥ فى المائة من سكان الاقليم يعيشون فى المناطق الريفية، وتستخدم الزراعة أكثر من نصف السكان النشطين اقتصاديا. ويمكن القول بصفة عامة، ان بلدان آسيا والمحيط الهادى قد حققت تقدما هائلا فى زيادة الانتاج الغذائى المحلى وتحسين الامدادات الغذائية الكلية. وزاد نصيب الفرد من امدادات الطاقة الغذائية اليومية فى الاقليم ككل من ٢٣١٤ سعرا حراريا فى ١٩٨٠-١٩٨٢ الى ٢٥٤٢ سعرا حراريا فى ١٩٩٠-١٩٩٢.

وعلاوة على ذلك، أتاحت الاقتصاديات سريعة النمو، ونمو الدخل على أساس عريض، وزيادة عائدات التصدير لكثير من البلدان، تعزيز قدراتها على الاستيراد لتلبية الطلب الاستهلاكى المتغير على بعض المنتجات مثل اللحم البقرى والدواجن. فعلى سبيل المثال، زادت قيمة واردات اللحوم فى بلدان آسيا والمحيط الهادى بأكثر من ٦ فى المائة سنويا عن العقد الماضى. ويمكن القول أن بلدان آسيا والمحيط الهادى هى أسرع أسواق العالم نموا فى الواردات الزراعية. اذ يحصل الاقليم الآن على ٦٥ فى المائة من مجموع الواردات الزراعية فى البلدان النامية. ومع ذلك، فان وتيرة الانتاج الغذائى المحلى القوية فى الكثير من البلدان، بما فى ذلك الصين والهند واندونيسيا وتايلند، أتاحت زيادة الواردات الغذائية لتغطية الطلبات المتغيرة على الأغذية والسكان المتزايدين، فى حين ظلت نسبة الاعتماد على الواردات دون تغيير.

وسوف ترتبط قدرة الاقليم على مواصلة التوسع فى الانتاج والتجارة بالمنتجات الزراعية فى المستقبل، بمدى قدرته على تعزيز النمو الاقتصادى مع الاستجابة لقيود الموارد الطبيعية والبيئة (يتضمن الاطار ٣ عرضا عاما لمشكلات تدهور الأراضى فى اقليم آسيا والمحيط الهادى).

وقد استطاعت معظم بلدان آسيا والمحيط الهادى أن تواصل نموها الاقتصادى من خلال تطبيق سياسات سليمة على مستوى الاقتصاد الكلى، تكفل مكافحة التضخم والعجز المالى والعجز فى الحسابات الجارية. وعلاوة على ذلك، تابعت البلدان فى جميع أنحاء الاقليم، بما فى ذلك بلدان التخطيط

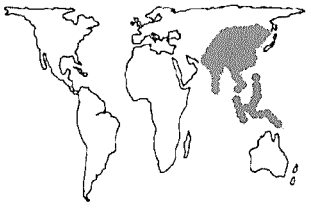

المركزى السابقة، تنفيذ الاصلاحات الهيكلية الموجهة نحو السوق، وتعزيزها باطراد. وقد أتاحت هذه الاصلاحات للقطاعات الزراعية فرصة تعديل أوضاعها والاستفادة من الظروف الداخلية والخارجية المتغيرة. وأظهرت تجارب البلدان الآسيوية التى تقدمت فى عملية الاصلاح أهمية الرصد والتقييم الدقيقين، والاهتمام بتوقيت ومراحل تنفيذ التدابير الجديدة، وتطوير القدرات المؤسسية اللازمة لتحقيق الاجراءات التصحيحية السريعة لتعزيز الأمن الغذائى للمجموعات الحساسة المتضررة من الاصلاحات.

ومن المهم أن يواصل الاقليم هذه العملية الخاصة بالتكيف الاقتصادى التى تهدف الى الارتقاء بكفاءة الموارد وتشجيع الاستثمار فى الزراعة. وتشير تقديرات بعض الدراسات التى أجريت مؤخرا، ومن بينها دراسة أعدتها منظمة الأغذية والزراعة، الى أن معدلات النمو فى نصيب الفرد من الانتاج الزراعى فى اقليم آسيا والمحيط الهادى قد تنخفض خلال العقدين القادمين (٣٤). ويتوقع أن يكون هذا الانخفاض أكثر وضوحا فى شبه اقليم شرق آسيا عنه فى جنوبها. غير أن من المتوقع أيضا أن ينخفض نصيب الفرد من الطلب. فينتظر أن يزيد الطلب على الحبوب بنفس المعدل الذى يزيد به الانتاج تقريبا ولاسيما فى شرق آسيا، ومن ثم لا يتوقع حدوث الكثير من التغيير فى معدلات الاكتفاء الذاتى. وهكذا، فان واردات الحبوب الصافية عام ٢٠١٠، قد لا تزيد عن هذا المستوى من الاكتفاء الذاتى، الا بنحو ٢ مليون طن فى شبه اقليم شرق آسيا، الا أنها قد تتضاعف لتصل الى ١٠ ملايين طن فى جنوب آسيا. وتتوقع منظمة الأغذية والزراعة أن تنخفض معدلات الاكتفاء الذاتى من الحبوب الكلية فى المدى الطويل من ١٠٢ الى ٩٧ فى جنوب آسيا، وأن تظل على ماهى عليه فى حدود تتراوح بين ٩٦و٩٧ فى شرق آسيا خلال العشرين عاما التى تنتهى عام ٢٠١٠. ويعنى ذلك أن ارتفاعا مطردا فى حجم واردات الحبوب سوف يحدث فى البلدان الاستوائية، وفى واردات الأرز فى البلدان المنتجة مرتفعة التكلفة، وفى واردات الذرة فى البلدان التى لديها قطاعات سريعة النمو لتربية الحيوانات.

وفى بعض البلدان مثل جمهورية كوريا، قد يؤدى

---

(٣٤) "الزراعة عام ٢٠١٠"، منظمة الأغذية والزراعة عام ١٩٩٥، روما (ايطاليا) وشيشستر (المملكة المتحدة)، المنظمة – جون ويللى.

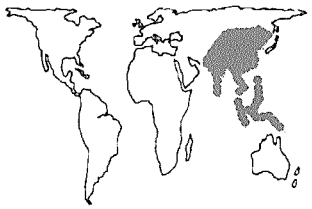

انخفاض الانتاج مع توافر كميات كافية من النقد الأجنبي الى زيادة الاعتماد على واردات الحبوب ولاسيما القمح والحبوب الخشنة. ومن المتوقع أن تؤدى العادات الغذائية المتغيرة وارتفاع الدخول وركود الانتاج فى بعض بلدان العجز الغذائى ذات الدخل المنخفض ومعظم البلدان الجزرية فى المحيط الهادى الى زيادة مستويات الواردات من الحبوب. وبالنسبة للبلدان الأخرى، ومن بينها اندونيسيا وماليزيا والفلبين وسرى لانكا، دفع ارتفاع تكاليف تخزين الامدادات الغذائية الحكومات الى خفض مستوى المخزونات. ومع تزايد عدد البلدان التى تأخذ بهذا الأسلوب، قد يتقلص دور المخزونات المحلية فى مواجهة التجارة الدولية من حيث تحقيق الاستقرار للأسعار والامدادات.

الاطار ٣

قيود الموارد الزراعية فى آسيا والمحيط الهادى

يتعين على بلدان آسيا والمحيط الهادى أن تواجه المسائل المتصلة بمواردها الطبيعية، كتدهور الأراضى وزيادة ندرة المياه، من أجل تعزيز نمو الانتاج الزراعى والغذائى. فهناك نسبة كبيرة من الأراضى المنتجة للمحاصيل فى آسيا تعتبر ضعيفة هشة، ويشمل ذلك المناطق القاحلة وشبه القاحلة المعتمدة على الأمطار، والمناطق التى تهطل فيها الأمطار بطريقة لا يمكن الاعتماد عليها، والمناطق شديدة الانحدار أو ذات التربة الرديئة. وهذه هى المناطق التى يكون فيها التدهور البيئى والفقر الريفى فى أشد حالتهما.

وتشير تقديرات منظمة الأغذية والزراعة الى أن مساحة الأراضى الصالحة للزراعة، وان كانت لم تزرع بعد، فى جنوب آسيا (٠٫٥١ هكتار للفرد) سوف تنخفض الى النصف فى غضون عشرين عاما، فى حين سوف تنخفض تلك الموجودة فى شرق آسيا (باستثناء الصين) بنحو الثلث لتصل الى ٠٫١٠٣ هكتار للفرد. وتبين هذه التقديرات أن الاقليم لديه أقل الامكانيات على توسيع الرقعة الزراعية من جميع الأقاليم الأخرى فى العالم باستثناء الشرق الأدنى وشمال أفريقيا. وتعنى محدودية الرقعة الصالحة للزراعة واستمرار تحويل الأراضى الزراعية الخصبة الى الاستخدامات غير الزراعية أنه لابد وان تأتى الزيادة فى الانتاج أساسا من زيادة الغلات.

غير أن من المتعذر تحقيق زيادات فى الغلات نظرا لتسارع وتيرة تدهور الأراضى وندرة المياه. فأكثر العوامل المسببة للأضرار هى تعرية التربة ونزع خصوبتها وتملحها وفقدان المياه وتلوثها. ولقد كان من الصعب تحديد مدى وكثافة تدهور الأراضى وندرة المياه، أما الآن فمن الممكن الحصول على مؤشرات عن مدى ضخامة المشكلة من تقديرين صدرا مؤخرا عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة بشأن آسيا:

- كان نصيب الفرد من المياه المتاحة قد انخفض بمقدار النصف خلال الثلاثين عاما المنتهية فى ١٩٨٠، ومن المرجح أن ينخفض مرة أخرى بنحو ٣٥ فى المائة فى عام ٢٠٠٠.
- أدت ازالة الغابات، والافراط فى الرعى وسوء ادارة الأراضى الصالحة للزراعة الى التسبب فى اصابة ٤٥٢ مليون هكتار (أى ٤٠ فى المائة من مجموع التربة المتدهورة فى العالم) بالتعرية بفعل الرياح أو المياه والتدهور الكيماوى والفيزيائى.

وقد أصبحت العوائق أمام زيادة الغلات نتيجة لنظم الزراعة غير القابلة للاستدامة مشكلة تستعصى على الحل فى المناطق التى ترسخت فيها الحلقة المفرغة للفقر والتدهور البيئى. وأدى تناقص نصيب الفرد من الموارد الى زيادة تكثيف استخدام هذه الموارد والزحف على المناطق الهشة الذى يؤدى، بدوره، الى زيادة الفقر. وهكذا أصبحت مشكلات تدهور الموارد فى الاقليم مشكلات واسعة النطاق مما يبرر منحها الأولوية ووضع استراتيجية تشمل: تحويل التكنولوجيا من الحلول الكمبيوترية الى الحلول المعتمدة على المعارف والمعلومات، وضع حقوق ملكية أو استخدام محددة تحديدا جيدا للموارد العامة والخاصة، ضمان مشاركة السكان وتطبيق اللامركزية على ادارة الموارد، وحساب التكاليف البيئية المباشرة وغير المباشرة فى تسعير السلع الزراعية.

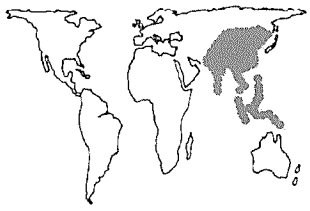

الهند

عرض عام للاقتصاد

تحظى الهند، التى تعكف على تنفيذ برنامج للاصلاحات الهيكلية منذ يونيو/ حزيران ١٩٩١ بعد أربعة عقود من التخطيط، باهتمام كبير فى جميع أنحاء العالم. فاقتصادها الضخم وعدد سكانها الهائل ومواردها الطبيعية واسعة النطاق، وقبل كل شئ القوى العاملة فيها التى تتميز بالتعليم العالى والمهارات الرفيعة والعلم، كل ذلك يعنى أن من المقدر للهند أن تضطلع بدور كبير فى المجتمع الدولى.

وتعتبر الهند، التى بلغ دخل الفرد فيها ٣١٠ دولارات فى ١٩٩٤ من احدى بلدان العالم منخفضة الدخل. واتسم اقتصاد الهند، على النقيض من اقتصاديات معظم بلدان شرق آسيا، بتباطؤ النمو فى معظم فترة مابعد الحرب العالمية الثانية. ولم يتسارع معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى الا خلال فترة الثمانينات ليصل الى ٥ر٤ فى المائة، كما زاد الدخل الفردى بنسبة ٣ر٣ فى المائة سنويا. وقد أعقب هذا العقد من النمو أزمة فى ١٩٩٠ تعد من أعنف أزمات النقد الأجنبى التى شهدها هذا البلد. وردا على ذلك، شرعت الهند فى تنفيذ تدابير جذرية لتحقيق الاستقرار وبرنامج للتكيف الهيكلى فى يونيو/ حزيران ١٩٩١.

وكانت الهند قد اختارت، بعد الاستقلال مباشرة، طريق التنمية القائمة على التخطيط، حيث اضطلع القطاع العام بدور مهيمن فى تعزيز النمو على المستوى المركزى ومستوى الولايات. واستندت الخطة الخمسية الأولى، التى بدئ فى تنفيذها فى الفترة ١٩٥٠-١٩٥١ الى نموذج هارود- دومار. وركزت بالدرجة الأولى، على زيادة مستوى الاستثمارات فى الرى والطاقة وغير ذلك من البنيات الأساسية اللازمة للاسراع بالنمو. وحدث تغير جذرى فى استراتيجية التنمية فى ١٩٥٦ مع بداية تطبيق نموذج نهرو- ماهالانوبيس للتنمية الصناعية الذى ركز على تنمية الصناعات الثقيلة فى اطار القطاع العام، وحماية الصناعة المحلية من المنافسة الخارجية برفع مستوى التعريفات الجمركية، وادارة أسعار

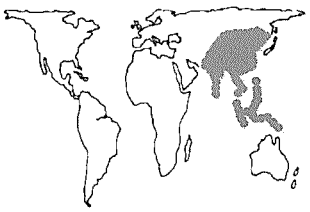

الصرف، وفرض الضوابط ومنح التراخيص. وقد تعرضت هذه الاستراتيجية، القائمة على الاستعاضة عن الواردات وتشجيع الصناعات الثقيلة، للنقد بسبب ما أسفرت عنه من هيكل صناعى غير قادر على المنافسة، ويتسم بعدم الكفاءة وكثافة رأس المال وارتفاع التكاليف. كما أشير الى أن هذه السياسة تنطوى على تمييز ضد الزراعة كثيفة العمالة القابلة للدخول فى مجال التجارة، وأنها أدت الى تشاؤم لا مبرر له بالنسبة للصادرات بسبب الاهتمام المفرط بتحقيق الاكتفاء الذاتى. غير أنه يتعين التخفيف من هذه الانتقادات فى ضوء ما حققته الهند خلال هذه الفترة، حيث أقامت بنيات أساسية ضخمة لم تقتصر على مجال الصناعات الثقيلة والآلات فحسب، بل وفى مجالات الطاقة والرى والقروض والتعليم العالى والبحوث العلمية والتدريب.

وشهدت فترة منتصف الستينات وأوائل السبعينات مشكلات اقتصادية خطيرة. فأولا، أدت الحروب مع البلدان المجاورة الى تحويل موارد ضخمة نحو الدفاع مما أدى بدوره الى حدوث انخفاض حاد فى الاستثمارات العامة أضر بنمو الاقتصاد. وثانيا، أرغمت أوضاع النقد الأجنبى الهند على خفض قيمة عملتها فى ١٩٦٦. وأخيرا أخفق الانتاج الغذائى فى مواكبة الطلب. وأصبحت البلاد تعتمد باطراد على الواردات الغذائية بمقتضى القانون العام رقم ٤٨٠ الخاص بحكومة الولايات المتحدة. وأصبح الوضع حرجا فى منتصف الستينات بعد أن تعرضت المحاصيل للفشل خلال عامين متتابعين هما ١٩٦٤/ ١٩٦٥ و ١٩٦٥/ ١٩٦٦، واضطرت البلاد الى استيراد كميات ضخمة من الحبوب الغذائية بمقتضى القانون العام رقم ٤٨٠.

وفى أواخر الستينات، انتعش النمو الزراعى مع تطبيق تكنولوجيا الثورة الخضراء فى بعض المناطق. وقد تواكب ذلك، بالصدفة، مع فترة أخذ فيها القطاع الصناعى، الذى تعرض لتباطؤ ملحوظ فى النمو من ١٩٦٤/ ١٩٦٥ الى ١٩٧٥/ ١٩٧٦، فى تسجيل معدلات نمو أكثر ارتفاعا فى الفترة ١٩٧٧/ ١٩٨٧. وخلال الثمانينات، شهد الاقتصاد الهندى معدل نمو غير مسبوق قدره ٥ر٤ فى المائة سنويا. كما كانت الثمانينات فترة شهدت الشروع فى تنفيذ تدابير محدودة

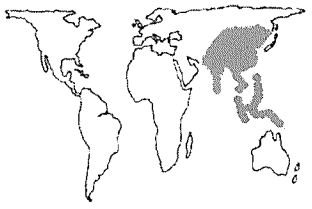

للتحرير اتخذت فيها خطوات لتحديث بعض الصناعات المهمة مثل الاسمنت والصلب والألومنيوم ومعدات توليد الطاقة.

جذور أزمة ١٩٩٠ وأسبابها

عندما كان الاقتصاد الهندى ينمو بمعدل بطئ نسبيا قدره ٦ر٣ فى المائة خلال الفترة من ١٩٥٠ الى ١٩٨٠، تجاوزت الاستثمارات المحلية المدخرات بهامش بسيط فقط. وكان من الممكن سد الثغرة بينهما من خلال الاقتراض من الخارج على نطاق صغير (٣٥). غير أنه عندما تسارع معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى ووصل الى ٤ر٥ فى المائة خلال الفترة من ١٩٧٩ الى ١٩٩٠، اتسعت الثغرة بين المدخرات والاستثمارات اتساعا كبيرا، واقتضت الحاجة الى تمويل المصروفات الرأسمالية الضخمة والواردات من الآلات والمواد الخام بما فى ذلك النفط، الاقتراض على نطاق واسع من الخارج. وأسفر ذلك عن زيادة تراكمية فى الدين الخارجى، وفى أعباء سداده. فقد زاد الدين الخارجى من ٥ر٢٣ مليار دولار فى ١٩٨٠ الى ٤ر٦٣ مليار دولار فى ١٩٩٠. وفى عام ١٩٩١، ذهب ما يقرب من ٢٨ فى المائة من عائدات التصدير الكلية الى خدمة الديون. وأهم سبب لانخفاض المدخرات المحلية باطراد عن احتياجات الاستثمار هو العجز المالى الحكومى المتزايد الذى زاد من متوسط قدره ٦ر٣ فى المائة من الناتج المحلى الاجمالى خلال الخطة الخمسية السابعة الى ٨ر٢ فى المائة من الناتج المحلى الاجمالى فى ١٩٩٠- ١٩٩١.

وقد زاد العجز المالى نتيجة لعدد من الأسباب منها المصروفات الباهظة التى تكبدتها الحكومة المركزية نتيجة دعمها لأسعار الأسمدة والأغذية وللصادرات، ونتيجة للاعانات التى كانت تقدمها حكومات الولايات للطاقة والنقل والرى. وأدى عدم كفاءة عمل الكثير من مؤسسات القطاع العام المركزية وعلى مستوى الولايات الى زيادة الأعباء الواقعة على عاتق الميزانية الحكومية.

وأخيرا، فانه علاوة على العجز فى الحسابات الجارية، كان يتعين تمويل مصروفات الحسابات الرأسمالية المتزايدة التى تتكبدها الحكومة والمؤسسات العامة من خلال

---

(٣٥) تظهر الثغرة بين معدل الاستثمارات المحلية ومعدل المدخرات المحلية فى زيادة الواردات على الصادرات، وتمول هذه الثغرة من الاقتراض من الخارج.

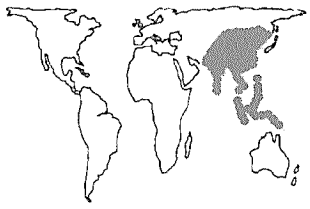

الاقتراض العام. وفى ١٩٩٠، زادت التزامات الدين الداخلى الى ٥٣ فى المائة من الناتج المحلى الاجمالى مقابل ٣٥ فى المائة فى ١٩٨٠، وأصبحت مدفوعات الفوائد تصل الى ٢٤ فى المائة من مجموع الانفاق الحكومى. وبالاضافة الى ذلك، تعرضت مصادر الاقتراض الخارجى لبعض التغيرات الهامة عندما نضبت القروض الميسرة التى يقدمها الاتحاد الدولى للتنمية والمقدمة من حكومة الى حكومة، وأصبح لزاما أن تسد هذه الثغرة من القروض التجارية باهظة التكاليف من البنوك والهنود غير القيمين.

وطالما ظلت مصداقية الهند قوية على الصعيد الدولى، فان القروض كانت ستتوافر ومن ثم يستطيع البلد أن يستمر فى العيش على الاقتراض الخارجى. غير أن عددا من العوامل، أدى الى فقدان الثقة فى الهند، كالارتفاع الشديد فى أسعار الواردات من النفط، وانخفاض درجة تصنيف الهند بالنسبة للقروض. وقد أسفر ذلك عن نضوب القروض قصيرة الأجل وهروب صاف لودائع الهنود غير المقيمين. وعلى هذا، انخفض احتياطى النقد الأجنبى على الرغم من الاقتراض من صندوق النقد الدولى.

وفى مواجهة هذه الخلفية، بدئ فى تطبيق السياسة الاقتصادية الجديدة. وأصرت الوكالات متعددة الأطراف، مثل صندوق النقد الدولى والبنك الدولى على قيام صانعى السياسات باصلاحات هيكلية قبل أن توافق على انقاذ البلاد من أزمة النقد الأجنبى التى تتعرض لها.

العناصر الرئيسية للسياسة الاقتصادية الجديدة

كان الهدف من السياسة الجديدة هو تحقيق توافق بين الطلب المحلى والموارد المتاحة، وبدء تنفيذ تغيرات فى هياكل الانتاج والامدادات بغرض القضاء على الاختلال الخارجى. وكان سيجرى تحرير الاقتصاد وادماجه تدريجيا فى الاقتصاد العالمى من خلال تصفية جدران التعريفات الجمركية وحماية الاستثمارات المباشرة الأجنبية والارتقاء بتكنولوجيا الانتاج فى مختلف الميادين. وتمثلت الاتجاهات الرئيسية للبرنامج فى تحقيق الاستقرار المالى وانتهاج

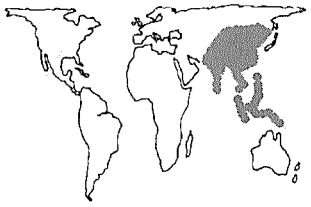

سياسات منفتحة على الخارج والغاء الضوابط التى تعرقل حركة الأسواق الداخلية.

وكانت الاصلاحات تنقسم الى عنصرين هما: تدابير الاستقرار المباشرة قصيرة الأجل التى تركز على تصحيح الاختلالات فى سوق النقد الأجنبى من خلال خفض الطلب، واصلاح السياسات التجارية، وخفض العجز المالى، وتصفية الحواجز أمام التدفق الحر لرأس المال. وعلى ذلك، كان يتعين زيادة القدرة التنافسية مع الخارج من خلال اجراء خفض اسمى كبير فى أسعار الصرف.

وطبق برنامج التكيف الهيكلى متوسط الأجل اصلاحات على السياسات الضرائبية وأسعار الصرف، والسياسات التجارية والصناعية فضلا عن السياسات المعنية بالقطاع العام، والقطاع المالى، وسوق رأس المال. وتضمنت هذه الاصلاحات عناصر مثل الغاء الرقابة على الأسعار، والاستثمارات، والتغيرات فى هيكل الضرائب والانفاق العام، والاعتدال فى زيادة الأجور، وتحويل المؤسسات العامة الى القطاع الخاص، وزيادة الاندماج فى الاقتصاد العالمى.

ولم تكن سياسات التكيف خاصة بالقطاع الزراعى وحده ولكنها شملت الاقتصاد بأسره. ومع ذلك، فانه نظرا لأهمية القطاع الزراعى ودوره الحيوى فى الاقتصاد الهندى من حيث توليد الدخل وفرص العمل، وعلاقته الوثيقة بالقطاعات الأخرى فى الاقتصاد من خلال المستلزمات والانتاج والاستهلاك، فان التغيرات فى الاقتصاد الكلى وغيرها من التغيرات المتضمنة فى برنامج الاستقرار والتكيف الهيكلى كان لها تأثير ضخم على القطاع.

والقاء نظرة عامة على التنمية الزراعية منذ الاستقلال سوف يساعد على توفير الأساس اللازم لتفهم الانعكاسات الكاملة للاصلاح الهيكلى على القطاع الزراعى فى الهند.

السياسة الزراعية فى الهند خلال حقبة التخطيط

كان هناك اطار تخطيطى يحكم السياسة الزراعية فى الهند، قبيل تحرير الاقتصاد فى يونيو/ حزيران ١٩٩١. وقد صممت مجموعة السياسات الكاملة على مستوى الاقتصاد

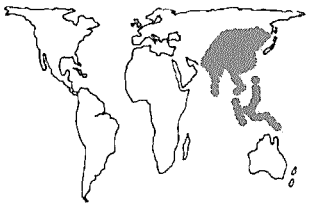

الكلى، وهى أساسا السياسات التجارية والضرائبية والنقدية، لخدمة أهداف التخطيط. وكانت الخطط الخاصة بالقطاع الزراعى، بما فى ذلك أهداف التمويل والانتاج، تقرر من خلال سلسلة من العمليات الحكومية على مستوى الولاية والمستوى المركزى.

وكانت طبيعة ودور التخطيط فى القطاع الزراعى يتحددان، بالدرجة الأولى، بفعل خاصية نوعية لهذا القطاع تتمثل فى ملايين المنتجين المستقلين الذين يعملون فى نطاقه. ومن هنا فان التخطيط الزراعى فى الهند كان لابد أن يتضمن توفير البنية الأساسية الريفية جنبا الى جنب مع توفير المدخلات الحرفية ووضع اطار للحوافز التى تقدم للمزارعين لتمكينهم من زيادة انتاجهم من خلال تطبيق التكنولوجيا الحديثة.

ونظرا لأن توافر الأغذية كان يعد من الشواغل الرئيسية لعملية التنمية وقيدا عليها، أصبح الاسراع بالتنمية الزراعية وتوفير الحبوب الغذائية بغرض ضمان الأمن الغذائى الهدف الرئيسى للسياسة الزراعية فى الهند. وكان هناك العديد من العناصر الزراعية فى الخطة الخمسية الأولى وما يتبعها من خطط. وكان «أول» عنصر وأهمها على الاطلاق هو تنفيذ قوانين الاصلاح الزراعى خلال فترة منتصف الخمسينات بهدف القضاء على الوسطاء وتحقيق درجة أكبر من المساواة فى توزيع الأراضى.

وكان العنصر الزراعى «الثانى» هو توظيف استثمارات ضخمة فى البنية الأساسية الريفية. وأسندت أولوية متقدمة للغاية للاستثمارات العامة فى الرى والطاقة (على المستويات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة) فى كل من الخطط المركزية وخطط الولايات. وفى نفس الوقت، طبقت سياسات تهدف الى توفير القروض المؤسسية منخفضة التكاليف وغير ذلك من الاعانات للمزارعين لتشجيع الاستثمار الخاص فى الرى. كما قدمت اعانات ضخمة على الرسوم التى يدفعها مستخدمو شبكات الرى والطاقة، وأبقيت هذه الرسوم فى مستوى أقل بكثير من تكاليف التشغيل. وتمثل الاتجاه الرئيسى لهذا الجهد فى خلق مناخ على مستوى الاقتصاد الكلى لتشجيع الاستثمارات الخاصة من جانب المزارعين

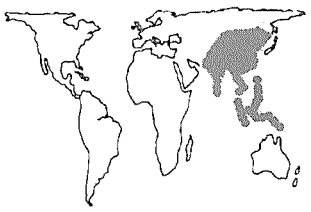

ومن ثم تنشيط الانتاج. وفى هذا الصدد، كانت السياسات الترويجية التى تشمل البرنامج الخاص لانتاج الأغذية، وتخطيط الاقليم فى اطار الأحوال الجوية الزراعية، وبرامج تنمية الأرض والمياه، تهدف الى الاسراع بوتيرة التنمية الزراعية.

كما وظفت استثمارات ضخمة فى تطوير نظام البحوث تحت اشراف المجلس الهندى للبحوث الزراعية، والجامعات الزراعية على مستوى الولايات. وفى نفس الوقت، انشئت شبكة للارشاد حسنة التصميم لنشر التكنولوجيا الجديدة بين المزارعين. وقد أسفر ذلك عن توسع سريع فى مساحة الأراضى التى تزرع بالأصناف وفيرة الغلة.

وخلال الفترة من ١٩٥٠ وحتى ١٩٦٧، كان برنامج تنمية المجتمعات المحلية وشبكة الخدمات الارشادية يمثلان الأدوات الرئيسية فى تغيير الزراعة التقليدية. وقد استكملت تلك الأدوات ببرامج تهدف الى تكثيف الانتاج فى بعض المناطق القليلة وفيرة الثروات فى أوائل الستينات.

وكان مجئ الثورة الخضراء فى منتصف الستينات يمثل نقطة تحول فى الارتقاء التكنولوجى بالزراعة الهندية. وحظى نظام البحوث الزراعية والارشاد باهتمام خاص خلال تلك الفترة حيث كان يتعين تكييف القمح المكسيكى وأصناف الأرز الخاصة بالمعهد الدولى لبحوث الأرز لتناسب الظروف الهندية، وضمان قبولها من جانب المزارعين من خلال الارشاد والتدريب.

وكانت التكنولوجيا الجديدة تقتصر، فى البداية، على انتاج القمح فى الولايات الشمالية الغربية من الهند. غير أنه أمكن فى أوائل السبعينات ادخال أصناف جديدة من الأرز بنجاح، وانتشرت ثورة الأرز لا فى البنجاب وهاريانا فحسب، بل وفى كثير من أنحاء الهند بما فى ذلك المناطق الساحلية الشمالية. وأصبح تركيز السياسات الزراعية ينصب على تحديث القطاع الزراعى من خلال تطبيق تكنولوجيا البذور – الأسمدة فى أجزاء مختلفة من البلاد. واتخذت التدابير كذلك لاشراك صغار المزارعين والمزارعين الهامشيين فى عملية الانتاج من خلال تزويدهم بالمستلزمات الجديدة بما فى ذلك البذور والأسمدة والقروض بأسعار مدعمة. وكانت الأسعار

الموجهة تمثل العنصر «الثالث» للسياسة الزراعية خلال حقبة التخطيط. أما سياسات التسعير الزراعى فكانت تهدف، فى سياق العجز الغذائى السائد حتى منتصف الخمسينات، الى خدمة هدف التخطيط الرئيسى المتمثل فى الابقاء على أسعار الحبوب الغذائية منخفضة لمصلحة الأمن الغذائى. وأصبحت السياسات السعرية، مع انشاء هيئة الأسعار الزراعية فى ١٩٦٥، توفر أيضا الحوافز للمزارعين من أجل زيادة الانتاج وذلك بفضل ماسنته الهيئة من أسعار مجزية وضمان حدود دنيا لأسعار الدعم. وكان الهدف من السياسات السعرية التوفيق بين مصلحتين متعارضتين هما مصلحة المزارعين فى الحصول على مقابل عادل لجهدهم ومصلحة المستهلكين للحصول على أسعار معقولة.

وتمثل العنصر المهم «الرابع» فى انشاء نظام ادارة شامل لشراء الحبوب الغذائية وتخزينها وتوزيعها من أجل توفير الغذاء للمستهلكين بأسعار معقولة. فخلال فترات الندرة، كانت عمليات الحد الأدنى لأسعار الدعم والشراء ترتبط بعمليات توريد الزامية وفرض رسوم على المطاحن وقيود على حركة السلع بين المناطق وغير ذلك من التدابير للتمكين من توزيع الحبوب الغذائية (بأسعار مدعمة) من خلال شبكة التوزيع العامة. واحتفظت البلاد بمخزونات غذائية ثانية لتشغيل شبكة التوزيع العامة وللمساعدة أيضا فى تثبيت الأسعار من خلال عمليات السوق المفتوحة.

وتمثل العنصر «الخامس» فى السياسات التجارية المحكومة بصرامة وسياسات أسعار الصرف. وفيما يتعلق بالقطاع الزراعى، باستثناء عدد قليل من المحاصيل التجارية التقليدية، عزل القطاع عن الأسواق العالمية من خلال فرض رقابة كاملة تقريبا على الصادرات والواردات. وكانت الفوائض التقديرية عن احتياجات الاستهلاك المحلى تحدد الكميات التى سيتم تصديرها والعكس بالعكس بالنسبة للواردات. وكان يجرى استيراد الحبوب الغذائية والسكر وزيوت الطعام فى أوقات الندرة للحيلولة دون ارتفاع الأسعار المحلية لهذه السلع الأساسية ولبث قدر من الاستقرار فى الأسعار المحلية لمصلحة كل من المنتجين والمستهلكين. وكانت التجارة الخارجية بمعظم السلع الزراعية تخضع لنظام

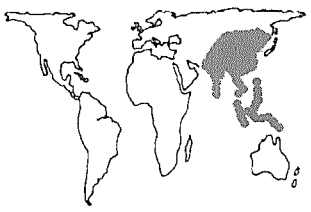

الحصص أو غير ذلك من العقود مثل احتياجات الحدود الدنيا للأسعار.

وأخيرا عملت السياسات الزراعية على تعبئة الموارد لتغطية انفاق القطاع العام وتوفير الاستثمارات العامة. وأنشئ نظام لتقديم القروض التعاونية والمؤسسية للقطاع الريفى ومن ثم لتيسير الاستثمارات الخاصة فى البنية الأساسية والتشجيع على تطبيق التكنولوجيا الجديدة.

استراتيجية التخطيط والزراعة

حققت مجموعة السياسات الزراعية الشاملة الكثير من الأهداف الحكومية. فعلى الرغم من أن الاصلاح الزراعى كان متواضعا، فانه نجح فى جعل «المالك العامل» الطريقة المهيمنة فى الزراعة. غير أن التشريعات المتعلقة بالحد الأقصى لملكية الأراضى فشلت الى حد كبير. كما نجحت السياسات فى الاسراع بوتيرة نمو الانتاج الزراعى والحبوب الغذائية. وفى مقابل معدل النمو الردئ الذى لم يتعد نسبة ٢٥ر٠ فى المائة سنويا فى الفترة من ١٩٠٤ الى ١٩٤٤، زاد الانتاج الزراعى بنسبة ٧ر٢ فى المائة وانتاج الحبوب الغذائية بنسبة ٩ر٢ فى المائة خلال الفترة ١٩٤٩-١٩٩٠. وأسفر ادخال الأصناف وفيرة الغلة فى منتصف الستينات عن زيادة هائلة فى معدلات نمو انتاج القمح ثم بعد ذلك الأرز. فقد سجل انتاج القمح معدل نمو سنوى بلغ ١ر٥ فى المائة من ١٩٦٧ الى ١٩٩٠ فى حين تسارع معدل نمو انتاج الأرز ليصل الى ١ر٤ فى المائة سنويا فيما بين ١٩٨٠و١٩٩٠.

وعلاوة على ذلك، فان التكنولوجيات الجديدة التى اقتصرت على القمح فى المناطق المروية من البنجاب وهاريانا وأوتار برادش الغربية خلال المرحلة الأولى (١٩٦٧-١٩٧٥) أخذت فى الانتشار فى المناطق الأخرى. وأخذت التكنولوجيا بما حققته من انجاز فى مجال الأرز، تمتد تدريجيا الى المناطق الساحلية المروية فى اندهرابرادش وتميلنادور وكارناتاكا. وخلال الثمانينات، امتدت التكنولوجيا الجديدة لولايات بهار وارسا وغرب البنغال وأسام الشرقية

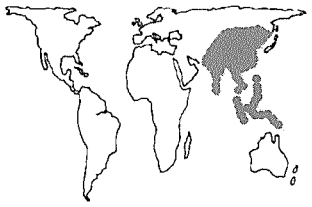

المكتظة بالسكان مما أدى الى حدوث زيادات هائلة فى انتاج الأرز.

وأخيرا، وهو الأمر الأكثر أهمية، أدى النمو المتسارع فى انتاج الحبوب الغذائية الى زيادة مستوى الأمن الغذائى للسكان الذين يتزايدون بسرعة والى خفض درجة الاعتماد على الواردات الغذائية. وأصبحت الهند، مع نهاية السبعينات، تتمتع بالاكتفاء الذاتى بصورة هامشية فى الحبوب الغذائية. وأدى النمو المطرد فى انتاج الحبوب الغذائية، بمرور الوقت، الى زيادة فرص حصول السكان عليها من الناحيتين المادية والاقتصادية. وزادت الكميات المتوافرة من الحبوب (مقاسة باحتياجات الفرد اليومية من السعرات الحرارية) بأكثر من ٢٠ فى المائة من ١٩٦٠ الى ١٩٩٠.

وتحسنت فرص حصول القطاعات الفقيرة من السكان على الأغذية نظرا لأن النمو السريع فى الانتاجية أسفر عن انخفاض الأسعار الحقيقية للقمح والأرز. وخلال الثمانينات، لم ترتفع أسعار الجملة الخاصة بالقمح والأرز الا بمعدل سنوى لا يتجاوز ١ر٤ فى المائة، و ٥ر٦ فى المائة على التوالى، فى حين سجلت أسعار الجملة المعدلة لجميع السلع معدل نمو سنوى تراكمى قدره ٩ر٦ فى المائة سنويا. وقد تقاسم المنتجون والمستهلكون ما تحقق من مكاسب نتيجة لزيادة الانتاجية. ومن هنا فانه على الرغم من أن نسب التبادل السلعى بين القطاعات قد أصبحت معاكسة بالنسبة لمنتجى القمح والأرز، فان نسب التبادل الدخلى ظلت ايجابية بسبب زيادة الغلات والربحية.

وزادت فرص حصول الفقراء على الأغذية نظرا لأن النسبة اللازمة من دخل الفرد لشراء الأغذية انخفضت بمرور الوقت. وفى حين زاد الرقم الدليلى لدخل الفرد بنسبة ٥٤٥ فى المائة فيما بين ١٩٧٠ و١٩٩٠، لم يزد الرقم الدليلى لأسعار الأغذية الا بنسبة ٢٨٠ فى المائة. وأخيرا فان فرص حصول الفقراء على الأغذية زادت نتيجة لبرامج مكافحة الفقر مثل برنامج التنمية الريفية المتكاملة وبرنامج ضمان فرص العمل للمعدمين فى الريف والبرنامج الوطنى لتوفير فرص العمل بالريف وغير ذلك. وتم استحداث آليات فعالة للتخفيف من ندرة التغذية ولحل المشكلات الناجمة عن حالات

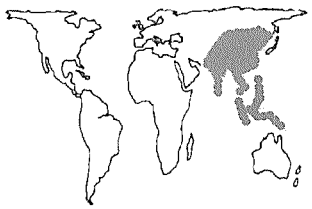

الجفاف الشديدة من خلال تنفيذ برامج خاصة لتوفير فرص العمل.

سياسات التخطيط فى سياق برنامج التكيف الهيكلى

فى حين تسلم الدراسات بما حققته سياسات الهند من انجازات فى زيادة معدلات النمو وتعزيز الأمن الغذائى لسكانها الآخذين فى الزيادة، أصبحت الاعانات الضخمة المقدمة لأسعار الأسمدة والرى والكهرباء والقروض والأغذية الاستهلاكية عبئا لا يمكن استمراره. وفى نفس الوقت، أدت سياسات التجارة الخارجية والقواعد الداخلية لتنظيم الزراعة، ومايتصل بذلك من تشويهات فى مجال السياسات، الى التحيز الشديد ضد الزراعة مقابل الصناعة. وعلاوة على ذلك. فشل الاصلاح الزراعى فى تحقيق توزيع عادل للأراضى، ومن ثم استمرت الاختلالات الضخمة للغاية فى الريف. وأخيرا، كانت التكنولوجيات الجديدة التى حظيت بالتشجيع من جانب السياسات والقواعد المعمول بها أكثر ملاءمة للمناطق المروية الغنية بالثروات فى الهند.

وظلت الاختلالات فيما بين الأقاليم بشأن الانتاجية والدخل اختلالات كبيرة وتميل فى بعض الحالات للزيادة. وظل العاملون فى الزراعة بصفة عامة وصغار المزارعين والمزارعون الهامشيون والعمال المعدمون على وجه الخصوص يعانون فقرا مدقعا فى المناطق الأقل حظا من الثروات، ويعتبر انتشار الفقر فى الريف والمدن مرتفعا للغاية. فطبقا لأحدث تقديرات هيئة التخطيط، كان هناك خلال الفترة ١٩٨٧ - ١٩٨٨ نحو ٣٩ فى المائة من السكان فى المناطق الريفية و ٤٠ فى المائة من المناطق الحضرية من الهند يعيشون دون خط الفقر. وكان هناك عدد كبير من أطفال الهند يبلغ ٨٣ مليون طفل يعانون سوء التغذية فى ١٩٩١. وحتى وقت قريب مضى، لم يتعرض الاتجاه العام للسياسات الزراعية فى اطار التخطيط لأية شكوك خطيرة على الرغم من أن الكثير من المنتقدين قد ركزوا اهتمامهم على هذه القيود. غير أنه بعد تطبيق السياسة الاقتصادية الجديدة فى

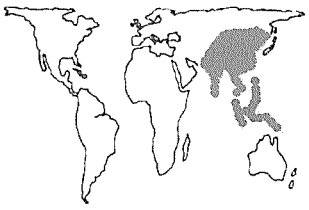

عام ١٩٩١، خضعت جميع جوانب التخطيط وما يرتبط بها من سياسات على مستوى الاقتصاد ككل لمناقشات حادة مثل:

- النظرة المنغلقة الى الداخل، استراتيجية تنمية الاستعاضة عن الواردات، التى كانت تهدف الى التصنيع السريع، أدت الى نقل الموارد من المنتجات الزراعية القابلة للتبادل التجارى الى الصناعة من خلال تحويل نسب التبادل التجارى الى اتجاه غير صالح للزراعة.
- المبالغة فى قيمة أسعار الصرف أدت الى تدعيم الواردات والاضرار بجميع الصادرات ولاسيما الصادرات الزراعية.
- وكانت معظم السياسات الموجهة للقطاع، على جميع مستويات انتاج السلع الزراعية والاستهلاكية وتسويقها، تعمل ضد الزراعة. فعلى سبيل المثال، صممت سياسات التسعير، فى الواقع العملى لمساعدة المستهلكين أساسا. وكان المزارعون يحصلون بصفة عامة على أسعار موجهة منخفضة تحت شعار مساعدة فقراء المدن، حتى عندما كان يتعين عليهم دفع أسعار مرتفعة للمستلزمات المنتجة محليا بسبب الحماية الممنوحة للصناعة المحلية. وعلاوة على ذلك، كان المزارعون يتحملون نسبة كبيرة من تكاليف تشغيل المؤسسات شبه الحكومية، مثل مؤسسة الأغذية فى الهند التى كانت تنقصها الكفاءة.

وفى الهند، أدت الاعانات الضخمة الممنوحة للمستلزمات الزراعية الى سوء تخصيص الموارد. وتشير تقديرات احدى الدراسات الى أن مختلف الاعانات التى منحت للقطاع الزراعى فى مجالات الأسمدة والرى والكهرباء كانت فى حدود ٩ر٩٠ مليار روبية سنويا خلال الثمانينات(٣٦). وقد ألقت هذه الاعانات بعبء لايمكن ان تتحمله مالية الولايات والحكومة المركزية، مما أدى الى الحد من قدرة الحكومة على توظيف استثمارات ضخمة. وحتى فى ذلك الوقت، أخفقت هذه الاعانات فى تعويض المزارعين عن التأثيرات السلبية لانخفاض أسعار الانتاج الموجهة، والتمييز ضد الزراعة بسبب المبالغة فى قيمة العملة، وارتفاع أسعار المستلزمات نتيجة لما حظيت به الصناعة من حماية مفرطة.

(٣٦) G. Ashok. 1989. Input subsidies in Indian agriculture - a statistical analysis. Economic and Political Weekly, XXIV(25).

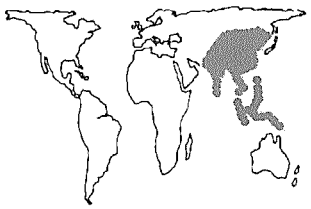

وعلى ذلك فان من المسائل موضع النقاش فى الوقت الحاضر أن الكثير من عناصر الاصلاحات الاقتصادية، مثل خفض قيمة الروبية والخفض الشديد للرسوم الجمركية والتقليل من الحماية الموجهة للصناعة، قد تنهى التمييز الذى يمارس ضد المنتجات الزراعية القابلة للتداول فى التجارة. وعلاوة على ذلك فان تحرير التجارة سوف يؤدى الى زيادة الصادرات من المنتجات الزراعية القابلة للتداول فى التجارة، والتى تتمتع بميزة نسبية واضحة منذ خفض قيمة العملة والاصلاحات التى أدخلت على التجارة.

تأثير الاصلاحات فى الاقتصاد الكلى على قطاع الزراعة

بدأ، فى يونيو/حزيران ١٩٩١، تنفيذ السياسة الاقتصادية الجديدة فى الهند. فقد بدأت الحكومة فى تحرير الاقتصاد من خلال اصلاح السياسات التجارية والمالية والضرائبية والاستثمارية. وأعيد تنظيم المؤسسات العامة، وفرضت رقابة شديدة على الميزانية. وشملت الاصلاحات النوعية، التى أدخلت على السياسات، تعويم الروبية، والغاء معظم التراخيص الصناعية، والغاء شرط الحصول على تراخيص للاستيراد، وخفض التعريفات الجمركية، والتخفيف من قواعد الاستثمارات الخارجية. وعلى الرغم من ان الوقت مازال مبكرا لتقييم التأثيرات الكاملة لهذه الاصلاحات، فان من المهم النظر الى بعض التأثيرات قصيرة ومتوسطة الأجل، التى أسفرت عنها هذه الاصلاحات، على القطاع الزراعى.

وتشمل تدابير الاستقرار قصيرة الأجل اجراء تخفيضات حادة فى الانفاق العام وممارسة التقشف المالى. ونتيجة لذلك حدث خفض كبير ليس فقط فى الانفاق الجارى بل وأيضا فى الاستثمارات العامة. وأدت القيود الشديدة التى فرضت على الطلب الى تباطؤ النمو الاقتصادى من ٤ر٥ فى المائة فى ١٩٩٠-١٩٩١ الى ما لا يتجاوز ٩ر٠ فى المائة فى ١٩٩١-١٩٩٢، الا أن الاقتصاد انتعش بعد ذلك وارتفع معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى الى ٣ر٤ فى المائة خلال الفترة ١٩٩٢-١٩٩٣ و ١٩٩٣-١٩٩٤. ومن المتوقع أن

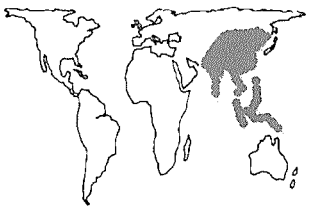

يتسارع هذا المعدل ليصل الى ٣ر٥ فى المائة خلال ١٩٩٤-١٩٩٥.

أما معدل النمو فى القطاع الزراعى، فقد انخفض من ٨ر٣ فى المائة فى ١٩٩٠ الى -٣ر٢ فى المائة فى ١٩٩١، الا أنه انتعش بعد ذلك ووصل الى ١ر٥ فى المائة فى ١٩٩٢ و ٩ر٢ فى المائة فى ١٩٩٣، و ٤ر٢ فى المائة فى ١٩٩٤. غير أن تقلبات الأمطار الموسمية تجعل من المتعذر، خلال فترة قصيرة من الزمن، تحديد الصلة بين الاصلاحات الاقتصادية ومعدل النمو فى قطاع الزراعة.

وتتمثل التعديلات المالية، التى كان لها أكبر تأثير على قطاع الزراعة، فى خفض الاستثمارات العامة فى مجالات الرى والطاقة وغير ذلك من البنية الأساسية الريفية، بما فى ذلك البحوث الزراعية والطرق والاتصالات.

ومن المتوقع أن يساعد تخفيض قيمة الروبية، وخفض الحواجز الجمركية، ورفع الحماية عن الصناعة (من خلال نظام الحصص ومنح التراخيص)، فى انهاء التمييز ضد الزراعة وتمكينها من الحصول على قدر أكبر من المستلزمات بأسعار دولية أقل.

وكان سحب الاعانات عن الأسمدة والكهرباء والرى عنصرا مهما فى خفض العجز المالى. وتعد الأسمدة من أهم المستلزمات الرأسمالية فى قطاع الزراعة. وفى حين أن معظم الأسمدة الآزوتية تنتج محليا، فان معظم الأسمدة البوتاسية والفوسفاتية تستورد من الخارج. وقد ألغى الدعم المقدم للأسمدة الآزوتية بصورة جزئية فى عام ١٩٩١. وبعد زيادة أسعار اليوريا بنسبة ٣٥ فى المائة، خفضتها الحكومة بنسبة ٥ فى المائة تحت ضغط لوبى الكولاك (٣٧). وفى وقت لاحق، خفضت أسعار اليوريا مرة أخرى بنسبة ١٠ فى المائة اعتبارا من ١٩٩٢/٨/٢٥ بناء على توصية من اللجنة البرلمانية المشتركة المعنية بتسعير الأسمدة. أما الأسمدة الفوسفاتية والبوتاسية فلم تعد تخضع للرقابة منذ ١٩٩٢ وسجلت أسعارها زيادة حادة نتيجة لارتفاع الطلب عليها. وبغية تمكين منتجى الأسمدة المحليين من التنافس مع المستوردين، ألغيت رسوم الاستيراد على حامض الفوسفوريك. وكانت احدى النتائج المعاكسة للارتفاع غير

---

(٣٧) لوبى الكولاك هو لوبى المزارعين الأثرياء. فالمزارعون الأغنياء فى الهند منظمون بصورة جيدة. وتشمل المنظمات الأكثر أهمية لهؤلاء المزارعين اتحاد بهارتيا كيسان "اتحاد المزارعين الهنود فى الجزء الشمالى من الهند" وكريشاك ساماج "جمعية المزارعين فى الجنوب". وعلاوة على هاتين المنظمتين، يؤيد الكثير من الأحزاب السياسية، منذ فترة طويلة، الطلب الخاص برفع أسعار المنتجات. وأصبح الكثير من المنظمات، التى كانت حتى منتصف الستينات تعارض أى زيادة فى أسعار الحبوب الغذائية، تؤيد صراحة رفع أسعار الانتاج كطريقة لكسب تأييد قطاع ضخم من سكان الريف الأغنياء ومتوسطى الدخل.

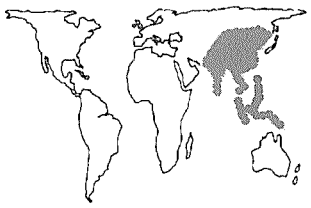

التناسبى فى أسعار الأسمدة الفوسفاتية والبوتاسية، استخدام الأسمدة بصورة غير متوازنة تماما، ففى مقابل المعدل العام بين الأسمدة الآزوتية والفوسفاتية والبوتاسية وهو ١:٢:٤ بالنسبة للبلد بأكمله، وصلت معدلات الاستهلاك الى ٣:٣:٩ قبل الاصلاحات. وبغية استعادة بعض التوازن، رفعت الحكومة مرة أخرى أسعار اليوريا بنسبة ٢٠ فى المائة ابتداء من ١٠/٦/١٩٩٤. وقد زاد استهلاك الأسمدة الى ١٢ر٤ مليون طن فى ١٩٩٣-١٩٩٤، ويتوقع أن يسجل زيادة حادة ليصل الى ١٤ر١ مليون طن فى ١٩٩٤-١٩٩٥، ويرجع ذلك أساسا الى زيادة الطلب من الولايات الشرقية.

وتقدم حكومات الولايات أيضا اعانات كبيرة لاستخدام الطاقة والرى. وتبلغ هذه الاعانات، فى بعض الحالات، حدا من الضخامة يجعل الولايات عاجزة عن تمويل الاستثمارات طويلة الأجل فى الرى وانتاج الطاقة. ويعتبر ذلك من أحد الأسباب المهمة لانخفاض الاستثمارات العامة فى قطاع الزراعة.

وقد أدى الخفض الاسمى الكبير فى قيمة الروبية فى يونيو/حزيران - يوليو/تموز ١٩٩١ الى زيادة قدرة الصادرات من كثير من السلع الزراعية على المنافسة. وعلى ذلك، سجلت صادرات الأرز والقمح والقطن والفاكهة والخضر والأسماك والمنتجات السمكية واللحوم زيادة ملحوظة. فقد زادت الصادرات الزراعية والصناعات الزراعية من ٣ر٣٣٨ مليار دولار فى ١٩٩١-١٩٩٢ الى ٤ر١٥١ مليار دولار فى ١٩٩٣-١٩٩٤.

وعلى الرغم من التوصيات باجراء عملية تجديد كاملة لهيكل الائتمان الريفى، والغاء القروض المدعمة، واغلاق المصارف الريفية الاقليمية، لم يشهد هذا الهيكل أى تغييرات جذرية منذ التحرير(٣٨).

وكانت التعديلات التى أدخلت على أسعار التوريد والتى تهدف الى زيادة الحوافز المقدمة للمنتجين عنصرا هاما فى مجموعة الاصلاحات. فقد تعين زيادة الأسعار لتعويض المزارعين عن الزيادة فى أسعار المستلزمات مثل الأسمدة والكهرباء. وتمت ازاحة الاهتمامات السابقة الخاصة باتباع السياسة التقليدية، التى تشجع على ابقاء أسعار الأغذية

---

(٣٨) أنشأت الحكومة لجنة نارسيمهام فى ١٩٩١ للتوصية بالاصلاحات التى يمكن ادخالها على النظام النقدى.

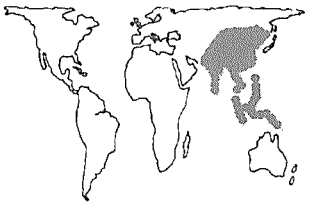

منخفضة باعتبار ذلك اجراء مهما بصورة أساسية لمكافحة الفقر، وذلك نتيجة للحاجة الى تقديم قدر أكبر من الحوافز للمنتجين وزيادة ربحيتهم. غير أنه نظرا للقيود الفنية والمؤسسية التى تواجه الانتاج الزراعى، تشكك الخبراء الهنود، بصفة عامة، فى كفاءة استخدام عملية رفع الأسعار الزراعية بمفردها لتحقيق النمو السريع فى قطاع الزراعة. وتبين مختلف الدراسات، التى أجريت بشأن المرونة السعرية فى الأجلين القصير والطويل، أن الانتاج يستجيب للبنية الأساسية (وخاصة الرى) بصورة أفضل مما يستجيب للأسعار(٣٩).

ففيما يتعلق بالقمح، على سبيل المثال، زيد الحد الأدنى لأسعار الدعم الخاصة بالتوريد من ٢٢٥ روبية للقنطار فى أبريل/ نيسان ١٩٩٠ الى ٣٥٠ روبية للقنطار فى يناير/ كانون الثانى ١٩٩٤، فى حين ارتفعت أسعاره من ٢٣٤ روبية الى ٣٣٠ روبية للقنطار خلال نفس الفترة. وفى حالة الأرز الشعير، رفعت أسعار التوريد من ٢٠٥ روبيات فى ١٩٩٠/١٩٩١ الى ٣٤٠ روبية للقنطار فى ١٩٩٤/١٩٩٥. ورفعت أسعار الافراج عن الأرز من ٣٧٧ روبية الى ٥٣٧ روبية للقنطار فى أبريل/ نيسان ١٩٩٤. وقد أدى رفع أسعار هاتين السلعتين من الحبوب الى خلق وضع خاص، حيث أصبحت أسعار الافراج عن القمح والأرز من شبكة التوزيع العامة أعلى من أسعارهما فى السوق. ونتيجة لذلك، انخفض السحب من المخزونات العامة بصورة حادة مما أدى الى حدوث تراكم كبير فى المخزونات الغذائية وزيادتها الى أكثر من ٣٠ مليون طن. ونتيجة لهذا الارتفاع فى الأسعار الموجهة، فقد الأرز الهندى قدرته على المنافسة فى السوق الدولية. وأصبحت صادرات القمح أمرا غير ممكن أيضا(٤٠). وعلاوة على ذلك كان للزيادات الحادة فى أسعار الحبوب الغذائية وأسعار الافراج من المتاجر الشعبية تأثيرات سلبية على الأمن الغذائى الخاص بالفقراء فى الهند. وتشير أحدث التقارير الى أن مظاهر الفقر قد زادت خلال السنوات الثلاث الأخيرة.

تحرير الزراعة الهندية وقضايا السياسات

استمرت مسألة توفير الأمن الغذائى تمثل هدفا محوريا

(٣٩) G. Bhalla, ed., 1994. Economic liberalization and Indian agriculture. New Delhi, New United Press.

(٤٠) Government of India. 1995. Economic survey 1994-95. New Delhi, Government Press, p.80.

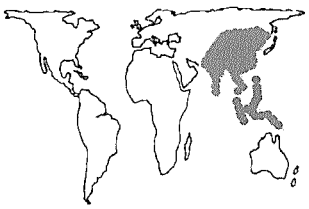

للسياسات الزراعية فى الهند. ومن المرجح، مع الزيادة الكبيرة والمطردة فى عدد السكان الذى وصل الى ٨٤٤ مليون نسمة، والتسارع المتوقع فى زيادة الدخل الفردى خلال العقد القادم، أن يزيد الطلب على الحبوب الغذائية بمعدلات سريعة. ويلاحظ صانعو السياسات أن تسارع النمو فى انتاج الحبوب الغذائية يعد شرطا أساسيا مسبقا لتلبية الطلب المتزايد على الأغذية.

وتتطلب زيادة النمو الزراعى استثمارات عامة وخاصة فى مجالات الرى وغير ذلك من البنية الأساسية الريفية. غير أن معدل الاستثمار فى القطاع الزراعى انخفض منذ أوائل الثمانينات، وثمة سبب مهم لذلك هو أن جزءا كبيرا من الميزانية الحكومية فى معظم الولايات يوجه لتغطية الاعانات الضخمة المقدمة للطاقة والنقل والمياه، وتلك التى تنفق على التشغيل غير الكفء لشبكات الطاقة والرى. وعلاوة على ذلك، يدرس صانعو السياسات تطبيق اللامركزية على مشروعات الرى وتحويلها الى القطاع الخاص (مع تقديم الاعانات الصريحة للمشروعات المهمة اجتماعيا) وتأجير شبكات التوزيع للبانشيات أو المجالس الشعبية (٤١)، وتشكيل تعاونيات الرى لتحديد وجمع رسوم المياه وادارة قنوات التوزيع وصيانتها.

ومن المرجح أن تزيد استثمارات القطاع الخاص فى الزراعة اذا مازادت استثمارات القطاع العام بصورة تتيح للمزارعين تطبيق تكنولوجيا زيادة الغلات، واذا ماحصل المزارعون على حوافز الأسعار المجزية.

الاصلاحات والصادرات الزراعية

هناك اتفاق عام بين الخبراء الاقتصاديين وصانعى السياسات على أن الهند لديها امكانيات تصديرية فى بعض المنتجات الزراعية. فعلاوة على السلع مثل الشاى والبن، سجلت صادرات الكثير من السلع الجديدة، بما فى ذلك المنتجات السمكية والأرز والفاكهة والأغذية المصنعة، زيادة سريعة. وتشير بعض الدراسات الى أن هناك مجالا كبيرا لزيادة صادرات الحبوب الغذائية مثل الأرز والقمح. غير أن

(٤١) البانشيات هى مجالس ادارة تقليدية منتخبة انتخابا سليما على مستوى القرية. وقد نقلت الحكومة مؤخرا، من خلال تعديل الدستور، الكثير من الحقوق القانونية الى الأجهزة المحلية بما فى ذلك البانشيات.

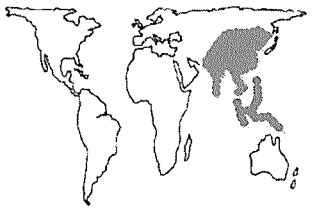

القدرة التنافسية للعديد من السلع الزراعية تتآكل بالتدريج، فى المدى القصير، نتيجة لارتفاع معدلات التضخم التى تعزى الى السياسات الاقتصادية الجديدة.

وتعتبر مسألة المدى الذى تذهب اليه الهند فى تحرير تجارتها بالحبوب الغذائية والزيوت والسكر، نتيجة لتوقيعها على اتفاقية الجات، مسألة تثير قدرا كبيرا من النقاش. وتشير الحجة الرئيسية المؤيدة الى أن الهند سوف تستفيد بدرجة كبيرة من التحرير الكامل لتجارتها، وأن من الممكن خدمة أهداف الأمن الغذائى بصورة أكثر كفاءة وأقل تكلفة اذا استخدمت الواردات والصادرات من الحبوب الغذائية كوسيلة لمواجهة التقلبات فى الامدادات الداخلية، بدلا من الاعتماد على المخزونات الغذائية الضخمة.

أما وجهة النظر المقابلة فترى ضرورة عدم قيام الهند بتحرير تجارتها فورا، وضرورة تلبية احتياجاتها من الحبوب الغذائية من خلال الانتاج المحلى بدلا من ذلك. وتشير وجهة النظر هذه الى ضرورة عزل الهند عن التغييرات فى الأسعار الدولية، وذلك بالنظر الى أن الانتاج الغذائى يعد الوسيلة السائدة لكسب العيش بالنسبة لعدد كبير من الأيدى العاملة التى تعتمد مواردها على معدل نمو الانتاج والانتاجية فى قطاع الحبوب الغذائية. وترى هذه المجموعة أن تحرير التجارة قد يزيد من حدة التقلبات فى أسعار السوق المحلية فى المدى القصير، نتيجة للتقلبات الكبيرة فى الأسعار الدولية للسلع الزراعية. ويمكن أن يُعرض ذلك أسعار السوق لمخاطر وشكوك كبيرة. ويمكن أن تضر هذه التقلبات بالأمن الغذائى الخاص بالفقراء.

ويشير المنهج العملى تجاه تحرير التجارة الى أن مناخ التحرير الجديد سوف ييسر الاستغناء عن كثير من الوسائل القسرية، مثل التوريد الاجبارى وتقييد عمليات نقل السلع من منطقة الى أخرى والحدود المفروضة على المخزونات، ويؤدى الى استخدام الأسواق بصورة أكثر فعالية على المستويين القطرى والدولى. وتشمل التدابير المهمة فى هذا المجال خفض تكاليف التوريد والتخزين من خلال تطوير طريقة عمل مؤسسة الأغذية فى الهند وربط تجارة القطاع الخاص بعمليات التوريد، وتصحيح الكثير من جوانب العجز القائمة

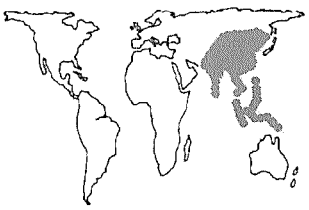

فى شبكة التوزيع العامة من خلال توجيه المساعدات الى الفقراء فقط فى المناطق الريفية والحضرية، وازالة تحيزاتها للمدن وتوسيع نطاقها لتشمل معظم المناطق الريفية، وتعزيز عملية التغطية فى الولايات الفقيرة مثل بيهار وأوريسا، وتطبيق استراتيجية تحقق قدرا أكبر من مردودية التكاليف لادارة المخزونات الغذائية التى يتعين عليها أن تراعى الطلبات المحتملة على الأغذية وحجم التقلبات فى الانتاج والأسعار المحلية، والسماح لمؤسسة الأغذية فى الهند لدخول الأسواق الدولية فى المستقبل بغرض الحد من المخزونات العازلة وخفض التكاليف والاعانات، وتنمية التعاون الاقليمى.

ملاحظات ختامية

من الممكن، فى أعقاب الاصلاحات على مستوى الاقتصاد الكلى، أن يحصل القطاع الزراعى على فوائد ضخمة، لا من خلال تغطية الطلب المحلى المتزايد فحسب، بل ومن خلال استخدام امكانية التصدير الناشئة عن زيادة فرص الوصول الى الأسواق الخارجية. وتهيئ عملية اضفاء الصيغة العالمية على الزراعة الهندية فرصا وتحديات أمام صانعى السياسات. وتتوافر الفرص لتحقيق فوائد ضخمة من خلال زيادة الصادرات الزراعية بدرجة كبيرة، ولاسيما الصادرات من المنتجات الزراعية عالية القيمة وكثيفة العمالة. غير أن ذلك لن يتسنى الا اذا استطاع القطاع الزراعى أن يحقق فوائض ضخمة من خلال زيادة الاستثمارات العامة والخاصة فى البنية الأساسية، والبحوث والتطوير، والتكنولوجيا الجديدة، وفى مجال التسويق. وتكمن التحديات لا فى تحديث الزراعة صغيرة النطاق وزيادة كفاءتها وقدرتها على المنافسة، بل وفى اشراك الجماهير من سكان الريف، بما فى ذلك صغار المزارعين والمزارعين الهامشيين والعمال الزراعيين المعدمين فى جميع أنحاء الهند، فى عملية التنمية.

أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى

نظرة عامة على الاقليم

كثيرا ما كان يتردد فى الماضى أن بلدان أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى ليس لديها سياسات زراعية، بل انها تتدخل فى القطاع فقط، أو بصورة أساسية، لتكييفه مع الأهداف الجارية فى نطاق الاقتصاد الكلى. ومهما كانت صحة هذه المقولة، فان الدور الثانوى للسياسات الزراعية أصبح واضحا باطراد فى السنوات الأخيرة، التى تم خلالها السماح لقوى السوق، بدلا من التدخل الحكومى، بأن تحدد، باطراد، عملية تخصيص الموارد وتحديد الأسعار. وتعتبر هذه العملية مشتركة بين الغالبية العظمى من البلدان فى جميع أنحاء العالم، الا أنها لوحظت بصورة خاصة فى العديد من بلدان الاقليم. ومع ذلك، يبدو أن المنافع المتوقعة من التوسع فى تطبيق المنهج الموجه نحو السوق سوف تتخطى الزراعة فى الاقليم. فالتحسن الاقتصادى العام الذى شهدته السنوات الأخيرة، كان يتناقض مع الأداء السئ بصفة عامة فى قطاع الزراعة، ومن ثم زادت حدة الجدل بشأن ما اذا كان يتعين اعادة النظر فى وتيرة التحرير وطرقها من أجل مد نطاق المنافع المستمدة من هذه العملية الى المناطق المحرومة ولاسيما فى الريف. وعلاوة على ذلك، فان الاضطرابات التى حدثت أخيرا فى الأسواق المالية أدت الى اثارة شكوك جديدة بشأن التوقعات الاقتصادية والزراعية العامة فى العديد من بلدان الاقليم. وقد أثارت هذه الأحداث نقاشا آخر يتعلق بحدود السياسة الاقتصادية التى تجمع بين الانفتاح على الخارج وادارة أسعار الصرف باعتبارها وسيلة لمكافحة التضخم.

ويستعرض هذا الفصل بايجاز الجوانب الرئيسية للأوضاع الاقتصادية والزراعية الحالية فى الاقليم، ويتتبع بعض انعكاسات هذا الوضع على السياسات الزراعية وأداء البلدان المختلفة.

الشكـل ٨

أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى

الانتاج الزراعى ونصيب الفرد من انتاج الأغذية

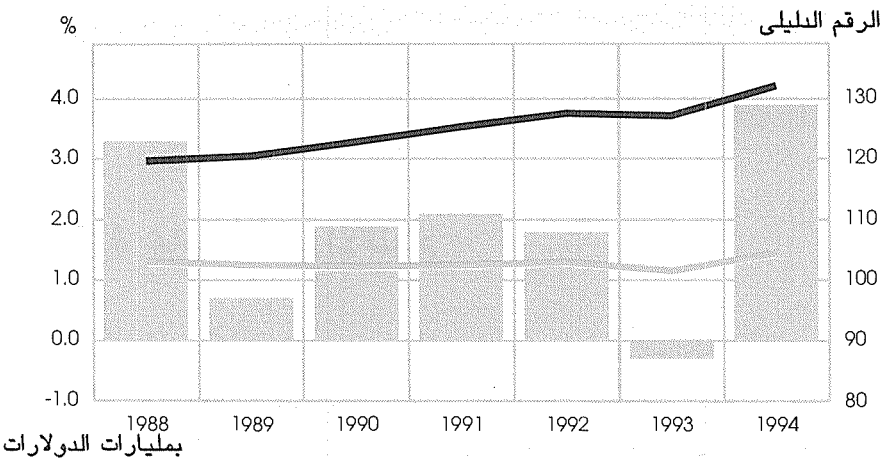

نمو الانتاج الزراعى (٪)
الرقم الدليلى للانتاج الزراعي (١٩٧٩-١٩٨١=١٠٠)
الرقم الدليلى لنصيب الفرد من انتاج الأغذية (١٩٧٩-١٩٨١=١٠٠)

التجارة بالسلع الزراعية

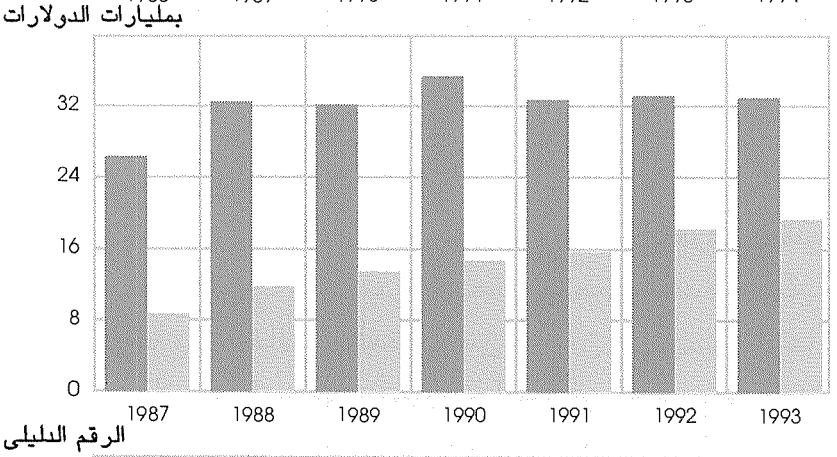

الصادرات
الواردات

الصادرات الزراعية (١٩٧٩-١٩٨١=١٠٠)

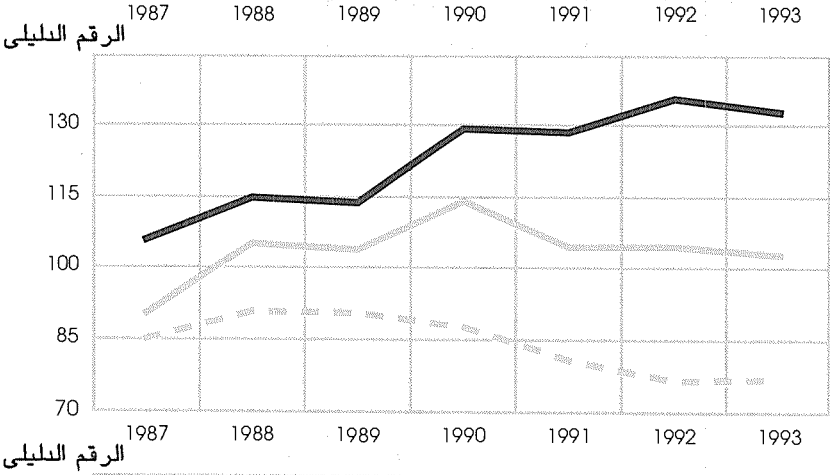

القيمة
قيمة الوحدة
الكمية

الواردات الزراعية (١٩٧٩-١٩٨١=١٠٠)

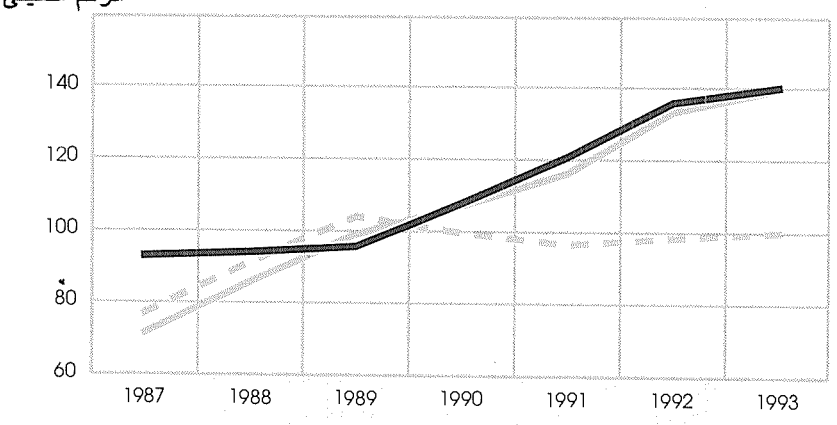

القيمة
قيمة الوحدة
الكمية

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

التطورات الاقتصادية

كان الوضع الاقتصادى فى أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى، خلال عام ١٩٩٤ والربع الأول من عام ١٩٩٥، يتسم، بصفة عامة، بالنمو المعتدل وتباطؤ معدلات التضخم والاختلالات الواضحة فى الاوضاع المالية والحسابات الجارية، التى تمول من خلال التدفقات الرأسمالية الضخمة، وان كانت آخذة فى التناقص.

وتشير التقديرات الى أن معدل النمو الاقتصادى فى الاقليم خلال ١٩٩٤ وصل الى نسبة ٣ر٧ فى المائة، أى انه ارتفع عن متوسط الفترة ١٩٩١- ١٩٩٣(٤٢). البالغ ٢ر٣ فى المائة. وتشمل العوامل العامة التى تكمن وراء هذا التسارع فى النمو، الانتعاش الاقتصادى فى البلدان الصناعية، واستمرار التوسع فى الاستثمارات المحلية، والتقدم الجديد فى تحقيق الاستقرار والاصلاح الهيكلى. وثمة جانب بارز فى هذا المجال يتمثل فى تقارب معدلات النمو فيما بين بلدان الاقليم (ربما يرجع ذلك الى وجود قدر أكبر من التماثل فى السياسات)، فقد حققت غالبية البلدان معدلات نمو معتدلة، وسجل عدد قليل فقط انخفاضا فيها. وانخفض معدل التضخم الى ١٦ فى المائة (باستثناء البرازيل) وهو أقل معدل تشهده هذه البلدان منذ سنوات كثيرة. كما حققت البرازيل تقدما كبيرا على جبهة الأسعار حيث انخفض معدل التضخم الشهرى من مايقرب من ٤٧ فى المائة فى يونيو/ حزيران الى ٦ر٠ فى ديسمبر/ كانون الأول. وزادت صادرات الاقليم بنسبة ٣ر١٤ فى المائة من حيث القيمة وهو مايزيد كثيرا عن معدل النمو خلال الفترة ١٩٩٢-١٩٩٣ البالغ ٥ فى المائة. ويرجع ذلك على وجه الخصوص الى ماتتسم به التجارة فيما بين بلدان الاقليم من دينامية وحيوية، والزيادة، التى حدثت لأول مرة منذ ٥ سنوات، فى أسعار السلع غير الوقود. غير أن سرعة وتيرة زيادة الواردات أدت الى زيادة العجز فى الحساب الجارى من ٤٦ مليار دولار الى ٧ر٤٩ مليار دولار. وقد تيسر تمويل هذا العجز من خلال التدفقات الرأسمالية التى مازالت تبلغ نحو ٥٧ مليار دولار على الرغم من انخفاضها عما كانت عليه فى ١٩٩٢ و١٩٩٣.

---

(٤٢) أخذت التقديرات الاقتصادية الواردة فى هذا القسم من اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى.

أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى

وقد كان للأزمة المالية، التى تعرضت لها المكسيك فى ديسمبر/ كانون الأول ١٩٩٤، تأثيرات مالية واقتصادية مثيرة لعدم الاستقرار لا بالنسبة للمكسيك فحسب، بل وللاقليم بأسره. ففى المكسيك، تسبب خفض قيمة البيزو وتعويمه منذ ديسمبر/ كانون الأول فى ارتفاع معدلات التضخم وتشدد السياسات المالية والنقدية. ونتيجة لذلك، كانت التوقعات قصيرة الأجل للبلاد تشير الى حدوث كساد اقتصادى شديد (حيث يتوقع انخفاض الناتج المحلى الاجمالى بنحو ٣ فى المائة فى ١٩٩٥)، على الرغم من أنه كان ينظر الى تدابير الاستقرار التقليدية الحالية على أنها مرحلية بطبيعتها.

وقد كان للأحداث التى مرت بها المكسيك تأثيرات سلبية على الأسواق المالية فى جميع أنحاء الاقليم وفى بقية العالم. فقد تباطأت التدفقات الرأسمالية وانخفضت أسواق السندات، مما أدى الى تفاقم المشاكل التى كانت قد بدأت بالفعل فى أعقاب رفع أسعار الفائدة فى الولايات المتحدة. وواجه العديد من البلدان ضغوطا هائلة على أسعار الصرف والفوائد، الى جانب ارتفاع تكاليف سداد الديون نتيجة لزيادة أسعار الفائدة فى البلدان الدائنة. وتشير توقعات تماسك النمو الاقتصادى فى البلدان المتقدمة، والضغوط الجديدة على أسعار الصرف، الى تفاقم هذه المشكلات فى السنوات القادمة.

وقد أثار هذا الوضع مرة أخرى مسألة دور رأس المال الأجنبى فى اقتصاديات الاقليم. وكانت نشرة حالة الأغذية والزراعة لعام ١٩٩٤ قد ناقشت مشكلات الادارة الاقتصادية الصعبة التى تفرضها التدفقات الرأسمالية، والتأثيرات الجانبية غير المرغوبة لهذه التدفقات، بما فى ذلك فقد القدرة التنافسية نتيجة للمبالغة فى قيمة أسعار العملة. وقد أظهرت الأزمة المكسيكية الآن مجموعة أخرى من القضايا. فبالنسبة للمكسيك ذاتها، أدت هذه الأزمة الى اثارة مشاعر القلق ازاء التكاليف الاقتصادية الاجتماعية الجسيمة، وقدرة كل من البلد ومجتمع المال الدولى على استعادة الاستقرار وثقة السوق بصورة كاملة فى المستقبل القريب. أما بالنسبة لبقية بلدان أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى، فقد ساد القلق ازاء

احتمال امتداد الأزمة الى بلدان أخرى، واحتمال توقف عملية الانتعاش الجارية بشكل عام ورئيسى. غير أنه لايبدو أن هذه المخاوف تقوم على أسس سليمة. فعلى العكس من الوضع الذى أدى الى حدوث أزمة الديون فى الثمانينات، كانت التدفقات الأخيرة تبدو الى حد كبير فى شكل اصدار سندات واستثمارات مباشرة (بدلا من القروض المصرفية ذات الأسعار العائمة)، وكانت موجهة نحو القطاع الخاص وليس القطاع العام. وعلاوة على ذلك، يبدو أن ما سجل فى الآونة الأخيرة من استقرار واصلاح فى العديد من بلدان الاقليم قد خلق ثقة كافية فى السوق، مما يستبعد معه حدوث أى تراجع عام فى التدفقات الخاصة. غير أن الأحداث الأخيرة تؤكد المخاطر الكامنة فى عملية تراكم الالتزامات الخارجية بما يتجاوز المستويات التى يمكن تحملها، وتبرز أهمية المحافظة على ثقة الأسواق المالية من خلال سياسات الاقتصاد الكلى المتسقة وذات المصداقية، ووجود شفافية ووضوح فى الأسواق المالية.

أداء الزراعة

يشير سجل الانتاج الزراعى الحديث الى أن هناك صعوبات مستمرة فى التغلب على أزمة القطاع، التى كانت قد بدأت فى أوائل الثمانينات. وتتضح هذه الأزمة الممتدة من حقيقة أن نصيب الفرد من الانتاج الزراعى فى الاقليم لم يصل مرة أخرى الى المستويات التى كان عليها فى ١٩٨١، على الرغم من أن الأداء السئ يتعلق أساسا بالقطاع الزراعى غير الغذائى. فبعد فترة ١٩٨٧-١٩٨٨ المواتية نسبيا، عندما انتعش الانتاج من الأداء السئ الشديد، دخل القطاع الزراعى فى الاقليم فترة جديدة من النمو البطئ. فخلال الفترة ١٩٨٩-١٩٩٣، انخفض نصيب الفرد من الانتاج الزراعى بنسبة تتراوح بين ٢ و٣ فى المائة بصورة عامة. وعلى الرغم من أن المعلومات الأولية عن عام ١٩٩٤ تشير الى حدوث زيادة كبيرة فى الانتاج الزراعى (١ر٤ فى المائة أو ٢ر٢ فى المائة من حيث نصيب الفرد) سيظل نصيب الفرد من الانتاج أقل قليلا من مستوى الذروة الذى حدث

عام ١٩٨١. وترجع تقديرات الانتاج المواتية فى عام ١٩٩٤، الى حد كبير، الى التوسع الكبير فى الانتاج الزراعى فى البرازيل (٦ر٧ فى المائة)، والأرجنتين (٨ر٥ فى المائة)، على الرغم من أن الزيادة فى البلد الأخير تعتبر الى حد كبير انتعاشا من الانخفاض الذى شهده عام ١٩٩٣ ونسبته ٨ر٥ فى المائة. ومن ناحية أخرى، سجل الكثير من البلدان أداء فاترا أو سيئا. فمن بين أضخم البلدان انتاجا، تشير التقديرات الى أن الانتاج الزراعى قد زاد بما لايتجاوز ٣ر١ فى المائة فى المكسيك فى حين قد يكون هذا الانتاج قد انخفض فى كولومبيا بنسبة ٣ فى المائة.

وكان سجل التجارة بالمنتجات الزراعية فى الاقليم، منذ بداية الثمانينات، يبدو مخيبا للآمال بصفة عامة. فقد اتسم جزء كبير من هذه الفترة بالانخفاض الشديد فى أسعار سلع التصدير الرئيسية فى الاقليم، وتدهور نسب التبادل التجارى للمنتجات الزراعية. ولم تزد الصادرات الزراعية بالدولار الأمريكى الا بالكاد خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٩٣، على الرغم من أن متوسط الزيادة السنوية فى حجم الصادرات بلغ نسبة ٢ فى المائة. ونظرا لأن الزيادة فى أسعار الواردات الزراعية قد تجاوزت بصورة كبيرة قيمة الصادرات الزراعية، فقد انخفضت القدرة الشرائية للصادرات الزراعية فى الاقليم بنحو الربع خلال نفس فترة الثلاثة عشر عاما. غير أن أداء التجارة تحسن فى الآونة الأخيرة. وتشير المعلومات المتوافرة عن الفترة ١٩٩٤ - ١٩٩٥ الى أن الزيادة فى أسعار السلع قد تكون قد مكنت من تحقيق زيادات كبيرة فى عائدات التصدير فى كثير من البلدان، على الرغم من فقدان القدرة التنافسية نتيجة للمبالغة فى قيمة عملات العديد من هذه البلدان.

التطورات الاقتصادية وانعكاساتها على الزراعة

أصبح للأحداث الاقتصادية والمالية الأخيرة، التى فصلت أعلاه ، تأثير كبير على الظروف المحلية والدولية للتنمية الزراعية. ففى المكسيك، أدى تخفيض قيمة البيزو الى احداث تغييرات ملموسة فى العلاقات السعرية بين المنتجات المحلية

والمستوردة. وأسفر ارتفاع أسعار الواردات من الحبوب عن تحقيق مكاسب تنافسية للمنتجين المحليين، وزيادة المشتريات المباشرة من المنتجين المحليين من جانب أصحاب المطاحن وصناعات تربية الثروة الحيوانية، وانخفاض المشتريات من الحبوب المستوردة من المخزونات الحكومية. ومن ناحية أخرى، كانت صناعات الثروة الحيوانية، وتغذية الحيوانات، التى تستخدم كميات كبيرة من حبوب الأعلاف المستوردة من الولايات المتحدة، هى الجهات الخاسرة من خفض قيمة العملة. وكان الأمر كذلك، على وجه الخصوص، بالنسبة لمنتجى الثروة الحيوانية الذين كانوا يستخدمون القروض التى كان يطغى عليها الدولار بموجب برنامج ضمان القروض، والتى حل موعد سدادها بسعر الصرف الجديد.

وفى *فنزويلا*، وهى بلد آخر من البلدان التى تعرضت لصعوبات مالية شديدة وكساد اقتصادى، أدى الخفض الشديد لقيمة البوليفار والرقابة على النقد الأجنبى، الى عدة نتائج، من بينها انخفاض الواردات الغذائية ووقف برنامج ضمان القروض. وفى نفس الوقت، تعرض المزارعون لخفض شديد فى القروض المدعمة وفى تدابير دعم الأسعار. كما أسفر الكساد عن تحولات فى أنماط الاستهلاك. فقد انخفض استهلاك اللحوم، مما أدى الى خفض الطلب على الأعلاف وتقليص حجم القطعان، فى حين تحول الطلب عن القمح المستخدم فى صناعة الخبز الى منتجات الذرة والأرز الأقل تكلفة.

أما فى *البرازيل*، فقد حقق برنامج الاستقرار الجديد نجاحا ملحوظا فى خفض معدلات التضخم وزيادة القدرة الشرائية للمستهلكين (ارتفع نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى بما يقرب من ٣ فى المائة فى ١٩٩٤، وقد يزيد بمعدل مماثل فى ١٩٩٥) . ومن الارجح ان تستفيد الزراعة من ذلك بدرجة كبيرة من ناحية جانب الطلب. فقد كانت الأسعار الزراعية عاملا مهما فى خفض معدلات التضخم، بفضل السنة المحصولية غير العادية التى شهدتها البلاد. غير أنه من ناحية الامدادات، تعرضت برامج دعم القروض والأسعار فى البرازيل لقيود نتيجة لتدابير الاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلى. وفى القطاع الخارجى، أسفر

تحديد النطاق الجديد للريال، فى أعقاب الأحداث التى وقعت مؤخرا فى الأسواق المالية الدولية، الى خفض قيمة العملة وتحقيق مكاسب تنافسية بالنسبة للعديد من سلع التصدير الرئيسية. فعلى سبيل المثال كان من المتوقع أن يؤدى خفض قيمة العملة الى وقف الهبوط فى الأسعار المحلية لفول الصويا، وزيادة القدرة التنافسية لصناعات لحوم الأبقار التى تتضرر حاليا من ارتفاع أسعار الأبقار الحية، وتشجيع التوسع الجديد فى صادرات المنتجات الحرجية التى يتوقع أن تحقق رقما قياسيا جديدا فى ١٩٩٥. وعلى النقيض من ذلك، أبدت صناعة طحن القمح قلقها ازاء التأثيرات السلبية لارتفاع تكاليف القمح المستورد على سوق الدقيق، التى تعانى بالفعل من الكساد. كذلك تؤثر الاعتبارات الاقتصادية فى أسواق تصدير السلع بوسائل أخرى. فقد أدت الحاجة الى خفض الأسعار بموجب خطة الاستقرار الى الاهتمام بتحويل بعض مخزونات البن الى السوق الداخلية.

وفى *الأرجنتين*، أدى الاستمرار فى نظام سعر الصرف الثابت، وهو عنصر رئيسى فى تحقيق استقرار الأسعار، الى خلق صعوبات رئيسية أمام منتجى السلع. وقد أدت مشكلات القدرة التنافسية المرتبطة بأسعار الصرف الى تفاقم تلك الناشئة عن انخفاض الأسعار الحقيقية لسلع التصدير الرئيسية مثل القمح واللحوم. وتشير التقديرات الى أن أسعار اراضى البامبا برايم قد انخفضت بنسبة ٥ فى المائة، فى غضون السنوات الثلاث التى أعقبت تطبيق خطة قابلية العملة للتحويل، واذا ما ضمت الأراضى الأكثر فقرا الى هذه الفئة، يقدر الانخفاض العام بما يقرب من ٣٠ فى المائة. وعلاوة على ذلك، أشارت التقديرات الى أن الديون الزراعية قد زادت الى ٥ مليارات دولار أو بنسبة ٤٠ فى المائة من الانتاج الاجمالى لهذه الصناعة (٤٣). ومن ناحية أخرى، استفاد المنتجون من تعديل البنك الوطنى لخطوط الائتمان، والغاء الضرائب على الأصول والغاء الرسوم الجمركية على الواردات من السلع الرأسمالية، ومنح قروض خاصة لتمويل الصادرات، وأسعار العقارات المعفاة من الضرائب فى الريف، وتنفيذ برنامج لتحديث الريف.

وفى اطار السياسات المالية والنقدية وأسعار الصرف

---

(٤٣) The Economist, 26 November 1994.

الحكيمة والنمو الاقتصادى المستمر، تابعت *كولومبيا* تنفيذ سياسة الانفتاح الاقتصادى، التى كانت قد بدأتها فى ١٩٩١. غير أن هذه السياسة، التى أجرت خفضا عاما فى الاعانات المقدمة للائتمان والتصدير وغير ذلك من الاعانات وطبقت نظام تحرير الواردات، تعرضت للانتقادات من جانب اتحادات المزارعين لما كان لها من تأثير على اصابة الزراعة بالكساد. والواقع أن الانتاج الزراعى قد زاد فيما بين ١٩٩١ و١٩٩٣ بما لايتجاوز ٨ر٠ فى المائة سنويا، وانخفضت الصادرات الزراعية بنسبة ٧ر٢ فى المائة سنويا. وذلك على الرغم من حدوث توسع فى حجم الصادرات، وزاد حجم الواردات الزراعية بنحو الثلث الأمر الذى قيل أنه قد أدى الى تقويض الانتاج المحلى. ومن المتعذر تقييم تأثيرات الانفتاح على هذا الأداء (فقد لعبت العوامل الأخرى، مثل فترات الجفاف الطويلة فى ١٩٩٢و١٩٩٣ والارتفاع النسبى لقيمة العملة وانخفاض الأسعار الدولية للبن وسلع التصدير الأخرى، دورا أيضا فى ذلك). وعلى أية حال، فقد أدت المشكلات التى واجهت الزراعة الى تطبيق تدابير معاونة لتحسين كفاءة القطاع. وطبق قانون زراعى جديد فى أواخر ١٩٩٣ تضمن أحكاما تتعلق بالحد الأدنى من الأسعار المضمونة، وتخصيص اعتمادات لتثبيت أسعار السلع، وتعويض المنتجين الذين تضرروا من دعم الواردات، وتقديم القروض الائتمانية المدعمة لأغراض الاستثمار الزراعى. وتشير الاعلانات المبكرة المتعلقة بالسياسات، والصادرة عن الادارة الجديدة التى تولت السلطة فى ١٩٩٤، الى تطبيق منهج لدعم القطاع الزراعى. فعلى وجه الخصوص، أعلن عن تنفيذ برنامج «لاتفاقيات الاستيعاب»، التى توافق فيها الصناعات التجهيزية، مثل صناعة الأعلاف ومعاصر البذور الزيتية، على شراء جميع السلع المنتجة محليا بأسعار محددة.

وعلى الرغم من النجاح الاقتصادى غير القابل للجدل الذى حققته *شيلى*، فانها تواجه أيضا مشكلات فى قطاعها الزراعى. ففى عام ١٩٩٣، زاد الانتاج الزراعى بنحو ٥ فى المائة (مقابل ٦ر٥ فى المائة بالنسبة للاقتصاد ككل)، الا أن الصادرات الزراعية انخفضت بنسبة ٤ر٥ فى المائة بعد

أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى

سنوات كثيرة من التوسع. وقد ارتفع الانتاج مرة أخرى بنسبة ٦ر٥ فى المائة فى ١٩٩٤ الا أن فوائض التجارة الزراعية، التى كانت قد انخفضت فى ١٩٩٣، سجلت انخفاضا جديدا يعزى، على وجه الخصوص، الى الأداء المتواضع لصادرات الفاكهة وارتفاع الواردات. وواجهت المنتجين والمصدرين الزراعيين صعوبات ناشئة عن ارتفاع التكاليف (ولاسيما بالنسبة لليد العاملة)، وارتفاع قيمة البيزو مقابل الدولار، والمنافسة من جانب الواردات من العديد من المحاصيل التقليدية. واتساقا مع منهجها الموجه نحو السوق، لم تستمر الحكومة الا فى تقديم دعم محدود للقطاع الزراعى. وبغية تعزيز صادرات الفاكهة والمنتجات الزراعية الصناعية والنبيذ وغير ذلك من المنتجات، أعلنت الادارة الجديدة عن انشاء صندوق لتنشيط الصادرات، بدأ عملياته فى ١٩٩٥/١/١ برأسمال أولى قدره ١٠ ملايين دولار.

أمريكا الوسطى

مقدمة ونظرة عامة

بعد ما يزيد على عقد من الزمان، اجتاحت فيه الحروب الأهلية منطقة أمريكا الوسطى (٤٤)، شهدت فترة التسعينات فترة سلام وهدوء نسبية، وصلت فيها النزاعات المسلحة فى السلفادور ونيكاراغوا الى تسويات عن طريق التفاوض، وانخفضت حدة القتال فى غواتيمالا بصورة ملحوظة. وكنتيجة جزئية لنجاح عملية السلام، زاد متوسط النمو الاقتصادى فى البلدان الخمسة من أقل من ٢ فى المائة سنويا فى الفترة من ١٩٨٥ الى ١٩٩٠ الى مايزيد قليلا على ٣ فى المائة فى الفترة من ١٩٩٠ الى ١٩٩٤. وشهدت كوستاريكا، التى تعتبر البلد الوحيد من البلدان الخمسة التى لم تشترك فى أية صراعات مسلحة سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة، أسرع معدلات للنمو حيث بلغت ٥ فى المائة سنويا بصورة ثابتة نسبيا خلال فترة السنوات العشر الممتدة من ١٩٨٤ الى ١٩٩٤. كذلك نما اقتصاد السلفادور بنسبة تقرب من ٥ فى المائة سنويا بعد عام ١٩٩٠ مقابل معدل يقل عن نصف ذلك خلال النصف الثانى من الثمانينات. أما حالة الانتعاش فى البلدان الثلاثة الأخرى، فقد كانت أقل وضوحا بكثير. فقد ارتفع معدل النمو فى غواتيمالا بصورة طفيفة من ٢ر٩ فى المائة فى ١٩٨٥ - ١٩٩٠ الى ٤ فى المائة فى ١٩٩١ - ١٩٩٤، فى حين لم يكن فى وسع نيكاراغوا أن تحقق أكثر من خفض معدل الانخفاض فيها من -٣ر٥ فى المائة سنويا الى -١ر٣ فى المائة سنويا. وفى هندوراس، التى تعد أكبر بلدان البرزخ وأقلها سكانا، فقد تباطأ معدل النمو فيها بصورة طفيفة خلال الفترة الثانية، حيث بلغ ٢ر٧ فى المائة مقابل المعدل السابق البالغ ٣ر٢ فى المائة. وقد تحققت معدلات النمو هذه فى سياق خطوات رئيسية، اتخذت صوب تحرير التجارة والغاء الرقابة على الأسواق على النحو الذى يرد فى الفقرات التالية.

وبعد عام ١٩٩٠ على وجه الخصوص، نفذت البلدان

---

(٤٤) يركز هذا الاستعراض على خمسة بلدان من بلدان السوق المشتركة لأمريكا الوسطى هى كوستاريكا والسلفادور غواتيمالا وهندوراس ونيكاراغوا.

برامج للاستقرار والتكيف الهيكلى بدرجات متباينة من النجاح. فقد بدأت كوستاريكا تنفيذ هذه البرامج فى النصف الأول من الثمانينات، ونفذت غواتيمالا بعض التدابير فى منتصف العقد، فى حين لم تبدأ البلدان الثلاثة الأخرى برامج التكيف الشاملة الا فى نهاية الثمانينات أو بداية التسعينات. وبالنسبة للسلفادور وغواتيمالا، اضطلعت عملية التكيف المالى بدور ثانوى فى تحقيق الاستقرار، نظرا لأن العجز فى الميزانية فى هذه البلدان كان صغيرا نسبيا، ويقل عن ٤ فى المائة من الناتج المحلى الاجمالى. فى حين فشلت هندوراس فى خفض عجزها المالى الذى بلغ فى المتوسط نحو ٧ فى المائة من الناتج المحلى الاجمالى خلال ١٩٩٢-١٩٩٣، وهو نفس العجز تقريبا الذى كان سائدا خلال الفترة ١٩٨٥-١٩٨٦. وعلى العكس من ذلك، حققت نيكاراغوا نجاحا ملحوظا فى خفض العجز المالى مما يقرب من ٢٠ فى المائة من الناتج المحلى الاجمالى خلال الفترة ١٩٨٥ الى ١٩٨٨ الى مايقل عن ٤ فى المائة فى ١٩٨٩، بل أنها حققت فائضا فى ١٩٩١ ارتفع بعد ذلك الى نحو ٣ فى المائة. وفى حين أن هذا الخفض فى العجز قد ارتبط بالقضاء على التضخم الجامح، فانه لم يخفف على الاطلاق من الانخفاض فى الناتج المحلى الاجمالى الحقيقى، بل وأدى الى حدوث خفض كبير فى دخل الفرد. وعلى الرغم من أن كوستاريكا قد شهدت أسرع معدلات للنمو فى المنطقة، فقد تبين أن العجز المالى الذى تعانى منه مازال يمثل مشكلة فى التسعينات (أنظر القسم الخاص بكوستاريكا على الصفحة رقم ١٧٠).

وقد فشلت تدابير الاستقرار فى تحقيق ما كانت تسعى اليه من تحسين الحساب التجارى الجارى. فخلال فترة العشر سنوات الممتدة من ١٩٨٥ الى ١٩٩٤، لم تسجل البلدان الخمسة سوى ثلاثة فوائض تجارية (كوستاريكا، وغواتيمالا، وهندوراس فى ١٩٨٦)، وزاد العجز التجارى الاقليمى بصورة مطردة بعد ١٩٨٨ حيث بلغ متوسطه ٥ر٢ مليار دولار فى الفترة ١٩٩٠-١٩٩٤ مقابل ١ر١ مليار دولار فى الفترة ١٩٨٥-١٩٨٩. والى جانب هذه الزيادة السريعة فى الفائض التجارى وصلت الصادرات الزراعية الى حالة

أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى

تقترب من الركود، فلقد زادت الصادرات الزراعية للبلدان الخمسة معا، بنسبة ٧ فى المائة بالأسعار الجارية بين عامى ١٩٨٥ و ١٩٨٦، الا أنها لم تستطع أن تستعيد مستوى ١٩٨٦ فى أى سنة من السنوات اللاحقة. وتتمحور قصة الصادرات الزراعية من أمريكا الوسطى حول انجازات كوستاريكا من ناحية، وماحققته البلدان الأخرى فى الاقليم من ناحية أخرى. ففى ١٩٩٣، زادت صادرات كوستاريكا الزراعية بما يزيد على ٦٠ فى المائة عما كانت عليه فى ١٩٨٥ من حيث القيمة، و ١٢٥ فى المائة من حيث الحجم. فى حين لم يحقق أى بلد من بلدان أمريكا الوسطى الأخرى زيادة فى قيمة صادراته، بل ان السلفادور وهندوراس ونيكاراغوا شهدت انخفاضا كبيرا فى هذه الصادرات كما لم تشهد غواتيمالا أى تغيير تقريبا.

فبالنسبة للسلفادور وغواتيمالا، انخفضت عائدات الصادرات الزراعية فى الاولى، فى حين ركدت هذه العائدات فى الثانية، نتيجة للأسعار غير المواتية ولاسيما أسعار البن. فخلال الفترة من ١٩٩٠ وما بعدها، زادت الصادرات الزراعية فى السلفادور، من حيث الحجم بنسبة ١٤ فى المائة سنويا، وصادرات غواتيمالا بنسبة ١٠ فى المائة، ومع ذلك كانت معدلات النمو فى عائدات التصدير خلال هذه الفترة -٥ر١ فى المائة و ٥ر٠ فى المائة على التوالى. وعلى العكس من الأداء السئ لعائدات التصدير، زادت قيمة الواردات الزراعية للمنطقة زيادة هائلة من ٥٣٠ مليون دولار فى ١٩٨٥ الى ١٧ر١ مليار دولار فى ١٩٩٣. ونتيجة للانخفاض الطفيف فى أسعار الاستيراد، كانت الزيادة فى الحجم أعلى بصورة طفيفة من الزيادة فى القيمة. وقد أسفرت الزيادة الكبيرة فى الواردات الى المنطقة عن ارتفاع معدل قيمة الواردات الزراعية الى الصادرات من ٥:١ فى ١٩٨٥ (أى أن الواردات كانت تمثل ٢٠ فى المائة من الصادرات بالأسعار الجارية)، ثم الى ٥:٢ فى ١٩٩٣. والواقع أن السلفادور ونيكاراغوا كانتا من الجهات المصدرة الصافية للسلع الزراعية بصورة هامشية فى أوائل التسعينات، فى حين يبدو أن غواتيمالا وهندوراس كانتا فى اتجاه انخفاضى فى هذا المجال. ويبدو أن تدابير تحرير

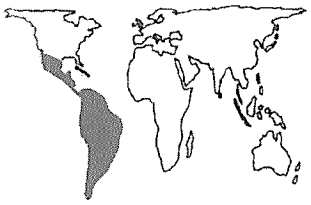

التجارة قد اتجهت الى تشجيع الواردات الزراعية أكثر من تشجيعها للصادرات الزراعية. ونتيجة لذلك، شعرت الحكومات بانها مضطرة الى تطبيق تدابير انتقائية لكبح الواردات يرد عرض لها فى استعراض السياسات القطرية على الصفحة ١٧٠.

ولايعتبر ارتفاع الواردات الزراعية بالمقارنة بالصادرات سببا فى حد ذاته للقلق على الميزة النسبية العامة ومبادئ الكفاءة. غير أن التحولات الملحوظة، فى هذه الحالة الخاصة بهذا الاقليم، فى أسعار السلع الدولية وارتباطها بانخفاض الصادرات الزراعية الصافية تعتبر سببا للقلق. ففى ١٩٩٣، كانت نسبة أسعار الصادرات الزراعية الى أسعار الواردات فى الاقليم ككل تقل بنحو ٢٥ فى المائة عن مستوى ١٩٨٥. وقد أظهرت جميع البلدان، باستثناء هندوراس، اتجاها هبوطيا ملحوظا بصورة احصائية فى هذه النسبة خلال الفترة من ١٩٨٥ الى ١٩٩٣. وتمثل أحد أهداف تحرير التجارة فى أمريكا الوسطى فى الترويج لتنويع الصادرات الزراعية وتحويلها الى منتجات غير تقليدية، يتميز فيها الطلب فى السوق العالمية بقدر أكبر من المرونة الدخلية والسعرية، وبقدر أكبر من المرونة مما للبن والموز والقطن. ومع ذلك فان أهمية هذه المنتجات غير التقليدية فى الصادرات الزراعية للاقليم مازالت متواضعة.

ويمكن القول الى حد ما أن الانخفاض المطلق والنسبى فى أسعار الصادرات الزراعية يرجع الى الانخفاض فى أسعار البن بعد اخفاق اتفاقية البن الدولية. وقد انعكس مسار هذا الانخفاض فى أواخر ١٩٩٤ وأوائل ١٩٩٥ نتيجة للصقيع الذى أصاب البرازيل والعمل التعاونى الذى قامت به البلدان المصدرة للبن. غير أنه قد يتبين أن الانتعاش فى أسعار البن هو انتعاش مؤقت ومن المستبعد أن ينشط عمليات التنويع.

وقد حققت كوستاريكا نجاحا ملموسا فى تنويع منتجاتها الزراعية، حيث زادت عائدات التصدير من منتجاتها غير التقليدية من نحو ٧٠ مليون دولار فى ١٩٨٥ الى أكثر من ٢٥٠ مليون دولار فى ١٩٩٣. وهناك ثلاث سلع من هذه الفئة، هى نباتات الزينة والأناناس والكانتالوب، تمثل نحو

ثلثى مجموع هذه القيمة فى ١٩٩٣ (مرتفعة بذلك من نسبة الـ ٥٥ فى المائة التى سجلتها فى ١٩٨٥). وعلى الرغم من هذا النمو المؤثر، مازال البن والموز يمثلان مايقرب من ٧٠ فى المائة من صادرات كوستاريكا الزراعية فى الثمانينات، وهى نفس النسبة تقريبا فيما يتعلق بنيكاراغوا، فى حين انها تزيد كثيرا عن معدلاتها بالنسبة لغواتيمالا.

وقد تحقق قدر من النجاح فى تنشيط الصادرات الزراعية غير التقليدية فى نيكاراغوا ولاسيما بالنسبة للفول السودانى والفاصوليا والشمام والبصل. وتمثل هذه السلع، فضلا عن الأربيان واللوبستر، أكثر من ثلث مجموع الصادرات فى ١٩٩٣، على الرغم من أن هذه النسبة المرتفعة نسبيا ترجع، فى جزء منها، الى أن عائدات التصدير الاجمالية تقل كثيرا عن مستوى أواخر السبعينات.

ويبدو النقص فى تنويع صادرات الاقليم فى أشد صوره فى السلفادور التى يمثل البن بمفرده فيها أكثر من ٧٠ فى المائة من عائدات التصدير.

ويرتبط السجل المختلط للتجارة الزراعية بالأداء الغامض للنمو فى الانتاج الزراعى، ففى حين زاد حجم الصادرات الزراعية فى الاقليم ككل بوتيرة أسرع خلال الفترة من ١٩٩٠ الى ١٩٩٤، مما كان عليه خلال الفترة من ١٩٨٥ الى ١٩٩٠ (٤ر٨ فى المائة مقابل ١ر٨ فى المائة)، زاد حجم الانتاج الزراعى بصورة أكثر بطئا فى التسعينات بالنسبة لكل بلد من هذه البلدان باستثناء السلفادور (حيث لم يحدث أى تغيير يذكر هناك). وخلال الفترة من ١٩٨٥ الى ١٩٩٠، حققت جميع البلدان الخمسة نموا فى الانتاج الزراعى يزيد أو يقرب من معدل الزيادة فى عدد السكان (وكان أقل مستوى فى نيكاراغوا والسلفادور حيث كان هذا المعدل يزيد قليلا عن ٢ فى المائة سنويا). أما بالنسبة لفترة التسعينات، فلم ينجح أى بلد فى تحقيق معدل زيادة سنوى نسبته ٣ فى المائة، ولم تحقق سوى كوستاريكا معدلا نسبته ٥ر٢ فى المائة حيث زاد عن معدل الزيادة السكانية. وفيما يتعلق بالانتاج الغذائى كان الأداء مماثلا، فقد بلغ متوسط معدل النمو السنوى فى الاقليم ٤ر٢ فى المائة خلال الفترة ١٩٨٥-١٩٩٠ و ١ر٩ فى المائة فى الفترة ١٩٩٠-١٩٩٤.

وتشير هذه المعدلات المتواضعة للنمو فى الزراعة ككل وفى الانتاج الغذائى والصادرات، بعض التساؤلات فيما يتعلق بفعالية التحرير فى تنشيط الزراعة فى الاقليم، حتى بالنسبة لقصة «نجاح كوستاريكا». وقد أدت الزيادة فى أسعار البن العالمية الى تحسين الموازين التجارية فى جميع البلدان الخمسة خلال ١٩٩٥، الا أن ذلك قد يبدو أنه مجرد مكاسب مؤقتة (أنظر القسم الخاص بالعوامل الدولية والاقليمية الوارد فيما بعد).

ولايمكن التعويض عن الأداء المتواضع للانتاج الغذائى بزيادة الواردات الغذائية، كما يتضح من انخفاض مستويات استهلاك الأغذية فى جميع البلدان باستثناء كوستاريكا. ففى هذه الأخيرة، تعتبر المستويات الحالية لامدادات الطاقة الغذائية عالية نسبيا (نحو ٢ ٧٠٠ سعر حرارى يوميا مقابل ٢ ٦٥٠ سعرا حراريا فى اقليم أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى و ٢ ٥٠٠ سعر حرارى فى البلدان النامية ككل). غير أن مستوى المتحصلات من السعرات الحرارية فى البلدان الأربعة الأخرى كان بالكاد فى حدود ٢ ٢٥٠ سعرا حراريا يوميا فى السنوات الأخيرة. وعلاوة على ذلك، كان التقدم بطيئا وغير متوازن. ففى حين حقق معظم البلدان زيادة كبيرة فى مستويات امدادات الطاقة الغذائية حتى منتصف الثمانينات (وبشكل أكثر وضوحا فى السلفادور وكوستاريكا)، اتسمت الصورة العامة منذ ذلك الوقت بالركود بالنسبة لكوستاريكا والانخفاض فى السلفادور ونيكاراغوا. ولم تسجل هندوراس سوى زيادة بطيئة للغاية منذ أوائل السبعينات.

العوامل الاقليمية والدولية

كان للسياسات الاقتصادية الخارجية لحكومات أمريكا الوسطى خلال التسعينات ثلاثة جوانب رئيسية: السعى الى تحسين ظروف السوق بالنسبة للصادرات التقليدية (البن والموز)، وتنشيط التجارة الخاصة بأمريكا الوسطى (ولاسيما بالنسبة للمنتجات الزراعية)، وتغيير السياسات استباقا للانضمام الى الجات. وقد واجهت حكومات المنطقة صعوبات

جسيمة فى تحديد استراتيجية متسقة، ويرجع ذلك، فى جزء منه، الى اختلاف المستويات التى ينبغى متابعة حوار السياسات عليها بالنسبة للأسواق القطرية والاقليمية ونصف الكرة الشمالى (اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية والأسواق العالمية).

ويعد البن والموز أهم صادرات أمريكا الوسطى. وقد وضعت المجموعة الأوروبية، بمقتضى اتفاقية لومى، حصص استيراد لمختلف المنتجات الاستوائية. وكان للحصص الخاصة بالموز أهمية خاصة بالنسبة للعديد من البلدان الصغيرة فيما يسمى بمجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبى والمحيط الهادى. وقد خفضت هذه الحصص بصورة فعالة فرص وصول معظم بلدان أمريكا اللاتينية الى سوق الموز الأوروبية. وزادت التوترات الناجمة عن حصص الموز فى المجموعة الأوروبية فى ١٩٩٢، عندما أعلنت هيئة المجموعة الأوروبية خفض الحصص التى تتمتع بالاعفاء من التعريفات الجمركية بالنسبة لأمريكا اللاتينية، وفرض رسوم تبلغ ١٧٠ فى المائة على الواردات التى تزيد عن الحصة المحددة. وفى هذا السياق، توصلت المجموعة الأوروبية فى مارس/ آذار ١٩٩٤ الى اتفاقية جانبية مع ٤ من بلدان أمريكا اللاتينية (هى كولومبيا وكوستاريكا ونيكاراغوا وفنزويلا) لزيادة الحصص الخاصة بها. غير أن الأحداث ألقت بظلال الشك بسرعة على قدرة هذه الاتفاقية على الاستمرار، ويعزى ذلك جزئيا الى أن البلدان المستبعدة، بما فى ذلك غواتيمالا وهندوراس، عارضت هذه الاتفاقية فى المحكمة الأوروبية. وفى حين أكدت المحكمة قانونية نظام حصص الموز، بدأت بلدان أمريكا اللاتينية الأربعة الأطراف فى الاتفاقية الجانبية فى اعادة التفكير فى الاشتراك فيها. وفى أغسطس/ آب ١٩٩٤، اجتمع ممثلو البلدان المنتجة للموز فى أمريكا اللاتينية فى مدينة باناما لوضع سياسة مشتركة. وبعد أن اتفقت جميع بلدان أمريكا الوسطى، باستثناء السلفادور (التى لاتنتج الموز)، اقترحت الحد من الامدادات العالمية لرفع الأسعار وتقديم طلب مشترك الى منظمة التجارة العالمية للاحتجاج على السياسة التى تتبعها المجموعة الأوروبية. وعلاوة على التأثيرات المباشرة للحد من الوصول الى السوق

الأوروبيـة، أدى نظام الحصص الى زيادة حدة المنافسة وخفض الأسعار فى أماكن أخرى ولاسيما فى الولايات المتحدة.

وعلى الرغم من هذا النزاع بشأن الموز، حققت بلدان أمريكا الوسطى تقدما فى المجالات الأخرى المتعلقة بالسياسة التجارية مع المجموعة الأوروبية. ففى أواخر الثمانينات، قررت سياسة المجموعة الأوروبية تطبيق تعريفات جمركية مخفضة على مجموعة من المنتجات الزراعية القادمة من بلدان الانديز، وذلك كجزء من خطة للحوافز تهدف الى تثبيط انتاج العقاقير غير القانونية والاتجار بها. ونتيجة للطلب المشترك الذى تقدمت به حكومات أمريكا الوسطى، أنهت هيئة المجموعة الأوروبية فى ١٩٩٢ العمل بنظام الرسوم التمييزية الذى أثر على العديد من الصادرات غير التقليدية للاقليم (مثل نباتات الزينة).

وفيما يتعلق بالبن، كان اهتمام الاقليم منصبا فى التسعينات على الأسعار الدولية، أكثر منه على الوصول الى الأسواق. وفى أعقاب انهيار اتفاقية البن الدولية، انخفضت الأسعار العالمية بصورة كبيرة. وبعد عدة سنوات من هذا الانخفاض، وافقت رابطة البلدان المصدرة للبن على حجب نسبة ٢٠ فى المائة من المخزونات، عن السوق العالمية خلال الفترة من أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٩٣ الى أبريل/ نيسان ١٩٩٤. وباستثناء السلفادور، أيدت حكومات أمريكا الوسطى خطة حجز المخزونات وشاركت فيها. وقد شجعت التحسينات، التى شهدتها أسعار البن العالمية فى أوائل ١٩٩٤، الدول الأعضاء فى رابطة الدول المنتجة للبن على الافراج عن المخزونات المحتجزة فى مايو/ أيار ١٩٩٤. ويوحى التعاون القائم فيما بين حكومات بلدان أمريكا الوسطى بشأن البن والموز، بتوافر امكانيات تنسيق السياسات فى المجالات الأخرى.

وتضمن أكثر برامج التعاون طموحا انشاء منطقة للتجارة الحرة فى الاقليم. وقد أنشئت السوق المشتركة لأمريكا الوسطى بصفة رسمية فى عام ١٩٦٣، وبالتالى سجلت الصادرات فيما بين بلدان الاقليم كنسبة مئوية من مجموع التجارة زيادة سريعة، الى أن تقوضت التجارة الاقليمية

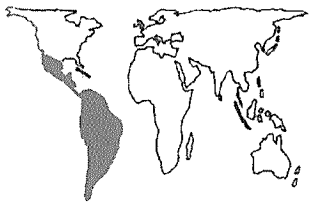

بفعل الاضطرابات السياسية والأزمات الاقتصادية التى شهدتها المنطقة فى أواخر السبعينات والثمانينات. وقد تجاوزت التجارة فيما بين بلدان الاقليم، خلال فترة توسعها، الانتاج الزراعى بصورة كبيرة، باستثناء الأغذية المصنعة. وخلال عملية التطوير التى تهدف الى تكامل التجارة فيما بين بلدان الاقليم، ركزت عملية تنشيط السوق المشتركة على تحرير التجارة الزراعية والصناعية. وفى مارس/ آذار ١٩٩٣، وافقت حكومات الاقليم على تنسيق معظم تعريفاتها الجمركية الخاصة بالمنتجات الزراعية، وذلك بهدف الغاء هذه التعريفات فيما بين البلدان الخمسة. وقد أعقب ذلك التوقيع على اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الوسطى فى أكتوبر/ تشرين الأول من نفس العام. وكان التقدم فى تحرير التجارة فيما بين بلدان الاقليم على أشده فيما بين البلدان الشمالية الثلاث وهى هندوراس وغواتيمالا والسلفادور.

وعلى الرغم من هذه الخطوات المهمة، بما فى ذلك الاتفاق على تحرير التجارة الاقليمية فيما يتعلق بالسلع الأساسية، أدى وجود طرق بديلة للترويج للتجارة الى خلق أشكال من التوتر أدت الى إضعاف التحرك نحو تشكيل رابطة متسقة للتجارة الاقليمية. وألقت الاتفاقيات الثنائية (نيكاراغوا مع المكسيك وكولومبيا، وكوستاريكا مع المكسيك) بعض الشكوك على عملية تنسيق التعريفات الجمركية الاقليمية الخالصة. وعلاوة على ذلك، أدى تخفيض السلفادور للتعريفات الجمركية قبل الموعد المتفق عليه، وقرار كوستاريكا بزيادة التعريفات الجمركية بهدف زيادة العائدات، وقد حدث كلاهما فى أوائل ١٩٩٥، الى سيطرة التصرفات الفردية، بدلا من متعددة الأطراف على سياسات التجارة الاقليمية. وفى حين شهد التعاون الاقتصادى الاقليمى تقدما ملموسا خلال ١٩٩٣-١٩٩٤، مازال يتعين توضيح الطرق التى يمكن بها التوفيق بين اتفاقية اقليمية واحتمال الارتباط باتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية وخطط الأفضليات الثنائية.

وقد اتخذت حكومات أمريكا الوسطى، جنبا الى جنب مع التحرك نحو التكامل الاقليمى، خطوات نحو المشاركة الفعالة فى الجات وخليفتها منظمة التجارة العالمية. وكانت النتيجة الرئيسية لهذا العمل، بالنسبة للقطاع الزراعى، هو التحول

من الضوابط الكمية على الواردات، والحواجز غير الجمركية الأخرى، الى الرسوم الجمركية. وقد ألغت الحكومات القيود الرئيسية غير الجمركية على الواردات والصادرات الزراعية مع بعض الاستثناءات القليلة، مثل منتجات الألبان ولحم الخنزير. ويمكن أن تؤدى هذه التغييرات فى السياسات الى تعزيز التجارة الزراعية فى الاقليم، رغم أنها موجهة الى جميع الشركاء التجاريين.

استعراض السياسات القطرية

كوستاريكا: كانت كوستاريكا أول بلد فى أمريكا الوسطى تنضم الى برامج الاستقرار والتكيف الهيكلى فى حقبة أزمة الديون التى واجهتها أمريكا اللاتينية. ومع ذلك فانها لم تصبح فى التسعينات من أكثر اقتصاديات الاقليم تحررا. فمنذ أواخر الثمانينات، كانت السياسة الزراعية تجمع بين توفير الحماية وتقديم المعونة الى القطاعات المستهدفة مع تطبيق التحرير فى المجالات الأخرى. فعلى سبيل المثال، حصل منتجو البن على معونة حكومية من خلال القروض، وغير ذلك من التدابير، لمواجهة انخفاض أسعار السوق العالمية، كما حصل مزارعو الموز وقطاع الثروة الحيوانية على معونة مماثلة. وفى نفس الوقت، تم تحويل معظم الحواجز غير الجمركية، التى تؤثر فى الواردات من المنتجات الزراعية، الى تعريفات جمركية.

وقد احتكرت مؤسسة حكومية، هى مجلس الانتاج القومى، استيراد الحبوب كجزء من سياسة تحقيق قدر أكبر من الاكتفاء الذاتى فى السلع الأساسية. وقد خرجت الذرة الصفراء من سيطرة احتكار مجلس الانتاج القومى، وأصبحت معظم واردات الذرة تأتى، اعتبارا من ١٩٩٢، عن طريق القطاع الخاص. وفى ١٩٩٤ تم تحويل واردات القمح والأرز الى القطاع الخاص، على الرغم من أنه سيلزم اتخاذ اجراءات أخرى تتعلق بالسياسات لتنفيذ التغييرات بالنسبة للقمح. وأدت القيود السعرية على الدقيق الى الحد من الحوافز المتاحة لواردات القطاع الخاص من القمح، ومن المقرر الغاء هذه القيود فى ١٩٩٥. وبغية تشجيع عمليات

ضرب الأرز محليا، وضعت الحكومة فوارق تعريفية ضخمة فيما بين الأرز الشعير والأرز المضروب. وخلال الثمانينات، فرضت كوستاريكا قيودا سعرية على مجموعة عريضة من المنتجات الاستهلاكية، الا ان معظم هذه القيود تم الغاؤه فى أوائل التسعينات امتثالا لشروط البنك الدولى للحصول على قرض لتحقيق التكيف فى القطاع الزراعى.

وتابعت كوستاريكا، أكثر من أى بلد آخر فى المنطقة، الترويج للصادرات غير التقليدية من خلال تقديم الاعانات لبعض المؤسسات. وفى نفس الوقت، عارض منتجو البن ما اعتبروه ضريبة تمييزية، نظرا لأنه كان يتعين عليهم دفع ضريبتى الانتاج والتصدير. وردا على ذلك، اقترحت الحكومة فى ١٩٩٤ الاستعاضة عن الضريبتين بضريبة دخل تحسب على أساس العائدات الصافية.

ويمكن لكوستاريكا أن تعلن أنها تملك أسرع الاقتصاديات نموا وأكثرها استقرارا فى المنطقة خلال السنوات العشر الأخيرة (بصرف النظر عن معدل التضخم الذى يتراوح بين ١٥ و ٢٥ فى المائة). غير أن عام ١٩٩٥ شهد ظهور الشكوك الاقتصادية نتيجة للمفاوضات الحادة التى دارت بشأن برامج القروض مع البنك الدولى وصندوق النقد الدولى. فكان البنك الدولى قد أوقف، فى وقت مبكر من العام، صرف مبلغ ١٠٠ مليون دولار، حيث اشترط للافراج عن الأموال الخاصة بالتكيف الهيكلى التوصل الى اتفاق بين صندوق النقد الدولى والحكومة بشأن خفض العجز. ومن شأن تحقيق الأرقام المستهدفة للعجز التى حددها الصندوق، وهى ٣ر٥ فى المائة من الناتج المحلى الاجمالى فى نهاية ١٩٩٥و ٥ر٠ فى المائة فى نهاية ١٩٩٦، أن يؤدى الى زيادة سعر الفائدة بدرجة كبيرة. وسوف يؤثر هذا الاجراء الأخير تأثيرا كبيرا فى تكاليف الانتاج فى القطاع الزراعى، ومن ثم يؤدى الى خفض عائدات المنتجين وامكانيات التصدير.

السلفادور: تدخلت حكومة السلفادور فى الثمانينات، شأنها شأن نيكاراغوا فى نفس الفترة، فى الأسواق على نطاق واسع، فى محاولة منها لاحتواء تأثيرات الحرب الأهلية. وطبقت فيما بين ١٩٨٩و١٩٩١ تدابير كبيرة للتحرير،

من خلال تنفيذ برامج الاستقرار والتكيف الهيكلى. وشملت التغيرات الكبيرة فى السياسات، تطبيق سياسة نقدية تقييدية، وتحرير أسعار الصرف، والغاء الضوابط الكيمة على التجارة الخارجية، وخفض التعريفات الجمركية، ووضع نهاية لاحتكارات التسويق الحكومية بالنسبة للسكر والبن. وشملت تدابير التحرير الأخرى التى نفذت فى السنوات التالية، تحويل البنوك التجارية والمؤسسات الكبرى شبه الحكومية العاملة فى مجال تصدير المحاصيل (البن والسكر والقطن) الى القطاع الخاص.

وأعلنت الحكومة فى أوائل ١٩٩٥ فى حركة كبيرة لتصحيح السياسات السابقة، أنها تعتزم تثبيت أسعار الصرف فى مقابل الدولار الأمريكى كخطوة نحو "دولرة" الاقتصاد. وسواء نجحت هذه الآلية فى جعل السلفادور أكثر جاذبية، نسبيا، من جيرانها للمستثمرين الخارجيين فى الولايات المتحدة من عدمه، فانها تركت البلاد بعيدة عن نظم أسعار الصرف المرنة المعمول بها فى بلدان أمريكا الوسطى الأخرى.

وفيما يتعلق بالسياسات الزراعية، يمكن القول بأن السلفادور قد مضت فى عمليات التحرير والغاء القيود بصورة أسرع من أى بلد آخر فى المنطقة. فلا توجد تدخلات كبيرة فى أسواق الحبوب، على الرغم من تطبيق ضريبة متغيرة على الواردات كجزء من الاتفاقية الاقليمية بشأن سياسة التعريفات الجمركية. كما أنشأت الحكومة احتياطيا استراتيجيا من الحبوب لزيادة استقرار الأسعار.

غواتيمالا: التزمت حكومة غواتيمالا، كما أشير فى القسم الخاص بالعوامل الاقليمية والدولية المنشور على الصفحة ١٦٦، بتحسين فرص وصول البن والموز الى الأسواق وزيادة أسعارهما. ومن المرجح أن الانتقادات التى وجهتها الحكومة الى الاتفاقية الجانبية مع المجموعة الأوروبية بشأن سوق الموز هى التى أثرت فى كوستاريكا ونيكاراغوا، وجعلتهما تعيدان التفكير فى مشاركتهما فيها. وقد بدأ تنفيذ تدابير التكيف الهيكلى فى منتصف الثمانينات وان لم تتحقق نفس تأثيرات التحرير القوية التى حدثت فى السلفادور أو نيكاراغوا. ونجم

هذا التكيف المعتدل عن الانخفاض النسبى فى مستوى تدخل الدولة فى أسواق غواتيمالا.

وقد أجرت حكومة غواتيمالا، جنبا الى جنب مع كوستاريكا والسلفادور، تغيرات فى عملية تسويق الحبوب. فعلاوة على تطبيق آلية الضرائب الاقليمية المتغيرة على الواردات من الذرة الصفراء والأرز والذرة الرفيعة، نزعت الحكومة اختصاصات التسويق الهامة من يد مجلس تثبيت الأسعار المحلية. غير أن عملية تحرير تجارة الحبوب لم تتم بسهولة. فقد فرضت غواتيمالا بسبب الاختلافات مع جيرانها بشأن آلية النطاق السعرى، قيودا غير جمركية مؤقتة على واردات الحبوب.

ولم يتواكب تحرير التجارة بالسلع الزراعية، مع الغاء القيود من السوق المحلية. واستمرت الأجهزة الحكومية فى وضع أسعار الدعم للقمح والسكر وبذور القطن، وان كانت قد نفذت بموافقة المنتجين. وعرضت المقترحات الخاصة بالغاء القيود المحلية والحماية الجمركية عن القمح على المجلس التشريعى فى ١٩٩٤، الا أنه لم يتخذ أى اجراء بشأنها.

هندوراس: دخلت هندوراس حقبة الثمانينات المعرضة للأزمات، مثل غواتيمالا، ملتزمة بالتقليد الذى ظلت متمسكة به، وهو عدم تدخل الدولة فى الأوضاع الاقتصادية. ولم يكن للقيود السعرية المفروضة بحكم القانون تأثيرات تذكر فى الواقع العملى. ولذلك، اتجهت عمليات تكييف السياسات الى التركيز على سياسات الاقتصاد الكلى وخفض التعريفات الجمركية. وفى عام ١٩٩٠، بدأت الحكومة تنفيذ برنامج رسمى للتكيف بدعم من الخارج، كانت تدابيره الرئيسية تتمثل فى الغاء القيود السعرية غير الفعالة على السلع الاستهلاكية، والحد من دور مؤسسات التسويق الحكومية، وخفض الرسوم الجمركية على الواردات، وتحرير أسعار الصرف، وتقليص العجز المالى. وسنت الحكومة فى ١٩٩٢، بغرض تشجيع الانتاج، قانونا للتحديث الزراعى، كان تركيزه الرئيسى منصبا على الحد من تدخل الدولة. ونظرا لأن هذا التدخل لم يكن كبيرا قبيل صدور القانون، فمن الأرجح أن يكون تأثيره طفيفا.

وكانت السياسات الاقتصادية فى التسعينات تفتقر الى نقطة تركيز واضحة سواء بصورة عامة أو فيما يتعلق بالزراعة. فبعد العمل بأسعار الصرف الثابتة فى الثمانينات، غيرت الحكومة من سياستها فى التسعينات. غير أن نظام المزادات، الذى بدأ فى منتصف عام ١٩٩٤، أدى الى زيادة القيود المفروضة على النقد الأجنبى بنفس القدر الذى حرره به، حيث أنه كان يستلزم تقديم قرائن موثقة على أن العملات الأجنبية التى يحتفظ بها القطاع الخاص مستمدة اما من المزادات أو من الأسواق الرسمية الأخرى. وفيما يتعلق بالسياسات التجارية، خفضت هندوراس التعريفات الجمركية، كما أشير الى ذلك، الا أنها طبقت فى ١٩٩٢و١٩٩٣ تدابير غير جمركية لوقف الواردات من الدواجن والذرة من الولايات المتحدة. كما أنها فرضت أيضا فى عام ١٩٩٣ قيودا على الواردات من الزيوت النباتية القادمة من بلدان أمريكا الوسطى الأخرى .

وتشير هذه التحولات فى السياسات، بما فى ذلك اعادة فرض قيود سعرية على السلع الاستهلاكية لمدة شهرين فى أواخر عام ١٩٩٣، الى أن الحكومة لم تتوصل بعد الى اتفاق فى الرأى بشأن اطار السياسات العام للقطاع الزراعى.

نيكاراغوا: اتسم اقتصاد نيكاراغوا، شأنها شأن السلفادور، بالقيود الشديدة خلال الثمانينات. وخلال السنتين الأخيرتين من حكم الساندانيين، اتخذت خطوات كبيرة نحو تحرير الأسواق المحلية التى أسهمت، فى سياق اقتصاديات الحرب، فيما حدث من تضخم جامح بعد ذلك. وما أن انتهى الصراع المسلح وأمكن خفض الانفاق العسكرى، هبط العجز المالى بصورة كبيرة، وانخفضت معدلات التضخم اعتبارا من ١٩٩٢ فصاعدا.

وواصلت حكومة الكومورو عملية التحرير بقدر أكبر من النشاط، حيث ألغت القيود المفروضة على التجارة الخارجية، ووضعت حدا لاحتكارات الدولة وحولت ملكية المؤسسات العامة الى القطاع الخاص. وألغت الحكومة، فى سياق الشروط متعددة الأطراف، الاعانات السعرية التى تقدمها للمنتجين الزراعيين، وأوقفت اعانات القروض، وألغت القيود

أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى

المتبقية على أسعار المستهلكين. وطبقت الحكومة، كاحلال جزئى لبرنامج دعم الأسعار السابق، خطة الرسوم الاقليمية المتغيرة على الواردات من الذرة والذرة الرفيعة والأرز. وفى حين أدت هذه التدابير، من ناحية، الى تحرير الاقتصاد النيكاراغوى فى بعض الجوانب، بدرجة أكبر من اقتصاديات البلدان التى بدأت عملية التكيف فى وقت سابق على ذلك، أصبح النظام الاقتصادى يتضمن خليطا من العناصر التجارية والتدابير المخصصة لترويج الصادرات. وتفسر هذه التدابير، بصورة جزئية، النمو الباهر (وان كان قد بدأ من قاعدة منخفضة للغاية) للصادرات الزراعية غير التقليدية فى التسعينات.

الشرق الأدنى وشمال أفريقيا

نظرة عامة على الاقليم

الأداء الاقتصادى والزراعى فى ١٩٩٤-١٩٩٥

كان ابرام اتفاقية السلام بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية والأردن بالاضافة الى مفاوضات السلام الجارية بداية لموجة من التفاؤل فى منطقة الشرق الأدنى وشمال افريقيا. فهذه الأحداث أدت الى زيادة احتمالات التوسع فى التجارة والاستثمار والسياحة، وتقليل الانفاق الحربى فى المنطقة. ولكن الملاحظ أن القدر الأكبر من فوائد السلم ستجنيه الدول التى نجحت فى الحد من أوجه الخلل فى اقتصادها العام باتباع سياسات اقتصادية ومالية سليمة.

وقد ساهم انخفاض أسعار النفط بالاضافة الى ضعف الدولار وارتفاع أسعار السلع غير النفطية فى الحاق أضرار جسيمة باقتصاديات المنطقة، ولاسيما اقتصاديات البلدان المصدرة الرئيسية للنفط. ففى عام ١٩٩٤ انخفضت أسعار النفط الى أدنى مستوياتها بالقيمة الحقيقية منذ عام ١٩٩٣، وليس من المتوقع أن تشهد الأسعار، فى المدى القريب، زيادة ملموسة. وقد أرغمت هذه المشكلات عملية الاصلاح الاقتصادى على الاهتمام بتحسين الكفاءة الاقتصادية والحد من الديون الخارجية، وكذلك الحد من العجز المالى والعجز فى الحسابات الجارية.

وقد واصلت البلدان ذات الاقتصاديات المتنوعة فى المنطقة، مثل مصر *والأردن والمغرب* وتونس، برامج الاصلاح الاقتصادى بدرجات متفاوتة من النجاح. ففى مصر، استقر مناخ الاقتصاد العام مع حدوث انخفاض جديد فى العجز المالى والتحكم فى التضخم بصورة أفضل، وان كانت معدلات النمو مازالت متواضعة. بينما سجلت المغرب وتونس – بعد أن قطعتا مراحل متقدمة نسبيا فى عملية التكيف – معدلات نمو تقترب من ٤ فى المائة. وكان لانتهاء موجة الجفاف، التى استمرت سنتين فى المغرب، تأثير ايجابى على أداء الاقتصاد العام فيها.

الشكـل ٩

الشرق الأدنى وشمال أفريقيا

الانتاج الزراعى ونصيب الفرد من انتاج الأغذية

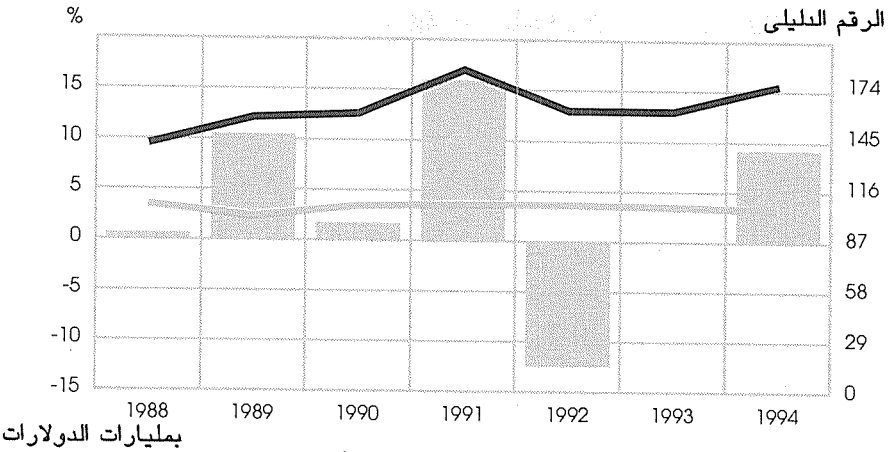

نمو الانتاج الزراعى (٪)
الرقم الدليلى للانتاج الزراعى (١٩٧٩-١٩٨١=١٠٠)
الرقم الدليلى لنصيب الفرد من انتاج الأغذية (١٩٧٩-١٩٨١=١٠٠)

التجارة بالسلع الزراعية

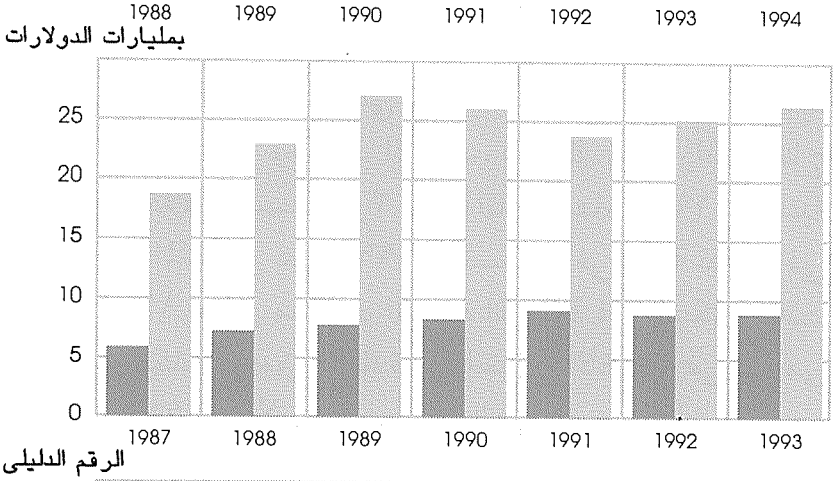

الصادرات
الواردات

الصادرات الزراعية
(١٩٧٩-١٩٨١=١٠٠)

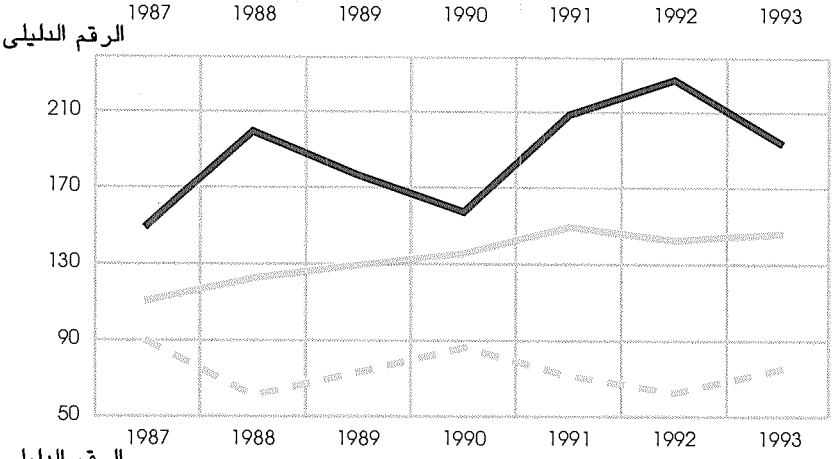

القيمة
قيمة الوحدة
الكمية

الواردات الزراعية
(١٩٧٩-١٩٨١=١٠٠)

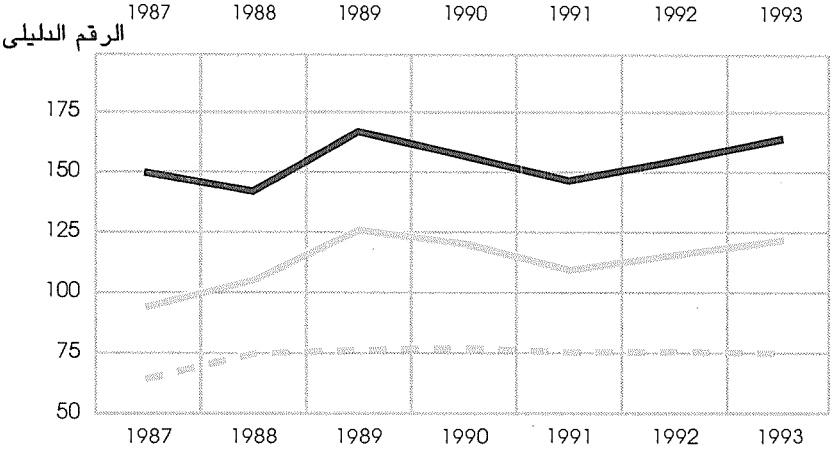

القيمة
قيمة الوحدة
الكمية

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

أما فى *الجمهورية العربية السورية*، فقد ساهم ضعف الطلب الاستهلاكى وتراجع التدفقات المالية فى انخفاض النشاط الاقتصادى، حيث انخفض نمو الناتج المحلى الاجمالى فى عام ١٩٩٤ الى ٧ فى المائة فقط بعد أن كان ١١ فى المائة فى السنة السابقة. وفى تركيا تراجع النمو الاقتصادى أيضا فى ظل معدلات التضخم المرتفعة، وتدهور العجز المالى والخارجى، وانخفاض قيمة العملة المحلية. وهى المشكلات التى أوجبت اللجوء الى برنامج للاستقرار فى منتصف عام ١٩٩٤.

واستمر الأداء الزراعى للمنطقة يتسم بالتفاوت الشديد من وقت الى آخر ومن بلد الى بلد. فبشكل عام، زاد الانتاج الزراعى للاقليم بنسبة ٣ر٣ فى المائة فى عام ١٩٩٢، وبنسبة ٥ر١ فى المائة فى عام ١٩٩٣، وبنسبة ١ فى المائة تقريبا فى عام ١٩٩٤. ولكن معدلات الزيادة المرتفعة فى السكان كانت أكبر بكثير من الزيادة فى انتاج الأغذية فى عامى ١٩٩٣ و١٩٩٤، الأمر الذى أدى بالطبع الى انخفاض نصيب الفرد من انتاج الأغذية.

ووصل متوسط انتاج الحبوب الى نحو ٩١ مليون طن خلال السنوات الثلاث الماضية (١٩٩٢-١٩٩٤)، وهو مايزيد بنسبة ١١ فى المائة عن المتوسط خلال السنوات الثلاث السابقة عليها، رغم انخفاض الانتاج فى ١٩٩٤. فقد كان لنقص الأمطار أثره فى انخفاض انتاج الجزائر وتونس وتركيا، حيث وصل الانخفاض فى هذه الأخيرة الى ١٨ فى المائة من الناتج الاجمالى - ولكن محصول القمح القياسى فى المغرب (٥ر٥ مليون طن)، الذى جاء فى أعقاب جفاف استمر سنتين، عوض جزءا من الانخفاض الكلى فى محاصيل هذه البلدان.

وفيما يتصل بالتطورات الأخيرة فى مجال السياسات، نجد أن تحويل المزارع التى تملكها الدولة فى *الجزائر* الى مزارع خاصة، يحدث تغييرا فى الهيكل القديم للانتاج فى القطاع الزراعى هناك، ويدخل تحسينا على كفاءة الأعمال الزراعية وقدرتها على المنافسة. ففى التحول الهائل فى مجال السياسات، الذى حدث فى شهر أبريل/ نيسان ١٩٩٤، تم تحرير السياسات الزراعية بتخفيض الدعم الذى كان يقدم

لأسعار الحبوب والبقول وغيرها من المحاصيل المختارة، مع رفع أسعار الفائدة، وتخفيض الدعم المباشر وغير المباشر للمستلزمات الزراعية.

وفى مصر، تركزت الاصلاحات واسعة النطاق فى قطاع الزراعة على تحسين استخدام الموارد وكفاءة الأنشطة الزراعية. فقد قامت الحكومة خلال السنوات العديدة الماضية بتحرير عمليات انتاج المستلزمات الزراعية وتسويقها، وكذلك انتاج أغلب المحاصيل وتسويقها. كما ألغت تقريبا جميع أنواع الدعم، التى كانت تقدمها للأسمدة والبذور والأعلاف والمبيدات. وفى عام ١٩٩٤، أقدمت الحكومة على خطوة جديدة لتحرير تسويق القطن بفتح بورصة القطن فى الاسكندرية. وأصبح بمقدور التجار فى نفس العام أن يشتروا بذرة القطن بصورة مباشرة من المزارع والتعاونيات لأول مرة منذ أكثر من ثلاثين عاما. ولكن انتاج مصر من القمح انخفض فى عام ١٩٩٤، بعد ثلاث سنوات من الزيادة الكبيرة. ويرجع الانخفاض فى الانتاج الى نقص مياه الرى نتيجة طول فترة السدة الشتوية للسد العالى. فقد نقص تدفق مياه الرى، فى محاولة لزيادة كميات المياه التى تذهب الى الأراضى المستصلحة حديثا. وتقدر قيمة صادرات القطن خلال السنة الواقعة بين شهرى أغسطس/ آب ١٩٩٣ ويوليو/ تموز ١٩٩٤ بنحو ٢٢٠ مليون دولار، مقابل ٩٠ مليون دولار فى السنة السابقة.

أما فى *السودان*، فقد لجأت الحكومة الى سلسلة من اصلاح السياسات الاقتصادية، مثل تعويم الجنيه السودانى والغاء بعض أنواع الدعم الذى كانت تقدمه للسلع الأساسية. وعندما واجه صناع السياسات مشكلات خطيرة فى الميزانية، مع انخفاض المعونات الغذائية، بدأوا فى تطبيق استراتيجية للاكتفاء الذاتى فى انتاج القمح. وتشير التقديرات الى أن انتاج البلاد من الحبوب قد زاد بنحو ٥٥ فى المائة فى عام ١٩٩٤، الأمر الذى أدى الى انخفاض شديد فى الاحتياجات الاستيرادية. وتستهدف سياسات الحكومة الحالية زيادة الغلة من خلال حملات ارشادية لتشجيع اتباع التكنولوجيات الجديدة. ورغم أن الدراسات الأخيرة بينت أن التكنولوجيات الجديدة لزراعة القمح يمكن

الشرق الأدنى وشمال أفريقيا

أن تدر مكسبا اقتصاديا صافيا يفوق ما تدره زراعة القطن، فان نشر هذه التكنولوجيات بين المزارعين مازال بطيئا.

وفى *المملكة العربية السعودية*، ينتظر أن يكون محصول القمح لعام ١٩٩٤ فى حدود ٢ر٥ مليون طن، بعد أن كان قد وصل الى ٦ر٣ مليون طن فى عام ١٩٩٣، وهذا يرجع الى التدابير الجديدة التى اتخذت هناك للحد من فائض الانتاج. ولاشك أن فرض قيود مشددة على حصص القمح التى تشتريها الحكومة من صغار المزارعين، ساعد على تخفيض الانتاج، وتحقيق الهدف المقرر وهو خلق توازن بين مستوى الانتاج ومستوى الاستهلاك.

استخدام الموارد وآفاق التوسع الزراعى

رغم أن الامكانيات الزراعية تتفاوت بدرجة كبيرة من بلد الى آخر، فان قاعدة الموارد الزراعية فى الاقليم تخضع بشكل عام الى عدد من المشكلات المشتركة. وقد أبرز المؤتمر الاقليمى للشرق الأدنى، الذى عقد عام ١٩٩٤، مشكلات الانتاج الزراعى العديدة التى تواجه المنتجين فى هذا الاقليم، الذى يتميز بالأراضى القاحلة وشبه القاحلة (٤٥) ولعل أكثر المشكلات الحاحا هو نقص الأمطار وعدم انتظامها، الأمر الذى يحد كثيرا من انتاج المحاصيل الغذائية. فانتاج المحاصيل يتفاوت تفاوتا شديدا من سنة الى أخرى بأكثر مما يحدث فى أى اقليم آخر من الأقاليم النامية. فمعامل التفاوت فى انتاج الحبوب مثلا، كان أكثر من ٥٠ فى المائة فى الأردن وموريتانيا والمملكة العربية السعودية، بينما زاد فى عشرة بلدان أخرى من بلدان الاقليم على ٢٥ فى المائة (٤٦).

ولاشك أن تفتيت الملكيات ونقص الهياكل التنظيمية والمادية الملائمة فى المناطق الريفية مثل وسائل النقل والاتصال، والبنية الأساسية للبحوث والارشاد، وهياكل التسويق، تعتبر مشكلات اضافية فى كثير من البلدان. وهناك عامل آخر يعوق النمو السريع ويمثل تهديدا لانتاج الأغذية المستدام، ألا وهو التدهور الخطير فى الموارد الطبيعية، مثل تآكل التربة والتصحر، والتغدق، والملوحة. ومما زاد من هذه الصعوبات التى يواجهها نمو الانتاج الغذائى

---

(٤٥) المؤتمر الاقليمى الثانى والعشرون لمنظمة الأغذية والزراعة فى الشرق الأدنى، عمان، الأردن، ٣-١٩٩٤/٧/٦.

(٤٦) The coefficient of variation of production measures the standard deviation of the percentage deviations of annual production levels from trend values.

الشرق الأدنى وشمال أفريقيا

عدم الاستقرار السياسى السائد منذ فترة طويلة سواء داخل البلد الواحد أو فيما بين هذا البلد وغيره من البلدان، بالاضافة الى التوترات الاجتماعية.

ورغم مشكلات الموارد فى هذا الاقليم، والظروف المناخية المعاكسة فى أغلب الأحيان، فمازال يملك امكانيات لم تستكشف بعد. فالمنظمة ترى أنه من الممكن زيادة انتاج الأغذية بما يقرب من الثلث خلال العشرين عاما الواقعة بين عامى ١٩٩٠ و ٢٠١٠ (٤٧)، ولكن – وكما حدث فى الماضى – فان زيادة الانتاج ستتركز فى عدد محدود من البلدان، هى: مصر وجمهورية ايران الاسلامية والمغرب وتركيا.

ويمكن أن تعزى نسبة ٧٠ فى المائة تقريبا من الزيادة المتوقعة فى انتاج الحبوب خلال الفترة المذكورة الى زيادة الغلة. وتمتد هذه الصورة الى جميع الأقاليم الفرعية دون فروق جوهرية بين اقليم وآخر باستثناء شبه الجزيرة العربية، حيث حققت المملكة العربية السعودية بالفعل متوسط غلة يفوق ٥ أطنان للهكتار.

ويبين مجال زيادة الغلة التباين الواضح الموجود الآن من بلد الى آخر، مع الأخذ فى الاعتبار أن الغلة فى أغلب البلدان مازالت أقل بكثير مما حققته البلدان ذات الأداء الممتاز. ورغم دخول العديد من العوامل فى هذه العملية، فان النتائج التى أحرزتها الدول ذات الأداء الجيد توحى بأنه حتى مع استخدام التكنولوجيا الحالية للأصناف وفيرة الغلة، تظل هناك فرصة كبيرة لزيادة الغلة باتباع سياسات اقتصادية فعالة، وتحسين ادارة الأراضى والمياه، واستخدام المستلزمات الحديثة بصورة مناسبة، واتباع أساليب سليمة فى الزراعة، ومواصلة البحوث التطبيقية.

كما ناقش مؤتمر المنظمة الاقليمى للشرق الأدنى امكانية ادخال تعديلات على الدورات المحصولية القطرية، عن طريق زراعة محاصيل جديدة مثل فول الصويا وعباد الشمس. وقد حقق بعض البلدان، مثل مصر ودول الخليج والأردن وليبيا والمغرب، انجازات ملموسة فى زراعة المنتجات البستانية بالتحكم فى البيئة (أو بزراعة الصوبات) للاستهلاك المحلى والتصدير. فبالاضافة الى أن هذه الزراعات تحقق نقدا أجنبيا وفرصا للعمالة الموسمية، فانها معروفة بارتفاع

---

(٤٧) منظمة الأغذية والزراعة، روما. «الزراعة عام ٢٠١٠» شيشستر، المملكة المتحدة، المنظمة، جون ويللى.

الشرق الأدنى وشمال أفريقيا

انتاجيتها، وبالتحكم فى استخدام الكيماويات الزراعية، وتحسين كفاءة استخدام مياه الرى فيها.

ومن المتوقع أن تؤدى الزيادة فى أعداد الحيوانات الى المساهمة بنحو ٣٥ فى المائة فى زيادة انتاج اللحوم خلال العشرين عاما القادمة. ولابد من التوسع فى قاعدة الموارد العلفية بتكثيف استخدام المراعى وزيادة المركزات العلفية ومخلفات الانتاج الزراعى، حتى يمكن زيادة الانتاج بهذه النسبة. فخلق توازن مستدام بين أعداد الحيوانات وتوافر الأعلاف الخضراء والجافة، أمر له أهمية بالغة لصيانة البيئة الطبيعية، والمحافظة على نظم الانتاج الحيوانى فى الظروف شبه القاحلة التى يتميز بها الاقليم. ففى بعض بلدان الاقليم – مثل مصر وكذلك بلدان اقليم غرب آسيا الفرعى – نجد أن فرص التوسع فى مناطق الرى محدودة، بحيث أن زيادة انتاجية الحيوان تصبح هى المصدر الهام لنمو قطاع الثروة الحيوانية.

استهلاك الأغذية وحالة الأمن الغذائى

زاد استهلاك الاقليم ككل من الأغذية بصورة سريعة خلال العشرين عاما الماضية، كما تشير التوقعات الى استمرار هذه الزيادة فى المستقبل المنظور. وترجع هذه الزيادة فى استهلاك الأغذية الى عدة عوامل. فمعدل الزيادة السنوية فى السكان من أعلى المعدلات فى العالم، حيث بلغت نسبة الزيادة فى السبعينات ٢ر٧ فى المائة وفى الثمانينات ٣ر١ فى المائة، بينما ينتظر أن تسجل التسعينات ٢ر٧ فى المائة والفترة من ٢٠٠٠ الى ٢٠١٠ نسبة ٢ر٣ فى المائة. وبالاضافة الى ذلك، تتسم الهجرة الى المدن بالسرعة فى هذا الاقليم، حيث زاد سكان المدن أربع مرات من ٥٧ مليون فى عام ١٩٦٠ الى ٢١٠ ملايين فى عام ١٩٩٠. وكان سكان المدن يمثلون نسبة ٣٠ فى المائة من مجموع السكان فى أوائل الستينات وقد زادت هذه النسبة الى ٥٥ فى المائة فى عام ١٩٩٣. ومعنى الهجرة الى المدن أن أغلب المهاجرين الريفيين يتحولون من منتجين صافيين للأغذية الى مستهلكين صافين لها، فى الوقت الذى يساهم فيه ارتفاع مستوى

الشرق الأدنى وشمال أفريقيا

الدخل بشكل عام فى المراكز الحضرية فى زيادة الطلب على الأغذية، وادخال تغييرات فى تركيبة الطعام (٤٨).

بلغ متوسط نصيب الفرد من الطاقة فى الاقليم بشكل عام نحو ٢ ٨٩٨ سعرا حراريا فى الفترة ١٩٩٠ - ١٩٩٢، وهو أعلى متوسط بين أقاليم البلدان النامية. وتشير تقديرات المنظمة الى أن ١٣ فى المائة من مجموع سكان الاقليم يعانون نقص التغذية المزمن، وهى نفس النسبة فى اقليم أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى، مقابل ٢٠ فى المائة بين البلدان النامية ككل. ويرجع انخفاض نسبة ناقصى التغذية الى حد كبير الى توافر الأغذية بكثرة وان كانت تشمل - بالأرقام المطلقة - نحو ٦٠ مليون نسمة. أما اذا نظرنا الى المستقبل، فمن المتوقع أن تنخفض مرة أخرى الى ٩ فى المائة فقط عام ٢٠١٠. ورغم ذلك، فان هذه النسبة الأخيرة - نظرا لزيادة عدد السكان - سوف تعنى نفس عدد السكان الذين كانوا يعانون نقص التغذية فى الفترة ١٩٨٨-١٩٩٠.

ورغم هذه التوقعات الايجابية اجمالا، فان بلدان الدخل المنخفض فى الاقليم ستواصل مواجهة مشكلات خطيرة فى أمنها الغذائى. فقد كان متوسط استهلاك الأغذية فى الفترة ١٩٨٨-١٩٩٠ فى بلدان الدخل المنخفض (جيبوتى وموريتانيا والصومال والسودان واليمن) يتراوح بين ٧٦٤ ١ و ٤٤٧ ٢ سعرا حراريا للفرد يوميا، وهو مايقل كثيرا عن المتوسط المعتاد فى الاقليم أو حتى فى البلدان النامية ككل.

اعتماد الاقليم على استيراد الأغذية

يعتمد الاقليم اعتمادا شديدا على الاستيراد لمواجهة احتياجاته من الأغذية. فقد زادت كمية الحبوب المستوردة من ٨ر١ مليون طن فى الفترة ١٩٦٩-١٩٧١ الى ٤٤ر٣ مليون طن فى الفترة ١٩٨٨-١٩٩٠، وينتظر أن تصل الى ٧٨ر٧ مليون طن بحلول عام ٢٠١٠. ويحتل القمح المرتبة الأولى بين الحبوب المستوردة. فقد بلغت واردات القمح فى الفترة ١٩٦٩-١٩٧١ نحو ٦ر٦ مليون طن (تمثل ٨٢ فى المائة من مجموع واردات الحبوب)، زادت الى ٢٩ مليون طن فى الفترة ١٩٨٨-١٩٩٠، وقد تصل الى ٤٤ مليون طن بحلول

---

(٤٨) أدت التغييرات فى نظام المعيشة وأنماط التغذية خلال العقود الثلاثة الأخيرة الى حدوث تغيير فى معدلات المرض والوفاة، وتحولت الأمراض التى لها علاقة بالتغذية الى مشكلة صحية عامة فى منتهى الخطورة تتسبب فى أكثر من نصف الوفيات التى تحدث فى الاقليم. فبالاضافة الى الارتفاع السريع فى مجموع الطاقة المتحصلة، فان هناك ميل شديد الى استهلاك المنتجات الحيوانية والدهون والسكر، مع انخفاض استهلاك البقول والجوزيات. الأمر الذى يعنى أن هناك سوء تغذية عند الفقراء والأغنياء فى بعض دول الاقليم.

الشرق الأدنى وشمال أفريقيا

عام ٢٠١٠. أما واردات الأرز فتمثل ٨ فى المائة من واردات الحبوب، حيث زادت من ٧ر٠ مليون طن فى الفترة ١٩٦٩-١٩٧١ الى ١ر٣ مليون طن فى ١٩٨٨-١٩٩٠، وقد تزيد بمقدار مليونى طن أخرى بحلول عام ٢٠١٠. أما الواردات من الحبوب الخشنة فقد زادت بسرعة أكبر من مثيلاتها من القمح والأرز، بسبب زيادة الاحتياجات من الأعلاف لتلبية مطالب قطاع الثروة الحيوانية المزدهر. فخلال الفترتين ١٩٦٩-١٩٧١ و ١٩٨٨-١٩٩٠، زادت واردات الحبوب الخشنة ١٣ ضعفاً، لتصل الى ٣ر١٣ مليون طن، والمتوقع أن تصل الى ٣ر٢٠ مليون طن بحلول عام ٢٠١٠.

كما زادت الواردات من السلع الغذائية الأخرى، مثل المنتجات الحيوانية والزيوت النباتية والسكر، زيادة كبيرة. ففيما بين الفترتين ١٩٦٩- ١٩٧١ و ١٩٨٨-١٩٩٠ زادت واردات اللحوم من ٠٠٠ ١٢١ طن فقط الى ١٢ر١ مليون طن، أى بما يعادل تسعة أضعاف ما كانت عليه، وقد تصل الى ٩ر١ مليون طن بحلول عام ٢٠١٠. أما واردات الألبان فقد زادت من ٢ر١ مليون طن الى ٦ر١ مليون طن، أى بما يعادل خمسة أضعاف ما كانت عليه، وقد تتضاعف لتصل الى ١٣ مليون طن فى عام ٢٠١٠. أما معدلات الاكتفاء الذاتى من المنتجات الحيوانية فقد انخفضت بشدة من ٩٩ فى المائة الى ٨٦ فى المائة فقط فيما بين الفترتين ١٩٦٩- ١٩٧١ و ١٩٨٨-١٩٩٠، ومن المتوقع أن تواصل انخفاضها فى المستقبل. ويرجع جزء كبير من واردات المنتجات الحيوانية الى ارتفاع الدخول فى البلدان المنتجة للنفط. فعلى سبيل المثال، زادت قيمة واردات المنتجات الحيوانية فى شبه الجزيرة العربية من ١٦ فى المائة من القيمة الاجمالية للمنتجات الحيوانية التى استوردها الاقليم فى ١٩٦٩- ١٩٧١، الى ٢٧ فى المائة من هذه القيمة فى ١٩٨٨-١٩٩٠.

وكان من بين نتائج هذه الزيادة الكبيرة فى حجم الواردات الغذائية، حدوث ارتفاع حاد فى المصروفات بالنقد الأجنبى على استيراد الأغذية. فقد زادت القيمة الاجمالية للواردات الغذائية فى الاقليم بما يزيد على أربعة أضعاف، أى من ٣ر٦ مليار دولار فى ١٩٦٩- ١٩٧١ الى نحو ١٦ر٦ مليار دولار فى ١٩٨٨-١٩٩٠ (٤٩). ومازالت الحبوب تشكل

(٤٩) يجدر الملاحظة أن هذه الأرقام تتضمن قيمة المعونة الغذائية.

وبمرور السنين، زادت مساحة الأراضى المزروعة بأشجار الفاكهة - وأهمها الزيتون - بينما تقلصت المساحات المزروعة بأهم الخضروات، باستثناء تلك المزروعة بالبطاطس والبطيخ. ويزرع القمح والشعير، اعتمادا على مياه الرى الصحراوية، فى جنوب وادى الأردن وأحيانا فى الوادى نفسه، كجزء من الدورة المحصولية هناك.

وقد شهد الانتاج القطاعى تحسنا ملموسا خلال العشرين عاما الماضية، نتيجة للتوسع فى عملية الرى واتباع تكنولوجيا حديثة فى النظم الزراعية، وزيادة رؤوس الأموال المستثمرة. فقد أمكن بفضل الاستثمارات الخاصة والعامة زيادة المساحات المروية بأكثر من ٢٠٠ فى المائة خلال العشرين عاما الماضية. وقد عوض التوسع فى الزراعة المروية - الى حد كبير - عن تقلص نصيب الفرد من الأراضى المزروعة، كما حد من الأخطار المرتبطة بالزراعة البعلية.

وقد أدى الاستثمار فى زراعة المحاصيل البستانية فى المناطق التى تعتمد على مياه الأمطار، والتحول فى الدورة الزراعية من القمح التقليدى الى دورة الشعير وأشجار الفاكهة، الى ارتفاع قيمة الانتاج الزراعى فى الأراضى البعلية بنسبة ٢٠ فى المائة سنويا. وترجع الزيادة الكبيرة التى حدثت فى أشجار الفاكهة ومحاصيل الكروم - فى جزء منها - الى برنامج الدعم الذى نفذته الحكومة فى مناطق المرتفعات. فهذا البرنامج يزود المزارعين بشتلات لأشجار الفاكهة ومواد غذائية ومعدات لتسوية المصاطب، كلها بأسعار مدعومة.

أما المراعى التى تمثل نسبة ٩٠ فى المائة من مجموع مساحة الأراضى الزراعية فى الأردن، فتستخدم أساسا لرعى الأغنام والحيوانات الأخرى. وقد شجعت الزيادة السريعة فى الطلب على اللحوم والمنتجات الحيوانية خلال السنوات العشر الأخيرة على انتاج الشعير، الأمر الذى أسفر عن حدوث زيادة كبيرة فى مساحة الأراضى الحدية وشبه الحدية.

القضايا والتحديات

صيانة الموارد : شهدت الأردن خلال الأربعين عاما الماضية طلبا متزايدا على موارد الأراضى والمياه بسبب

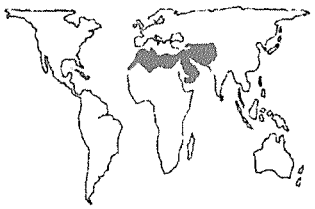

الضغوط السكانية، وتزايد عدد من يستخدمون هذين الموردين فى المصانع وفى المدن. ولاشك أن هذه الضغوط تؤثر سلبا على قدرة البلد على انتاج الأغذية.

وقد أدى الاستثمار السريع فى مشروعات الرى فى وادى الأردن والمرتفعات خلال السبعينات والثمانينات الى حدوث زيادة كبيرة فى الانتاج الزراعى. وأصبح قطاع الزراعة يستأثر بما يقرب من ثلاثة أرباع استهلاك المياه. ولكن الدعم الكبير الذى كان يحصل عليه مستهلكو المياه فى وادى الأردن أدى الى الاسراف فى استخدام هذه المياه واهدارها. فحتى وقت قريب، كانت تكلفة توصيل مياه الرى الى سلطة وادى الأردن، بما فيها تكاليف التشغيل والصيانة، تصل الى ٢٣ فلسا للمتر المكعب (١٠٠٠ فلس تعادل دينارا واحدا)، ولكنها كانت تباع الى المزارعين بستة فلسات فقط للمتر المكعب. وفى نفس الوقت كانت التكلفة الحدية طويلة الأجل للمياه تقدر بنحو ٢٣٠ فلسا للمتر المكعب. ولاشك أن دعم المياه، مع مناخ عام يقيد حرية التجارة، أديا الى حماية مرتفعة للتجارة، أحدثت خللا فى استخدام الموارد. فعلى سبيل المثال، نجد أن انتاج الموز الذى يستهلك كميات هائلة من المياه قد زاد بنسبة ٤٠٠ فى المائة فيما بين عامى ١٩٨٢ و ١٩٩٢. ولكن الحكومة بدأت الآن – فى ظل برنامج التكيف الهيكلى الجديد – فى فرض رسوم تدريجية على المياه.

ولابد من نقل المياه من وادى الأردن الى المرتفعات باستخدام خط الأنابيب الحالى بكفاءته الكاملة، واستغلال امدادات المياه الحالية بصورة أكثر كفاءة فيما بين قطاعات المستخدمين المختلفة. ومن الممكن احداث وفورات فى المياه بتحسين ادارة الرى فى المزرعة. ومن بين الخيارات المتاحة فى هذا المجال تحويل نظم الرى السطحى الى رى بالضغط. ويحتاج ذلك بالطبع الى استثمارات فى عمليات الارشاد والتدريب على صيانة شبكات الرى الجديدة واستعمالها.

كما أن المياه الجوفية فى الأردن تتعرض للاستنزاف بمعدلات يصعب تعويضها. ومالم تقل معدلات الاستنزاف الحالية، فمن المنتظر ألا تستمر المياه الجوفية فى الأردن لأكثر من ٣٩ عاما. وحلا لهذه المشكلة، شكلت الحكومة «وحدات حماية المياه الجوفية» التى ينتظر أن يكون لها

اشـراف قـوى على هذه الميـاه، مع زيادة الرسـوم على الصناعات التى تستخدمها، بالاضافة الى حظر استخدام المياه الجوفية فى أغراض غير ملائمة. ومن الأمثلة التقليدية على سوء استخدام الموارد، الدعم الذى تحصل عليه زراعة القمح التى تستخدم المياه غير المتجددة فى منطقة الديزى. فمن الممكن استخدام نفس هذه المياه فى أغراض لها قيمة أكبر.

وقد ساهمت السياسات القديمة بدرجة كبيرة فى المبالغة فى أعداد القطعان وفى الرعى الجائر، وهما سببان رئيسيان فى تدهور المراعى على نطاق واسع، وفى احداث تهديد خطير لمراعى الاستبس الطبيعية فى الأردن. فعدم وجود اطار تنظيمى لحقوق المستخدمين، مع دعم مستلزمات القطاع الحيوانى، ساهما فى تدهور الموارد الطبيعية، وان كانا قد أفادا المنتجين. فاعتبارات البيئة المستدامة تستلزم سياسات لوقف عملية التصحر، بل وتوجيهها نحو الاتجاه العكسى.

سياسات الأغذية: منذ أواخر الستينات، والهدف الرئيسى للسياسات الزراعية فى الأردن هو تحقيق الاكتفاء الذاتى من المحاصيل الاستراتيجية. وفى نفس الوقت فرضت الأسعار الجبرية على السلع الغذائية الأساسية فى محاولة لخفض تكاليف المعيشة. وقد أدى هذان الهدفان – وهما متعارضان فى أغلب الأحيان – الى خليط من سياسات التدخل، التى أسفرت – فى بعض الأحيان – عن عدم الكفاءة فى استخدام الموارد وزيادة الواردات من الأغذية. وقد اشتملت العملية التنظيمية على سياسات مثل : دعم أسعار المنتجين ولاسيما منتجى القمح والشعير، وانخفاض أسعار مياه الرى فى وادى الأردن، وتدعيم القروض الزراعية، وتنظيم الدورة الزراعية فى المناطق المروية، وتقديم دعم خاص لتشجيع زراعة أشجار الفاكهة.

وقد ساهم تقديم الدعم فى احداث نمو سريع فى انتاج الخضر والفاكهة، سمح للأردن بسد احتياجات الطلب المحلى وتصدير الفائض. ورغم ذلك، فان دعم المدخلات والمخرجات، وتقييد التجارة، أسفرا عن درجة كبيرة من السياسة الحمائية لبعض السلع، الأمر الذى أدى بالتالى الى سوء استخدام

الموارد، فالدعم الذى يقدم لزراعة الشعير شجع على استخدامه كعلف وعزز تربية المعز والضأن، التى زادت الى أربعة أضعاف منذ ١٩٦٢، واصبحت تشكل ضغطا كبيرا على المراعى. وكانت النتيجة أن انخفضت المساحات المزروعة بالقمح فيما بين عامى ١٩٨١و ١٩٩٢ بنحو الثلث، بينما زادت تلك المزروعة بالشعير بأكثر من ٤٠ فى المائة. كما أن زيادة ربحية المنتج من زراعة الفاكهة، وخاصة مع زيادة فرص الرى التكميلى من تنمية المياه الجوفية وتجميع مياه الأمطار، أدت الى تحويل الأراضى التى كانت تزرع من قبل بالقمح الى زراعة الفاكهة، وهو ماكان له تأثير سلبى على اكتفاء البلاد ذاتيا من القمح.

ووزارة التموين هى المستورد الوحيد للكثير من السلع الأساسية مثل القمح ودقيق القمح والأرز والسكر ومسحوق اللبن. وحتى عام ١٩٩٣، كانت الحكومة هى المستورد الوحيد للتفاح والبصل والبطاطس والثوم. وكانت سياسة الاحتكار فى الشراء والتوزيع تسمح للحكومة بالتحكم فى الدعم الذى تقدمه للمنتجين والمستهلكين لتشجيع الانتاج المحلى وحماية المنتجين المحليين من المنافسة الأجنبية.

وفى الوقت الذى بدأت فيه الحكومة فى تخفيض دعم الانتاج تدريجيا، أو الغائه، كجزء من برنامج الاصلاح الاقتصادى الجديد، حافظت على دعم أسعار المستهلكين. فهى تدعم أسعار البيع بالتجزئة لدقيق القمح والعدس والحمص والشعير. وكان معامل الحماية الاسمى لأسعار التجزئة لدقيق القمح، الذى يباع للمخابز فى عام ١٩٩٤، هو ٩ر٢، أى أن السعر المحلى كان يقرب من ثلث السعر العالمى.

والتحدى الذى يواجه الزراعة فى الأردن مستقبلا هو استعادة النمو المستدام، من خلال اتباع سياسات تتطلع الى المستقبل والى زيادة الانتاجية، عن طريق استخدام موارد الأراضى والمياه بكفاءة. فالكثير من مشكلات القطاع الزراعى ينبع من عدم وجود سياسة دائمة للأراضى والمياه. فحتى الآن، نجد أن عدم الاهتمام بأساليب ادارة الطلب، يتفاقم بسبب تعدد المؤسسات الحكومية المتصارعة فى قطاع الزراعة. فلابد من دمج هذه المؤسسات معا تحت مظلة واحدة من استراتيجية كلية للقطاع الزراعى، تركز بصورة خاصة على قضايا الأراضى والمياه.

اصلاح السياسات

واجهت الأردن، منذ منتصف الثمانينات، صعوبات اقتصادية جمة. فقد أدى انخفاض أسعار النفط الى انخفاض شديد فى تحويلات العمال وفى المعونات الأجنبية التى يحصل عليها الأردن من دول الخليج. وقد صاحب ذلك ارتفاع فى أقساط الدين الأجنبى وفوائده، مما ضاعف من الصعوبات التى واجهتها الأردن خلال الكساد العالمى فى الثمانينات. ومع نهاية عقد الثمانينات، كان لابد من ايجاد حلول لمشكلات معدلات النمو المنخفضة، والتضخم، وزيادة الديون الأجنبية.

وفى عام ١٩٨٩ طلبت حكومة الأردن اعادة جدولة ديونها، وطبقت برنامج للتكيف الهيكلى، حظى بمساندة البنك الدولى وصندوق النقد الدولى. واشتمل هذا البرنامج على برنامج شامل للاصلاح الاقتصادى يهدف الى القضاء على أوجه الخلل فى الاقتصاد العام، والحد من التشوهات القطاعية، واستعادة النمو الاقتصادى. وقد خفض الدينار الأردنى فى عام ١٩٨٩، ونتيجة لعملية الاصلاح الاقتصادى، طبقت سياسات لتحرير أسعار المنتجات الزراعية والغذائية والصناعية، وأدخلت تعديلات على سياسات التجارة والتعريفة الجمركية، وجرى تحرير أسعار الفائدة، والغاء دعم المستهلكين، واعطاء المزيد من الحوافز الى القطاع الخاص فى محاولة لاعادة الحيوية الى الاقتصاد.

ولكن الصراع الذى نشب فى منطقة الخليج أحدث تأثيرا عكسيا على برنامج الاصلاح، الذى كان قد بدأ تنفيذه منذ فترة وجيزة، وألقى بأعباء جسيمة على الاقتصاد الأردنى، الذى فقد أسواق الصادرات الزراعية فى دول الخليج الفارسى، وتسبب فى عودة أكثر من ٣٠٠ ٠٠٠ عامل أردنى من العمال المهاجرين. ورغم ذلك، فقد نجح برنامج الاصلاح الاقتصادى فى تحقيق الأهداف المقررة للاقتصاد العام. فبعد أن سجل الاقتصاد معدلات سلبية ومتراجعة للنمو فى أواخر الثمانينات، استعاد قوته بزيادة الانتاج بنسبة ٥ر٨ فى المائة فى عام ١٩٩٣. فقد أسفرت الرقابة المتشددة على الانفاق الحكومى، مع زيادة تحصيل الايرادات فى عام

١٩٩٣، عن انخفاض العجز فى الميزانية الى ٦ فى المائة فقط من الناتج المحلى الاجمالى فى عام ١٩٩٣، بينما انخفض معدل التضخم الى ٥ فى المائة فقط بعد أن كان ٥ر٢١ فى المائة فى عام ١٩٨٩.

وطبقت الحكومة – كجزء من عملية الاصلاح – برنامج لتحسين كفاءة القطاع الزراعى وعدالته واستدامته. وكان التركيز الأساسى فى عملية الاصلاح الزراعى على الغاء الدعم، لاقامة قطاع قادر على المنافسة وموجه نحو السوق، ويقوم على مبادئ استخدام الموارد الطبيعية بصورة مستدامة. ومن المتوقع أن يؤدى تصحيح الأسعار النسبية للسلع الزراعية، وزيادة مشاركة القطاع الخاص، الى المساهمة فى تحسين دخول سكان الريف، وتحقيق التنمية المستدامة للزراعة فى المدى الطويل. وتركز الحكومة فى ميدان سياسات المياه على التخصيص والاستخدام الرشيدين للمياه. ومن بين المبادرات التى اتخذتها فى هذا الميدان وضع خطط لادارة شبكات الرى السطحى فى وادى الأردن، وكذلك المياه الجوفية (أى التشغيل الكامل لمشروع ضخ المياه فى دير الله وصيانة الطبقة الحاملة للمياه فى منطقة الديزى)، وتحديث نظم رصد المياه السطحية والجوفية، وحماية مصادر المياه من التلوث، وادارة المياه الجوفية لضمان امدادات مستدامة من تجدد الطبقات الحاملة للمياه، وتطبيق نظام لتسعير المياه بطريقة تدريجية، يضمن الوضع المالى لمؤسسات توصيل المياه، واقامة اطار تنظيمى قوى لتنفيذ سياسات ادارة المياه. وقد عرض على البرلمان بالفعل فى عام ١٩٩٤ مشروع قانون لفرض رسوم تدريجية على المياه.

وقد بدأت الحكومة فى الغاء الدعم الذى يقدم للمنتجين بالنسبة لجميع المحاصيل. وفى ١٩٩٤/١٩٩٥ ألغى تماما الدعم، الذى كان يقدم حتى وقت قريب لأسعار القمح والشعير. وتعتزم الحكومة تحرير تجارة الشعير، واستبعاد مشاركة القطاع العام فى هذه التجارة تدريجيا.

كما سعت الحكومة الى الغاء الدعم الذى تقدمه للمستهلكين، بتحرير أسعار بعض السلع الغذائية. ففى عام ١٩٩٤ ألغت الحكومة الأسعار الجبرية للحمص ثم أسعار وهوامش أهم السلع الزراعية الطازجة والمجهزة. وكان على

الحكومة أن تلغى جميع القيود المفروضة على هوامش أسعار بيع الفاكهة والخضر الطازجة بالتجزئة، وكذلك القيود المفروضة على أسعار الدواجن المجمدة واللحوم المثلجة وعجينة الطماطم والعدس، وكذلك القيود المفروضة على أسعار البيع بالتجزئة للدواجن الطازجة واللحوم الحمراء وبيض المائدة واللبن الطازج.

وبدأت الحكومة حملة لتنفيذ برنامج لتحرير التجارة والغاء احتكار القطاع العام، بما فى ذلك عمليات تسويق السلع الزراعية وتوزيعها. فقد ألغت الحكومة احتكار شركة تسويق المنتجات الزراعية وتجهيزها لاستيراد البطاطس والتفاح والبصل والثوم، كما ألغت الشروط التى سبق أن اشترطتها لتراخيص استيراد وتصدير الكثير من المنتجات الزراعية الطازجة والمجهزة. وخفضت المتوسط المرجح لمعدلات التعريفات الجمركية من ٣٤ر٤ فى المائة فى عام ١٩٨٧ الى ٢٥ فى المائة فى عام ١٩٩٢. ومن الخطوات الأخرى الهامة نحو تحقيق نظام متحرر، قررت الحكومة الانضمام الى اتفاقية الجات. ولاشك أن هذا الانضمام ينطوى على مزيد من التكيف فى نظام التجارة، بما فى ذلك الغاء الحواجز غير التعريفية، والغاء احتكار الحكومة لاستيراد السلع الغذائية الأخرى، وتشجيع الانتاج الزراعى والتجارة الزراعية طبقا لمبادئ الميزة النسبية.

تأثير السلام على موارد المياه والانتاج الزراعى

ينتظر أن يزيد تدفق المياه على الأردن من نهرى اليرموك والأردن، كاحدى نتائج اتفاقية السلام مع اسرائيل. وسيكون لذلك تأثيره الايجابى على رصيد الأردن من المياه فى الوقت الحاضر وفى المستقبل، كما سيساهم فى التنمية الزراعية.

ونتيجة لاتفاقية السلام هذه ينتظر أن تزيد الموارد المائية المتاحة للأردن بنحو ٢٣٠ مليون متر مكعب سنويا، أى نحو ربع امدادات المياه التى يحصل عليها الأردن الآن، وهو ما يعنى زيادة نصيب الفرد بنحو ٦٣ مترا مكعبا سنويا. فالأمر المؤكد أن الزيادة السريعة فى مستويات المعيشة وفى عدد السكان، شكلت ضغطا هائلا على موارد الأردن المحدودة من

المياه فى الماضى. ففى عام ١٩٩٣، كانت كمية المياه المنزلية البالغة ٢٠٥ ملايين متر مكعب، يستهلكها ٣ر٧ مليون نسمة من السكان. والآن، أصبح متوسط استهلاك الفرد من المياه المنزلية – وهو نحو ٨٥ لترا يوميا – يعتبر الحد الأدنى للاستهلاك، نظرا لدخل الفرد والمستوى العام للتنمية. ومن بين الكمية الاضافية البالغ حجمها ٢٣٠ مليون متر مكعب من المياه، ينتظر أن يخصص ٧٠ مليون متر مكعب لسد النقص فى المياه المنزلية، وهو ماتوليه الحكومة أولوية كبيرة.

ولاشك أن زيادة نصيب الفرد من المياه، من مستواه الحالى وهو ٨٥ لترا للفرد يوميا، الى ١٢٠ لترا للفرد يوميا، ينتظر أن تقلل من تركيز المخلفات، وأن تقلل بالتالى من تكاليف نقل المياه القذرة بنحو ٣٠ فى المائة. كما أن زيادة كمية مياه الرى الموجهة الى قناة الملك عبد الله من نهر اليرموك، مع الاستغلال الكامل للبنية الأساسية للرى، ينتظر أن يؤديا الى تحسين جودة المياه القذرة المعالجة، الأمر الذى سيسفر عن تخفيض تكلفة المتر المكعب من مياه الرى فى وادى الأردن بنحو ٤٠ فى المائة. وبالاضافة الى كل ذلك، ينتظر أن يسفر تحسين جودة مياه نهر الأردن عن حدوث تأثير ملموس على البيئة فى الاقليم. ففى وقت من الأوقات كان هذا النهر غنيا بأنواع عديدة من الأسماك، التى كانت طعاما للسكان المحليين، بالاضافة أنه كان موئلا طبيعيا للطيور المهاجرة وغيرها من أنواع الحياة البرية.

ومن المنتظر أن تؤدى اتفاقية السلام الى زيادة فرص تكامل المعلومات والموارد الاقتصادية فيما بين البلدان الموقعة عليها، وأن تساهم فى تحقيق مزيد من تنمية القطاع الزراعى على أسس الميزة النسبية. ومن المتوقع أن تتركز أهم عوامل التعاون الزراعى فى الاقليم على حرية تبادل المعلومات الزراعية، وانتقال الخبرة فى مجال امكانيات زراعة الصحراء والاستفادة من المياه المالحة واستخدام أصناف جديدة من البذور لزراعة الصحراء. وقد بدأ بالفعل التعاون الثلاثى فى أعمال لزراعة الصحراء بين اسرائيل و مصر والمغرب منذ فترة طويلة. ففى الوقت الحاضر يجرى تنفيذ مشروع رائد فى صحراء مصر والمغرب بالاستعانة بخبرة اسرائيل فى الاستفادة من أصناف جديدة من البذور وأساليب الرى. وكان

من بين المشروعات الأردنية الاسرائيلية المشتركة التى نوقشت فى مؤتمر القمة، الذى عقد بمدينة الدار البيضاء بالمغرب مؤخرا، مشروع التنمية المتكاملة لوادى الأردن. ويسعى هذا المشروع الى استغلال الفارق الطبيعى بين مستوى البحر الأحمر والبحر الميت بشق قناة بينهما لتوليد الطاقة الكهربائية، مع استخدام مياه البحر الأحمر فى نفس الوقت فى مشروعات ازالة ملوحة المياه، والحماية الايكولوجية لمستوى البحر الميت الذى ينخفض يوما بعد يوم.

ورغم أن اتفاقية السلام قد ساعدت فى التخفيف من مشكلات المياه فى الأردن، بتقديم مقترحات وبدء التعاون فى هذا المجال، فينبغى ان تنفذ هذه المقترحات لمصلحة التنمية فى الاقليم ككل. فالتعاون الاقليمى سيعنى الغاء الفوارق فى الدخول من بلد الى آخر، وفى الحصول على التكنولوجيا المتقدمة. ولاشك أن الاستثمارات ستظهر فى البحوث وتطوير أساليب وأدوات ادارة الطلب وصيانة المياه، اذا بذلت جهود فى سبيل مزيد من التعاون والتكامل الاقليميين. وفى نفس الوقت، سيكون بمقدور الأردن أن يستفيد الى أقصى حد من هذا المناخ الاقتصادى الجيد، لو اتبع سياسات اقتصادية محلية تعمل على استقرار الاقتصاد العام وتنميته، وتساهم فى الاستفادة بصورة أكثر كفاءة من الموارد الشحيحة لقطاع الزراعة.

استعراض الحالة فى الأقاليم

ثانيا : أقاليم البلدان المتقدمة

أوروبا الوسطى والشرقية، ورابطة الدول المستقلة فى الاتحاد السوفييتى سابقا

نظرة عامة على الاقليم

آخر الاتجاهات الاقتصادية وأداء القطاع الزراعى

تحركت دول أوروبا الوسطى والشرقية فى عام ١٩٩٤ خطوة جديدة نحو اقتصاديات السوق (٥٠)، ولوحظ اتجاه عام نحو الاستقرار والتحسن الاقتصادى. فقد زاد متوسط الناتج المحلى الاجمالى بنحو ٤ فى المائة (٥١)، كما انخفضت معدلات التضخم بصورة ملموسة فى عام ١٩٩٤، وان ظل مستوى البطالة على ارتفاعه فى أغلب البلدان.

وأظهر أداء قطاع الأغذية الزراعية شواهد على انتعاشه فى أغلب دول أوروبا الوسطى والشرقية. فلولا الجفاف الذى تعرضت له بولندا، لزاد الانتاج الزراعى للاقليم ككل للمرة الأولى أثناء مرحلة التحول. فالأرقام المؤقتة لعام ١٩٩٤ تشير الى حدوث زيادة تجميعية فى انتاج الحبوب فى الاقليم للسنة الثانية على التوالى، حيث تقدر الزيادة بنحو ٨ فى المائة أو ٩ فى المائة بعد أن كانت ٦ فى المائة أو ٧ فى المائة فى ١٩٩٣. وقد زاد انتاج الحبوب عن مثيله فى عام ١٩٩٣ فى أغلب بلدان الاقليم، باستثناء البلدان المنتجة الرئيسية وهى بولندا. وجمهوريات البلطيق، حيث تعرضت جميعها للجفاف. واستمر انتاج القطاع الحيوانى فى الانخفاض فى أغلب بلدان أوروبا الوسطى والشرقية، وظل السبب الأول فى ذلك هو التكيف مع

---

(٥٠) قدمت مديرية الأغذية والزراعة ومصايد الأسماك فى منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية هذه الدراسة التى تستند الى مايقوم به مركز التعاون مع الاقتصاديات التى تمر بمرحلة التحول، التابع لهذه المنظمة، من تنسيق بالاضافة الى الموضوعات التى تنشرها منظمة التعاون، مثل: OECD. 1995. Agricultural policies, markets and trade in the Central and Eastern European countries (CCECs), selected New Independent States (NIS) of the former Soviet Union, Mongolia and China - monitoring and outlook 1995. Paris; OECD. 1994. Review of agricultural policies: Hungary. Paris; and OECD. 1995. Review of agricultural policies : Poland. Paris.

(٥١) تقديرات منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية.

انخفاض الطلب. وكانت الامدادات شحيحة فى بعض البلدان، مما أدى الى ارتفاع أسعار المستهلكين، مثلما حدث بالنسبة للألبان فى بولندا وبالنسبة للحم الخنزير فى الجمهورية التشيكية. وبشكل عام، يبدو أن انخفاض الانتاج الحيوانى قد اجتاز عنق الزجاجة، كما يتبين من اعادة بناء القطعان فى بولندا وألبانيا على سبيل المثال.

ويختلف الوضع الاقتصادى فى الاثنتى عشرة دولة المستقلة حديثا فى الاتحاد السوفييتى سابقا اختلافا ملموسا عنه فى أوروبا الوسطى والشرقية. ففى عام ١٩٩٤، انخفض الناتج المحلى الجمالى فى الاتحاد الروسى بنسبة ١٥ فى المائة (٥٢) بل وشهدت بعض الدول المستقلة الأخرى انخفاضا بنسب أكبر. ومن المنتظر حدوث انخفاض آخر فى النشاط الاقتصادى خلال عام ١٩٩٥. ورغم أن أغلب البلدان المستقلة حديثا قد أحرزت تقدما فى السيطرة على التضخم، الا أنه مازال مرتفعا.

وواصل أداء القطاع الزراعى تدهوره فى عام ١٩٩٤ فى أغلب الدول المستقلة حديثا. فقد انخفض الانتاج الزراعى الكلى فى الدول الأربع المنتجة الرئيسية للأغذية من بين الدول المستقلة حديثا (بيلاروس وكازاخستان والاتحاد الروسى و أوكرانيا) بما يتراوح بين الثلث والنصف خلال السنوات الخمس الأخيرة، ويسود الشك فى أن تستطيع هذه الدول تحقيق أى انتعاش فى عام ١٩٩٥. ويمكن ارجاع أغلب المشكلات التى حدثت فى عام ١٩٩٤ الى سوء الأحوال الجوية. فقد أضر الجفاف بمحاصيل المناطق الجنوبية من أوكرانيا، وبعض المناطق الرئيسية لزراعة الحبوب فى روسيا وشمال كازاخستان، بينما فشلت محاصيل بيلاروس. ومع ذلك، فمن الممكن ارجاع بعض المشكلات الى التأثير التراكمى للخلل فى توريد المستلزمات الزراعية، وعمليات التسويق، والائتمان الزراعى. كما أصيب قطاع الثروة الحيوانية بالذات بأضرار بالغة منذ عام ١٩٩١، فقد شهدت أعداد القطعان والانتاج العام انخفاضا ملموسا، ومازال الانخفاض مستمرا حتى الآن.

وواصل الطلب المحلى على الأغذية تراجعه فى بلدان أوروبا الوسطى والشرقية، وفى الدول المستقلة حديثا. وكانت المنتجات التى أضيرت أكثر من غيرها هى تلك المنتجات التى تتمتع بمرونة كبيرة بالنسبة للدخل، مثل اللحوم ومنتجات

(٥٢) تقديرات منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية.

الألبان، حيث بلغ مجموع انخفاض الطلب عليها ما بين ٢٠ و٣٠ فى المائة. ومع ذلك ينبغى أن نلاحظ، ان استهلاك هذه المنتجات، قبل عام ١٩٩١، كان مرتفعا للغاية بالنسبة لنصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى، نظرا للدعم الهائل لأسعار المستهلكين فى ذلك الوقت، ولذا كان من المتوقع ان تحدث تغييرات جذرية فى استهلاك هذه السلع مع الغاء الدعم عنها.

وكانت امدادات الأغذية فى بلدان أوروبا الوسطى والشرقية، وفى أغلب الدول المستقلة حديثا، مرضية بشكل عام. كما كانت امدادات الأغذية مستقرة تماما فى المناطق الريفية من الدول المستقلة حديثا، بفضل المزارع الخاصة الصغيرة وانتاج الحدائق. ورغم أن نظام التوزيع والتسويق، الذى يتسم بعدم الكفاءة، أدى الى عدم انتظام امدادات بعض المنتجات فى المدن الكبيرة، فلم يحدث أى توقف لامدادات الأغذية الأساسية، وليس من المنتظر أن يحدث حتى فى المستقبل المنظور.

الاصلاح الهيكلى للمزارع

كانت المزارع الحكومية الكبيرة والجماعية تدير معظم الأراضى المزروعة فى كل هذه البلدان قبل فترة الاصلاح، باستثناء بولندا التى كانت تغلب عليها المزارع الأسرية الخاصة. وقد اتبعت استراتيجيات مختلفة لتمليك الأراضى للقطاع الخاص أو تكليفه بادارتها، وهى:

- الاعتراف بحقوق الملاك السابقين: ففى بلغاريا على سبيل المثال، كانت الأراضى تعاد - بقدر الامكان - الى ملاكها السابقين. أما فى المجر، فان الطلبات التى تثبت أحقيتها كانت تعوض بأشكال أخرى، مثل السندات، بدلا من التعويض المادى. وكان من الصعب تطبيق مناهج تعترف بحقوق الملكية السابقة، نظرا لسوء حالة سجلات الأراضى العقارية قبل المرحلة الشيوعية، وبسبب عجز المؤسسات عن حل النزاعات والبت فى الطلبات. وبالاضافة الى ذلك، كان الكثير ممن يطالبون بالأراضى يفتقدون الى المهارات

الزراعـــيـــة والادارية، ورأس المال اللازم للزراعـــة.

- أدت عملية تحويل الأراضى الزراعية «بصورة جماعية أو تلقائية» الى القطاع الخاص الى تقسيم الأراضى بين العديد من الأفراد دون النظر الى الملكية السابقة. مثال ذلك ماحدث فى ألبانيا ورومانيا ودول البلطيق، حيث حصل العمال الذين كانوا يعملون فى المزارع الحكومية والجماعية، وغيرهم من المستوطنين فى الأرياف، على قطع صغيرة من الأراضى. وقد حلت المزارع الخاصة الصغيرة فى رومانيا وألبانيا، على سبيل المثال، محل المزارع الجماعية القديمة تماما.
- تحويل الأنصبة الى القطاع الخاص - وهى طريقة شائعة الاستخدام فى الدول المستقلة حديثا- عند تقسيم مساحة وأصول المزارع الحالية بين العمال الزراعيين الموجودين. فقد قسمت المزارع الحكومية والجماعية السابقة الى أنصبة متساوية من المساحات لجميع الموظفين والمتقاعدين وكذلك للعمال العاملين فى «الأصول الاجتماعية»، مثل المدارس والنوادى والعيادات الطبية الموجودة فى منطقة المزرعة. وفى نفس الوقت، قسمت أصول الانتاج من غير الأراضى الى حصص تتناسب مع عدد سنوات الخدمة. ولكن الملكية لم يكن يتلوها بالضرورة وضع علامات لتحديد قطعة الأرض الجديدة ونقلها بصورة مادية الى مالكها الجديد.
- استمرار قيام مزارع فردية جديدة فى دول أوروبا الوسطى والشرقية وكذلك فى الدول المستقلة حديثا، جنبا الى جنب مع اعادة تنظيم المزارع الجماعية والحكومية. فالسلطات المحلية تمنح الأفراد مساحة معينة من الأراضى التى لم تكن مستغلة فى الماضى، أو من الأراضى التى أخذت من مزارع كبيرة لأنها كانت غير مستغلة بالكامل. وفى حالات كثيرة، يصبح المزارع الجديد مستحقا لقرض مدعوم من الحكومة ليشترى أو ليبنى مايحتاجه العمل فى الأرض.

وقد أدى استخدام استراتيجيات متفاوتة فى عملية اعادة التنظيم الى تعدد أشكال المزارع الجديدة، فظهرت فى جميع البلدان مؤسسات فردية جديدة تتراوح بين المزارع الأسرية

والتعاونيات والشركات المساهمة، وهذا النوع الأخير انتشر فى الدول المستقلة حديثا. ففى هذه المزارع، كانت أنصبة الأراضى والأصول يعاد تخصيصها للمؤسسات الجديدة مقابل شهادات سنوية. ولم تتغير العمليات الداخلية لهذه المزارع كثيرا، الأمر الذى يثير الشك فيما اذا كانت هذه المزارع، التى تديرها شركات مساهمة، سوف تستطيع الاستمرار فى المدى المتوسط أو البعيد.

وكثيرا ما أعرب البعض عن قلقه من تفتيت المزارع الكبيرة الى مزارع صغيرة للغاية، حيث تتحول الى مؤسسات زراعية ذات تكاليف مرتفعة وكفاءة منخفضة. وان كان ينبغى التفرقة هنا بين تفتيت الملكية وتفتيت التشغيل نفسه. فالأول لاينطوى بالضرورة على الثانى. وباستثناء رومانيا وألبانيا، لم يحدث التفتيت الزراعى المبالغ فيه. وربما كانت المجر والجمهورية التشيكية مثلين جيدين على تفتيت الملكية دون تفتيت العمليات الزراعية. ففى هذين البلدين، أصبح عدد ضئيل من الملاك الجدد، أو هؤلاء الذين استعادوا ملكيتهم، ينتمون الى صغار المزارعين الجدد. أما الأرض نفسها فقد تم تأجير معظمها لتعاونيات جديدة.

ولقد كانت هناك موارد مهدرة فى كثير من المزارع الشاسعة القديمة، بالاضافة الى ارتفاع المصروفات العامة ومصروفات الادارة. وتوحى الشواهد من الدول الأعضاء فى منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية الى أنه اذا زادت المزرعة عن حجم معين، لايمكن تحقيق المزيد من وفورات الحجم بالتوسع فى المزرعة، وأن الحجم الأمثل للمزرعة يتوقف أيضا الى حد كبير على الدورة المحصولية نفسها. وهناك عوامل أخرى، مثل جودة الادارة، والمهارات الفنية، وامكانية الحصول على قروض، أصبحت أكثر أهمية من مسألة حجم المزرعة فى تقرير الكفاءة. وبالتالى فان مبدأ الحجم «الأمثل» للمزرعة لامعنى له، وقد يضلل صناع السياسات بتوجيههم نحو مساحة مادية معينة للمزرعة.

الأسواق العقارية والاصلاح المالى

لاشك أن انشاء أسواق عقارية مسألة مهمة وحساسة

للغاية، بعد أن توقف بيع الأراضى وشرائها فى أوروبا الوسطى والشرقية منذ أكثر من خمسين عاما. بل أن الكثير من الدول المستقلة حديثا لم يعرف أبدا أسواق الأراضى.

وقد أكد أنصار الاصلاحات الموجهة نحو السوق أهمية اقامة أسواق عقارية، بالسماح برهن الأراضى لتيسير التكيف الهيكلى. ولكن اقامة أسواق عقارية تسمح باستخدام الأراضى كضمان، لن تؤدى فى حد ذاتها الى نظام سليم للتمويل الزراعى، بل سيحتاج الأمر كذلك الى تطوير التعليم والمؤسسات، كانشاء نظام مصرفى يتسم بالكفاءة لتشجيع أسواق الائتمان الزراعى التى يمتلكها القطاع الخاص. فالمؤسسات المالية تلعب دورا حاسما فى تنمية قطاع زراعة الأغذية. وتشجيعا لاقامة مؤسسات عاملة فى هذا المضمار، قدم العديد من البلدان حوافز لاعادة رسملة المصارف وتطبيق اجراءات تنظيمية حكيمة، وخصخصة هذه المصارف. وقد احرز بالفعل نجاح متواضع فى دول أوروبا الوسطى والشرقية، بينما بدأت بالكاد عملية اصلاح القطاع المالى فى الدول المستقلة حديثا.

خصخصة العمليات السابقة واللاحقة

كان التقدم فى اعادة هيكلة العمليات السابقة واللاحقة للصناعات الغذائية متضاربا للغاية، ولكنه فى كثير من الأحيان تخلف عن خصخصة القطاع الزراعى. ففى الوقت الذى نجحت فيه خصخصة المؤسسات الصغيرة السابقة على عملية التصنيع – مثل قطاع التجزئة – فى كثير من البلدان، فان شركات التوريد وصناعات التجهيز الضخمة التى تملكها الحكومة – مثل مصانع تعبئة اللحوم، وتخزين الحبوب، والمرافق المماثلة – أكثر صعوبة فى عملية الخصخصة، لاسيما وأنها فى أغلب الأحيان تكون محملة بديون باهظة، مع مستويات فنية سيئة، بالاضافة الى أنها تعمل دون طاقتها. ورغم كل ذلك، فقد أمكن خصخصة عدد كبير من صناعات تجهيز الأغذية بنجاح تام فى الدول المتقدمة فى أوروبا الوسطى والشرقية.

ويمثل توافر النقد الأجنبى عنصرا هاما آخر فى السير

قدما نحو خصخصة الصناعات السابقة والتالية. فقد حققت المجر مثلا – التى كانت مفتوحة تماما أمام الاستثمارات الأجنبية – نجاحا ملحوظا فى خصخصة هذه الصناعات. أما بولندا فكان التقدم فيها بطيئا فى خصخصة الصناعات الضخمة نتيجة لموقفها الحذر بالنسبة للمستثمرين الأجانب.

ومازال احتكار مؤسسات الصناعات السابقة واللاحقة، الذى يتسم بعدم الكفاءة، يؤثر على القطاع الزراعى، لأن هذه الشركات تستطيع أن تمارس قوتها الاحتكارية نظرا لعدم وجود أى منافسين آخرين. وبالاضافة الى ذلك، يعتبر تحديث صناعات الأغذية أمرا مهما لتجارة السلع الزراعية فى المستقبل، اذ أن فرص التصدير تكون أفضل وهوامش الربح تكون أعلى للمنتجات الجيدة والمصنعة عنه بالنسبة للمنتجات الرديئة والخامات.

العلاقات التجارية وقضايا السياسات

سعت أغلب بلدان أوروبا الوسطى والشرقية الى تغيير مسار تجارتها الزراعية نحو دول أوروبا الغربية، بعد حل مجلس التعاون الاقتصادى المتبادل. وأبرمت هذه الدول اتفاقيات أفضلية لتسهيل الدخول الى أسواق أوروبا الغربية. ورغم ذلك، فمازالت صادرات المنتجات الزراعية من دول أوروبا الوسطى والشرقية محدودة للغاية بسبب الصعوبات التى تواجهها فى الالتزام بمعايير الجودة الغربية وفى منافسة المنتجات المدعومة. وبدلا من ذلك، نجد أن واردات هذه البلدان– ولاسيما المنتجات الزراعية ذات القيمة المضافة من دول غرب أوروبا – قد زادت. ونتيجة لذلك، فان ميزان التجارة الزراعية لدول أوروبا الوسطى والشرقية تدهور بصورة ملحوظة عما كان عليه قبل مرحلة الاصلاح. وجاء التحسن الطفيف فى ميزان التجارة عام ١٩٩٤ كنتيجة أساسية لزيادة الصادرات الى الدول المستقلة حديثا.

وأبرمت اتفاقيات انتساب – وهى الاتفاقيات التى سميت باتفاقيات أوروبا – بين المجموعة الأوروبية وست من «دول الانتساب»، وهى دول فيسغراد الأربع (الجمهورية التشيكية، والمجر، وبولندا، والجمهورية السلوفاكية) وبلغاريا ورومانيا.

أما بالنسبة لدول البلطيق وسلوفينيا، فقد بدأت فى التفاوض بشأن اتفاقيات أوروبا، ومن المنتظر توقيعها رسميا خلال عام ١٩٩٥. وسوف تؤدى هذه الاتفاقيات تدريجيا الى قيام نظام للتجارة الحرة فى أغلب السلع والخدمات، وان لم يكن من المنتظر أن تكون هناك تجارة حرة بالكامل فى السلع الزراعية والغذائية، التى ستظل خاضعة لبعض الحصص والتعريفات الجمركية. وهناك نقص واضح فى استخدام الكثير من حصص التعريفات الجمركية الزراعية المنصوص عليها فى اتفاقيات أوروبا، وان كان الأمر يختلف من بلد الى آخر ومن سلعة الى أخرى. فبعض الحصص لم يستخدم الا بقدر ضئيل للغاية فى عامى ١٩٩٢ و١٩٩٣، وكان أحد أسباب ذلك هو اختلاف المعايير البيطرية ونقص المنتجات بسبب سوء الأحوال الجوية، وان كانت هناك أسباب أخرى تتعلق بصعوبة الترتيبات الادارية بالنسبة لبعض المنتجات، مما حال دون استفادة المصدرين من أوروبا الشرقية والوسطى استفادة كاملة من هذه الامتيازات. ولكن الاستفادة زادت بقدر ما فى عام ١٩٩٤، وبدأ برنامج خطة العمل لتنسيق المعونات لبولندا والمجر يساعد البلدين فى التغلب على المشكلات التى تنجم عن نقص معلومات الأسواق والخبرة المحدودة بهذا النوع من التجارة.

وبدأت بعض الاقتصاديات، التى تمر بمرحلة تحول، فى تطبيق نظم للأسواق الزراعية، تقوم على نماذج تطبقها دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية، مثل السياسة الزراعية المشتركة للمجموعة الأوروبية. ومع ذلك، فنظرا الى أن هذه البلدان تواجه مشكلات خطيرة فى ميزانياتها، بالاضافة الى مقاومة المستهلك فيها لارتفاع الأسعار، فانها لم تنفذ هذه الآليات الجديدة تنفيذا كاملا، واحتفظت حتى الآن بدعمها للزراعة عند مستوى أقل من متوسطه فى دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية. ولكن خبرة دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية بينت أنه بمجرد البدء فى تنفيذ هذه الآليات، يصبح من السهل أن تتحول الى وسائل لتقديم دعم يسبب خللا كبيرا من الناحية الاقتصادية، دون أن يكون فعالا فى تحقيق الأهداف الأساسية للسياسات فى المناطق الريفية.

وهناك عدة أسباب لعدم ملائمة دعم الأسعار، ومايرتبط به

من سياسات حمائية للتجارة، فى تطوير زراعة قادرة على المنافسة وموجهة نحو السوق فى الاقتصاديات الانتقالية، سواء كانت هذه الاقتصاديات ستنضم الى الاتحاد الأوروبى أم لا. فدعم الأسعار، الذى يتكلف كثيرا، سيحمل دافع الضرائب والمستهلك ذا الدخل المحدود تكاليف باهظة، وكلاهما ينفق قدرا كبيرا من دخله على الأغذية فى جميع الاقتصاديات التى تمر بمرحلة تحول. وبالاضافة الى ذلك، فان مثل هذه السياسات ستحدث خللا اقتصاديا، وستضعف القدرة على المنافسة فى مرحلة حاسمة من تطور الاقتصاد نحو السوق.

أما بيلاروس وكازاخستان والاتحاد الروسى واوكرانيا فمازالت تعدل من علاقاتها التجارية لتبرز استقلالها مؤخرا. ففى ظل النظام السوفييتى، كان تدفق التجارة يتم بقرارات ادارية، لابحسب مؤشرات السوق، ولذا اضطرب تدفق السلع فيما بين الدول المستقلة حديثا عندما انهار الاتحاد السوفييتى. وأصبح من الصعب الاحتفاظ ببعض التخصص السابق فى الانتاج، كما كان يحدث عندما ركزت بيلاروس على انتاج اللحوم والألبان باستخدام الأعلاف المنتجة فى أجزاء أخرى من الاتحاد السوفييتى سابقا. وقد بذلت مساع لاعادة الروابط التجارية والتوسع فيها على أساس اتفاقيات حكومية، لا على أساس التبادلات السوقية بين الدول التى خلفت الاتحاد السوفييتى سابقا، والتى شكلت رابطة الدول المستقلة. وفى ظل عدم وجود أسواق نقدية عاملة، فان أغلب التجارة بين الدول المستقلة حديثا سيأخذ شكل تجارة المقايضة على نطاق واسع.

وفى نهاية شهر نوفمبر/تشرين الثانى ١٩٩٤، وافق مجلس وزراء التجارة الخارجية للدول المستقلة حديثا بصفة مبدئية على اقامة منطقة للتجارة الحرة فى هذه الدول. وفى شهر مارس/آذار ١٩٩٥، وافق وزراء الزراعة فى هذه الدول على اقامة سوق زراعية مشتركة. ورغم أن هذه الخطط تنطوى على ازالة جميع الحواجز التى تعترض التجارة بين هذه الدول، فقد تقرر تأجيل اقامة اتحاد جمركى رسمى. وتبين هذه القرارات بوضوح التوتر القائم بين رغبة الدول التى كانت تشكل الاتحاد السوفييتى السابق فى استعادة نصيبها من

السوق الروسية وتوسيعه، وبين رغبتها فى عدم التنازل عن استقلالها والعودة مرة أخرى الى تبعيتها للمركز الروسى.

وقد استمرت حكومات الدول المستقلة حديثا فى تقديم الدعم الكبير الى قطاع الزراعة، وبالتالى لم تتوقف سوى أعداد محدودة من المزارع، وربما لم تتوقف أى مزرعة على الاطلاق، حتى أقل المزارع انتاجا، عن العمل، كما لم تتوقف عن تسلم نصيبها من الأدوات الانتاجية التى توزعها الحكومة. ونظرا لأن عدد قليل للغاية من المزارع الكبيرة فى الدول المستقلة حديثا يستطيع أن ينافس الصادرات الغربية المدعومة فى أغلب الأحيان، فان المصالح الزراعية – ولاسيما فى الاتحاد الروسى – نجحت فى سعيها للحصول على تعريفات جمركية عالية لحمايتها، وعلى قوانين للسوق تتمشى مع الخطوط الغربية (دعم الصادرات، وأسعار للتدخل، وماشابه ذلك). ومع ذلك، من غير المحتمل أن تستطيع هذه البلدان المحافظة على مثل هذه التدابير الحمائية، التى ستضعف من قدرتها على المنافسة.

نتائج جولة مفاوضات أوروغواى

انضمت المجر وبولندا والجمهورية التشيكية والجمهورية السلوفاكية ورومانيا الى عضوية منظمة التجارة العالمية. أما دول أوروبا الوسطى والشرقية والدول المستقلة حديثا فتمر بمرحلة أو بأخرى من مراحل الانضمام الى تلك المنظمة.

ولقد أدت المفاوضات التى جرت فى اطار جولة أوروغواى الى مزيد من تحرير التجارة العالمية، الأمر الذى ينبغى ان يؤدى الى زيادة الرخاء الاقتصادى ويحسن من وضع التجارة الزراعية فى الاقليم ككل. فقد سمحت منظمة التجارة العالمية لأعضائها من أوروبا الوسطى والشرقية – وكذلك للبلدان النامية – بفرض حد أعلى لربط التعريفات لايخضع لقيود فترة زمنية بدلا من ربطها فى ضوء معادلة التعريفات فى فترة الأساس. وكانت النتيجة أن كثيرا من دول أوروبا الوسطى والشرقية فرضت تعريفات مرتفعة للغاية عما قبل، فاتحة الباب أمام احتمالات زيادتها مستقبلا. ورغم أن الحكومات قد قررت عدم استخدام هذا الهامش، فالأرجح أن

أوروبا الوسطى والشرقية

تضغط مصالح المنتجين من أجل الاستفادة الكاملة من هذه الفرصة لزيادة حمايتهم. وعلى الحكومات أن تقاوم هذه الضغوط تلافيا لحدوث أى خلل اقتصادى، ومنعا لزيادة التكاليف التى يتحملها المستهلك ودافع الضرائب.

صورة عن الاصلاحات الزراعية فى كازاخستان

الجغرافيا والتاريخ

تعادل مساحة كازاخستان ثلاثة أرباع مساحة أوروبا الغربية، وهى أكبر دولة – بعد الاتحاد الروسى– فى جمهوريات الاتحاد السوفييتى الخمس عشرة السابقة. وتقع كازاخستان جنوب الاتحاد الروسى وتربطها بها حدود تمتد لمسافة ٦٠٠٠ كيلومتر.

ويرتبط تاريخ كازاخستان واقتصادها ارتباطا وثيقا بروسيا. فقد استعمرت روسيا كازاخستان فى القرن التاسع عشر، وأنشأت عاصمتها الحالية، الماتى، فى عام ١٨٥٤ (التى كانت تعرف باسم المأتا قبل الاستقلال فى عام ١٩٩١ (٥٣). أما اليوم، فان كازاخستان هى الجمهورية الوحيدة من بين جمهوريات الاتحاد السوفييتى سابقا التى لا يشكل المواطنون الذين يحملون جنسيتها الغالبية العظمى من السكان، اذ أن عددهم لايزيد على ٤٢ فى المائة من مجموع السكان فى الجمهورية ككل، وأقل من ٣٠ فى المائة فى أغلب المقاطعات المتاخمة للحدود مع الاتحاد الروسى. ولكن النسبة المئوية للكازاخ فى زيادة مستمرة، ويرجع السبب الأول فى ذلك الى هجرة الكازاخ من ذوى الأصول الأوروبية. ففى عام ١٩٩٤ وحده فقدت كازاخستان أكثر من ٥ر١ فى المائة من سكانها البالغ عددهم نحو ١٧ مليون (٥٤).

موارد الزراعة

موارد الأراضى: هناك أكثر من نسبة ٨٠ فى المائة من مساحة أراضى كازاخستان تعتبر أراضى زراعية، منها ٨٠ فى المائة مراع، ونحو ٣٥ مليون هكتار (١٨ فى المائة) صالحة للزراعة، و ٥ر٤ مليون هكتار (٢ فى المائة) مروجا. كما أن هناك مايقرب من ١٢٠٠٠٠ هكتار من البساتين ومزارع الكروم. وتزرع كازاخستان مايقرب من مليونى هكتار من الأراضى باستخدام مياه الرى. ويملك البلد نحو نصف

(٥٣) M.B. Olcott. 1987. The Kazakhs. Stanford, CA, Hoover Institute press.

(٥٤) Panorama, ١٥ أبريل / نيسان ١٩٩٥.

المراعى التى كانت موجودة فى الاتحاد السوفييتى سابقا، وان كانت مساحة الأراضى الصالحة للزراعة لاتتعدى ١٥ فى المائة من مجموع أراضى الاتحاد السوفييتى السابق (٥٥).

ولايزيد متوسط كمية الأمطار فى كازاخستان على ٢٥٠ ملليمترا سنويا. وأهم منطقتين زراعيتين هما المنطقة الرطبة فى الشمال والمنطقة الثانية فى الجنوب، حيث تعتمد زراعة المحاصيل اعتمادا يكاد يكون كاملا على الرى. وظلت الأراضى الخصبة السوداء الموجودة فى الشمال تزرع بالحبوب الربيعية منذ القرن التاسع عشر. ولكن حملة زراعة الأراضى البكر (١٩٥٤ - ١٩٦٠، انظر الاطار رقم ٥) توسعت فى زراعة الأراضى الحدية.

أما الأراضى الزراعية الدافئة فى الجنوب فانها تزرع بالحبوب الشتوية والربيعية على السواء، وترويها المياه القادمة من جبال تيان شان وجبال الطاى. وقد توسعت هذه الزراعات بفعل شبكات الرى الضخمة أثناء الحقبة السوفييتية. وتزرع مساحات صغيرة بالقطن فى هذا الاقليم، الى جانب الحبوب الشتوية والربيعية، والفاكهة، والخضر، والتبغ، وبنجر السكر، والبطاطس، وفول الصويا، والأرز، والذرة.

الثروة الحيوانية: تسمح المراعى الشاسعة فى كازاخستان بتربية أعداد هائلة من المجترات. وقد ظلت تركيبة استهلاك اللحم فى كازاخستان دون تغيير تقريبا: ٤٦ فى المائة من اللحوم المستهلكة من اللحم البقرى (مقابل ٤٤ فى المائة فى الاتحاد السوفييتى سابقا) و ١٨ فى المائة من الضأن (مقابل ٥ فى المائة فى الاتحاد السوفييتى سابقا) و ٤ فى المائة من لحوم الخيل، و ١٧ فى المائة من لحوم الخنازير (مقابل ٣٣ فى المائة فى الاتحاد السوفييتى سابقا) و ١٣ فى المائة من لحوم الدواجن (مقابل ١٦ فى المائة فى الاتحاد السوفييتى سابقا).

فرص العمل، والقوميات، ورأس المال، وتنظيم المزارع قبل الاصلاح: فى بداية التسعينات، كان فى كازاخستان مايقرب من ٢ ١٠٠ مزرعة حكومية، متوسط مساحتها ٨٠ ٠٠٠ هكتار،

(٥٥) Goskomstat Respubliki Kazakhstan.1994. Zemledeliev respublike Kazakhstan, and Sel'skoe khoziaistvo respublike kazakhstan (stat.sbornik),both Almaty, Kazinformtsentr.

الاطار ٥
تصوران مختلفان لتقليل زراعة الأراضى الجافة فى شمال كازاخستان

الشكل ١٠

١ منطقة التربة الخصبة السوداء ٢ معرضة للخطر ٣ تستبعد الزراعة فى الأراضى الجافة

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

عندما نفذت حملة زراعة الأراضى البكر فى كازاخستان (١٩٥٤ - ١٩٦٠) تم حرث مايقرب من ٢٥ر٥ مليون هكتار من أراضى الرعى الحدية البكر، وغرس البذور فيها. وخلال سنوات معدودة لا أكثر، كانت الزيادة فى المساحة المزروعة بالقمح الربيعى فى كازاخستان تكاد تعادل مجموع المساحات المزروعة بالقمح فى كندا واستراليا معا.

وبعد أن وصلت المساحات المزروعة بالحبوب الى ذروتها فى منتصف الثمانينات بزراعة مايربو على ٢٥ مليون هكتار، عادت الى الانخفاض (وبسرعة منذ عام ١٩٩١) بحيث وصلت الى ٢٠ر٧ مليون هكتار فقط فى عام ١٩٩٤. وتتوقع دراسة أجرتها الأكاديمية الزراعية لعلوم الغابات فى كازاخستان، اعتمادا على العلاقات الاقتصادية الجديدة، انخفاضا جديدا فى هذه المساحة، لتصل الى ١٦ر٣ مليون هكتار فقط. ولاشك أن هذا التطور سيحد كثيرا من انتاج المنطقة الثالثة فى الخريطة.

فالتربة الخفيفة التى استصلحت بصورة هزيلة فى هذه المنطقة لا يسقط عليها أكثر من ٣٠٠ ملليمتر من الأمطار سنويا، ولا تغل الا أقل من ٥٠٠ كيلوغرام للهكتار. وهناك تصور بديل وضعه معهد ادارة التربة، وهو التصور الذى يرى أنه لايمكن زراعة الحبوب فى الأراضى الجافة فى الأجل الطويل على أساس مستدام، الا على مساحة ١٣ مليون هكتار، تسود معظمها التربة الخصبة السوداء، فى المنطقة الأولى، وهى المنطقة التى يتراوح فيها منسوب الأمطار بين ٣٥٠ و ٤٠٠ ملليمتر سنويا.

المصدر: Glavnoe Upravlenie Geodezii i Karto-grafii and Institut Zemeldelia Akademii Nauk Respubliki Kazakhstana.

الاطـار ٦

جمهوريات آسيا الوسطى : الزراعة والتحول والتنمية

كان لجمهوريات آسيا الوسطى الخمس، كازاخستان، وقيرغيزستان، وطاجيكستان، وتركمنستان وأوزبكستان، تاريخ وجغرافية مشتركان لعدة قرون مضت. والسمة الطبيعية الغالبة للمنطقة بأسرها هى أنها أراض قاحلة، الأمر الذى يجعل لنظام الأنهار الكبيرة، التى تتدفق من الجبال المرتفعة فى الحدود الشمالية الغربية لشبه القارة الهندية لتصب فى بحر الآرال، أهمية بالغة. فاليوم، يعيش أغلب سكان هذه المنطقة فى الواحات المنتشرة على جانبى الأنهار. وقد احتضنت هذه المنطقة فى الماضى حضارات هامة قامت على الرى، وشكلت جزءا من الطريق البرى عبر آسيا.

وطوال السبعين عاما، التى كانت أثناءها جمهوريات آسيا الوسطى أعضاء فى الاتحاد السوفييتى سابقا، كانت هذه الجمهوريات جزءا من نظام التخطيط السوفييتى، حيث كانت تصنع وتجهز الخامات للتصدير. ورغم أن كل جمهورية منها كان لها وضع الجمهورية المنفصلة، فان المخططين فى موسكو كانوا يعاملون المنطقة كلها كوحدة واحدة، محددين مواقع الأنشطة الاقتصادية، وشبكات النقل، وسياسات المياه. ومنذ استقلال هذه الجمهوريات عن الاتحاد السوفييتى سابقا فى عام ١٩٩١، واجهت تحديان مشتركان: التحول نحو اقتصاد أكثر توجها نحو السوق، وضرورة تحقيق التنمية الاقتصادية. والمشكلات التى تواجهها جمهوريات آسيا الوسطى تشبه تلك التى تواجهها البلدان الأخرى فى مراحل التحول نحو نظام اقتصادى يتجه نحو السوق. ومن بين هذه المشكلات كيفية تحقيق استقرار للاقتصاد العام، مع توفير حوافز كافية ووضع نظام لحقوق الملكية، وكيفية العمل على استقرار مستوى الأسعار الكلية، وكيفية السماح للوكلاء الاقتصاديين بالمطالبة بعائد مالى على أساس جهودهم. ورغم ذلك، فان الزراعة تلعب دورا له أهميته الخاصة فى جمهوريات آسيا الوسطى، نظرا لأهمية هذا القطاع فى الماضى ولوضعه الهش فى الوقت الحاضر.

فنموذج التخطيط المركزى السوفييتى، الذى يقوم على المزارع الجماعية والزراعة المتخصصة، حوّل هذه الجمهوريات الى اقتصاديات تقوم على المحصول الواحد، وهو القطن أساسا (باستثناء كازاخستان حيث توسعت زراعة الحبوب بدرجة كبيرة فى ظل حملة زراعة الأراضى البكر). فمنذ عام ١٩٦٠ حتى أوائل الثمانينات، استطاع المخططون توسيع المساحات المروية فى الجمهوريات الخمس بنسبة ٦٠ فى المائة، أى نحو ثلاثة ملايين هكتار، خصصت كلها تقريبا لزراعة القطن، فقد كانت جمهوريات آسيا الوسطى تنتج نسبة ٨٠ فى المائة من

اجمالى القطن الذى ينتجه الاتحاد السوفييتى، مع تركيز الانتاج فى اوزبكستان وتركمنستان وطاجيكستان.

وقد أدت زراعة القطن كمحصول وحيد، اعتمادا على مياه الرى، الى نتائج اقتصادية وبيئية سلبية. فعلى سبيل المثال، نجد أن مشروعات الرى التى توسعت بسرعة قد قللت من تدفق الأنهار التى تصب فى بحر الآرال الى أقل من عشر ماكانت عليه فى الخمسينات. وفى عام ١٩٩٠، كان بحر الآرال قد انخفض الى أقل من ثلث حجمه فى الستينات، بينما انخفضت المياه السطحية بنسبة ٤٥ فى المائة فى الوقت الذى زادت فيه نسبة الملوحة الى ثلاثة أضعاف تقريبا. والملوحة هى السبب الرئيسى لانخفاض غلة المحاصيل. فقد انخفض متوسط غلة القطن فى جمهوريات آسيا الوسطى من أكثر من ٢٨٠٠ كيلوغرام للهكتار فى أواخر السبعينات الى ٢٣٠٠ كيلوغرام فقط فى أواخر الثمانينات، رغم زيادة كمية الأسمدة المستخدمة. وفى الوقت الذى عجزت فيه الأسمدة عن زيادة الغلة، فانها أدت الى زيادة تلوث المياه الجوفية.

ولاشك أن كيفية تحقيق التوازن بين قاعدة الموارد الهشة واحتياجات أعداد السكان المتزايدة الى العمل، هى المشكلة الأولى للتنمية الزراعية التى تواجه جمهوريات آسيا الوسطى، وهى قضية تحتاج الى اتفاق الجمهوريات الخمس. فحتى لو بذلت محاولة للمحافظة على المستوى المنخفض الذى عليه بحر الآرال الآن، فان معنى ذلك تقليل مياه الرى التى تستخدمها المنطقة بأسرها. فجميع جمهوريات آسيا الوسطى تعرضت لخسائر جسيمة فى الانتاج فى أوائل التسعينات، وأصبح من الصعب من الناحية السياسية معالجة مشكلة زيادة البطالة.

وهناك قضايا أخرى تتعلق بالزراعة المستدامة وتتطلب اهتماما فوريا فى مجال السياسات، وان كانت أقل الحاحا. فالانتاجية الحيوانية فى جميع أرجاء المنطقة، على سبيل المثال، تكاد تكون نصف مثيلتها فى أوروبا الغربية، الأمر الذى يوحى بامكان تحقيق تحسن فى هذا المضمار. ومع ذلك، فسوف يؤدى تدهور الكثير من أراضى الرعى الى ضرورة تقليل أعداد القطعان الى مستوى ايكولوجى مستدام.

المصدر: R. Pomfret. 1995. The economies of Central Asia. Princeton, NJ, Princeton, University Press. Pomfret analyses the CARs as a regional economy and also each country's economic performance, structure and policies both before and after independence.

منها ١٤ ٠٠٠ هكتار صالحة للزراعة. وفى عام ١٩٩١، كان «متوسط» ماتملكه المزرعة الحكومية أو الجماعية ٩٠ جرارا، و٣٥ آلة درس وحصاد، و٥٠ شاحنة، وبضعة آلاف من الأبقار، و١٠ ٠٠٠ رأس من الغنم، ونحو ٧٠٠ أو ٨٠٠ خنزير. وكان أغلب المزارع الجماعية، البالغ عددها نحو ٤٠٠ مزرعة، قد جاء أصلا من المزارع التجريبية قبل الثورة.

وفى عام ١٩٩٣، كان هناك ١ر٣ مليون شخص يعملون بصورة مباشرة طوال الوقت فى مؤسسات زراعية، وهو رقم يزيد قليلا عن عدد العاملين فى الصناعة. وتحتل كازاخستان المرتبة الثامنة بين الجمهوريات السوفييتية من حيث نسبة السكان العاملين فى الزراعة الاشتراكية والخاصة (بعد القوقاز وآسيا الوسطى)، والمرتبة الثانية بين هذه الجمهوريات (بعد مولدوفا) من حيث نصيب الزراعة فى اجمالى الناتج الاجتماعى (٨ر٢٥ فى المائة)(٥٦).

دور كازاخستان فى الانتاج الزراعى والتجارة الزراعية فى الاتحاد السوفييتى سابقا

كانت كازاخستان تنتج فى الثمانينات مايربو قليلا على ٧ فى المائة من اجمالى الناتج الزراعى السوفييتى، لتحتل بذلك المركز الثالث بعد روسيا وأوكرانيا. وكانت كازاخستان تنتج ١٢ فى المائة أو ١٣ فى المائة من مجموع الحبوب، مع نسبة كبيرة من القمح الربيعى الصلب ذى القيمة المرتفعة الذى يستخدم فى صناعة المعكرونة. ومع ذلك، لم تتجاوز غلة كازاخستان من الحبوب بشكل عام الطن للهكتار الا فى ثلث عدد السنوات منذ عام ١٩٥٤. وبالاضافة الى تفاوت المحصول من سنة الى أخرى، والغلة الضعيفة فى أغلب السنوات، فان محاصيل الحبوب فى كازاخستان كانت تتعرض لمشكلات النقل والجودة، الأمر الذى يحملها جزءا من مسؤولية اعتماد الاتحاد السوفييتى على استيراد الحبوب من الخارج.

وكانت كازاخستان تصدر مايقرب من ١٠ فى المائة من انتاجها السنوى من اللحوم، البالغ ١ر٥ مليون طن تقريبا، وكان أغلبه يصدر الى جمهوريات آسيا الوسطى المتاخمة.

---

(٥٦) A.Illarionov.1990. Economic potential and the levels of economic development of the Union Republics, Voprosy Ekonomiki, 4.

والى جانب اللحوم، كانت كازاخستان تصدر أيضا الصوف والجلود الكبيرة والصغيرة، بينما كانت تستورد المساحيق البروتينية، والزيوت النباتية، والسكر، والأطعمة المعلبة والمجهزة، ومنتجات الألبان.

وشاركت كازاخستان فى شبكة المستلزمات الزراعية السوفييتية المتكاملة (٥٧)، حيث كانت تنتج بعض المعدات التى تستخدم فى الأراضى الجافة، ونحو ١٠ فى المائة من احتياجات الاتحاد السوفييتى سابقا من الأسمدة الفوسفاتية. بينما كانت تستورد المعدات الأخرى، مثل الجرارات ذات الاطارات، وآلات الحصد والدراسة، والمواد التى تضاف الى الأعلاف، والأدوية البيطرية، ومواد وقاية النباتات، ومن بينها كميات كبيرة من مبيدات الأعشاب اللازمة لزراعة الحبوب فى المناطق الشمالية من كازاخستان. ورغم أن المناطق الغربية من كازاخستان تنتج النفط، الذى يصدر الى منطقة الآرال، فان أغلب منتجات النفط التى تحتاجها الزراعة فى المناطق الشمالية من كازاخستان تأتى من سيبيريا الغربية. ولاشك أن اتجاه أسعار النفط الروسى نحو الأسعار العالمية كان أهم عامل أثر على الزراعة فى كازاخستان، وأدى بصورة مباشرة الى تخفيض المساحات المزروعة هناك.

الاطار السياسى والاقتصادى العام للاصلاحات والسياسات الزراعية

الاطار السياسى: كانت أهم مؤسسة سياسية فى كازاخستان هى الرياسة. فعلى خلاف الاتحاد الروسى، حيث كان البنك المركزى تحت سيطرة البرلمان فى البداية، فان البنك الوطنى فى كازاخستان كان تحت سيطرة الرياسة. وقد سمح ذلك للرئيس بحرية نسبية فى رسم سياسة متسقة للاقتصاد العام. وعندما صوت البرلمان فى أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٤ بسحب الثقة من الحكومة القديمة، عين الرئيس اقتصاديا من كازاخستان، تعلم فى الغرب، رئيسا للوزراء. ومن الواضح أن مجلس الوزراء التزم بسياسات نقدية ومالية صارمة، وبالاسراع فى الخصخصة واطلاق حرية المنافسة.

---

(٥٧) C.J. Foster and D.J. Sedik. 1994. Former USSR: situation and outlook series. (May) p.74. Washington, DC, United States Department of Agriculture, Economic Research Service.

وكازاخستان من أهم البلدان التى تشجع على قيام الروابط الاقتصادية والسياسية الوثيقة فيما بين بلدان الاتحاد السوفييتى السابق. وقد أعلنت كازاخستان استعدادها للتوقيع على «معاهدة الاتحاد»، التى كان من شأنها أن تبقى على الاتحاد السوفييتى السابق، وطلب رئيس كازاخستان أن يوقع على ميثاق رابطة الدول المستقلة عندما انفرط عقد الاتحاد السوفييتى السابق فى عام ١٩٩١. وقد أصدرت كازاخستان عملة منفصلة، هى التنج، فى شهر نوفمبر/تشرين الثانى ١٩٩٣، عندما رفض برلمانها شروط الاتحاد الروسى لبقائها فى منطقة الروبل. وشكلت كازاخستان اتحادا جمركيا مع اوزبكستان وقيرغيزستان فى عام ١٩٩٣، ثم اتحادا ثانيا مع الاتحاد الروسى وبيلاروس فى أوائل عام ١٩٩٤.

سياسات الاستقرار: بلغ التضخم فى الربع الثانى من عام ١٩٩٤نسبة ٣٥ فى المائة شهريا فى المتوسط، ارتفع الى ٤٦ فى المائة فى شهر يونيو/ حزيران من نفس العام، بينما انخفضت قيمة التنج الى عشر القيمة التى كانت عليها فى شهر يناير/كانون الثانى. وفى منتصف عام ١٩٩٤، أعلن رئيس كازاخستان تأييده «للعلاج بالصدمة». ونتيجة لسياسات التقشف فى الاقتصاد العام، انخفض التضخم الى ١٠ فى المائة فقط فى ديسمبر/ كانون الأول ١٩٩٤، ثم الى ٨ فى المائة فى فبراير/ شباط ١٩٩٥، والى ٣ فى المائة فى أبريل/ نيسان ١٩٩٥. أما عملة التنج، التى تم تداولها بحرية منذ اصدارها، فقد انخفضت بنسبة ٤ فى المائة فى المتوسط شهريا فى المزادات المصرفية أثناء النصف الثانى من عام ١٩٩٤ (٥٨).

وقامت الحكومة بتخفيض الانفاق الى ١٧ فى المائة فقط من الناتج المحلى الاجمالى فى عام ١٩٩٤، بعد أن كان ٢٥ فى المائة فى عام ١٩٩٣، وذلك فى محاولة منها لعلاج العجز فى الميزانية الذى اتسع ليصل الى ٧ فى المائة من الناتج المحلى الاجمالى. وقد انخفضت جميع أشكال الدعم الزراعى الباقية تقريبا (بما فى ذلك دعم الخبز والأعلاف المخلوطة بعد شهر اكتوبر/تشرين الأول) الى تلك النسبة.

---

(٥٨) World Bank. 1995. Republic of Kazakhstan: report on the status of the structural reforms. Paris.

وتوقف بنك كازاخستان الوطنى عن اعادة تمويل متأخرات المؤسسات عن طريق التوسع فى اصدار النقود، بعد أن تسببت عملية مماثلة فى ربيع عام ١٩٩٤ فى اشعال نار التضخم. وكان البنك الوطنى قد بدأ فى مزادات الائتمان فى عام ١٩٩٢، وعندما حل شهر ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٤ كان البنك يقوم بمزادات لنحو ٧٠ فى المائة من جميع الائتمان. وفى نهاية شهر ابريل/نيسان ١٩٩٥، وصل سعر المزاد المصرفى، الذى طبقت عليه عملية اعادة التمويل، الى ١٤٠ فى المائة. وفى فبراير/شباط ١٩٩٥ توقفت جميع القروض الموجهة (التى كانت الزراعة من بين المستفدين الأوائل منها) (٥٩). وانخفض الناتج المحلى الاجمالى بالأسعار الثابتة بمقدار الربع فى عام ١٩٩٤، أما نسبة البطالة الحقيقية، فتقدر بنحو ٧ر٤ من القوة العاملة فى أوائل عام ١٩٩٥. ولكن، مع التجربة الايجابية فى تضخم الأسعار، أظهرت الأرقام الرسمية للانتاج الصناعى ارتفاعا ابتداء من شهر سبتمبر/أيلول ١٩٩٤، مع زيادة شهرية بنسبة تتراوح بين ١ فى المائة و ٣ فى المائة خلال الربع الأخير من عام ١٩٩٤. وتشير التوقعات الى استمرار انخفاض الناتج المحلى الاجمالى فى عام ١٩٩٥، وان كان بمعدل أقل من نصف مثيله فى عام ١٩٩٤. كما أعلنت الحكومة أن مستوى المعيشة قد استقر فى الربعين الثالث والرابع من عام ١٩٩٤ قياسا بمتوسط الأجور الحقيقية (الجدول ١٢).

الخصخصة وايجاد أسواق جديدة

لاشك أن تقسيم حقوق الملكية عملية صعبة للغاية تحدث فى ظل منهج سياسى ليس منفتحا وديمقراطيا بصورة كاملة. وبالاضافة الى ذلك، فان مواطنى الاتحاد السوفييتى السابق يؤكدون على الصعوبات السيكولوجية لمرحلة التحول. فقد أقامت الدولة السوفييتية علاقة غريبة متشابكة مع المديرين والعمال والمستهلكين، الأمر الذى يساعدنا على تفسير هذا الخليط الحالى من المواقف تجاه اقامة نظام حقوق الملكية الخاصة ومنح القطاع الخاص مسؤوليات حقيقية. فقد كان من أهم آليات الزراعة المخططة الحصص

(٥٩) أنظر نفس المرجع، الحاشية ٥٨.

الجدول ١٢

أداء الاقتصاد العام				
المؤشرات	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥ (تقديرات)
الناتج المحلى الاجمالى بالأسعار الثابتة (٪ للتغيير)	-١٣ر٠	-١٥ر٦	-٢٥ر٠	-١١ر٠
أسعار المستهلك				
(متوسط الفترة، ٪ للتغيير)	١ ٣٨١	١ ٥٧١	١ ٨٢٦	١٦٥
(نهاية الفترة، ٪ للتغيير)	٢ ٥٦٧	٢ ١٦٦	١ ٠٤٨	٤٠
الأجور والمزايا الاجتماعية (بالتنج فى نهاية المدة)				
الحد الأدنى				
أجر/تقاعد/بطالة	٢	٣٠	٢٦٠	٩٠٠
الحد الأدنى الحقيقى				
(ديسمبر ١٩٩١= ١٠٠)	١٠	٧	٥	١٣
متوسط الأجر	٢٧	٣٨٤	٣ ٣٩٢	٤ ٢٩١
المتوسط الحقيقى				
(ديسمبر ١٩٩١=١٠٠)	١١٠	٧٠	٦٠	٥٩
سعر التحويل (تنج/ دولار أمريكى)				
(متوسط الفترة)	٠٠٠	٢ر٨	٣٦ر١	٦٩ر٤
(نهاية الفترة)	٠٠٠	٦ر٣	٥٤ر٣	٧٨ر٠

المصدر: لجنة الاحصاءات الحكومية ووزارة المالية فى كازاخستان، وتقديرات البنك الدولى، مايو/أيار ١٩٩٥.

التى تورد للحكومة اجباريا، والنظام المتبادل «لتوريد المواد الفنية» المدعوم بأسعار اجبارية وقروض ميسرة. أما الآن فقد أصبح تقشف الميزانية هو الدافع الرئيسى الذى يتحكم فى خصخصة الزراعة والقضايا المتصلة بذلك التى سنناقشها فيما يلى.

الزراعة والانتاج: الأسعار والربحية: انخفض انتاج كازاخستان الزراعى فى عام ١٩٩٤ عنه فى عام ١٩٩٣ بنسبة ٢٣ فى المائة بالأرقام الحقيقية، ليصل الى ٩٨ر٨ مليار تنج (نحو ٢ مليار دولار). وكان الانتاج قد انخفض بنسبة ١٠ فى المائة فى عام ١٩٩٣، وبنسبة ٢ فى المائة فى

عام ١٩٩٢. أما انتاج الحبوب فقد انخفض بنسبة ٢٤ فى المائة. ورغم الصعوبة المتزايدة فى قياس ماينتجه القطاع الخاص المتنامى من الانتاج الحيوانى قياسا دقيقا، فان التقديرات الرسمية تشير الى أن انتاج اللحوم انخفض بنسبة ٢٠ فى المائة وانتاج الألبان بنسبة ٦ فى المائة فى عام ١٩٩٤. وينذر الانخفاض فى أعداد القطعان فى عام ١٩٩٤ (انخفضت الأبقار ككل بنسبة ١٤ فى المائة، واناث البقر ٨ فى المائة، والخنازير ١٩ فى المائة، والضأن والمعز ٢٧ فى المائة) بحدوث انخفاض جديد فى الانتاج خلال عام ١٩٩٥. وأحد أسباب هذه النتائج السلبية الأزمة النقدية التى واجهها كثير من العمال الزراعيين الذين كانوا يحصلون على نسبة كبيرة من أجورهم عينا، الأمر الذى دفعهم الى بيع حيواناتهم بأسعار زهيدة.

ولاشك أن التضخم السريع قد أثار الشكوك حول دقة الاحصاءات الخاصة بالمصروفات والربحية. ومع ذلك، فان احصاءات عام ١٩٩٣ بينت أن ربحية المزارع الحكومية والجماعية (الأرباح الفعلية كنسبة مئوية من التكاليف، بما فيها الأرباح المعيارية) كانت – ١ر٣ فى المائة، مع ربحية المحاصيل بشكل عام وخسارة المنتجات الحيوانية. والسبب الرئيسى لانخفاض أرباح المزارع هو ارتفاع أسعار المستلزمات الزراعية بصورة أسرع من ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية منذ تحرير الأسعار فى ١٩٩١-١٩٩٢. فعلى سبيل المثال، كان الأمر يحتاج فى عام ١٩٩٢ الى ١ر٢ طن من القمح لشراء طن من الوقود، ولكن هذه النسبة ارتفعت الى ٦ر٣:١ فى عام ١٩٩٣، وظلت تقريبا عند هذا المستوى فى عام ١٩٩٤ (٦٠). ومع ذلك زادت الأسعار الصناعية والزراعية فى عام ١٩٩٤ بنفس المعدل تقريبا (٤ر٢٠ ضعف، مقابل ١٩ ضعفا)، وبدأت نسبة التبادل التجارى للثروة الحيوانية بالذات فى الزيادة خلال عام ١٩٩٥، بسبب انخفاض العرض مصحوبا بثبات دخول المستهلكين (٦١).

الدعم والقروض المقدمة من ميزانية الدولة: فى عام ١٩٩٣ قدرت وزارة الاقتصاد الدعم الذى يقدم للمنتجين الزراعيين من ميزانيتها بأكثر من ٦٠٠ مليون تنج (نحو ٢-٣

(٦٠) Disparitet tsen meshaet agrarnomu sektoru, Biznis Klub, 18 October 1994.

(٦١) A. Deberdeev. 1995. The role of agriculture in the transition process in Kazakhstan. Symposium on the role of agriculture in the transition process towards a market-oriented economy, Wildbad Kreuth, Germany, 4-6 May 1995, Figure 1 and oral comments.

فى المائة من الناتج المحلى الاجمالى). وكان نصف هذا المبلغ تقريبا يمثل الدعم الذى يقدم لتغطية الفوائد، وتكاليف التشغيل، والوقود، أما الباقى فهو بمثابة تعويض لخسائر الانتاج الحيوانى (٦٢). وفى عام ١٩٩٤ اقتصر الدعم الملموس من الميزانية على دعم عناصر الأعلاف المخلوطة لعدد من مربى الحيوانات، والدعم الضمنى لحصص التوريد، التى اقتصرت على منتجى الحبوب. وفى اكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٤ ألغى هذا الدعم أيضا، الأمر الذى أدى الى ارتفاع أسعار بيع الخبز بالتجزئة الى عشرة أضعاف ماكانت عليه على الفور.

وفى عام ١٩٩٣، ذهب ثلث القروض الموجهة من البنك الوطنى فى كازاخستان الى الزراعة، وهى نسبة مواتية للغاية (بعد أن كانت تتراوح بين ٢٥ و٢٩ فى المائة سنويا، مع بقاء التضخم عند ٢ ٠٠٠ فى المائة تقريبا) (٦٣). وفى فبراير/شباط ١٩٩٤، جمد بنك كازاخستان الوطنى أسعار الفائدة على الديون الزراعية، وأعاد تمويل مايقرب من ١٠ مليارات تنج (كانت تساوى ٥٠٠ مليون دولار تقريبا حينئذ) من الديون الزراعية. وفى سبتمبر/أيلول ١٩٩٤، كان مجموع الديون الزراعية قد فاق ٢٦ر٨ مليار تنج، أغلبها على الموردين. وكان هناك ١ر٥ مليار تنج (تساوى حينئذ ٣٠ مليون دولار)، تعادل نصف مجموع الأجور فى ١٩٩٤ تقريبا، دين على العمال فى المزارع الحكومية (٦٤). وفى شهر أغسطس/آب ١٩٩٤، أصدر رئيس جمهورية كازاخستان مرسوما طالب فيه وزارة الزراعة والبنك الزراعى بتحديد المزارع والمؤسسات الزراعية الحكومية «غير الرابحة منذ فترة» واتخاذ ترتيبات لبيعها فى المزاد الى أفراد يقبلون تحمل ديونها. وفى أوائل ١٩٩٥ كان قد تم تحديد مايقرب من ١ ٢٠٠ مؤسسة من هذا النوع، منها ٢٥٦ تقرر بيعها بالمزاد فى المرحلة الأولى. وأنشئ صندوق لاعادة هيكلة المؤسسات الزراعية، ليتولى تصفية هذه المؤسسات واعادة هيكلتها ومعالجة الديون أثناء عملية اصلاح البنك الزراعى ليعمل على أسس تجارية (٦٥).

الخصخصة: عندما انفرط عقد الاتحاد السوفييتى

---

(٦٢) Data from the Ministry of the Economy in Kazakhstan agricultural sector review, World Bank Report No. 13334-KZ, 12 December 1994. Washington, DC.

(٦٣) K.Gray and A. Kultaev. 1993. Agricultural Policy and trad developments in Kazakhstan in 1992-1993. OECD ad hoc Group on East/West Economic Relations in Agriculture, Paris, October, 1993.

(٦٤) K. Gray and A. Kultaev. 1994. Agricultural policy and trade developments in Kazakhstan in 1993-94. OECD ad hoc Group on East / West Economic Relations in Agriculture, Paris, September 1994.

(٦٥) World Bank, op. cit., footnote 58,

وحصلت كازاخستان على استقلالها فى عام ١٩٩١، كانت هناك مرحلة من الخصخصة السريعة، بدأت على مستوى المقاطعات. وقد وضعت هذه المرحلة الأولى سلطات واسعة فى يد حكومات مناطق الحكم الذاتى (الاوبلاست)، التى كانت حينئذ تهدد فى المناطق الشمالية من البلاد بالانفصال عن كازاخستان والانضمام الى الاتحاد الروسى. وفى المرحلة الرسمية الثانية من برنامج الخصخصة الوطنى، الذى أعلن فى عام ١٩٩٣ ليستمر حتى عام ١٩٩٥، كان هناك سعيا الى اخضاع عملية الخصخصة الى اجراءات أكثر وضوحا تشرف عليها اللجنة الجمهورية للممتلكات الحكومية، مع اللجان الاقليمية التابعة لها (كلجان منفصلة عن مناطق الحكم الذاتى «الاوبلاست»). وصدر تعديل دستورى بالغاء المبدأ السابق لملكية البلديات، التى كانت تحت اشراف حكومات الاوبلاست، وبذلك أصبحت هناك فئتان فقط من فئات الملكية، هما الملكية الخاصة وملكية الحكومة (٦٦).

واتخذت الاجراءات بخصخصة المزارع الصغيرة (التى يعمل فيها أقل من ٢٠٠ عامل) والمزارع الكبيرة (التى يعمل فيها مابين ٢٠٠ الى ٠٠٠ ٥ عامل)، بالاضافة الى خصخصة الصناعات الوطنية بحسب حالة كل منها (وفى مقدمتها الصناعات التعدينية)، حيث ينتظر مساهمة الاستثمارات الأجنبية فيها. وفى أعقاب الانتقادات التى وجهت الى اللجنة الجمهورية للمتلكات الحكومية، نقل رئيس كازاخستان فى مارس/آذار ١٩٩٥ سلطة الخصخصة من هذه اللجنة وأوكلها الى أجهزة حكومية أخرى (٦٧).

وفى نهاية عام ١٩٩٤، كان قد تم بيع نحو ١٠ فى المائة من ٠٠٠ ٣٠ مشروع صغير تقريبا بالمزاد أو بالعطاءات. وكان برنامج الخصخصة فى كازاخستان قد بدأ متأخرا عن نظيره فى الاتحاد الروسى، فلم يبدأ توزيع بطاقات الخصخصة على المواطنين الا فى عام ١٩٩٤، وان كان الجزء الأكبر من العملية قد انتهى بنهاية تلك السنة. وقد استثمر ربع هذه البطاقات فى أقل من ٢٠٠ صندوق للاستثمارات الخاصة، وبحلول شهر أبريل/نيسان ١٩٩٥ كان ذلك قد شمل نحو ٥٠٠ مؤسسة كبيرة.

وفى أوائل ١٩٩٥ أعلن رئيس الوزراء مساندته للاسراع فى

---

(٦٦) Gray and Kultaev, op. cit., footnote 64.

(٦٧) Criticisms are detailed in A. Bilskaya. Panorama, 10 December 1994, P. 5; president's decree in Kazakstanskaya Pravda, 21 March 1995, P. 2.

الجدول ١٣

سير العمل فى الاصلاح الزراعى فى كازاخستان فى الفترة ١٩٩١-١٩٩٤: ملاك الأراضى بحسب نوع الأراضى ومساحاتها (بالألف هكتار)

	يناير ١٩٩١	يناير ١٩٩٢	يناير ١٩٩٣	يناير ١٩٩٤	يونيو ١٩٩٤	يناير ١٩٩٥
عدد مزارع الفلاحين		٢ ٤٨٠	٨ ٨٧٧	١٦ ٠٢٠	٢٠ ١١٠	٢٢٥١٢
مساحة الأراضى	١٠٤ر٠	١ ٦١٥ر١	٥ ٣٥٥ر٢	٦٤٢٤ر٩	٧ ١٢٣ر٥	٧٨٢٨ر٤
بساتين (بالألف)	٧٤٣ر٠	٩٩٨ر٥	١ ٢٨٠ر٧	١ ٢٨٦ر٤	١ ٢٩٤ر٩	
مساحة الأراضى	٥٩ر٠	٨١ر٩	١٠٧ر٦	١١٢ر٣	١١٣ر٣	
حدائق (بالألف)	٤٩٩ر٣	٧٩٠ر٢	٩٦٢ر٤	٩٨٩ر٦	١٠٩٩ر٠	
مساحة الأراضى	٤٢ر٦	٦٨ر٢	٨٣ر٧	٨٦ر٥	١٠٢ر٨	
حيازات خاصة (بالألف)	١ ٨٨٣ر٠	١ ٩٤٩ر٤	٢ ٠٢٨ر٠	٢ ١٦٤ر١	٢ ٢٢٥ر٥	
مساحة الأراضى	١٩٣ر٦	١٩٩ر٠	٢٣١ر٣	٢٤٦ر٥	٢٥٠ر٠	
تعاونيات زراعية ومؤسسات صغيرة	١٦	١٣٢	٩١٩	٨٧٢	٩١٦	
مساحة الأراضى	١٦ر٥	٢٧٥ر٨	٢١ ٥٠٥	٤ ١٧٢ر٤	٤ ٢٨٨ر٨	
كيانات زراعية أخرى غير حكومية				٦٤٦	٧٢٧	
مساحة الأراضى				٤٢ ٦٧١	٤٧ ٧٨٢ر٣	
مؤسسات زراعية فرعية				١٣٦٧	١ ٤١٨	
مساحة الأراضى				١ ٨٨٠ر٩	١ ٩١٨ر٧	

المصدر: وزارة الزراعة ولجنة الاحصاءات الحكومية فى جمهورية كازاخستان.

عملية الخصخصة الديمقراطية بنظام البطاقات، مع حصول الدولة على ايرادات أقل من بيع الممتلكات الحكومية. وكانت الحكومة تأمل فى تصفية الأسهم الحكومية فى شركات زراعية مساهمة أو قابضة تقل عن ١٠ شركات خلال عام ١٩٩٥.

وظلت الشركات الزراعية والمؤسسات المتصلة بها تحظى بمعاملة خاصة، وان كانت تخضع للاشراف العام للجنة الجمهورية للممتلكات الحكومية. وكان لبرنامج الخصخصة الوطنى الذى نفذ من ١٩٩٣ الى ١٩٩٥ عدة عوامل مثبطة بالنسبة للمزارع والمؤسسات الزراعية:

- فى أول أيام عام ١٩٩٥، كان هناك ٥٠٠ ٢٢ مزرعة «للفلاحين»، يملكها أفراد أو أسر، بعضها بدأ عمله فى ظل القانون السوفييتى. ولكن هذا الرقم تضاعف فى عام ١٩٩٣، ثم أضيفت ٠٠٠ ٥ مزرعة أخرى عام ١٩٩٤. ومتوسط مساحة هذه المزارع ٣٥٠ هكتارا، أما مجموعها فيربو على ٧ ملايين هكتار من الأراضى الزراعية. ومع المجموعات المنتسبة التى تصل الى نحو ٠٠٠ ١ تعاونية زراعية ومؤسسة صغيرة، تسيطر هذه المزارع على نسبة ٥ – ٦ فى المائة من الأراضى الزراعية. فاذا أضفنا الى ذلك الأراضى الصغيرة والحدائق التعاونية، نجد أن الأراضى التى يملكها الأفراد والأسر ربما اقتربت الآن من نسبة ١٠ فى المائة من مجموع مساحة كازاخستان (الجدول ١٣).
- تعالج المزارع ومستلزماتها ومؤسسات تصنيع الأغذية وتخزينها بصورة منفصلة عن برنامج الخصخصة الوطنى. وقد أصبحت جميعها بصورة مؤقتة جزءا من شركات قابضة، تم تنظيمها طبقا للخطوط الوزارية السابقة، مع مساهمة الحكومة بأنصبة متفاوتة من الأسهم. وفى نهاية ١٩٩٤، كانت قد تمت خصخصة ثلثى المزارع الحكومية البالغ عددها ١٢٠ ٢ مزرعة «كانت تتبع» وزارة الزراعة (الجدول ١٤). فقد تمت خصخصة ٣٢٨ مزرعة حكومية أثناء الأشهر السبعة الأولى من عام ١٩٩٤، ثم ٤٤٠ مزرعة أخرى فى الأشهر الخمسة التالية. وقد عرفت هذه العملية – التى تشبه عملية اعادة التسجيل التى أجرتها روسيا فى عام ١٩٩٢– باسم «تغيير العلامات». ففى أغلب الأحيان، لم يحدث أى تقسيم مادى للأصول بحسب أنصبة العمال، وعلى الأخص حقوق استخدام الأراضى .
- ظلت ادارات المزارع التى لها علاقة باللجنة الجمهورية للممتلكات الحكومية ووزارة الزراعة تعمل طوال عامى ١٩٩٣و١٩٩٤ على تقسيم الأراضى والممتلكات بين العمال الزراعيين والعمال المتقاعدين، على أساس عملهم وأجورهم المتراكمة. وانتهت هذه العملية – التى تسفر عن اعطاء شهادة ملكية – بنهاية عام ١٩٩٤. وبمقتضى

الجدول ١٤

خصخصة المزارع الحكومية فى جمهورية كازاخستان فى ١٩٩٣ - ١٩٩٤

عدد المزارع الحكومية فى البداية - ٢ ١٢٠	١٩٩٤/٧/١	١٩٩٥/١/١
مجموع المزارع التى خصخصت	٩٢٣	١ ٣٦٣
منها مزارع خصخصت فى ١٩٩٣ - ١٩٩٤ (المرحلة الثانية)	٤٧٣	٨٩١
خرجت منها :		
مجموع المؤسسات المستقلة	١ ٣٥٥	٤ ٣٤٤
مؤسسات صغيرة	٢٩٦	٢ ٣٣١
تعاونيات زراعية	٣٢	٤٨٧
شركات فى البورصة	١٢٢	٢٩٥
مؤسسات جماعية	٦٩٨	١ ٠٨٢
مزارع بالمشاركة	٥٦	١٤٨
مزارع أخرى	١٥١	١
مزارع حكومية لم تخصخص	١ ١٩٧	٧٥٧

المصدر: وزارة الزراعة، فى جمهورية كازاخستان.

مرسوم جمهورى، صدر فى أبريل/نيسان ١٩٩٤، بدأت عمليات التجارة الداخلية وتجميع الأرصدة بهدف تشكيل جمعيات مستقلة ومؤسسات صغيرة من جزء من أصول المزارع (من بين هذه المؤسسات شركات للنقل بالحافلات، وعيادات بيطرية، وورش للاصلاح).

- ولكن فى نفس الوقت، اتخذت اجراءات لاتتسم بالمساواة. ففى شهر فبراير/شباط ١٩٩٤، أصدر مجلس الوزراء قرارا بشأن «بيع المؤسسات الزراعية الحكومية لتصبح ملكية خاصة» ونص على بيع المزارع الحكومية فى مزادات مغلقة لمجموعات صغيرة من السكان، هم عادة الاخصائيون المتعلمون في مجال المزارع. وفى نفس الوقت أصدر رئيس الجمهورية قرارا آخر، قدمته وزارة الزراعة، بشأن «بيع جزء من مزارع الحكومة ليصبح ملكية خاصة لمديرى هذه المزارع»، وهو ماسمح للمديرين الذين أمضوا عشرين سنة فى المزارع بالحصول على ٢٠ فى المائة من الأنصبة الرأسمالية. وتوسعت الحكومة فى هذا الاجراء، ثم أوقفته بعد ذلك، بعد الانتقادات التى وجهها البرلمان والصحافة له.

نهاية الأوامر الحكومية وبزوغ أسواق للسلع الزراعية: انتهى العمل بنظام التوريدات الحكومية ودعم المنتجات الحيوانية بحلول شهر ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٣. ويبين الجدول ١٥ تأثير الغاء الدعم وتحرير أسعار التجزئة الجبرية. ففى ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٣، كان متوسط الأسعار التى دفعتها وكالات الشراء للمزارع يزيد على أسعار التجزئة بنسبة تتراوح بين ٣٠ فى المائة و ١٠٠ فى المائة، ولكن هذا الاتجاه تغير فى شهر يوليو/تموز، اذ أعلنت لجنة الاحصاءات الحكومية أنه فى الفترة الواقعة بين شهرى يناير/كانون الثانى و أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٤، زاد حجم المبيعات الزراعية من خلال وسائل أخرى غير النظام الحكومى بنسبة ٣٤ فى المائة للحوم، و٥٧ فى المائة للألبان، فى حين ظل ثابتا تقريبا بالنسبة للبيض، وذلك رغم انخفاض مجموع الكميات التى دخلت الى الأسواق من كل منها بنحو ٢٠ فى المائة عن الأشهر التسعة المقابلة من عام ١٩٩٣ (٦٨).

وانخفضت مشتريات الحكومة من الحبوب، التى بلغت نحو ١٥ مليون طن فى ١٩٩٠ – ١٩٩١، الى سبعة ملايين طن فقط فى ١٩٩٣ وخمسة ملايين طن فى ١٩٩٤. وفى أواخر ١٩٩٣، تأثرت المزارع بالنتائج الضارة الناجمة عن التضخم المصحوب بتأخير تسديد الحكومة لقيمة مشترياتها. ولكن وزارة المالية رفضت تقديم أى قروض لخطة شراء الحبوب طوال عام ١٩٩٣. وكانت المزارع مستعدة لبيع الحبوب الى مؤسسة استيك (وهى الجهاز الحكومى لشراء الحبوب وتصنيعها) بالأسعار التى أعلنت عنها الحكومة، ولكن المزارع باعت حبوبها نقدا الى تجار القطاع الخاص مقابل نصف الأسعار التى أعلنت عنها الحكومة. وفى أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٩٤، ألغت الحكومة دعمها لأسعار بيع الخبز بالتجزئة وأسعار بيع الدقيق بالجملة. أما بالنسبة لعام ١٩٩٥، فليس لدى الحكومة أى خطة ملزمة لشراء الحبوب، وهى تنوى شراء ٧٠٠ ٠٠٠ طن فقط بطريقة تجارية، لتخزينها لأغراض الأمن الغذائى وخلافه.

تصنيع الأغذية وتخزينها: فى الوقت الذى ظهرت فيه بعض مؤسسات التصنيع والتخزين البديلة فوق أراضى

(٦٨) Goskomstat respubliki Kazakhstan. 1994. Sotsial' no-ekonomicheskoe Polozhenie Kazakhstana Za yanvar' - Oktyab' 1994 goda. Almaty, November 1994.

الجدول ١٥

متوسط قيمة المنتجات الزراعية، بحسب فئات التسويق، قبل تحرير الأسعار وبعدها، ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٣- يوليو/تموز ١٩٩٤

	تنج للطن			٪ للتغيير	
	ديسمبر ١٩٩٣	يناير ١٩٩٤	يوليو ١٩٩٤	يناير/ ديسمبر	يوليو/ ديسمبر
الحيوانات والدواجن (بوزن الذبيحة)					
متوسط جميع القنوات [١]	١ ٩٤٩	...	...	...	...
أجهزة الشراء	٢ ١٠٣	٣ ٢٩٢	١١ ٥٥٨	١٥٧	٥٥٠
الأسواق الخضراء	٩٨٦	٢ ٥٣٦	١٠ ٦٣٦	٢٥٧	١ ٠٧٩
منتجات الألبان					
متوسط جميع القنوات	٣٣٦	٧٠٤	٣ ٣٦٦	٢١٠	٧٠٤
أجهزة الشراء	٣٨١	٦٨١	٢ ٣٨٨	١٧٩	٦٢٧
الأسواق الخضراء	٢٩٣	١ ٣٢٤	٢ ٤٣٩	٤٥٢	٨٣٢
البيض					
متوسط جميع القنوات	٩٩	٢٩٢	١ ٠٧٨	٢٩٥	١ ٠٨٩
أجهزة الشراء	١٠٤	٢٩٢	١ ٠٩٢	٢٨١	١ ٠٥٠
الأسواق الخضراء	١٨١	٢٨٥	١ ٠٣٧	١٥٧	٥٧٣
البطاطس					
متوسط جميع القنوات	٢٩٢	...	١ ٩١٠	...	٦٥٤
أجهزة الشراء	٣١٥	...	٢ ٣٣٩	...	٧٤٣
الأسواق الخضراء	٤٠١	...	٢ ٢٠٣	...	٥٤٩
منتجات الحبوب [٢]					
متوسط جميع القنوات	١٠٩	١٧٨ [٣]	٤٤١	١٦٣ [٣]	٤٠٥
أجهزة الشراء	١٣٨	١٩٠ [٣]	١ ١٠٠	١٣٨ [٣]	٧٩٧
الأسواق الخضراء	٩٧	١٥٥ [٣]	٦٣٢	١٦٠ [٣]	٦٥٢
سعر التحويل : تنج/دولار	٧ر٥	٩ر٣	٤٥		

(١) تقديرية من بيانات سعر الوزن الحي، باستخدام معدل ٥٩ر٠ كمتوسط لحساب وزن الذبيحة من جميع الحيوانات فى كازاخستان فى ١٩٩٠-١٩٩٢.

(٢) لم تلغ قيود التسويق عنها حتى اكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٤.

(٣) فبراير/شباط ١٩٩٤

المصدر: وزارة الزراعة، جمهورية كازاخستان. يدخل ضمن «جميع القنوات» أجهزة الشراء التقليدية، والأسواق الخضراء (أسواق المدن) والمقايضة والبيع للمطاعم. وهناك مبالغة فى أسعار الشراء الفعلية بسبب التأخير فى تسديد الثمن وارتفاع التضخم بشكل عام.

المزارع، بما فى ذلك المصانع الصغيرة (مثل مطاحن الدقيق، ومصانع السجق والجبن)، كان الاهتمام يتركز على خصخصة المؤسسات الحكومية المختصة بالتصنيع والتسويق، التى مازالت تملك طاقات ضخمة فى هذين المجالين.

وفى أوائل عام ١٩٩٥، بدأت الحكومة فى تطبيق خطة لبيع جميع رافعات الحبوب البالغ عددها ٣٦٤ رافعة التى يملكها جهاز استيك بالمزاد، باستثناء ١٩ رافعة، ونصف مطاحن الدقيق ومصانع المعكرونة قبل شهر سبتمبر/أيلول ١٩٩٥. وهناك أيضا خطط أخرى لاقامة مزاد لبيع مصانع الأغذية واللحوم والألبان التى أصبحت، بعد تحرير الأسعار، من الأشياء التى يرغب فى اقتنائها القطاع الخاص.

وقد نص برنامج الخصخصة الوطنى على توفير جزء من أسهم مؤسسات تصنيع الأغذية بشروط ميسرة للمزارع التى تورد هذه الأغذية. ولكن اللجنة الجمهورية للممتلكات الحكومية أوقفت العمل بسياسة الملكية الرأسية هذه فى مطلع عام ١٩٩٥.

وكانت المصالح الزراعية هى التى شجعت على هذا الاجراء، اذ أنها كانت تعتقد أن رفض المنتجات غير المطلوبة (مثل الألبان وغيرها)، وهو الأمر الذى أصبح شائعا فى عام ١٩٩٢، يأتى من ممارسة المنتج لسلطته الاحتكارية، لا من انخفاض الطلب فى السوق. ولكن الزيادة الكبيرة فى المخزونات والخسائر المالية التى تكبدتها المصانع، أوضحت ضخامة مشكلة عدم تحقيق الربحية، وبالتالى أصبح من المرجح أن تؤدى الخصخصة القائمة على المنافسة الى حدوث تخفيض هائل فى التكاليف، والى فرض أسعار تجارية (٦٩).

التجارة بالمنتجات الزراعية فى الدول «القريبة» و «البعيدة» : صدرت كازاخستان خلال الفترة الواقعة بين عامى ١٩٨٦ و ١٩٩٠ مايقرب من ٩ ملايين طن من الحبوب فى كل سنة. وتشير تقديرات وزارة الزراعة الأمريكية الى أن كازاخستان صدرت ٧ر٧ مليون طن تقريبا من محصولها الوفير عام ١٩٩٢، ونحو ٦ ملايين طن عام ١٩٩٣ ثم ٥ ملايين طن عام ١٩٩٤. وتبين الاحصاءات الرسمية أن كازاخستان لم تصدر أى حبوب الى مايسمى «بالبلاد البعيدة» (أى بخلاف دول الاتحاد السوفييتى السابق)، ولكن

---

(٦٩) أبديت نفس الملاحظات على تصنيع الأغذية فى الاتحاد الروسى. O. Meliukhina and E. Serova. 1995. K probleme monopolizma v sfere pererabotki sel' Skokhozi-astvennoi produktsii. Voprosy Ekonomiki, No. 1.

هناك مصادر أخرى، مثل الاتفاقيات الحكومية المنشورة، تشير الى مبيعات لدول أخرى مثل بولندا، وليتوانيا، وجمهورية الصين الشعبية، وأفغانستان، والعراق، وجمهورية ايران الاسلامية، وتركيا (٧٠). وبعض هذه المبيعات تم عن طريق تجار الحبوب فى الدول الغربية الذين يرتبون عمليات الائتمان اللازمة لها.

وليس من السهل معرفة متوسط سعر الحبوب الذى يحصل عليه المزارع فى كازاخستان حتى يتسنى مقارنته بالأسعار العالمية، وذلك نظرا لسوء الاحصاءات الموجودة، وارتفاع معدل التضخم، وعدم التأكد من تكاليف النقل. وقد حاول البنك الدولى تقدير أسعار الشراء الحكومية فى عام ١٩٩٣ كنسبة مئوية من الأسعار العالمية التى كانت ١٣٠ دولارا للطن. فخلال موسم الحصاد (سبتمبر/أيلول حتى اكتوبر/تشرين الأول) كانت الأسعار الحكومية ٦٥ دولارا للطن تقريبا، ولكن هذا السعر انخفض الى مايقرب من ربع السعر العالمى بعد حساب تأخير الدفع ومعدل التضخم (٧١). أما مشكلة معرفة سعر الحبوب المباعة خارج النظام الحكومى، فتأتى من أن معظم هذه الحبوب تباع بطريق المقايضة أو أنها تسجل بأسعار غير حقيقية للتهرب من الضرائب. وفى عام ١٩٩٤، طلبت الحكومة اعادة النظر فى أسعار عقود التصدير لتقليل التهرب الضريبى، وللحد من قيام مديرى المزارع الفردية ببيع الحبوب بأسعار زهيدة وتقاضى رشاوى من التجار. ومع ذلك، من الأرجح أن تستمر مثل هذه المشكلات الى أن تتم عملية الخصخصة بالكامل. ويبدو أن التجارة الخارجية بالحبوب والمنتجات الزراعية ستؤدى الى تحسن نسب التبادل التجارى للزراعة. وفى شهر نوفمبر/تشرين الثانى ١٩٩٤ ألغيت جميع اتفاقيات التجارة الحكومية بالحبوب ومايرتبط بها من تراخيص التصدير التى تمنحها وزارة الصناعة والتجارة، وفى شهر يناير/كانون الثانى أصدر رئيس الجمهورية مرسوما يعطى لأى فرد أو شركة حق ممارسة التجارة فى أى سلعة، باستثناء سلع استراتيجية معينة. وأعلن أحد المسؤولين فى بورصة السلع الزراعية الدولية فى الماتى بأن متوسط الأسعار التى حصل عليها مزارعو القمح فى أوائل عام ١٩٩٥ ارتفع الى ٧٧ دولارا كحد أدنى للطن، بمتوسط ٩٠ دولارا. وفى

---

(٧٠) N. Dudkin. 1994. Kazakhstani Wheat. Caravan Business News, 1-30 June 1994.

(٧١) World Bank, op. Cit., footnote 62,

نفس الوقت، استمرت حكومات مناطق الحكم الذاتى (الاوبلاست) الشمالية فى فرض «ضرائب» على صادرات القمح بطرق مختلفة. وبالاضافة الى ذلك، فرغم الغاء مؤسسة استيك مازالت الصادرات من السلع الزراعية (التى أصبحت الآن تشمل الصوف والجلود والقطن) تخضع للأسعار الجبرية، ولضريبة العملة الصعبة.

الأهداف بعيدة المدى للسياسات

لاشك أن تعريض زراعة كازاخستان للأسعار العالمية سواء بالنسبة للمستلزمات أو المنتجات قد أفصح عن أن ثمن هيكلة الانتاج كان باهظا. فالاجراءات التى أتخذت فى اعادة الهيكلة ستؤثر على فرص كازاخستان فى اقامة نظام ديمقراطى يقوم على المشاركة، وانشاء اقتصاد صحيح وسليم للزراعة والأغذية، وتقسيم العمل بصورة مناسبة بين السوق والحكومة. وتستحق المجالات التالية للسياسات، وهى المجالات التى كانت موضع مداولات محلية وملاحظات من الوكالات الدولية العاملة فى القطاع الزراعى فى كازاخستان، اهتماما خاصا.

اعادة تنظيم قطاع الثروة الحيوانية لتخفيض تكاليفه:
بلغ استهلاك الفرد فى كازاخستان نحو ٧١ كيلوغراما من اللحوم فى عام ١٩٩١، وبالتالى احتلت كازاخستان المرتبة السادسة بين دول الاتحاد السوفييتى، متساوية فى ذلك مع المملكة المتحدة، وهى مرتبة أعلى بكثير من تلك المتوقعة اذا أخذنا فى الاعتبار ان نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى فى كازاخستان يبلغ ربع مثيله فى المملكة المتحدة (٧٢). ويرجع هذا المستوى من الاستهلاك الى الدعم الذى تحصل عليه أسعار اللحوم، وعدم وجود استهلاكية منافسة. وقد انخفض استهلاك اللحوم الى ٥٩ كيلوغراما فى عامى ١٩٩٣و١٩٩٤، ومن المحتمل ان ينخفض الى أقل من ذلك فى عام ١٩٩٥، بسبب انخفاض أعداد القطعان ولأن عمليات الذبح الاضطرارى ساهمت فى المحافظة على مستوى الاستهلاك فى ١٩٩٤.
ومن المهم أن يحافظ الطلب فى الأسواق على المستويات

(٧٢) D.J. Sedik. A note on Soviet per capita meat consumption. Comparative Economic Studies, 15 (3): 39-48. Fall 1993.

الجديدة للاستهلاك من المنتجات الحيوانية، وأن تقلل عملية اعادة التنظيم، أثناء الوصول الى هذا التوازن الجديد، من تكاليف الانتاج والتصنيع، وان تؤدى الى تحسين عملية التوزيع. ولاشك أن مناقشة مستقبل لحوم الدواجن تعطينا العديد من الدروس. فقبل عام ١٩٩١، كان نظام الأسعار السوفييتى يفرض ضرائب ضمنية على لحوم الدواجن، ويدعم اللحوم الحمراء. ففى حين لم يكن معظم المنتجات الحيوانية الأخرى مربحا – وكان أحد أسباب ذلك الارتفاع النسبى فى أسعار الحبوب – كانت لحوم الدواجن مربحة لأن معدلات تحويل العلف فيها أفضل. وينبغى لأسعار السوق الجديدة، بما فيها ارتفاع أسعار الأعلاف نسبيا، وارتفاع معدلات الفائدة الحقيقية، أن تشجع على تحويل الأعلاف بصورة أكثر كفاءة بالنسبة للانتاج الحيوانى ككل، وانتاج الدواجن على الأخص. وقد بدأت مصانع الأعلاف، التى تعمل وفق أسعار السوق الحرة، وتستجيب للطلب الذى يتزايد منذ فترة طويلة على البروتين، فى اعطاء مؤشرات على انها تتطور.

القلق على الزراعة المستدامة: هناك ٢٨ مليون هكتار من الأراضى فى كازاخستان مهددة بالتآكل بفعل الرياح، و٨٠ ٠٠٠ هكتار أخرى – منها أراضى فى حوض بحر الآرال – أصبحت مهجورة بسبب ملوحتها. وتشير التقديرات الى أن انتاج طن من الحبوب باستخدام طرق الزراعة السائدة فى شمال كازاخستان يستهلك ١ر٥ طن من دبال التربة. وقد يؤدى استغلال التربة البكر لمدة ٤٠ عاما الى انخفاض الدبال فيها بمقدار الثلث. وتختلف معاهد البحوث حول أفضل منطقة مزروعة فى شمال كازاخستان (انظر الاطار ٥). وتشير التعديلات التى أدخلت على أنماط الأسعار فى الماضى الى أن المنطقة التى أعيدت زراعتها بالحشائش ستستمر فى التوسع، وكذلك دورة الأراضى البور والبقول.

تصنيع الأغذية: تحتاج كازاخستان الى تحسين المنتجات الحيوانية (بما فى ذلك تصدير الصوف والجلود الخام) وتصنيع القطن وزيادة مستوى التعبئة والتصنيع، حتى يمكن

استخدام العمالة الريفية، ومنافسة الواردات الأجنبية، وتخفيض تكاليف بيع الأغذية بالتجزئة. فهذه الصناعات قد تبدأ، مع انتهاء الأزمة الاقتصادية، فى جذب الاستثمارات الأجنبية على أسس تجارية، طالما أن هناك سوق حرة وهياكل قانونية لها فعاليتها.

التمويل والملكية الخاصة للأراضى : كانت الزراعة، مثلها فى ذلك مثل القطاعات الاقتصادية السوفييتية الأخرى، تتسم بقدر كبير من كثافة رأس المال غير الكفء، نظرا لأن الاستثمارات فى المستلزمات الثابتة والمتغيرة كانت تمول بقروض حكومية ميسرة.

وقد تبين من استطلاع للرأى، أن ٧٥ فى المائة من مواطنى كازاخستان يفضلون الآن الملكية الخاصة للأراضى، وأن الحظر الذى يفرضه الدستور على الملكية الخاصة للأرض قد يلغى باستفتاء عام ١٩٩٥ (٧٣). وتحظى الملكية الخاصة للأراضى بهذا الاهتمام، لأن الملكية الخاصة الكاملة للأراضى هى أولا رمز ايديولوجى هام، لايمكن بدونه لأى مستثمر أن يثق ثقة كاملة فى أن النظام قد شهد تغيرا جذريا. وثانيا لأن ملكية الأراضى تفسح «مكانا» للروس العرقيين وغيرهم ممن يملؤهم الشك حول وضعهم، فى ظل الروح القومية الكازاخستانية المتنامية. وثالثا، لأن ملكية الأراضى ستشجع قيام نظام مالى للزراعة. ويتبين من المناقشات الدائرة فى كازاخستان، أن المستثمرين يخشون استثمار أموالهم فى الزراعة دون امتلاكهم للأرض. ورغم أن التجارب، التى حدثت فى أماكن أخرى، قد بينت أن قيمة الأراضى الزراعية فى الاقتصاديات التى تمر بمرحلة تحول تكون منخفضة، وبالتالى فأنها تعطى ضمانا ضئيلا للاقتراض، فان المقترضين الذين يقدمون أراضيهم التى أقاموا المبانى عليها كضمان للقروض، انما يقدمون فى الحقيقة ضمانات جيدة ضد مخاطر الائتمان.

دور صحيح للحكومة فى الزراعة والمجتمعات الريفية: يجرى الآن تصفية العديد من الوزارات الفرعية فى

(٧٣) Reported by A. Kazahegeldin in an interview, Rossiskaya gazeta, 28 January 1995, p. 10; A.Nazarbayev, Kazakstan skya gazeta, 14 April 1994, p.1-2.

كازاخستان. والأرجح أن تستمر وزارة الزراعة فى عملها، وان كانت ستدخل عليها تغييرات كثيرة، مع الفصل السليم لنشاطاتها التجارية (كما يقال فى كازاخستان) عن المهام التنظيمية والمعلوماتية. واذا كانت وزارة الزراعة قد قامت بقدر كبير من عمليات التخصيص الادارى للاستثمارات الرأسمالية بتوزيعها لخطط المخرجات والمدخلات، فانها لم تقم فى الماضى بتلك الأعمال التى يجب أن تركز عليها، مثل:

(١) ضرورة توفير معلومات السوق ومعايير التدريج. فقد أهملت النظم القديمة للتوريد الحكومى فوائد المعايير المميزة ورعاية المحاصيل بعد حصادها. ولاشك أن مواجهة الأسواق الأجنبية قد أسفرت عن زيادة الاهتمام بتحديد واعتماد معايير سليمة للحبوب والصوف والجلود، وغير ذلك، وأدت الى اهتمام المنتجين المحتملين بالنوعيات عالية الجودة ومرتفعة القيمة، والأصواف الممتازة، والجلود جيدة المعالجة. وبالمثل، يحتاج مديرو المزارع الى معلومات وتحليلات، كتلك التى توضع دائما فى متناول المزارعين الغربيين، حتى يستطيعوا تسويق ما كانوا من قبل مطالبين بمجرد انتاجه.

(٢) وتعاونيات التسويق الحقيقية، أو جمعيات المزارعين على مستوى القاعدة، تستطيع أن تقوم بالكثير من ذلك. والجهود التى تبذل فى الاتحاد الروسى فى هذا المجال قد تكون – رغم بطئها – سابقة على مثيلتها فى كازاخستان، حيث تلفظ جمعيات المزارعين الخاصة هناك أنفاسها الأخيرة. وربما كان من الأعمال المناسبة لوزارة الزراعة فى كازاخستان الديمقراطية، تشجيع قيام تعاونيات ديمقراطية مستقلة.

(٣) تتركز العلوم الزراعية، كما هو الحال فى جميع البلدان الشيوعية السابقة، فى أكاديمية العلوم الزراعية ، المنفصلة تماما عن وزارة الزراعة. ولابد من دمج مثل هذه المؤسسات بصورة أفضل فى معاهد التعليم، وفى نفس الوقت وضع برامج للبحوث والارشاد تستجيب الى احتياجات المزارعين التجاريين.

(٤) لايمكن تلافى الضغط من أجل اقامة آليات جديدة لدعم الدخول والأسعار، عندما تحقق كازاخستان ماتتطلع اليه مستقبلا من زيادة الثروة وايرادات الضرائب. وقد

أرغمت الظروف الحالية كازاخستان على الغاء الانفاق الذى أغرى المزارعين بقبول الاعتماد على الحكومة، وأسفر عن وجود هيكل انتاج وتنظيم زراعى بلا كفاءة. وقد استفادت كازاخستان من نظام التجارة المفتوحة واقامة اقتصاديات السوق، وسعت الى التبادل التجارى مع رابطة الدول المستقلة بشروط انفتاحية. ولكن الميول الأوتوقراطية سعت الى عرقلة استيراد الأغذية التى تعانى كازاخستان من نقصها (مثل الزيوت النباتية والسكر). ومن المهم، من أجل نمو كازاخستان بكفاءة ومن أجل انضمامها مستقبلا الى منظمة التجارة العالمية، أن تراعى سياسات الدعم الزراعى فيها شروط عدم الاخلال بالمعاملات التجارية التى يسمح بها الصندوق الأخضر الذى شكلته جولة مفاوضات أوروغواى (أنظر الاطار ١١). وبالاضافة الى ذلك، ينبغى أن يكون للمبادئ العامة التالية دور فى توجيه السياسات الزراعية:

- فى أواخر عام ١٩٩٤، كانت أفكار زيادة الانتاج الكلى والصادرات تسيطر على أغلب المصالح الزراعية. ولكن كازاخستان بدأت مؤخرا تدرك أن الأسعار والدخول الزراعية تتناسب عكسيا فى أغلب الأحيان مع الانتاج، ولاسيما بالنسبة لكثير من المنتجات الزراعية التى تتسم بعدم المرونة فى الطلب.
- وعندما يتم التخلص من الأفكار القديمة المتعلقة بالانتاج الكلى، ينبغى زيادة الاهتمام بالمحافظة على الدخول الزراعية. فقد كان مجموع أجور العاملين (التى تأخر أغلبها لعدة شهور) فى قطاع مزارع الحكومة خلال عام ١٩٩٤ فى حدود ٢-٣ مليار تنج فقط. وكانت القروض ودعم الميزانيات، التى تبلغ أضعاف أضعاف هذا المبلغ، تعتبر وسائل مكلفة للمحافظة على الدخول.
- ولكن التطورات الاقتصادية الحديثة لاتحافظ عادة على معادلات الأسعار الزراعية دون تغيير. فنسب التبادل التجارى المنخفضة تحد من زيادة الدخل الزراعى للفرد وهذا يشجع بدوره على الخروج من الزراعة أو العمل لبعض الوقت فى أنشطة غير زراعية. وهناك بطالة مقنعة منتشرة الآن فى كازاخستان، ولاسيما فى الأجزاء الريفية

من المناطق الجنوبية والجنوبية الشرقية. والأرجح أن تؤثر التغييرات المستمرة فى قطاع الزراعة على سكان سهول الاستبس الشمالية. ففى كازاخستان تعمل ٢٣ فى المائة على الأقل من الأيدى العاملة فى الزراعة، وسوف تنخفض هذه النسبة على المدى الطويل. ويمكن استخدام مصروفات الميزانية فى محاولة الابقاء على السكان فى الزراعة، أو لجعل الأيدى العاملة أكثر قدرة على الحركة بتدريبها واقامة البنية الأساسية لمساندة الصناعات الريفية، مثل صناعة الأغذية، وخلق فرص للعمل فى الصناعات الأخرى مثل الصناعات التعدينية وصناعات الوقود.

- ولاشك أن حل مسألة ملكية الأراضى، وتحديد مساحات مناسبة من الأراضى لعمال الزراعة والخدمات والمتقاعدين، لهما تأثير فى تيسير التحول عن الزراعة فى النهاية. وهناك نموذجان تاريخيان واضحان للهجرة من الزراعة يمكن الاستفادة منهما فى توضيح هذه المسائل. ففى النموذج الأول، اضطر المعدمون، الذين كانوا يعملون فى اطار نظام المشاركة فى المحصول، الى الهجرة بفعل الظروف الاقتصادية وتحولوا الى عمال صناعيين. أما فى النموذج الثانى، فيجرى تجميع المزارع وتترك الأسر عملية الزراعة بطريقة أكثر أمنا وسلاسة، حيث يجرى عادة تحويل رأس المال الأولى، اللازم للعمليات التجارية الأخرى، من ريع الأرض التى بيعت أو أجرت أو المتبقية فى يدى الأسرة.

الجـــزء الثـالث

التجـارة بالسـلع الزراعية: هـل تدخل عصراً جديدا؟

التجارة بالسلع الزراعية: هل تدخل عصراً جديداً؟

مقدمة

أدى اتساع نطاق التجارة الزراعية الى تهيئة الفرصة لأعداد متزايدة من البشر فى الحصول على كميات أكبر وأكثر تنوعا من الأغذية الأجود بأسعار زهيدة، والى اضافة مصدر جديد لتوليد الدخل والنهوض بالأوضاع الاجتماعية للملايين ممن يشتغلون بهذه التجارة، سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة. وهى، على الصعيد القطرى، مصدر رئيسى للنقد الأجنبى الضرورى لتمويل الواردات وخطط التنمية، فى الكثير من البلدان، بينما يرتبط تحقيق الأمن الغذائى المحلى فى بلدان أخرى ارتباطا وثيقا بقدرة البلد المعنى على تمويل وارداته الغذائية.

بيد أن التجارة الزراعية، مثلها فى ذلك مثل أى نشاط آخر يجمع بين الشارين والبائعين، عادة ماتكون مصدرا لتضارب المصالح وميدانا لمواجهات دولية أكثر من أنماط التجارة الأخرى. ومن أسباب ذلك، أن السياسات كثيرا ماتمليها مصالح فئات سياسية بعينها داخل البلد المعنى أكثر مما تمليه المصلحة الوطنية أو العالمية. ويرتبط بذلك أيضا: بروز وتزايد الاختلالات واسعة النطاق فى الأسواق الزراعية العالمية؛ ودور التجارة الزراعية

فى الأمن الغذائى مما يضفى عليها أبعادا سياسية، واجتماعية اقتصادية، واستراتيجية خاصة؛ ثم، فى الآونة الأخيرة، اختلاف المفاهيم بشأن دور التجارة الزراعية فى القضايا البيئية ذات الأهمية القطرية أو الدولية.

ولقد ظلت سياسات التجارة الزراعية منذ أمد بعيد تعكس الاعتقاد الشائع بأن القطاع الزراعى، بما يتميز به من أهمية وحساسية، لايمكن تركه عرضة للمنافسة الدولية بكل ماتنطوى عليه من قسوة، دون أن تترتب على ذلك عواقب سياسية واجتماعية واقتصادية غير مقبولة. وأفضت هذه النظرة الى انتشار الحماية الشديدة وواسعة النطاق لهذا القطاع والتى كانت سببا فى كساد أسواق السلع الزراعية وعدم استقرارها، الأمر الذى أفضى بدوره الى مزيد من الضغوط طلبا لمزيد من الحماية. بيد أن الكثير من البلدان النامية اتخذت منفردة، فى السنوات الأخيرة، بعض الخطوات صوب تحرير الأسواق الزراعية والأسواق ككل. وانطوت معظم هذه الخطوات على وضع برامج للتكيف الهيكلى وخطط للتعاون الاقليمى. وأسفرت الاصلاحات النظمية الجارية فى بلدان التخطيط الاقتصادى المركزى السابقة، عن إنفتاح خارجى أكبر، وينتظر لهذه العملية، وبوجه الخصوص تزايد أهمية الدور الذى يرجح أن تلعبه الصين فى التجارة الدولية، أن تسفر أيضا عن نتائج بالغة الأثر على الصعيد العالمى ككل. من جهة ثانية، وفى عدد من البلدان المتقدمة، بما فيها بعض البلدان التجارية الكبرى مثل الولايات المتحدة والمجموعة الأوروبية، أفضت اصلاحات السياسات الزراعية، بتأثير الضغوط الداخلية أو الدولية، الى تقليص الاختلالات التجارية الى حد ما ولكنها لم تؤد بعد الى أى تحرير محسوس للتجارة.

وفى ظل الحماية واسعة النطاق هذه والمشكلات الهيكلية الخطيرة التى يعانيها نظام التجارة الزراعية العالمية، جرت جولة اوروغواى للمفاوضات التجارية فى اطار الجات. ويعد ختام هذه المفاوضات، وما أسفرت عنه من إنشاء منظمة التجارة العالمية الجديدة، من المعالم البارزة فى تاريخ العلاقات التجارية الدولية المعاصر (حتى وإن لم ترق نتائج هذه الجولة الى ما كان معقودا عليها من آمال). فهى بالرغم مما شابها من قصور تبقى حدثا بالغ الأهمية فى سجل التجارة الدولية. فأولا: أدى اختتامها فى حد ذاته الى تجنب الاحتمالات الأسوأ. وثانيا: جعلت الزراعة، وللمرة الأولى، عنصرا رئيسيا فى المفاوضات. وثالثا: ولدت الأمل فى تحقيق بعض التقدم، على الأقل، صوب قدر أكبر من تحرير الأسواق وتقليل الدعم المحلى للزراعة. ورابعا: لأن الجولة وماتبعها من إنشاء منظمة التجارة العالمية الجديدة وفرا الاطار لمزيد من الانضباط والاستقرار والوضوح فى التجارة عموما وفى التجارة الزراعية تحديدا. ومع ذلك، فقد يبدو أن تأثير الجولة على الأسواق الزراعية العالمية سيكون ضئيلا فى

المدى القصير، وأن الحماية، فى أشكالها القديمة أو فى صورها الجديدة، ستظل على الأرجح كبيرة فى الأجلين المتوسط والطويل، مالم يتم التفاوض بنجاح على مزيد من التخفيض فيها.

وفى ذات الوقت الذى كان المجتمع الدولى يعمل أثناءه على صياغة قواعد تجارية جديدة متعددة الأطراف، سعت العديد من مجموعات البلدان بشكل حثيث صوب وضع ترتيبات تجارية اقليمية. وخلال السنوات القليلة الماضية تكاثرت هذه الترتيبات واتسع نطاق تغطيتها القطرية، وزادت ديناميتها، كما باتت تشمل الزراعة بقدر متزايد. ولقد أثار قيام هذه الترتيبات بعض القضايا فيما يتعلق بوضعها فى اطار النظام التجارى متعدد الأطراف، ومدى انفتاحها قبالة البلدان غير الأطراف فيها، وأخطار «أقلمة» التدفقات التجارية.

ومن القضايا الأخرى التى استأثرت باهتمام متزايد، وربما أثرت تأثيرا ملموسا على مستقبل العلاقات التجارية، دور التجارة الدولية فى حماية البيئة واستدامة الانتاج. وهى مشكلة معقدة ومثيرة للخلاف. فالتجارة يمكن أن تساهم فى الحفاظ على البيئة من حيث أنها تحقق الكفاءة فى استخدام الموارد. بيد أن الأنشطة التجارية ومايرتبط بها من أعمال انتاجية وتسويقية تشكل أيضا ضغطا على الموارد البيئية. ومن شأن السياسات البيئية والتجارية الملائمة أن تكفل التوافق بين الأهداف التجارية والبيئية. ومع ذلك، فإن قيود الموارد كثيرا ماتفرض خيارات صعبة فى السياسات مابين احتياجات التنمية والأمن الغذائى الفورية، والاعتبارات البيئية للمدى الطويل.

ولا يمكن تفهم المشكلات والقضايا التى تواجه التجارة الزراعية والعوامل الأساسية التى تنبنى عليها سياساتها، الا فى ضوء التغيرات الكبرى التى شهدتها الأسواق العالمية فى العقود الأخيرة. ويستعرض الفصل الأول من هذا القسم بعض البيانات الأساسية التى توضح التغيرات الرئيسية التى حدثت منذ أوائل الستينات فيما يتصل بالجوانب التالية: وزن الزراعة فى التجارة بوجه عام، وحصص الأقاليم والبلدان المختلفة فى السوق، والقيمة الحقيقية للصادرات الزراعية وقوتها الشرائية، ووجهة تدفقات التجارة الزراعية وتركيبتها. ويتناول الفصل الثانى التجارة الزراعية فى سياق التحولات السياسية والاقتصادية الكبرى خلال العقود الأخيرة، وخاصة منذ مستهل الثمانينات. ويناقش الفصل الثالث قواعد التجارة الزراعية الجديدة التى برزت فى ١٩٩٤ بعد اختتام جولة اوروغواى لمفاوضات الجات، وآثارها المحتملة على التجارة الزراعية فى العالم. ويبحث الفصل الرابع النزعة السائدة نحو توثيق عرى التكامل الاقتصادى الاقليمى من خلال التكتلات التجارية الاقليمية، وموقع الزراعة من هذه العملية. وأخيرا، يبحث الفصل الخامس نقاط الالتقاء بين التجارة الزراعية، والبيئة والتنمية المستدامة، والظروف التى تكفل الدعم المتبادل مابين التجارة والبيئة.

التجارة بالسلع الزراعية: هل تدخل عصراً جديداً؟

أولا: الاتجاهات والأنماط المتغيرة للتجارة بالسلع الزراعية

ثمة عدد من السمات المتناقضة ظاهريا تبرز من وسط التغيرات العميقة التى طرأت خلال الثلاثين عاما الماضية على الأهمية الاقتصادية للتجارة الزراعية العالمية، وهيكلها ووجهتها وتركيبها. ففى حين فقدت التجارة الزراعية أهميتها فيما يتعلق بالتجارة اجمالا، تظل عنصرا هاما فى اقتصاديات الكثير من البلدان. ومع ذلك، فإن البلدان الأقل اعتمادا على الزراعة من الناحية الاقتصادية هى التى حققت، فى الغالب الأعم، الزيادة الأكبر فى حصتها من السوق الزراعية، بينما لم تفقد الاقتصاديات التى تعتمد بشكل راسخ على الزراعة جزءا من نصيبها فى السوق فحسب، بل وشهدت أيضا فى كثير من الحالات تدهور موازين التجارة الزراعية لديها فى ظل استمرار اعتمادها الاقتصادى الكبير، بل والمتزايد، على الصادرات الزراعية واعتماد أمنها الغذائى على الواردات.

ومن الاتجاهات العامة الأخرى الانخفاض المزمن فى الأسعار الدولية الحقيقية للمنتجات الزراعية، مما أثر سلبا على القوة الشرائية لهذه المنتجات،

وتزايد التنوع الجغرافى فى تدفقات التجارة الزراعية، يرافقه تكثيف فى المبادلات الاقليمية الداخلية، وتزايد أهمية المنتجات ذات القيمة المضافة فى إطار التجارة الزراعية الكلية، بالمقارنة مع المنتجات الأولية.

تضاؤل أهمية الزراعة فى التجارة العالمية

إن العلاقة بين التجارة والانتاج هى الأساس الذى يقوم عليه، عموما، الاعتماد المتبادل والتكامل المتزايد بين الاقتصاديات فى العالم. وينطبق هذا الحال على

الشكل ١١

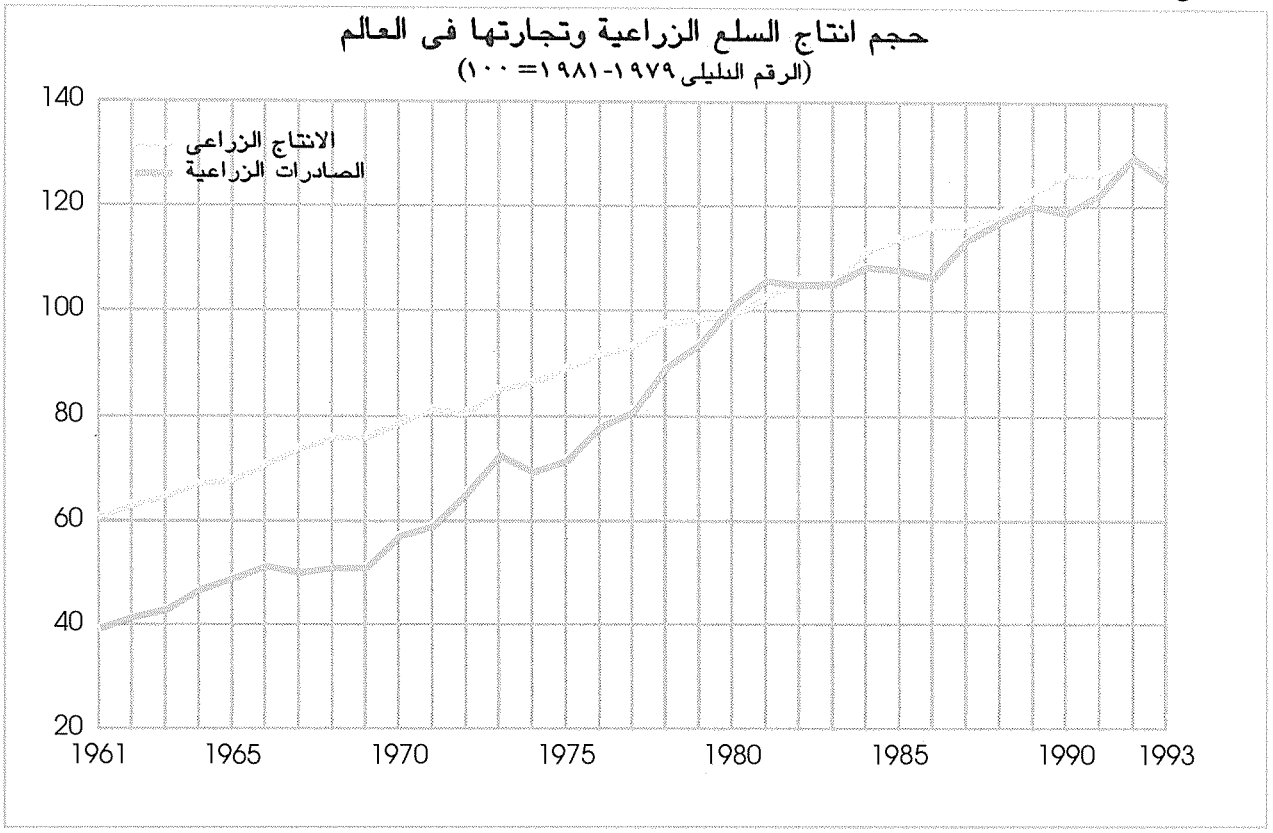

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

الزراعة. فعلى الصعيد العالمى، ظل معدل نمو التجارة الزراعية فى الأمد الطويل يفوق كثيرا معدل الانتاج.

ولقد انعكس مسار هذا النمط خلال معظم الثمانينات نتيجة لكساد الصادرات والواردات فى البلدان النامية، وخاصة فى أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى وأفريقيا. وفى المقابل، ظل نمو التجارة الزراعية فى البلدان المتقدمة، أكبر بوجه عام من النمو فى الانتاج (الشكل ١١).

بيد أن التجارة فى المنتجات الزراعية، بالرغم من نشاطها النسبى، ظلت فى أغلب الحالات متخلفة عن اللحاق بالتجارة فى قطاعات أخرى، خاصة

الشكل ١٢

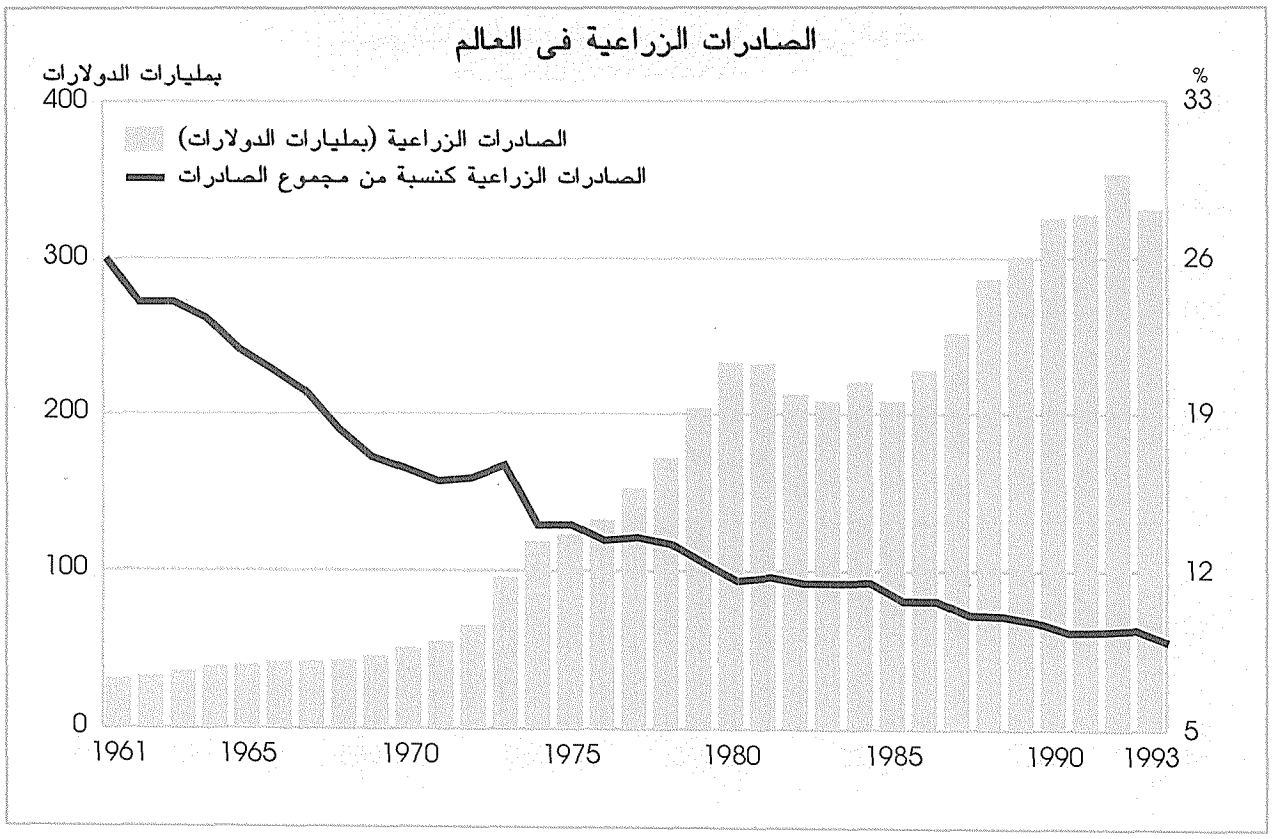

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

السلع المصنعة، تبعا لتقدم حركة التصنيع. وتشكل الصادرات الزراعية الآن أقل من ١٠ فى المائة من الصادرات السلعية، على الصعيد العالمى، مقارنة بنحو ٢٥ فى المائة فى أوائل الستينات.

وقد ساد اتجاه تراجع الأهمية النسبية للتجارة الزراعية فى التجارة الخارجية بالنسبة لكل الأقاليم، بيد أن هذه العملية كانت على أشدها على وجه الخصوص فى بلدان الأقاليم النامية خلال الستينات وأوائل السبعينات (الشكلان ١٢ و ١٣).

وعقب تلك الفترة استقر نصيب الزراعة من اجمالى الصادرات عند نسبة تتراوح بين ٢ و ٧ فى المائة فى اقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، وقرابة ١٠ فى المائة فى آسيا والمحيط الهادى. وسجلت أشد التقلبات حدة فى نصيب الزراعة فى أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى حيث صاحبت الانخفاض العام فى نصيب التجارة الزراعية فترات انتعاش مؤقتة (خاصة فى أواخر السبعينات أثناء سنوات «الازدهار السلعى»، وفى عام ١٩٨٦ وهى سنة ارتفاع أسعار البن من جراء انخفاض محصول البرازيل بسبب الجفاف وايقافها لنظام حصص التصدير) (الشكلان ١٤أ و ١٤ب).

وشهد جانب الواردات نمطا مماثلا. إذ كان تناقص وزن الزراعة فى اجمالى الواردات، والذى يشكل مؤشرا طيبا على معدل التنمية فى بلد معين، قويا على نحو ملحوظ فى اقليم آسيا والمحيط الهادى، وأقل درجة فى اقليمى الشرق الأدنى وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى (وإن

الشكـل ١٣

التجارة بالمنتجات الزراعية والسمكية والحرجية

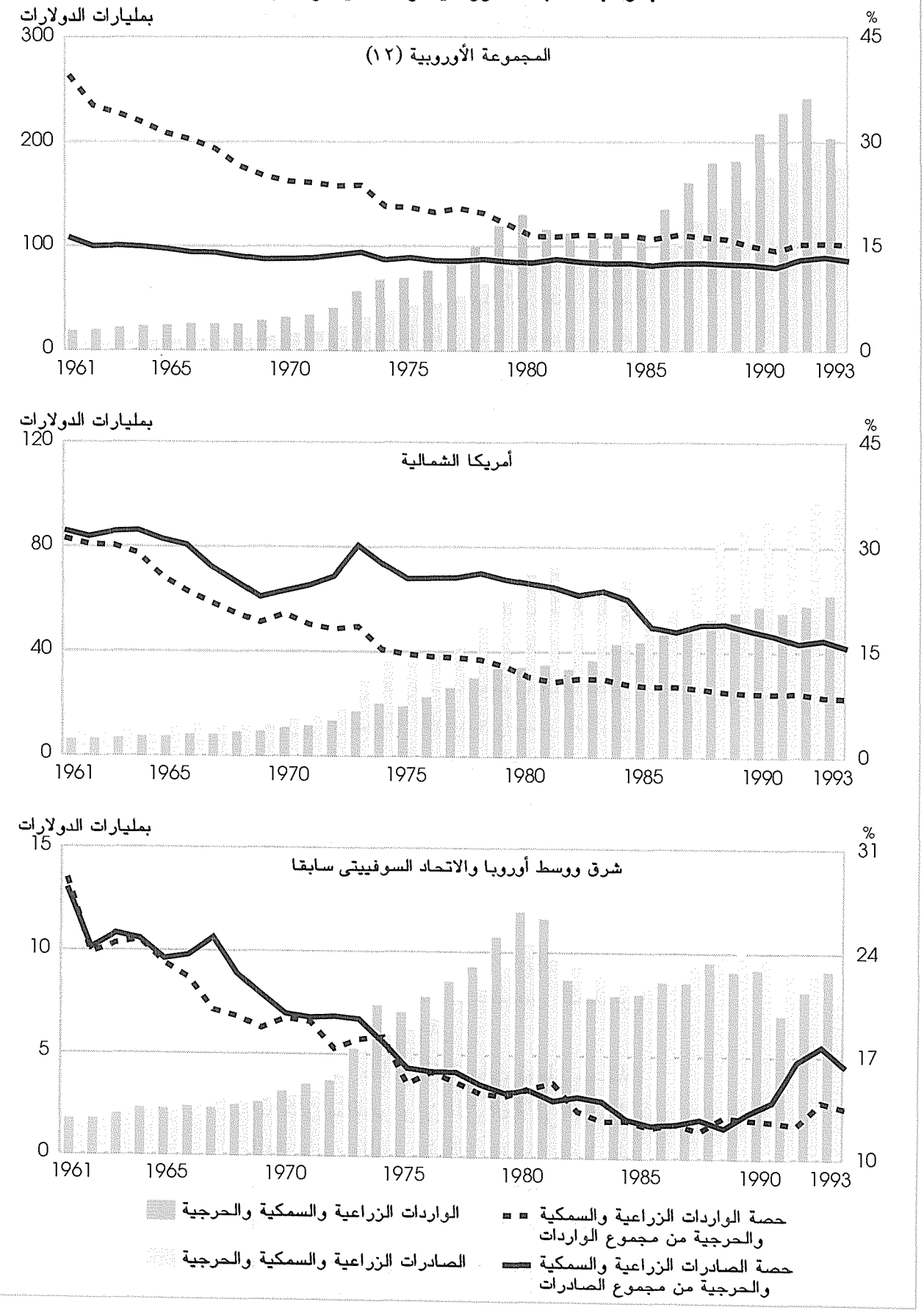

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

الشكـل ١٤ - أ

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

الشكـل ١٤ - ب

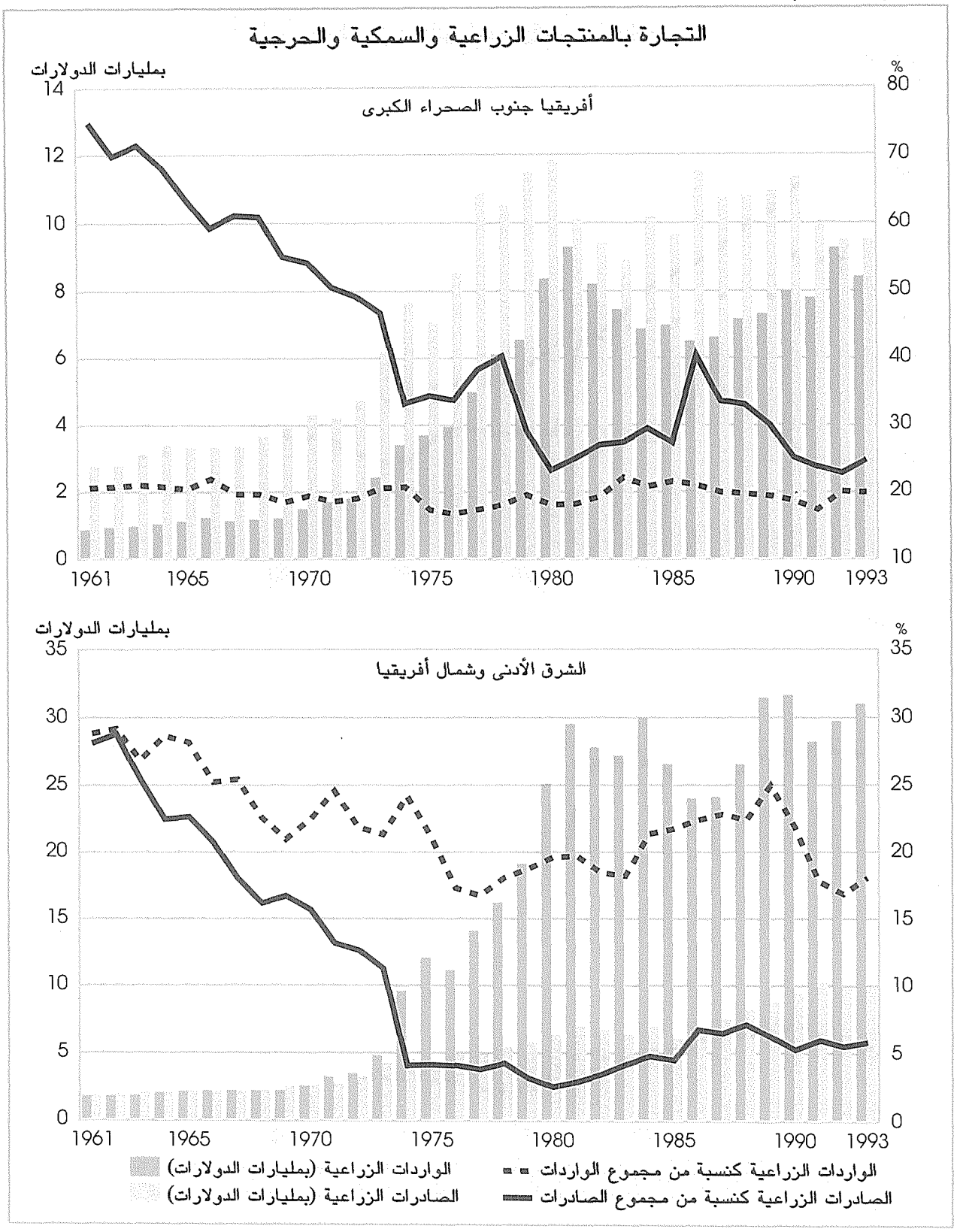

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

كان هذا الأخير قد تميز بانخفاض نسبى فى نسبة الواردات الزراعية إلى اجمالى الواردات)، بينما كان شبه معدوم فى أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

كذلك تضاءلت أهمية الصادرات الزراعية عموما كمصدر لتمويل الواردات. ولم يحدث أى انقطاع فى هذه العملية طويلة الأجل الا فى فترات غير عادية، مثل الفترات التى تسودها ظروف مواتية بوجه خاص للصادرات الزراعية (كما حدث فى أواخر السبعينات)، أو، وهو الأهم، فى السنوات التى أعقبت أزمة الديون فى الثمانينات عندما قلصت بلدان نامية كثيرة اجمالى وارداتها بشكل حاد.

ومع ذلك فلا تزال الصادرات الزراعية فى أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، تمول نحو خمس التكلفة الكلية للواردات. وعلاوة على ذلك، لايزال كثير من البلدان يعتمد اعتمادا بالغا على الصادرات الزراعية فى اقتصاده (الشكل ١٥). ففى عام ١٩٩٣ كان ١٧ بلدا من مجموع ٤٦ بلدا فى أفريقيا يعتمد على الزراعة فى تحقيق نسبة النصف، أو أكثر، من اجمالى حصيلة الصادرات. وهكذا أيضا كان حال ١٦ بلدا فى أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى، من مجموع ٤٠ بلدا، (٩ منها فى البحر الكاريبى).

أما الحالات القصوى، حيث توفر الزراعة نسبة ٨٠ فى المائة، أو أكثر، من عائدات الصادرات فتشمل كوبا وباراغواى فى أمريكا اللاتينية، وكل من بوروندى وجزر القمر وغينيا – بيساو وملاوى وأوغندا والسودان.

الشكـــل ١٥

وجهة الصادرات وتركيبة قطاعاتها

(بملايين الدولارات بأسعار ١٩٨٠)

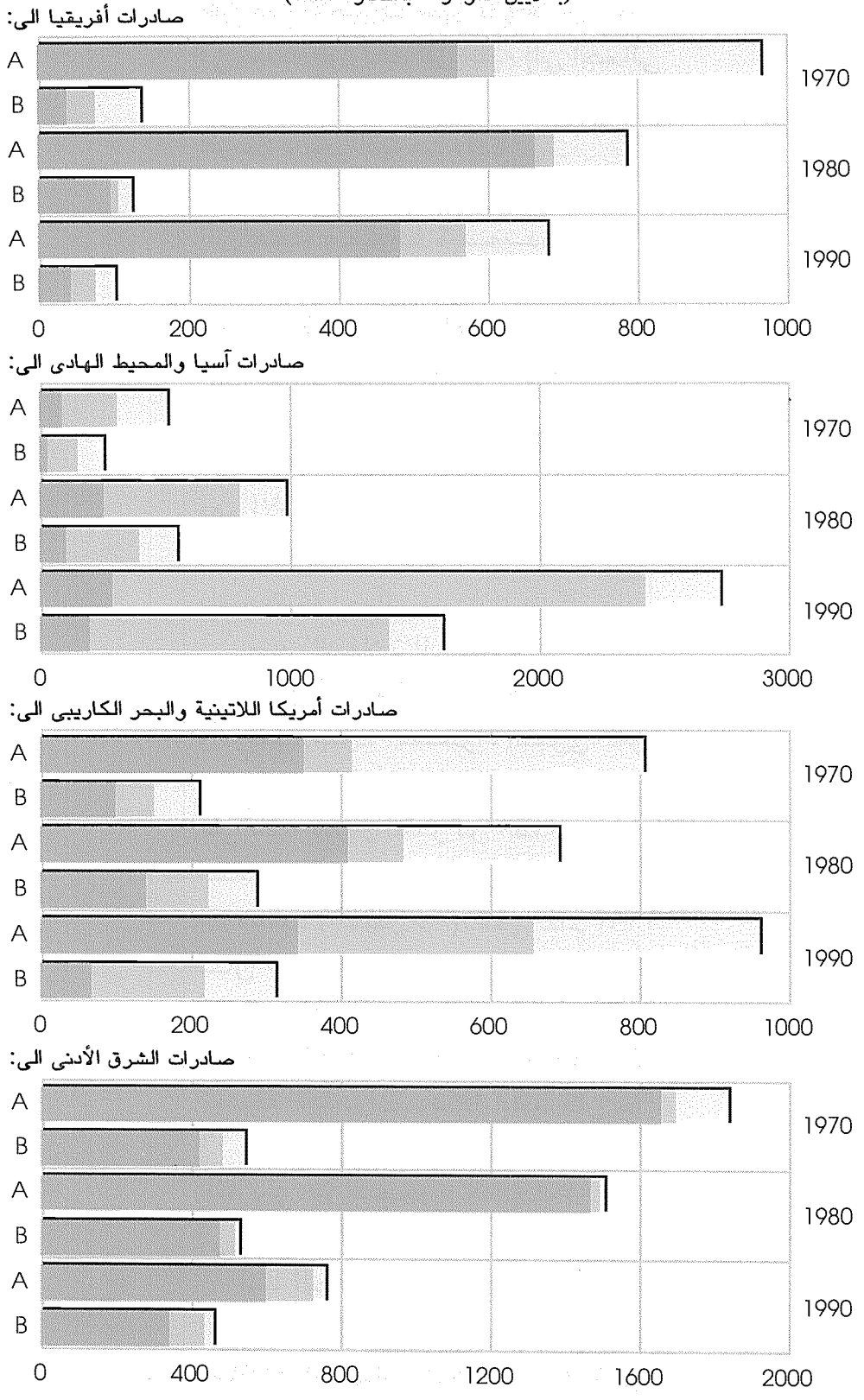

المصدر: الاونكتاد ومنظمة الأغذية والزراعة

توسع الأسواق الزراعيـــة وتقلص حصة البلدان النامية

تغير التوزيع الاقليمى للتجارة الكلية والتـجـارة الزراعـيـة فى العـالـم تغـيـرا ملحـوظا منذ أوائل الستـينات. فـفى حين زادت حصة البلدان النامية من اجمالى الصـادرات السلعـيـة (من نحـو ٢٠ فى المائة إلى أكـثـر من ٢٥ فى المائة من الاجـمـالى العـالمى) فـإن نصـيـبـهـا من اجمالى الصادرات الزراعية انخفض من أكـثـر من ٤٠ فى المائة الى نحـو ٢٧ فى المائة (الشكل ١٦).

الشكـل ١٦

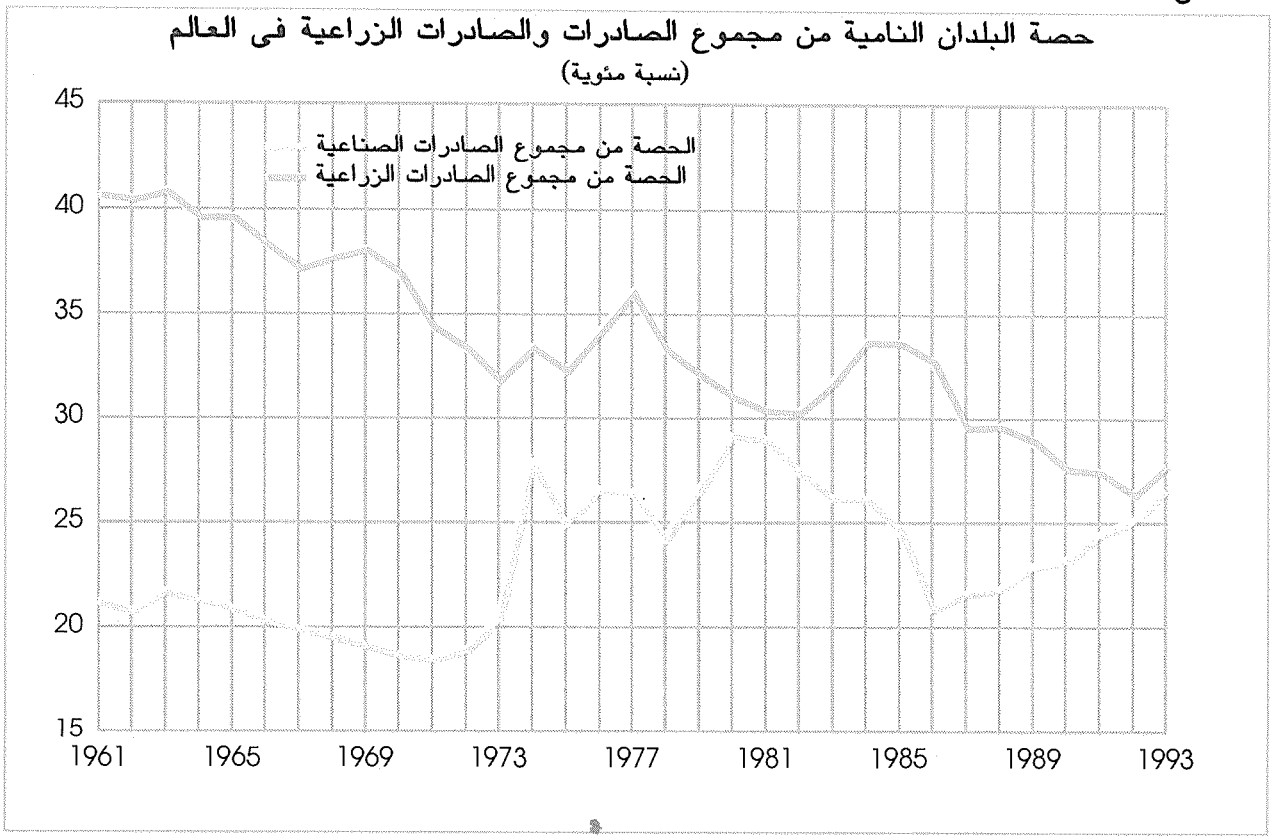

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

وكان النظير المقابل للخسائر فى حصة البلدان النامية من السوق، هو تزايد وزن البلدان المتقدمة، ولاسيما المجموعة الأوروبية، فى الأسواق الزراعية العالمية. والواقع أنه فى حين أن بلدان المجموعة الأثنى عشر ساهمت، فى أوائل الستينات، بما يزيد على٢٠ فى المائة من اجمالى الصادرات الزراعية العالمية، فإن هذه النسبة تصل الآن الى زهاء ٤٥ فى المائة. وتعزى معظم هذه الزيادة الى التجارة المكثفة فيما بين البلدان الأعضاء فى المجموعة الأوروبية. وحتى بعد استبعاد تدفقات التجارة داخل المجموعة، تظل صادرات المجموعة الأوروبية تمثل قرابة ١٣ فى المائة من المجموع العالمى، بينما كانت ٨ فى المائة فى أوائل الستينات. كذلك ظلت المجموعة الأوروبية أكبر منطقة مستوردة فى العالم، وان كان نصيبها من الواردات العالمية من خارج المجموعة قد اتجه نحو الانخفاض.

واستطاعت الولايات المتحدة، وبعد أن خسرت جزءا من نصيبها فى السوق فى أواخر الستينات، أن تستعيد هذه الخسارة بعد عام ١٩٧٣ عندما استفاد قطاع التصدير من السياسات المالية والنقدية المتحررة، وضعف الدولار. بيد أنه بدءا من عام ١٩٨٢ ومابعده فإن تشدد السياسات الاقتصادية الكلية، وقوة الدولار بعد «هزة» أسعار النفط الثانية وماتبعها من ركود عالمى، أسفرت عن تراجع ملحوظ فى معدلات نمو صادرات الولايات المتحدة.

كذلك، فإن صادرات جميع أقاليم البلدان النامية، باستثناء آسيا والمحيط الهادى، فقدت تباعا حصتها فى السوق العالمية. ومما يزيد من ضخامة الانجاز الذى حققه اقليم آسيا والمحيط الهادى فى زيادة حصته، بالفعل، من الصادرات الزراعية العالمية منذ منتصف السبعينات، أن هذا الاقليم حقق أيضا أكبر نجاح فى تنويع صادراته دون الاعتماد على الزراعة وحدها. وعلى النقيض من ذلك، وبالرغم من استمرار أهمية العنصر الزراعى فى التجارة الخارجية لاقليم أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، فإن أهميته النسبية فى الأسواق الزراعية العالمية تقلصت بوجه عام منذ أوائل السبعينات، وباتت الآن مقاربة لمركز اقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا. وشهد اقليم أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى خسائر كبيرة فى الأسواق منذ النصف الثانى من الثمانينات، وهى فترة تميزت بتباطؤ نمو حجم الصادرات الزراعية والانخفاض الشديد فى أسعار الصادرات (الشكلان ١٧ و ١٨).

هل ستظل البلدان النامية مصدرا صافيا؟

ظلت الصادرات الزراعية للبلدان النامية ككل، حتى أواخر السبعينات، تتجاوز الواردات الزراعية بهامش كبير وثابت نسبيا. بيد أن الأزمة الاقتصادية التى سادت فى أوائل الثمانينات أحدثت انخفاضا حادا فى الطلب على صادرات البلدان النامية، وأفضت الى إنتكاس مؤقت فى صافى تجارتها الزراعية. ولكن، مع تزايد حدة الأزمة، فرضت القيود المالية تخفيضا جذريا فى الواردات، بما فيها

الشكـل ١٧

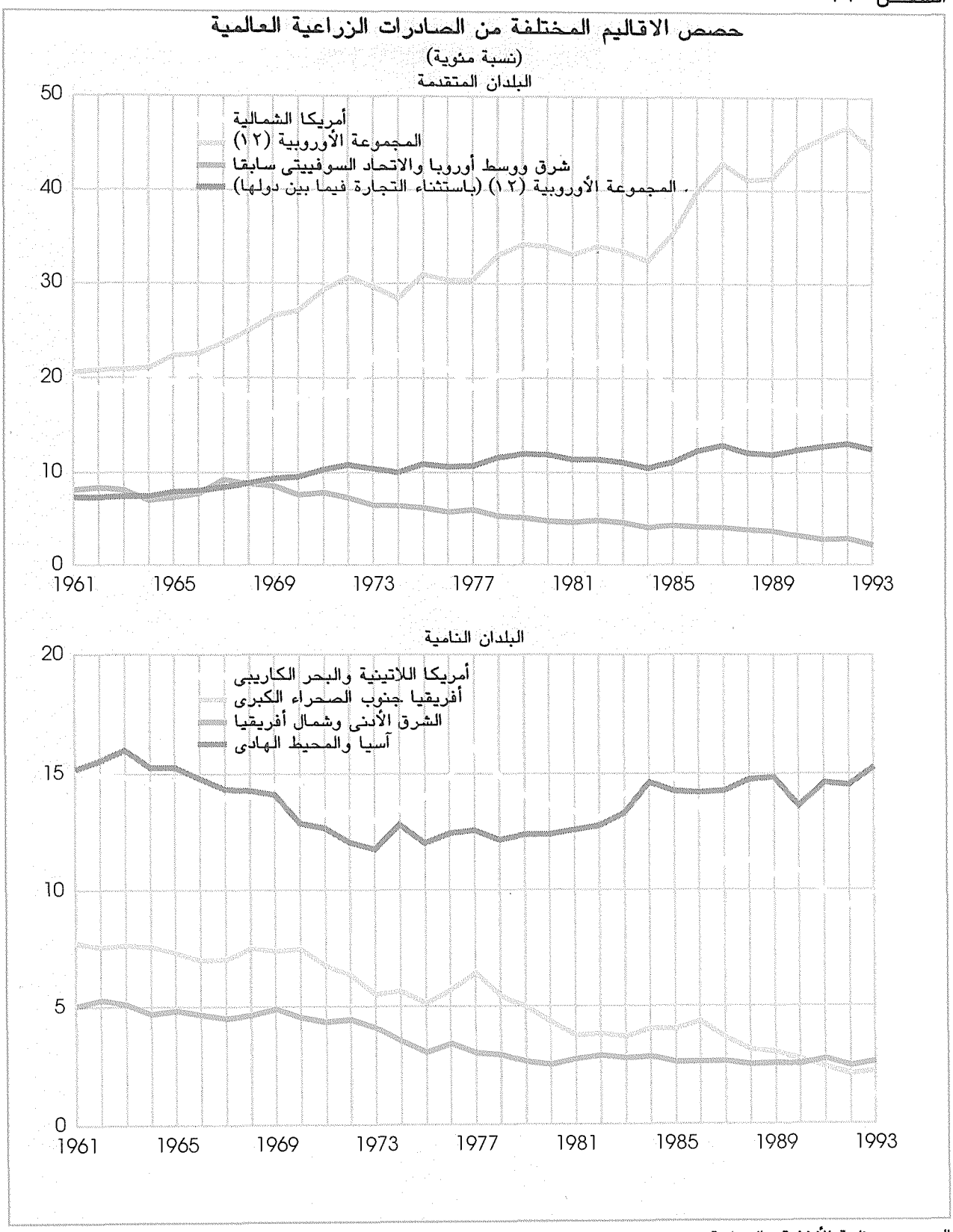

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

الشكـل ١٨

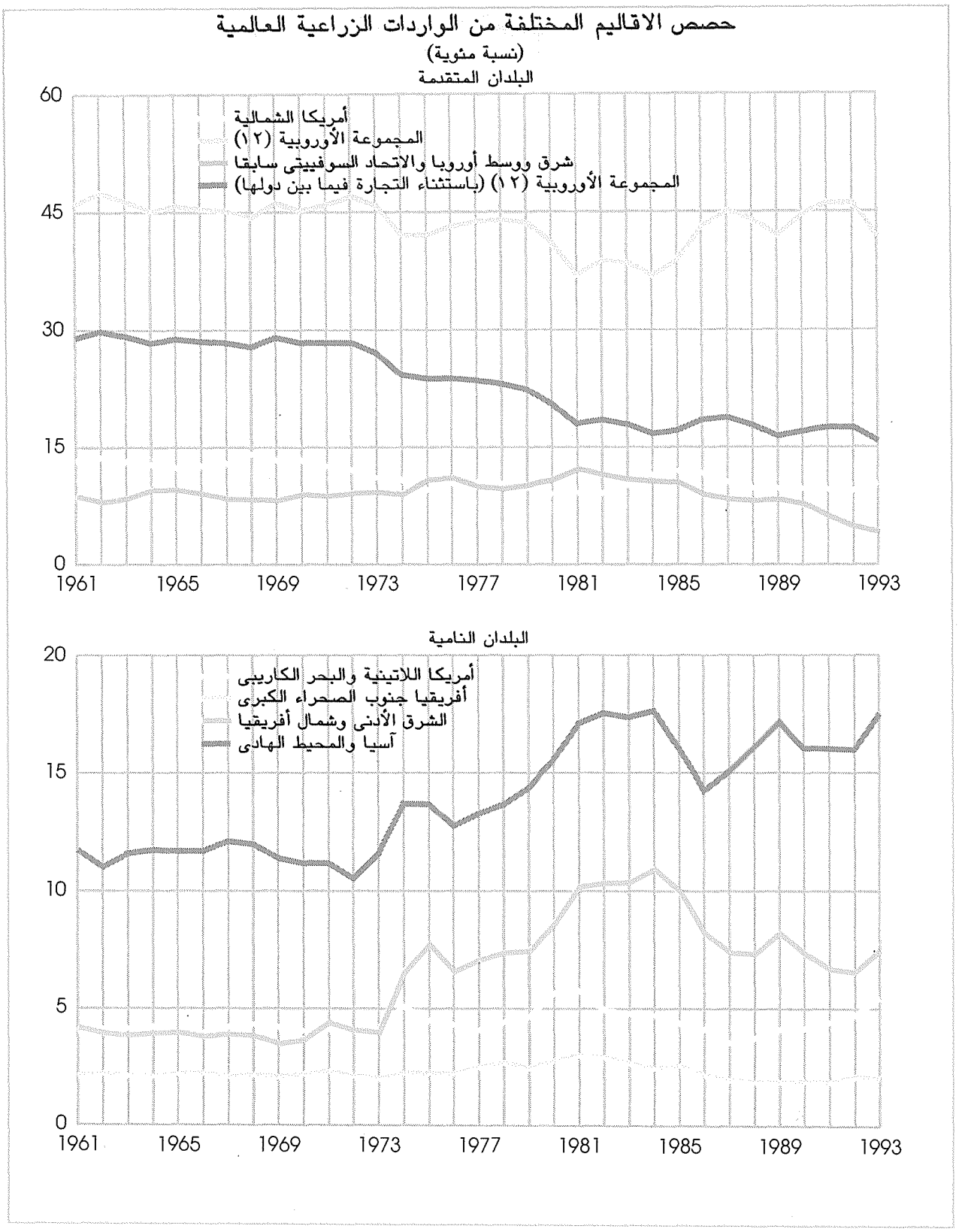

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

الواردات الغذائية، ومن ثم برزت البلدان النامية ككل مرة أخرى كمصدر صاف للمنتجات الزراعية، وهو المركز الذى احتفظت به حتى عام ١٩٩١. وإجمالا، فإن الأداء المخيب للآمال للصادرات خلال العامين التاليين لذلك أدى، مرة ثانية، إلى انتكاس فى ميزانها التجارى.

بيد أن الأوضاع الاقليمية تفاوتت تفاوتا واسعا ضمن هذا النمط العام. فإجمالا، استمر اقليم أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى فى تحقيق فائض زراعى كبير. وإن ظلت الواردات تتزايد بمعدلات أسرع من زيادة الصادرات فى السنوات الأخيرة. وسجلت أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى تقلبات واسعة فى نسبة صادراتها الزراعية إلى وارداتها، وإن كانت الاتجاهات التى برزت مؤخرا تشير الى تزايد الصعوبات التى يلاقيها الاقليم فى الاحتفاظ بمركزه التقليدى كمصدر صاف. أما اقليم آسيا والمحيط الهادى فقد انتقل إلى مركز المستورد الصافى للمنتجات الزراعية منذ منتصف السبعينات، ولم يتوقف هذا التوسع المطرد فى الصادرات والواردات معا الا فى النصف الأول من الثمانينات. وأخيرا، فإن اقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، الذى كان مصدرا صافيا للمنتجات الزراعية خلال الستينات، شهد تصاعدا بالغا فى اعتماده على الواردات الغذائية خلال السبعينات وأوائل الثمانينات، وظل على هذه المستويات العالية للغاية حتى الآن. واتسعت فجوة التجارة الزراعية على نحو ملفت للأنظار فى البلدان المصدرة للنفط فى الاقليم، وان كانت حالات العجز الغذائى ذات الطابع الهيكلى قد ظهرت أيضا فى العديد من البلدان غير المصدرة للنفط (الشكل ١٩).

تنويع الأسواق وتكثيف المبادلات التجارية الاقليمية الداخلية

اتسمت وجهة التدفقات التجارية الزراعية بسمتين عامتين خلال العقود الماضية. الأولى هى تزايد التنوع الجغرافى للصادرات والواردات، والثانية هى تزايد كثافة المبادلات التجارية فى مختلف الأقاليم.

بيد أن هذه الاتجاهات العامة كانت أبعد ماتكون عن الاتساق، ولم تسفر عن أى تحولات كبيرة فى الأنماط العامة للتجارة الزراعية. إذ بقيت التجارة الزراعية فى البلدان المتقدمة إلى حد كبير، ومتزايد، محصورة فيما بينها، مع انخفاض مطرد فى نصيب البلدان النامية من اجمالى الواردات. ومن جهة ثانية، ظلت البلدان النامية معتمدة الى حد بعيد على أسواق البلدان المتقدمة، سواء كمصادر للواردات أو كمنافذ للصادرات.

ولقد ظل الاعتماد على الأسواق التقليدية فى البلدان المتقدمة، وخاصة أسواق المجموعة الأوروبية، شديدا للغاية بالنسبة لاقليم أفريقيا. والواقع أن البلدان المتقدمة تستوعب فى الوقت الحاضر ثلاثة أرباع اجمالى الصادرات الزراعية للاقليم، وتقدم قرابة ٧٠ فى المائة من اجمالى وارداته الزراعية. وخلال الفترة بين ١٩٧٠ و ١٩٩٠ ساهمت الصادرات الزراعية الأفريقية فى زيادة نسبة التجارة الاقليمية الداخلية من اجمالى

الشكـل ١٩

موازين التجارة بالسلع الزراعية (المحاصيل والثروة الحيوانية)

(بمليارات الدولارات)

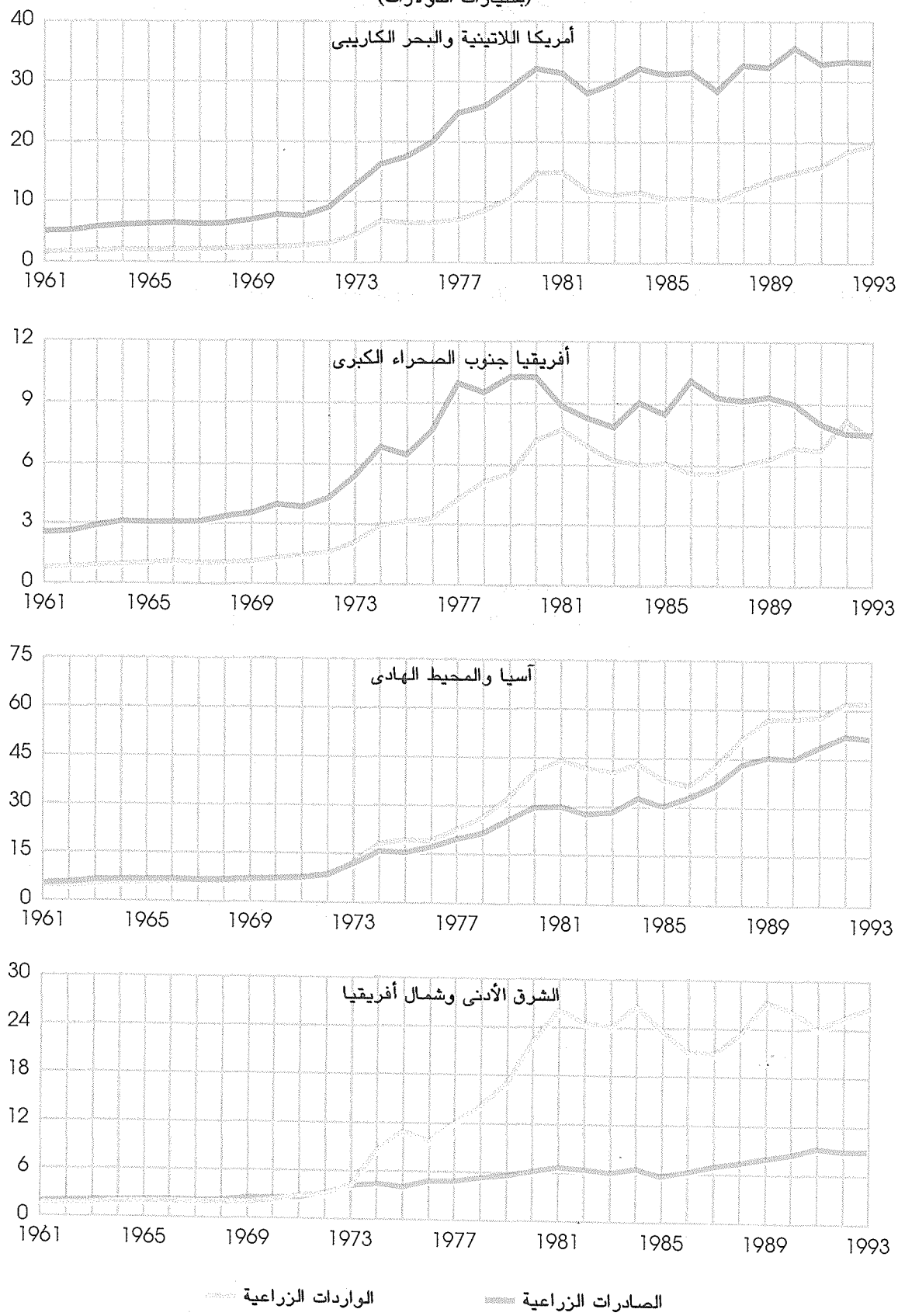

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

الصادرات، من ٥ فى المائة إلى ١١ فى المائة. بيد أن هذا لم يسهم كثيرا فى الحد من اعتماد أفريقيا البالغ على الواردات الغذائية من أسواق البلدان المتقدمة.

وشهدت جميع الأقاليم النامية الأخرى درجات متفاوتة من تنويع الأسواق والتكامل الاقليمى. فاقليم الشرق الأقصى، الذى يعد بالفعل أكثر الأقاليم اكتفاء ذاتيا فى التجارة الزراعية، زاد من تكثيف المبادلات التجارية الاقليمية الداخلية وعمد، فى ذات الوقت، الى تخفيض نصيبه من اجمالى الصادرات الزراعية الى البلدان المتقدمة، وخاصة المجموعة الأوروبية. وحافظ اقليم أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى على توازن معقول فى نمط صادراته فيما بين أسواق المجموعة الأوروبية، وأمريكا الشمالية، والبلدان النامية، وبلدان التخطيط الاقتصادى المركزى السابقة. ومع ذلك نجح الاقليم أيضا فى تحقيق زيادة هامة فى نسبة التجارة الزراعية للبلدان النامية وفى داخل الاقليم نفسه، محققا هذا الانجاز الأخير من خلال تكثيف الجهود فى سبيل التكامل الاقتصادى الاقليمى. واتجه اقليم الشرق الأدنى الى الاعتماد أكثر فأكثر على المجموعة الأوروبية فى الحصول على نسبة أكبر من وارداته الغذائية، فى حين بقيت حصتا كل من أمريكا الشمالية والشرق الأقصى متساويتين اجمالا.

أما الأسواق الزراعية فى شرق ووسط أوروبا والاتحاد السوفييتى سابقا التى تميزت بتكامل وثيق، فقد اتجهت الى الانفتاح، وبشكل كبير، على الواردات ولاسيما من أمريكا الشمالية والمجموعة الأوروبية حتى قبل بدء اصلاحات التسعينات وانهيار الأنظمة التقليدية للتجارة الاقليمية الداخلية. وبحلول عام ١٩٩٠ برزت المجموعة الأوروبية باعتبارها أيضا المنفذ الرئيسى للصادرات الزراعية من هذه البلدان (أكثر من ٣١ فى المائة من الاجمالى، بالمقارنة مع ٢٣ فى المائة للصادرات الاقليمية الداخلية). كذلك اتجهت نسبة متزايدة من شحنات الاقليم الى البلدان النامية. وخلال السنوات الأخيرة، أفضى حل مجلس التعاضد الاقتصادى ومساعى بلدان شرق ووسط أوروبا فى سبيل توثيق روابطها الاقتصادية والسياسية مع غرب أوروبا، الى مزيد من إضعاف التجارة داخل الاقتصادات التى تمر بمرحلة التحول. وثمة احتمال بأن يسفر قيام منطقة التجارة الحرة لوسط أوروبا فى عام ١٩٩٣، والتى تضم كلا من الجمهورية التشيكية والمجر وبولندا وسلوفاكيا، إلى إحياء التجارة الاقليمية الداخلية فى المنتجات الزراعية الى حد ما (الجدولان ١٦ و ١٧).

هبوط الأسعار الزراعية، وتزايد حجم الشحنات، وتضاؤل القدرة الشرائية للصادرات الزراعية

طوال فترتى الستينات والسبعينات شهدت قيم وحدة الصادرات الزراعية فى البلدان المتقدمة والنامية اتجاهات صعودية متماثلة تقريبا. كما تعرضت هاتان المجموعتان معا لانخفاض الأسعار الذى

الجدول ١٦

وجهة الصادرات الزراعية حسب الأقاليم (نسبة مئوية)

المصدر / الوجهة		اقتصاديات السوق المتقدمة	المجموعة الأوروبية	كندا/ الولايات المتحدة	البلدان النامية	أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى	أفريقيا	الشرق الأدنى	الشرق الأقصى	شرق ووسط أوروبا/ الاتحاد السوفييتى سابقا
العالم	١٩٧٠	٧٣	٤٢	١٥	١٧	٤	٣	٢	٨	٩
	١٩٨٠	٦٣	٤٠	١٠	٢٤	٥	٥	٥	١٠	١٠
	١٩٩٠	٧١	٤٥	١١	٢١	٤	٤	٤	١١	٥
اقتصاديات السوق المتقدمة	١٩٧٠	٧٩	٤٨	١٤	١٦	٤	٣	٢	٨	٣
	١٩٨٠	٦٩	٤٧	٨	٢٣	٦	٦	٤	٨	٦
	١٩٩٠	٧٧	٥٣	١٠	١٨	٤	٣	٣	٨	٣
المجموعة الأوروبية	١٩٧٠	٨٥	٦٥	٨	١١	٢	٥	٢	٢	٣
	١٩٨٠	٧٨	٦٦	٤	١٧	٣	٧	٥	٢	٤
	١٩٩٠	٨٥	٧٢	٤	١١	٢	٤	٣	٣	٢
كندا/ الولايات المتحدة	١٩٧٠	٧٢	٢٨	٢١	٢٣	٨	٣	٢	١٣	٢
	١٩٨٠	٥٨	٢٥	١٢	٢٩	١٢	٤	٢	١٥	٧
	١٩٩٠	٦٥	١٩	٢١	٢٨	٩	٣	٣	١٦	٥
البلدان النامية	١٩٧٠	٧١	٣٥	٢٠	١٧	٤	٢	٢	٩	١٠
	١٩٨٠	٥٨	٣١	١٥	٢٦	٥	٤	٦	١٣	١٢
	١٩٩٠	٦١	٢٩	١٦	٢٨	٥	٤	٥	١٦	٨
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى	١٩٧٠	٧٧	٣٣	٢٩	١٢	٩	١	صفر	٣	١٠
	١٩٨٠	٦٠	٣٠	٢٤	١٩	١٠	٣	٣	٤	١٨
	١٩٩٠	٦٥	٣٢	٢٥	٢١	١٢	٢	٣	٥	١٢
أفريقيا	١٩٧٠	٧٤	٥٠	١٣	١٣	صفر	٥	٢	٥	٩
	١٩٨٠	٧٤	٥٨	٩	١٤	١	٧	٣	٤	٧
	١٩٩٠	٧٥	٥٩	٦	١٩	صفر	١١	٣	٥	٣
الشرق الأدنى	١٩٧٠	٥٥	٣٦	٧	٢٤	صفر	٢	١٩	٣	١٨
	١٩٨٠	٤٠	٣٠	٤	٣٨	صفر	٤	٣١	٥	١٧
	١٩٩٠	٥٠	٣٧	٦	٤٠	١	٥	٢٩	٤	٩
الشرق الأقصى	١٩٧٠	٥٨	٢٢	١٥	٣١	١	٢	٣	٢٤	٩
	١٩٨٠	٤٩	١٩	٩	٤٠	١	٣	٦	٢٩	٧
	١٩٩٠	٥٢	١٥	١٠	٣٧	١	٣	٤	٢٩	٦
شرق ووسط أوروبا/ الاتحاد السوفييتى سابقا	١٩٧٠	٤١	٢٧	١	٩	٤	٣	٢	٤	٤٦
	١٩٨٠	٣٥	٢٠	٢	٢١	٤	٥	٤	٥	٣٩
	١٩٩٠	٥٠	٣١	٢	٢١	٥	٥	٢	٣	٢٣

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة استنادا الى بيانات الاونكتاد.

ملاحظة: ينبغى أن يكون مجموع الأرقام فى الأجزاء المظللة، التى تمثل المجاميع الفرعية لبلدان الاقتصاديات المتقدمة، والبلدان النامية، وشرق ووسط أوروبا والاتحاد السوفييتى سابقا ١٠٠ فى المائة أفقيا. بيد أنها لا تبلغ ١٠٠ فى المائة فى معظم الحالات نتيجة عمليات التقريب و / أو الاختلافات الاحصائية.

الجدول ١٧

مصدر الواردات الزراعية حسب الأقاليم (نسبة مئوية)

المستورد / المصدر		اقتصاديات السوق المتقدمة	المجموعة الأوروبية	كندا/ الولايات المتحدة	البلدان النامية	أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى	أفريقيا	الشرق الأدنى	الشرق الأقصى	شرق ووسط أوروبا/ الاتحاد السوفييتى سابقا
العالم	١٩٧٠	٥٨	٢٣	٢٠	٣٢	١٣	٨	٢	١١	٨
	١٩٨٠	٦٤	٣٠	٢٢	٢٩	١٢	٤	١	١٣	٦
	١٩٩٠	٦٩	٣٩	١٩	٢٥	١٠	٣	١	١٣	٤
اقتصاديات السوق المتقدمة	١٩٧٠	٦٤	٢٧	١٩	٣١	١٤	٨	١	٩	٤
	١٩٨٠	٦٩	٣٧	٢٠	٢٧	١١	٥	١	١٠	٣
	١٩٩٠	٧٤	٤٧	١٧	٢١	٩	٣	١	١٠	٣
المجموعة الأوروبية	١٩٧٠	٦٧	٣٦	١٣	٢٧	١٠	٩	١	٦	٥
	١٩٨٠	٧٤	٥٠	١٤	٢٢	٩	٦	١	٦	٣
	١٩٩٠	٨٠	٦٢	٨	١٦	٧	٤	١	٥	٣
كندا/ الولايات المتحدة	١٩٧٠	٥٥	١٣	٢٩	٤٤	٢٥	٧	١	١١	١
	١٩٨٠	٥٣	١٣	٢٨	٤٥	٢٩	٤	١	١١	١
	١٩٩٠	٦٢	١٦	٣٧	٣٦	٢٢	١	١	١٣	١
البلدان النامية	١٩٧٠	٥٨	١٦	٢٨	٣٣	٩	٦	٢	٢٠	٥
	١٩٨٠	٦٠	٢١	٢٧	٣٠	٩	٣	٢	٢١	٥
	١٩٩٠	٥٨	٢١	٢٥	٣٣	٩	٢	٣	٢٣	٤
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى	١٩٧٠	٦٢	١٤	٤٠	٣٠	٢٧	صفر	صفر	٣	٧
	١٩٨٠	٧٠	١٤	٥٢	٢٥	٢٢	١	صفر	٣	٥
	١٩٩٠	٦٢	١٧	٤١	٣٢	٢٨	صفر	صفر	٤	٥
أفريقيا	١٩٧٠	٦٦	٣٤	١٦	٢٤	٣	١٣	١	٩	٨
	١٩٨٠	٧٣	٤٤	١٨	٢٠	٦	٦	١	٨	٦
	١٩٩٠	٦٨	٤٣	١٦	٢٥	٦	٩	٢	١٠	٦
الشرق الأدنى	١٩٧٠	٥١	٢٢	١٧	٣٩	٣	٦	١٦	١٥	٨
	١٩٨٠	٥٨	٣١	١١	٣٥	٩	٣	٨	١٧	٥
	١٩٩٠	٦١	٣٣	١٧	٣٦	٨	٢	١١	١٥	٢
الشرق الأقصى	١٩٧٠	٥٣	٦	٣٠	٣٦	٤	٥	١	٣١	٣
	١٩٨٠	٥١	٥	٣١	٣٧	٤	٢	١	٣٦	٢
	١٩٩٠	٥٢	٩	٢٧	٣٧	٤	١	١	٣٥	١
شرق ووسط أوروبا/ الاتحاد السوفييتى سابقا	١٩٧٠	٢٠	٨	٥	٣٦	١٤	٨	٣	١١	٤١
	١٩٨٠	٣٨	١٤	١٥	٣٦	٢٢	٣	٢	١٠	٢٢
	١٩٩٠	٤٠	١٧	١٦	٣٦	٢٢	٢	٢	١٥	١٧

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة استنادا الى بيانات الاونكتاد.

ملاحظة: ينبغى أن يكون مجموع الأرقام فى الأجزاء المظللة، التى تمثل المجاميع الفرعية لبلدان الاقتصاديات المتقدمة، والبلدان النامية، وشرق ووسط أوروبا والاتحاد السوفييتى سابقا ١٠٠ فى المائة أفقيا. بيد أنها لا تبلغ ١٠٠ فى المائة فى معظم الحالات نتيجة عمليات التقريب و / أو الاختلافات الاحصائية.

أعقب الأزمة الاقتصادية فى أوائل الثمانينات. بيد أنه فى حين استمرت أسعار المنتجات التى تصدرها البلدان النامية على كسادها حتى وقت قريب، فإن أسعار منتجات البلدان المتقدمة استأنفت اتجاهها الصعودى فى منتصف الثمانينات.

وعلى النقيض من حركة الأسعار هذه، سجلت أحجام الصادرات عموما اتجاها مطردا نحو الزيادة. بيد أن أوائل الثمانينات شكلت نقطة تحول فى نمط النمو النسبى للصادرات من هاتين المجموعتين من البلدان. فعلى حين تباطأ نمو حجم صادرات البلدان المتقدمة بشكل ملحوظ (مرده أساسا الى انخفاض حجم صادرات الولايات المتحدة من جراء التحولات فى السياسات الاقتصادية فى أعقاب «هزة» أسعار النفط عام ١٩٧٩)، تسارعت وتيرة الصادرات بعض الشىء فى البلدان النامية (استجابة، الى حد كبير، للأداء الباهر لصادرات آسيا والمحيط الهادى، والضغوط من أجل توليد النقد الأجنبى لتخفيف أعباء الديون فى أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى). ومع ذلك، ونتيجة فارق زيادة الأسعار فإن القيمة الحالية للصادرات الزراعية ارتفعت عموما بمعدلات أسرع فى البلدان المتقدمة (قرابة ٥٠ فى المائة خلال الفترة بين ١٩٧٩ - ١٩٨١ و ١٩٩١ - ١٩٩٣) منها فى البلدان النامية التى لم تزد فيها هذه القيمة، خلال نفس الفترة، الا بأكثر قليلا من ٢٠ فى المائة (الشكل ٢٠).

كذلك كانت الزيادة فى قيم وحدة الصادرات الزراعية فى البلدان النامية

الشكـل ٢٠

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

أدنى من معدلات الزيادة فى قيمة المنتجات الهامة الأخرى المتداولة تجاريا، مما ترتب عليه حدوث تدهور ملحوظ، ومتواصل تقريبا، فى أسعارها الزراعية الحقيقية (أو صافى نسب المقايضة التجارية) فى الأسواق العالمية إثر سنوات الأزمة الغذائية العالمية فى أوائل السبعينات (١). وباعتماد الفترة ١٩٧٩ – ١٩٨١ كفترة الأساس، فإن صافى نسب المقايضة التجارية للبلدان النامية قد تدهور بما يقارب ٤٠ فى المائة فى عام ١٩٩٣. ولقد عانت جميع الأقاليم النامية هذا التدهور وإن كان ذلك بدرجات متفاوتة (الشكل ٢١).

وثمة عوامل عديدة تفسر الانخفاض العام فى أسعار السلع الزراعية، منها: الدعم والحماية الحكومية، وخاصة فى البلدان الصناعية، واللذان وفرا للمنتجين حوافز تجاوزت، فى أغلب الأحيان، الحوافز التى توفرها الأسواق الدولية، ومساعى الكثير من البلدان لتعويض أثر انخفاض الأسعار عن طريق زيادة حجم الشحنات، والزراعات الجديدة والاستثمارات التى تمت خلال السنوات المواتية التى سبقت فترة الثمانينات، وسياسات الاستقرار الاقتصادى والتكيف الهيكلى التى أثرت على أسعار الصرف، والأنظمة الضريبية والتسويقية، التى أدت فى بعض الحالات الى زيادة الأسعار التى يحصل عليها المزارعون عن أسعار السوق الدولية.

---

(١) تحسب الأسعار الزراعية الحقيقية باستخدام رقم الأمم المتحدة الدليلى المشترك لأسعار السلع المصنعة، والنفط الخام كمعامل للتخفيض.

الشكـــل ٢١

الأرقام الدليلية للصادرات الزراعية فى اقاليم البلدان النامية

(الرقم الدليلى ١٩٧٩-١٩٨١= ١٠٠)

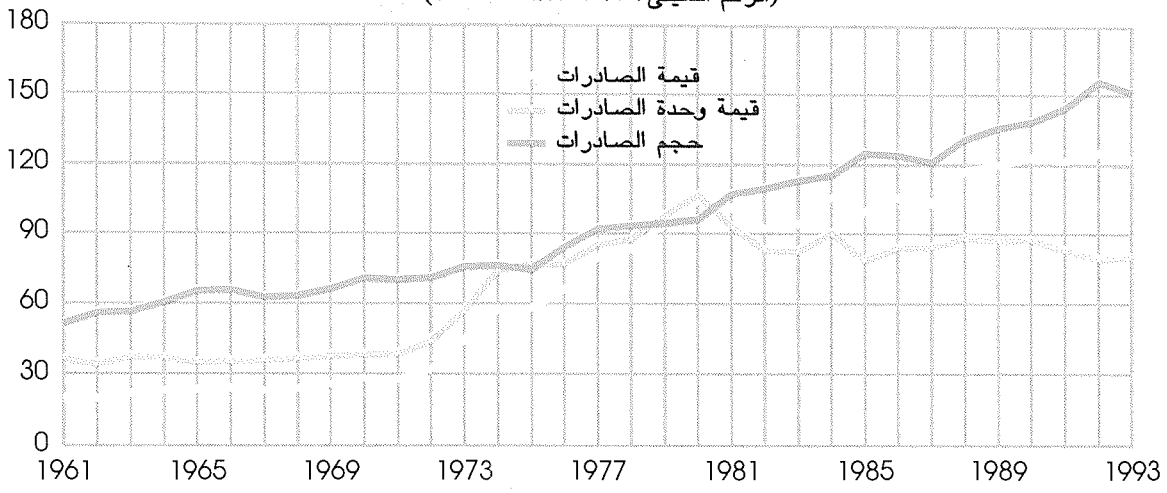

صافى نسب التبادل السلعى من الصادرات الزراعية فى اقاليم البلدان النامية

(الرقم الدليلى ١٩٧٩-١٩٨١= ١٠٠)

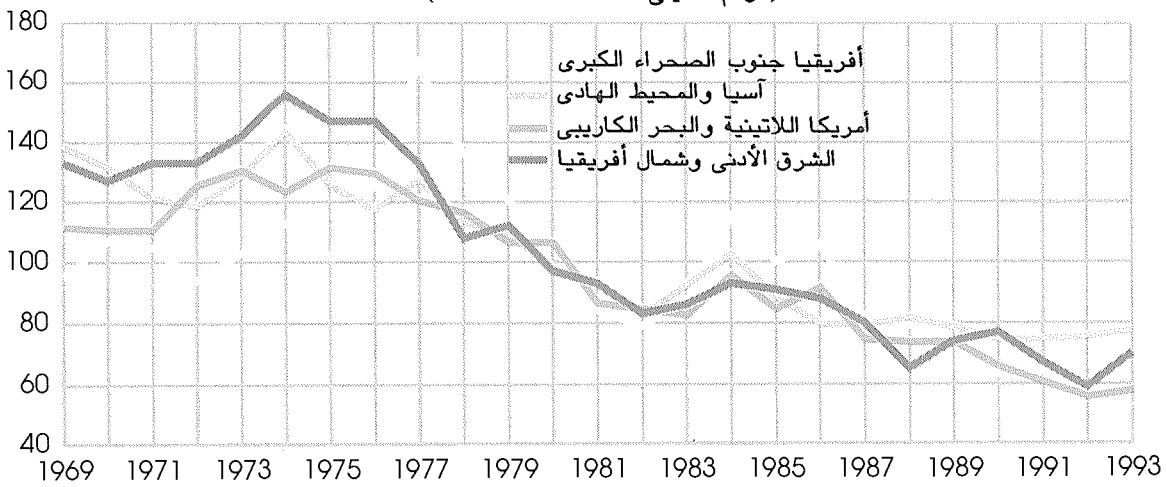

نسب التبادل التجارى الدخلية للصادرات الزراعية فى اقاليم البلدان النامية

(الرقم الدليلى ١٩٧٩-١٩٨١= ١٠٠)

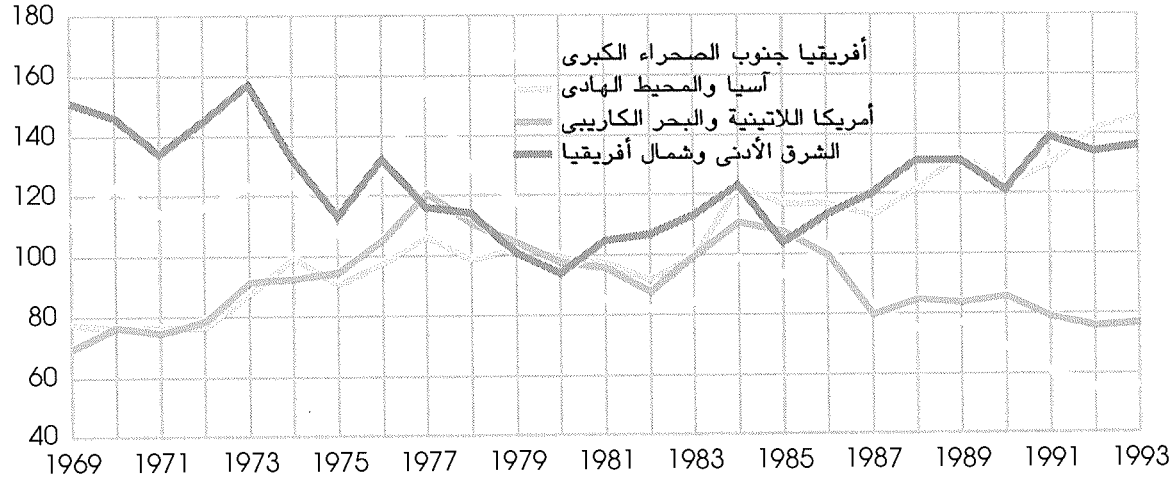

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

وأتاحت الزيادات فى الانتاجية و/أو التوسع فى المساحات المزروعة بالمحاصيل التصديرية، للبلدان النامية تعويض انخفاض الأسعار الى حد ما. والواقع أن نمو حجم صادرات البلدان النامية، حسبما أشير إليه آنفا، قد تسارع بالفعل خلال سنوات الكساد فى الثمانينات، بالمقارنة مع العقود السابقة.

بيد أن الأسعار، إجمالا، انخفضت انخفاضا شديدا فاق فى تأثيره نتائج زيادة الانتاج وحجم الصادرات، ومن ثم انخفض اجمالى العائدات. وتبعا لذلك تدهورت القدرة الشرائية للصادرات الزراعية (النسبة الدخلية للتبادل) (٢) فى الغالبية العظمى من البلدان النامية. وبحلول الفترة ١٩٩١-١٩٩٣ كان الرقم الدليلى للنسبة الدخلية للتبادل فى البلدان النامية ككل يقل بمقدار ٨ فى المائة عن مستوياته فى الفترة ١٩٧٩-١٩٨١.

وتفاوتت تجارب الأقاليم تفاوتا بيّنا ضمن هذا السياق العام. فمن جهة أفاد اقليم آسيا والمحيط الهادى من انخفاض أقل ضررا فى الأسعار الحقيقية للصادرات بالمقارنة بالأقاليم الأخرى، وأفاد من جهة ثانية من زيادة سريعة فى حجم الشحنات (والتى تضاعفت تقريبا خلال الفترة بين ١٩٧٩-١٩٨١ و ١٩٩٢-١٩٩٣. وعلى الطرف النقيض، واجه اقليم أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى انهيارا كاملا فى أسعار الصادرات ترافق مع تقلبات واسعة فى حجم الصادرات، وان كانت أساسا فى حالة ركود عام. كذلك شهدت أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى انخفاضا فى أسعار الصادرات ولكنها حافظت على نمو ايجابى فى حجم الصادرات.

ويعكس الاختلاف فى أداء صادرات الأقاليم، الى حد بعيد، أداء السلع الرئيسية التى تصدرها الأقاليم المختلفة فى الأسواق. وإجمالا، تعرضت الأسعار الدولية للمنتجات التى تصدرها البلدان الآسيوية إلى انخفاض أقل وتقلبات أخف حدة مما تعرضت له المنتجات الاستوائية التى يصدرها كل من اقليمى أفريقيا وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى. وعلى سبيل المثال، انخفضت الأسعار الاسمية بالدولار للأرز بنسبة ١٣ فى المائة فى الفترة بين ١٩٧٩-١٩٨١ و١٩٨٩-١٩٩١، وأسعار المطاط بنحو ٢٠ فى المائة، وأسعار زيت النخيل بنسبة ٤٦ فى المائة. أما أسعار الشاى، وبدرجة أكبر أسعار الجوت والقطن فقد تعززت عموما. وفى حالتى البن والكاكاو، وهما محصولا التصدير الرئيسيان للكثير من بلدان افريقيا وأمريكا اللاتينية، انخفضت الأسعار بمقدار ٥٦ و ٥٨ فى المائة، على التوالى، خلال نفس الفترة.

التحول من الصادرات الأولية الى الصادرات السلعية المصنعة

من القضايا ذات الأهمية البالغة قضية مدى قدرة البلدان النامية على التحول من تصدير السلع الأولية غير

---

(٢) النسبة الدخلية للتبادل، أو القدرة الشرائية للصادرات الزراعية هى قيمة الصادرات الزراعية بعد تخفيضها بمعامل أسعار الواردات من السلع المصنعة والنفط الخام.

المصنعة الى تصدير منتجات ذات قيمة مضافة. ولقد حققت الأقاليم النامية درجات متفاوتة من النجاح فى هذا المضمار. ففى اقليمى آسيا والمحيط الهادى وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى ارتفع نصيب المنتجات المصنعة من اجمالى الصادرات الزراعية من زهاء ١٠ فى المائة فى أوائل الستينات، الى قرابة نسبة الثلث من اجمالى الصادرات فى السنوات الأخيرة. وبلغت هذه النسبة مستويات أعلى كثيرا فى البلدان الأكثر تقدما من حيث التصنيع فى هذين الاقليمين. وهكذا وصلت هذه النسبة فى كل من الأرجنتين والبرازيل الى نحو ٥٠ فى المائة، وفى ماليزيا الى أكثر من ٧٠ فى المائة.

أما نسبة المنتجات المصنعة من اجمالى الصادرات الزراعية فى أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى فقد بقيت فى حدود ١٥ فى المائة طوال الثلاثين عاما الماضية. ومع هذا النمط الكسادى سجل بعض البلدان اختلافات مؤقتة ملحوظة. ففى حالة كينيا كانت نسبة المنتجات المصنعة الى اجمالى الصادرات الزراعية مرتفعة نسبيا (زهاء ١٧ فى المائة) خلال الستينات وأوائل السبعينات، ولكنها هبطت الى أقل من ١٠ فى المائة فى العقود التالية. وفى كوت ديفوار زادت

الشكل ٢٢

الصادرات الزراعية المصنعة كنسبة من مجموع الصادرات الزراعية
فى جميع اقاليم البلدان النامية

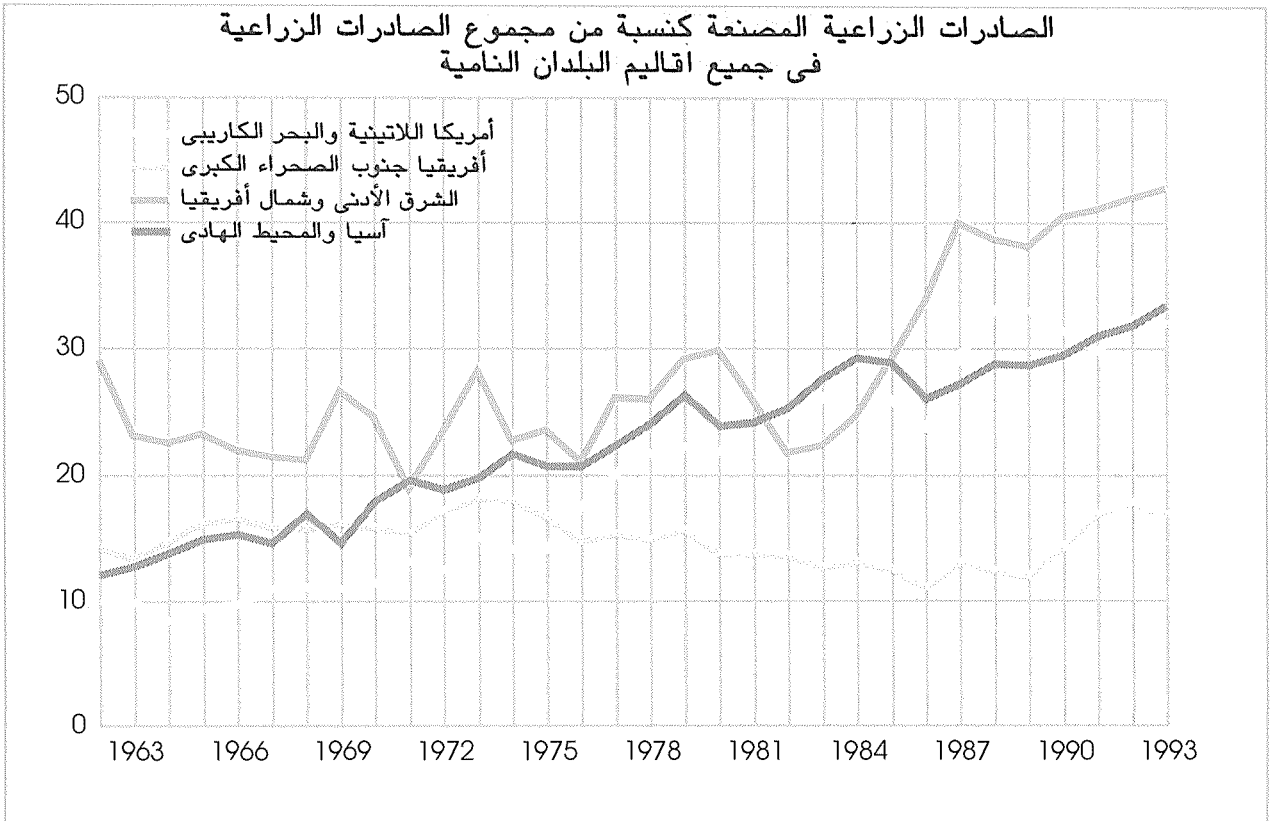

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

هذه النسبة بشكل كبير خلال الفترة بين مستهل الستينات ومنتصف السبعينات (من نحو ٣ فى المائة الى ٢٢ فى المائة) ولكنها هبطت مجددا الى قرابة ١٦ فى المائة خلال الثمانينات. بيد أن الوضع العام لمعظم بلدان الاقليم، هو وضع اعتماد بالغ ومستمر على طائفة محدودة من صادرات المنتجات الأولية. وفى اقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا تعكس النسبة العالية للمنتجات ذات القيمة المضافة من اجمالى الصادرات الوزن الهام لبضعة منتجات مصنعة مستمدة من قاعدة صادرات زراعية صغيرة نسبيا. وشكلت صادرات المحار والمنتجات السمكية الأخرى، وكذلك الفاكهة والخضر المعلبة والمحفوظة، النسبة الكبرى من اجمالى الصادرات. ومن بين مختلف البلدان تعزى النسبة العالية للمنتجات المصنعة فى بعضها الى حد كبير، الى صادرات النبيذ من الجزائر (وإن كان هذا الانتاج قد فقد أهميته الى حد بعيد فى السنوات الأخيرة)، والى المنتجات السمكية المصنعة والفستق فى ايران، والتبغ والبندق وحلوى الفاكهة فى تركيا (الشكل ٢٢).

التجارة بالسلع الزراعية:
هل تدخل عصراً جديداً؟

ثانيا: التجارة الزراعية فى عالم متغير

تحرير الاقتصاد العالمى

ترتبط طرق تنظيم وتوجيه التجارة، باعتبارها جزءا صغيرا نسبيا من النشاط الاقتصادى فى أغلب البلدان، ارتباطا وثيقا بالتوجهات السياسية التى تحكم الاقتصاد العام. وعلى هذا الأساس، فان التحولات الهائلة التى حدثت فى كثير من اقتصاديات العالم فى السنوات العشر الأخيرة، ولاسيما منذ أواخر الثمانينات، ستكون لها على الأرجح تأثيرات كبيرة ودائمة على السياسات، بل وعلى الطريقة التى تدار بها التجارة نفسها.

وقد اتسمت الثمانينات بالابتعاد عن تدخل الحكومات، سواء فى اقتصاد البلدان المتقدمة أو النامية أو اقتصاديات التخطيط المركزى. فاقتصاديات الأسواق المتقدمة بدأت تقلل من تدخل الحكومة بمختلف الطرق، وألغت القيود المفروضة على تدفق رأس المال والاستثمارات. كما شهدت البلدان النامية تغييرات أكثر وضوحا، بدأت بالتخلى عن نظرتها الداخلية نحو التجارة وسياسات الاستثمار، واتجهت نحو الاصلاحات الجذرية. فقد قللت الاقتصاديات النامية من تدخل الحكومة الذى أدى الى المغالاة

فى أسعار صرف العملات، وقللت أو ألغت الرقابة على رأس المال، وخصخصت المؤسسات التى تملكها الحكومة. وكانت أضخم هذه التحولات جميعا، هى انهيار النظام السياسى والاقتصادى فى الاتحاد السوفييتى السابق وفى بلدان أوروبا الشرقية والوسطى، واتجاه هذه البلدان الى الأخذ بمبادىء السوق فى الادارة الاقتصادية. وابتداء من عام ١٩٧٩، بدأت جمهورية الصين الشعبية أيضا فى الأخذ باصلاحات داخلية جذرية لنظامها الاقتصادى، وكانت النتيجة أن جزء كبيرا من الاقتصاد العالمى - الذى كان يدار بنظم التخطيط الحكومى - تحول الى نظام السوق.

وكانت البلدان المتقدمة قد ألغت بالفعل الكثير من أشكال الرقابة الحكومية المباشرة على اقتصادها فى سنوات ما قبل الثمانينات. وكانت الثقة تملأ توجهها عندما وقعت على الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (الجات) فى عام ١٩٤٧، وهى تأخذ بمجموعة من القواعد التجارية المشتركة. وكان من بين ما تنص عليه قواعد الجات، حظر فرض أى قيود استيرادية كمية، الا فى الظروف الخاصة، وكان معنى ذلك أن تصبح التعريفات هى الطريق الوحيد لحماية المنتجات غير الزراعية. كما حظرت الجات استخدام دعم الصادرات فى المنافسة على أسواق التصدير بالنسبة لجميع المنتجات، باستثناء المنتجات الأولية. ولكن اتفاقية الجات الأصلية، لم تشمل سوى التجارة السلعية. ونظرا لما لوحظ من اختلاف السياسات الوطنية بالنسبة للأسواق الزراعية، فقد أعطت الاتفاقية استثناءات للزراعة، وهى الاستثناءات التى ظلت قائمة لأكثر من ٤٠ عاما. وسمحت هذه الاستثناءات بدعم الصادرات الزراعية، وفرض حصص كمية على الواردات، اعترافا بأن الكثير من البلدان سيبقى أسواق منتجاته الزراعية الداخلية بمعزل عن الأسواق العالمية.

وبدأت البلدان النامية اصلاحاتها الاقتصادية الرئيسية فى الثمانينات. ورغم أن شكل ووتيرة هذه الاصلاحات تباينا من بلد الى آخر، فانهما اشتملا عادة على الغاء القيود المفروضة ووقف التدخل فى تحركات رأس المال وأسعار الصرف. وفى كثير من الحالات، كانت المؤسسات التى تملكها الحكومات تباع الى القطاع الخاص، لينتهى بذلك استنزاف الموارد العامة فى دعم الأنشطة التى تتسم بعدم الكفاءة. واتخذت اجراءات خاصة لجذب المستثمرين الأجانب، الذين لم يكونوا قبل ذلك موضع ترحيب فى أغلب الأحيان، وكذلك لتشجيع عودة رؤوس الأموال التى خرجت من البلاد هربا من عدم الاستقرار الاقتصادى، والجو الملبد بالشكوك، والرقابة الحكومية.

ومع ظهور نتائج الاصلاحات الداخلية، أصبح بمقدور البلدان النامية أن تصلح أيضا من سياساتها المتعلقة بالتجارة الخارجية وأن تحررها. فالنقد الأجنبى أصبح قابلا للتحويل بحرية، وخفضت القيود على الواردات كما

الاطار ٧

منظمات التجارة الدولية وأسواق السلع

عقد أول مؤتمر للأمم المتحدة بشأن التجارة والتنمية (الأونكتاد) عام ١٩٦٤ لمعالجة اهتمامات البلدان النامية فى مجال التجارة والتنمية. وكانت خطة عمل البلدان التى قادت عملية تشكيل الأونكتاد تختلف عن تلك الخاصة بأعضاء الجات. فقد تركزت نشاطات الأونكتاد على تطوير نظام التجارة الخاص بالسلع ذات الأهمية الكبرى للبلدان النامية وذلك من خلال الاتفاقيات السلعية الدولية. وقد جرى التفاوض فى الستينات والسبعينات على الاتفاقيات السلعية الخاصة بالقصدير والمطاط والبن والكاكاو والقمح والسكر. وزاد الاهتمام بهذا النمط من الاتفاقيات فى أعقاب النجاح الأولى الذى حققته منظمة الأوبيك فى زيادة أسعار النفط وتوفير الاستقرار لها من خلال اتحاد المنتجين فى هذه المنظمة.

وكانت هناك محاولة، فى اطار جولة طوكيو لمفاوضات الجات، لمد نطاق التدخلات فى الأسواق الداخلية للسلع الزراعية التى يمارسها الكثير من الحكومات الى مجال التجارة الدولية. واقترحت المجموعة الأوروبية سلسلة من الاتفاقيات السلعية الدولية التى تسعى الى المحافظة على الأسعار الدنيا والأسعار القصوى للسلع فى الأسواق العالمية، وتخصيص امدادات للبلدان النامية المحتاجة فى حالة حدوث عجز فيها.

وفى هذا الصدد، اقترحت اتفاقيات للحبوب والبذور الزيتية ومنتجات الألبان واللحوم.

وقد تبين أن البلدان التى تختلف نظمها الداخلية وأهدافها اختلافا ملحوظا غير مستعدة للانضمام الى نظام دولى للاتفاقيات السلعية. ولذلك، انتهت جولة طوكيو باتفاق متواضع بشأن السلع الزراعية ودون أى اتفاقيات سلعية دولية فعالة. وقد انهارت الاتفاقيتين الخاصتين بالبن والسكر تحت ثقل الضغوط الاقتصادية فى الثمانينات.

وكان انتهاء جولة طوكيو يمثل، فى بعض الجوانب، نقطة تحول فى التحرك صوب مشاركة الحكومات فى الأسواق الدولية. وكان العالم قد اضطر الى التخلى عن أسعار الصرف الثابتة التى أقرتها اتفاقية بريتون وودز عام ١٩٧٣. كذلك فان التضخم الذى اجتاح العالم، وما أعقبه بعد ذلك من أزمة الديون واسعة النطاق وانهيار أسعار السلع الدولية فى الثمانينات، كلها عوامل استحال معها الكثير من التدخلات القديمة، التى أصبح الابقاء عليها باهظ التكاليف فى كثير من الأحيان.

خفضت التعريفات الجمركية، مع الغاء الأجهزة التجارية الحكومية. وقد جعلت هذه الاصلاحات التجارية والداخلية المختلفة، السياسات الوطنية أكثر قربا من القواعد التجارية للجات، وتحركت البلدان النامية نحو الانضمام الى الجات، وأصبحت هذه البلدان بالفعل شركاء ايجابيين فى جولة مفاوضات أوروغواى التجارية.

كما تجلى التحول فى السياسات وفى المفاهيم أيضا فيما يتعلق بالتدخل فى الأسواق السلعية الدولية (انظر الاطار ٧).

وعلى النقيض من فترات سابقة، خلصت دراسة أجريت مؤخرا الى أن تحرير التجارة تم فى اتجاه واحد وبصورة متواصلة فى أغلب البلدان النامية خارج القارة الأفريقية. فتحرير التجارة تم بأسرع ما يكون فى أمريكا اللاتينية، وبدأ يتسارع فى جنوب آسيا. بينما تباينت سرعة الاصلاح فى بلدان شرق آسيا، وان كان الاصلاح يحرز تقدما بشكل عام باتجاه الحيادية والتحرر. ولم يتخلف عن تحرير التجارة سوى أفريقيا، حيث تتراجع بلدان عديدة عن الاصلاح عندما تواجه مشكلات جديدة بالنسبة للنقد الأجنبى و/ أو منافسة الواردات (٣).

وقد قطعت التغييرات التى حدثت فى اقتصاديات السوق النامية والمتقدمة على السواء شوطا بعيدا قبل أن تبدأ اقتصاديات التخطيط المركزى فى اجراء اصلاحات داخلية ملموسة. فنظم اقتصاديات التخطيط المركزى ترتبط عادة بالنظام السياسى، الأمر الذى ترتب عليه ضرورة حدوث تغيير فى السلطة السياسية قبل تحقيق أى تحرر اقتصادى ملموس. فقد بدأت الأشكال الأولى للاصلاح الداخلى فى هذه الاقتصاديات فى أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات. كما بدأت الصين نوعا من الاصلاح فى أواخر السبعينات، شمل اصلاح النظام الزراعى وفتح الباب أمام المستثمرين الخارجيين. وفى أواخر الثمانينات، كان احتكار الحزب الشيوعى للسلطة السياسية فى الاتحاد السوفييتى السابق وبلدان أوروبا الشرقية والوسطى قد انتهى، وانتهى معه بالفعل نظام اقتصاد التخطيط المركزى الذى كان سائدا فى هذه البلدان. وبدأت عمليات الاصلاح الاقتصادى تأخذ طريقها بدرجات متفاوتة، وبمعدلات نجاح مختلفة. وكانت هذه الاصلاحات تشمل بشكل عام الحد من تدخل الحكومة فى الأسواق الداخلية، واتباع سياسات تجارية أكثر توجها نحو السوق.

وفى البلدان المتقدمة والنامية على السواء كان التدخل فى قطاع الزراعة له جذور سياسية راسخة، الأمر الذى جعل الغاؤه من أصعب الأمور. فالنفوذ السياسى للمجموعات الزراعية فى البلدان المتقدمة يفوق بكثير أعداد هذه

---

(٣) J.M Dean, S. Desai and J. Riedel. 1994. Trade policy reform in developing countries since 1985: a review of the evidence. Study for the development Policy Group. Washington, DC, World Bank.

المجموعات فى الدوائر الانتخابية. وقد حاربت هذه الجماعات بشراسة للدفاع عن تدخل الحكومة، فهذا التدخل – من وجهة نظرهم – يزيد من دخولهم ويقلل من منافسة المنتجين الأكثر كفاءة أو الأكثر حصولا على الدعم. أما بالنسبة لكثير من البلدان النامية فان التدخل الحكومى كان يركز تركيزا كبيرا على تقليل تكلفة السلع الأساسية بالنسبة للمستهلكين فى الحضر، وعلى الأخص هؤلاء المستهلكين الذين لهم أهميتهم فى الاستقرار السياسى. وهكذا، حدث التحرك نحو الاصلاح الزراعى – كما حدث فى باقى قطاعات الاقتصاد – نظرا لأن النظام القديم لم يكن يعمل كما يجب، أو كان مكلفا للغاية، أو لأن النظام السياسى تعرض للتغيير.

تحول اقتصاديات التخطيط المركزى

رغم أهمية الاصلاح الاقتصادى الذى حدث فى اقتصاديات الأسواق المتقدمة والبلدان النامية، فانه كان أقل اثارة وعمقا من الاصلاح الذى جاء فى أعقاب انهيار اقتصاديات التخطيط المركزى والنظم السياسية لدول أوروبا الشرقية والوسطى والاتحاد السوفييتى السابق.

وقد بدأت محاولات الاصلاح الاقتصادى فى السبعينات، ثم تسارعت فى الثمانينات عندما ازدادت الظروف الاقتصادية سوءا. ثم بدأت النظم السياسية فى أوروبا الشرقية والوسطى والاتحاد السوفييتى السابق تنهار فجأة فى عام ١٩٨٩، لتضع نهاية لنظم التخطيط المركزى وتفتح الطريق أمام اقتصاد يعتمد على السوق. ومازالت هذه الصلة بين الأحداث السياسية والاقتصادية تؤثر تأثيرا ملموسا على أسواق الزراعة العالمية وعلى أنماط التجارة فيها.

ولقد كان نظام التسعير الذى يحتفظ بأسعار الأغذية للمستهلك فى مستوى يقل بكثير عن مستويات الأسواق العالمية ويقل عن المستوى الذى يحفظ التوازن بين العرض والطلب – مع نظم انتاج وتوزيع تتسم بعدم الكفاءة – هو ما أدى الى زيادة الطلب على الأغذية فى مناطق عديدة. وكانت نتيجة هذه الزيادة فى الطلب أن طبق نظام الحصص الغذائية، وظهرت الصفوف الطويلة على الأغذية واضطرت هذه المناطق الى الاستيراد من خارج الكتلة التجارية. وكانت الواردات فى أغلب الأحيان على

شكل سلع سائبة من بلدان منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية، وكان لابد من تسديد ثمنها بالعملة الصعبة. (وان كان الاتحاد السوفييتى السابق قد استورد أيضا كميات كبيرة من السكر من كوبا بترتيبات مقايضة مقابل منتجات نفطية).

وفى جميع الحالات، أدى انهيار النظام الاقتصادى والسياسى القديم الى انخفاض مبدئى حاد فى النصيب الحقيقى للفرد من الناتج المحلى الاجمالى (أنظر الجدول ١٨). وصاحبت ذلك ضغوط تضخمية مع محاولة البنوك المركزية السيطرة على التدهور الاقتصادى، أو الحيلولة دون انهيار المؤسسات الحكومية. وتراوح التضخم بين الشدة والافراط، بحسب سياسات الاقتصاد العام التى تتبعها الحكومة، ومدى صعوبة التكيف مع هذه السياسات. فللمرة الأولى أصبحت البطالة قضية رئيسية فى هذه البلدان، مع اختفاء الصناعات التى تتسم بعدم الكفاءة أو اعادة تنظيمها بحيث تعمل فى ظل نظام اقتصاد السوق، فى الوقت الذى أصبح فيه من المستحيل اختفاء البطالة والبطالة المقنعة التى كانت تختبىء وراء النظام القديم. وأطلقت معظم البلدان أسعار البيع بالتجزئة، وان كان البعض مازال يدعم أسعار بعض الأغذية الأساسية، مثل الخبز، أو يفرض رقابة على أسعارها.

وقد أحدث التحول من النظام الاشتراكى الى النظام الرأسمالى وما ترتب عليه من الغاء أغلب أشكال الدعم الداخلى تغييرات فى الأسعار النسبية، وفى أنماط استهلاك الأغذية. فقد ارتفعت الأسعار النسبية للحوم والدواجن ومنتجات الألبان، وانخفض استهلاكها انخفاضا حادا، مع انخفاض دخول المستهلكين. ولم تعد هذه المنتجات متوافرة الآن الا لمن يستطيعون شراءها بأسعارها الجديدة غير المدعومة.

وهناك عوامل أخرى قد تؤثر فى الطلب على الأغذية. ومع الغاء أو تخفيض الدعم العام على بعض البنود مثل الاسكان والمواصلات وغيرهما من الخدمات، فمن المرجح أن يحدث تغيير فى انفاق الفرد على الأغذية ويزيد اقباله على السلع والخدمات الأخرى.

وهكذا نجد أنه فى المدى القصير الى المتوسط، ستميل الضغوط الاقتصادية الداخلية الى تقليل الطلب على الأغذية فى بلدان مجلس العون الاقتصادى المتبادل سابقا، الأمر الذى يقلل بالتالى من الطلب على الواردات. غير أن من المتعذر التنبؤ بالوقت اللازم لنمو الدخول والطلب على الأغذية ليصلان الى مستويات هائلة كتلك التى كانت سائدة قبل الاصلاحات. وسوف يتوقف ذلك على عدد من العوامل التى ترتبط ارتباطا عاما بقدرة البلدان المعنية على المحافظة على الاستقرار السياسى والاجتماعى اللازم لمتابعة تنفيذ برامج الاصلاح المتجانسة وتكثيف هذا التنفيذ. ويشير عمق الركود الاقتصادى وما يرتبط به من مشكلات فى العديد من هذه البلدان الى أن الانتعاش الكامل سوف يستغرق وقتا أطول مما كان مقدرا له فى الأصل.

ولا يرجع ذلك الى انخفاض متوسط الدخل خلال مراحل التحول فحسب، بل والى أن من المحتمل أن يظهر اختلاف أنماط توزيع الدخل مع اتساع الهوة بين فئات الدخل المرتفع والدخل المنخفض.

الجدول ١٨

مؤشرات الأداء الاقتصادى فى عدد من بلدان أوروبا الوسطى والشرقية والاتحاد السوفييتى السابق

١٨- أ

الناتج المحلى الاجمالى الحقيقى

	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤
	(..... النسبة المئوية للتغير عن السنة السابقة.....)								
المجر	٥ر١	٤ر١	-١ر٠	٧ر٠	-٣ر٥	-٩ر٩	-٥ر١	-٢ر٠	...
بولندا	٤ر٢	٢ر٠	٤ر١	٢ر٠	-١١ر٦	-٧ر٦	٢ر٦	٣ر٨	...
رومانيا	٢ر٣	٨ر٠	-٥ر٠	-٣ر٤	-٧ر٤	-١٥ر١	-١٣ر٥	...	...
الاتحاد السوفييتى السابق	٣ر٢	١ر٦	٤ر٤	٥ر٢	-٤ر٠	...	...	...	...
روسيا	...	...	...	...	...	-١٣ر٠	-١٩ر٠	-١٢ر٠	...

١٨- ب

البطالة المقنعة

	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤
	(..... النسبة المئوية من السكان النشطين اقتصاديا.....)								
المجر	...	...	...	...	٢	٨	١٢	١٢	١١
بولندا	...	...	...	...	٦	١٢	١٤	١٦	١٧
رومانيا	...	...	...	...	١	٣	٦	٩	١١
روسيا	...	...	...	...	...	...	٥	٥	٦

١٨- جـ

الاسعار الاستهلاكية

	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤
	(..... النسبة المئوية للتغير عن السنة السابقة.....)								
المجر	٥ر٣	٨ر٦	١٥ر٧	١٦ر٩	٢٩ر٠	٣٤ر٢	٢٣ر٠	٢٢ر٥	...
بولندا	١٧ر٨	٢٥ر٢	٦٠ر٢	٢٥١ر١	٥٨٥ر٨	٧٠ر٣	٤٣ر٠	٣٥ر٣	...
رومانيا	٠ر٧	١ر١	٢ر٦	٠ر٩	٤ر٧	١٦١ر١	٢١٠ر٣	٢٥٦ر٠	...
الاتحاد السوفييتى السابق	٢ر٠	١ر٠	١ر٠	١ر٩	٤ر٧	...	...	...	...
روسيا	...	...	...	...	...	٩٢ر٧	١ ٣٥٣ر٠	٩١٥ر٣	...

١٨- د

الانتاج الزراعى

	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤
	(..... نسبة التغير عن السنة السابقة.....)								
المجر	٠ر٨	-٠ر٧	١ر٦	-٢ر١	-٥ر٧	٦ر٦	-٢٥ر٧	-٧ر٣	٦ر٤
بولندا	٥ر٧	-٥ر٨	٥ر٢	٣ر٢	٣ر٣	-٥ر٩	-١٢ر٥	٨ر١	-١٦ر٤
رومانيا	-٤ر٣	-٩ر٤	٥ر٩	-١ر٥	-١٠ر٣	٠ر٨	-١٧ر٥	١٩ر١	٥ر١
الاتحاد السوفييتى السابق	٦ر٣	-١ر٠	-١ر٠	٤ر٦	-٠ر٣	-١٣ر١	-٧ر٧	-٣ر٤	-٢٠ر٦
نصيب الفرد من الانتاج الغذائى									
المجر	١ر٢	-٢ر٠	٦ر٩	-١ر٥	-٤ر٥	٦ر٨	-٢٥ر٦	-٦ر٩	٧ر٢
بولندا	٥ر٠	-٢ر٦	٤ر٢	٥ر٣	٩ر٢	-١ر٦	-١٢ر٦	٨ر١	-١٦ر٤
رومانيا	-٤ر٤	-٠ر١٠	٢ر٦	-٣ر١	-٨ر٩	٤ر١	-١٧ر٥	١٩ر٧	٥ر٠
الاتحاد السوفييتى السابق	١ر٦	-٧ر٠	-١ر١	٥ر٤	-٦ر٠	-١٤ر٢	-٧ر٠	-٣ر٨	-٢١ر٩

١٨- هـ

الامدادات من الطاقة الغذائية

	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤
	(..... السعرات للفرد فى اليوم.....)								
المجر	٣ ٥٧٨	٣ ٧٤٩	٣ ٦٣٣	٣ ٧٢٠	٣ ٦٨٧	٣ ٤٩٩	٣ ٥٠٣	...	...
بولندا	٣ ٤٦٦	٣ ٤٨٩	٣ ٥٢١	٣ ٥٢٩	٣ ٣٩٠	٣ ٣٣٨	٣ ٣٠١	...	...
رومانيا	٣ ٢١٨	٣ ١٩٥	٣ ٢١١	٣ ٢٣٤	٣ ٣١٧	٣ ١٠٥	٣ ٠٥١	...	...
الاتحاد السوفييتى السابق	٣ ٣٥٥	٣ ٣٩٦	٣ ٣٩١	٣ ٣٦٠	٣ ٤٠٦	٣ ٠٧١	...	...	...

المصدر: (لجميع الجداول) المنظمة، صندوق النقد الدولى. World Economic Outlook, October 1994; Economic Survey of Europe, several issues

وعلى الرغم من أن التعديلات فى الطلب كانت بالفعل كبيرة وقد تستمر فى المدى القصير الى المتوسط، لم يتحقق الا القليل فيما يتعلق بنظم الانتاج والتسويق باستثناء بعض البلدان التى حققت تقدما نسبيا فى عملية الاصلاح. فقد ثبت أن التحول الى القطاع الخاص هو مهمة صعبة، ولن تحل فى حد ذاتها الكثير من المشكلات. فعلى وجه الخصوص، أصبحت الاحتكارات العامة، فى بعض الأحيان، احتكارات خاصة. غير أنه مع توطد دعائم هذه العملية، لابد وأن يسفر التحول الى الملكية الخاصة للمنتجات فى نظام التسويق عن بعض الحوافز التى

تشجع على الحد من الخسائر وزيادة الجودة. لذلك فان ظهور البضائع الاستهلاكية المستوردة قد يخلق مجالا لمناقشة نشاطات التصنيع والتسويق الداخلية.

ويستعرض الفصل التالى مختلف المحاولات التى جرت لتقدير حجم التغيرات المتوقعة فى أنماط العرض والطلب فى اقتصاديات التحول والتأثيرات المحتملة لهذه التغيرات على التجارة.

السنوات القادمة

تشير توقعات المنظمة حتى عام ٢٠١٠ الى أن انتعاش الانتاج الزراعى بعد الانخفاض الحاد الذى شهدته السنوات الأولى من عملية الاصلاح سيكون بطيئا، وأن الزيادة الاجمالية فى الانتاج فيما بين عامى ١٩٩٠ و ٢٠١٠ ربما لاتزيد عن نصفها فى السنوات العشرين السابقة (٤). وربما حدث تحول فى الانخفاض الحاد فى استهلاك الفرد خلال السنوات الأولى من عملية الاصلاح، وان كان من غير المحتمل أن تزيد المستويات فى المستقبل عما كانت عليه قبل الاصلاح. فعلى سبيل المثال، يتوقع أن يصل متوسط استهلاك الفرد سنويا من الحبوب (لجميع الاستخدامات) فى البلدان التى تمر بعملية الاصلاح الى ٦٦٠ كيلوغراما مقابل ٧٨٠ كيلوغراما فى ١٩٨٨-١٩٩٠ (بالوزن النظيف). وهو محصلة انخفاض طفيف فى استهلاك الفرد من الحبوب الغذائية والمنتجات الحيوانية، وعدم زيادة الانتاج الحيوانى الا على نحو طفيف، وانخفاض خسائر ما بعد الحصاد، وقلة كميات الحبوب المستخدمة كبذور بالاضافة الى انخفاض الحبوب المستخدمة كأعلاف مقابل كل وحدة من وحدات الانتاج الحيوانى. وبالنسبة للحوم ينتظر أن يتحول استهلاك الفرد الى مايقرب من مستويات الاستهلاك السابقة على الاصلاح ليصل

---

(٤) انظر «الزراعة عام ٢٠١٠» منظمة الأغذية والزراعة، روما، ١٩٩٥. Chichester, UK, FAO-John wiley.

الى نحو ٧٠ كيلوغراما، وان كان الاستهلاك سيتجه نحو مزيد من لحوم الدواجن وتراجع فى استهلاك اللحم البقرى.

وبشكل عام، ينتظر أن تتراجع الزيادة فى اجمالى الانتاج الزراعى من ٢ر١ فى المائة سنويا خلال الفترة الواقعة بين عامى ١٩٧٠ و ١٩٩٠، الى ٤ر٠ فى المائة سنويا فى الفترة الواقعة بين عامى ١٩٨٨-١٩٩٠ و ٢٠١٠. بل والأكثر من ذلك ينتظر حدوث تراجع أوضح فى الزيادة بالنسبة للطلب المحلى من ٤ر١ فى المائة الى ٢ر٠ فى المائة فقط خلال نفس الفترة. ولاشك فى أن هذا التفاوت فى الزيادة بالنسبة للعرض والطلب المحليين، سيؤدى الى تحولات ملموسة فى الموازين التجارية للبلدان المعنية.

فبالنسبة للحبوب، ينتظر أن تتحول هذه البلدان المستوردة من وضعها كمستورد صاف كبير فى العقود الماضية (وصل مجموع وارداتها الى ٣ر٤٠ مليون طن فى ١٩٧٩-١٩٨١، والى ٤ر٣٦ مليون طن فى ١٩٨٨-١٩٩٠) الى مصدر صاف لنحو ٥ ملايين طن فى ٢٠١٠.

وهناك تقديرات أخرى تعزز اتجاه التغييرات فى موازين التجارة كما حددته الدراسة التى أجرتها المنظمة، وان كان بعض التقديرات يشير الى أن اقتصاديات التخطيط المركزى السابقة قد تستطيع أن تزيد صادراتها فى عام ٢٠١٠ عن التقديرات السابقة. وقد أشار أحد المحللين المرموقين فى شؤون الاتحاد السوفييتى السابق (٥) أن التغييرات التى قد تطرأ على الاستهلاك يمكن أن تقلل من استخدام الحبوب بنحو ٣٥ مليون طن سنويا، كما أن خسائر ما بعد الحصاد يمكن أن تقل بما يوفر ١٠ ملايين طن أخرى سنويا، أى ٥ فى المائة من مجموع الانتاج. واذا زادت كفاءة العلف بنسبة ١٥ فى المائة (وهو ما يمثل ثلث الفجوة بين كفاءة الأعلاف فى الاتحاد السوفييتى السابق وفى المانيا) سيمكن توفير ٢٠ مليون طن سنويا. والى أن يحدث ذلك، فان البذور المحسنة وطريقة استخدام البذور نفسها يمكن أن توفرا ١٠ ملايين طن أخرى من الحبوب. ويمكن تحقيق وفورات أخرى من استخدام المراعى المحسنة والدريس ليحلا محل المركزات من الحبوب. واذا كانت هذه الوفورات والتحسينات قد لاتحدث فى وقت واحد، فانها تؤكد - حتى دون استنباط أصناف نباتية جديدة أو سلالات حيوانية - ان اقتصاديات العجز الغذائى التى تمر الآن بمرحلة تحول، يرجح أن تصبح مكتفية ذاتيا، ان لم تتحول الى مصدر صاف لعدد من المنتجات.

وهناك دراسة أجريت أخيرا خلصت الى أن التغييرات التى تحدث فى الاتحاد السوفييتى السابق قد يكون لها تأثير

---

(٥) D.G. Johnson.1992 "World trade effects of the dismantling of socialized agriculture in the former Soviet Union" Illinois, Chicago, University of Chicago, Office of Agricultural Economics Research.

ملموس على التجارة العالمية. فالمنتجات الحيوانية كانت مدعومة دعما كبيرا مقارنة بالحبوب، ومن ثم فان تحرير التجارة سيزيد من انتاج الحبوب ويقلل من الانتاج الحيوانى (مقللا بالتالى من الطلب على حبوب الأعلاف). ومع انخفاض الطلب على الحبوب، وارتفاع أسعار المنتجين والمستلزمات الزراعية، يبدو تحقيق فائض فى الحبوب أمرا غير مستبعد. وبحلول عام ٢٠٠٠، فان صافى صادرات الاتحاد الروسى من الحبوب قد يصل الى ما يقرب من ٢٠ فى المائة من صادرات الولايات المتحدة المتوقعة (٦).

انهيار مجلس التعاضد الاقتصادى

فى نفس الوقت الذى يظهر فيه اتجاه واضح نحو تشكيل كتل تجارية اقليمية جديدة، أو التوسع فيما هو قائم منها، نجد أن واحدة من أقدم هذه الكتل وأشدها تماسكا – وهو مجلس التعاضد الاقتصادى – قد تفكك تماما. وكان الاتحاد السوفييتى السابق هو الذى شكل هذا المجلس ليربط اقتصاديات التخطيط المركزى فى أوروبا الوسطى والشرقية وبعض المناطق الأخرى.

وكان النظام الذى وضعه الاتحاد السوفييتى السابق للتجارة الخارجية يهدف الى تحقيق التكامل بين نظم اقتصاد التخطيط المركزى والاقتصاد الموجه للدول الأخرى الأعضاء فى هذا المجلس. وكانت التجارة تتم بمعرفة جهات حكومية، مع الدفع بروبلات غير قابلة للتحويل، وكان دور المجلس فيها بمثابة غرفة المقاصة. وقد تشكل المجلس ببعض أفكار التخصص، للنهوض بالاكتفاء الذاتى داخل هذه الكتلة. وبشكل عام، فقد تولى الاتحاد السوفييتى السابق تصدير السلع الصناعية الثقيلة، والنفط، والغاز، وغيرها من الموارد الطبيعية، الى بلدان أوروبا الوسطى والشرقية، التى كانت تصدر بدورها سلعا استهلاكية، مثل الأغذية، الى الاتحاد السوفييتى السابق. وكان التبادل يتم بأسعار تحددها الوكالات التجارية الحكومية، وليس طبقا لأسعار الأسواق العالمية.

---

(٦) R. Tyers. 1994. "Economic reform in Europe and the former Soviet Union: implications for international food markets". Research Report No.99 Washington, DC, International Food Policy Research Institute.

ويمكن أن نتبين مدى قوة هذه الكتلة التجارية إذا علمنا أنه فى عام ١٩٨٨ كانت جميع دول أوروبا الشرقية، باستثناء المجر، توجه ٧٠ فى المائة أو أكثر من مجموع صادراتها الى غيرها من اقتصاديات التخطيط المركزى، منها أكثر من الثلثين يذهب الى الدول الأعضاء فى مجلس التعاضد الاقتصادى. كما أن جميع هذه الدول - عدا المجر أيضا - كانت تتلقى أكثر من ثلثى وارداتها من اقتصاديات التخطيط المركزى، وتكاد كلها تأتى من الدول الأعضاء فى المجلس. وحتى المجر، صدَّرت نصف صادراتها الى بلدان المجلس، واستوردت منها ٤٩ فى المائة من وارداتها.

وكان النمط يكاد يكون واحدا بالنسبة لأغلب الصادرات والواردات الزراعية، التى كان أغلبها يتم فيما بين دول المجلس. وذلك باستثناء بولندا، لأن تجارتها الزراعية - على عكس تجارتها غير الزراعية - كانت تتجه فى أغلبها نحو أوروبا الغربية والولايات المتحدة.

وقد سعت بعض الدول - مثل المجر وبولندا - الى تحويل تجارتها باتجاه الدول غير الأعضاء فى المجلس، حتى قبل انهيار التخطيط المركزى. ومع انهيار اقتصاديات التخطيط المركزى، توقف مجلس التعاضد الاقتصادى عن العمل، وانهارت التجارة بين أعضائه. وما تبقى منها، يجرى الآن بعملات قابلة للتحويل وبالأسعار العالمية.

وتأثير هذه التغيرات على التجارة واضح بالفعل. فأعضاء هذه الكتلة السابقة، تحوَّلوا من مستوردين كبار للحبوب والبذور الزيتية الى الاكتفاء الذاتى، أو الاقتراب منه، مع انخفاض مستويات الاستهلاك. والأكثر من ذلك، أن البلدان التى كانت تصدِّر الأغذية الى الاتحاد السوفييتى السابق، فقدت هذه السوق الآن وأصبحت تبحث عن منافذ أخرى.

وهكذا نجد أن من أهم الأحداث التى ستتحكم فى التجارة الزراعية خلال الفترة المقبلة هى دخول أكثر من ٣٥٠ مليون مستهلك بالاضافة الى قدر هائل من الموارد الزراعية (كانت تستخدم بعدم كفاءة حتى الآن) الى نظام التجارة العالمية المتجه نحو الأسواق. ويحدث ذلك الآن فى الوقت الذى تجرى فيه تغييرات تنظيمية هائلة داخل النظام نفسه.

وقد تفاقمت مشكلات التحول الى نظم تجارية موجهة نحو السوق بفعل الصعوبات التى تكتنف ايجاد أسواق جديدة. فرغم الجهد الحثيث الذى تبذله هذه الدول للحصول لمنتجاتها على حصة فى الأسواق، فإن اقتصاديات التحول لم تستطع فى أغلب الأحيان أن تتخطى الحواجز الحمائية، ولاسيما فى اقتصاديات الأسواق المتقدمة، وعلى الأخص، أسواق المنتجات الزراعية. وازداد الأمر سوءا بفعل المنافسة التى واجهتها اقتصاديات التحول من دعم المنتجات الزراعية، سواء داخل هذه البلاد نفسها أو فى أسواق العالم الثالث.

حالة الصين

شهدت الصين – ومازالت – أهم وأخطر الاصلاحات الاقتصادية التى ستكون لها آثار بعيدة المدى (الجدول ١٩). فالصين بلد فريد من عدة نواح. فهى أكبر بلد مازال يطبق اقتصاد التخطيط المركزى، وسكانها البالغ عددهم ١ ٢٢٠ مليون نسمة يمثلون ربع سكان الأرض قاطبة، واقتصادها المزدهر يعدو نحو النظام الموجه الى السوق، وتشارك بقدر كبير فى التجارة العالمية، ساعية الى الانضمام الى النظام التجارى العالمى، بما فى ذلك عضوية منظمة التجارة العالمية الجديدة.

ووراء الاصلاحات الاقتصادية فى الصين رغبة حقيقية فى المحافظة على نمو قوى، يسمح لهذا البلد بأن يتحول من اقتصاد نام فقير تغلب عليه زراعة الفلاحين الذين يعيشون عند مستوى الكفاف، الى اقتصاد صناعى حديث. فقبل عام ١٩٧٨، كانت الصين تتبع اقتصاد التخطيط المركزى التقليدى. وكانت الأنشطة الزراعية محكومة بالكوميونات الشعبية الريفية، التى تنفذ توجيهات الحكومة، الى جانب محال ومؤسسات صغيرة الحجم.

ولكن ركود الانتاج الزراعى وارتفاع واردات الحبوب الزراعية فى السبعينات، كانا سببا فى بدء عملية الاصلاح الزراعى، الذى كان يستهدف أساسا تحويل قطاع الأغذية والزراعة فى اقتصاد الصين نحو الأسواق (٧). وقد أسفر الاصلاح عن زيادة ملموسة فى الانتاج الزراعى سمحت للصين بأن تتحول من مستورد صاف للمنتجات الغذائية والزراعية الى مصدر صاف لها.

وفى نفس الوقت الذى بدأت فيه الصين اصلاح سياساتها الزراعية، فتحت الباب أمام اقتصادها غير الزراعى. فقد بدأت فى تنفيذ استراتيجية نمو من أجل التصدير، تختلف عن أى استراتيجية أخرى فى ظل اقتصاد التخطيط المركزى، وهى الاستراتيجية التى أحدثت تغييرا هائلا فى دور الصين فى الاقتصاد العالمى.

وهكذا زاد مجموع تجارة الصين فى البضائع من ١ر٤ فى المائة من حجم التجارة العالمية عام ١٩٧٧ الى ٤ر٨ فى المائة عام ١٩٩٣. وبعد أن كانت تحتل المرتبة الخامسة عشر فى قائمة كبار الدول المصدِّرة عام ١٩٧٧، أصبحت تحتل المرتبة السادسة فى عام ١٩٩٣. وفى نفس تلك الفترة، ظل نصيب الصين من الواردات الزراعية من العالم يتراوح بين ٢ر٣ فى المائة و ٢ر٤ فى المائة، بينما ارتفع نصيبها من الصادرات الزراعية العالمية من ١ر٧ فى المائة الى ٣ر٧ فى المائة.

وفى أوائل التسعينات، أصبحت الصين فى مقدمة المستفيدين من المعونات الغذائية والمقترضين من أسواق المال الدولية، وفى مقدمة المستفيدين من الاستثمارات الأجنبية المباشرة. ففى عام ١٩٩٣، وصل صافى الاستثمارات الأجنبية المباشرة الى ما يقرب من ٢٦ مليار دولار. كما اتخذت الصين خطوات

---

(٧) يمكن الحصول على عرض مستفيض لهذه الاصلاحات من «حالة الأغذية والزراعة عام ١٩٩٤»، روما، المنظمة.

الجدول ١٩

الصين: مؤشرات مختارة للأداء الاقتصادى والزراعى

	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤
	(..... نسبة التغير عن السنة السابقة.....)								
الناتج المحلى الاجمالى	٨ر٣	١١ر٠	١٠ر٨	٤ر٣	٣ر٩	٨ر٠	١٣ر٢	١٣ر٤	١١ر٨
الناتج المحلى الاجمالى الزراعى	٣ر٤	٥ر٨	٣ر٩	٣ر١	٧ر٤	٢ر٤	٤ر١	٤ر٠	٣ر٥
نسبة التضخم	٧ر٠	٨ر٨	٢٠ر٧	١٦ر٣	١ر٣	٣ر٠	٥ر٣	١٣ر٠	٢١ر٧
الصادرات من البضائع	٢ر٦	٣٤ر٩	١٨ر٢	٥ر٣	١٩ر٢	١٤ر٤	١٨ر١	٨ر٨	٣٠ر٥
الواردات من البضائع	-٨ر٧	٤ر٣	٢٧ر٤	٥ر٣	-١٣ر٣	١٨ر٥	٢٨ر٣	٣٤ر١	١٠ر٥
الانتاج الزراعى	٢ر٣	٥ر٢	٢ر٩	٢ر٥	٨ر١	٥ر٠	٣ر٩	٥ر١	٣ر٦
نصيب الفرد من الانتاج الغذائى	٢ر٧	٢ر٣	١ر٠	١ر٥	٦ر٨	٢ر٧	٣ر٥	٥ر١	٣ر٥
	(..... مليار دولار.....)								
الصادرات الزراعية	٧ ٨٦٤	٩ ٠٨٢	١٠ ٣٢٦	١٠ ٤٧٩	١٠ ٢٠٤	١١ ٦٢٠	١٢ ٠٤٥	١٢ ١٩٨	٠٠٠
الواردات الزراعية	٥ ٤٦٧	٧ ٥٦١	٩ ٧٦٣	١١ ٠٦٧	٩ ٧٩٤	٩ ٤٢٩	٩ ٨٠٠	٨ ٥٦٩	٠٠٠
	(..... سعرات للفرد فى اليوم .....)								
امدادات الطاقة الغذائية	٢ ٥٨٧	٢ ٥٩٧	٢ ٥٦٧	٢ ٥٩٧	٢ ٦٥٤	٢ ٦٧٩	٢ ٧٠٥	٠٠٠	٠٠٠

المصدر: المنظمة وبنك التنمية الآسيوى.

هائلة نحو قابلية عملتها للتحويل.

وكان الأداء الاقتصادى باهرا منذ بدء عملية الاصلاح فى عام ١٩٧٨. فمتوسط النمو السنوى الحقيقى للناتج المحلى الاجمالى فى الفترة من ١٩٧٩ الى ١٩٩٣، كان أكثر من ٩ فى المائة، مما ضاعف من هذا الناتج المحلى الاجمالى بأكثر من ثلاث مرات ونصف خلال الفترة الواقعة بين عامى ١٩٧٨ و ١٩٩٣.

ورغم أن هذه النسبة الهائلة للنمو الاقتصادى قد جلبت معها تحسنا ملموسا فى المستوى الاقتصادى للسكان، فانها جلبت معها أيضا مشكلات عديدة. فالتضخم - مثلا - جاء نتيجة السياسات النقدية غير المتشددة المصحوبة بارتفاع مستوى الاستثمارات الأجنبية. وبالاضافة الى ذلك، فان النمو الهائل لم يتوزع بالعدل على مختلف أنحاء البلاد، مما أسفر عن زيادة التفاوت فى الدخول بين المناطق الوسطى/ الغربية والمناطق الشرقية، وفيما بين الريف والحضر. واذا كانت

التيارات الكاسحة للسياسات الزراعية قد ساهمت فى تخفيض ملموس فى مستوى الفقر المطلق فى النصف الأول من الثمانينات، فان ما تلى ذلك من تباطؤ فى النمو الزراعى قد تسبب فى بقاء الفقر فى الريف على ما هو عليه فى النصف الثانى من العقد المذكور (٨).

وتحقق تحسن فى مستويات المعيشة وأنماط الاستهلاك بفضل النمو الكبير فى بعض المناطق المزدهرة. وكان الفرق فى الدخول بين المناطق الحضرية والريفية واضحا فى اختلاف أنماط استهلاك الأغذية. فطوال السنوات الخمس الماضية، ظلت المناطق الريفية تعتمد على استهلاك الفرد لكميات كبيرة من الحبوب، بينما كان استهلاك هذه الحبوب فى المناطق الحضرية لا يزيد على نصف استهلاك المناطق الريفية منه، بل ويتجه نحو الانخفاض باستمرار. وعلى العكس من ذلك، فان الفرد من سكان الحضر يستهلك كميات كبيرة من اللحوم الحمراء والدواجن والبيض ومنتجات الأسماك، بل ان استهلاك هذه المنتجات يزيد بسرعة عن معدل استهلاكها فى الريف.

وتثير التجربة الصينية عدة أسئلة خلال السنوات المقبلة . وأول هذه الأسئلة هو ما اذا كان بمقدور الصين أن تواصل نموها الاقتصادى الاستثنائى لفترة طويلة، وما اذا كانت تستطيع أن تفعل ذلك دون حدوث مزيد من التضخم ؟ وثانى هذه الأسئلة هو ما اذا كانت النتائج الايجابية على الدخول وفرص العمل للنمو الكبير يمكن أن تمتد الى أعداد هائلة من السكان دون أن تحدث هجرة جماعية من الريف الى المدن المكتظة بسكانها بالفعل ؟ وثالث الأسئلة هو ما اذا كان من الممكن التغلب على المشكلات الزراعية فى الصين بحيث تواصل تلبية الجزء الأكبر من احتياجات البلد من الأغذية مع زيادة أعداد السكان وزيادة دخولهم ؟

وهناك العديد من المراقبين- داخل الصين وخارجها على السواء - الذين يشعرون بالقلق من تأثير العدد الهائل من سكان الصين على الانتاج الزراعى، والطلب على استيراد الحبوب والسلع الزراعية الأخرى. أما على جانب الانتاج، فان مصادر القلق هى الخسارة السريعة للمساحات الزراعية نتيجة النمو الصناعى السريع، والتنافس الحاد على المياه الجوفية المحدودة فى المناطق المحيطة بالمدن الكبيرة، وتآكل الأراضى الزراعية وتلوثها واستنفاد تكنولوجيا الانتاج المحسَّن التى ساعدت على تحقيق هذا التقدم الملموس فى الثمانينات . فقد زاد نصيب الفرد من انتاج الحبوب بنسبة ٢٣ فى المائة فيما بين عامى ١٩٧٨ و ١٩٨٤، ثم ثبت عند معدل عام ١٩٨٤ دون أى زيادة طوال العشر سنوات الأخيرة، باستثناء عام ١٩٩٠ عندما حقق زيادة طفيفة.

وهناك ما يوحى بأن طلب الصين على استيراد الحبوب قد يصل الى أحجام هائلة فى مطلع القرن القادم، حتى أنه قد يهدد استقرار الأسعار العالمية والامدادات المتوافرة للبلدان

---

(٨) «حالة الأغذية والزراعة عام ١٩٩٤»، روما، المنظمة.

الأخرى المستوردة. ولكن التصور الأكثر واقعية، هو أن الصين ستلعب دورا أكثر نشاطا فى الأسواق الزراعية العالمية، حيث ستنتج بعض المنتجات الزراعية للتصدير وتستورد غيرها. واذا استطاعت الصين أن تحافظ على نموها الحالى المتجه نحو التصدير بأى معدل يقترب نسبيا من المعدل الحالى، فسوف يكون لها تأثير كبير على الأسواق الدولية. وعلى أى حال، فليس هناك أدنى شك فى أن الصين ستلعب دورا هاما فى التجارة الزراعية فى العالم خلال القرن المقبل.

التجارة بالسلع الزراعية: هل تدخل عصراً جديداً؟

ثالثاً: تطور قواعد التجارة الدولية

فى نهاية الحرب العالمية الثانية كان صناع السياسات الاقتصادية فى البلدان الرئيسية يبحثون عن أدوات مؤسسية تجنبهم الفوضى والحرب الاقتصادية والتجارية التى ميزت الثلاثينات من هذا القرن. وأيقن هؤلاء أن هناك حاجة لمؤسسة تساعد الدول على المحافظة على الاستقرار النقدى العالمى وتجنب عمليات التعويم التنافسى التى ميزت فترة الكساد الكبير فى العشرينات والثلاثينات. ولهذا الغرض أنشىء صندوق النقد الدولى. وقد أدرك صناع السياسات الاقتصادية أيضا الحاجة الى مؤسسة لتأمين رأس المال لاصلاح وتنمية الاقتصادات الوطنية، فأنشئ البنك الدولى للانشاء والتعمير، الذى شاعت تسميته بالبنك الدولى.

وكان لمنظمة التجارة الدولية أن تصبح الجزء الثالث من هذه المجموعة من المؤسسات الاقتصادية الدولية. وكان من المفترض أنه يمكن تحاشى تكرار الموجة الحمائية التى شهدتها الثلاثينات بتطوير مجموعة من قواعد التجارة الدولية التى تقرها جميع الدول.

وشملت المفاوضات حول منظمة التجارة الدولية المقترحة القواعد التجارية المؤقتة فى الاتفاق العام بشأن التعريفات

الجمركية والتجارة (الجات)، والتى كان على منظمة التجارة الدولية أن تضعها موضع التنفيذ. وارتكزت هذه المجموعة من القواعد التجارية على مبدأين رئيسيين: التبادلية وعدم التمييز. وتم تقنين التبادلية باتفاقيات يمنح بموجبها بلد من البلدان أحد شركائه التجاريين امتيازات تعريفية مقابل امتيازات مماثلة من الشريك. أما مبدأ عدم التمييز، الذى أدخل ضمن مادة «الدولة الأولى بالرعاية» فينص على أن أى امتياز يمنح لطرف متعاقد يمتد تلقائيا الى كل الأطراف المتعاقدة.

وقد شمل الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (الجات)، أيضا، قواعد للحد من حماية الصناعات المحلية من منافسة البضائع المستوردة، وقواعد لضبط التنافس فى الأسواق العالمية، وقواعد تتعلق بمستويات التعريفة التى يمكن أن تفرضها الدول على البضائع المستوردة، وقواعد لتسوية النزاعات بين الدول حول الممارسات التجارية. وقد روجعت هذه القواعد، وكذلك الامتيازات التعريفية، مرات عديدة فى المفاوضات التجارية اللاحقة متعددة الأطراف.

ولم يتسن لمنظمة التجارة الدولية المقترحة أن تظهر للوجود، حيث أن مجلس الشيوخ فى الولايات المتحدة لم يصدق عليها. وعلى رغم الاتفاقيات الدولية حول التعريفات وقواعد التجارة فان ذلك ترك الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (الجات) بغير اطار مؤسسى يعمل داخله. وأحد المثالب الرئيسية لذلك كان الافتقار الى اجراءات رسمية لتنقيح القواعد الأساسية حتى تأخذ القضايا والمشكلات الجديدة فى الاعتبار. ولكن الغموض كانت له مزاياه كما كانت له مثالبه، والافتقار الى اطار مؤسسى رسمى سمح بالمرونة فى النظر فى المقترحات الجديدة ومعالجة القضايا الجديدة – وهى مرونة غالبا ما تفتقر اليها المنظمات متعددة الأطراف.

وبسبب صعوبة تنقيح المواد الأساسية فى الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (الجات)، فقد تم تطوير عدد من الاتفاقيات الجديدة التى لم تتوافر لها التغطية الشاملة التى اتسمت بها البنود الأساسية. وفى الحقيقة فان مجموعات جديدة من القواعد تناولت مجالات شتى أمكن تطويرها فى جولة مفاوضات طوكيو فى السبعينات. وعُرفت هذه المجموعات الاضافية من القواعد باسم «مدونات» وكان القبول بها طوعيا ولم يوقع عليها جميع الفرقاء المتعاقدين. اضافة الى ذلك، فان بعض هذه المدونات كانت له اجراءات خاصة لتسوية النزاعات، وكان بوسع الدول، طبقا لظروفها، أن تختار، بين هذه الاجراءات الخاصة وتلك الأكثر شمولا، التى نص عليها الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (الجات). وهذا النظام المعقد من الاتفاقيات والاجراءات كان يطلق عليه أحيانا «الجات حسب الطلب».

ومع بداية الثمانينات صار واضحا أن النظام الذى أرساه الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة، بالكيفية

التى كان عليها آنذاك، كانت له مشاكل رئيسية أخرى. أولا، كانت القواعد تغطى حصة متناقصة من المبادلات الدولية، أى تغطى تجارة البضائع فحسب، وهى التى كانت تنمو بسرعة أقل من سرعة النمو فى تجارة الخدمات. وثانيا، فحتى داخل تجارة البضائع كانت هناك قطاعات رئيسية، بالفعل، خارج نطاق القواعد المعتادة، لاسيما الزراعة والمنسوجات. وفى حالة الزراعة كانت الاستثناءات تعود الى بداية الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (الجات). أما بالنسبة للمنسوجات فان الاتفاقية العالمية للمنسوجات متعددة الألياف لم تدرج تصورات خاصة بها فى الاتفاقية الأصلية، ولكنها نمت كبديل لشبكة الضوابط الحمائية التى فرضتها الدول المتقدمة على واردات النسيج.

وقد بدأ الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (الجات) بثلاثة وعشرين بلدا فقط. وباستثناءات قليلة، فقد اختارت اقتصادات التخطيط المركزى أن لا تنضم الى الاتفاق، وانسحبت الصين التى كانت عضوا مؤسسا. ولم ينضم الاتحاد السوفييتى سابقا وأنشأ نظامه التجارى الخاص به مع اقتصادات التخطيط المركزى فى أوروبا الشرقية والوسطى، وهو مجلس المساعدة الاقتصادية المتبادلة.

واختار عدد كبير من البلدان النامية أيضا، البقاء خارج الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة. وكان ذلك، فى حالات كثيرة، لأن الانضمام كان سيتطلب من البلد أن يسقط بعضا من ضوابطه الداخلية والخارجية على التجارة والاستثمار.

وفى منتصف الثمانينات، ساعدت الاصلاحات واسعة الانتشار للسياسات الداخلية وما رافقها من تحرير للتجارة فى البلدان النامية كثيرا من هذه البلدان لكى تصبح أعضاء فى «الجات». وحثت التغييرات السياسية والاقتصادية التى طرأت على بلدان اقتصادات التخطيط المركزى السابقة أيضا، حكومات هذه البلدان على طلب العضوية مالم تكن أعضاء بالفعل، أما البلدان الأعضاء فقد صارت مساهماتها أكثر نشاطا. وأما طلب الصين اعادة قبولها فى عضوية «الجات»، وهو الأمر الذى سيسمح لها بأن تكون عضوا فى ميثاق منظمة التجارة العالمية الجديدة، فسيكون له تأثير رئيسى ودائم على التجارة الدولية.

جولة أوروغواى

لاشك فى أن جولة أوروغواى، التى استكملت فى ديسمبر/ كانون الأول ١٩٩٣ بعد ثمانى سنوات من المفاوضات التجارية متعددة الأطراف، لها أهمية خاصة بالنسبة لمستقبل التجارة. فقد وافق على الاتفاقية المنبثقة عن هذه المفاوضات ١١٥ بلدا من البلدان التى كانت أعضاء فى «الجات» فى أبريل/ نيسان ١٩٩٤، ومعظم هذه البلدان هى بلدان نامية. ولم تتحقق قبل ذلك أبدا مثل هذه المشاركة واسعة النطاق من البلدان النامية فى مفاوضات تجارية متعددة الأطراف. والبلدان التى أقرت الاتفاقية متفقة على الالتزام بمجموعة مشتركة من القواعد التجارية، على الرغم من وجود استثناءات خاصة بالدول النامية من حيث توقيت وأنماط تكييف السياسات لديها.

وتنشئ الاتفاقية منظمة جديدة للتجارة العالمية تحل محل الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (الجات). وسوف تكون المنظمة الجديدة مسؤولة عن القواعد المتصلة بالتجارة التقليدية فى السلع والخدمات ومسائل الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة.

ويمثل انشاء منظمة التجارة العالمية أسلوبا بارعا فى التغلب على المشكلات التى ظهرت مع الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (الجات). ومع اقرار أى بلد من البلدان اتفاقية جولة أوروغواى، وانضمامه بهذه الكيفية الى منظمة التجارة العالمية فانه يقبل مجموعة الاتفاقيات بكاملها، واحداها تتعلق بالاعتراف بمنظمة التجارة العالمية وبوظائفها بوصفها القيّم على الاتفاقيات. وسيكون الأعضاء الجدد فى منظمة التجارة العالمية أيضا، مقرين بقواعد الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة القديمة، بعد أن تم تعديلها فى مفاوضات جولة أوروغواى، وكذلك بالقواعد الجديدة المتعلقة بالتجارة فى الخدمات وبمسائل الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة. وفى الوقت ذاته، فانهم يقبلون بعملية موحدة لتسوية النزاعات، تسرى على كل الاتفاقيات، وأخيرا، فسوف يوافقون على آلية استعراض للسياسة التجارية.

وسوف يكون من الملامح الرئيسية لمنظمة التجارة العالمية آلية جديدة لتسوية النزاعات تظل تحاول، كما هو الحال بالنسبة لآلية تسوية النزاعات فى الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (الجات)، أن تنجز حلا تفاوضيا للنزاعات التجارية. ولكن الاجراءات الرسمية لتسوية النزاعات تم تغييرها لاحراز نتائج أسرع ومؤكدة بشكل أكبر فى حالة العجز عن التوصل لحل بالتفاوض. وحسمت الاجراءات بتحديد مواعيد نهائية لكل خطوة منها. وأصبحت النتيجة أكثر تأكيدا باستبعاد امكانية أن يعوق بلد ما طرح قرار أو الموافقة عليه من قبل احدى مجموعات خبراء المنظمة يقضى بأن سياسة البلد التجارية غير متسقة مع التزاماته الدولية. وقد شاع فى السنوات الأخيرة أن تعوق الدول القرارات المعاكسة لسياساتها بالحيلولة دون تحقق الاجماع اللازم للموافقة على

تقرير احدى مجموعات الخبراء. والآن، فان تقارير هذه المجموعات سيتم اقرارها، بشكل تلقائى، مالم يقع الاجماع على رفضها. وهكذا فسوف يلزم، لتعويق الموافقة على تقرير هذه المجموعات، فى ظل النظام الجديد، موافقة الطرف المتضرر. ولكن فقرة جديدة تسمح بالاستئناف أمام مجموعة خاصة من الخبراء لاستعراض القرارات التى يعتقد أحد الفرقاء أنها معيبة بشكل خطير.

والنهج الجديد لتسوية النزاعات لابد وأن يكون ذا مغزى خاص للبلدان الأصغر والبلدان النامية التى أضيرت بالقواعد القديمة لتسوية النزاعات. فقد دأبت البلدان الكبيرة أو التكتلات التجارية على استخدام شرط الاجماع لاعاقة الأحكام المعاكسة، وبسبب حجمها وقوتها الاقتصادية، فقد كانت محصنة ضد التأثر أحادى الجانب من بلدان أصغر خارج نطاق قواعد الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (الجات). وفى الوقت ذاته، فعندما كانت البلدان الأصغر تحاول اتباع تكتيكات التعويق ذاتها كانت غالبا ما تتلقى التهديد بالانتقام من جانب واحد.

الاتفاق الزراعى

وضع مشروع القسم الزراعى من الاتفاق العام الأصلى بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (الجات)، أساسا، ليكون متسقا مع السياسات الزراعية للمؤسسين الرئيسيين للاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة، وللولايات المتحدة بشكل خاص. وفى ذلك الحين كانت سياسة الولايات المتحدة تشمل الابقاء على أسعار المنتجات الزراعية المحلية عند مستويات أعلى من سعر السوق العالمية. وطبقت ضوابط الانتاج على العديد من السلع المدعمة وفرضت حصص الاستيراد لمنع دخول المنتجات الأجنبية الأقل سعرا، وأدى هذا النظام الى الاعفاء الخاص للمنتجات الزراعية فى المادة ١١ من الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (الجات)، الذى سمح باستخدام حصص الاستيراد للمنتجات الزراعية التى تسرى عليها ضوابط الانتاج المحلى. وهذه الثغرة تم توسيعها فى ١٩٥٥ عندما هددت الولايات المتحدة بالانسحاب من الاتفاق العام للتعريفات والتجارة مالم تمنح اعفاء خاصا من المادة ١١، يسمح لها بتطبيق حصص الاستيراد كلما هددت الواردات بالتداخل مع اجراءات دعم الأسعار المحلية، سواء كانت ضوابط الانتاج مستخدمة أم لم تكن. وكان القسم ٢٢ الشهير، هو الاستثناء الذى منح بشكل مؤقت فى ١٩٥٥ ولايزال ساريا على العديد من المنتجات فى أوائل ١٩٩٥.

اضافة الى ذلك، ظهر كثير من الحواجز غير التعريفية الأخرى فى التجارة الزراعية. ومن بين هذه الحواجز استخدام الرسوم المتغيرة، وأسعار الاستيراد الدنيا، وقيود التصدير الطوعية. وطبقت بلدان كثيرة حصص استيراد كمية، كان مسموحا بها، فى ظل بنود ميزان المدفوعات فى الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة فقط، عندما تكون هناك مشكلة فى ميزان المدفوعات، ثم أبقت عليها كما هى حتى بعد أن انتهت مشكلة ميزان المدفوعات بزمن طويل.

وفى الجولات السابقة من المفاوضات التجارية متعددة الأطراف لم تكن هناك أى محاولة اطلاقا، لمراجعة قواعد التجارة الزراعية، على الرغم من أنه كانت هناك محاولات عديدة لتطوير اتفاقيات دولية حول السلع. وفى جولة كيندى فى الستينات وجولة طوكيو فى السبعينات، كانت هناك محاولات لادخال اتفاقيات السلع على اطار الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (الجات)، وبهذه الكيفية يتم مد الضوابط الحكومية من الأسواق الداخلية الى المجال الدولى.

وقد هيأت المنافسة القوية على التصدير فى الثمانينات المسرح للاصلاحات الزراعية التى جاءت بها جولة أوروغواى. اذ أن اتساع الأسواق والازدهار السلعى فى السبعينات سرعان ما حل محلهما انهيار فى نمو الطلب فى البلدان النامية وفى اقتصادات التخطيط المركزى التى أحدقت بها الديون والأزمات الاقتصادية الأخرى. واستمر الانتاج، الذى حفزه ارتفاع أسعار المزرعة وارتفاع مستويات الدعم، فى الزيادة بينما أخذت الأسواق فى الانكماش. ونتيجة لذلك، نزلت الأسعار العالمية للسلع الزراعية فى منتصف الثمانينات، الى أدنى مستوى حقيقى منذ خمسين عاما. وتصاعدت كلفة الدعم فى تلك البلدان التى كانت تحاول أن تدعم دخول المزارع. وهبطت دخول المنتجين، الذين لا يتمتعون بالدعم والحماية، وايراداتهم من التصدير، هبوطا حادا.

ومن أهم أسباب هبوط الدخول وتصاعد كلفة الدعم، السياسات التى اتبعها كثير من بلدان منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية. اضافة الى ذلك، ففى حين أمكن اختزال كثير من أشكال التدخل الحكومى القائم فى الأسواق خارج نطاق الزراعة، من خلال اصلاحات السياسة الداخلية، لم يتيسر التخلص من أشكال التدخل الرئيسية فى النظام الزراعى الا عبر اتفاقيات دولية لالغاء السياسات المشوهة للتجارة فى المجال الزراعى. وشبهت مخاطر الغاء التدخل فى الزراعة فى بلد بعينه بمخاطر نزع التسلح من جانب واحد، كما وردت الاشارة الى أن برامج الحماية الزراعية فى بلد ما يقصد بها، الى حد كبير، تحييد التأثيرات المعاكسة لبرامج الدعم فى بلدان أخرى.

وقد أدى المد المتصاعد للمنازعات التجارية فى الزراعة خلال الثمانينات الى ضغط سياسى من أجل اصلاحات زراعية رئيسية فى جولة أوروغواى. وفى

الاطار ٨

اصلاح الزراعة وتحريرها

يبدأ اصلاح الزراعة بهدف تغيير القواعد، وهى فى هذه الحالة قواعد الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (الجات) التى تحدد السياسات المقبولة لدى البلدان لحماية الحدود أو لدعم الصناعات المحلية أو للتنافس فى أسواق الصادرات. ويعتقد دعاة اصلاح التجارة أن التماثل والشفافية يمكن تحقيقهما على أفضل وجه اذا طبق الجميع القواعد ذاتها على سياسات ذات تأثير كبير على التجارة. وقد اتبع واضعو الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (الجات) هذا الأسلوب بالنسبة للصناعات خارج نطاق الزراعة. كما عالجت بعض أحكام الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (الجات) حالات قد تؤدى الى خروج أحد البلدان على القواعد العامة، بسبب مشاكل يعانيها هذا البلد فى ميزان المدفوعات مثلا .

ويعنى تحرير التجارة، الى حد كبير، بخفض مستويات الحماية. ويقاس بالمدى الذى تبلغه الحواجز فى ابقاء الأسعار الداخلية أعلى من الأسعار العالمية، وبمدى نقل تحولات الأسعار العالمية الى الأسواق الداخلية والقدرة على التنبؤ بمستويات الحماية فى المستقبل. وهكذا، فمن الممكن انجاز التحرير التجارى بتوسيع الحصص، أو بخفض التعريفات أو بتقليل الحواجز الأخرى غير التعريفية. وفى قواعد الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (الجات) الأصلية، كان مسموحا للبلدان استخدام حصص واردات كمية لحماية مستويات الأسعار الداخلية العالية طالما كانت ضوابط الانتاج المحلى معمولا بها لمنع الانتاج المحلى من الحلول محل الواردات. وكان يفترض فى البلدان التى تستخدم حصص الانتاج أن تحافظ على التوازن بين الانتاج المحلى والواردات الموجودة قبل أن تفرض حصص الواردات الكمية. وبالمثل، فان دعم الصادرات لم يكن ليستخدم للحصول على أكثر من حصة عادلة من السوق العالمية. وهكذا فقد كان يقصد بهذه القواعد الحفاظ على النظم التجارية. وعند الممارسة، ثبت أنها غير قابلة للتنفيذ لأنها غير محددة تحديدا كافيا.

الحقيقة، فقد بدأت الجولة والاصلاحات الزراعية تتصدر جداول أعمال الكثير من المشاركين، وبينهم مجموعة مهمة أعلنت أنها لن تكمل المفاوضات بدون اتفاق مرض على تقليل تشوهات التبادلات التجارية فى الزراعة.

وكان أحد العناصر التى أوجدت ضغطا سياسيا كبيرا من أجل الاصلاح، مجموعة من المصدرين هى مجموعة كيرنز، وسميت كذلك نسبة الى مدينة فى استراليا عقدوا فيها أول اجتماع لهم. وهددت المجموعة، التى ضمت بلدانا متقدمة ونامية معا، باعاقة الاتفاق على عدد من القضايا ذات الأهمية للبلدان الأخرى، وبهذا مارست المجموعة ضغطا لتبقى الاصلاحات الزراعية جزءا من المفاوضات.

وتحولت المفاوضات، فى نهاية الأمر، الى نزاع بين دعاة الاصلاح الجذرى ودعاة تحرير التجارة، فى حين ظل بعض البلدان، وبينهم مجموعة كيرنز، يأملون فى تحقيق الأمرين (أنظر الاطار ٨). وكان دعاة الاصلاح يسعون الى اخضاع قواعد الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (الجات) للمراجعة، لازالة الاستثناءات الخاصة بالزراعة التى كانت تخدم السياسات الزراعية للقوى التجارية الداخلية الكبرى. وفى الحقيقة، فقد كان الاصلاحيون يريدون أن تمضى قواعد الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (الجات) بخصوص الزراعة لأبعد مما ذهبت اليه القواعد الخاصة بالصناعات غير الزراعية بحجب أشكال الدعم المحلية المشوهة للمبادلات التجارية وكذلك الحماية الحدودية الخاصة ودعم الصادرات.

واتبع دعاة تحرير التجارة مسلكا مختلفا. فقد قنعوا بضرورة أن تتمتع الدول بحق اتباع سياسات زراعية وطنية تلائم ظروفها الزراعية الخاصة، ولكن على أن تعدل هذه السياسات تدريجيا للحد من آثارها المعاكسة على التجارة أو لتقليلها. وأبدى دعاة تحرير التجارة استعدادا للتفاوض حول زيادة حصص الواردات من المنتجات الخاضعة لنظام الحصص، وللحد من مستويات المساندة الداخلية أو تخفيفها، ولاستخدام ضوابط الانتاج للحد من الفوائض، ولتطبيق اتفاقيات تقاسم السوق بدلا من التنافس على أسواق الصادرات. ولم يكن هؤلاء الدعاة راغبين فى أن تحد القواعد الدولية من سياسات التجارة الدولية أو المحلية التى يمكن أن يتبعوها فى الزراعة. وانتهى دعاة التحرير، عموما، الى أن التحرير التدريجى والمعتدل يمكن أن يكون كافيا لاستعادة التوازن فى الأسواق العالمية، فى الوقت الذى كاد الضغط من قبل دعاة الاصلاح أن يكون ضغطا متصلا من أجل تحرير واسع النطاق، اضافة الى الاصلاح.

حماية الواردات

وفى النهاية، كان فى جولة أوروغواى من الاصلاحات أكثر مما فيها من التحرير. وكان الاصلاح الرئيسى يتعلق بالقواعد التى تحد من السياسات الممكن استخدامها لتأمين حماية الحدود. وكانت هناك خمسة عناصر من المفاوضات تتعلق بحماية الواردات. أحدها كان تحويل كل حواجز الواردات الى تعريفات، وهى عملية عرفت باسم وضع الرسوم الجمركية. وقد وضع هذا العنصر موضع التنفيذ على الفور. وكان العنصر الثانى هو خفض التعريفات القائمة وتلك التى أسفر عنها وضع الرسوم الجمركية عبر فترة تنفيذها. وكان العنصر الثالث هو التثبيت الفورى لجميع التعريفات على المنتجات الزراعية (أنظر الاطار ٩)، والعنصر الرابع هو ادخال بند وقائى خاص للمنتجات الزراعية كان مختلفا عن القواعد الوقائية العامة فى الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (الجات). أما العنصر الخامس فيتعلق بترتيبات الوصول الخاصة للسماح بالحد الأدنى من فرص الوصول الى السوق.

وقد تطلبت القواعد الجديدة أن يتم تحويل كافة الحصص والضرائب المتغيرة وغير ذلك من حواجز الواردات الى تعريفات عامة، بمجرد أن تصبح الاتفاقية نافذة. وعندئذ كان لابد من خفض كل من هذه التعريفات والتعريفات المعمول بها بحد أدنى قدره ١٥ فى المائة فى فترة التنفيذ، على أن يكون متوسط تخفيضات التعريفة، ككل، ٣٦ فى المائة. وطلب الى البلدان النامية أن تخفض التعريفات بنسبة ٢٤ فى المائة، وسمح لها بعشر سنوات، بدلا من ست، لتنفيذ التخفيضات. وكان لابد أيضا من تثبيت كافة التعريفات. وأعطيت البلدان النامية البديل، الذى اختاره كثيرون، ويتمثل فى اعلان تعريفات مثبتة لتحل محل التعريفات التى لم تكن مثبتة. وهذه التعريفات المثبتة الجديدة التى أعلنتها البلدان النامية لم يكن مطلوبا الغاؤلها.

أما تحويل الحواجز غير التعريفية الى تعريفات وحظر استخدام الأدوات غير التعريفية فى المستقبل فيمثل منهج اصلاح رئيسى للقواعد التجارية التى تؤثر على الزراعة. فمثل هذا الاجراء سيكشف طبيعة الحواجز التى لم يعلن عنها بعد، ولابد أنه سيكشف أيضا المستويات العالية من الحماية التى يتمتع بها المنتجون الزراعيون فى بعض البلدان. والسؤال هو، هل أسفر الاصلاح عن أى تحرير تجارى أم أنه لم يفعل شيئا لخفض مستويات الحماية؟ وبتعبير آخر، هل ستسفر هذه الاصلاحات التى تم انجازها عن قدر من التحرير، فى المدى الأطول، أكبر مما يبدو لنا الآن؟

وقد اختيرت السنوات من ١٩٨٦ الى ١٩٨٨ بوصفها السنوات الأساس لفرض الرسوم الجمركية. ولكن، خلال تلك الفترة، نزلت الأسعار العالمية لكثير من السلع الزراعية الى أدنى مستوى بلغته من عشرات السنين، الأمر الذى أحدث

فجوة عريضة وغير مسبوقة، بين الأسعار العالمية والأسعار الداخلية المدعومة (٩). وبسبب الحالة غير الاعتيادية فى فترة الأساس، أصبح من الواضح أن التعريفات الجديدة سوف تؤمن مستويات عالية من الحماية فى الأوقات العادية. اضافة الى ذلك فقد استخدمت بلدان كثيرة ما كان يسمى «التعريفات المضللة» حيث أن الأرقام التى استخدمتها لحساب مكافئات التعريفة الخاصة بها أسفرت عن تعريفات تعلو على ما كان يمكن أن تسفر عنه الحسابات الأكثر موضوعية.

وقد بينت دراسة حديثة (١٠) أنه بالنسبة لكثير من المنتجات فى كثير من البلدان، كانت مكافئات التعريفة الواردة بالجداول أعلى، بشكل واضح، من مكافئات التعريفة بحساب منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية ووزارة الزراعة الأمريكية، لنفس الفترة. وبتعبير آخر، فان عملية الاصلاح غالبا ما أسفرت عن مستويات من الحماية (على الأقل كاحتمال) تعلو حتى على المستويات العالية التى كان معمولا بها فى منتصف الثمانينات. وحتى بعد أن طبقت تخفيضات التعريفة، المتفق عليها، عبر فترة التنفيذ، فان التعريفات النهائية المثبتة سوف تؤمن، فى حالات كثيرة، مستويات حماية أعلى مما أمن النظام القديم.

ويشير فحص تخفيضات التعريفة فى مختلف البلدان الى نمط عام. فقد خفضت البلدان التعريفات على المنتجات الأقل حساسية بقدر أكبر مما خفضت به التعريفات على المنتجات الأكثر حماية. وهكذا، فقد أجريت تخفيضات بنسب مئوية كبيرة للغاية على التعريفات بالغة الانخفاض. وأجريت تخفيضات بنسب مئوية عند الحد الأدنى على التعريفات العالية لانجاز المتوسط المتفق عليه. ونتيجة لذلك، فان متوسط مستويات الحماية المرجحة تجاريا لم يتم تخفيضه بالقدر الذى أشارت اليه المتوسطات البسيطة وربما زاد التفاوت فى الحماية بين السلع.

اضافة الى ذلك، فبالنسبة للمنتجات التى خضعت لعملية التحويل الى التعريفة، اتفق على ضمان خاص يعمل به طوال الفترة التى تستغرقها عملية الاصلاح. ويسمح الضمان برسم اضافى تتم جبايته اذا تعرض بلد ما لزيادة فى كمية الواردات تعلو على مستوى التنبيه المعروف، أو اذا نزل سعر الواردات بالعملة المحلية الى ما دون سعر التنبيه. وصيغ انفاذ الضمان الخاص بالغة التعقيد ومن الصعب الحكم سلفا الى أى مدى يمكن استخدامها. وسعر التنبيه يصعب، بشكل خاص، التنبؤ به حيث أنه يعتمد على أسعار الصرف.

وكثير من البلدان النامية لم يطبق عملية التحول الى التعريفة، حتى على

---

(٩) تقاس هذه الفجوة بمكافئ التعريفة، أى بمستوى التعريفة المطلوب لكى يؤمن للصناعة المحلية مستوى الحماية ذاته الذى يؤمنه الاجراء الحدودى غير التعريفى. وعادة مايكون القياس على أساس الفارق السعرى، أى الفارق بين السعر العالمى فى موضع الاستيراد والسعر الداخلى للمنتج ذاته.

(١٠) D. Hathaway and M. Ingco. 1995. Agricultural liberalization and the Uruguay Round. Presented at The Uruguay Round and the Developing Economies, A World Bank Conference, 26-27 January 1995.

الاطـار ٩

تثبيت التعريفة الجمركية

طبقا لقواعد الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة فان التعريفات يمكن أن تكون «مثبتة» أو «غير مثبتة». ويعنى تثبيت التعريفة، أنه اذا زيدت التعريفات الى ما يعلو على المستوى المربوط، فقد يتعين تعويض الشركاء التجاريين. أما التعريفات غير المثبتة فيمكن زيادتها الى أى مستوى. والمعدل المطبق هو معدل التعريفة الذى تطبقه الدولة بالفعل على المنتجات الداخلة الى البلاد فى أى وقت. وقد يكون المعدل المطبق أدنى من المعدل المربوط بما أنه يعكس السياسة الراهنة ازاء الحماية. وغالبا ما تتغير المعدلات المطبقة مع أحوال السوق العالمية. ونظريا، فان تثبيت معدل أى تعريفة لم يكن معدلها مثبتا من قبل يمثل تحريرا للتجارة لأنه يحول دون زيادتها الى مستويات أعلى من التعريفة. ولكن عندما تثبت المعدلات عند مستويات بالغة الارتفاع فان تثبيت التعريفة لا يمثل تحريرا ذا مغزى.

المنتجات التى كانت خاضعة، من قبل، للحواجز غير التعريفية. وبدلا من ذلك، فقد استفادت هذه البلدان من بند سمح لها بمجرد الاعلان عن تعريفة مثبتة جديدة مقابل تعريفة كانت غير مثبتة. وقد أمن كثير من هذه التعريفات المعلن عنها حديثا مستويات من الحماية تعلو كثيرا على المستويات التى كانت قائمة خلال فترة الأساس (١١).

وقد تبين أن كثيرا من التعريفات الناتجة عن عملية التحول الى التعريفة ستبلغ من الارتفاع درجة تكفى، عمليا، لاعاقة الواردات. ولضمان حد أدنى من الوصول الى السوق ولحماية مستويات الوصول الراهنة، طلب الى البلاد التى تحولت من الحواجز غير التعريفية الى التعريفات أن تؤمن حصة تعريفية تصل الى ما يماثل الواردات الفعلية خلال فترة الأساس أو الى ٣ فى المائة من

---

(١١) أنظر HATHAWAY and Ingco, op. cit, footnote 10.

الاستهلاك خلال تلك الفترة، أو أيهما أعلى. وكان الأمر يقتضى أن تظل الرسوم الجمركية الخاصة بكمية الحصة منخفضة بالصورة التى لا تعرقل التجارة. ثم تعين زيادة الحد الأدنى من الحصة المسموح به فى اطار هذه الرسوم الى ٥ فى المائة من الاستهلاك المحلى خلال فترة التنفيذ.

ولكن هناك العديد من الجوانب المثيرة للجدل فى اتفاقيات الحد الأدنى من ترتيبات الوصول الى الأسواق كما تظهر فى جداول البلدان. أولا، سمح للبلدان بتجميع خطوط التعريفة المفردة الى مجموعات منتجات. وهكذا، فمع وضع الواردات من المنتجات التى تجاوزت مستويات الوصول «الدنيا» مع المنتجات المماثلة التى قصرت عن ذلك، ظهر أن الحد الأدنى الفعلى من ترتيبات الوصول، فى معظم البلدان وبالنسبة لمعظم المنتجات، ليس سوى ترتيبات الوصول الراهنة. وعلى الرغم من الاتفاق على أن حصص الوصول الدنيا يجب أن تؤمن على أساس غير تمييزى، فقد سمح للبلدان بأن تحسب الترتيبات الخاصة الراهنة كجزء من التزاماتها بالحد الأدنى من ترتيبات الوصول، وبأن تخصص ترتيبات الوصول الدنيا، لمصّدرين كانت لديهم بالفعل ترتيبات خاصة مع البلد المستورد. وعلى سبيل المثال، فقد اعتبرت المجموعة الأوروبية أن وارداتها من السكر حسب معاهدة لومى تفى باحتياجاتها الدنيا من ترتيبات الوصول، وفعلت الولايات المتحدة الشىء ذاته بالنسبة لالتزاماتها الاستيرادية من اللحوم والسكر.

وسوف يؤمن الحد الأدنى من امكانية الوصول امكانيات وصول اضافية قليلة نسبيا، بل وتجارة اضافية أقل. فالوصول مسموح به لكنه ليس مضمونا. وعلى سبيل المثال، فالحد الأدنى من امكانية وصول الذرة الى البلدان المصدرة الصافية مثل تايلند والمجر، أو القمح الى كندا يبدو من غير المحتمل أن ينتج مزيدا من التجارة. لكن هناك قلة من الاستثناءات الجديرة بالذكر، مثل الالتزامات بالحد الأدنى من وصول الأرز الى جمهورية كوريا واليابان، وهى التى ستخلق سوقا جديدة لصادرات تبلغ حوالى مليون طن سنويا بنهاية القرن.

وعندما تخضع الالتزامات بالحد الأدنى من الوصول، بالنسبة للبلاد المستوردة، لفحص نقدى، تبدو فرص التوسع الى ما يتجاوز مستويات الاستيراد الراهنة، محدودة للغاية. وأكبر توسع محتمل فى التجارة هو فى الأرز، وحتى هنا فانه سيكون أقل من ١٠ فى المائة فى مستويات التجارة الراهنة.

ولاشك فى أن الاتفاق على الانتقال الى نظام حماية حدودية يقوم على التعريفة فقط بالنسبة للتجارة الزراعية يمثل اصلاحا رئيسيا للسياسة الدولية التجارية فى مجال الزراعة. ولأول مرة تحقق توافق، جزئى، بين القواعد المتعلقة بالحماية الحدودية للتجارة الزراعية وقواعد التجارة فى السلع الأخرى، ومن المرجح أن يكون لذلك، فى المدى البعيد، تأثير كبير على السياسات الزراعية الوطنية. ولكن يبدو أن التجارة الزراعية ستبقى، على الأرجح، مثقلة بمجموعة

الاطـار ١٠

الحصة التعريفية

الحصة التعريفية أداة لوضع تعريفة ذات مستويين القصد منها السماح باستيراد كمية معينة من منتج ما بتعريفة أقل، وغالبا ما تستخدم حيث تكون التعريفة العادية عالية الى درجة تكاد تمنع التجارة الا فى ظروف استثنائية. والعمل بالحصص العادية فى الأسواق التى تعلو فيها الأسعار الداخلية على الأسعار العالمية، علوا كبيرا، يوفر ايجازات حصص للمصدرين الذين يحصلون على حق المشاركة فى السوق المحمية أو للمستوردين الذين يحصلون على حقوق خاصة فى جلب الواردات الى السوق المحمية. وفى حالات كثيرة توزع الحصص، فى نظام الحصص التعريفية، على أساس اتفاقيات خاصة أو على أساس المشاركة السابقة فى نظم حصص الواردات. وهذا هو الحال بالنسبة لمعظم الحصص التعريفية فى الولايات المتحدة والمجموعة الأوروبية، التى تأسست نتيجة لجولة أوروغواى. وفى بعض الحالات أسفرت المفاوضات الثنائية عن حصص تعريفية خاصة، لمنتجات معينة ذات أهمية للفرقاء المعنيين، كانت تعلو على اتفاقية الفرص الدنيا للوصول، ومتجاوزة لها.

معقدة من نظم الحصص التعريفية حتى تسفر المفاوضات، فى المستقبل، عن تخفيضات كبيرة فى تعريفات الحصة العليا.

ولكن لتحقيق هذا الاصلاح فى سياسات الحماية من الواردات فان دعاة اصلاح التجارة كان عليهم أن يتفقوا على تحرير محدود للواردات. وفى غياب خطوط ارشادية لتحويل الحواجز غير التعريفية الى معادلات التعريفة فان التعريفات الأولية المعلنة والتعريفات النهائية المربوطة تكون، عادة، بالغة الارتفاع. ونتيجة لذلك، فان معدل الحماية الفعالة لم يتم تخفيضه بالنسبة للعديد من المنتجات فى بلدان كثيرة.

التنافس على التصدير

توقع صائغو الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (الجات) الأصليون أن تبقى بلدان كثيرة على الأسعار الداخلية للمنتجات الزراعية أعلى من المستويات العالمية، ولهذا فقد افترضوا أن تلك البلدان ستحتاج الى دعم صادراتها حتى تتمكن من المنافسة فى الأسواق العالمية. وهكذا، فبينما حظرت اعانات الصادرات للمنتجات غير الزراعية سمح بها للمنتجات الأولية منذ بداية الجات. وكان القيد الوحيد على مثل هذه الصادرات يتمثل فى المطالبة بضرورة أن لا يستخدم أى بلد الاعانات للحصول على أكثر من «حصة عادلة» من السوق العالمية للمنتج ذى الصلة. وبتعبير آخر فان الحد المسموح به كان يحدد بالنتائج وليس بالأفعال.

وعلى مر السنوات أثبت عدد من الشكاوى التى أثارتها «الجات» أن مفهوم الحصة العادلة كان محدود المغزى أو عديم المغزى عمليا، وبالتالى فلم يكن يمثل قيدا حقيقيا على استخدام اعانات الصادرات. وقد بذل جهد فى جولة طوكيو لصقل المفهوم وجعله قابلا للتطبيق بفرض متطلبات اضافية، وبالتحديد ضرورة أن لا تؤدى اعانات الصادرات الى تخفيض تنافس واضح فى الأسعار. وقد أسفر هذا الجهد عن نتائج ضئيلة فحسب.

وقد استخدم عدد من البلدان فى الخمسينات والستينات اعانات الصادرات من المنتجات الزراعية، المرخص بها فى قواعد الجات الأصلية. وخلال تلك الفترة، فان الولايات المتحدة وكندا وغيرهما طبقتها على عدد محدود من المنتجات. ولكن نشأت مشاكل كبيرة مع تزايد استخدام اعانات الصادرات فى الثمانينات عندما تراجع بدرجة كبيرة النمو الاجمالى فى التجارة العالمية للحبوب الغذائية والمنتجات الزراعية الأخرى. وكان هذا التراجع نتيجة عوامل عديدة (نوقشت أيضا فى الفصل الأول). أولها، أن الانتاج تحسن فى كثير من البلدان النامية، بما سمح لها باشباع الطلب المتنامى من مصادر داخلية. وثانيها، أن كثيرا من البلدان النامية واجه أزمة اقتصادية شديدة فى الثمانينات أسفرت عن تراجع فى نمو الطلب على الحبوب الغذائية المستوردة والمنتجات الأخرى. وثالثها، أن الصعوبات الاقتصادية المتصاعدة فى الاتحاد السوفييتى السابق وبلدان أوروبا الوسطى والشرقية أوقفت الزيادات فى وارداتها. وأكثر من ذلك فان المجموعة الأوروبية انتقلت من كونها مستوردا الى كونها مصدرا حقيقيا لعدد من السلع الزراعية فى أوائل الثمانينات.

وفى منتصف الثمانينات، وجدت الولايات المتحدة أن حصتها من سوق الحبوب العالمية الراكدة تتدهور، فألقت باللائمة على برنامج المجموعة الأوروبية لاستعادة القدرة التصديرية. وبدءا بعام ١٩٨٥، لجأت الولايات المتحدة، مجددا، الى دعم الصادرات فى محاولة لاستعادة تلك الحصة من السوق. وكان ذلك بداية تصعيد فى استخدام اعانات الصادرات لم ينهه الا اتفاقية جولة أوروغواى.

وفى منتصف الثمانينات، أدى تضافر الأسواق الراكدة مع الانتشار الواسع لاعانات الصادرات الى انخفاض الأسعار العالمية للحبوب الغذائية الى مستويات بالغة التدنى. وخلق ذلك انزعاجا كبيرا فى أوساط المنتجين فى البلدان المصدرة حيث لا يتم دعم الانتاج والصادرات.

من ناحية أخرى، كانت الدول المستوردة للحبوب الغذائية، سواء كانت متقدمة أو نامية، المستفيدة الرئيسية من الأسعار العالمية المنخفضة التى أسفرت عنها المساندة الداخلية واعانات الصادرات، فى بعض بلدان منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية، فى المقام الأول. وقد استفاد الاتحاد السوفييتى السابق، على وجه الخصوص، من هذا الدعم كما استفاد عدد من البلدان فى افريقيا والشرق الأدنى. ولكن مزارعى هذه البلدان خسروا عندما أسفرت الواردات المدعومة عن أسعار داخلية أقل.

وقد كان عدد من البلدان يريد التوصل الى اتفاقية فى جولة أوروغواى تحقق، بالتدريج، الغاء تاما لاستخدام اعانات الصادرات بالنسبة للمنتجات الزراعية. لكن تبين أن ذلك مستحيل سياسيا حيث أنه كان يقتضى من البلدان المصدرة اما أن تسمح للأسعار الداخلية لمنتجاتها الزراعية بالنزول الى مستويات السوق العالمية أو أن تمتنع عن التصدير. وينطوى الموقف الوسط، الذى تم التوصل اليه بعد مفاوضات بالغة الصعوبة، على قدر من الاصلاح وقدر من التحرير.

ولا تتطلب الاتفاقية النهائية استئصال اعانات الصادرات. وبدلا من ذلك فانها تتطلب أن تخفض الدول المتقدمة، فى خلال ست سنوات، انفاقها على اعانات الصادرات بنسبة ٣٦ فى المائة وحجم صادراتها المدعومة بنسبة ٢١ فى المائة من متوسط مستويات ١٩٨٦ الى ١٩٩٠. كما تتطلب أن تخفض الدول النامية ما تنفقه على اعانات الصادرات بنسبة ٢٤ فى المائة وحجم صادراتها المدعومة بنسبة ١٤ فى المائة خلال عشر سنوات. ويكون القياس والتخفيضات على أساس سلعة بسلعة وتفصل فى جداول تودعها كل دولة لدى منظمة التجارة العالمية. والدول التى لا تستخدم اعانات الصادرات خلال فترة الأساس (من ١٩٨٦ الى ١٩٩٠) تمنع من استخدامها على الاطلاق، ويطلب الى الدول التى تستخدمها خلال فترة الأساس أن تفصل النطاقات المحدودة لاستخدامها فى السنوات المقبلة وتمنع من تطبيقها على السلع التى لم تطبق عليها خلال فترة الأساس. واعانات الصادرات معرّفة فى الاتفاقية تعريفا صارما الى حد كبير.

ولكن التحرير الناشىء عن تخفيضات فى اعانات الصادرات سيتعطل بسبب اتفاقية تم التوصل اليها فى الأيام الأخيرة من المفاوضات. وطبقا للمسودة الأصلية للاتفاقية، فقد كان يجب أن تكون نقطة البداية للتخفيضات هى مستوى اعانات الصادرات فى فترة الأساس من ١٩٨٦ الى ١٩٩٠، وكان يجب اجراء التخفيضات، بمقادير

متساوية، من ذلك المستوى، عبر فترة ست سنوات. ولكن حجم الصادرات المدعومة والانفاق على اعانات الصادرات بالنسبة لمنتجات عديدة فى ١٩٩٢، فى كل من المجموعة الأوروبية والولايات المتحدة، أعلى بكثير من مستوياتهما فى ١٩٨٦-١٩٩٠. وكان معنى ذلك أن التحرك المفاجىء باتجاه خفض حجم الصادرات المدعومة بنسبة ٥ر٣ فى المائة (٢١ فى المائة مقسومة على ستة) تحت مستويات ١٩٨٦-١٩٩٠ كان سيخلق مشاكل خطيرة تتعلق بالتكيف. وهكذا، فرضت الاتفاقية النهائية خفض اعانات التصدير من مستويات ١٩٩١-١٩٩٢ أو من مستويات ١٩٨٦-١٩٩٠ (أيهما أعلى) الى المستويات النهائية المستهدفة على دفعات متساوية. وكانت النتيجة العملية هى السماح للولايات المتحدة والمجموعة الأوروبية بتصدير المزيد من القمح ومنتجات الألبان والزيوت النباتية والأرز باستخدام اعانات التصدير عن السنوات الست التالية.

وسوف يكون أثر تخفيضات حجم الصادرات المدعومة وتخفيضات الانفاق على اعانات الصادرات متغيرا حسب كمية المنتج الذى تطاله وحجم المقادير المدعومة نسبة الى اجمالى التجارة ومستوى الأسعار العالمية للسلع وما يتعين أن تحدثه البلدان من تغير فى السياسات للتواؤم مع اجراءات الحد من الصادرات المدعومة. وسوف يقرر حجم الفجوة بين الأسعار الداخلية والخارجية مدى قدرة ضوابط الانفاق على كبح الصادرات المدعومة. وعلى سبيل المثال، فليس من المحتمل أن تكون ضوابط الانفاق ملزمة، فى بلدان المجموعة الأوروبية، بالنسبة للمنتجات التى تأثرت بالاصلاح الأخير للسياسة الزراعية المشتركة، التى خفضت الأسعار الداخلية وضيّقت، بذلك، الفجوة السعرية. وبدلا من ذلك فان القيد الملزم على صادرات المجموعة الأوروبية من الحبوب الغذائية سيكون القيد المفروض على الحجم والذى يتطلب خفضا بمعدل ٢١ فى المائة من حجم الصادرات المدعومة نسبة الى فترة الأساس. ولو كانت المجموعة الأوروبية سمحت بأن تنزل الأسعار الداخلية للمنتجات الزراعية لديها، الى المستويات العالمية، لما نشأت حاجة الى اعانات الصادرات وربما اعتمد حجم المنتجات التى تصدرها المجموعة الأوروبية اعتمادا تاما على ظروف العرض والطلب داخليا. ولكن، بينما بقيت الأسعار الداخلية فى المجموعة الأوروبية فوق المستويات العالمية، فان تقييد حجم الصادرات المدعومة يمكن أن يحفز على تخفيضات فى الانتاج أو زيادات فى المخزونات.

وفى حالة الولايات المتحدة يبدو محتملا أن تكون كوابح الانفاق هى القيود على صادرات القمح، لو أن هناك فارقا ذا مغزى بين مستوى السعر العالمى المدعوم والسعر الداخلى فى الولايات المتحدة. ولكن الولايات المتحدة، والى المدى الضرورى للبقاء داخل حدود الانفاق، بمقدورها خفض اعانة التصدير للوحدة المفردة، الأمر الذى سيضيق الفارق بين السعر العالمى المدعوم والسعر الداخلى.

ويستحيل التنبؤ حاليا بالكيفية التى ستؤثر بها حدود الدعم على أحجام الصادرات من كل بلد على حدة أو حجم تأثير التحولات على أسعار السلع المعنية. واذا نظرنا الى حجم الصادرات المدعومة نسبة الى اجمالى التجارة فى المنتج لأصبح بمقدورنا أن نتوقع زيادة ملموسة فى القمح ودقيق القمح (حيث تستخدم اعانات الصادرات من الولايات المتحدة والمجموعة الأوروبية بالنسبة لنصف التجارة العالمية) وفى اللحم البقرى ولحم العجول (حيث سمحت اعانات الصادرات للمجموعة الأوروبية بأن تصبح أكبر مصدر فى العالم) ولحم الخنزير ولحوم الدواجن ومنتجات الألبان المصنعة. وتأثرت الأسواق العالمية للحبوب الخشنة والحبوب الزيتية والزيوت النباتية والأرز، بدرجة أقل، باعانات الصادرات وبالتالى فمن المتوقع أن يطرأ عليها تغير طفيف بسبب تقييد اعانات الصادرات.

وهناك عدد قليل نسبيا من البلدان مسؤول عن غالبية الصادرات المدعومة. فالخمسة الكبار من مستخدمى اعانات الصادرات للقمح صدروا ٩٥ فى المائة من صادرات القمح المدعومة ودعموا ما يزيد على ٥٠ مليون طن من صادرات القمح سنويا فى الفترة من ١٩٨٦ الى ١٩٩٠. وحتى عندما يرتد كل شىء الى وضعه الأصلى فسوف يبقى هؤلاء المصدرون الخمسة قادرين على تصريف قرابة أربعين مليون طن من القمح المدعوم الى الأسواق العالمية، أى ما يقرب من ٤٠ فى المائة من التجارة العالمية الراهنة فى القمح. والرقم المعادل، بالنسبة للحم الخنزير هو ٥٣ فى المائة وبالنسبة للحبوب الخشنة ٢٢ فى المائة وبالنسبة للدواجن ٢٥ فى المائة وبالنسبة للحم البقر والعجول ٣٤ فى المائة.

وفى حين أن الترتيبات المتعلقة بدعم الصادرات ليست محكمة وسوف يكون من الصعب مراقبتها، فانها أكثر دقة، بكثير، من قواعد الجات القديمة التى وضعت تعريفا فضفاضا للغاية للحدود المسموح بها فى استخدام اعانات التصدير. وأكثر من ذلك، فالتوسع التجارى، مستقبلا، سوف يحدث دون تشويه الاعانات المباشرة للصادرات. وهذا يعنى أن نمو السوق، مستقبلا، لابد وأن يفيد منه، بشكل متزايد، المنتجون منخفضو التكلفة، ومن بينهم المنتجون فى البلدان التى لا تملك أن تدعم صادراتها الزراعية.

ولكن الترتيب المتعلق باعانات الصادرات لن يساعد الا على تحرير جزئى للتجارة، حيث أن الاعانات يجرى تخفيضها بمقادير صغيرة فى حين تظل كميات كبيرة من الصادرات المدعومة قادرة على دخول الأسواق العالمية. ومعالجة الزراعة كشىء منفصل فى قواعد الجات لاتزال مستمرة، واستخدام اعانات الصادرات يحظى الآن بقبول معلن كسياسة تجارية.

السياسات الداخلية

فى بداية جولة أوروغواى كان هناك ادراك، واسع النطاق، لحقيقة أن ازالة تشوهات التجارة فى أسواق الزراعة العالمية تحتم الانهاء التدريجى للسياسات الداخلية التى ترتكز عليها تلك التشوهات.

ولفترة طويلة من المفاوضات كان هناك اتفاق على أسلوب متوازن كان يمكن أن يقلل من السياسات الداخلية المشوهة للتجارة بنسب تتفق مع تقليل الحماية من الواردات واعانة الصادرات. ولكن مع تقدم المفاوضات بدأ عدد من الدول المتقدمة ذات المستوى الأعلى فى البرامج الداخلية المشوهة للتجارة يتراجع عن فكرة التخفيضات الشاملة، على أساس سلعة بسلعة، فى السياسات الداخلية والحماية من الواردات واعانات الصادرات.

وفى النهاية، فقد كانت الضوابط الدولية الفعالة على السياسات الداخلية المشوهة للتجارة، محدودة، حيث تم الاتفاق على أنه لن يكون هناك تخفيض لمستويات الدعم الداخلى، على أساس سلعة بسلعة. وهكذا فان الاتفاقية لا تتطلب الا خفضا للمستوى الكلى للدعم المضمون عبر سياسات مشوهة للتجارة، بمعدل ٢٠ فى المائة، فى حين لا تخضع للضوابط أى سياسة متصلة بسلعة مفردة. وقائمة السياسات غير المشوهة للتجارة المحددة فى الاتفاقية تشمل مدفوعات تعويض العجز التى يتلقاها المنتجون فى الولايات المتحدة والتعويضات التى يتلقاها المنتجون فى المجموعة الأوروبية فى اطار السياسة الزراعية المشتركة، بعد اصلاحها.

والعديد من السياسات المتصلة بالاعفاء ذات أهمية للبلدان النامية. وتشمل تلك السياسات تقديم اعانات مالية لبعض المستلزمات والاستثمارات فى قطاع الزراعة، وكذلك المخزونات التى يحتفظ بها لأغراض الأمن الغذائى. يضاف الى ذلك، أن قاعدة الحد الأدنى لبرامج الاعفاء فى البلدان النامية التى تشمل أقل من نسبة ١٠ فى المائة من اجمالى عائدات المنتجين – حددت الاعفاء بالنسبة للبلدان المتقدمة بنسبة ٥ فى المائة فقط. لكن ذلك لايعنى أنه لم تحدث تغييرات ملموسة فى السياسات المحلية خلال السنوات الأخيرة، أو عدم احتمال حدوث مثل هذه التغييرات فى المستقبل. وفى أثناء عقد الثمانينات نقح عدد من البلدان النامية سياساته الزراعية تنقيحا جذريا لازالة العديد من جوانبها المخلة بالتجارة. وفى بعض الحالات جاءت هذه التغييرات استجابة لضغوط من جانب المؤسسات المالية الدولية لتنفيذ برامج التكيف الهيكلى. وفى حالات أخرى، استجابت البلدان لضغوط من جانب شركائها التجاريين أو بادرت من طرف واحد تحسبا لنتائج المفاوضات التجارية.

كذلك أدخل عدد كبير من البلدان المتقدمة تغييرات أساسية على سياساته. ففى الولايات المتحدة، أدت التكاليف المتزايدة للاعانات الزراعية الى جانب الضغوط باتجاه خفض العجز فى الميزانية الاتحادية، الى ادخال تغييرات

الاطار ١١
«الاطار الأخضر»

اضافت جولة أوروغواى مصطلحا آخر الى لغة السياسات الزراعية. ففى وقت مبكر من بدء المفاوضات، جرت مناقشات لتحديد فئتين من السياسات، تلك التى ستحظى بالضوء الأخضر، والتى سيعترضها الضوء الأحمر. ومن ثم تحولت وجهات النظر نحو سياسات تتوافق مع «الاطار الأخضر»، أى السياسات التى صنفت باعتبارها غير مخلة بالتجارة. وأسقط مفهوم الاطار الأحمر، وبذلك أصبحت الاشارة تقتصر حاليا على السياسات «الجيدة» التى تتوافق مع الاطار الأخضر.

على السياسات بما آل الى خفض مستوى الاعانات المحلية فى ١٩٨٥، وبنسبة أكبر فى ١٩٩٠. ولتعويض مستويات الدعم المنخفضة، أدخل قانون ١٩٨٥ عنصر الاعانات المخصصة للصادرات المستهدفة من خلال برنامج تعزيز الصادرات. وفى الاتحاد الأوروبى، أدت الضغوط الخارجية الى جانب القيود الداخلية المفروضة على الميزانية الى اجراء أوسع اصلاح ممكن على السياسات الزراعية المشتركة منذ بداية تطبيقها (١٢).

ولم تشترط اتفاقية جولة أوروغواى على أى بلد التخلى عن المنظمات التجارية التابعة للدولة والمعنية بتسويق المنتجات الزراعية. وبذلك أصبح بامكان الدول الابقاء على هيئاتها العاملة فى مجالى الواردات والصادرات، وكذلك المنظمات المسؤولة عن مراقبة الأسواق الداخلية. من ذلك على سبيل المثال أن أصبح لزاما على اليابان استيراد كميات من الأرز، بموجب الاتفاقية، ولتحقيق ذلك يمكنها الاعتماد على وكالتها الرسمية المعنية بشؤون الأغذية، والتى بامكانها أيضا تحديد أسعار التجزئة للأرز المستورد، وبذلك تحافظ على المستويات المطلوبة للأسعار فى الأسواق الداخلية. ولم تضف جولة أوروغواى أية شروط

(١٢) للاطلاع على استعراض يتناول اصلاح السياسات الزراعية المشتركة، أنظر: حالة الأغذية والزراعة ١٩٩٢ و١٩٩٣، روما، منظمة الأغذية والزراعة.

تتعلق بوضوح عمل تلك الهيئات الحكومية التجارية.

وهكذا، انتهى ما كان يعتبر فى البداية بمثابة محاولة جريئة لادخال اصلاحات أساسية على السياسات الداخلية، ولاسيما فى بلدان منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية، الى تحقيق انجازات فى هذا المجال تكاد تكون متواضعة الى حد ما. وستؤول الاتفاقية الى احداث خفض طفيف أو لن تحقق أى خفض على الاطلاق فى مستوى الدعم المقدم الى الزراعة فى البلدان المتقدمة. بيد أنها، مع ذلك، تمخضت عن بعض المكاسب. اذ يتوافر حاليا بشكل رسمى ولأول مرة فى تاريخ الجات اقرار وتعريف (عن طريق الاستبعاد) (١٣) للسياسات المخلة بالتجارة (انظرالاطار ١١). وهذا ما سيحفز البلدان الى تقديم أية مساعدات اضافية فى المستقبل الى قطاع الزراعة من خلال اتباع سياسات أقل اخلالا بالتجارة، فضلاً عن خفض شامل فى الانفاق التجميعى على السياسات المخلة بالتجارة.

النزاعات والسلام

ثمة سمة فريدة أخرى فى اتفاقية الزراعة تتمثل فى تقليل عدد الصراعات التجارية بشأن القضايا الزراعية، وذلك بحصر الشكاوى المقدمة الى الجات ذات الصلة بالسياسات الزراعية غير المخلة بالتجارة، والواردة فى «الاطار الأخضر»، وسياسات الدعم المحلية التى تخضع لالتزامات الخفض بموجب الاتفاقية وتنسجم معها، وكذلك اعانات التصدير التى تتوافق مع التزامات الخفض. ومن شأن الأحكام ان تحول دون تكرار العدد الكبير من الشكاوى المتصلة بقضايا التجارة الزراعية التى عرضت على الجات خلال الثمانينات.

ومن غير المحتمل أن يحول وجود فقرة خاصة بالسلام دون تقديم شكاوى أو نشوب صراعات تجارية. اذ أن الصراعات التجارية تنجم عن الظروف السائدة فى الأسواق العالمية أكثر مما تنجم عن قواعد التجارة، وأن حالة الأسواق العالمية تكتنفها، فى العادة، درجة عالية من الشكوك. ويلاحظ أن عقد السبعينات لم تتخلله أية صراعات تجارية ذات صلة بالزراعة، حينما كانت الأسواق العالمية تمر بحالة توسع ونشاط، فى حين حدثت سلسلة متلاحقة من النزاعات التجارية أثناء عقد الثمانينات مع وجود ذات القواعد التى تنظم التجارة. يضاف الى ذلك، أنه عندما تتسم ظروف الأسواق بالتنافس الشديد، قد تواجه البلدان ضغوطا سياسية محلية لاتخاذ اجراءات غير

---

(١٣) يحدد « الاطار الأخضر» السياسات غير المخلة بالتجارة والتى لاتخضع لالتزامات الخفض. وباستبعاد أى سياسة عن الاطار الأخضر يعنى ضمنيا أنها من السياسات المخلة بالتجارة.

منسجمة مع التزاماتها فى اطار جولة أوروغواى. وفى حالة حدوث ذلك، فمن المحتمل أن يقع عدد من المنازعات بشأن القضايا المتصلة بمدى مراعاة التعهدات. هذا بالاضافة الى أن بعض القواعد الجديدة التى اضيفت الى جولة أوروغواى قد تفتح مجالات جديدة للمنازعات التجارية، حيث تحاول البلدان اختيار أبعاد تلك القواعد ووضع تفسيرات بشأنها.

لجنة الزراعة

تدعو الاتفاقية الى انشاء لجنة للزراعة تتولى مراجعة التقدم المحرز فى مجال تنفيذ الاتفاقية المذكورة. ولم تحدد الواجبات والسلطات التى أوكلت الى هذه اللجنة على نحو دقيق، وانما تركت هذه المهمة الى منظمة التجارة العالمية التى انشئت حديثا. ومن بين مهام هذه اللجنة الجديدة رصد التغيرات التى تدخلها البلدان على سياساتها بما يجعلها تتوافق مع تعهداتها. بيد أن هذه اللجنة ليست بديلا عن الآلية الرسمية المعنية بتسوية المنازعات، والتى ينبغى انشاؤها متى وقعت منازعات خطيرة بشأن التنفيذ.

ومن المحتمل أن تتخذ هذه اللجنة الخطوة الأولى فى تحديد الاختصاصات بالنسبة الى البلدان التى ستشارك فى مفاوضات ترمى الى ادخال المزيد من الاصلاحات عند حلول نهاية فترة التنفيذ لجولة أوروغواى. وستحتفظ اللجنة بسجل عن فترة التنفيذ، لذلك قد تتكون لديها بعض الاجتهادات عن مدى فائدة المزيد من الاصلاحات. وكانت، فى الواقع، قد وضعت أسس المفاوضات التجارية لجولة أوروغواى، لجنة خاصة بالزراعة تابعة للجات من خلال طرح القضايا واجراء استقصاءات بشأن مختلف السبل الكفيلة بتغيير القواعد.

اتفاقية بشأن الصحة العامة والصحة النباتية

وضعت البلدان سلسلة من التدابير ومن القيود المفروضة على الواردات من مناطق معينة أو المنتجات الحاملة للأمراض الى تصيب الانسان أو النبات أو الحيوان. وقد برزت هذه الاجراءات المفروضة على الواردات بموجب أحكام المادة عشرين من اتفاقية الجات والتى تنص من بين أمور أخرى على حق البلدان فى اتخاذ تدابير لوقاية حياة الانسان أو النبات أو الحيوان.

ومن الطبيعى أن يكون العديد من هذه اللوائح المتصلة بالواردات من بين اجراءات الوقاية المشروعة لمقاومة انتشار الأمراض النباتية والحيوانية، وللحيلولة دون استيراد منتجات قد تهدد صحة المستهلكين. بيد أن عددا من تدابير الرقابة المفروضة على الواردات، استخدم، بمرور الوقت، كحواجز جمركية مقنعة بوجه التجارة. كما طبقت هذه القيود فى أغلب الحالات على صادرات البلدان النامية. وقد اشتملت الوثيقة الختامية لجولة أوروغواى على اتفاقية دولية، بشأن تطبيق تدابير الصحة والصحة النباتية، ستساعد البلدان فى تفنيد تلك اللوائح الصحية والخاصة بالصحة النباتية، كما ستشترط على البلدان الأعضاء التزام جانب الوضوح فى صياغة تلك اللوائح.

وسوف يضفى عدد معين من الاتجاهات الجديدة فى التجارة الدولية المزيد من الأهمية على الاتفاقية الجديدة لتطبيق تدابير الصحة والصحة النباتية. وتتزايد باستمرار مطالبات الجماعات المعنية بشؤون البيئة والمدافعين عن سلامة الأغذية بضرورة استخدام اجراءات الرقابة على الواردات لتدعيم الأساليب السليمة فى انتاج الأغذية وتصنيعها وتسويقها. وقد تدعو هذه الجماعات الى فرض حظر على الواردات من السلع المنتجة فى مناطق معينة أو السلع المنتجة بأساليب غير سليمة.

وتتضمن الاتفاقية بشأن تطبيق تدابير الصحة والصحة النباتية العناصر الأساسية التالية:

- يحق للبلدان الأعضاء اتخاذ التدابير الضرورية لحماية حياة أو صحة الانسان والحيوان أو النبات.
- على البلدان الأعضاء عدم تطبيق أى تدابير لحماية صحة الانسان والنبات الا بقدر ما يلزم لحماية حياة أو صحة الانسان والحيوان أو النبات، واستناد هذه التدابير الى المبادئ العلمية وعدم الاحتفاظ بها دون أدلة علمية كافية.
- أن تستند البلدان فى وضع تدابيرها المتعلقة بالصحة والصحة النباتية على المعايير الدولية، ويفترض أن تتماشى تلك التدابير، المتناسقة مع المعايير الدولية والتى تعتبر ضرورية لحماية حياة أو صحة الانسان والحيوان أو النبات مع الأحكام ذات الصلة فى الاتفاقية المذكورة. وقد حددت الاتفاقية المعايير والخطوط التوجيهية والتوصيات لهيئة الدستور الغذائى والتى تتولى منظمة الأغذية والزراعة

الاشراف على ادارتها، باعتبارها الجهة الدولية المرجعية للاتصال فيما يخص المنازعات التجارية ذات الصلة بتدابير حماية سلامة الأغذية. كما تتيح الخطوط التوجيهية والتوصيات التى وضعت فى اطار الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات والتى تتولى المنظمة الاشراف على ادارتها أيضا، الجهة المرجعية للاتصال فيما يخص وقاية صحة النباتات.

- تدعو الاتفاقية الى وضع قواعد دولية مقبولة وفعالة فيما يتعلق بالصحة العامة والصحة النباتية.
- تحدد الاتفاقية مبادئ الوضوح التى غالبا ما أهملت.
- تتيح الاتفاقية استخدام الآلية الجديدة لتسوية النزاعات فى منظمة التجارة الدولية فى فض المنازعات المتعلقة باتفاقية تطبيق تدابير الصحة والصحة النباتية.

ومن المنتظر أن يتسنى خلال السنين القادمة تفسير الاتفاقية بشأن تطبيق تدابير الصحة والصحة النباتية وتوضيحها. وقد تتأخر بعض البلدان فى اجراء التنقيح المطلوب على ما تتخذه من تدابير بشأن الاتفاقية المذكورة حتى يتضح بأن القواعد الجديدة ستدخل حيز التنفيذ. يضاف الى ذلك، وجود مجموعة من القضايا الجديدة تلوح فى الأفق، وقد تتسبب فى خلق توترات تجارية.

ويستدل من الطبيعة العامة لاتفاقية تطبيق تدابير الصحة والصحة النباتية أن تفسير القواعد سيعتمد على الحجج القانونية المتراكمة نتيجة لدعاوى القضايا السابقة بشأن تسوية المنازعات. وقد يعنى ذلك فى البداية نشوء عدد من الشكاوى الرسمية أثناء محاولات البلدان ادراك مضامين احكام الاتفاقية وتوضيحها.

وتعزى القضايا الجديدة جزئيا الى تطبيق تكنولوجيات جديدة فى مجال الانتاج الزراعى أو التسويق. من ذلك على سبيل المثال أن الولايات المتحدة وبلدان الاتحاد الأوروبى دخلت فى نزاعات تجارية لمدة قاربت عقدا من السنين بخصوص استخدام هورمونات النمو فى انتاج لحوم الأبقار. ويحتج العديد من الجماعات على استخدام هرمون سوماتوتروبين فى انتاج اللبن، ويرغبون فى فرض حظر على واردات منتجات الألبان التى تحتوى على هذا الهورمون. وترغب هذه الجماعات فى بعض الأقطار فرض حظر تجارى على كافة المنتجات التى استخدمت أساليب التكنولوجيا الحيوية فى صناعتها. وجميع هذه المقترحات التى ترمى الى فرض قيود على التجارة تقع ضمن نطاق الاتفاقية الجديدة بشأن تطبيق تدابير الصحة والصحة النباتية، اذا كان هدفها الدفاع عن حياة أو صحة الانسان والحيوان أو النبات. ومن المنتظر أن تحال مثل هذه المقترحات فى البداية الى الموضوعات المتعلقة بتسوية المنازعات حتى يتسنى البت فى القضايا السابقة. أما اذا كان موضوع النزاع يستند الى أساس آخر فسيدرس هذا الأساس فى اطار «اتفاقية الحواجز التجارية الفنية» لعام ١٩٩٤ وفقا لمختلف معايير صنع القرار.

كذلك تدعو الاتفاقية موضوع البحث الى انشاء لجنة معنية بتدابير الصحة والصحة النباتية. وستتيح هذه اللجنة محفلا دائما للمشاورات، وتتولى الاشراف على تنفيذ اتفاقية تطبيق تدابير الصحة والصحة النباتية، وتعمل، بوجه خاص، على اضفاء المزيد من التجانس بين نظم وقاية الصحة والصحة النباتية فى مختلف البلدان. كما أن هذه اللجنة مسؤولة عن شؤون التنسيق فيما بين المنظمات الدولية المعنية بالمجالات ذات الصلة بالوقاية الصحية والصحة النباتية لضمان تقديم أفضل المشورات العلمية والتقنية وتجنب ازدواجية الجهود.

وعلى اللجنة أن تعد آلية لمراقبة عملية التنسيق الدولى، واستخدام المعايير والخطوط التوجيهية التى تؤثر من وجهة نظر اللجنة تأثيرا رئيسيا على التجارة. وسيطلب الى الدول الأعضاء بيان المعايير الدولية التى تستخدمها، وفى أى حالة تحجم عن استخدامها مع ذكر أسباب ذلك.

وسينجم عن ذلك تحرك قوى لوضع مجموعة من المعايير المشتركة التى تطبق فى جميع أنحاء العالم، وبالذات عندما يكون بعض البلدان تحت ضغط محلى كبير يدفعه لتطبيق معايير تتسم بقدر أكبر من الصرامة. وتعتبر المجموعات المدافعة عن البيئة وسلامة الأغذية فى الواقع من القوى الرئيسية التى تعارض التصديق على نتائج جولة أوروغواى. وتعارض هذه الجماعات فكرة التحديات الناجمة عن تدابير الصحة والصحة النباتية القطرية وعن تنسيق المعايير المطبقة فى العالم.

تأثير جولة أوروغواى على التجارة وأسعار السلع فى العالم

حاولت منظمة الأغذية والزراعة وضع تقدير كمى لحصر مدى تأثير اتفاقية جولة أوروغواى على الأسواق الزراعية وتدفقات التجارة [١٤] (يتضمن الاطار ١٢ شرحا للمنهجية المستخدمة فى وضع هذا التقدير). ويلخص الجدول ٢٠ تأثيرات جولة أوروغواى، وفقا لهذا التقدير، على مستويات الأسعار . وتعكس الأرقام الواردة التغيرات المتوقعة فى النسب المئوية للأسعار فى عام ٢٠٠٠ مقارنة بالأسعار التى كانت سائدة فى فترة الأساس من ١٩٨٧ الى ١٩٨٩. وقد حسبت التغيرات الشاملة فى مستويات الأسعار على أساسين هما: الأثر التقديرى لخط الأساس حتى بدون تأثيرات جولة أوروغواى، والأثر التقديرى الناجم عن جولة أوروغواى. وجاءت حصيلة التغير فى الأسعار بما يعزى الى تأثير جولة أوروغواى ايجابية بالنسبة لجميع السلع، وهى تتراوح، باستثناء بروتينات المساحيق الزيتية، بين ٤ و ١١ فى المائة. ويكفى هذا التأثير، رغم نسبته المئوية الصغيرة، لأن يعكس اتجاه الهبوط المتوقع فى أسعار بعض السلع من منظور تغير الأسعار وفقا لتأثيرات خط الأساس.

---

(١٤) الوثيقة CCP: 95/13: تأثير جولة أوروغواى على الزراعة، المنظمة، روما، ١٩٩٥.

وبالمقارنة مع فترة الأساس، فان أسعار كل من الصادرات والواردات فى البلدان النامية تزداد بالقيم الحقيقية. واذا ما نقلت هذه الزيادات الى المنتجين والمستهلكين المحليين فانها ستدعم قطاع البضائع المتاجر بها ازاء قطاعى الخدمات المحلية ومحاصيل الكفاف، وهما قطاعان لا يشهدان أى نشاط تجارى تقريبا بمستوى مهم. ولذلك فان أحجام الاستيراد والتصدير ستتأثر على الأرجح وستؤثر ايجابا أو سلبا على الميزان التجارى للسلع الزراعية الرئيسية.

ومن المحتمل أن تؤثر نتائج جولة أوروغواى على فواتير الواردات الغذائية للبلدان النامية بما يحدث زيادة ضخمة فى قيمة تلك الفواتير (الجدول ٢١). وبالنسبة الى بلدان العجز الغذائى ذات الدخل المنخفض بات من المنتظر أن تزيد قيمة فواتير وارداتها من الأغذية بمبلغ ٩ر٨ مليار دولار (أى بنسبة ٥٥ فى المائة) فى عام ٢٠٠٠، وان ما يقدر بنحو ٣ر٦ مليار دولار من هذه الزيادة (نسبة ١٤ فى المائة) ستترتب على نتائج جولة أوروغواى.

أما تأثير نتائج جولة أوروغواى على أفقر البلدان المستوردة للأغذية فهو أمر يدعو للقلق بوجه خاص. وحدثت حالات تلقت خلالها البلدان النامية ذات الدخل المنخفض اعانات مستهدفة للصادرات بحيث مكنت تلك البلدان من تسديد مبالغ تقل عن السعر السائد فى الأسواق العالمية. ومع خفض هذه الاعانات المستهدفة سيترتب على تلك البلدان

الجدول ٢٠

التغيرات فى الأسعار العالمية للأغذية بحلول عام ٢٠٠٠ مقارنة بمستويات الأسعار فى ١٩٨٧-١٩٨٩

	خط الأساس	جولة أوروغواى	المجموع
	(..... نسبة مئوية.....)		
القمح	-٣	+٧	+٤
الأرز	+٧	+٨	+١٥
الذرة	+٣	+٤	+٧
الدخن/الذرة الرفيعة	+٥	+٥	+١٠
الحبوب الأخرى	-٢	+٧	+٥
الدهون والزيوت	-٤	+٤	صفر
بروتينات المساحيق الزيتية	+٣	صفر	+٣
لحوم الأبقار	+٦	+٨	+١٤
لحوم الخنازير	+٣	+١٠	+١٣
لحوم الضأن	+١٣	+١١	+٢٤
لحوم الدواجن	+٥	+٩	+١٤
الألبان	+٣٣	+٨	+٤١

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

بصورة متزايدة تسديد مبالغ تعادل أسعار السوق العالمية فى وقت بات فيه من المنتظر أن ترتفع الأسعار فى السوق العالمية. وهناك أيضا بعض القلق الناجم عن احتمال أن تصبح المعونات الغذائية المقدمة محدودة بدرجة أكبر فى المستقبل نظرا لنفاد المخزونات الفائضة، رغم أن اتفاقية أوروغواى لاتضع أى قيود على كمية المعونات الغذائية المقدمة والتى ارتبطت تاريخيا ارتباطا وثيقا بمستوى المخزونات الفائضة. ومن الواضح، أن بعض البلدان سيكون بحاجة الى مساعدات لتحسين مستويات الاستهلاك،

الاطار ١٢
منهجية المنظمة فى تقدير مدى تأثير جولة أوروغواى

استند تقدير المنظمة الى حد كبير على «نموذج الأغذية العالمى» الذى يغطى جميع السلع فى مجمع من الحبوب ومنتجات الثروة الحيوانية والبذور الزيتية موزع على ١٤٧ بلدا كل على حدة أو على مجموعات من البلدان. أما بالنسبة الى السلع التى لايشملها النموذج فقد وضعت نماذج خاصة بكل سلعة على انفراد. وتحدد هذه النماذج فى كافة الحالات الانتاج والاستهلاك والواردات والصادرات والأسعار العالمية فى آن واحد.

واستهدف المنهج المتبع فى التقدير مقارنة الحصيلة فى عام ٢٠٠٠ دون النظر الى تأثيرات جولة أوروغواى (خط الأساس) (١) بالحصيلة المنتظرة بمراعاة تأثيرات جولة أوروغواى. وقد حددت الاسقاطات بالنسبة لعام ٢٠٠٠ على أساس معدلات نمو الدخل والتغير فى الانتاجية والاتجاهات المحلية. واعتبر النموذج متغير الدخل عاملا خارجيا. وقد وضعت الجات عددا من التقديرات بشأن تأثير اتفاقية جولة أوروغواى على معدلات نمو الدخل، وتوقعت تحقيق مكاسب تتراوح بين ١٠٩ مليارات دولار و ٥١٠ مليارات دولار (٢). وقدر البنك الدولى/ منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية هذه الأرباح بحدود ٢١٣ مليار دولار (٣). ولأغراض الدراسة التى أعدتها المنظمة أخذت الأرقام التى أوردها تقدير البنك الدولى/ منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية لصياغة التصور الرئيسى.

وترتبط الأسعار فى كل بلد بأسعار الأسواق الدولية من خلال التعريفة الجمركية وغيرها من الاجراءات ذات الصلة بالسياسات. وبالنسبة الى تصور جولة أوروغواى، سيؤدى خفض التعريفة الجمركية الى احداث تغييرات فى روابط الأسعار هذه. وقد صمم النموذج على أساس أسعار السلع الأولية (مثل القمح) وادمجت التغيرات فى الرسوم الجمركية بالنسبة الى المنتجات المشتقة (مثل دقيق القمح) فى متوسط يعكس مستويات التعريفة الجمركية على معادلات القمح.

وكان من المفترض بصفة عادية أن يعكس التغير فى التعريفة الجمركية المطبقة التغييرات التى تطرأ على التعريفة الالزامية. كما انعكس خفض اعانات التصدير فى حدوث زيادة فى أسعار المستهلكين فى البلدان المتلقية اضافة الى أى تغير فى الأسعار العالمية قد ينجم عن تحرير التجارة.

واضيف هامش بمستوى الحد الأدنى فى الحالات التى لايولد فيها النموذج حجما كافيا من الواردات للوفاء بمستوى الالتزامات القطرية. وقد حسبت قيمة التجارة بضرب حجم التجارة فى المتوسط العالمى المقدر لقيمة وحدة الصادرات لعام ٢٠٠٠، واستخرج هذا المتوسط من الرقم الاشارى للأسعار العالمية ومن قيمة وحدة الصادرات لسنة الأساس، وأدخلت بعض التعديلات لمراعاة الانخفاض فى مستوى اعانات الصادرات، وفى مستوى خسائر الهوامش التفضيلية .

---

(١) انظر: FAO. 1994. "Medium-term prospects for agricultural commodities: projections to the year 2000". FAO Economic and Social Development Paper No. 120. Rome.

(٢) انظر: GATT. 1994. "The results of the Uruguay Round of multilateral trade negotiations." Geneva.

(٣) انظر: I.Goldin, O. Knudsen and D. van der Mensbrugghe. 1993. "Trade liberalization: global economic implications" Washington DC, OECD and World Bank.

الاطـار ١٣

التقديرات البديلة لتأثير جولة أوروغواى على الأسعار

وضعت دراسات عديدة بشأن التأثيرات المحتملة لتحرير التجارة على الأسعار فى أعقاب جولة أوروغواى. وتختلف نتائج هذه الدراسات فيما بينها اختلافا كبيرا، كما أنها تختلف اختلافا واضحا فى بعض الحالات عن النتائج التى توصلت اليها المنظمة. وبصفة عامة تتسم أحدث التقديرات التى تستند على النتائج الحالية لجولة أوروغواى بقدر أكبر من الاحتراس فيما يتعلق بتقدير الأسعار مقارنة بالتقديرات السابقة (انظر حالة الأغذية والزراعة، ١٩٩٤، الجدول ٣ ص ٨١). وتشير أحدث دراسة وضعها البنك الدولى اعتمادا على نموذج منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية فى الواقع الى حدوث زيادة متواضعة جدا فى أسعار معظم السلع الرئيسية الداخلة فى التجارة، كما هو موضح فى الجدول أدناه.

ولاحظت الدراسة أن مغزى التغير المنتظر فى الأسعار، فى اطار عدم استقرار أسعار السلع العالمية وانخفاضها، ضئيل جدا. وعلى ذلك فسيكون لهذه التغييرات تأثير قليل جدا على رفاهية البلدان النامية. كما أن من المنتظر حدوث انخفاض متواضع بالنسبة الى بعض السلع. أما التغييرات السلبية فى الأسعار فسوف تنجم من المرونة المتقاطعة بين المحاصيل مع السكر والأرز والقطن، وهى السلع التى ستبقى تتمتع بمزيد من الحماية مقارنة بالمحاصيل الأخرى وتزرع فى أراض كانت مخصصة فى السابق لمحاصيل تحظى بحماية أقل مثل الحبوب الأخرى.

تأثير تحرير التجارة على أسعار السلع الزراعية بحلول عام ٢٠٠٢ مقارنة بمستويات الاساس

السلعة	التغير
	(..... نسبة مئوية.....)
القمح	٣ر٨
الأرز	-٩ر٠
الحبوب الخشنة	٣ر٢
السكر	٨ر١
لحوم الأبقار والخراف	٦ر٠
لحوم أخرى	-٦ر٠
البن	-٥ر١
الكاكاو	-٧ر٠
الشاى	-٤ر١
الزيوت النباتية	-٣ر٠
الألبان	٢ر١
منتجات غذائية أخرى	-٤ر١
الصوف	-٩ر٠
القطن	-٢ر١
سلع زراعية أخرى	٨ر٠

المصدر: Goldin and van der Mensbrugghe, 1995

الجدول ٢١

تكاليف استيراد الأغذية فى البلدان النامية وبلدان العجز الغذائى ذات الدخل المنخفض [١] فى السنوات السابقة والاسقاطات [٢]

	عدد البلدان	الواردات الفعلية ١٩٨٧-١٩٨٩	الاسقاطات (٢٠٠٠)	حجم الزيادة	الزيادة الناجمة عن تأثيرات جولة أوروغواى
	(..... بآلاف الملايين من الدولارات.....)				(.....النسبة المئوية.....)
العالم					
جميع البلدان النامية	١٣٧	٤٠ر٠	٦٤ر٧	٢٤ر٧	٣ر٦ ١٥
بلدان العجز الغذائى ذات الدخل المنخفض	٧٢	١٧ر٨	٢٧ر٦	٩ر٨	١ر٤ ١٤
أفريقيا					
جميع البلدان النامية	٥٢	٦ر٠	١٠ر٥	٤ر٥	٥ر٠ ١١
بلدان العجز الغذائى ذات الدخل المنخفض	٤٣	٣ر٥	٦ر٣	٢ر٨	٢ر٠ ٧
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى					
جميع البلدان النامية	٤٦	٨ر٠	١٢ر٧	٤ر٧	٣ر٠ ٦
بلدان العجز الغذائى ذات الدخل المنخفض	١٠	١ر٦	٢ر٤	٨ر٠	١ر٠ ١٢
الشرق الأدنى					
جميع البلدان النامية	١٩	١١ر٥	١٦ر٨	٥ر٣	٨ر٠ ١٥
بلدان العجز الغذائى ذات الدخل المنخفض	٦	٣ر٧	٤ر٧	١ر٠	١ر٠ ١٠
الشرق الأقصى					
جميع البلدان النامية	٢٠	١٤ر٥	٢٤ر٧	١٠ر٢	٢ر٠ ٢٠
بلدان العجز الغذائى ذات الدخل المنخفض	١٣	٩ر٠	١٤ر٢	٥ر٢	١ر٠ ١٩

(١) تشمل البلدان التى تعانى عجزا فى صافى الحبوب (محسوبا على أساس معدل السنوات الخمس الماضية) والتى يقل فيها دخل الفرد فى ١٩٩٣ عن ١٣٤٥ دولارا وهو الحد الأدنى الذى وضعه البنك الدولى للحصول على مساعدات الاتحاد الدولى للتنمية.

(٢) تشمل الأغذية الحبوب والبذور الزيتية ومنتجاتها واللحوم ومنتجات الألبان.

الجدول ٢٢

تأثير نقص المحاصيل ووفرتها على أسعار الحبوب بمراعاة نتائج جولة أوروغواى وبدونها (١)

	القمح	الأرز	الذرة	الدخن/ الذرة الرفيعة	حبوب أخرى
محاصيل بمتوسطات عادية (٨٩/١٩٨٧=١٠٠)					
خط الأساس (٢٠٠٠)	٩٧	١٠٧	١٠٣	١٠٥	٩٨
جولة أوروغواى (٢٠٠٠)	١٠٤	١١٥	١٠٨	١١٠	١٠٥
فشل المحاصيل (النسب المئوية للتغير بما يزيد على الأسعار العادية للمحاصيل)					
خط الأساس (٢٠٠٠)	+٨ر٢٥	+٥ر٥٠	+٣ر٢٤	+٥ر٢٩	+٥ر٢٤
جولة أوروغواى (٢٠٠٠)	+٠ر٢٥	+٤ر٥٠	+١ر٢٤	+٥ر٢٩	+٨ر٢٤
وفرة المحاصيل (النسب المئوية للتغير بما يقل على الأسعار العادية للمحاصيل)					
خط الأساس (٢٠٠٠)	-٦ر١٩	-٨ر٣١	-٤ر١٨	-٠ر٢٠	-٤ر١٨
جولة أوروغواى (٢٠٠٠)	-٢ر١٩	-٣ر٣١	-٥ر١٨	-٠ر٢٠	-١ر١٨

(١) جرى افتراض حدوث نقص عام (ووفرة فى المحاصيل) بنسبة ٥ فى المائة دون (وفوق) المستويات العادية فى عام ١٩٩٩، وحسبت تأثيرات ذلك على الأسعار فى عام ٢٠٠٠.

وتوظيفها عند الحاجة لتجنب أية زيادة ممكنة فى فواتير الواردات الغذائية، والتى قد تنجم عن نتائج جولة أوروغواى، خاصة عندما لايكون البلد المعنى قد حقق أية أرباح صافية فى القطاعات الأخرى. ويلاحظ ازاء جوانب القلق هذه أن مجموعة قرارات جولة أوروغواى تتضمن أحكاما خاصة بالبلدان النامية، ترد فى القرار بشأن «التدابير ذات الصلة بالتأثيرات السلبية الممكنة لبرامج الاصلاح على أقل البلدان نموا والبلدان المستوردة الصافية للأغذية». ويعترف هذا القرار بجوانب القلق التى تساور البلدان النامية، ويحتاط لبعض الحلول من خلال المعونة الغذائية والمساعدات الفنية بهدف زيادة الانتاجية الزراعية، ولربما تقديم مساعدات قصيرة الأمد للمساعدة فى تمويل الواردات التجارية العادية.

ومن الاعتبارات المهمة بالنسبة للأمن الغذائى تقدير مدى تأثير النقص فى انتاج الأغذية، وهى ظاهرة متكررة الحدوث. وبهذا الخصوص، يعتبر السعى لخفض تأثير حالات النقص على استقرار الأسعار من المزايا المهمة ذات الأسبقية لجولة أوروغواى. أما الفكرة الكامنة وراء هذا الرأى فهى أن استخدام التعريفات الجمركية والعمل على خفضها، بهدف زيادة عدد البلدان المفتوحة لتلقى اشارات الأسعار العالمية، سيؤديان الى وجود عدد أكبر من الأسواق يمتص الصدمات (التى تنجم على سبيل المثال عن حالات نقص غير متوقعة فى الأغذية)، وسيؤدى ذلك الى التخفيف من أثر تلك الصدمات على الأسعار العالمية.

ويوجز الجدول ٢٢ نتائج محاكاة تأثير نقص انتاج الحبوب بنسبة ٥ فى المائة (وزيادة الانتاج بنسبة ٥ فى المائة) عام ١٩٩٩ على الامدادات فى عام ٢٠٠٠، محسوبة بمراعاة نتائج جولة أوروغواى وبدونها. وكما هو متوقع، فان لمثل هذه الصدمة الرئيسية فى انتاج العالم تأثيرات شديدة جدا على أسعار السوق العالمية. وعلى نقيض التوقعات، تظهر المحاكاة عدم ظهور تأثيرات ملموسة فى الغالب لجولة أوروغواى على استقرار أسعار الحبوب فى الأسواق. وأحد أسباب التأثيرات الكبيرة على الأسعار يكمن فى عدم توقع توافر فائض من المخزونات عام ٢٠٠٠، اذ ستصل المخزونات الى ما يقدر بزهاء ١٧ فى المائة من الاستهلاك مقارنة بنسبة تزيد على ٢٠ فى المائة فى أغلب سنوات عقد الثمانينات ومطلع التسعينات. ويستدل من هذه النتائج أن على البلدان اتخاذ احتياطات لمواجهة احتمالات حدوث زيادات مفاجئة ومن حين لآخر فى أسعار الأغذية الأساسية. ومتى أصبحت المخزونات غير كافية، فان نقص الانتاج سيدفع الأسعار الى الارتفاع بسرعة مع تمركز القدر الأكبر من المعاناة على أفقر البلدان. ولابد من اجراء رصد دقيق لاستمرار مشكلة عدم استقرار الأسعار الدولية للأغذية، ولابد من اجراء تقدير لدور القطاع الخاص فى الاحتفاظ بالمخزونات مقارنة بدور القطاع العام.

التجارة بالسلع الزراعية: هل تدخل عصراً جديداً؟

رابعا : تطور الترتيبات التجارية الاقليمية

شهدت السنوات القليلة الماضية اهتماما متزايدا بالاتفاقيات التجارية الاقليمية (١٥) ، وترتب على ذلك ظهور انشغال ازاء احتمالات ضعف النظام التجارى متعدد الأطراف وبروز عدد صغير من الكتل التجارية الاقليمية القوية. وأبدى كثيرون خشيتهم من أن تؤدى هذه الكتل الى ظهور اتجاهات حمائية بين كل كتلة وأخرى من جهة وبين هذه الكتل وسائر البلدان من جهة أخرى (حتى وان كانت هذه الاتجاهات غير مقصودة). اذ سوف تضطر البلدان المستبعدة آنذاك الى الاحتماء بهذه الكتلة الاقليمية أو تلك. ولاجدال فى أن هذا التطور سيبدد كثيرا من منافع النظام التجارى الواسع متعدد الأطراف، حتى وان ظلت التجارة مستمرة فيما بين الكتل المختلفة. وينبغى ملاحظة أن تدفقات تجارية فى سلع زراعية كثيرة تحدث بين هذه الكتل، وقد تتأثر هذه التدفقات بالتوترات التجارية الناشئة فى قطاعات

---

(١٥) يستند هذا القسم الى دراسة أعدها للمنظمة T.Josling عنوانها «انعكاسات الترتيبات التجارية الاقليمية على التجارة بالمنتجات الزراعية»، ستنشر فى سلسلة «دراسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية» التى تصدر عن المنظمة.

غير زراعية بسبب المواقف العدائية المتعلقة بالسياسات التجارية.

ولكن لايلوح فى الوقت الراهن ما يسوغ هذه المخاوف. فتزايد الاهتمام بالاتفاقيات التجارية الاقليمية لم يؤد، فيما يبدو، الى أى تحول اقليمى ملحوظ فى التدفقات التجارية. ومن الصحيح أن التجارة الاقليمية البينية قد زادت بمعدل سريع فى العقود الأخيرة وأنها تجاوزت فى أوروبا، على سبيل المثال، تجارة هذه القارة مع سائر بلدان العالم. لكن الشواهد تدل على أنه لئن كانت التجارة داخل كثير من المناطق الجغرافية تتزايد فانها لاتتزايد بمعدل أسرع من معدل تزايدها فيما بين هذه المناطق (١٦). ومن الواضح أيضا أن توسع التجارة الاقليمية لاينجم دوما عن نزوع السياسات التجارية نحو الترابط الاقليمى(١٧). وقد أجرى Lloyd (١٨) دراسة شاملة تتناول أثر انتشار الكتل التجارية على التركز الاقليمى للتجارة العالمية، وخلص الى أن الكمية الكبيرة من التجارة العالمية التى تتدفق بين هذه الكتل تعزى أساسا الى اتساع عضويتها. فالعلاقات التجارية آخذة فى التحول نتيجة انتهاء الحرب الباردة وتضاؤل أهمية التنافس بين الدولتين العظميين وتناقص شأن الاعتبارات الأمنية فى العلاقات التجارية من جهة، ونتيجة استمرار كوكبة العمليات الانتاجية فى بعض القطاعات من جهة ثانية، باعتبار هذه العلاقات وسيلة للتنافس على الأموال المحدودة المتاحة للاستثمار من جهة ثالثة. فالكتل التجارية رد فعل لهذه القوى مجتمعة.

وليس من الواضح أيضا أن يكون تزايد التجارة الاقليمية البينية نتيجة لأوجه قصور تعترى النظام التجارى العالمى. ومسار جولة أوروغواى يجعل من الصعب الزعم بأن نمو النزوع الى الترابط الاقليمى قد سبب ضعفا واضحا فى قواعد النظام متعدد الأطراف. وقد حرصت الكتل التجارية الاقليمية على تأكيد التزامها بتعزيز النظام متعدد الأطراف. كما أن الكتل التجارية الجديدة قد تشكلت، بصفة عامة، واضعة نصب أعينها مراعاة الاتساق مع الجات. ومن الجدير بالذكر أن الجات نفسه كان كثيرا ما يغض الطرف فى الماضى عن أوجه عدم اتساق شتى، وأنه لم يخضع سوى قلة من الاتفاقيات التجارية الاقليمية القائمة لتمحيص دقيق لتبين مدى اتفاقها مع المادة الرابعة والعشرين. فمن بين قرابة سبعين اخطارا تلقاها الجات بشأن تكوين مناطق للتجارة الحرة، فان أربع مناطق فقط هى التى صدرت بخصوصها بيانات تفيد اتفاقها الكامل مع المادة الرابعة والعشرين، ومع ذلك لم يتم رفض أى منطقة من المناطق بسبب عدم اتفاقها

---

(١٦) T.Josling، المصدر السابق، الحاشية رقم ١٥.

(١٧) D.Lorenz. 1991. Regionalization versus regionalism: problems of change in the world economy. Intereconomics, Jan./Feb., p. 3-16

(١٨) P.J.Lloyd.1992. Regionalization and world trade. OECD Economic Studies No.18. Paris.

مع المادة المذكورة (١٩). ويبدو أن تطبيق القواعد على هذا النحو الذى يغلب عليه الطابع العرضى قد كاد يتوقف، ولما كانت الاتفاقيات التجارية الاقليمية باتت تحدوها دوافع ترجح فيها الاعتبارات الاقتصادية على الاعتبارات الاستراتيجية فان دراسة امتثال هذه الاتفاقيات للقواعد التجارية تصبح أشد صرامة.

وقد أكدت بعض بلدان آسيا وأمريكا اللاتينية مؤخرا أن خططها الرامية الى تحقيق التكامل تتفق مع «الارتباط الاقليمى المفتوح». ويعنى هذا المفهوم أن الترتيبات التجارية الاقليمية لاتتضمن أى زيادة فى الحواجز التجارية مع البلدان الخارجية (وهو شرط سهل نسبيا عندما يتعلق الترتيب التجارى الاقليمى فقط بمنطقة للتجارة الحرة) بل انها ستسعى الى الحد من تلك الحواجز. ولذا فان الاتفاقيات الاقليمية قد اندرجت فى أحيان كثيرة ضمن برامج التكيف الهيكلى التى تشمل تحرير التجارة. وقد تتيح هذه الطريقة تجنب أو عدم تجنب تحول مسار التجارة اجمالا، ولكن من المرجح أن تتضاءل أهمية هذا التحول اذا تقلصت فى الوقت ذاته الحواجز التجارية التى تفرضها البلدان الأخرى بدورها. وبالاضافة الى ذلك، يفترض عادة الارتباط الاقليمى المفتوح الاستعداد لتوسيع نطاق الاتفاقيات التجارية الاقليمية لتشمل البلدان المهتمة الأخرى (٢٠).

(١٩) P.J.Lloyd، المصدر السابق، الحاشية رقم ١٨.

(٢٠) فى بعض الصيغ المطبقة فى آسيا واستراليا، يشمل الارتباط الاقليمى المفتوح الاستعداد لتوسيع نطاق المنافع على أساس الدولة الأولى بالرعاية. وبذلك يصبح الارتباط الاقليمى جزءا من عملية تفاوضية تدريجية متعددة الأطراف تتماثل غاياتها مع غايات الجات أو منظمة التجارة العالمية.

نطاق الرابطات التجارية الاقليمية

للرابطات التجارية الاقليمية تاريخ طويل ونطاق جغرافى واسع (٢١). ويوضح الجدولان ٢٣- أ و ٢٣- ب مدى انتشار هذه الترتيبات، فهما يشملان أهم مناطق التجارة الحرة فى الوقت الراهن والبلدان المنضمة اليها. وتضم القائمة ١١٥ بلدا معظمها من الأطراف المتعاقدة فى الجات، بالاضافة الى عدة بلدان ليست أعضاء بالجات (٢٢). ويوضح الجدولان أن الحماسة لانشاء الترتيبات التجارية الاقليمية تتفاوت من قارة لأخرى.

(٢١) للاطلاع على مناقشة للحالة الراهنة للاتفاقيات التجارية الاقليمية انظر:
A. de la Torre and M. R. Kelly. 1992. Regional trade arrangements. IMF Occasional Paper No. 93 Washington, DC, IMF

(٢٢) لايشمل الجدولان ٢٣ أ و ٢٣ ب الترتيبات القائمة على الأفضلية، مثل اتفاقية لومى المعقودة بين المجموعة الأوروبية وبلدان أفريقيا والكاريبى والمحيط الهادى، ومبادرة حوض الكاريبى الخاصة بالولايات المتحدة. والمجموعة الأوروبية ذاتها تندرج ضمن المنطقة الاقتصادية الأوروبية المكونة من المجموعة الأوروبية والرابطة الأوروبية للتجارة الحرة. ومن الجدير بالذكر أن سويسرا لم تصدق على المعاهدة المنشئة للمنطقة الاقتصادية الأوروبية. ومناطق التجارة الحرة المدرجة فى القائمة ليست فعلا كلها فعالة بنفس القدر، ولكنها استخدمت جميعا فى السنوات الأخيرة كوسيلة لزيادة مقدار حرية التجارة الاقليمية على أسس تشمل سلعا متعددة. ويطبق كثير من مناطق التجارة الحرة خططا لتنسيق التعريفات الجمركية، كما يستهدف بعضها تحرير تدفقات رأس المال والأيدى العاملة. كما أن بعض هذه المناطق قد شكل بالفعل اتحادات جمركية. ويلاحظ أن مناطق التجارة الحرة المدرجة هنا لا تعتزم بوجه عام تحقيق تكامل اقتصادى أو سياسى شامل.

الجدول ٢٣- أ

البلدان الأعضاء فى المناطق الرئيسية للتجارة الحرة، ١٩٩٢ [١]

أوروبا	الأمريكتان	
الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة	**اتفاقية التجارة الحرة كندا-الولايات المتحدة**	**ميثاق الاندين**
النمسا	كندا	بوليفيا
فنلندا	الولايات المتحدة	كولومبيا
ايسلندا		اكوادور
النرويج	**اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية**	بيرو
السويد	كندا	فنزويلا
سويسرا	المكسيك	**السوق المشتركة الجنوبية (أمريكا اللاتينية)**
المنطقة الاقتصادية الأوروبية	الولايات المتحدة	الأرجنتين
المجموعة الأوروبية	**المجموعة الكاريبية**	البرازيل
بلجيكا	انتيغوا وباربودا	باراغواى
الدانمرك	بهاما	أوروغواى
فرنسا	بربادوس	**السوق المشتركة لأمريكا الوسطى**
ألمانيا	بيليز	كوستاريكا
اليونان	دومينيكا	السلفادور
ايرلندا	غرينادا	غواتيمالا
ايطاليا	غيانا	هندوراس
لكسمبرغ	جامايكا	نيكاراغوا
هولندا	منسراط	
البرتغال	سانت كيتس ونيفيس	
اسبانيا	سانت لوسيا	
المملكة المتحدة	سانت فنست وغرينادين	
النمسا	ترينداد وتوباغو	
فنلندا		
ايسلندا		
النرويج		
السويد		

(١) تستثنى من ذلك الترتيبات التفضيلية الثنائية.

الجدول ٢٣- ب

البلدان الأعضاء فى المناطق الرئيسية للتجارة الحرة، ١٩٩٢ (١)

أفريقيا		آسيا والمحيط الهادى	الشرق الأدنى
المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا	**منطقة التجارة التفضيلية لبلدان افريقيا الشرقية والجنوبية**	**رابطة أقطار جنوب شرق آسيا**	**السوق العربية المشتركة**
بينان	أنغولا	بروناى دار السلام	مصر
بوركينا فاسو	بوروندى	اندونيسيا	العراق
كاب فيردى	بوتسوانا	ماليزيا	الأردن
كوت ديفوار	جزر القمر	الفلبين	ليبيا
غامبيا	جيبوتى	سنغافورة	موريتانيا
غانا	اثيوبيا	تايلند	السودان
غينيا	كينيا		سورية
غينيا - بيساو	ليسوتو	**اتفاقية العلاقات الاقتصادية الوثيقة**	اليمن
ليبيريا	مدغشقر	استراليا	
مالى	ملاوى	نيوزيلندا	
موريتانيا	موريشيوس		
النيجر	موزامبيق		
نيجيريا	رواندا		
السنغال	سيشيل		
سيراليون	الصومال		
توغو	سوازيلندا		
المجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا	تنزانيا		
بوروندى	أوغندا		
الكاميرون	زامبيا		
جمهورية أفريقيا الوسطى	زمبابوى		
تشاد	**الاتحاد الجمركى لبلدان أفريقيا الجنوبية**		
الكونغو	بوتسوانا		
غينيا الاستوائية	ليسوتو		
غابون	ناميبيا		
رواندا	جنوب أفريقيا		
ساوتومى وبرنشيبى	سوازيلندا		
زائير			

(١) تستثنى من ذلك الترتيبات التفضيلية الثنائية.

والأقاليم التى تكاد الترتيبات التجارية الاقليمية أن تغطيها بالكامل هى أفريقيا، وأوروبا والأمريكتين. أما آسيا واقتصاديات التخطيط المركزي فى أوروبا الوسطى والشرقية والاتحاد السوفييتى السابق فانها لم تنشىء حتى الآن رابطات تجارية اقليمية على نفس ذلك النطاق (٢٣). ولذا فان الارتباط الاقليمى ذاته يعد ظاهرة اقليمية نوعية، فقد تناولت القارات المختلفة قضية التجارة الاقليمية من منظورات شديدة التباين. ونتيجة لذلك فان الترتيبات التجارية الاقليمية التى تم وضعها تتفاوت تفاوتا شاسعا. كما أن وزن المؤسسات التجارية الاقليمية بوصفها عاملا من عوامل السياسة الاقتصادية يختلف بدوره اختلافا كبيرا.

وأوروبا هى الاقليم الذى مضى فيه الاتجاه صوب تحرير التجارة الاقليمية الى أبعد مدى. ففى المجموعة الأوروبية، كانت هناك بالفعل فى مطلع ١٩٩٣ «سوق داخلية» واسعة ومتماسكة. كما وضعت خطط لتحقيق الاتحاد الاقتصادى والنقدى فى نهاية المطاف، الى جانب التعاون بشأن القضايا الأمنية والسياسة الخارجية، وأصبحت المجموعة الأوروبية تعرف باسم الاتحاد الأوروبى تنويها بهذا التغيير.

وسوف يؤدى التفاوض لانشاء منطقة اقتصادية أوروبية، تشمل المجموعة الأوروبية وبلدان الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة، واتفاقيات مشاركة تعقد فى البداية مع بولندا والمجر والجمهورية التشيكية والجمهورية السلوفاكية ثم بعد ذلك مع رومانيا وبلغاريا وسلوفينيا، الى انشاء مجموعة اقتصادية تضم بالفعل أكثر من ٢٠ بلدا. وانضمام ثلاثة من بلدان الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة فى ١ يناير/كانون الثانى ١٩٩٥، والقرار السياسى بتوسيع العضوية لتضم عدة بلدان من أوروبا الوسطى خلال السنوات القليلة المقبلة، عاملان يزيدان من تجسد عملية تكامل الأسواق هذه. كما تنفذ فى أمريكا الشمالية عملية مماثلة من خلال اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (نافتا) المعقودة بين المكسيك وكندا والولايات المتحدة، والتى جاءت لتعزز اتفاقية التجارة الحرة السابقة التى كانت معقودة بين كندا والولايات المتحدة، وتتوخى اتفاقية نافتا اقامة منطقة خالية من التعريفات الجمركية بالنسبة لمعظم السلع الأساسية خلال فترة عشر سنوات.

وشجعت هذه الأنشطة على انعاش عدة مشروعات اقليمية أو استحدثتها فى أمريكا اللاتينية وأفريقيا. ففى أمريكا اللاتينية، كان انشاء السوق المشتركة الجنوبية فيما بين بلدان المخروط الجنوبى، (ما عدا شيلى) وقرار بلدان حلف الاندين بانشاء سوق مشترك بمنطقة الاندين بحلول ١٩٩٥ عاملين عززا مستوى التعاون الاقليمى فى هذه

---

(٢٣) لم تستقر حتى الآن العلاقات التجارية بين بلدان الاتحاد السوفييتى السابق، وبين هذه البلدان وغيرها من دول الاقليم. ومن الجدير بالذكر أن مجلس التعاضد الاقتصادى، الذى كان الاطار المنظم للتجارة داخل أوروبا الوسطى والشرقية والاتحاد السوفييتى السابق، قد تلاشى وتبدد منذ عام ١٩٩١.

المنطقة. وقد وقعت بلدان السوق المشتركة لأمريكا الوسطى على اتفاقية اطارية للتجارة الحرة مع المكسيك تنفذ بحلول عام ١٩٩٦، وينتظر أن تناقش شروطها مع البلدان الأخرى المنضمة الى اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية. كما يساور بلدان المجموعة الكاريبية الانشغال ازاء مستقبلها، وهى بلدان يتمتع بعضها بفرص تفضيلية فى الوصول الى أسواق الولايات المتحدة من خلال مبادرة حوض الكاريبى، والى أسواق المجموعة الأوروبية من خلال اتفاقية لومى، الا أنها تواجه الآن احتمالات تضاؤل أهمية هذه المعاملة التفضيلية. وقد تضطر أيضا هذه البلدان الى الانضمام لاتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية بعد توسيعها كى تظل فى حلبة السباق ويتسنى لها الحصول على الأموال الاستثمارية والمحافظة على فرص الوصول الى سوق الولايات المتحدة. وفى اطار هذه الاستراتيجية، قامت مؤخرا جميع الدول الكاريبية بتشكيل رابطة الدول الكاريبية التى تضم بلدان كل من السوق المشتركة لأمريكا الوسطى، والمجموعة الكاريبية بالاضافة الى المكسيك.

وفى ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٤ دعا مؤتمر قمة الأمريكتين الى الشروع فى وضع اتفاقية للتجارة الحرة فى نصف الكرة الغربى، بحيث تستكمل بحلول عام ٢٠٠٥. وانطلاقا من عدة اتفاقيات قائمة بالفعل، يجرى فى الوقت الحاضر دراسة الاتفاقيات القائمة لتحديد كيفية دمجها فى اتفاقية واحدة.

ويسود أفريقيا، التى تتعدد فيها الاتفاقيات التجارية الاقليمية تعددا مفرطا من أيام الاستعمار، احساس جديد بالحاح الأوضاع. فهناك أربع اتفاقيات تجارية تغطى البلدان الأفريقية جنوب الصحراء الكبرى هى: المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، التى نشأت عن توسيع المجموعة الاقتصادية لغرب أفريقيا للدول الناطقة بالفرنسية لتشمل أيضا البلدان الناطقة بالانجليزية، والمجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، التى تشكل انعاشا للاتحاد الجمركى والاقتصادى لأفريقيا الوسطى الذى أقيم فى الستينات، ومنطقة التجارة التفضيلية لبلدان أفريقيا الشرقية والجنوبية، وهى تشمل البلدان التى كانت منضمة الى الاتحاد الجمركى لشرق أفريقيا السابق بالاضافة الى البلدان الواقعة فى أفريقيا الجنوبية، والاتحاد الجمركى لأفريقيا الجنوبية، الذى يضم البلدان وثيقة الارتباط بجنوب أفريقيا. وقد اتفقت منظمة الوحدة الأفريقية على هدف نهائى يتمثل فى انشاء مجموعة اقتصادية أفريقية، تستند الى التجمعات شبه الاقليمية الراهنة، بحلول نهاية القرن.

كما تدور مباحثات بين بلدان آسيا والمحيط الهادى بهدف انشاء هوية تجارية اقليمية. ورابطة أقطار جنوب آسيا تعد أقدم رابطة اقليمية آسيوية، ولكنها اهتمت – من الناحية التاريخية – بالجوانب السياسية والأمنية أكثر مما اهتمت بالجوانب الاقتصادية. وقد اتفقت بلدان الرابطة الآن على انشاء منطقة للتجارة الحرة فيما بينها بهدف تحرير التجارة البينية فى غضون ١٥ عاما.

واقترح انشاء تجمعات اقتصادية أوسع نطاقا كوسيلة لمواجهة الكتلتين الاقليميتين الأوروبية والأمريكية الشمالية، وكانت ماليزيا هى أبرز من دعا الى هذا الاقتراح (٢٤). وقد أضفى الطابع الرسمى على مجلس التعاون الاقتصادى فى آسيا والمحيط الهادى فى عام ١٩٨٩ ليصبح محفلا لمناقشة قضايا التجارة وما يتصل بها فى منطقة آسيا والمحيط الهادى. غير أن هذا المجلس قد أنشأ مؤخرا أمانة ودعا الى تنفيذ برنامج يستهدف تحرير التجارة الاقليمية. وقد اتفقت بلدان مجلس التعاون المذكور على تحرير التجارة فيما بين بلدان المنطقة بحلول عام ٢٠٢٠، أو بحلول عام ٢٠١٠ فيما يتعلق بالتجارة بين البلدان المتقدمة بالمنطقة. ولئن كان هذا التعهد يخلو من طابع الالزام فانه يعبر تعبيرا واضحا عن اتجاه هام فى مجال السياسات سيجرى المضى فيه بكل تأكيد. وهناك تجمعات تجارية اقليمية أخرى آخذة فى التشكل فى آسيا. وتتخذ الآن الخطوات الأولى لانشاء «منظمة التعاون الاقتصادى» التى ستشكل كتلة تجارية فى آسيا الوسطى تضم ست جمهوريات سوفييتية سابقة بالاضافة الى أفغانستان وايران وباكستان وتركيا. كما تعد رابطة التعاون الاقليمى فى جنوب آسيا تجمعا تجاريا آخر يربط الهند وباكستان ونيبال وسرى لانكا والمليف وبنغلاديش.

(٢٤) كان من شأن اقتراح ماليزيا أن يفضى، لو نفذ، الى انشاء تجمع اقتصادى لشرق آسيا يضم، فضلا عن بلدان رابطة آسيا، اليابان وبعض البلدان الأخرى فى المنطقة.

الأسباب الداعية الى انشاء الاتفاقيات التجارية الاقليمية

يعنى انتشار مناطق التجارة الحرة أنها تلبى حاجات سياسية أو اقتصادية لا تلبيها الترتيبات التجارية متعددة الأطراف (٢٥). ويبدو أن مناطق التجارة الحرة تلائم البلدان التى توازن بين اتباع سياسة اقتصادية انفتاحية والخشية من المنافسة الاقتصادية للبلدان الأخرى. ويعزى جزء من الجاذبية السياسية للكتل التجارية الى أنها قد تعتبر فى آن واحد خطوة نحو تجارة أكثر انفتاحا وخط دفاع ازاء المنافسين. ولذا فانها ستحظى على الأرجح بتأييد واسع النطاق فى أوساط الأعمال والدوائر السياسية. ولما كانت الصراعات الاقتصادية تحل محل الشواغل الأمنية التى واكبت الحرب الباردة، فان هذا النوع من التحالفات الاقتصادية قد يحل محل التجمعات الدفاعية بوصفها ركيزة أساسية للسياسة الخارجية. وقد يؤدى هذا التحول الى نشوء تجمعات من الدول، داخل المحافل الاقتصادية الدولية، تضطلع بالدور الذى كانت تنهض به فى الماضى القوى العظمى.

(٢٥) للاطلاع على مناقشة حديثة عن انعكاسات الاهتمام المتزايد بالتجمعات الاقليمية على النظام متعدد الأطراف انظر:
K. Anderson and R. Blackhurst, eds. 1993. History, geography and regional economic integration in Regional integration and the global trading system, P.J. Lloyd, op. cit. Footnote 18 and A. de la Torre and M.R. Kelly, op. cit., footnote 21.

والدوافع الاقتصادية الداعية الى انشاء مناطق التجارة الحرة أقل قدرة على الاقناع من البواعث السياسية. والاقتصاديون ينهون الى أن مناطق التجارة الحرة لئن كانت لها آثار ايجابية على أداء النظام التجارى، فانها قد تترك عليه أيضا آثارا سلبية. فالحد من الحواجز التجارية التى تعترض بلدا شريكا يحسن تخصيص الموارد لأنه يزيد من حدة المنافسة مع الصناعات المحلية التى كانت تتمتع بالحماية فيما مضى. وهذا النوع من تشجيع التجارة يعود بالنفع على البلد المعنى ويسهم فى التقسيم الدولى للعمل من خلال التجارة الدولية. ولكن حصول البلد الشريك على فرص تفضيلية فى الوصول الى الأسواق المحررة جزئيا قد لا يحقق النتيجة المنشودة ان كان هذا الشريك ليس أكفأ مورد للسلعة المعنية. وهذا التحول فى مسار التجارة مكلف لكل من البلد المستورد، لأن تكلفة النقد الأجنبى للواردات من الشريك المفضل تكون أعلى عنها من المورد الكفء، وللعالم بصورة عامة، فالموارد ليست مخصصة بالصورة المثلى على أساس من التكلفة النسبية. ومن ثم فقد نظر دوما الى التحرير الجزئى للتجارة على أنه سياسة اقتصادية تأتى فى المرتبة الثانية من حيث الأفضلية، بما تنطوى عليه من جمع بين تحرير التجارة والتمييز الفعلى ازاء البلدان الأخرى التى ربما كانت أصلح الأطراف التى يمكن الاتجار معها. وكثير من الحجج التى تساق بشأن دور الاتفاقيات التجارية الاقليمية فى النظام التجارى تدور حول التوازن المنتظر بين تشجيع التجارة من جهة وتحول مسارها من جهة أخرى.

وترتكز الحجة الاقتصادية الايجابية المسوغة للاتفاقيات التجارية الاقليمية على المفهوم القائل ان عملية ازالة الحواجز التجارية قد تكون أكثر سهولة فى الأسواق الاقليمية وبالتالى فهى خطوة فى اتجاه زيادة تحرير التجارة بقدر أكبر بين كل البلدان. وتصبح هذه الحجة أشد قوة فى مجالات مثل الخدمات حيث لم يحدث حتى الآن تحرير واضح للتجارة متعددة الأطراف. وربما كانت تسوية المنازعات أسهل أيضا فى الأقاليم التى تتشابه فيها النظم والتقاليد القانونية. ففى هذه الأقاليم، تعكف عدة مناطق للتجارة الحرة على التنفيذ النشط لأحكام الوثيقة الختامية لجولة أوروغواى. وربما تمكنت الكتل التجارية الاقليمية من الاضطلاع بدور متنام فى تحرير التجارة.

وبالرغم من أن التغيرات التى تطرأ على الحواجز التجارية هى التى تستقطب أكبر قدر من الاهتمام، فان أهم خواص تحرير التجارة الاقليمية قد تكون بمثابة عامل لتنشيط الاستثمار. فما يجذب المستثمرين فى أحد البلدان هو أن تستطيع الشركات المحلية الاستثمار فى اقتصاد البلد الشريك، مطمئنة الى ضعف احتمال التعرض لاجراءات تمييزية من الحكومة المضيفة، بغية الاستفادة من فروق قد توجد فى التكاليف، مثل وجود أجور أكثر انخفاضا على سبيل المثال. ويمكن تشجيع المستثمرين الخارجيين بطمئنتهم الى فرص الوصول «لسوق داخلية» واسعة للمنتج النهائى. وتعد هذه الخطوة التى تعبر عن النزوع الاقليمى، نتيجة ثانوية للطابع «العالمى» الذى طرأ

على مجال الأعمال فى الثمانينات. وفى هذا الصدد تشجع اتفاقيات التجارة الاقليمية الاستثمار المجزى عن طريق الحد من العوامل المجهولة. غير أن الاتفاقيات متعددة الأطراف المتعلقة بالاستثمار قد تكون عاملا أشد تشجيعا للتجارة، اذا تسنى عقدها.

وتحرير التجارة والاستثمارات الاقليمية يمكن أن يساعد، اذا نفذ جنبا الى جنب مع التحرير العام متعدد الأطراف، على زيادة فرص النمو والعمالة وتحسين الاستفادة من موارد العالم. وقد استعملت عبارة «الارتباط الاقليمى المفتوح» لتمييز هذا الشكل من التجارة الموجهة نحو التصدير وتحرير الاستثمارات عن نماذج التكامل المقفل التى سادت الستينات (٢٦). ويفترض هذا المفهوم أن يظل تحول مسار التجارة فى أضيق الحدود عن طريق تقليل الحواجز التجارية على الواردات القادمة من بلدان ثالثة، الى جانب زيادة الفرص التجارية الى أقصى حد عن طريق تدابير تستهدف تحرير التجارة الداخلية.

والمشكلات الناشئة عن هذا النوع من التحالفات تنبع من الطابع الدفاعى لكثير من السياسات التجارية. ومن المرجح أن يشجع هذا الموقف الدفاعى الأقاليم المختلفة على استخدام القيود التجارية ضد بعضها بعضا. وعلاوة على ذلك ينبغى ملاحظة ان أكثر الأشكال اعتدالا لتحرير التجارة الاقليمية سيبدو حمائيا فى أعين الآخرين. وهناك خط دقيق يفصل تشجيع استثمارات الشركاء عن تثبيط استثمارات الأطراف الأخرى (٢٧). وهذا التمييز الخفى قد يتحول بسهولة فى أوقات المصاعب الاقتصادية الى حماية أشد سفورا. وهذا يسلط الضوء على الحاجة الى مؤسسات وقواعد متعددة الأطراف أشد قوة للاشراف على الكتل التجارية وعلى العلاقات فيما بينها. والمفهوم الداعى الى تحقيق التكامل بين القواعد والمؤسسات التجارية الاقليمية ومتعددة الأطراف هو أقوى رد ايجابى على الشواغل المتخوفة من تهديد النظام التجارى. ومن شأن انشاء اطار قوى متعدد الأطراف أن يقلل من احتمال قيام احدى الكتل بزيادة التمييز ازاء كتلة أخرى. وبذلك يمكن الاستفادة من الجوانب الايجابية لتحرير التجارة الاقليمية دون أن يتم ذلك على حساب التقسيم العالمى للعمل.

---

(٢٦) للاطلاع على مناقشة للارتباط الاقليمى المفتوح فى سياق أمريكا اللاتينية، انظر:
C.Reynolds. 1992. Notes on the enterprise for the Americas Initiative and the Andean Pact: open regionalism in the Andes. Americas Programme Occasional Paper. California, Stanford University.
وترد حجة حديثة تؤيد توسيع نطاق هذا النوع من الارتباط فى حوض المحيط الهادى فى:
F.Holmes and C. Falconer. 1992. Open regionalism? NAFTA CER and a Pacific Basin Initiative,Washington, DC, Institute of Policy Studies.

(٢٧) من ذلك مثلا، أن وضع اتفاقية اقليمية تحظر نزع ممتلكات الأجانب يعنى أن الأطراف غير المندرجة فى عداد هؤلاء الأجانب ستتمتع بقدر أقل من الحماية. ولذا فان التكاليف الاستثمارية لتلك الأطراف ستكون أعلى لأنها ستغطى أخطارا أكبر.

معالجة الزراعة فى الاتفاقيات التجارية الاقليمية

ينبغى أن تكون التجارة الزراعية عنصرا رئيسيا يشجع، من نواح كثيرة، على انشاء التحالفات التجارية الاقليمية. ويساعد التدفق الاقليمى للمنتجات الزراعية على تحسين الأمن الغذائى لكل اقليم باتاحته الفرصة لاستيعاب الآثار الناتجة عن تقلب مستويات الانتاج. والفوارق القائمة بين البلدان فيما يتعلق بما تملكه من موارد طبيعية كفيلة بأن تعزز الى حد كبير التجارة الزراعية وأن تضمن حدوث تبادل تجارى مفيد بين المناطق التى بها مساحات واسعة من الأراضى الزراعية بالقياس الى عدد السكان والمناطق التى بها أراض زراعية أقل. وسوف يحدث هذا التبادل التجارى فى أحيان كثيرة بين الأقاليم المختلفة أكثر مما سيحدث داخل الاقليم الواحد. وبالمثل، فان التجارة فى المحاصيل التى تتطلب ظروفا مناخية خاصة ستتم على الأرجح فيما بين الأقاليم أكثر مما تتم داخل الاقليم الواحد. غير أن التجارة الزراعية آخذة فى اتباع أنماط التجارة الصناعية، بما فى ذلك التجارة ذات الاتجاهين داخل القطاع الواحد. ويعزى التخصص داخل القطاعات الصناعية المختلفة الى وفورات الحجم الكبير فى عمليات خاصة والى البحث عن مكونات وموارد رخيصة وموثوقة. وفى اطار هذا النظام، يتزايد حجم التجارة بين البلدان التى تملك موارد متماثلة وتمر بمراحل نمو متشابهة. وقد بدأت التجارة فى المواد الغذائية المصنعة تتزايد بالفعل بين البلدان التى تنتج منتجات متماثلة. ومن المرجح أن يعم هذا النوع من التجارة سواء داخل الاقليم الواحد أو بين بلدان يمكن أن تشكل اقليما فى غياب العقبات السياسية أو معوقات البنية الأساسية. ويفترض أن يؤدى هذا التحول، بالنسبة لأنواع معينة من التجارة الزراعية، الى تزايد أهمية التحرك صوب اقامة مناطق للتجارة الحرة.

والكتل التجارية الاقليمية ومناطق التجارة الحرة تعامل الزراعة بطرق مختلفة. فبعض هذه الكتل والمناطق يتجاهل الزراعة تماما، كما لو كانت لاتخضع حقا لنفس مجموعة الظروف شأنها شأن القطاعات الأخرى. وفى حالات قليلة تعامل الزراعة بوصفها قطاعا عاديا من قطاعات الاقتصاد وتخضع للقواعد ذاتها. وفى معظم الحالات فان التجارة الزراعية لاتدرج فى الكتل التجارية الاقليمية ومناطق التجارة الحرة الا ادراجا جزئيا، فقد سعت البلدان الى صياغة مناطق التجارة الحرة بحيث توفر أقصى قدر من الحماية للاستقلال المحلى للسياسات الزراعية والغذائية. ومع ذلك فان قطاع الزراعة سيتأثر حتما تأثرا عميقا بالتجارة الحرة مع البلدان المجاورة. والقضية هى معرفة ما اذا كانت البلدان ستتيح للسياسات الزراعية القطرية أن تتغير كى تستفيد من الامكانيات التى يوفرها تحرير التجارة الاقليمية، أو ما اذا كانت ستقاوم هذه التغييرات وتترك السياسات الزراعية لتغيرها قوى السوق أو لتنهار تحت وطأة جمودها الخاص.

وهناك أربعة أسباب رئيسية تدعو الى ادراج الزراعة فى أحكام أى اتفاقية للتجارة الحرة. أولا، سيرغب الأعضاء المصدرون داخل الاقليم فى تحسين فرص الوصول الى الأسواق التى تستورد منتجاتهم الزراعية. والتحالف بين البلدان المستوردة للأغذية هو وحده الذى قد يكون قادرا على تجاهل التجارة الزراعية البينية تجاهلا تاما. ثانيا، قد تسبب الاختلافات فى تكاليف الأغذية الناشئة عن تباين الأسعار الزراعية بين البلدان التى تشملها اتفاقية للتجارة الحرة خللا فى أنماط التجارة والاستثمار، وتخلق فى الوقت ذاته، مشكلات تتعلق بتماثل الأجور. ثالثا، اذا تم استبعاد الزراعة، فان قطاع الأغذية سيظل قطاعا ذا مجال قطرى، نتيجة اختلاف تكاليف وأنظمة المواد الخام، وقد لا يصبح قادرا على المنافسة على الصعيد الدولى. رابعا، من شأن استبعاد الزراعة من اتفاقيات التجارة الحرة أن يترك البلدان تحت رحمة التحدى الذى يفرضه الجات. فالمادة الرابعة والعشرون تشترط أن تغطى هذه الاتفاقيات أساسا «جميع أشكال التجارة» بين الشركاء.

ومن جهة أخرى، ليس هناك من الناحية الجوهرية سوى سبب واحد يسوغ استبعاد الزراعة من أحكام أى منطقة للتجارة الحرة. ذلك أن معظم السياسات السعرية الزراعية المحلية تتطلب حماية عند حدود البلدان كى تكون سياسات فعالة. وبناء على ذلك، تشكل التجارة الحرة تهديدا لأداء هذه السياسات. ولذا فمن المرجح أن تواجه المفاوضات بشأن تحرير التجارة بعض التعقيدات بسبب الاعتبارات الخاصة بالسياسات الزراعية المحلية. ويميل السياسيون فى كثير من الأحيان الى اتباع السبيل السهل عندما يتفاوضون حول تحسين فرص الوصول اقليميا الى الأسواق الزراعية المحلية المشمولة بالرعاية.

وهذه الحالة توضحها بشكل جلى التجربة الأوروبية. فعند انشاء المجموعة الاقتصادية الأوروبية، كانت الزراعة مدرجة تماما فى الترتيبات المتوخاة بهدف تحرير التجارة الداخلية. وتمسكت البلدان المصدرة بهذا المبدأ بوصفه جزءا من الصفقة التى سمحت لها بفتح أسواقها الصناعية. وفى المعاهدة التى أنشأت الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة فى ١٩٦٠، لم يتم ادراج الزراعة. وباستثناء الدانمرك، التى تلقت بعض التيسيرات الثنائية فى سوق المملكة المتحدة، لم يكن أى عضو بالرابطة الأوروبية للتجارة الحرة من المصدرين الزراعيين. ومرة أخرى تركت الاتفاقيات التجارية الثنائية المعقودة بين الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة والمجموعة الأوروبية (١٩٧٣) الزراعة خارج نطاق هذه الاتفاقيات، نظرا لعدم تعرض الأفضليات التى تمتعت بها الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة لما يمس بها نتيجة انضمام الدانمرك والمملكة المتحدة الى المجموعة الأوروبية. وفى المفاوضات الأخيرة التى أفضت الى انشاء المنطقة الاقتصادية الأوروبية فى ١٩٩٢، ظلت الزراعة مهملة الى حد كبير.

وقد ركزت اتفاقيات التجارة الحرة المختلفة المعقودة فى أمريكا اللاتينية فى الماضى، على المنتجات الصناعية أساسا، وان كانت الاتفاقيات الأخيرة الأكثر انفتاحا تشمل أحكاما تتعلق بتحرير التجارة الزراعية. وفى آسيا، لاتنتشر التجمعات الاقليمية بنفس القدر، ومن ثم فانها لاتؤثر هذا التأثير المباشر على السياسات الزراعية. وقد طبقت رابطة أقطار جنوب شرق آسيا اتفاقية جماعية بشأن الأمن الغذائى، تتعلق باقتسام مخزونات الأرز فى أوقات نقص الامدادات، غير أنها باستثناء هذا الترتيب لا تتضمن شيئا يذكر عن الزراعة. ومن المنتظر أن تكون الزراعة مستبعدة الى حد كبير من المفاوضات الأخيرة الرامية الى انشاء منطقة للتجارة الحرة بين بلدان الرابطة.

أما اتفاقيات التجارة الحرة الأفريقية فانها تتضمن بوجه عام أحكاما بشأن تحرير التجارة فى المنتجات الزراعية، لأن هذه المنتجات تغطى حصة كبيرة من التجارة الكلية للبلدان المعنية. غير أن طائفة من الرسوم المفروضة على العائدات، بالاضافة الى التحكم شبه الحكومى فى كثير من السلع التصديرية قد جعلا التجارة الزراعية تتمتع بحرية محدودة حتى فى حالة عدم تطبيق قيود جمركية. وفى المقابل، تحول موطن التركيز فى أحيان كثيرة الى تنسيق الاستثمارات الزراعية والى اتباع مناهج مشتركة ازاء الجهات المتبرعة المحتملة.

وفى أمريكا الشمالية، ادرجت اتفاقية التجارة الحرة المعقودة بين كندا والولايات المتحدة (١٩٩٠)، الزراعة فى اطار النشاط الخاضع لتخفيض التعريفات الجمركية، وليس فى اطار النشاط الخاضع لازالة الحواجز الجمركية (٢٨). ولا تنظر كل من الولايات المتحدة وكندا الى الأخرى بوصفها سوقا محتملة ضخمة، ويبدو أن جولة الجات هى التى تولت فى ذلك الوقت الاهتمام بقضايا التجارة الزراعية. كما أن جولة أوروغواى قد ألقت بظلها على اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (١٩٩٢). وقد تحسنت فرص الوصول الى الأسواق نتيجة أحكام اتفاقيتين ثنائيتين بشأن وصول المنتجات الزراعية الى السوق (احداهما بين الولايات المتحدة والمكسيك، والثانية بين كندا والمكسيك) تستكملان الاتفاقية الثنائية المعقودة بين الولايات المتحدة وكندا والقائمة بالفعل. وسوف يؤدى هذا الى تحقيق قدر كبير من تحرير التجارة، حيث أن الجدول الزمنى لتخفيض التعريفات الجمركية خلال العقد المقبل سيوفر للمكسيك فرصا أفضل للوصول الى الأسواق الزراعية للولايات المتحدة وكندا، والعكس بالعكس. كما أن الحواجز الجمركية سيتم الغاؤها تدريجيا فى التجارة بين الولايات المتحدة

---

(٢٨) كان الاستثناء من هذا النص هو تحرير تراخيص استيراد الحبوب الكندية، بشرط أن تكون مستويات الحماية فى الولايات المتحدة أقل من المستويات المطبقة فى كندا. وقد تم الوفاء سريعا بهذا الشرط بعد تنفيذ الاتفاقية. كما تم الحد من التمييز ازاء بيع النبيذ الأجنبى فى المنافذ الاقليمية للبيع بالتجزئة فى كندا نتيجة الاتفاقية المذكورة.

والمكسيك، مما يؤدى الى سوق داخلية حرة نسبيا فى جزء كبير من القارة على الأقل. غير أن التجارة الزراعية بين كندا والولايات المتحدة تظل محكومة الى حد كبير بالاتفاقية السابق عقدها بين البلدين، ولذا فانها لا تمضى حقا فى سبيل يفضى الى تحرير تلك التجارة.

ولعل معاهدة العلاقات الاقتصادية الوثيقة المعقودة بين استراليا ونيوزيلندا هى الاتفاقية الوحيدة، من اتفاقيات مناطق التجارة الحرة القائمة، التى تدرج الزراعة ادراجا كاملا. ومما يسّر هذا الادراج أن الحماية التى تكفلها نيوزيلندا للقطاع الزراعى قد انخفضت انخفاضا حادا فى أواخر الثمانينات، وأن نظم التسويق فى كلا البلدين قد تم تحريرها خلال السنوات القليلة الماضية.

ومن المرجح أن تتأثر الزراعة بمدى اندماج الكتل التجارية فى النظام متعدد الأطراف دون أن تصبح حمائية ومنغلقة على الذات. واذا انتهجت كل كتلة سياسات عدوانية ازاء الكتل الأخرى فى التجارة غير الزراعية، فمن غير المرجح أن تكون علاقاتها التجارية الزراعية علاقات حرة. واذا كان كل بلد سيظل محتفظا بسياسته الزراعية التقليدية فى مواجهة السياسات التجارية الانفتاحية المطبقة داخل الكتل المختلفة، فسوف يتعذر تحديد المجال الذى سيكون متاحا للمفاوضات العالمية بشأن أنواع ومستويات الدعم. أما اذا كانت السياسات المحلية ستعدل، من جهة أخرى، نتيجة التطورات التى تطرأ على التجارة داخل الكتل المختلفة، فان الانعكاسات الدولية لهذه الكتل يمكن أن تكون مواتية ومشجعة، بل يمكن تصور طريقا يفضى الى تحرير الأسواق الدولية يمر من خلال تحرير السياسات الزراعية على الصعيد الاقليمى بفضل قوى التكامل بين الأسواق الاقليمية(٢٩).

---

(٢٩) للاطلاع على مصدر أوسع نطاقا لمناقشة هذه المسألة، أنظر الحاشية ١٣.

التجارة بالسلع الزراعية: هل تدخل عصراً جديداً؟

خامساً: التجارة الدولية، والبيئة، والتنمية الزراعية المستدامة

أضحى التصادم بين المصالح البيئية والتجارية فى السنوات الأخيرة مسألة من أعقد المسائل وأكثرها اثارة للشقاق فى ميدان السياسات التجارية العالمية. ورغم تعدد أوجه النقاش الذى يشمل الزوايا القانونية والاقتصادية والبيئية، هناك اهتمام عام لدى كل الأطراف بتحقيق الرفاه الوطنى والاجتماعى. ويعتقد العديد من أنصار التجارة العالمية الحرة أن خفض الحواجز التجارية هو اجراء ملائم للبيئة إذ أنه يتيح للعالم استخدام موارده بكفاءة أكبر وكذلك باستدامة أكبر طالما فرضت الأسعار المناسبة طبقا للآثار اللاحقة بالبيئة وبالموارد الطبيعية. وبالاضافة الى ذلك فإن خفض الحواجز التجارية يؤدى الى زيادة الدخول مما يمكن البلدان من زيادة الانفاق على تدابير صيانة البيئة. ويشير أنصار التجارة أيضا الى أن العديد من الدراسات يظهر أن سياسات الحماية انما تؤدى الى تفاقم المشكلات البيئية. وعلى سبيل المثال فإن طائفة متنوعة من الدراسات تظهر بالوثائق كيف أن تدابير حظر التصدير، وقيود الاستيراد، وحملات مقاطعة المستهلكين لمنتجات

الاطار ١٤

التجارة الحرجية والبيئة

يشير بعض الجماعات البيئية المهتمة بحماية الغابات الاستوائية أن المزيد من تحرير التجارة يلحق الضرر بالبيئة لأنه سيزيد من الطلب على الأخشاب الاستوائية. وشجعت هذه الجماعات بعض بلدان منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية على اختبار فرض حظر على استيراد منتجات الأخشاب الاستوائية، أو فرض حظر انتقالى على تلك المنتجات غير المستدامة. وقد حظر نحو ٤٥٠ مجلسا بلديا فى المانيا وأكثر من ٩٠ فى المائة من المجالس المحلية فى هولندا استخدام الأخشاب الاستوائية. وفى الولايات المتحدة حظرت ولايتا أريزونا ونيويورك استخدام الأخشاب الاستوائية فى مشروعات البناء العامة (١).

ورغم شعبية مثل هذه الاجراءات فان من المستبعد أن تشجع على الادارة الحرجية المستدامة فى الأقطار التى تصدر الأخشاب الاستوائية وذلك لعدة أسباب. وأول هذه الأسباب أن الدراسات التجريبية الأخيرة تناقض الرأى القائل بأن قطع الأشجار لصالح تجارة الأخشاب الدولية هو سبب رئيسى فى ازالة الغابات والتدهور البيئى(٢). وتشير الدلائل على أن قسطا كبيرا من عمليات قطع الأشجار هو، فى العديد من البلدان، للاستهلاك المحلى. والسبب الثانى أن غالبية الغابات الاستوائية تقطع لاستخدام الأرض فى الزراعة. ويستهلك الجزء الأعظم من الأخشاب كحطب للوقود، بينما لاتزيد نسبة الأخشاب المقطوعة فى الغابات الاستوائية التى تدخل سوق الأخشاب الدولية على ٦ فى المائة تقريبا (٣). وثالث هذه الأسباب أن دراسات الحالة القطرية تدل على أنه مهما كانت النوايا الحسنة الكامنة وراء قوانين حظر قطع الأخشاب والتصدير بغرض حماية الموارد البيئية قد تأتى بعكس النتائج المرجوة منها بل وتسفر عن أعباء اقتصادية وبيئية أكبر(٤).

وحتى الآن، فان معظم البحوث تبين أن حظر منتجات الأخشاب الاستوائية غير فعال فى خفض ازالة الغابات الاستوائية أو فى خفض التجارة فى المنتجات الخشبية غير المستدامة. ولم يسفر حظر استيراد الأخشاب عن تحسين صيانة الغابات ولا عن تطوير صناعات تجهيز فعالة. كما أن اجراءات الحظر لاتقلل من الطلب الكلى على الأخشاب، وعوضا عن ذلك فانها تؤدى الى تغيير مواقع التجهيز. وفى حين يمكن أن يؤدى تقييد صادرات الأخشاب الى حفز نمو قصير الأمد وعمالة فى ميدان التجهيز المحلى، على مدى الزمن، فانه ينحو الى خفض قيمة الأخشاب المقطوعة (الأشجار)، وخسائر فى القيمة المضافة وفى ايجارات الموارد، والى طاقة تجهيز مفرطة، والى ممارسات انتاجية غير فعالة. وعلى سبيل المثال، فانه حين تؤدى عمليات حظر الصادرات الى خفض أسعار الأخشاب، فان الغابات الاستوائية تعامل على أنها استخدام ردئ للأراضى بينما تعامل الأخشاب على أنها سلعة مهملة.

وبالنسبة لبلدان الغابات الاستوائية التي لاتتسم فيها صادرات الأخشاب بالأهمية ولاتشكل فيها عاملا رئيسيا من عوامل ازالة الغابات، (مثل ما هو الحال فى أمريكا اللاتينية)، فان حظر التصدير قد لايخلف أثرا يذكر على ادارة الأخشاب أو ازالة الغابات الشاملة. وبالاضافة الى ذلك فان حظر تصدير الأخشاب الاستوائية لن يؤثر كثيرا على الحوافز الاقتصادية للادارة المستدامة على مستوى الامتيازات، بل يمكن بالفعل أن يشجع على اتباع ممارسات ادارة سيئة. فالسياسات المحلية هى التى تقرر ما اذا كانت التكاليف البيئية ستدمج فى الأسعار وبالتالى فانها هى التى تترك أبلغ الأثر على قرارات المستخدمين.

وتؤثر قيود الاستيراد على استخدام الموارد الحرجية باضعاف الطلب العالمى على منتجات الأخشاب الاستوائية، وتخفيض قيمة الشجر القائم فى البلدان المنتجة، وتثبيط الاستثمارات فى عمليات التجهيز الأكثر كفاءة، بل وفى بعض الحالات باستئصال الحوافز اللازمة للنهوض بالادارة الحرجية. وبالاضافة الى ذلك، فان قيود الاستيراد على المنتجات الخشبية المصنعة تدفع بالبلدان المنتجة للدعوة الى استخدام الاعانات وفرض قيود على تصدير الأخشاب المقطوعة لتعويض مصانعها المحلية.

وتدل الخبرة الحرجية على أن التدابير التجارية ليست السبيل الأمثل لمعالجة المشاكل المتعلقة بازالة الغابات والتدهور البيئى. فالسياسات البيئية المحلية، أولا، يمكن أن تؤثر كثيرا على انتاج الأخشاب وتجارتها وأسعارها. أما التدخلات التجارية فانها تعالج هذه المشكلات بصورة غير مباشرة فحسب فى أحسن الأحوال. وثانيا، فان أهم أثر مباشر للتدابير التجارية يقع على الأسعار وتدفقات المنتجات العابرة للحدود. وكما لاحظنا آنفا فان التحولات فى هذه التدفقات الدولية قد لاتخلف أثرا يذكر على الأسباب الرئيسية لازالة الغابات وتدهورها فى البلدان المنتجة. على أن بمقدور السياسات التجارية أن تضطلع بدور فى تشجيع الحوافز المتصلة بالتجارة من أجل الادارة الحرجية المستدامة. وينبغى استخدام مثل هذه السياسات مع سياسات قطاع الغابات واللوائح التى تنظم الادارة الحرجية وكاستكمال لها. وبالتأكيد فان من الواجب النظر فى السياسات القطاعية والاقتصادية الكلية الأخرى التى تؤثر على نمط ازالة الغابات وعلى استخدام الأراضى الحرجية.

---

(١) Global Environmental change Report 1991. 3 (16).

(٢) E. Barbier, J. Burgess, J. Bishop, B. Aylward and C. Bann. 1993. The economic linkages between the intemational trade in tropical timber and the sustainable management of tropical forests. Final Report for the International Tropical Timber Organisation (ITTO). Yokohama, Japan.

(٣) «الادارة المستدامة للغابات»، المنظمة، ١٩٩٣.

(٤) أنظر مثلا: J.R. Vincent. 1992. A simple, nonspatial modelling approach for analysing a country's forest products trade policies, in R, Haynes, P. Harou and J. Mikowski, eds. Forestry sector analysis for developing countries. Proceedings of Working Groups, Integrated Land Use and Forest Policy and Forest Sector Analysis Meetings, Tenth Forestry World Congress, Paris; J.R.Vincent. 1992. The tropical timber trade and sustainable development. Science, 256: 1651-1655; and L.F. Constantino and D.Ingram. 1990. Supply - demand projections for the Indonesian forest sector. Jakarta,Ministry of Forestry, Government of Indonesia and FAO.

الأخشاب الاستوائية الصلبة تؤدى بالفعل الى تثبيط جهود الصيانة وتشجع أساليب غير مستدامة لقطع الأشجار(٣٠).

وعلى العكس فإن بعض جماعات المصالح البيئية يشير الى أن تحرير التجارة يسهم فى النمو الاقتصادى وفى زيادة الطلب العالمى على الموارد الطبيعية ولذا فإنه سبب من أسباب المشكلة لا الحل لها. وتدعو بضعة جماعات الى فرض قيود على التجارة لحماية البيئة. وتقول هذه الجماعات ان النمو الناجم عن التجارة مالم يترافق بلوائح بيئية صارمة فانه سيزيد أكثر فأكثر من استنفاد وتدهور المحيطات والهواء والمياه العذبة والتربة والمناخ فى الكرة الأرضية. ولا عجب فى أن هذه الجماعات لاتشعر بالارتياح ازاء اتفاقات التجارة الاقليمية والعالمية الهادفة الى ازالة الحواجز التجارية. وعلى العكس فإنها تدعم اقامة الحواجز التجارية وتشدد القيود فى المفاوضات متعددة الأطراف كسبيل لضبط الاستنفاد المفرط للموارد ولحماية المستهلكين من المنتجات المستوردة ذات الأخطار المحتملة، ولاسيما الأغذية. ويوضح الاطار١٤ عرضا للمناقشات التجارية والبيئية فى مجال الغابات ويبرز كيف يمكن أن تؤثر اللوائح البيئية على التجارة وكيف يمكن أن تؤثر السياسات التجارية على البيئة.

ويطرح النقاش المتصاعد بشأن التجارة والبيئة مسائل ومشاغل جديدة فى السياسات التجارية العالمية، كما وأنه يغير من طريقة معالجة المشاغل التجارية والبيئية فى الاتفاقيات متعددة الأطراف. وتوضح ثلاثة أحداث وقعت مؤخرا الأهمية المتزايدة لمسائل التجارة والبيئة. وكان أول هذه الأحداث مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية عام ١٩٩٢ الذى وفر الخطوط العريضة لبرنامج عمل فى ميدان التجارة والبيئة فى الباب ٢ من جدول أعمال القرن الحادى والعشرين. وكجزء من هذا البرنامج فقد وضعت منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية مجموعة من الخطوط الارشادية الاجرائية للتجارة والتنمية بغرض تشجيع الحكومات الأعضاء على العمل للتوصل الى سياسات قطرية تجارية وبيئية تتناسب مع بعضها البعض. أما الحدث الثانى فهو توقيع كندا والمكسيك والولايات المتحدة عام ١٩٩٣ على اتفاق جانبى بشأن البيئة فى اطار اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية. ويشكل هذا الاتفاق سابقة دولية لاخضاع الاتفاقات التجارية لاستعراض بيئى. والحدث الثالث هو القرار المتخذ عام ١٩٩٤ بانشاء لجنة معنية بالتجارة والبيئة ضمن منظمة التجارة العالمية. وتهدف هذه اللجنة الى المساعدة فى ضمان استجابة القواعد التجارية للأهداف البيئية.

وكما هو الحال بالنسبة للهدف الشامل للتنمية المستدامة فإن مسائل التجارة والبيئة تطرح تحديات طويلة الأجل، وهى تحديات تتطلب من السياسات معارف علمية أفضل فى

---

(٣٠) حالة الأغذية والزراعة ١٩٩٤، روما، منظمة الأغذية والزراعة.

الغالب مما هو متاح حاليا، كما أنها تطرح مشكلات عملية تحتاج الى اهتمام فورى بها. وبالنسبة للعديد من البلدان النامية، فان الحاجة التى تدعو الى زيادة الدخول فى آن واحد مع خفض الأضرار البيئية تمثل معضلة سياسية حقيقية. وتخلق احتياجات التنمية والأمن الغذائى، الى جانب اختلالات الاقتصاد الكلى فى هذه البلدان ضغوطا على مواردها الطبيعية وذلك فى اطار السعى لخفض اعتمادها على الواردات الغذائية ولتوليد العملات الأجنبية اللازمة للاستيراد. وتثير هذه الاحتياجات الملحة لزيادة الدخول، والنمو الاقتصادى، والصادرات مسائل مهمة بشأن سبل تحقيق التوازن بين الحماية البيئية، والنمو الاقتصادى، والتجارة.

ويمثل هذا الفصل استعراضا للروابط القائمة بين التجارة والبيئة فى قطاع الزراعة. كما يحدد الظروف التى يمكن فى ظلها أن تكون أهداف التجارة المحررة والحماية البيئية داعمة لبعضها البعض، ويناقش آثار ذلك على السياسات المحلية والدولية (٣١).

(٣١) هناك دراسات مهمة وعديدة بشأن التجارة والبيئة، ويركز معظمها على قضايا الزراعة والمصايد والغابات. أنظر مثلا:

K. Anderson. 1992. Agricultural trade liberalization and the environment: a global perspective. The World Economy; and C.F. Runge. 1993. Freer trade, protected environment. New York, Council on Foreign Relations Press.

كيف ترتبط التجارة بالبيئة

يمكن أن تؤثر التجارة الدولية على التنمية الريفية والزراعية المستدامة (٣٢) بعدد من الطرق. فأولا، يمكن للتجارة أن تشجع الأنشطة الانتاجية الى التحول من المناطق ذات البيئة الأقل استدامة الى مناطق ذات بيئة أكثر استدامة والعكس بالعكس. وثانيا، فان تعزيز تحرير التجارة يغير نمط ومستوى الاستهلاك والانتاج والدخل فى العالم، ويمكن لهذه التغيرات أن تؤثر على البيئة بطرق تتجاوز مجرد تحول الاستهلاك والانتاج بين البلدان. وثالثا، فان التجارة تؤثر على عملية التنمية الاقتصادية، وتخلق فرصا جديدة للاستخدام المجزى للموارد الانتاجية. وعلى سبيل المثال، فان التجارة الدولية بالمنتجات الزراعية هى مصدر ضخم ومهم للعملات الأجنبية بالنسبة للعديد من البلدان.

ومع ارتفاع الدخول يتزايد الطلب على الموارد، إلا أن نمو الدخل فى الوقت ذاته يمكن أن يؤدى أيضا الى طلب أشد فعالية لتحسين النوعية البيئية. والى جانب ذلك فان تزايد الدخول يجعل الاستثمار فى استراتيجيات صيانة الموارد أمرا أيسر من الناحية المادية وأكثر جاذبية. وفوق هذا فان ارتفاع الدخول يرتبط بانخفاض معدلات النمو السكانى مما يعنى خفض الضغط على الموارد البيئية. ويؤدى ارتفاع الدخول

(٣٢) تتضمن الاشارة الى البيئة ضمنا، من هنا فصاعدا، مفهوم التنمية الريفية والزراعية المستدامة.

وتحسن فرص العمالة الى توسيع أفق الخيارات المتاحة مما يسفر عن خفض أعداد سكان الأرياف المعتمدين فى معيشتهم على المناطق الهشة بيئيا كالسفوح الحادة.

تأثيرات التجارة على البيئة وسبل قياسها

التجارة تنقل الآثار البيئية من موقع الى آخر

تفصل التجارة بين الانتاج والاستهلاك جغرافيا. وحينما تكون الآثار البيئية قطرية وليست عابرة للحدود من حيث موقعها ومرتبطة أساسا عوضا عن ذلك بالانتاج، فان التجارة يمكن أن تنقل الآثار البيئية من بلد الى آخر. والى جانب ذلك فانه حينما يترك الاستهلاك مخلفات غدت جزءا هاما من الدورة الايكولوجية (مثلا حينما تعاد العناصر المغذية الى حقول المزارعين) فان فصل التجارة للانتاج عن الاستهلاك قد يخل بتوازن النظم الايكولوجية المستقرة. وفى بعض الحالات فان الانتاج فى بلد ما يمكن أن يخلف آثارا ميدانية على البلدان المجاورة. وعلى سبيل المثال، فان مياه النهر المستخدمة للرى فى بلد ما والتى تصرف بعد ذلك فى النهر ذاته ترفع مستوى الأملاح فى المياه للمستفيدين فى البلدان الأخرى الواقعة أسفل النهر. وفى حالات أخرى فان عمليات الانتاج تخلف آثارا بيئية عالمية مفيدة، مثل زراعة الأشجار التى تمتص غاز الفحم وتختزنه.

ومع أن نقل موقع الضرر البيئى لن يؤثر على مجموع الأضرار البيئية فى العالم، فانه يثير فى الغالب مشكلات تهم المجتمع الدولى. وحينما تكون الآثار السلبية وطنية صرفة، فان الاجراءات

المنفردة التى يتخذها بلد واحد للتخفيف من حدة مشكلاته البيئية، يمكن أن تزيد من التكاليف على المنتجين وبالتالى فانها تؤدى الى ضعف القدرة التنافسية لصادراته من المنتجات المتأثرة. واذا ما كان البلد كبيرا بما فيه الكفاية فان الأثر قد يكون زيادة فى أسعار التجارة العالمية، مما يؤثر على جميع البلدان. وفى حالات أخرى، مثلما يحدث عندما يرفع مستورد ما من معايير سلامة الأغذية المطبقة لديه، فان تدابير الحماية البيئية قد تضر بصادرات بلدان أخرى.

التجارة تؤثر على الانتاج والاستهلاك فى العالم: تؤدى التجارة الى احداث تغيرات فى الانتاج والاستهلاك فى العالم. فلو لم تكن هناك تجارة فى البن مثلا، فان مستوى انتاجه واستهلاكه فى العالم سيكون أقل بكثير مما هو عليه الآن، وان اقتصرنا فى أسباب ذلك على استحالة انتاج البن فى كل مكان. وينطبق الأمر على السلع التى يمكن انتاجها فى عدد من البلدان أكثر من عدد البلدان المنتجة للمشروبات الاستوائية الخفيفة. وباستغلال المزايا النسبية، فان أى بلد يمكن أن يتمتع بمستويات أعلى من الاستهلاك والانتاج تؤثر على السبل التى تستخدم وتصان فيها الموارد الطبيعية والبيئية.

وتشير هذه العلاقة الأساسية المتداخلة بين التجارة والبيئة ضمنا الى أن السياسة التجارية تؤثر على البيئة. وعلى العكس، وبالنظر الى أن السياسة البيئية تؤثر على حالة العرض والطلب المتعلقة بالسلع، فانها تؤثر على التجارة أيضا. وادراكا لهذه العلاقة المتبادلة فقد دعا مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية الى سياسات بيئية وتجارية متكاتفة.

قياس الآثار: يرتبط أثر التجارة على البيئة بحجم التجارة، ونصيبها فى الانتاج والاستهلاك، والأثر البيئى لهذا الانتاج والاستهلاك. وتشمل التجارة كميات ضخمة من المنتجات الحرجية والسمكية الى جانب العديد من السلع الزراعية كالحبوب والسكر والدهون والزيوت والمساحيق الزيتية والكسافا واللحوم والموز والحمضيات الطازجة والقطن والبقول ومنتجات الألبان والنبيذ والبن، والمطاط. وعلى المستوى العالمى، فان نسبة التجارة الى الانتاج منخفضة فى العادة، فى حين أن التجارة بالنسبة لسلع مثل المشروبات الاستوائية الخفيفة والمطاط هى المحفز الرئيسى للانتاج. وتمثل تجارة الحبوب أكثر قليلا من ١٢ فى المائة من الانتاج العالمى. ويعرض الجدول ٢٤ حصص الصادرات فى الانتاج العالمى بالنسبة لعدة سلع.

وغالبا ما تتسم نسبة التجارة الى الانتاج بالأهمية فيما يتصل بسلع معينة فى بعض البلدان، ولو أن هذه النسبة لاتكون مهمة على المستوى العالمى. وعلى سبيل المثال، فان نسبة ٣ الى ٤ فى المائة من انتاج الأرز العالمى تدخل سوق التجارة، وتصل نسبة الصادرات الى أكثر من ٢٠ فى المائة من الانتاج فى كل من استراليا، والمجموعة الأوروبية، وغيانا وباكستان وتايلند واوروغواى والولايات المتحدة. وفى الوقت ذاته فان واردات

الجدول ٢٤

حصص الصادرات فى الانتاج العالمى للسلع الرئيسية الزراعية، ١٩٩٠

السلعة	الحصة	السلعة	الحصة
	(...فى المائة...)		(...فى المائة...)
الحبوب		**المشروبات الخفيفة**	
القمح ومنتجاته	١٩	البن ومنتجاته	٨٦
الأرز ومنتجاته	٣	الشاى	٤٥
الحبوب الخشنة		الكاكاو	٨٢
ومنتجاتها	١٢		
		الألياف	
المنتجات الحيوانية		القطن	٢٧
اللحوم ومنتجاتها	٩	الجوت	١٧
الدهون الحيوانية	١٩	السيزال	٣٣
اللبن ومنتجاته	١٠		
		المنتجات الأخرى	
الفاكهة		التبغ	٣١
البرتقال ومنتجاته	٣٥	المطاط (بما يعادله من المواد الجافة)	٨٥
الليمون ومنتجاته	٢٢	السكر (بما يعادله من المواد الخام)	٢٠
الجريب فروت ومنتجاته	٣٨	الزيوت النباتية ومنتجاتها	٣٧
الموز	٢٠		
التفاح ومنتجاته	١٣		
الاناناس ومنتجاته	٢٦		
التمر	١١		

المصدر: النظام المعلوماتى للاحصاءات الزراعية (AGROSTAT)، المنظمة.

الأرز تمثل أكثر من ٨٠ فى المائة من الاستهلاك فى ٤٣ بلدا (من أصل ١٣٠ بلدا تتوافر عنها البيانات).

ويتفاوت تأثير عمليات انتاج وتجهيز السلع بنسب مختلفة من الآثار الجانبية على البيئية. وتعتمد هذه الآثار على العديد من العوامل كالتكنولوجيا والتربة والطبوغرافيا ونوعية المياه والنظام الايكولوجى. وليس هناك من مقياس شامل للتلوث لكل طن منتج أو مستهلك من مادة معينة يمكن تطبيقه على جميع البلدان والنظم الايكولوجية.

وقد نفذت بعض الجهود على يد عدة جماعات حكومية دولية تابعة للمنظمة(٣٣)،

(٣٣) المنظمة، ١٩٩٤، «التجارة الدولية والبيئة والتنمية الزراعية المستدامة»، تقرير مرحلى. CCP:95/14، روما.

كما قامت المنظمة بتطوير منهجية لاستخدامها كأداة موحدة فى تقسيم الأثر البيئى على المستوى السلعى(٣٤). غير أن هناك نقصا أساسيا على ما يبدو فى الوقت الحاضر بالنسبة للبيانات الصحيحة بشأن التقييم المادى للأثر البيئى على انتاج كل سلعة وبشأن التكاليف المالية لخفض الأضرار البيئية الناجمة عن انتاج السلع. ويحد هذا النقص كثيرا من القدرة على القياس الكمى للآثار التى تخلفها التحولات التجارية على البيئة وقواعد الموارد الطبيعية فى البلدان المشاركة.

البيئة وتحرير التجارة

يتوجب على كل بلد، فى حالة انعدام التجارة، تلبية احتياجاته ومتطلباته بالاعتماد على الانتاج المحلى. وعندما تصبح التجارة ممكنة وبعيدة عن الاختلالات التى تسببها اعانات الدعم أو فرض القيود، فان البلدان، المستوردة والمصدرة على السواء، تكسب من التجارة. فالبلد المستورد يكسب المستهلكون لديه أكثر مما يخسره المنتجون، أما فى البلد المصدر فان المستهلكين يواجهون خسارة لأن الأسعار تصبح أعلى لكن ما يكسبه المنتجون يتجاوز هذه الخسارة، ذلك لأن الكميات المباعة والعوائد المكتسبة تتزايد. وهذا هو مثال كلاسيكى للأرباح التى تحققها التجارة، ويعنى أن العالم يستفيد من تحرير التجارة لأن الرابحين يمكن أن يعوضوا الخاسرين.

بيد أن عمليات الانتاج تحتاج الى الموارد، وهذه غالبا ماتتضمن موارد بيئية. وعندما تؤخذ تكاليف التلوث فى الحسبان فان أوضاع التجارة تصبح أكثر تعقيدا. فبالنسبة للبلد المستورد فان أى تراجع فى استنزاف الموارد أو تدهورها وما يرافق ذلك من تخفيض فى الضغوط على الموارد المحلية للمنتجات المستوردة حاليا، يمثل كسبا اضافيا. فبالاضافة الى المنافع من حيث اعادة تخصيص الموارد فى اطار السوق، تنخفض الآثار البيئية السلبية لانتاج المنتجات المستوردة ذلك لأن

---

(٣٤) المنظمة ١٩٩٤، «التقييم الاقتصادى للآثار البيئية المرتبطة بالانتاج»، كتيب للمنظمة ESC/M/94/7، روما.

بعض الانتاج يتم فى البلد المصدر (٣٥).

والعكس صحيح، فى ظل هذا الافتراض بالنسبة للبلد المصدر. وفى واقع الأمر، فان البلد المصدر، مالم يتم تعويضه، يتحمل جزءا من التكاليف البيئية من جراء تزويد سوق البلد المستورد ومن ثم فان مكاسب مواطنى البلد المصدر تنخفض (٣٦).

وتتمثل المرحلة الثانية فى دراسة انعكاسات تخفيض الأضرار البيئية من خلال فرض الضرائب مثلا على عملية الانتاج لتعكس تكاليفها البيئية. ولهذا الأسلوب تأثيره المباشر على البلد المستورد اذا كان بمفرده يفرض مثل هذه الضريبة. فانتاج مثل هذا البلد يتراجع ويتم الوفاء بالمزيد من طلبه بالواردات، وهكذا تنمو المكاسب من التجارة. ونتيجة لذلك، ترحّل التكاليف البيئية الى البلد المصدر. ولكن اذا كان ذلك البلد يفرض هو الآخر ضرائب بيئية مماثلة فان المكاسب التى يحصل عليها البلد المستورد ربما تنخفض لكن المنفعة العالمية تزيد. وهكذا يتحقق الانتاج حيثما يكون مجموع تكاليف السوق والتكاليف البيئية فى حده الأدنى.

ويفترض هذا التحليل توافق الاهتمامات البيئية فى العديد من الحالات مع اهتمامات تحرير التجارة. وفى ظل استجابة ملائمة لحماية البيئة، سواء من خلال حوافز السوق أو من خلال الخدمات المنتظمة والملائمة (الاعلام والتدريب والارشاد)، يمكن الوفاء باحتياجات المستهلك بتكاليف بيئية أقل من التكاليف فى ظل سوق محمية.

---

(٣٥) يكون هذا التحليل صحيحا اذا لم تكن الاستخدامات الجديدة للموارد فى البلد المستورد أكثر تلويثا من حالة تطبيق الأسلوب الانتاجى السابق.

(٣٦) كذلك الأمر، هناك افتراض فحواه أنه فى حالة تحويل الموارد الى صناعات التصدير، فان الاستخدامات السابقة لهذه الموارد لاتلحق أذى بالبيئة يتجاوز ما يسببه استخدامها فى انتاج السلع الاضافية لأغراض التصدير.

الآثار المترتبة على السياسات

رغم عدم وجود بيانات دقيقة عن التفاعلات ما بين التجارة والبيئة، فان هناك على الأقل دلالات واضحة على وجود تفاعلات مهمة من هذا القبيل فى بعض الحالات. فانتاج السلع التجارية يؤثر على البيئة مباشرة سواء بصورة ايجابية أو سلبية. كذلك الأمر فان اللوائح البيئية غالبا ماتؤثر على التجارة. لكن طبيعة هذه التفاعلات وحجمها يتوقفان على الموارد الطبيعية وعلى تكنولوجيات الانتاج والنظم الاجتماعية والاقتصادية.

وهناك اختلافات مهمة مابين البلدان ذات الدخل المرتفع والبلدان ذات الدخل المنخفض، وهى الاختلافات التى تستحق التوضيح. فمن جهة أولى، تتباين طبيعة المشكلات البيئية بحيث نرى أن بعض نظم الانتاج تعتبر رديئة بيئيا فى نظام معين لكنها تعتبر جيدة بيئيا فى نظام آخر. فعلى سبيل المثال، نجد أن السماد العضوى فى المناطق كثيفة السكان فى البلدان منخفضة الدخل له قيمة عالية ويجمع ويباع كسلعة ويعد جزءا من العائد العام للاستثمارات فى الانتاج الحيوانى. وعلى العكس من ذلك، فان مخلفات الانتاج الحيوانى فى العديد من البلدان الصناعية تعد انتاجا ثانويا غير مرغوب فيه وتنظم اللوائح البيئية أمر معالجته وبالتالى يزيد تكاليف الانتاج. ومن ناحية ثانية، نجد أنه مع زيادة الدخول يحدث تحول نظير فى تخصيص الموارد العامة والخاصة على السواء نحو تحسين نوعية البيئة. وعندما تؤدى اخفاقات السوق الى مشكلات بيئية تلجأ البلدان الغنية الى اتخاذ اجراءات لتصحيح الأوضاع. ومثل هذه الاجراءات، التى تأخذ شكل لوائح أو ضرائب أو اعانات، تكون على حساب النمو الاقتصادى وانتاج الأغذية. وعلى العكس من ذلك، تنحو البلدان ذات الدخل المنخفض الى التركيز على التنمية الاقتصادية وانتاج الأغذية الأساسية حتى ولو كان ذلك على حساب نوعية البيئة. ولذا فاننا نجد فى العديد من الحالات أن الفرق الأساسى فى ردود الفعل تجاه المشكلات البيئية بين المجتمعات مرتفعة الدخل والمجتمعات منخفضة الدخل يتمثل فى المقدرة، وليس بالضرورة فى الرغبة، لدفع الثمن مقابل المنافع البيئية. وفى حالات أخرى ربما تتباين الاهتمامات العالمية والمحلية بالموارد الطبيعية. فعلى سبيل المثال غالبا ما تتركز اهتمامات المجتمع المحلى فى الغابات الاستوائية على قيمها الانتاجية (كمصدر للأرض والأغذية والأخشاب والأعلاف) بينما قد تتركز الاهتمامات العالمية على قيم التنوع البيولوجى لنفس الغابة.

السياسات المحلية: نظرا للتباينات الشديدة من حيث الموارد الطبيعية ومستويات الدخول فيما بين البلدان فان الارشادات العالمية بشأن السياسات المحلية للسيطرة على الآثار البيئية المرتبطة بالانتاج والتصنيع المحلى للسلع ليست ارشادات عملية. ومن جهة أخرى، فان بعض الملاحظات العامة تعتبر ممكنة ومفيدة فى صياغة السياسات المحلية للتحكم فى البيئة.

ولعل أوضح مشكلة هى تلك المتعلقة بالحالات التى يكون فيها الاستخدام المفرط لأحد مستلزمات الانتاج، مثل الأسمدة، ناجما عن اعانات لدعم السلع على وجه غير سليم من الناحية البيئية. ومن الواضح أن تخفيض مثل هذه الاعانات أو الغاءها يمثل الخطوة الأولى فى هذا الاتجاه. وبمعنى أوضح فان الحاق الضرر بالبيئة يمكن أن يحدث عندما يفتقر المنتجون الى الحوافز لكى يأخذوا فى الحسبان، على نحو ملائم، تكاليف استخدام الموارد.

والأسباب الخارجية التى تعزى للبيئة يمكن معالجتها داخليا من خلال منهج منتظم، حيث توضع المعايير الكمية وتنفذ الآليات التى من شأنها ضمان الامتثال لهذه المعايير. ويمكن لهذه المناهج أن تكون وحدها المقبولة فى ظروف معينة حيث تكون هناك مثلا أخطار تحدق بالصحة العامة وتكون مستويات اتلاف الموارد غير مقبولة ولايمكن تفاديها. والبديل عن ذلك هو استخدام أدوات اقتصادية تستند الى السوق (حوافز ومثبطات) وبوجه عام أن تكون هذه الوسائل أكثر مردودية من المنهج المنتظم وتوفر حافزا مستمرا لتخفيض التكاليف البيئية. بيد أن الشرط الأساسى لذلك هو وجود الأسواق والهياكل الادارية التى أنشئت على نحو ملائم. بيد أن هذا قد يكون مشكلة فى حد ذاته، خصوصا فى البلدان النامية. وبوجه عام فان البلدان المتقدمة تمتلك خبرات أوسع من البلدان النامية فى وضع السياسات التى من شأنها احتواء التكاليف البيئية (٣٧).

(٣٧) UNCTAD. 1994. The effect of the internalization of external costs on sustainable development. TD/ B/40 (2)/6.

الانعكاسات حيال التجارة الدولية:

تتوقف الانعكاسات حيال السياسات التجارية على مدى استجابة السياسات المحلية لكل بلد. وكما لوحظ سابقا فلا يمكن أن توجد توجيهات عالمية بشأن السياسات المحلية. ومن جهة أخرى، فان استجابات السياسات التى قد تكون عقلانية بالنسبة لبلد أو منطقة بعينها قد تصبح مصدرا للاحتكاك والاختلاف ضمن اطار للتجارة الدولية. ومثل هذه السياسات يمكن أن تؤدى الى منع بعض الواردات من الوصول الى الأسواق (خصوصا الواردات من البلدان النامية)، استنادا الى تطبيق معايير قطرية بشأن الصحة والسلامة والبيئة. وتقييم ما اذا كانت المعايير المحلية تستلزم أعباء مقبولة على نظام التجارة الدولية تبرر تقييم المنافع المترتبة على اللوائح المتعلقة بالبيئة والصحة وسلامة الأغذية فى مقابل الاختلالات التجارية المتسببة عن هذه اللوائح بما فى ذلك فقدان مقدرة الوصول الى الأسواق.

وتبرز انعكاسات أخرى من جراء الاحساس بأن المعالجة الداخلية تعد سببا محتملا لفقدان المنافسة. وبالفعل فان هذه المعالجة للتكاليف البيئية بصورة احادية على مستوى الجهة المنتجة تزيد التكاليف للمنتجين المحليين بالمقارنة مع المنافسين الخارجيين (وأيضا مع المنتجين المحليين فى القطاعات الأخرى). وعلى هذا، ورغم أن هذا الأسلوب لمعالجة التكاليف البيئية من طرف واحد من شأنه أن يحسن تخصيص الموارد محليا، فانه يمكن أن يؤثر أيضا فى التدفقات الخارجية، ذلك لأن انتاج السلع

المتأثرة سوف يتجه الى الانتقال الى البلدان الأخرى التى لم تطبق مثل هذه الاجراءات. وهذا يمكن، بدوره، أن يخلق ضغوطا من المنتجين المحليين فى تلك البلدان التى طبقت «الاجراءات الخضراء» لفرض الحواجز التجارية.

أما المعالجة الداخلية لبلد معين للتكاليف البيئية غير العابرة للحدود فيجب ألا تتطلب تبادلا للامتيازات مع البلدان الأخرى، ذلك لأن هدفها الرئيسى هو تحسين الرعاية الاجتماعية لسكانه. بيد أنه، فى ظل الانعكاسات التجارية لمثل هذه المعالجة، فان بعض التنسيق ما بين مختلف مناهج العمل يمكن أن يساعد فى «تسوية أرضية الملعب» وجعل معالجة التكاليف البيئية أكثر مقبولية من الناحية السياسية فى البلدان، كل على حدة.

بيد أنه اذا ما تم تنسيق المعايير البيئية على مستوى عال فمن الممكن أن تعجز البلدان النامية عن الوفاء بها. وعلى العكس من ذلك فان التنسيق على مستويات أدنى مما هو سائد فى الوقت الراهن يمكن أن يهدد البيئة. ويتبع ذلك وجوب الموازنة ما بين التنسيق ومزايا السماح للفروقات المشروعة فى المعايير القطرية عندما تعّبر هذه الفروقات عن الاختلافات فى الموارد الطبيعية والأفضليات القطرية ومستوى التنمية الاقتصادية.

ومعلوم أن العلاقات المترابطة بين الاجراءات البيئية والوصول الى الأسواق عديدة ومتشابكة. وقد تم احراز بعض التقدم فى بلورة مبادئ عريضة بشأن الاجراءات والوسائل التى يمكن استخدامها لبلوغ الأهداف البيئية، وفى الوقت نفسه الحد من الآثار السلبية للتجارة. بيد أنه وحتى لو أن جميع السياسات تحترم هذه المبادئ، تظل هناك أساليب مباشرة وغير مباشرة يمكن أن تتأثر من خلالها فرص الوصول الى الأسواق خصوصا فرص البلدان النامية. وبالاجمال، فان هذه الآثار تفرض تكاليف على البلدان النامية نتيجة لتطبيق اللوائح الجديدة المتعلقة بالمواصفات الخاصة بنوعية الانتاج وتطبيق المعايير المتعلقة بالتعبئة والتغليف التى تراعى البيئة والتى تطبقها البلدان المتقدمة. وبوجه عام، فان تأثيراتها على امكانيات الوصول الى الأسواق تتوقف على ما اذا كانت تكاليف الامتثال للمعايير البيئية التى يتحملها المنتج المحلى تزيد، أو تقل، عن تلك التكاليف التى يتحملها المورد الأجنبى(٣٨).

كما يمكن أن تتأثر مقدرة البلدان النامية على الوصول الى الأسواق العالمية بتغير الطلب فى البلدان المتقدمة حيث يرغب المستهلكون أن يتأكدوا من أن عملية الانتاج مواتية للبيئة حتى ولو كان المنتوج النهائى يصعب تمييزه عن ذلك الذى أنتج بتكنولوجيات أكثر تمسكا بالقواعد المرعية. أما تأثير هذه التحولات فى الطلب على التجارة الدولية فيتوقف على مدى ما توفره السوق المحلية من منتجات مواتية للبيئة، بالمقارنة مع السوق الخارجية.

السياسات التجارية الأحادية ومتعددة الأطراف: ان اقرار بلد ما لسياسات بيئية على مسؤوليته من شأنه أن يزيد

---

(٣٨) وضعت المنظمة فى عام ١٩٩٤ اطارا تحليليا للكيفية التى يمكن بها قياس الآثار المختلفة. وهذا الاطار مبين فى الوثيقة CCP:95/15، وعنوانها: قياس تأثير اللوائح البيئية على التجارة.

التكاليف التى يتحملها ذلك البلد فى انتاج المنتجات التى تتأثر بهذه السياسات. ومالم تطبق البلدان الأخرى مثل هذه السياسات فان المنتجين المحليين لتلك المنتجات يتعرضون لخطر فقدان حصصهم من السوق. بيد أنه اذا اتخذ عدد كبير من البلدان أو المنتجين الرئيسيين اجراءات بيئية من طرف واحد فان ذلك من شأنه أن يؤثر فى الأسعار العالمية وبالتالى فى البلدان الأخرى مما يفيد المصدّرين ويزيد التكاليف التى يتحملها مستوردو تلك المنتجات. بل انه حتى عندما تكون المشكلة البيئية ذات طابع قطرى محض فمن المحتمل أن تكون لها آثارها على التجارة. وهنا يبرز سؤال: ما هو أسلوب الاستجابة الأكثر ملائمة لهذه المشكلات هل هو الأسلوب الاحادى أم متعدد الأطراف؟.

فبالنسبة للبلدان التى أقرت سياسات بيئية تؤدى الى ارتفاع التكاليف، فان الاستجابة الأحادية سوف تؤدى الى زيادة رسوم الاستيراد أو التحكم فى حجم الواردات بطرق أخرى. ويمكن تطبيق هذا فى اطار المادتين ٣ و ٢٠ من لائحة الجات. وبصورة أساسية فان المادة ٣ تنص على أن الضرائب واللوائح الداخلية يجب تطبيقها على نحو متساو على كل من المنتجات المحلية والمستوردة على السواء. ولذا فان أمام البلدان خيارا يتمثل فى فرض نفس الشروط على المنتوج المحلى والأجنبى سواء بسواء حتى وان زادت تكاليف الامتثال بالنسبة للجهة المستوردة.

وعلى صعيد آخر فان بقية الاجراءات البيئية ربما تحتاج الى حصانات خاصة على الحدود لكى تكون فعالة. فعلى سبيل المثال، قد يستلزم تطبيق سياسات محلية على ذبائح موبوءة حظرا على استيراد المنتجات الحيوانية الموبوءة لجعل مثل هذه السياسات فعالة [٣٩]. وفى هذه الحالات، ومثيلاتها، يمكن تنفيذ المادة ٢٠ من لائحة الجات. وربما تكون هذه المادة أهم المواد فى معالجة ربط التجارة بالبيئة والتنمية المستدامة. وينص جزء من هذه المادة على ما يلى:

«ومع مراعاة الشرط الذى يقضى بأن لاتطبق هذه الاجراءات باسلوب يمثل أداة تعسفية أو تمييزا جائرا بين البلدان التى تسود فيها نفس الظروف، أو يمثل قيودا غير منظورة على التجارة الدولية، فلا يجوز تفسير أى شئ من هذه الاتفاقية على نحو يمنع اقرار أو تنفيذ الاجراءات التالية من جانب أحد الأطراف المتفقة: (باء) لزوم حماية حياة، أو صحة، الانسان أو الحيوان أو النبات، (زاى) فيما يتعلق بصيانة الموارد الطبيعية المعرضة للنضوب فى حالة اتخاذ هذه الاجراءات مرفقة بقيود على الانتاج والاستهلاك المحليين».

وعلى هذا النحو فان الاجراءات التجارية الأحادية لحماية البيئة أو ترويج التنمية المستدامة يسمح بها فى اطار

---

(٣٩) أو حتى سياسات منسقة اقليميا، مثال ذلك، الحيلولة دون انتشار ثاقبات الحبوب فى أفريقيا الشرقية والجنوبية.

المادة ٢٠ (باء وزاى) شريطة ألا تميز هذه الاجراءات ما بين البلدان أو تنفذ كقيود غير منظورة على التجارة. أما المجال الذى تطبق فيه هذه المادة لتبرير الاجراءات التجارية التى تتخذ لدعم التدابير البيئية المحلية فقد خضع لمناقشات مستفيضة فى اطار الجات فى السابق، كما ناقشته أيضا لجنة التجارة والبيئة التى أنشئت حديثا فى اطار منظمة التجارة العالمية. والسؤال المهم الذى يثار فى هذا المقام هو تحديد مدى شمول هذه المادة لكى تغطى طائفة من الاهتمامات التى تدخل فى صلب البرامج البيئية وبرامج التنمية المستدامة. واذا مافسرت هذه المادة بمعناها الواسع فهناك خطورة من أن تستخدم القضايا البيئية الزائفة فى تبرير القيود التجارية. ومن جهة أخرى، فان التفسير الضيق لهذه المادة يمكن أن يقلص نطاق المحاولات الحقيقية لحماية السياسات البيئية للبلد المعنى من التشويه وفقدان الفاعلية. وهناك جدال حول مدى قوة كلمة «لزوم» فى المادة ٢٠ (باء) وتحديد ما هى الشروط التى تعتبر لازمة للموافقة على أمر ما فى اطار اتفاقية دولية للبيئة من أجل إعمال المادة ٢٠.

كذلك فان للأحكام الأخرى لاتفاقية الجات ومنظمة التجارة العالمية تأثيرها على استخدام السياسات التجارية لتحقيق الأهداف البيئية. وتتضمن هذه الأحكام المادة ١ المتعلقة بمعاملة الدول الأكثر رعاية وعدم التمييز. والمادة ١١ المتعلقة بازالة القيود الكمية على الواردات والصادرات، والمادة ٢٥ المتعلقة بالاعفاء من مواد الجات الأخرى، واتفاقية القيود الفنية على التجارة، ثم اتفاقية تطبيق معايير الصحة العامة والصحة النباتية.

أما الاستجابة متعددة الأطراف للهواجس البيئية القطرية فلم تتبلور بعد. فالمناهج متعددة الأطراف الموجودة حاليا لمعالجة المسائل البيئية قد استحدثت لمعالجة المشكلات العابرة للحدود لكنها لم تعالج الاهتمامات البيئية التى ربما تحتاج دعما متعدد الأطراف. والمسألة المطروحة هى أنه من غير المحتمل تغطية جميع الاجراءات لحماية البيئة رغم أن المواد الموجودة فى اتفاقية الجات تسمح للبلد المستورد بفرض ضريبة محلية على المنتجات المستوردة عندما تفرض نفس الضريبة على المنتوج المحلى كما يسمح لها بأن تفرض نفس القيود التجارية لحماية مجموعة معينة من الاجراءات المحلية (مشمولة بالفقرتين باء وزاى من المادة ٢٠). فعلى سبيل المثال، فان فرض ضريبة على السماد الأزوتى من شأنه تغريم المزارعين المحليين دون توفير أسلوب واضح للتعويض عن التكاليف الاضافية التى يتحملونها وذلك مثلا بزيادة التعريفة على القمح المستورد. وعلى هذا النحو فان طائفة من الاجراءات المهمة المحتملة لدعم البيئة لايمكن تنفيذها من جانب واحد دون أن تؤخذ فى الحسبان الآثار التجارية الكاملة لارتفاع التكاليف. وهذا يثير مسألة ما اذا كان هناك مجال لابرام اتفاقات بيئية متعددة الأطراف لدعم السياسات القطرية فى هذا المضمار.

وقد نوقشت فى اطار منظمة التعاون

الاقتصادى والتنمية مثل هذه الاتفاقات البيئية الدولية المتعلقة بالسلع. ومن بين الاتفاقات السلعية الموجودة حاليا نجد أن الاتفاقية الدولية للأخشاب الاستوائية هى وحدها التى تتضمن جوانب بيئية بشكل واضح وهى تعتمد على موافقة طوعية لترويج الحماية البيئية والتحريج اضافة الى مشروعات البحوث والتطوير لتدعيم اعادة التشجير. وتتضمن هذه الاتفاقية أحكاما بشأن الربط المباشر ما بين تكاليف اعادة انشاء الغابات وأسعار الأخشاب. وبوجه عام، فان الأفكار المتعلقة بالاستجابات متعددة الأطراف للمشكلات البيئية القطرية لاتزال فى مراحلها الأولى من التبلور ويجب بذل المزيد بهذا الشأن قبل التمكن من القول بأنها توفر منهجا داخليا سليما لمعالجة التكاليف التى تجعل الانتاج مستداما وتحسن من حالة البيئة.

ملاحظات ختامية

لاتستطيع الأسواق، بمفردها، أن تضمن الجودة البيئية والتنمية الزراعية المستدامة. ففئات القطاع الخاص غالبا ماتهمل التكاليف والمنافع الاجتماعية، وفى حين يراعى الأفراد التأثيرات طويلة الأجل للانتاج والاستهلاك على أسرهم فان هذه القرارات لاتمثل، بالضرورة، مصلحة المجتمع ككل. ونتيجة لذلك يتعين على الحكومات اذا ما أرادت حماية البيئة أن تضع السياسات الملائمة لتعديل سلوك المنتجين والمستهلكين وتحسين الأسواق. وبدون هذه السياسات يستبعد تخصيص الموارد على نحو أمثل. ومعلوم أن مجال خيارات السياسات واسع جدا. ويجب أن ينطبق معظم هذه الخيارات مباشرة على الموارد ذات العلاقة وبالتالى يكون تأثيرها على التجارة أمرا غير مباشر من خلال تأثير هذه الخيارات على الانتاج أو الاستهلاك.

واضافة الى القضايا البيئية القطرية هناك عدد من القضايا البيئية الخارجية التى قد تشمل التجارة مباشرة أو لاتشملها. فالمسائل الصعبة على وجه خاص تثار عندما لاتكون السلعة نفسها هى التى ترتب الآثار البيئية السلبية، لكن أساليب التصنيع والانتاج هى التى تؤذى البيئة وبالتالى يمكن الحد منها باجراءات تجارية فى البلدان الأخرى. فاذا لم تنفذ السياسات القطرية الملائمة وتضررت البيئة فى بلدان أخرى، وجبت دراسة امكانية اتخاذ اجراءات متعددة الأطراف لتشجيع الممارسات الحميدة، وذلك مثلا

بابرام الاتفاقيات البيئية الدولية. بيد أن مثل هذا الاجراء يجب أن يستند على معايير موضوعية وعلمية وأن يدرك موثوقية التباينات بين البلدان من حيث تقييم المنافع البيئية.

وتبحث لجنة التجارة والبيئة التابعة لمنظمة التجارة العالمية بعض المبادئ المتعلقة بتوجيه الاجراءات متعددة الأطراف. ومن بين هذه المبادئ، عدم التمييز، والوضوح، وتناسبية تأثير التجارة قياساً الى الأذى الذى يلحق بالبيئة، والممارسات الأقل تقييدا للتجارة، مع مراعاة امكانية تحقيق الأهداف البيئية.

الفصول الخاصة من حالة الأغذية والزراعة

جرت العادة على أن تتضمن هذه الدراسة فصلا أو فصولا خاصة تعالج مشكلات ذات طابع بعيد المدى، الى جانب معالجة التطور العالمي فى الأغذية والزراعة. وفيما يلي بيان الفصول الخاصة التى تضمنتها الطبعات العربية:

١٩٧٠
الزراعة فى مستهل عقد التنمية

١٩٧١
تلوث المياه وأثره فى الأحياء المائية وصيد الأسماك

١٩٧٢
التعليم والتدريب من أجل التنمية
التعجيل بالبحوث الزراعية فى البلاد النامية

١٩٧٣
الاستخدام الزراعي فى البلاد النامية

١٩٧٤
السكان وامدادات الأغذية والتنمية الزراعية

١٩٧٥
عقد التنمية الثاني للأمم المتحدة: استعراض وتقييم منتصف العقد

١٩٧٦
الطاقة والزراعة

١٩٧٧
حالة الموارد الطبيعية والبيئة البشرية وعلاقتها بالأغذية والزراعة

١٩٧٨
مشاكل الأقاليم النامية واستراتيجياتها

١٩٧٩
الغابات والتنمية الريفية

١٩٨٠
مصايد الأسماك العالمية وقانون البحار

١٩٨١
استعراض الحالة فى أقل البلدان نموا وفى العالم
تخفيف حدة الفقر فى الريف

١٩٨٢
الانتاج الحيوانى: من منظور عالمى

١٩٨٣
دور المرأة فى تنمية الزراعة

١٩٨٤
تضخم المدن: تحد متزايد أمام الأغذية والزراعة فى البلدان النامية

١٩٨٥
استعراض أوضاع الأغذية والزراعة لمنتصف العقد

١٩٨٦
تمويل التنمية الزراعية

١٩٨٧ – ١٩٨٨
الأولويات المتغيرة فى حقل العلوم والتكنولوجيا الزراعية فى البلدان النامية

١٩٨٩
التنمية القابلة للاستمرار وادارة الموارد الطبيعية

١٩٩٠
التكيف الهيكلى والزراعة

١٩٩١
السياسات والقضايا الزراعية: دروس الثمانينات وآفاق التسعينات

١٩٩٢
المصايد البحرية وقانون البحار: عقد من التغيير

١٩٩٣
سياسات المياه والزراعة

١٩٩٤
التنمية الحرجية ومشكلة السياسات

دراسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية

مجموعة الدراسات المعنية بالسياسات، قسم تحليل السياسات

اصلاحات السياسات والقطاع الزراعى

65 Agricultural stabilization and structural adjustment policies in developing countries (A.H. Sarris, 1987)

66 Agricultural issues in structural adjustment programs (R.D. Norton, 1987)

84 Measures of protection: methodology, economic interpretation and policy relevance (P.L. Scandizzo, 1989)

90 The impact of stabilization and structural adjustment policies on the rural sector – case-studies of Côte d'Ivoire, Senegal, Liberia, Zambia and Morocco (P. Salin and E.-M. Claassen, 1991)

95 Guidelines for monitoring the impact of structural adjustment programmes on the agricultural sector (A.H. Sarris, 1990)

96 The effects of trade and exchange rate policies on production in agriculture (C. Kirkpatrick and D. Diakosavvas, 1990)

98 Institutional changes in agricultural product and input markets and their impact on agricultural performance (A. Thomson, 1991)

99 Agricultural labour markets and structural adjustment in sub-Saharan Africa (L.D. Smith, 1991)

100 Structural adjustment and household welfare in rural areas – a micro-economic perspective (R. Gaiha, 1991)

103 The impact of structural adjustment on smallholders (J.-M. Boussard, 1992)

104 Structural adjustment policy sequencing in sub-Saharan Africa (L.D. Smith and N. Spooner, 1991)

105 The role of public and private agents in the agricultural sector of developing countries (L.D. Smith and A. Thomson, 1991)

115 Design of poverty alleviation strategy in rural areas (R. Gaiha, 1993)

124 Structural adjustment and agriculture: African and Asian experiences (A. de Janvry and E. Sadoulet, 1994)

125 Transition and price stabilization policies in East European agriculture (E.-M. Claassen, 1994)

128 Agricultural taxation under structural adjustment (A.H. Sarris, 1994)

دراسات البيئة والتنمية المستدامة

107 Land reform and structural adjustment in sub-Saharan Africa: controversies and guidelines (J.-Ph. Platteau, 1992). French version: Réforme agraire et ajustement structurel en Afrique subsaharienne: controverses et orientations.

110 Agricultural sustainability: definition and implications for agricultural and trade policy (T. Young, 1992)

121 Policies for sustainable development: four essays (A. Markandya, 1994)

دراسات قيد الاعداد

- Growth theories, old and new, and the role of agriculture in economic development (N.H. Stern)
- Trade patterns, cooperation and growth (P.L. Scandizzo)
- A multidisciplinary analysis of local-level management of environmental resources (J.-Ph. Platteau and J.M. Baland). To be published by Oxford University Press.
- The economics of international agreements for the protection of environmental and agricultural resources: an economics perspective (S. Barrett)
- The implications of regional trading arrangements for agricultural trade (T. Josling)
- Credit policy, structural adjustment, and agricultural growth in sub-Saharan Africa (A.H. Sarris)

يمكن الحصول على نسخ من دراسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالكتابة الى:

Distribution and Sales Section
Publications Division
Food and Agriculture Organization of the United Nations
Viale delle Terme di Caracalla
00100 Rome
Italy

السلاسل الزمنية لحالة الأغذية والزراعة لعام ١٩٩٥
شروط وتعليمات استخدام القريص

تحتوى دراسة « حالة الأغذية والزراعة لعام ١٩٩٥» على قريص حاسبى مزود ببيانات سلسلة زمنية تتعلق بقرابة ١٥٠ بلداً، بالاضافة الى برنامج FAOSTAT TS يتيح الاضطلاع على هذه السلسلة الزمنية.

البرنامج FAOSTAT TS

يتيح هذا البرنامج الوصول بسرعة وسهولة الى قواعد البيانات الخاصة بسلاسل زمنية لبيانات مرتبة على أساس سنوى. والبرنامج ييسر الاستعمال حتى لمن لايملك خبرة فى استخدام الحاسب الآلى، ولايتطلب تشغيله الاستعانة ببرامج اضافية خاصة باللوحات الجدولية (Spread sheets)، أو الرسومات البيانية، أو قواعد البيانات. فبرنامج FAOSTAT TS يعمل كلية بنظام قائمة الاختيارات (Menu). ولذا فانه لايحتاج الى تعلم أى أساليب لاصدار الأوامر للحاسب. وبوسع مستخدم البرنامج أن يستعرض محتوياته، وأن يطبع مايعن له من رسومات وجداول، وأن يعد رسومات بيانية متعددة العلاقات، وأن يطوع الخطوط الاتجاهية وينقل البيانات لاستخدامها فى برامج أخرى. وبرنامج FAOSTAT TS ثلاثى اللغات (الانجليزية والفرنسية والاسبانية) ويستخدم فيه الشكل الشائع لقائمة الاختيارات.

والبرنامج يندرج فى نطاق الملكية العامة ويمكن توزيعه مجانا. غير أن ملفات البيانات المصاحبة للبرنامج تدخل ضمن حقوق المنظمة، وعلى مستخدم البرنامج أن يشير الى أن المنظمة هى مصدر البيانات. وقد توفر المنظمة قدرا محدودا للغاية من الدعم لمستخدمى هذا البرنامج والبيانات المصاحبة له، ولكن ليس بوسعها أن تساعد المستخدمين الذين يعدلون البرنامج أو ملفات البيانات. وتعلن المنظمة عدم مسؤوليتها عن جميع عمليات تطويع البرنامج أو البيانات بهدف استخدامها فى أغراض أخرى.

المتطلبات الفنية لتشغيل البرنامج

يتطلب برنامج FAOSTAT TS حاسبا من طراز IBM أو حاسبا شخصيا متوافقا معه ذا قرص صلب من طراز DOS 3.0 أو من طراز أقوى، و ٣٠٠ كيلوبايت من ذاكرة التوصل العشوائى (RAM)، وقدرة على التعامل مع الرسومات. ويوفر البرنامج امكانية استعمال الرسومات، وتناسب هذه الامكانية جميع موفقات الرسومات الشائعة (من طراز VGA، أو EGA، أو MCGA، أو CGA، أو Hercules، أحادى اللون).

ويمكن أن يطبع FAOSTAT TS الرسومات على المصفوفات النقطية من طراز Hewleltt- Packard وEpson،

وعلى طابعات الليزر المتوافقة. واذا اراد المستخدم أن يستعمل البرنامج مع طابعات أخرى عليه أن يقوم بتمكين خدمته الحاسبية الخاصة بطباعة الرسومات، قبل بدء تشغيل البرنامج. ومن هذه الخدمات GRAPHICS. COM من طراز DOS 2.0 أو الاصدارات اللاحقة.

ولما كان برنامج FAOSTAT TS يستخدم نماذج الرسومات DOS فينبغي- عند تشغيله بنظام «نوافذ ميكروسوفت» MS-Windows أو نظام OS / 2- تهيئته للعمل بدورة كاملة فى شاشة DOS.

تركيب البرنامج

قبل تشغيل برنامج FAOSTAT TS، عليك أن تركب البرنامج الحاسبى وملفات البيانات على قرصك الصلب. وينفذ التركيب آليا من خلال خدمة INSTALL. BAT التى يحتوى عليها القريص.

- للتركيب من مسير A: الى المسير C:، على سبيل المثال، اتبع الخطوات التالية:
  - ضع القريص فى المسير A،
  - اطبع A: ثم اضغط على ENTER،
  - اطبع STALL C: واضغط على ENTER،
  - اضغط على أى مفتاح.

وبذلك يتكون الدليل C:\SOFA95، وبعد التركيب، ستكون بالفعل فى هذا الدليل.

الدخول الى برنامج FAOSTAT TS

- لبدء برنامج FAOSTAT TS، اذا لم تكن بالفعل فى C:\ SOFA95 (كالحالة بعد التركيب)، غيّر هذا الدليل:
  - اطبع CD\ SOFA95 ثم اضغط على ENTER،
  - ثم من أمر البداية فى دليل SOFA95 اطبع SOFA95 ثم اضغط على ENTER.

ستظهر على الشاشة رسومات بعنوان البرنامج ثم القائمة الرئيسية .

- اذا لم يبدأ برنامج FAOSTAT TS أو لم تظهر الرسومات بصورة صحيحة، أو كان من الصعب قراءة القوائم، فقد لايكون حاسبك متوافقا مع الوظائف المفترضة المتاحة فى برنامج FAOSTAT TS. وقد يكون من المفيد فى هذه الحالة استخدام خيار آخر لخط الأوامر. ويمكن أن تحاول بدء تشغيل FAOSTAT TS بواسطة البارامتر E- كى تحجب استخدامه لذاكرة موسعة (اطبع SOFA95-E) كما يمكن أن تفرض استخدام رسم أو نص معين بطباعة اسمه كبارامتر (مثلا، EGA-، سيفرض استخدام نمط الرسومات EGA).

اختيار اللغة

- الانجليزية هى اللغة المفترضة الأصلية لبرامج FAOSTAT TS . ولكى تغيّر اللغة الى الفرنسية أو الأسبانية:
  - اذهب الى قائمة الملفات (FILE)،
  - اختر بند اللغة (LANGUAGE) باستخدام مفتاح السهم (↓) ثم اضغط على ENTER،
  - اختر اللغة التى تريدها من اللغات

المعروضة على الشاشة ثم اضغط على ENTER.

ستظل اللغة التى اخترتها هى اللغة المفترضة لعمل البرنامج حتى تختار لغة أخرى.

استعراض قوائم الاختيارات

تتألف الخانة الأفقية للقائمة الرئيسية من الاختيارات التالية: الملفات (FILE) والبيانات (DATA)، والرسومات (GRAPH)، والجداول (TABLE)، والمساعدة (HELP). ولاحظ أن معظم خيارات القائمة ستظل محجوبة لايتسنى استخدامها الى أن تفتح ملف بيانات.

- استعرض القوائم باستخدام مفاتيح الأسهم (⬅ ➡ ⬇ ⬆) التى تتيح لك التنقل فى اتجاهات مختلفة مع التظليل الضوئى لكل بند تنتقل اليه. عندما تختار بندا معينا اضغط على ENTER. وللرجوع عن اختيار اضغط على مفتاح الافلات (ESC).
- اذا كان لديك جوّال (ماوس Mouse)، يمكنك اختيار بنود القائمة بواسطة مؤشر الجوّال الذى يظهر على الشاشة. والمفتاح الأيسر للجوال هو الذى يختار البند أما مفتاحه الأيمن فهو للافلات ESC.

وبعد اختيار القائمة التى تريدها، تظهر بنودها مرتبة رأسيا مع التظليل الضوئى للبند الأول الذى سيشكل عندئذ اختيارا ممكنا.

- وتتوافر فى جميع أجزاء البرنامج عدة مفاتيح تنفذ أوامر سريعة:

المفتاح	العمل
F1	– مفتاح المساعدة(Help) ويظهر نصا مساعدا مرتبطا بمضمون السياق.
ESC	– مفتاح الافلات (Escape): للخروج من البند المختار حاليا من القائمة أو الخروج من الشكل أو الجدول المعروض حاليا على الشاشة.
Alt+N	– مفتاح الملاحظات (Notes): يظهر ملاحظات على النص مرتبطة بملف البيانات الحالى، اذا كان ملف النص متوافرا. ويمكن تنقيح النص. غير أن الملاحظات لن تظهر فى نفس وقت عرض أحد الرسومات.
ALT+X, ALT +Q	– مفتاح (Exit)، للخروج من FAOSTAT TS مباشرة دون الحاجة الى المرور بخطوات الخروج المعتادة.

المساعدة

- سترى فى أسفل الشاشة نصا مساعدا مرتبطا بمضمون السياق. اذا ضغطت على مفتاح FI ستحصل على مساعدة توضيحية بشأن البند المظلل ضوئيا فى ذلك الوقت.

- اختر بند المساعدة Help من القائمة الرئيسية للحصول على المعلومات المساعدة. وتوفر قائمة المساعدة معلومات عن البرنامج، والموضوعات المتعلقة بالمساعدة، وبيانات عن مصدر البرنامج، فى البند"About".
- تتيح البنود داخل قائمة المساعدة نفس نوافذ المساعدة التى يمكن الحصول عليها بالضغط على مفتاح F1 فى أى شاشة من شاشات القائمة:

- البند FAOSTAT TS يبين خواص البرنامج العامة واجراءات الحصول على المساعدة،
- وبند الموضوعات TOPICS يظهر الموضوعات التى يمكن تقديم المساعدة بشأنها،
- والبند "About" يتضمن معلومات عن مصدر البرنامج.

فتح ملف بيانات

- لكى تظهر قائمة بملفات البيانات المتاحة فى برنامج FAOSTAT TS:
  - اذهب الى قائمة الملفات FILE،
  - اختر البند OPEN.

وستظهر جميع ملفات البرنامج FAOSTAT TS الموجودة فى الدليل الحالى. فى البداية ستوجد الملفات الخاصة بالتقرير SOFA95 فقط. ويمكن استخدام ملفات البيانات الأخرى لبرنامج FAOSTAT PC، الصيغة 3.0، مع برنامج FAOSTAT TS.

- استخدام مفاتيح الأسهم سيتيح لك التنقل بين الملفات مع التظليل الضوئى لكل ملف تنتقل اليه، اذهب الى الملف الذى تريد رؤيته واضغط على ENTER ليعُرض أمامك. وستظهر الملفات مشفوعة بتاريخ آخر صيغة لها. ويمكنك أيضا أن تصل الى اختيارك بطباعة الأحرف الأولى من اسم الملف. وعندئذ ستظهر فى الركن الأيسر الأسفل من القائمة مجموعة الأحرف المتتالية التى يبحث البرنامج بواسطتها عن الملف المختار.
- ويمكنك تغيير مسيَّر القرص والدليل المفترضين، وذلك من قائمة الملف باختيار الدليل أو المسيَّر الذى تريده.

اذا فتح ملف بيانات جار، سيؤدى تحميل ملف جديد الى اعادة السلاسل الزمنية TS الى بدائلها المفترضة (الاتجاه الزمنى، بغير خطوط اتجاهية، بغير وحدات أو مقياس نوعى للمستخدم). ولايمكن تحميل سوى ملف واحد فى وقت واحد. وبمجرد أن تختار ملفا، يتم تنشيط جميع بنود القائمة.

اختيار سلسلة بيانات

- استخدم قائمة البيانات DATA لاختيار أو تعديل سلسلة بيانية أو لادراج اتجاه احصائى.
- اختر سلسلة بيانات باختيار اسم بلد وعنصر بيانات من القوائم التى يمكنك تحريكها لأعلى أو أسفل على الشاشة. ويظهر المدخل الأول قائمة بأسماء البلدان، ويظهر المدخل الثانى قائمة بأسماء بنود البيانات، والثالث قائمة بأسماء عناصر البيانات.

اذا طبعت الأحرف الأولى من اسم بلد فى احدى القوائم، ستقفز خانة البنود

حتى تصل الى الاسم المنشود: فمثلا:
- اطبع NEW للوصول الى اسم New Zealand (اذا كانت موجودة)،
- اضغط على ENTER لاختيار الاسم المظلل ضوئيا.

عرض الرسومات وخيارات الرسومات

تتيح لك قائمة الرسومات GRAPH رؤية البيانات على هيئة رسم بيانى. ويمكنك اظهار الاتجاهات الزمنية، وأشكال الجداول أو الأعمدة. وتتيح لك بنود الخيارات المدرجة فى اطار قائمة الرسومات GRAPH تغيير سلسلة البيانات الظاهرة على الشاشة أو أسلوب عرضها.

فمثلا، لاظهار رسم بيانى للبيانات المختارة:
- اذهب الى قائمة الرسومات GRAPH،
- اختر بند العرض Display.

كثير من خيارات تعديل الرسم أو حفظه أو طباعته لاتكون متاحة الا وقت عرض الرسم على الشاشة. ضع فى اعتبارك أن تستخدم مفتاح المساعدة FI كتذكير لخياراتك.

مفاتيح عمل الرسومات:

لديك عدة خيارات عند عرض رسم من الرسومات:
- اضغط على مفتاح ESC للخروج من الرسم والعودة الى القائمة الرئيسية.
- اضغط على FI للحصول على مساعدة بشأن مفاتيح العمل الخاصة بالرسومات. ويتضمن اطار المساعدة قائمة بالاختيارات المتاحة وقت عرض الرسم على الشاشة. ويجب عليك الخروج من هذا الاطار قبل القيام باختيار ما.
- لتغيير السلسلة المعروضة، اضغط على مفاتيح الأسهم أو على مفتاحى PAGE UP أو PAGE DOWN.
- يتيح لك المفتاح (+) أن تضيف عددا أقصاه ثلاث سلاسل أخرى الى السلسلة المعروضة. ولحذف أى منها، اضغط على المفتاح (-). وفيما يلى الطريقة التى تكوِّن بها رسوم بيانية عن علاقات متعددة:
- إعرض سلسلة أولى،
- اضغط على مفتاح + لاضافة سلسلة لاحقة الى الرسم البيانى.
- اضغط على A لاظهار جدول لبيانات المحور الى جانب الاحصاءات. اضغط على T لاظهار جدول البيانات الاتجاهية المدرجة، والقيم المتبقية، والاحصائيات المدرجة (اذا اخترت خطا اتجاهيا، أنظر أدناه).
- يتيح لك المفتاح INS أن تدرج نصا فى الشكل مباشرة. ولدى ادراج النص، اضغط على FI للحصول على المساعدة بشأن خيارات النص المتاحة لك. ويمكنك أن تطبع نصا صغيرا أو كبيرا، أفقيا أو رأسيا.
- كى تطبع رسما، اضغط على P واختر من القائمة التى ستظهر على الشاشة الطابعة التى تريدها. والمادة المطبوعة ليست سوى تفريغ للمعروض على الشاشة، ولذا تكون نوعيتها محدودة.

- حتى تحفظ رسما لطباعته أو لرؤيته فى وقت لاحق اضغط على S. وستحفظ صورة الرسم فى الصيغة الشائعة للشكل PCX. ويمكنك أن تستخدم برنامج PRINTPCX أو أى برنامج حاسبى آخر لرؤية أو طباعة صور متعددة فى وقت لاحق. كما يتيح لك برنامج PRINTPCX أن تحول صور PCX الملونة الى صور أبيض وأسود مما يجعل من الملائم ادراجها فى وثيقة معدة بواسطة جهاز لمعالجة الكلمات.

ادراج الخطوط الاتجاهية

- كى تدرج وظيفة احصائية لسلسلة بيانات، اخترFIT من قائمة البيانات DATA. وستتيح لك الخيارات المدرجة فى اطار البندFIT أن تختار نوع الوظيفة، وحدود سنوات البيانات التى سيجرى ادراجها، وسنة الاسقاط النهائى لوضع تنبؤ احصائى.
- يمكن اعداد رسم بيانى لتنبؤ احصائى بادراج خط اتجاهى (باختيار البند LINE فى اطار FIT) مع الاسقاط (باختيار البند PROJECTION فى اطار FIT). استخدم مفتاح + لاضافة سلسلة بيانات جديدة الى الرسم الذى يمكن تكوينه ببضع ضغطات على المفاتيح.

أشكال الرسومات البيانية

- تتيح لك الخيارات المتوافرة فى اطار قائمة الرسومات GRAPH أن تغير المدى السنوى أو أسلوب عرض الرسم (الخياران LIMITS و STYLE، على التوالى)، أو التحول من اتجاه زمنى الى جدول أو صورة عمود بيانات (VIEWPOINT). وخيار VIEW-POINT وسيلة سهلة لمقارنة البيانات الخاصة بسنة معينة.

نقطة الرؤية VIEWPOINT

- اذا أردت أن تتحول من عرض سلسلة زمنية لعرض شكل عام سواء لأسماء الجداول أو لأسماء الأعمدة فى سنة معينة، اختر البند VIEWPOINT من قائمة الرسومات GRAPH. وهذا سيتيح لك أن تقارن البيانات عبر الجداول أو الأعمدة فى سنة معينة. ولرسم الشكل اختر البند DISPLAY من قائمة الرسومات GRAPH. ويتعلق أول الأشكال بالسنة الأخيرة للبيانات التاريخية. ولتغيير السنة، استخدم مفاتيح الأسهم. اضغط على FI للحصول على المساعدة.
- وللحصول على صورة للجداول (صورة للبيانات عبر البلدان)، يمكنك أن تختار الجداول التى تريد عرضها أو أن تترك لبرنامج FAOSTAT TS أن يختار الأعضاء الواردين فى أول القائمة ويعرضهم بالترتيب. ويمكن أن يظهر فى كل صورة عدد يصل الى ٥٠ بندا.

  واذا اخترت بند الأعضاء الواردين فى أول القائمة TOP MEMBERS بدلا من بند الأعضاء المختارين SELECTED MEMBERS، سيقوم برنامج FAOSTAT TS باظهار القيم الواردة فى الملف وبعرض رتب من القيم على هيئة جداول أو أعمدة.

رؤية الجداول

- تتيح لك قائمة الجداول TABLE أن ترى البيانات على هيئة جداول، وأن تحدد الجداول الفرعية التى يمكن حفظها ونقلها الى برامج حاسبية أخرى.

– اذهب الى قائمة الجداول TABLE.

– اختر بند تصفح البيانات BROWSE DATA لرؤية جداول البيانات المختلفة التى يحتوى عليها الملف الجارى.

- عند رؤية الجداول، سيظهر شريط للمساعدة فى أسفل الشاشة. اضغط على مفتاح PAGE UP أو مفتاح PAGE DOWN لتغيير الجدول المعروض أو اضغط على ALT+1 أو ALT+2 لاختيار البند الذى تريده من قائمة الجداول. استخدم مفاتيح الأسهم لتحريك الأعمدة والصفوف.

بيانات السلسلة

- واذا اخترت بند بيانات السلسلة SERIES DATA فى اطار قائمة الجداول TABLE ستظهر لك أحدث سلسلة بيانات مختارة، بما فى ذلك الملخصات الاحصائية. وهذه هى سلسلة البيانات المستخدمة فى اعداد الرسم البيانى. وحتى تغير السلسلة، عليك أن تقوم باختيار بند جديد من قائمة البيانات DATA.
- ويمكن أيضا عرض بيانات السلسلة بينما تعرض الشاشة أحد الرسومات، وذلك بالضغط على الحرف A. اذا تم رسم أكثر من سلسلة واحدة، فستظهر السلسلة الأخيرة فقط. ويمكن تعديل مدى السنوات المستخدمة فى السلسلة والاحصائيات من خلال البند LIMITS المتاح فى اطار قائمة الرسومات GRAPH.
- كى ترى قوائم احصائيات صور الجداول أو الأعمدة، اختر البند VIEWPOINT فى اطار قائمة الرسومات GRAPH. ويمكنك أن ترى بسرعة قائمة من الجداول الأعلى من حيث القيم (مثلا، البلدان الأعلى استهلاكا للسلع) باختيار جدول من البند VIEWPOINT واختيار البند TOP MEMBERS (الأعضاء الواردون فى أول القائمة). ثم اختر البند SERIES DATA من قائمة الجداول TABLE لرؤية القائمة، أو اختر بند العرض DISPLAY من قائمة الرسومات GRAPH لاظهار الرسم.

البيانات الاتجاهية

- اذا اختير البند FIT (من قائمة البيانات DATA) للحصول على اتجاه زمنى، فان القيم التى تؤلف الاتجاه يمكن عرضها عن طريق اختيار بند البيانات الاتجاهية TREND DATA. وقد أدرجت ملخصات احصائية للسلاسل الأصلية وللاتجاه وكذلك للقيم المتبقية (الاتجاه ناقصا القيم الأصلية). وتتحرك هذه القائمة الى أعلى وأسفل بمفاتيح الأسهم، ويمكن التنقل بين البيانات المعروضة فى رسم ذى محورين والبيانات الاتجاهية، بواسطة المفتاحين A وT.

تصدير (نقل) البيانات

- يتيح لك بند التصدير EXPORT الوارد فى اطار قائمة الملفات FILE أن تنقل بيانات FAOSTAT TS الى ملفات أخرى أو أن تكوّن جداول مجمعة تجميعا خاصا لرؤيتها أو طباعتها. وباختيار البند EXPORT ستقفز الى مجموعة أخرى من القوائم.
- لاختيار الجداول والأعمدة التى تريد رؤيتها أو حفظها اذهب الى قائمة البيانات DATA. اختر البنود التى تريدها بواسطة المفتاح (+). وكى تقوم بالغاء جميع خياراتك بسرعة يمكنك أن تختار RESET MARKS.
- لترتيب البيانات أو رؤيتها أو حفظها أو طبعها اذهب الى بنود الخيارات الواردة فى اطار EXPORT (فى قائمة الملفات FILE):

- بند الرؤية VIEW: يُظهر ملفا نصيا مؤقتا للبيانات المختارة. وهذه طريقة سهلة لرؤية مجموعة فرعية من الجداول والأعمدة فى ملف FAOSTAT TS ويمكن استخدامها أيضا لرؤية تأثيرات بند الاتجاه Orientation والاخراج الفنى Layout قبل استخدام بندى الحفظ والطبع.
- البند احفظ SAVE: يظهر قائمة من صيغ الملفات بما يتيح لك أن تحفظ خياراتك من البيانات فى جدول. وسيطلب منك تحديد اسم الملف. واذا أردت نقل بيانات FAOSTAT TS لاستخدامها مع برنامج آخر، استخدم هذا البند من بنود القائمة.
- البند اطبع PRINT: يطبع اختياراتك الحالية من الجداول والأعمدة، وكثير من الطابعات تطبع أكثر من خمسة أعمدة من بيانات FAOSTAT TS. اختر البند VIEW للتحقق من عرض الجدول قبل طباعته.
- بند الاخراج الفنى LAYOUT: يتيح لك عرض السنوات أفقيا عبر الصفوف أو رأسيا عبر الأعمدة. والبديل المفترض المتاح هو العرض الرأسى عبر الأعمدة.

- للرجوع الى القائمة الرئيسية لبرنامج FAOSTAT TS أو لمحو اختياراتك وتكوين مزيد من الجداول، عد الى الخيار «ارجع» RETURN.

عمل الملاحظات

- لقراءة أو تنقيح المعلومات النصية المتعلقة بملفات البيانات الحالية، اختر البند NOTES من قائمة الملفات FILE. كما يمكنك استدعاء بند الملاحظات بالضغط على مفتاحى ALT+N، وهو اختيار متاح فى أى قائمة من القوائم. ويتيح لك البند ملاحظات NOTES قراءة أو تنقيح نص مرتبط بملف البيانات.

الخروج ، وهيكل DOS

يتيح لك البند DOS SHELL المتاح فى اطار قائمة الملفات FILE أن تعود الى DOS مؤقتا لكن مع الاحتفاظ ببرنامج FAOSTAT TS فى الذاكرة. وهذه ليست طريقة الخروج العادية من البرنامج. ولكنها قد تفيدك اذا احتجت الى

تنفيذ أمر DOS وكنت تريد العودة الى نفس ملف البيانات. ويجرى اسقاط ملف البيانات نفسه من الذاكرة واعادة تحميله عند العودة، وبذلك تكون القيم المفترضة سارية (أنظر الملف FILE أعلاه).

الخروج من برنامج FAOSTAT TS

- للخروج من FAOSTAT TS :

– اذهب الى قائمة الملفات FILE،

– اختر البند اخرج EXIT.

وهناك طريقتان مختصرتان للخروج من البرنامج من أى شاشة تقريبا، وذلك باستخدام المفتاحين ALT+X أو المفتاحين ALT+Q.

توجد شروط وتعليمات استخدام
القريص المرفق على الصفحات من ٣٤٧ الى ٣٥٥

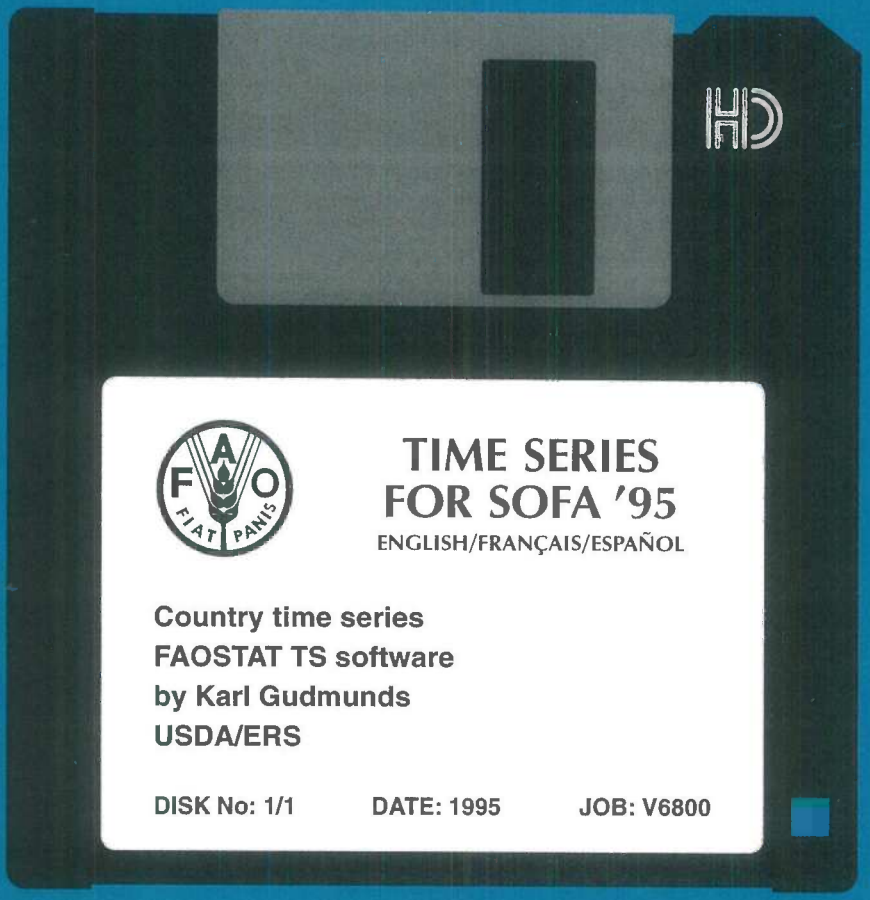

TIME SERIES FOR SOFA '95

ENGLISH/FRANÇAIS/ESPAÑOL

Country time series
FAOSTAT TS software
by Karl Gudmunds
USDA/ERS

DISK No: 1/1 **DATE: 1995** **JOB: V6800**

«*حالة الأغذية والزراعة*»، تقرير سنوى تصدره منظمة الأغذية والزراعة عن أحدث التطورات التى تؤثر على حالة الزراعة فى العالم. ويستعرض هذا التقرير، كما كان الشأن فى السنوات السابقة، بعض الحقائق والأرقام الأساسية المتعلقة بأوضاع الزراعة فى العالم، والمناخ الاقتصادى الذى يسيطر على قطاع الزراعة. وفضلا عما تقدم يبحث تقرير هذا العام موضوعين مختارين هما: الواردات الغذائية وأداء الصادرات فى بلدان العجز الغذائى ذات الدخل المنخفض الأقل قدرة على تمويل الواردات، وتحرير السياسات الزراعية وتأثيره على المستهلكين.

ويتناول استعراض الحالة فى الأقاليم، الاتجاهات والقضايا ذات الأهمية للزراعة فى أقاليم البلدان النامية، مع التركيز على الهند والأردن وأمريكا الوسطى وجنوب أفريقيا. كما يلقى نظرة اجمالية على أوضاع عملية الاصلاح فى ما كان يعرف باقتصاديات التخطيط المركزى فى أوروبا الوسطى والشرقية، ويركز، بوجه خاص، على الاصلاحات فى القطاع الزراعى والقضايا التى تواجه هذا القطاع فى جمهورية كازاخستان.

ويحلل الفصل الخاص تغير مناخ التجارة الدولية بالسلع الزراعية، ويتناول القوى والقضايا التى لابد أن تحدد مسار سياسات التجارة بالسلع الزراعية وأداءها فى السنوات القادمة.

ويرفق بهذا التقرير قُرَيّص ممغنط باللغات الانكليزية والفرنسية والأسبانية، يحتوى على بيانات السلاسل الزمنية لحالة الأغذية والزراعة لعام ١٩٩٥، التى تتضمن بيانات عن قطاعات الزراعة، ومصايد الأسماك، والغابات لنحو ١٥٠ بلدا ومجموعة بلدان وأقاليم. ويوفر البرنامج الكمبيوترى FAOSTAT TS عرضا وتحليلا مبسطين لهذه البيانات.

ISBN 92-5-603700-9 ISSN 0256-1190

9 789256 037008

P-70 V6800Ar/1/10.95/600

SOFA 1995